شؤون فلسطينية

١٧٤ ـ ١٧٥

أيلول/ تشرين الأول (سبتمبر/ اكتوبر) ١٩٨٧

شؤون فلسطينية

١٧٤ ـ ١٧٥ أيلول/تشرين الأول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٧

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ المشروع الفلسطيني هجومي لا يحتمل الثبات ..... أحمد شاهين
١٢ عملية «الاحتواء السياسي» الاسرائيلية لمواطني الضفة والقطاع ..... عواد الاسطل
٣٥ وعد بلفور: ازدواجية وانحياز ..... يوسف حدّاد
٥٨ الرأي العام الاميركي وقضية فلسطين ..... د. ابراهيم ابو لغد
٦٧ التجسس الاسرائيلي على العقل العربي ..... رفعت سيّد أحمد
٧٥ الشاعر جلبواع: استخدام السيريالية قالباً للصهيونية ..... د. ابراهيم البحراوي

تقارير

٨٨ في اطار النضال لانتزاع حقوقهم: اضراب شامل للعرب في اسرائيل ..... خليل السعدي
٩٨ مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني
من ٩/٥/١٩٨٣ ولغاية ٦/٩/١٩٨٦ ..... سميح شبيب
١١٠ «فكرة سنيوره» أثارت عاصفة: «اسلوب نضالي جديد» ؟ ..... صلاح عبدالله

مراجعات

١١٨ حرب العام ١٩٨٢ وانعكاساتها على اوضاع وسياسة م.ت.ف. ..... يزيد خلف
١٢٥ اسرائيل: طروحات مستقبلية ..... ابراهيم البيومي غانم

شهادات

١٣٣ حسن أمون ويحيى ذباح:
تجربة «جبهة دير الأسد التقدمية» ..... اعداد: وليد الجعفري

شهريات

١٣٩ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
«أمل» تهجّر الفلسطينيين بالقوة ..... س. ش.
١٤٤ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
عقدة التمثيل الفلسطيني ..... أ. ش.
١٥٢ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
اوروبا ـ بيرس ـ حسين: شعور بخيبة الأمل ..... محمود الخطيب

١٥٧ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
بوادر نوعية جديدة ..... ي. خ.
١٦٧ اسرائيليات:
نقل السكان: تحضير نفسي للحرب المقبلة ..... هاني العبدالله
١٧٣ المناطق المحتلة:
تقليص امتياز «الكهرباء» ومحاولة لتلميع «الروابط» ..... ربعي المدهون

وثائق

١٨١ **خطاب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية**
١٨٦ **البيان الختامي للمؤتمر**
١٨٨ **عرفات: عقبات امام العلاقة مع سوريا**
١٩٤ **هاني الحسن: تعريب العلاقات الفلسطينية ـ المصرية ـ الاردنية**

يوميات

٢٠٣ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٩٨٧/٧/١ الى ١٩٨٧/٨/٣١**

بيبليوغرافيا

٢٣٩ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي**
تموز (يوليو) ـ آب (اغسطس) ١٩٨٧

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنانة **ليلى الشوّا**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس**

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd.
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد عادي] في سوريا ومصر ولبنان ـ للافراد ٣٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً □ في الدول العربية الاخرى ـ للافراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً □ في اوروبا ٦٠ دولاراً □ في الولايات المتحدة وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً

المشروع الفلسطيني هجومي لا يحتمل الثبات

أحمد شاهين

شهدت المناطق المحتلة بعد العام ١٩٦٧ نشاطاً عسكرياً ملحوظاً منذ ما بعد العام ١٩٨٥، كان من ابرز مظاهره ما عرف بـ «ثورة السكاكين»، تتوج بعملية الهجوم بالقنابل على الكتيبة الاسرائيلية عند باب المغاربة، في القدس، في ١٥/١٠/١٩٨٦؛ واعتبرت تلك العملية تطوراً نوعياً في العمل العسكري الفلسطيني داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، بمقاييس «حرب العصابات». وقد سجلت تقارير الامن الاسرائيلية ان ما يزيد على نسبة ٥٠ بالمئة من تلك العمليات العسكرية انما تم بمبادرات داخلية خاصة، دون علاقة بالمنظمات الفلسطينية العاملة خارج فلسطين، تقوم بها مجموعات صغيرة دون ان يكون بينها رابط مركزي؛ وتتخذ تلك المجموعات قرارها بالعملية على الارض، تبعاً للظروف، ودون تخطيط مسبق، لكن خلف ذلك قرار ذاتي بالقيام بمثل هذه العمليات. وهذا ما يجعل النشاط الاستخباراتي الاسرائيلي صعباً، والقول هذا لجهات مسؤولة في اجهزة الامن الاسرائيلية. وبدأت اجهزة الامن الاسرائيلية، في ضوء تحليلها للوقائع، البحث عن المحرضين على مثل هذا النشاط في اوساط الانتلجنسيا الفلسطينية العاملة داخل الارض المحتلة. وكان من مظاهر نشاطها هذا، على سبيل المثال لا الحصر، ابعاد رئيس تحرير صحيفة «الشعب» المقدسية، اكرم هنية، واعتقال رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، بتهمة التحريض على «الارهاب» وادارته؛ ومنها، ايضاً، اغلاق مسرح الحكواتي في القدس، لمنعه من الاحتفال بذكرى استشهاد غسان كنفاني. وهو ليس سلوكاً جديداً من قبل السلطات الاسرائيلية، لكن الجديد فيه انه جاء في اطار البحث عن المحرضين على النشاط الجديد داخل المناطق المحتلة؛ اي في اطار الخوف من بروز قيادة سياسية لهذا النشاط.

وبغض النظر عن التقويمات الاسرائيلية لمثل هذا النشاط داخل الاراضي المحتلة، وطريقة تعاملها معه، فان النشاط العسكري، والاعلامي، داخل الاراضي المحتلة، يطرحان سؤالاً كبيراً، بكبر القضية الفلسطينية، باعتبارها جوهر مشكلة الشرق الاوسط. والسؤال هو: هل بلغ الوعي الوطني الفلسطيني، الحسي والعقلي، داخل الاراضي المحتلة، درجة قد نشهد، في الفترة التالية، ترجمة سياسية له، سوف تتجلى في اخذ زمام المبادرة لقيادة واداره النضال الفلسطيني نحو الوطن الفلسطيني من على ارض فلسطين، بعد ان قاد هذا النضال واداره الشتات الفلسطيني لاكثر من اثنين وعشرين عاماً؟

هل مبادرة سنيوره أول الرقص ؟

طرح رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، في مؤتمر صحافي، في ٤/٦/١٩٨٧، مبادرة جاء فيها انه سوف يشكل قائمة عربية لخوض انتخابات بلدية القدس، التي سوف تجرى في العام ١٩٨٨. وقد لقيت هذه المبادرة معارضة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمات

المقاومة الفلسطينية الاخرى، على اعتبار انها تشكل اعترافاً فلسطينياً بضم اسرائيل للقدس. لكن الاسرائيليين، سياسيين ومعلقين صحافيين، نظروا الى المبادرة من منظور مختلف؛ حيث اثارت مبادرة سنيوره السؤال الاسرائيلي، وهو: هل تستطيع اسرائيل ان تكون «دولة اليهود»، كما هو مخطط لها في الادب السياسي الصهيوني، في ظل سيطرتها على اكثر من مليوني عربي فلسطيني؟ بل ان المبادرة أحيت في الاوساط اليمينية الصهيونية الفكرة القديمة، وهي طرد السكان العرب، حيث عبر عنها اللواء احتياط رحبعام زئيفي باحياء شعار «تبادل السكان». وقد جمد سنيوره مبادرته حتى يستشير، حسب قوله، خبراء في القانون حول ما اذا كانت مبادرته تعتبر اعترافاً بضم اسرائيل للقدس، من عدمه.

وعند مناقشة مثل هذه المبادرة، يفترض عدم مناقشتها لذاتها، بل مناقشتها بذاتها، باعتبارها نشاطاً سياسياً في ظل وضع تحت الاحتلال، اي كمحاولة أولية للتنطح لادراة الصراع مع الاحتلال. وفي اطار ذلك يبحث في مسألة صوابها من عدمه، اي مناقشة نمط الاداء السياسي، قبل مناقشة الاداء نفسه، وفي ضوء الاهداف التي يحددها لنفسه مثل هذا النشاط.

الشرق الاوسط ـ حالة حصار

مرَّ الصراع العربي ـ الاسرائيلي بطورين نضاليين اتخذا شكلين مختلفين. اتسم الطور الاول بالرفض المطلق للمشروع الصهيوني وقتاله من قبل الجانب العربي، وبالسعي والقتال من اجل انجازه من قبل الصهيونيين، وانتهى هذا الطور باعلان قيام دولة اسرائيل في العام ١٩٤٨، حيث عجزت الحكومات العربية آنذاك عن منع ذلك، فقبلته كأمر واقع (اتفاقيات الهدنة)، كما فشلت الحركة الوطنية الفلسطينية في اقامة كيان خاص بها حتى على جزء من فلسطين (حكومة عموم فلسطين)، ولذلك اسبابه ليس مجال استعراضها هنا في السياق. أما الطور الثاني، فقد اتسم باقرار الامر الواقع، مع الاحتفاظ بالرفض لدولة اسرائيل، عربياً، مقابل تواصل المساعي الاسرائيلية لتكريس اعتراف الامر الواقع العربي وتحويله الى اعتراف قانوني ـ سياسي، مستخدمة في ذلك الضغط الدبلوماسي والعسكري الذي تتوج بحرب العام ١٩٦٧. وفي الشق التالي من هذا الطور، ابدت الحكومات العربية استعدادها للاعتراف السياسي ـ القانوني باسرائيل مع المطالبة بحفظ «الكرامة القومية» لتلك الحكومات (القبول بالقرار ٢٤٢، وشعار ازالة آثار العدوان، مع لاءات الخرطوم الثلاث)؛ وفي مقابل التعنت الاسرائيلي، لم يكن امام الحكومات العربية من مجال الا العودة الى استخدام القوة، وهذه المرة ليس من اجل منع المشروع الصهيوني من التحقق، بل لدفعه الى القبول بما صارت الحكومات العربية مستعدة لقبوله، وهو الاعتراف بها (دولة اسرائيل)، مع حفظ «الكرامة الوطنية» هذه المرة للحكومات، وذلك باعادة المناطق المحتلة ١٩٦٧؛ فكانت حرب العام ١٩٧٣ بمبادرة عربية لدفع اسرائيل الى تنفيذ القرار ٢٤٢، الذي يعني، حسب المنطق العربي، «ازالة آثار العدوان». لكن ادارة الصراع السياسي مع العدو الصهيوني، الذي قادته مصر بعد تلك الحرب، لم يكن في مستوى الاداء العسكري العربي، فتجمد في حدود اتفاقيات «فك الاشتباك»، ولهذا الامر علاقة وثيقة بانعدام استراتيجية عربية واحدة لادارة الصراع، مما أحلّ التكتيك المنفرد لكل دولة من دول المواجهة مع اسرائيل محل مثل هذه الاستراتيجية، وارتقى هذا التكتيك ليصبح استراتيجية لكل قطر من تلك الاقطار، فحل التنابذ محل التضامن داخل الصف العربي، وربحت اسرائيل، بدعم الولايات المتحدة، نقاطاً سياسية، قللت من قيمة خسارتها في النقاط العسكرية. وكانت ذروة هذا الطور في اتفاق السلام المصري ـ الاسرائيلي، الذي يقول عنه محمد حسنين هيكل ان خطواته الاولى بدأت في اتفاقية الكيلو ١٠١.

وفي هذا الوضع، الذي نشأ جراء حرب العام ١٩٦٧، وكرسته حرب العام ١٩٧٣، كان الفلسطينيون العنصر المرفوض في معادلة الصراع في الشرق الاوسط؛ فقاتلوا، منذ العام ١٩٦٧، للدخول في المعادلة كطرف له حقوقه، ونجحوا، بدعم الحكومات العربية ودول العالم الصديقة لهم، بالدخول في المعادلة العربية والدولية للصراع في العام ١٩٧٤؛ واعلنت م.ت.ف. بعد ذلك، انها صارت الرقم الصعب في هذه المعادلة، حيث لم يعد ممكناً تجاوزه الا بالقضاء على وجوده السياسي، الذي يقتضي، بدوره، القضاء على وجوده المادي. فالحضور الفلسطيني السياسي، ممثلاً بـ م.ت.ف. طرح مسألة خارطة الشرق الاوسط السياسية؛ بمعنى آخر، فرض على الأطراف المعنية بالصراع في الشرق الاوسط وجوب التفكير في ايجاد «حل» لقضيته، وليس مجرد التفكير في «تسوية» مشكلته؛ حيث لم تعد المسألة مسألة لاجئين فلسطينيين يجب ايجاد حل انساني لمشكلتهم، حسب منطوق القرار ٢٤٢؛ بل اصبحت قضية شعب له الحق في وطن، باعتراف معظم الاطراف الاقليمية والدولية. لكن الاطراف اختلفت حول تحديد هذا الشعب؛ فبعضها قال انه الفلسطينيون اينما وجدوا (العرب ومنظمة التحرير واصدقاؤها الدوليون)، وبعضها الآخر قال انهم الفلسطينيون الموجودون على الارض الفلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي (الولايات المتحدة واسرائيل). وفي ضوء هذين المنطقين، دار صراع شرس ضد الوجود الجسدي للفلسطينيين، خاصة في الشتات، كانت عناوينه الحروب التي شنتها اسرائيل ضد م.ت.ف. في لبنان، الذي كان المقر الاساسي لقواتها ومؤسساتها، فيما بين الاعوام ١٩٧١ و ١٩٨٢؛ حتى ان بعض الاطراف العربية ساهم في هذه الحروب الى جانب اسرائيل، بغض النظر عن نواياه، بالصمت غالباً، واحياناً باستخدام القوة ضد الفلسطينيين تحت ذرائع عدة، ابرزها شعار «عدم تفجير الوضع في ظروف اختلال موازين القوى الراهن»، و «اعطاء الفرصة للمساعي الدبلوماسية».

ولم يقلل من حدة هذا الوضع خروج مقاتلي م.ت.ف. ومؤسساتها من لبنان، بل فاقم الامر، حيث عمَّ التعاطف الانساني العالمي مع هؤلاء المقاتلين، وشكَّل رأياً عالمياً ضاغطاً، حتى داخل اسرائيل التي اضطرت حكومتها الى سن قانون يمنع اي اسرائيلي من اجراء اي اتصالات مع عناصر من م.ت.ف.

وفي داخل الاراضي المحتلة بعد العام ١٩٦٧، دار صراع بين سلطات الاحتلال الاسرائيلية والسكان الفلسطينيين منذ اليوم التالي للاحتلال (ونحن لا ندقق هنا كثيراً في شكل مظاهر الصراع بقدر ما نشير الى العلاقة بين الاحتلال ومن وقع عليه)، حيث حاولت قوات الاحتلال الاتصال بالسكان لتزيين وجه الاحتلال وتلميعه لمنعهم من مواجهته، ودفعهم الى الرضوخ له. ولمَّا لم تكن هناك سياسة اسرائيلية محددة تجاه المناطق المحتلة تلتزم بها دولة الاحتلال، فقد تعددت المشاريع السياسية الاسرائيلية بتعدد الاحزاب الاسرائيلية، وتراوحت بين التنازل عن المناطق المحتلة كافة بعد حرب العام ١٩٦٧ مقابل السلام مع الحكومات العربية (بنحاس سابير، ويعقوب حزان) وبين التنازل عن مناطق مأهولة بما يضمن أمن اسرائيل (يغئال الون)، وبين الضم الكامل لتلك المناطق باعتبارها من «ارض اسرائيل التاريخية» (مناحيم بيغن).

وبمرور الوقت، وفي اطار علاقة المحتل بالاحتلال، تصاعد الصراع، وتعددت اشكاله، بدءاً من نشاط الخلايا المنظمة المرتبطة بالمنظمات الفلسطينية المنضوية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، وانتهاء بالخلايا المنفردة التي بدأت تظهر داخل المناطق المحتلة بعد العام ١٩٨٥، مروراً بأشكال الصراع الاخرى كافة، من التظاهر الى القاء الحجارة، تكرست حالة صراع افقدت اسرائيل

بوصلة التحرك داخل المناطق المحتلة، الى درجة صار فيها مفكرون اسرائيليون يقارنون بين اسرائيل وجنوب افريقيا كدولة عنصرية، واضطر فيها زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، الى الاعلان، في المؤتمر الرابع لحزب العمل، موجهاً خطابه الى الفلسطينيين: «اننا نعترف بكم كشعب. ونحن لا نستطيع فرض انفسنا عليكم بالقوة، كما انكم لا تستطيعون طردنا بالارهاب». ودعا الى التفاوض حول سبل حل هذه المشكلة القائمة؛ ولا يقلل من ذلك دعوة الاطراف اليمينية الاسرائيلية الى طرد الفلسطينيين، وهو ما يعني، ايضاً، وجود مشكلة استمرار الاحتلال. لكن سكان المناطق المحتلة، ومعظم زعمائها، اكدوا، في جميع نشاطاتهم وتصريحاتهم، انهم جزء من الشعب الفلسطيني، وان منظمة التحرير الفلسطينية ممثلهم الشرعي والوحيد، ومن يريد التفاوض معهم عليه الاتصال بهذا الممثل والتفاوض معه. وعكس هذا الموقف درجة تطور الوعي الوطني الفلسطيني الذي يعني، من بين ما يعنيه، عدم امكان التوصل الى تسوية ما لم يكن في صلبها ارضاء الحاجة الى «وطن» على الاقل، ان لم يكن اقامة «دولة الفلسطينيين» على نسق «دولة اليهود».

وهذا يعني، مرة اخرى، تغيير خارطة الشرق الاوسط؛ وهو ما يقتضي، ايضاً، درجة من التوازن الاقليمي في المنطقة؛ كما يعني مستوى معيناً من التوازن الدولي بين العملاقين؛ فخرائط العالم لا تتغير بناء على رغبة الاطراف الصغيرة فقط. ووصل الحال الى وضع لا التسوية فيه ممكنة، ولا الحل مقبول؛ فالتسوية (السلام مع الدول العربية) غير ممكنة لعدم امكان تجاوز الفلسطينيين؛ والحل (اقامة دولة فلسطينية) غير مقبول لأن اسرائيل تعتبره البداية لتدميرها. وفي هذا الوضع، صارت الجهات الاقليمية المعنية بادراة الصراع وادواتها (الدبلوماسية والعسكرية) عاجزة عن حلحلته في هذا الاتجاه، او ذاك. وهذا ما يلخصه قبول الاطراف كافة بالمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط؛ بمعنى ان الاطراف الاقليمية بدأت تبحث مع القوى الدولية العظمى في سبل «فرض» تسوية، أو حل، على الاطراف الاقليمية، مع تشدد هذه الاطراف في ان تكون النتيجة اقرب الى رغبتها؛ اي انها صارت مستعدة لقبول «حل مفروض» يسمح لها بتبرير تنازلاتها الايديولوجية، وهو ما يزيد في عمق المأزق القائم، ويوضح حالة الحصار التي تعانيها الأطراف كافة، التي أدارت الصراع في المنطقة، حتى الآن.

عنصر مساعد لمعادلة صعبة

في الكيمياء يصعب اعادة تحليل بعض العناصر، او تركيبها، مما يدفع الكيميائيين الى البحث عن عنصر مساعد يتولى دور تسهيل تحليل العناصر، او تركيبها. وقد ينتهي دور العنصر المساعد دون ان يدخل في تركيب المعادلة الجديدة، او قد ينتهي الى صوغ معادلة جديدة، هو في صلبها.

هل معادلة الصراع في الشرق الاوسط من الصعوبة بمكان مما يجعلها بحاجة الى عنصر مساعد؟ وما هو العنصر المساعد؟

يتضح لنا من سياق الفقرة السابقة أن «الحل» العربي للمسألة الفلسطينية لم يحقق اي نجاح، سواء حين كانت الحكومات العربية ترفع شعار «الحرب من اجل التحرير»، حيث انتهت تلك المرحلة بالهزائم العربية المعروفة، او حين رفعت شعار «السلام العادل والشامل والدائم» والذي يعتبر السلام المصري ـ الاسرائيلي نموذجه، وفي هذا النموذج تم التخلي، عملياً، عن المسألة الفلسطينية، حتى في الحد الادنى الذي أقر في اتفاقيتي كامب ديفيد (الحكم الذاتي)؛ ولم تكن، بالمقابل، «جبهة الصمود والتصدي» التي قادها المعسكر المعادي لكامب ديفيد افضل حالاً؛ فخارج الخطابة اللفظية، انتهى حال تلك الجبهة الى خلاف مرير بين عنصريها الاساسيين، سوريا و م.ت.ف. ويعود السبب في

فشل الحل العربي للمسألة الفلسطينية، بشقيه العسكري والدبلوماسي، الى طبيعة الوضع العربي عموماً، والذي لا نجانب الصواب ان قلنا ان القضية الفلسطينية لم تكن قضيته المركزية، ولا القضية الاولى في جدول اهتماماته، حتى بالنسبة الى القوميين العرب. فقد كانت الوحدة العربية هي القضية المركزية بالنسبة الى دعاة القومية، وبضياع حظ انجاز مثل هذه الوحدة حلت الهموم القطرية محلها (التنمية)؛ حيث يأتي «التحرير» محصلة في الحالتين، حسب منطوق تلك الجهات القومية (الوحدة، مرحلة شعار الحرب، التوازن الاستراتيجي، مرحلة السلام).

اما بالنسبة الى اسرائيل، فقد تمكنت، منذ العام ١٩٤٨، من جعل القضية الفلسطينية قضية العرب (مشكلة اللاجئين)، ولم يكن لديها ما يسمى «مشكلة فلسطينية». لكن الاحتلال الاسرائيلي لما تبقى من فلسطين في العام ١٩٦٧، وعدم فراغ تلك المناطق من سكانها، وما استتبع ذلك من تصارع لاحقاً، خلق لاسرائيل «مشكلة فلسطينية»، اعتبرت اسرائيل في الفترات الاولى ان مسؤولية نشوئها تعود الى م.ت.ف. والاقطار العربية التي تدعمها، فحاولت حلها بالحرب على م.ت.ف. حيناً، وبدفع العرب الى شن الحرب على م.ت.ف. حيناً آخر؛ وكان ذروة هذا الصراع ابعاد م.ت.ف. عن دول الطوق المحيطة باسرائيل، تباعاً منذ العام ١٩٧٠، وبلغت ذروتها في العامين ١٩٨٢ و ١٩٨٣ بأيد اسرائيلية، وعربية، على التوالي. وقد علق بعض الاسرائيليين على غزو اسرائيل للبنان في العام ١٩٨٢ بالقول انه لحل مشكلة اسرائيل في الضفة الغربية. لكن تلك المشكلة لم تحل، وبدأت تتفاقم الى درجة صار يمكن القول معها، كما اسلفنا في بداية المقالة، بوجود «مشكلة فلسطينية» في اسرائيل. لكن هذه المشكلة لم تصل، بعد، درجة ما يسمى في الصراع السياسي «المأزق»، بمعنى ان تصبح «مشكلة اسرائيلية»، حيث ما زالت «مشكلة فلسطينية» يجتهد حول حلها اسرائيليون.

كيف يمكن ان تصبح القضية الفلسطينية «مشكلة اسرائيلية» ؟

لكل احتلال كلفته. وسلطات الاحتلال لا تأبه بالمحتلة اراضيه، طالما ان كلفة الاحتلال أقل من مردوده؛ ولكلفة الاحتلال نظام احتساب، ولمردوده نظام احتساب آخر. ويبدو ان استثمار اسرائيل للمناطق المحتلة قد اقترب من نهاياته. والنهايات، حسب هذا المنطق، تعني بلوغ الاستثمار الاحتلالي مرحلة ما قبل استفزاز الذين يقع عليهم الاحتلال، بمعنى ما قبل وضعهم في مواجهة الحالة التي لم يعد لديهم فيها ما يخسرونه سوى حياتهم.

والمستجدات الاخيرة في المناطق المحتلة تفيد بأن وضع السكان في تلك المناطق قد بدأ يصل هذه المرحلة، مما دفع اسرائيل الى القبول، ضمناً، بخطة التنمية الاردنية لتلك المناطق، والقبول بتقديم مساعدات مباشرة من دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية، وذلك تحت شعار «تحسين الاحوال المعيشية للسكان» الذي رفعته اسرائيل. والغاية من كل ذلك هي العمل على ان يكون لدى الفلسطيني ما يخسره غير حياته، علّه يستكين للأمر الواقع، او يقبل بالخيارات التي تعرضها عليه سلطات الاحتلال. كما ان تنفيذ خطط اسرائيل لاستيطان تلك المناطق لم يعد يستجيب للمخططات الموضوعة في هذا الشأن؛ فبريقه الايديولوجي، الذي صار يمثله كهانا وغوش ايمونيم، بدأ يثير حفيظة الاسرائيليين انفسهم، كما صار مجالاً للنصابين بكل اشكالهم، السياسيين والتجار؛ اما المناطق المحتلة تلك، كسوق للانتاج الاسرائيلي، فقد اتخمت؛ كما انها، على صعيد العمالة الرخيصة، صارت تشكل عبئاً على اسرائيل. يقابل ذلك تطور مستوى الوعي الوطني الفلسطيني، حيث يدلل على ذلك فشل جميع المحاولات، الاسرائيلية والاردنية، في خلق قيادة فلسطينية موالية لأي منهما، او كليهما؛ ووجود شخصيات فلسطينية موالية للاردن، او مهادنة لاسرائيل، لا يلغي هذه الحقيقة (يفيد

باحثون اسرائيليون بأن درجة الوعي بالوطنية الفلسطينية لدى سكان المناطق المحتلة هي أرقى من معظم الدول التي خضعت للاستعمار سابقاً، ونالت استقلالها على اساس درجة وعيها، ان لم يكن اكبر من كثير من الدول القائمة حالياً في العالم الثالث). والعنوان ـ الرمز الذي يتمسك به الداخل الفلسطيني، وهو م.ت.ف. يدلل على مستوى هذا الوعي الذي يعني ان سكان فلسطين الفلسطينيين تمثلوا «القضية الوطنية الفلسطينية» التي ادارت م.ت.ف. الصراع من أجلها طوال العشرين سنة الماضية، وارتقوا فوق «مشكلتـ »ـهم كسكان تحت الاحتلال. فقد قادت م.ت.ف. الصراع في الفترة الماضية تحت شعار اساسي، يمكن صوغه بلغتنا المبسطة: «رد الصراع الى عناصره الاساسية ـ الشعب الفلسطيني في مواجهة اسرائيل».

وقد ردت اسرائيل على م.ت.ف. بالتمسك بعدم الاعتراف بها على انها الممثل للشعب الفلسطيني، انطلاقاً من ان القبول بها يعني الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم التي طردوا منها، وهو ما يعني، حسب هذا التحليل، نهاية «دولة اليهود». والشعار الفلسطيني القائل «بدولة ديمقراطية على كامل فلسطين» يتضمن، فعلاً، الغاء «دولة اليهود»، حسب المنطق الصهيوني حول مثل هذه الدولة. كما ان اعتراف اسرائيل بالشتات الفلسطيني ينسف اساس المقولة الصهيونية «شعب بلا ارض على ارض بلا شعب».

والشعار الفلسطيني، آنف الذكر، لا يلغي اليهود كـ «شعب»، ولا يلغي اليهودية كـ «دين» في الدولة الفلسطينية العتيدة؛ مع ذلك عارضه الاسرائيليون لأنه ينسف الاساس الايديولوجي للمشروع الصهيوني؛ ومع ذلك، فان الاسرائيليين، بكل اتجاهاتهم، مستعدون للنقاش حول المشكلة الفلسطينية التي خلقتها لهم ظروف ما بعد حرب ١٩٦٧، سواء اليمين الذي يطرح طرد السكان تحت شعار «التبادل» او القائلون بالخيار الاردني، او اولئك القلة الذين يقولون باقامة دولة فلسطينية الى جانب دولة اسرائيل. وهذا يعني ان المجتمع الاسرائيلي قد بدأ يتحسس مشكلته مع الفلسطينيين، وصار مطلوباً دفعها لتعشش داخله. فالفرنسيون لم يتخلوا عن الجزائر، الا بعد ان صارت قضية الجزائر مشكلة فرنسية؛ كما الاميركيين، في فيتنام. والمطلوب، فلسطينياً، رفع كلفة الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية؛ وهذا يقتضي العمل على محورين؛ عسكرياً (ويشمل العمل العسكري ضد الاحتلال، في رأينا، من التظاهرة الى حرب العصابات، وهذا يعني كل ما سوف يثير نشاطاً عسكرياً للاحتلال)، وسياسياً.

وفي ظل استمرار محاولات الانظمة العربية في اغلاق الحدود مع اسرائيل في وجه مقاتلي م.ت.ف. يترتب على السكان في المناطق المحتلة التصدي لهذه المهمة، وهم ادرى بالوسائل اللازمة لاداء هذه المهمة؛ وحتى لو فتحت حدود الدول العربية، فهذا لا يلغي ان الدور الاساسي يجب ان يقع على عاتق سكان المناطق المحتلة. وفي ظل القيود السياسية المفروضة على م.ت.ف. وفق اسس «الاجماع العربي» الذي م.ت.ف. احد عناصره، يصبح، أيضاً، من المطلوب، بمستوى الحاجة ذاتها الى العمل العسكري داخل الاراضي المحتلة، العمل السياسي وتقديم المبادرات السياسية من داخل تلك الاراضي؛ بمعنى ان على السكان في تلك المناطق تولي ادارة الصراع الفلسطيني مع العدو الاسرائيلي، ليس باعتبارهم سكاناً وقع عليهم الاحتلال، بل اعتبارهم مشروعاً للوطن الفلسطيني على الجغرافيا الفلسطينية ، والذي سوف يتكفل بحل القضية الفلسطينية، كقضية وطنية.

رب قائل ان مثل هذا الدور لسكان المناطق المحتلة قد يلغي الدور السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث ينسجم مع الاقرار الاسرائيلي لهؤلاء السكان بوجود مشكلة لهم مع

سلطات الاحتلال، او كما يحلو للبعض القول انه تجزيء للقضية الفلسطينية. ونقول ان هذا قد يكون صحيحاً، اذا كان الوعي الوطني الفلطسيني لدى اولئك السكان أدنى من مستوى الوعي بقضية الشعب الفلسطيني، واذا كان مقتصراً على حدود الاحساس بالمعاناة اليومية للسكان، وهو ما يطرحه الوجهاء الموالون للاردن، والاردن نفسه.

لكن الرؤيـة المتعمقـة للواقع الفلسطيني تحت الاحتلال، الذي تجلى في بروز مقاومة مسلحة بوسائل بدائية، تفيد بأن درجة الوعي الوطني الفلسطيني لدى السكان هؤلاء وصلت مستوى الرؤية التاريخية في النضال الفلسطيني، الذي لا يمكن القبول فيه بمستوى اقل من «وطن للفلسطينيين»، الذي سوف يشكل البداية لـ «دولة الفلسطينيين» على غرار «دولة اليهود»، ان لم يكن البداية لـ «دولة فلسطين». فقد بات واضحاً ان القضية الفلسطينية لا تقبل القسمة. ولا نغالي اذا قلنا ان القضية الفلسطينية سوف تتضمن، مع الوقت، حلاً لمشكلة السكان اليهود الذين يعيشون الآن على ارض فلسطين. فالحلم بـ «دولة فلسطين» يمتلك من مقومات الوجود والاستمرار اكثر مما يمتلكه مشروعا «دولة اليهود» و «دولة الفلسطينيين». وهذا ما نسوقه رداً على الادعاء الذي اسلفنا الاشارة اليه في بدايـة هذه الفقـرة؛ فنحن لانستطيع التشكيك بمصداقية هذا الوعي الوطني لدى سكان المناطق المحتلة. فقـد تعـرف الفلسطيني الى نفسه تحت الاحتلال، كفلسطيني؛ كما تعرف الفلسطيني في الشتات، في وقت سابق، الى نفسه كفلسطيني. وكما حمل الشتات الفلسطيني راية النضال من اجل «وطن للفلسـطينيـين»، يستـطيـع الداخل الفلسطيني ان يحمل الراية ذاتها. وكما القى الشتات الفلسطيني «القفاز» في وجه الحكومات العربية، عندما اعلن الكفاح المسلح، حسب قول صلاح خلف (ابو اياد)، فان على الداخل الفلسطيني ان يلقي «القفاز» في وجه اسرائيل، وجعل القضية الفلسطينية «مشكلة اسرائيلية»؛ وهو العنصر القادر، اكثر من غيره، في الظروف الراهنة، على القيام بهذه المهمة، ومتابعتها حتى النهاية، حسب كل المقاييس والاعتبارات.

ملاحظات من التجربة الفلسطينية

لقد كان مقتل الحركة الوطنية الفلسطينية ليس انقسامها حول المشروع الوطني الفلسطيني، بل حول نفسها على اساس الولاءات الخارجية (بين الدول العربية والدول الاجنبية). وتعاني منظمة التحـريـر الفلسـطينية من الوضع ذاته الذي انهى تجربة الحركةالوطنية الفلسطينية التي قادت النضـال الفلسطيني خلال فترة الانتداب. وهذا الوضـع هو الذي دفع المنظمات الفلسطينية التي حضرت دورة المجلس الوطني الثامنة عشرة الى وضع ما يشبه «ميثاق شرف»، يقتضي، بموجبه، ان توظف المنظمات الفلسطينية علاقاتها مع الانظمة العربية والدول الاخرى لصالح م.ت.ف. وليس العكس. مع ذلك، هناك العديد من التنظيمات الفلسطينية التي تعتبر امتداداً للواقع العربي داخل م.ت.ف.؛ وهي، بحكم شروط حياة اللجوء، اولاً، وبالتأثير الدعاوي، السياسي والايديولوجي، للانظمة العربية، ثانياً، خاصة القومية منها، تجد لها موالين في الشتات الفلسطيني. وتوظف هذه المنظمات، والموالون لها، في محاربة م.ت.ف. والتهديد بخلق بديل منها، تحت ذرائع متعددة متنوعة. وقد خاضت م.ت.ف. منذ العام ١٩٨٣، معركتي اثبات الشرعية والوحدة الوطنية، فخسرت بذلك خمس سنوات من النضال في صراع حاد، ليس مع العدو الصهيوني، بل مع الاشقاء العرب، ومع الذات الفلسطينية، لشـأن يفترض انه من المسلم به، منذ قرارات الرباط في العام ١٩٧٤، عربياً، ومنذ برنامج النقاط العشر، فلسطينياً. كما خاضت منظمة التحرير الفلسطينية أشرس معاركها العسكرية للعودة الى محيط فلسـطين المبـاشر لتجـديـد الاحتكـاك العسكـري مع العـدو الصهيوني. وبغض النظر عما اذا

كانت م.ت.ف. قد نجحت، او فشلت، فالنجاح والفشل في السياسة نسبيان، اولاً، كما تختلف زوايا النظر اليهما؛ فما هو نجاح في نظر البعض قد يبدو فشلاً في نظر البعض الآخر. لكن قراءة متأنية لقرارات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني تفيد بأن «كابوس الزمن العربي الرديء الحالي» كان جاثماً فوق صدر القرار الوطني الفلسطيني المستقل؛ ولم تخفف القرارات، المدروسة بعناية فائقة، كي لا تستفز احداً، من وطء ذلك الكابوس، كما لم ترض اياً من الاطراف العربية التي عنتها تلك القرارات.

اما الوضع في المناطق المحتلة، فهو مختلف عنه في الشتات الفلسطيني، بالنسبة الى شروط الارتباط العربي، الذي اسلفناه في الفقرة السابقة ـ حتى الشرط الاردني، الذي تعايش معه سابقاً فلسطينيو الضفة، فقد تأثيره بشكل كبير، على الرغم من ان بعض سكان الضفة لا تزال اسباب معيشته الشخصية مرتبطة بالاردن ـ عدا عن ان وضع الاحتلال فرض على فلسطينيي تلك المناطق، بالضرورة، التفكير، بالمطلق، بوضعهم كفلسطينيين، وعبروا عن ذلك بالولاء الى منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الرمز للحالة الوطنية الفلسطينية. اضافة الى ما تقدم، فهم على التحام دائم بالعدو الصهيوني، وليسوا بحاجة الى القتال ضد الاشقاء من اجل العودة الى حالة التماس مع العدو. وبهذا المعنى، فان شروط ادارة الصراع لديهم أيسر مما هي لدى فلسطينيي الشتات؛ كما انهم يملكون تنويع اشكال الصراع (التظاهرة، التمرد، العصيان المدني، العمل المسلح، الخ). وبهذا المعنى، لدى سكان المناطق المحتلة مروحة واسعة من وسائل الصراع واشكاله.

وليس هناك صراع من اجل الصراع، او حرب من اجل الحرب؛ فهذه كلها وسائل سياسية حادة غايتها انجاز اهداف سياسية محددة. ولذا يصبح مطلوباً تحديد الاهداف السياسة التي من اجلها يخاض الصراع، ومن ثم برمجة تلك الاهداف، اي تحديد الخطوات التي تقود اليها، وتحديد الوسائل التي يجب استخدامها مقابل كل خطوة. وعلى فلسطينيي الشتات والداخل بلورة الاهداف والبرامج، معاً كشعب، ولم يعد كافياً اشراك رموز من سكان المناطق المحتلة في قيادة م.ت.ف. ممن تطردهم اسرائيل، بل يجب اشراك سكان المناطق المحتلة في ادارة الصراع وقيادته.

آراء للحوار في ادارة الصراع واهدافه

يلاحظ المتتبع لتطور تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، التي قادتها منظمة التحرير الفلسطينية، كمحصلة لمجموع نشاط المنظمات الفلسطينية، انها انطلقت من مواقع مواجهة طمس القضية الفلسطينية لهدف اثبات وجود الشعب الفلسطيني، كشعب له حقوقه الوطنية. واستخدمت، لادارة الصراع من اجل هذا الهدف، وسيلة الكفاح ضد العدو الصهيوني، من جهة، واقامة جبهة وطنية فلسطينية عريضة، من جهة اخرى، واعتمدت على تحالف اقليمي رخو مع الانظمة العربية، مثّله اشتراكها في نشاطات جامعة الدول العربية، حيث لم تتمكن من خلق «هانوي» عربية، لا بقوتها الذاتية ولا بقوة تحالفاتها العربية، وكانت لها «هانويات» مؤقتة محكومة بالشرطين، العربي والاسرائيلي، الباحثين عن التسوية وليس عن الحل. مع ذلك، نجحت م.ت.ف. في تحقيق هدفها الاساسي الذي حددته منذ بدايات نشاطاتها، فوعى الفلسطينيون انفسهم كشعب، واقر العالم لهم بهذه الصفة، كما اسلفناه. حتى العدو الاسرائيلي اقر بذلك. وقد لبّت تلك الوسائل المتطلبات التي افترضها هذا الهدف، آنف الذكر. وهو نجاح ليس قليل الشأن بالنسبة الى الوضع الفلسطيني، حيث وجد تعبيره في صيغة شعار «القرار الوطني الفلسطيني المستقل»؛ وهو ما دافعت م.ت.ف. ولا

تزال تدافع عن تثبيته، وطرحت في موازاته، كشعار ـ مشروع سياسي، «اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة». لكن الوقوف عند الشعارين آنفي الذكر، وعدم تحديد مضمونهما، ووضع برامج تنفيذية، تعني التخندق في حالة الدفاع بقوى مستنزفة. واذا كف المشروع السياسي الفلسطيني عن ان يكون مشروعاً هجومياً، كما بدأ، فانه سوف ينتهي الى الاندثار، او المراوحة في المكان . وتطوير الهجوم، بعد الانجازات التي حققتها م.ت.ف. خلال العشرين سنة الماضية، يقتضي توفير قوى جديدة بوسائل مناسبة لهذه القوى، بل يجب خوض معركة الوطن الفلسطيني، وتحديد وسائل الصراع ونمط ادارته لانجاز هذا الهدف. وهذا يفترض وضع اجابات واضحة عن اسئلة محددة مثل: ما هي فلسطين الدولة، جغرافياً ؟ ماهي حدود دولة الفلسطينيين؟ من هم الفلسطينيون ؟ ماذا سوف يكون عليه نظام دولة الفلسطينيين؟ ماذا سوف يكون عليه نظام دولة فلسطين؟

والاجابة عن هذه الاسئلة تفترض، ضمناً، الاجابة عن اسئلة موازية حول العدو الذي يتصارع الفلسطينيون معه. وهذه الاسئلة، في رأينا، يمكن ان تصاغ على النحو التالي: اليهود في فلسطين واقع، ودولة اسرائيل موجودة، فهل اسرائيل حقيقة عرضية، أم حقيقة تاريخية ؟ اذا لم تكن حقيقة تاريخية، فعلى ماذا نتصارع معها ؟ واذا كانت، فعلى ماذا نتصارع معها ؟ وفي الحالتين، ما هي نقطة البدء ؟

ان الاجابة عن الاسئلة آنفة الذكر هي من حق الجمع الفلسطيني ومنظماته السياسية وقادته؛ مع التذكير بأن الشعب الفلسطيني حقيقة تاريخية؛ وما لم تتم ابادة هذا الشعب، فما من قوة قادرة على منعه من انجاز حقوقه الوطنية كشعب على ارضه.

وفي ادارة الصراع، المطلوب، اولاً، دفع اليهود الى الوصول لمرحلة المساومة، اي اقراره بدونية وضعه، ومن ثم متابعة الصراع نحو الاهداف المحددة. ويبدو ان اسرائيل دخلت مرحلة المساومة، منذ أقرت، في اتفاقيتي كامب ديفيد، بالحكم الذاتي للفلسطينيين، الذي يعني، لو تحقق، اللبنة الاولى نحو الوطن. وليس مطلوباً، بالضرورة، مساومة العدو حول الخطوات التي يحددها هو، بل التقاطها ورهنها بشروط تؤدي، بالضرورة، الى منحها قيمة اكثر مما حدد العدو لها، اي دفعه الى مزيد من التنازل، وتشديد الصراع بما يوحي انه لتحسين شروط الخطوة مع ربطها بالهدف النهائي، على سبيل المثال لا الحصر.

لقد انجزت الذاكرة التاريخية (الشتات) للشعب الفلسطيني مهمة احياء قضيته كشعب، وعلى الجغرافيا الفلسطينية اقامة دولته.

عملية «الاحتواء السياسي» الاسرائيلية لمواطني الضفة والقطاع المحتلين

عواد الاسطل

تأتي عملية «الاحتواء السياسي» التي اتبعتها سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي مع مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، كأحد ابعاد الاستراتيجية الاسرائيلية في التأثير في اتجاهاتهم السياسية *، من طريق ما يمكن ان تقود اليه، من تأثير في مواقفهم السياسية، واطرهم المرجعية. ففي اطار العمل على تطبيع حياتهم السياسية، اتبعت سلطات الاحتلال سياسة حكم تقوم على مبدأ الحكم غير المباشر[١]، فعملت على تنشيط الادارات المحلية (التي كانت موجودة قبل الاحتلال)، واوكلت مهمة ادارتها الى ممثلين محليين عنهم، مع حد ادنى من التدخل في شؤونهم اليومية والحياتية، وذلك بغرض التخفيف من حدة الآثار السلبية التي قد تنتج عن الاحتكاك اليومي، والمباشر، بين سلطة محتلة وشعب محتل، من جانب، وافساح في المجال لظهور قيادات محلية عربية ترضى بالمفهوم الاسرائيلي لتسوية القضية الفلسطينية[٢]، او على الاقل ترضى بصيغة الحكم الاسرائيلي غير المباشر، من جانب آخر، على امل ان يساهم كل ذلك في تهدئة مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، ومحاصرة تطلعاتهم السياسية القومية، بما يؤدي، بالمقابل، الى تسهيل عملية تحكم سلطات الاحتلال الاسرائيلي فيهم، ويحقق لها اكبر المكاسب الاقتصادية، من وراء استمرار سيطرتها (قوة عمل عربية رخيصة ـ سوق استهلاكية قريبة)، ويطلق يدها في عملية خلق «الوقائع الجديدة» (استيطان ـ خنق اقتصادي) المؤدية الى التهويد الكلي للضفة الغربية.

ارتكزت عملية الاحتواء السياسي الاسرائيلية لمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، في مضمونها، على محصلة التفاعل بين مجموعتين من الحقائق: تعود المجموعة الاولى منها الى حقائق «الموقف الصهيوني التاريخي» من الشعب الفلسطيني، والذي يقوم على تغييبه ، مادياً وحضارياً وسياسياً[٣]. اما المجموعة الثانية، فتعود الى بعض الحقائق التي وجدت على ارضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي بعد حرب العام ١٩٦٧، والتي تمثلت، أساساً، في الاستيلاء الاسرائيلي على بقية الاراضي الفلسطينية، بسكانها الذين يفوق عددهم على مليون نسمة، وتعثر محاولات تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبروز متغيرات جديدة مع تطور الصراع منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، من اهمها: تواجد وانتهاء ظاهرة المقاومة الفلسطينية على الساحة الاردنية، وبروز الوزن النسبي لمواطني الضفة والقطاع بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، والاعتراف العربي، والدولي، بمنظمة

* هناك بعدان آخران للاستراتيجية الاسرائيلية في هذا المجال: البعد النفسي، الذي يهدف الى التحطيم النفسي لمواطني الضفة والقطاع (نشر في شؤون فلسطينية ، العدد ١٦٠ ـ ١٦١، تموز /آب ـ يوليو/اغسطس ١٩٨٦)؛ والبعد الاقتصادي الذي يهدف الى احداث تغييرات في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية لمواطني الضفة والقطاع المحتلين.

التحرير الفلسطينية، ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني؛ وصول الليكود الى السلطة في اسرائيل، وتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد؛ الخروج الفلسطيني المسلح من لبنان ؛ ثم بدء تعثر التنسيق الاردني ـ الفلسطيني؛ وعودة حزب العمل الاسرائيلي للاشتراك في السلطة مناصفة مع الليكود؛ وما أُنجز من وقائع جديدة على ارض الضفة الغربية والقطاع.

واذا كان الموقف الصهيوني التاريخي من الشعب الفلسطيني، عند اصطدامه بالكم السكاني العربي في الضفة والقطاع، وبحقيقة الاستيلاء الاسرائيلي على كل فلسطين، وبتعثر محاولات تسوية الصراع (حسب الفهم الاسرائيلي)، لم يسمح باعطاء مواطني الضفة والقطاع، الا قدراً من ادارة شؤونهم المدنية، تحت الحكم العسكري الاسرائيلي غير المباشر، على شكل حكم «اداري» ذاتي (او ادارة ذاتية)، وهو ما يشكل مضمون عملية الاحتواء السياسي الاسرائيلية لمواطني الضفة والقطاع، فان المتغيرات التي ظهرت مع تطور الصراع، منذ العام ١٩٦٧، دفعت الى اختلاف الوسائل والاساليب، التي تتبعها سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، في تطبيقها لذلك المضمون، من فترة الى اخرى. وعلى ذلك، يمكن التمييز بين اربع مراحل اساسية، متعاقبة، في المحاولات الاسرائيلية، لتمرير عملية الاحتواء السياسي في الضفة والقطاع.

المرحلة الاولى، واستمرت منذ بداية الاحتلال وحتى حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، وخلالها سعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي العسكري الى تطبيق الحكم «الاداري» الذاتي على مواطني الضفة والقطاع، باسلوب مباشر، وذلك بتنمية المؤسسات البلدية كقيادات محلية سياسية لسلطة حكم «اداري» ذاتي. ثم اعقبتها المرحلة الثانية، والتي استمرت حتى صعود حكومة الليكود الى السلطة في اسرائيل (أيار ـ مايو ١٩٧٧)، وهي بمثابة مرحلة انتقالية، حيث تذبذبت فيها سياسة الاحتواء الاسرائيلية بين الاستمرار في السعي لتطبيق الحكم «الاداري» الذاتي، باسلوبه المباشر، وبين محاولة فرضه باسلوب غير مباشر، من طريق توسيع نطاق الادارة المدنية في الضفة والقطاع، على امل ان تنبثق من الادارة المدنية هذه قيادات محلية «سياسية» تستطيع ان تتفاوض مع اسرائيل على قضايا سياسية في المستقبل. ثم جاءت المرحلة الثالثة، والتي استمرت طيلة حكم الليكود (حتى تموز ـ يوليو ١٩٨٤)، والتي اصبح فيها مشروع الحكم «الاداري» الفعلي للادارة المدنية، كخطوة اولى نحو تطبيق الحكم «الاداري» الذاتي. واخيراً، اتت المرحلة الرابعة بعد تولي شمعون بيرس رئاسة حكومة الائتلاف الوطني (على اساس اتفاق تناوب استلام السلطة بين حزبي العمل والليكود)، وفيها اتجه السعي الاسرائيلي نحو تطبيق الحكم «الاداري» الذاتي من جانب واحد، اي بدون ان يكون ذلك ثمرة لاتفاق مع القيادات المحلية في الضفة والقطاع.

المرحلة الاولى: تنمية المؤسسات البلدية، كقيادات محلية

في اطار الرفض العربي لعقد صلح مع اسرائيل بعد حرب العام ١٩٦٧، وبروز دور المقاومة الفلسطينية، كطرف مؤثر في مجريات الصراع، ونظراً لوجود كم سكاني عربي ذي كثافة عالية في الضفة والقطاع، وغياب افق تسوية لمشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، اضافة الى ظهور صراعات حادة فيما يتعلق بموضوع المناطق المحتلة ومستقبلها بين القوى السياسية المكونة لحكومة الائتلاف الوطني الاسرائيلية[٤]، نفذت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي سياستها، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق ما يقتضيه الامر الواقع. وهي السياسة التي أملاها موشي دايان، بوصفه وزيراً للدفاع والمسؤول عن المناطق المحتلة، وفحواها انه ليس هناك ضرورة ملحة لايجاد حل نهائي

للمناطق المحتلة؛ وبالنسبة الى السكان ـ وفق خطة دايان ـ فعليهم الاكتفاء بمؤسساتهم البلدية، كاطار أعلى لنشاطاتهم العامة، وكذلك عليهم ادارة انفسهم بدون تدخل من جانب سلطات الحكم العسكري، مع عدم عزلهم عن الضفة الشرقية والدول العربية[٥]. أي ان سلطات الاحتلال رغبت في استخدام المجالس المحلية البلدية كسلطات مختارة لتهدئة السكان، وذلك يجعلها سلطات لنوع من الحكم الاداري الذاتي.

وفي مجال الاعداد لذلك، اتخذت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي اجراءات ادارية وسياسية عدة تتعلق بمجال الحكم والسلطة في الضفة والقطاع، منها تطبيق الحكم العسكري غير المباشر، والابقاء على المؤسسات المحلية العربية والاعتراف بها (مجالس بلدية وقروية، غرف تجارية، سلطات مخاتير ووجهاء في الريف)[٦]، واجراء اتصالات بوجهاء وزعماء محليين[٧]، والسماح بحرية التعبير، كابداء الرأي واصدار الصحف وتلقي مذكرات الاحتجاج من السكان.

وعلى الاقل، فهناك ثلاثة اسباب لاتجاه سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي لتنمية البلديات، كقيادات محلية، وكسلطة لنوع من الحكم «الاداري» الذاتي:

اولًا: ظهور الدور السياسي للبلديات بعد الاحتلال، لالتفاف المواطنين حولها، وتبني البلديات لمطالبهم ومحاولاتها المستمرة لازالة ما يمكن ازالته من المعاناة المادية عنهم[٨]. وقد ساهمت سلطات الاحتلال في اعطائها ذلك الدور السياسي من خلال اعترافها بصفتها التمثيلية للسكان[٩]؛ كما عزز من ذلك، أيضاً، اعتماد النظام الاردني لها، وللمؤسسات التجارية، في كل ما يصدر عن الدوائر المدنية الاخرى من شهادات (مثل دوائر الارض والتعليم والصحة والمحاكم، الخ). ونتيجة لكل ذلك، اصبحت البلديات والمؤسسات التجارية (وهي المؤسسات التي ظلت باقية بعد انهيار السلطة العربية في المناطق المحتلة) تتمتع بصلاحيات واسعة وجديدة، تتعدى حجم ونطاق مسؤوليتها التقليدية، حيث اصبحت حلقة الوصل الوحيدة بين السكان في نواحي شؤون حياتهم كافة، وبين السلطات الاسرائيلية، وهذا ما يتوافق مع سياسة عدم التدخل الاسرائيلية[١٠].

ثانياً: ما اغرى سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي بالاعتماد على المؤسسات البلدية، في سياستها الاحتوائية، انها وجدت فيها قيادة محلية من خاصية معينة، خاصة في الضفة الغربية، تحددت ملامحها، وبنيتها الاساسية، في عهد الحكم الاردني، الذي اوجد لها مفهوماً نفعياً «لوظيفتها القيادية». فكل الذين اوصلهم الحكم الاردني الى هذا الموقع[١١] (مجردين من هويتهم السياسية) استطاعوا الحصول على منافع معيشية، ومساعدات اقتصادية، لهم، ولمحيطهم، عبر قيامهم بدور الوسيط بين ابناء مناطقهم وبين السلطة المركزية في عمان[١٢]، فرغبت سلطات الاحتلال ان تنشىء مثل هذه العلاقة.

ثالثاً: يأتي التركيز الاسرائيلي على المؤسسات البلدية، كقيادات محلية، وكسلطة لنوع من الحكم الاداري الذاتي، لاستكمال قصور التصور الاسرائيلي لمستقبل الضفة الغربية (وفيما بعد قطاع غزة) في تلك الفترة[١٣]، عن حل العقدة الاساسية للصراع، المتمثلة في الشعب الفلسطيني، وذلك بخلق قيادات محلية فلسطينية، تستطيع معها اسرائيل الوصول الى اتفاقية صلح نهائية (في اطار التسوية الشاملة، اذا ما تحققت)، تتنازل هذه القيادات، بموجبها، عن الحقوق الفلسطينية كافة، وبالتالي تحميل الشعب الفلسطيني مسؤولية تصفية قضيته بيده[١٤].

على الرغم من ان السعي الاسرائيلي الى تنمية المؤسسات البلدية، كقيادات محلية، لتهدئة

مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، ولتشكل سلطة لنوع من الحكم الاداري الذاتي، كان صلب مضمون سياسة الاحتواء الاسرائيلية، في هذه الفترة، بشكل او بآخر، الا ان تطبيق هذه السياسة لم يكن بالطريقة ذاتها في السنوات الاولى للاحتلال، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ولعل ذلك يرجع، على الاقل، الى سببين:

١ ـ اختلاف التصور الاسرائيلي لمستقبل كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في السنوات الاولى من الاحتلال، على الرغم من غموض ذلك التصور آنذاك[١٥].

٢ ـ عدم وجود قيادات «تقليدية» على رأس المؤسسات البلدية في قطاع غزة، لها مواصفات مثيلتها في الضفة الغربية، وظهور حركة المقاومة الفلسطينية، كطرف اصيل في مواجهة الاحتلال[١٦].

لذلك سوف تتناول الدراسة سياسة الاحتواء الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة (في هذه الفترة)، كلاً على حده.

اولاً: الاحتواء السياسي في الضفة الغربية

في اطار سياستها الاحتوائية، وفي اطار بروز الدور السياسي للبلديات، بعد الاحتلال مباشرة، روجت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، عبر الاتصالات التي قام بها موظفو وضباط الحكم العسكري، وبمؤازرة من بعض موظفي السفارة الاميركية في اسرائيل، لفكرة اقامة «دويلة» فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، على أمل ان يؤدي ذلك الى مزيد من الظهور السياسي للقيادات التقليدية في الضفة الغربية، التي تتربع على عرش المؤسسات البلدية، بما يخدم سياسة الاحتواء الاسرائيلية، القاضية بتنمية المؤسسات البلدية، كأطر سياسية محلية. والدليل على ذلك، ان سلطات الحكم العسكري لم تكن جادة في طرح تلك الفكرة، وانما استغلت الاشخاص الذين قاموا بها لكسب المزيد من التنازلات والمكاسب. وقد نجحت السلطات الاسرائيلية في ذلك، اذ ضرب الاردن المقاومة الفلسطينية، من جانب، وانعقد مؤتمر ضم حوالى عشرين شخصية، اكثرها من رؤساء البلديات، في القدس، لتدارس الموقف (بعد ضرب المقاومة)، بحث خلاله في تشكيل هيئة محلية تمثل السكان في المناطق المحتلة[١٧].

وعلى اثر انفراط عقد توازن القوى في الضفة الغربية، بين كل من اسرائيل والاردن والمقاومة الفلسطينية، ضد مصلحة الاخيرة، تجددت المساعي الاسرائيلية لابراز القيادات التقليدية للمؤسسات البلدية. ولنتذكر، في هذا الخصوص، سماح سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي بعقد اجتماع تحضيري لمؤتمر البلديات في الضفة الغربية (٧/٨/١٩٧١، في مبنى بلدية بيت ساحور)، ناقش المؤتمرون خلاله امكان بناء كيان سياسي في الضفة الغربية، وانتخبوا لجنة تنفيذية انيطت بها مهمة اقامة برلمان انتقالي من مئة عضو[١٨]. وقد هللت الصحف الاسرائيلية والصهيونية لهذا الاجتماع، ووصفته بأنه «الاجتماع التاريخي»، وبأنه اول محاولة حقيقية في الضفة الغربية لتنظيم هيئة سياسية منذ العام ١٩٦٧. اما صحيفة «الاتحاد» (١٠/٨/١٩٧١)، الناطقة باسم الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)، فوصفت المؤتمر بأنه نوع من الادارة الذاتية، مشيرة الى خطورة المؤتمر، بسبب سماح سلطات الاحتلال بعقده في الوقت الذي ترفض كل تحرك اجتماعي، او سياسي، يشير بالنقد، ولو بأخف ما يمكن الى الاحتلال[١٩].

وفي تلك الاثناء، كثر التحدث حول اجراء الانتخابات البلدية للمجالس المحلية (التي انهت مدتها العام ١٩٦٨، ولكن أُصدر، عندئذٍ، قرار من الحكم العسكري للضفة الغربية بأن تستمر في

مزاولة اعمالها). ويمكن النظر الى هذه الانتخابات كاحدى المحاولات الاسرائيلية للمجيء بمجالس تمثيلية مطواعة، تنقاد لمشيئة الاحتلال وتنفيذ مخططاته، ولتطبيق مفهوم الحكم الاداري الذاتي، الذي هو صلب السياسة الاحتوائية في تلك الفترة. فقد وردت فكرة اجراء مثل هذه الانتخابات كاحدى مراحل تنفيذ اول مشروع اسرائيلي للحكم الذاتي، كان طرحه دان بافلي في تموز (يوليو) ١٩٦٩، الذي كان يشغل منصب مستشار الحاكم العسكري الاقتصادي في الضفة الغربية. وربط بافلي بين نجاح مشروعه، وبين حدوث بعض التغيرات في المنطقة. ولعله من المفيد الاشارة الى ان العام ١٩٧٠ شهد العديد من هذه التغيرات، مثل ضرب المقاومة في الاردن، وايقاف حرب الاستنزاف، وموت جمال عبدالناصر[٢٠]. اضافة الى ذلك، فان اجراء الانتخابات يتماشى مع سياسة الحكم العسكري الاسرائيلي «بجعل الحياة المدنية لسكان المناطق المحتلة طبيعية، حتى ضمن اطار النزاع العربي ـ الاسرائيلي...»[٢١].

بعد محاولات من جس النبض، أصدر قائد الضفة الغربية، اللواء رافائيل فاردي، قراراً، بتاريخ ٢٦/١١/١٩٧١، باجراء انتخابات المجالس البلدية قبل نهاية نيسان (ابريل) ١٩٧٢[٢٢]، ثم اصدر قراراً آخر باجرائها على مرحلتين، الاولى في «السامرة» (منطقة نابلس، وفيها تسع بلديات) في ٢٨/٣/١٩٧٢، والثانية في «يهودا» (منطقة الخليل، وفيها ١٤ بلدية)، حسب القانون الاردني للبلديات لعام ١٩٥٥، والذي يمنح حق الاقتراع للبالغين ٢١ عاماً، ويدفعون ضرائب بلدية لا تقل عن دينار اردني (مئة ليرة اسرائيلية آنذاك)[٢٣].

عملت السلطات الاسرائيلية على انجاح الانتخابات بالسبل كافة، ابتداء من اطلاق اشاعة ان كل شخص يحق له الانتخاب سوف يحرم من امتيازات التنقل بين الضفتين وغير ذلك، اذا ما لم تحمل هويته توقيعاً يقر بأنه قد اشترك في الانتخابات، مروراً باطلاق التهديدات بأن ضابطاً اسرائيلياً سوف يعين من قبل سلطات الاحتلال لادارة شؤون كل مدينة، او بلدة، تقاطع الانتخابات، وانتهاء بالضغط على رئيس بلدية نابلس آنذاك، الحاج معزوز المصري، لدفعه الى ترشيح نفسه[٢٤].

لاشك في ان انتخابات العام ١٩٧٢ البلدية، ونتائجها، صبت في اطار السياسة الاحتوائية الاسرائيلية. فهي، ومن خلال الاشتراك فيها، حققت الهدف الاسرائيلي من تطبيع الحياة السياسية، او على الاقل اظهار الوضع للرأي العام بأنه طبيعي؛ ومن جانب آخر، ادت نتائج الانتخابات الى استمرار القيادات «التقليدية» في احتلال معظم المجالس البلدية، بمفهومها القديم للعلاقة بين السلطة والشعب، ومن ثم حققت اسرائيل هدفها، وبدقة، في الفصل «بين دور القيادات المحلية الممثلة بالمؤسسة البلدية على وجه العموم في مجال العمل المحلي، وبين دورها على صعيد العمل السياسي»[٢٥]، فظلت تلعب الدور الاول بما «ينسجم مع السياسة الاسرائيلية... وخاصة في الضفة الغربية...، غير ان محافظة اسرائيل على كافة العلاقات الطبقية التي كانت سائدة، وابقائها المؤسسات البلدية والتجارية... قائمة، وحدها، دون غيرها من المؤسسات، ليس الا كمقدمة طبيعية لاعطاء هذه المؤسسات صفة سياسية واعتمادها كقيادة، لتوقيع صلح معها، حال نضوج الظروف [المحققة] للشروط الاسرائيلية»[٢٦]. ولكن حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ جاءت لتقلب الاوضاع رأساً على عقب.

ثانياً: الاحتواء السياسي في قطاع غزة

لم توجد في قطاع غزة قيادات «تقليدية» تترأس المجالس البلدية المحلية، كما هو الحال في

الضفة الغربية. فالنظام البلدي في القطاع يختلف عن مثيله في الضفة؛ اذ ان قانون البلديات الذي يحكمه يرجع الى عهد الانتداب البريطاني الصادر في العام ١٩٣٤، والذي يعطي للمندوب السامي البريطاني حق السلطة في تعيين، وعزل، المجلس البلدي (وقد سارت الادارة المصرية منذ العام ١٩٤٨، والحكم العسكري الاسرائيلي منذ العام ١٩٦٧، على هذا النهج)، وتحديد من هو مؤهل للانتخاب، او الترشيح. وقد استخدم هذا التقليد منذ العام ١٩٣٦، عندما اقيلت المجالس البلدية، والقروية، التي ايدت الثورة الشعبية العام ١٩٣٦، وأُجريت آخر انتخابات بلدية في القطاع العام ١٩٤٦، ولم يُعَد اجراؤها منذ ذلك الحين[٢٧].

لم تتبع سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، في قطاع غزة، في أول الامر، طريقة الاحتواء السياسي عينها التي اتبعتها في الضفة الغربية؛ فعلى الرغم من الابقاء على الموظفين العرب في الدوائر الحكومية، الا ان القطاع خضع، في السنوات الاربع الاولى للاحتلال، لحكم عسكري، جمع في يده بين القيادتين، المدنية والامنية (العسكرية)، ولم يحدث التغيير في حكم القطاع، الا في الاول من نيسان (ابريل) ١٩٧١، عندما فصلت القيادة المدنية عن القيادة الامنية، بتعيين اسحق فونداق حاكماً عسكرياً لقطاع غزة وشمال سيناء، والذي قُلد منصب رئاسة القيادة المدنية خلفاً للعقيد مناحيم افراييم الذي كان يتولى الجمع بين المنصبين[٢٨]. وعندها ارادت سلطات الاحتلال انتهاج السياسة الاحتوائية ذاتها التي اتبعتها في الضفة الغربية تقريباً، حيث عيَّنت رشاد الشوا رئيساً لبلدية غزة[٢٩] (كبرى مدن القطاع ومركز الثقل السياسي)، بعد ان كان هذا المنصب مشغولاً بضابط اسرائيلي هو اورى تشاشيك، بعد عزل راغب العلمي من منصب رئاسة البلدية، لرفضه ربط مدينة غزة بشبكة الكهرباء الاسرائيلية وعدم اطاعته لسلطات الاحتلال[٣٠]. واستكمالاً لذلك، تم ضم القطاع، فيما بعد، (الأول من آذار/ مارس ١٩٧٢) الى قيادة المنطقة الوسطى التابعة لها الضفة الغربية، بعد ان كان تابعاً للقيادة الجنوبية[٣١].

الا ان اوضاع قطاع غزة لم تسمح باستكمال اجراءات عملية الاحتواء السياسي، كما حدث في الضفة الغربية. فبعد ان خيل لسلطات الحكم العسكري الاسرائيلي انها قضت على النشاط الفدائي، في أواخر العام ١٩٧١، نشطت المقاومة من جديد، ووقفت في وجه تنمية الزعامة التقليدية، التي يمثلها الشوا، بتنفيذها عمليات لاغتياله؛ كما وقفت بعض العناصر في المجلس البلدي ضد سياسته، فقدم استقالته بعد عام من تعيينه، ولكنه اقنع بالعدول عنها من قبل سلطات الاحتلال، الى ان كانت الازمة التي اثارها طلب سلطات الحكم العسكري ضم مخيم الشاطىء الى بلدية غزة. وعند رفض المجلس البلدي لذلك، اصدر اسحق فونداق قراراً باقالة الشوا من رئاسة البلدية (٢٣/١٠/١٩٧٢)، وآخر بتعيين اورى تشاشيك رئيساً لها بالوكالة[٣٢].

بعد نجاح تجربة الانتخابات البلدية في الضفة الغربية، حاولت سلطات الاحتلال ان تنشىء هيئات حكم محلي في قطاع غزة. فبعد فترة من اقالة الشوا، حاولت السلطات الاسرائيلية ان تجري انتخابات للجان في المخيمات وأحياء المدن. وكان المنوي ان تشكل هذه اللجان اساساً لمجلس عام يدير شؤون القطاع المحلية، فدعت السلطات الى لقاء، بتاريخ ١١/٢/١٩٧٣، لانتخاب رئيس للمجلس (طبقت التجربة في مدينة غزة اولاً). ولكن اللقاء لم يتم، بعد ان خطف المرشح لرئاسة المجلس (رئيس لجنة مخيم الشاطىء) في الليلة السابقة للاجتماع، وقتل على ايدي افراد ينتمون الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وفي اليوم التالي، اطلق الفدائيون النار على الشوا، الذي وافق على ان يرأس احدى لجان مدينة غزة. وعلى اثر ذلك، قدمت ست من اللجان الثمان استقالتها، وفشلت التجربة[٣٣].

المرحلة الثانية: بين مواصلة السعي وتوسيع نطاق الادارة المدنية

طوال الفترة التي اعقبت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وحتى وصول الليكود الى السلطة في اسرائيل (أيار ـ مايو ١٩٧٧)، تراوحت سياسة الاحتواء الاسرائيلية بين مواصلة السعي الى تنمية المؤسسات البلدية، كقيادات محلية، وبين البدء في اجراءات توسيع نطاق الادارة المدنية لمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة. واذا كان الاسلوب الاول يمثل امتداداً لمحاولات المرحلة السابقة (حزيران ـ يونيو ١٩٦٧ ـ تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٧٣)، فان الاسلوب الثاني لا يعدو ان يكون اجراء متطوراً لتلك المحاولات، وان كان يتفق معها في النتيجة، وهو خلق القيادات المحلية «التابعة»، ولكن من طريق غير مباشر، حيث ان هذا الاجراء الجديد يقوم على تولية موظفين عرب مناصب ادارية عالية، بدون ان يطلب منهم ان يكونوا قيادات «سياسية»، ولكن في اطار الحديث عن حياة اكثر واقعية واكثر راحة للسكان العرب، على امل ان تنبثق من هذه الادارة المدنية قيادة محلية «سياسية»، تستطيع ان تتفاوض في المستقبل ـ او يطلب منها ذلك ـ حول قضايا سياسية.

هذا التراوح بين الاسلوبين يجب النظر اليه في ضوء المتغيرات المستجدة على خارطة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، والتي جعلت من قيادة الحكم العسكري الاسرائيلي متذبذبة بين هذا الاسلوب وذاك. ومن هذه المتغيرات:

١ ـ بروز الوعي «الكياني» الفلسطيني (بمستوى يختلف عن مثيله الذي ظهر بعد الاحتلال مباشرة، حيث ارتبط بمطالب القيادة الفلسطينية خارج الارض المحتلة وتماثل معها) في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر)، متخطيا بذلك وعي القيادات التقليدية (التي هيمنت على معظم المؤسسات البلدية التجارية)، التي اصبحت مشلولة بعد الحرب[٣٤].

٢ ـ بروز وزن منظمة التحرير الفلسطينية، عربياً ودولياً، بعد حسم قضية تمثيل الشعب الفلسطيني لصالحها، بعد مقررات قمة الرباط (١٩٧٤).

٣ ـ الآثار التي تركتها حرب تشرين الاول (اكتوبر) في المجتمع الاسرائيلي، وعدم تمكن الطرف العربي من استثمار تلك الآثار لصالحه، الامر الذي مكن اسرائيل من استيعاب صدمة الحرب بمساعدة الدبلوماسية الاميركية[٣٥]، ولكنها، في الوقت عينه، افقدت اسرائيل موشي دايان، الذي ترك اعتزاله الحياة السياسية آنذاك (اعتزل في منتصف العام ١٩٧٤) « فراغاً» حاداً يتعلق بالحكم الاسرائيلي في المناطق المحتلة[٣٦]، حيث لعب، منذ حرب ١٩٦٧، دوراً مميزاً بين وزراء الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة في تقرير السياسة الاسرائيلية بخصوص المناطق المحتلة، بصفته وزيراً للدفاع[٣٧].

٤ ـ بروز مساعي التسوية لمشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في الوقت الذي لم تكن اسرائيل مستعدة لتقديم اية تنازلات فيما يختص بالقضية الفلسطينية[٣٨].

لكل هذا، جاءت السياسة الاحتوائية الاسرائيلية متذبذبة. فبعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، ومنذ حزيران (يونيو) ١٩٧٤، قاد شمعون بيرس، وزير الدفاع آنذاك، حملة اتصالات مع وجهاء الضفة والقطاع بشأن استطلاع مواقفهم من تطبيق مشروع للحكم الاداري الذاتي. ثم ما لبث ان كثف هذه الاتصالات، اثر صدور مقررات قمة الرباط، لتنفيذ المشروع ولملء «الفراغ» السياسي الذي كان يعتقد ان مقررات قمة الرباط اوجدته في المناطق المحتلة (باعترافها

بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، بما يعنيه ذلك من استبعاد الدور الاردني، عربياً، وسحب البساط من تحت الخيار الاردني الذي يقوم على الحل الوسط الاقليمي)[٣٩]. ولكن المصادر الاسرائيلية، التي اهتمت بهذا الموضوع، اجمعت على ان تلك الاتصالات باءت بالفشل[٤٠].

نتيجة لفشل اتصالات بيرس في اقامة تمثيل «سياسي» من مواطني الضفة والقطاع، وبقاء م.ت.ف. العنوان الممثل لاية مفاوضات، توقفت الجهود الاسرائيلية، مؤقتاً، بصدد انشاء قيادات محلية «سياسية» في الضفة والقطاع؛ ولكن الجهود بشأن السياسة الاحتوائية لم تنته، حيث تحولت هذه المرة باتجاه اقامة ادارة مدنية مستقلة (نسبياً)، وفي هذا الشأن، لا يطلب من القيادات المحلية ان تشكل قيادات سياسية، بل على العكس، تعرض عليهم حياة اكثر راحة ومتعة[٤١]. وقد بدأ هذا التوجه منذ بداية العام ١٩٧٥، عندما طرح بيرس مشروعاً مفصلاً يدعو الى توسيع صلاحيات البلديات، وتقليص تدخل الحكم العسكري الى اضيق حد، بحيث يتحول رئيس كل بلدية الى ما يشبه حاكم لواء، تنتقل اليه صلاحيات ضباط الادارة الاسرائيليين الذين يمثلون دوائر الحكومة (الاسرائيلية) المختلفة في المناطق المحتلة، مع التوضيح لرؤساء البلديات ان المشروع «ليس خطوة نحو دولة فلسطينية، بل يجب اعتباره مشروعاً للادارة المدنية فقط»[٤٢]. ويأتي هذا التوجه في اطار سعي بيرس الى ملء الفراغ «السياسي» الذي اوجدته مقررات الرباط في الضفة والقطاع (حسب الفهم الاسرائيلي)[٤٣].

ولكن ما لبث بيرس ان عاود الدعوة من جديد لمشروع الحكم الاداري الذاتي في اواخر العام ١٩٧٥[٤٤]، انطلاقاً من ان التفاوض مع الملك حسين لم يعد متوقعاً في المستقبل القريب، من جانب، ومعارضة اسرائيل لمطالب م.ت.ف. او التفاوض معها، من جانب آخر. لذلك، رأى بيرس ان الحل الوحيد هو اعطاء السكان حكماً (ادارياً) ذاتياً[٤٥]. وتأتي هذه العودة الى طرح المشروع، اثر ما شهده العام ١٩٧٥ من احداث وتطورات ألقت بظلالها على المنطقة، مثل اتفاقية سيناء (ايلول ـ سبتمبر ١٩٧٥)، وبروز الخلاف المصري ـ الفلسطيني، بسبب سياسة هنري كيسنجر، وتعثر محاولات استئناف عقد مؤتمر جنيف للسلام، وبداية الشقاق العربي. وقد رافق تجدد هذه الدعوة من قبل المسؤولين والصحافة في اسرائيل اقدام سلطات الحكم العسكري على اتخاذ بعض الاجراءات التي تبدو وكأنها مقدمة لاقامة الحكم الاداري الذاتي، ومن شأنها الايحاء بأن اسرائيل جادة، في هذه المرة، في عزمها على تنفيذ المشروع. فقد قامت بانهاء ادارتها المباشرة لمدينة غزة، والتي استمرت ثلاث سنوات، واعادت تعيين رشاد الشوا رئيساً لها، بقرار من وزير الدفاع، بيرس (٢٣/ ١٠/ ٧٥)، وأعلنت وسائل الاعلام الاسرائيلية ان هذه الخطوة هي خطوة نحو الحكم الذاتي[٤٦]؛ كما تجددت الاتصالات الاسرائيلية بشخصيات في الضفة والقطاع من اجل ذلك، ولجأت سلطات الحكم العسكري الى عدة اجراءات من اجل دعم الفكرة وتكريسها في اذهان المواطنين، مثل استكمال الغاء المخيمات وتصفية القوى الوطنية من طريق القمع والارهاب والاعتقال والابعاد، والضغط الاقتصادي بهدف دفع القيادات المحلية لقبول المشروع، انقاذاً للوضع[٤٧].

مع بداية الاعداد للانتخابات البلدية لعام ١٩٧٦، في الضفة الغربية، وربما كخطوة لمحاولة انجاحها في تثبيت اوضاع القيادات التقليدية التي ما زالت، حتى ذلك الحين، مهيمنة على معظم البلديات، تراجعت سلطات الحكم العسكري عن مشروع الحكم الادراي الذاتي، وقدمت عليه مشروع الادارة المدنية، لاعتقادها بأن الفرصة مهيأة لتحقيقها (فيما بعد يمكن الوصول الى

تطبيق لمشروع الحكم الاداري الذاتي). فقد اجمع المراقبون على ان هذه الانتخابات ما هي الا مقدمة لطرح مشروع الادارة البلديـة كنوع من «رد الرجل» الى م.ت.ف. ووقف حالة الالتفاف حولها في المناطق المحتلة[٤٨]، خصوصاً بعد انتصاراتها الدولية، في دورتي الجمعية العامة، التاسعة والعشرين (١٩٧٤) والثلاثين (١٩٧٥)؛ ومن ثم يصار الى تنفيذ مشروع الحكم الاداري الذاتي، اي اتباع سياسة المراحل في تنفيذ المشروع، ابتداء بالانتخابات، ومروراً بالادارة المدنية، وانتهاء باقامة الاطار السياسي ما فوق البلديات[٤٩]، الذي اقترحه بيرس في شهر أيار (مايو) ١٩٧٥[٥٠].

ولكن نتيجة الانتخابات البلدية في الضفة الغربية العام ١٩٧٦ جاءت مخيبة للآمال[٥١]. وبدلاً مما اريد لها ان تصب في طاحونة الحكم الاداري الذاتي، جاءت، كما وصفها بيرس، مؤدلج الفكرة، «تحوّلاً الى الوطنية والى اليسار، وانها تشكل تحدياً لاسرائيل»[٥٢]. وكاجراء علاجي لهذا الوضع، شرعت سلطات الاحتلال بانتهاج خطين متوازيين:

الأول يرمي الى الضغـط على رؤساء البلديات الجدد لتحجيم دورهم، وتقليص صلاحياتهم؛ والثـاني، العمل على استمالتهم من خلال الوعد بمنحهم دوراً في المحادثات المقبلة من اجل اتفاق السلام. وكانت السلطات تعتمد طبيعة الظروف لتقرر اتباع اي من الخطين. ففي اعقاب الانتخابات، عملت السلطات على تعيـين عدد من الاشخـاص الموالين لها في مناصب ادارية عالية، ووفرت لهم التسهيلات اللازمة لتصريف الاعمال الضرورية كافة، وذلك بغرض تعطيل الاعمال الادارية للبلديات، ومن ثم تكون الشخصيات المعينة، في النهاية، المرجع الاداري الاول، والاساس، للمواطنين، الذين ترتبط بهم قضاياهم ومشكلاتهم اليومية، بدل ارتباطها بالمجالس البلدية. واستكمالاً لذلك الاجراء، حظر الحكم العسكري على رؤساء البلديات الجدد التدخل في القضايا السياسية، كجزء من سياسة الضغـط المفـروضة عليهم. ولكن، بعد ان ثبت لسلطات الاحتلال ان سياسة الضغط على رؤساء البلديـات الجـدد لم تثمر، بدأ المسؤولون الاسرائيليون اطلاق التصريحات المتعددة بشأن امكان مشاركة رؤساء البلديات في المفاوضات السياسية ضمن الوفد الاردني، وخاصة عند ازدياد الحديث حول عقـد مؤتمر جنيف، وذلك تمشياً مع موقف الحكومة المجسد في وثيقة المبادىء الاربعة عشر الموجهة (عبارة عن صياغة اخرى لوثيقة غاليلي، التي صدرت عن حزب العمل قبل حرب تشرين الاول ـ اكتوبر، كبرنامج انتخابي)، والتي تسمح بالتعبير عن الهوية الفلسطينية ضمن دولة اردنية ـ فلسطينية[٥٣].

المرحلة الثالثة: نحو التطبيق الفعلي للادارة المدنية

اصطدمت حكومة الليكود، عند استلامها لمقاليد الحكم (ايار ـ مايو ١٩٧٧)، بقيادات محلية في الارض المحتلة وقفت في وجه تطبيق مشروع الحكم الاداري الذاتي، سواء باسلوبه المباشر (من طريق تحويل البلديات الى قيادات محلية «سياسية») او باسلوبه غير المباشر (من طريق العمل على توسيع الادارة المدنية، كمقدمة للمشروع). واذا ما عرف ان الاساس العقائدي لليكود يرتكز على ان الضفة والقطاع «ارض محررة» (وليست مناطق مدارة، كما قالت الحكومات العمالية من قبل) تشكل جزءاً من «أرض ـ اسرائيل»، فان الحكم الاداري الذاتي لمواطني الضفة والقطاع يشكل، من وجهة نظر الليكـود، افضـل السبـل لضمـان السيـطرة الاسرائيليـة الكاملة على المنطقة (الضفة والقطاع) مستقبلاً[٥٤]. وعلى هذا الاساس، سارع، رئيس الوزراء الاسرائيلي، مناحيم بيغن، الى طرح مشروعه للحكم الذاتي، كحـل لمشكلة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٧)،

على اثر تصاعد الجهود والمحاولات لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي في تلك الفترة (مفهوم جيمي كارتر للتسوية الشاملة، البيان الاميركي ـ السوفيتي، الحديث حول احياء عقد مؤتمر جنيف، زيارة السادات لاسرائيل).

وفي سبيل تنفيذ مشروع الحكم الذاتي، ومستفيدة من تجارب الحكومات العمالية في سياستها الاحتوائية لمواطني الضفة والقطاع، سارت السياسة الاحتوائية، في عهد الليكود، في اسلوبين، يكمل كل منها الآخر: تقليص صلاحيات المؤسسات البلدية ونفوذها السياسي، من جانب، وخلق قيادة بديلة منهـا، تنافسها في تقديم الخدمات للمواطنين، وتشترك في تنفيذ مشروع الحكم الذاتي، تمثلت في «روابط القرى»، من جانب آخر، وذلك لانضاج الظروف الموضوعية لاقامة الادارة المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تمهيداً لتطبيق الحكم الاداري الذاتي.

اولاً: العمل على تقليص صلاحيات المؤسسات البلدية

على الرغم من مراهنة الحكومات العمالية، في سياستها الاحتوائية لمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، على امكان تحويل المؤسسات البلدية الى قيادات محلية «سياسية» تقبل بالحكم الاداري الذاتي، في اطار الهيمنة الاسرائيلية، الا ان سياسة حكومة الليكود الاحتوائية، ومنذ وصولها الى الحكم، عملت على تقليص صلاحيات المؤسسات البلدية؛ وهي في ذلك لم تنطلق من فراغ، اذ ان نهاية عهد آخر حكـومة عمالية، قبل وصول الليكود الى الحكم، شهد بداية السير في هذا الاتجاه، جزئياً، بعد ان تمخضت نتائج الانتخابات البلدية، في العام ١٩٧٦، في الضفة الغربية، عن فشل ذريع، نحو تطبيق الادارة الذاتية ضمن السياسة الاحتوائية. ولكن الجديد في عهد الليكود هو ان هذا الاتجاه اصبح يشكل اسلوباً اساسياً من اساليبه الاحتوائية.

وجـاءت باكورة هذا الاتجاه بُعيد تولي حكومة الليكود الاولى لمقاليد السلطة في اسرائيل، عبر الزيـارة التي قام بهـا وزير الدفاع الجديد، عيزر وايزمان، لمنطقتي الخليل ونابلس، حيث لم يقم، كسابقيه، بزيارة رؤساء البلديات في مقار عملهم، بل قام باستدعاء رئيسي بلديتي الخليل ونابلس مع عدد من الشخصيـات من المنطقتين مع كل منهما الى مقر الحكم العسكري في كل من المنطقتين، كخطوة ضغط اولى على رؤساء البلديات في صراعهم مع السلطة[٥٥]. واعتبرت هذه الخطوة مؤشراً الى بداية الاتجاه الجديد للحكم العسكري، لتقليص صلاحيات رؤساء البلديات في الضفة[٥٦]. ثم توالت اجراءات هذه الاتجاه، وهي، اضافة الى ما سبق، تمثلت اساساً في اسلوبين:

١ ـ الحد من تنقل رؤساء البلديات لتأدية مهامهم في رفع المعاناة عن المواطنين: وضمن هذا الاسلوب، يمكن رصد ثلاث وقائع شكلت عائقاً امام البلديات في تأدية وظائفها في رفع المعاناة عن المواطنين:

(أ) ففي مجال الوظائف الاجتماعية للبلديات، يمكن الاشارة الى منع سلطات الحكم العسكري دخول وفد يضم رؤساء بلديات نابلس والخليل وطولكرم والبيره واريحا وحلحول ودورا وجنين الى قرية قبـاطية، بغرض المصالحة بين عائلتين متخاصمتين فيها. وكان ان صادف قدوم هؤلاء الى القرية المذكورة يوم ذكرى الاربعين لاستشهاد شاب وامرأة في القرية على يد قوات الاحتلال، ورأى جهاز الحكم العسكري في ذلك ذريعة لمنع وفد رؤساء البلديات من دخول القرية[٥٧].

(ب) وفي مجال الوظائف الاقتصادية للبلديات، عملت سلطات الاحتلال على تقليص دورها في اداء ذلك، من خلال القيـام «بفـرض القيـود على [بعض] الزيـارات التي كان يقـوم بهـا رؤساء

البلديات الى الدول العربية للحصول على اموال تنفق على مشاريع في مدنهم، وعرقلة السلطات لتلك المشاريع»[٥٨].

(ج) وفي مجال مشاركة رؤساء البلديات الوجدانية لمواطني بلدياتهم، في صراعهم مع الاحتلال، يمكن الاشارة الى منع كريم خلف (رئيس بلدية رام الله)، وابراهيم الطويل (رئيس بلدية طولكرم)، مع عدد كبير من المواطنين، من دخول المحكمة العليا الاسرائيلية، عند نظرها قضية مصادرة ٢٤٠٠ دونم من اراضي بيت ايل، واراضي واسعة اخرى في طوباس في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٠[٥٩].

٢ ـ محاربة رؤساء البلديات: قامت سلطات الحكم العسكري بمحاربة رؤساء البلديات، لردعهم عن مواصلة وقوفهم ضد تطبيق مشروع الحكم الاداري الذاتي. وفي هذا المجال، تعددت الاجراءات، ويمكن الاشارة الى ثلاثة اجراءات رئيسة (سبقت اقالة رؤساء البلديات الذين رفضوا التعاون مع الادارة المدنية التي انشئت في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨١).

(أ) التقديم الى المحاكمة الصورية: حيث قدمت سلطات الاحتلال بعض رؤساء البلديات ومجالسها المحلية الى محاكمات صورية بتهمة الاخلال بالنظام. ومن الذين قدموا الى هذه المحاكمات ابراهيم الطويل وكريم خلف وبشارة داوود (رئيس بلدية بيت جالا) ويوسف مراد (عضو مجلس بلدية اريحا) وخالد العوض (رئيس بلدية قباطية)[٦٠].

(ب) الاعتقال، تمهيداً للابعاد: من ذلك اعتقال بسام الشكعة (رئيس بلدية نابلس)، تمهيداً لطرده، بعد مصادقة محكمة العدل العليا على ذلك بتهمة تأييده لعملية دلال المغربي (آذار ـ مارس ١٩٧٨) في حضور داني ماط، منسق العمليات في الاراضي المحتلة. ولكن بعد ردود فعل غاضبة؛ تمثلت في استقالة رؤساء البلديات، تم العدول عن القرار، وافرج عنه بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٥[٦١]. وفي هذا السياق، أيضاً، اقدمت السلطات على ابعاد فهد القواسمة (رئيس بلدية الخليل) ومحمد ملحم (رئيس بلدية حلحول) ورجب بيوض التميمي (قاضي الخليل الشرعي)، بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣[٦٢]، بتهمة اطلاقهم تصريحات تحريضية بعد قرار الحكومة الاسرائيلية باستيطان مدينة الخليل، في ١٩٨٠/٣/٢٣[٦٣].

(ج) محاولات الاغتيال: من ذلك محاولة اغتيال كل من بسام الشكعة (بترت ساقاه) وكريم خلف (بترت قدمه) وابراهيم الطويل، بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢[٦٤].

ثانياً: العمل على خلق «روابط القرى» بديلاً من البلديات

احدى المشكلات الرئيسة التي واجهها الحكم العسكري الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يزال يواجهها، هي القدرة على خلق مجتمعات تقبل بالحكم الاسرائيلي، مثلما حدث في مجتمعات دروز الجليل، وبدو النقب، واتباع سعد حداد (الى حد ما) في جنوب لبنان[٦٥]، على الرغم من ان السعي الاسرائيلي الى ايجاد قيادات محلية تقبل بالمفهوم الاسرائيلي للسيطرة، في الضفة والقطاع، وجد منذ الايام الاولى للاحتلال، الا انه لم يشتد الا بعد ظهور نتائج الانتخابات البلدية في الضفة الغربية العام ١٩٧٦. ولكنه لم يأخذ شكله العملي لانشغال حكومة العمل آنذاك بالاعداد لانتخابات الكنيست التاسع، الا بعد وصول الليكود الى السلطة، وطرحه لمشروع الحكم الاداري الذاتي، عندئذٍ سعت سلطات الحكم العسكري الى «توفير المناخ السياسي لنمو قيادة فلسطينية جديدة مستعدة للتعاون معها، وذلك لتحقيق حلم الكومنولث اليهودي الذي راود فكر الصهيونيين التصحيحيين منذ [حوالى] ستين عاماً مضت والذي يتوافق مع فكرة كومنولث جنوب افريقيا

المستندة الى نظرية الابارتهيد [العزل العنصري]...»[٦٦].

على هذا الاساس، شرعت سلطات الحكم الاسرائيلي العسكري في دعم عدد من الافراد المناوئين لمنظمة التحرير الفلسطينية (وبالتالي للمجالس البلدية) في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشجيعهم على بلورة اطار خاص بهم وتأليف لجان اسرائيلية لاجراء اتصالات حثيثة بشخصيات من الارض المحتلة بغية اقناعهم بقبول مشروع الحكم الاداري الذاتي ، ودراسة امكان تطبيق المشروع، وتنظيم اتصالات سياسية لها مع عدد من المسؤولين الاميركيين الذين زاروا المنطقة، وتعيين عدد من العرب في مراكز ادارية عالية، وتشجيع بعض العرب المستعدين للتجاوب مع مشروع الحكم الذاتي على انشاء مؤسسات اجتماعية لهم، مثل رابطة قرى الخليل، والمركز الاجتماعي في نابلس، لمنافسة البلديات في تقديم خدمات الى المواطنين[٦٧]. ومن بين هذه الاجراءات، سوف نركز على انشاء «روابط القرى»[٦٨]، وذلك لانها من اهم الاساليب التي اتبعتها سلطات الاحتلال في سياستها الاحتوائية في هذه المرحلة، حيث ان الهدف من انشائها لا يعدو ان يكون ضرب نفوذ المجالس البلدية، «وتدعيم وتقوية الادارة المحلية التي تؤمن باتباع اسلوب آخر، يختلف عن اسلوب م.ت.ف. وبذلك يمكن اعتبارها جزءاً من الادارة التي ستجلس [مع اسرائيل لمناقشة]... مشروع الحكم الذاتي»[٦٩].

تعتبر فكرة انشاء روابط القرى، من الناحية التاريخية، المحاولة الثانية التي تقوم بها الحركة الصهيونية لخلق المؤيدين لها بين الفلاحين الفلسطينيين، وبالتالي ضرب المعارضة الفلسطينية لها. وتعود المحاولة الاولى الى العام ١٩٢٤، عندما شجعت تأسيس حزب الزراع، وغطت نفقاته، مستغلة في ذلك حالة الاستياء التي وجدت بين مشايخ العائلات الريفية والنخبة الحضرية، على اثر فقدان مشايخ العائلات مكانتهم الاجتماعية، لصالح النخبة الحضرية، بعد صدور قوانين الارض العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكان هدفها، من وراء ذلك، تقوية المعارضة (العربية) للجنة التنفيذية العربية (انبثقت عن المؤتمر القومي العربي الاول) بزعامة الحاج امين الحسيني. واشتملت برامج الجمعيات القروية، والتي تكونت في كل من الناصرة، ونابلس، وجنين، والخليل، والتي شكلت عماد حزب الزراع، على المطالبة بالمساواة بين الفلاحين (الريفيين) والحضريين، وعلى الرغبة في التعامل مع حكومة الانتداب البريطاني، وعلى تحسين احوال الريفيين[٧٠]. وعلى الرغم من ان الحزب لم يعمّر طويلاً، لانكشاف مراميه واهدافه، الا ان بذور الشك التي زرعها بين القروي والمديني، ظلت، فيما يبدو، قابلة للاثارة، ولأمكان الاستفادة من تجاربها في تمزيق وحدة الصف الوطني الفلسطيني[٧١].

اما المحاولة المعاصرة، فترجع بداية التفكير بها الى العام ١٩٧٦. فقد ادى ضعف التنسيق في الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ذلك الحين الى حدوث تمييز نظامي من قبل المؤسسات البلدية (التي اختصت بأموال الدعم والصمود) تجاه القرى فيما يختص بمشاريع التنمية والخدمات[٧٢]. والى تلك الفترة والتي تزامنت مع وصول القيادات الوطنية الى المؤسسات البلدية، يرجع بدء التفكير الجدي لسلطات الحكم العسكري الاسرائيلي في خلق قيادة بديلة في المناطق المحتلة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وما ان جاءت فكرة انشاء الروابط القروية على لسان يغئال كرمان (حاكم عسكري الخليل من ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦)، في حفل عشاء اقيم في بيت الشيخ محمد الجعبري، حتى التقطها مناحيم ميلسون (مهندس الادارة المدنية، والذي عمل مساعداً للحاكم العسكري للشؤون العربية منذ العام ١٩٧٦)، واعجب بها، وبدأ في دراستها بهدوء وروية. ولكنه لم يبدأ في تنفيذها، فعلياً، الا بعد التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد. وحتى ذلك الحين، تمخضت الجهود التي بذلها كل من ميلسون

وكرمان وبيرس عن الاعلان، رسمياً، عن انشاء «رابطة قرى جبل الخليل»، برئاسة مصطفى دودين، في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٧٨. وقد حصر النظام الاساسي لهذه الرابطة غايتها المعلنة في حل المنازعات والخلافات بين السكان وتشجيع الجمعيات التعاونية لمساعدة المزارعين وتحسين احوالهم. ومنذ أوائل ١٩٨٠، وبعد نجاح تجربة قرى الخليل، تحركت سلطات الحكم العسكري، من اجل تعميمها[٧٣] في الضفة الغربية (على الرغم من عدم ظهور الروابط، رسمياً، في قطاع غزة، الا انه يوجد الكثير من الاشخاص الذين يقومون بصلاحيات تشبه الصلاحيات المخولة لروابط القرى. اضف الى ذلك، ان الوزن السياسي لرؤساء بلديات القطاع المعينين، وليسوا منتخبين، يقل عن اقرانهم رؤساء بلديات الضفة. كما ان بعضهم يقوم ببعض صلاحيات روابط القرى).

يعتبر تبني سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي لروابط القرى، في سياستها الاحتوائية، ترجمة لما يعرف بنظرية Lin Piao في محاصرة المدن باطراف الريف. وميلسون، الذي اصبح فيما بعد رئيساً للادارة المدنية (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨١)، اعلن عن استراتيجية لتدجين الفلسطينيين في الضفة الغربية (وقطاع غزة)، مستخدماً الديالكتيك الماوي، ومنطلقاً من ادراك البناء الاجتماعي العربي. فطبقاً لميلسون، ان المجتمع الفلسطيني، تحت الحكم الاردني والمصري، كما كان تحت الحكم العثماني، كان يسير بنظام الوساطة Partonage الذي بمقتضاه يعمل النبلاء المحليون وذوو النفوذ كوسطاء بين مجتمعهم وبين السلطة المركزية، مما خلق شكلاً من اشكال الاقطاع البيروقراطي. وطبقاً لميلسون، ايضاً، فان سياسة دايان الاحتوائية في السبعينات كانت تنتهج هدفاً اساسياً، وهو تحقيق الامن والنظام، وترك السكان المحليين يديرون شؤونهم بانفسهم، مما ادى الى المساهمة في وصول مؤيدي م.ت.ف. الى المؤسسات البلدية العام ١٩٧٦، واستمرار العنف. ولمعالجة هذا الوضع، رأى ميلسون ان يتم ضرب المدن «الراديكالية» (المختصة بأموال دعم الصمود) بالفلاحين «المحافظين»، باستخدام روابط القرى، بما يؤدي الى امكان تقويض الاساس الاجتماعي للوطنية الفلسطينية. ومن هنا جاءت سياسة ميلسون مخالفة لسياسة دايان: التدخل المباشر، والفعال، في الحياة اليومية لسكان الارض المحتلة، من طريق تنمية، وتقوية، عناصر القرى، ومنحها سلطة التدخل في تعيين موظفي الخدمات، وسلطة الوساطة الموصلة الى الادارة المدنية[٧٤].

ولتحقيق ذلك، أُعطيت لرؤساء الروابط صلاحيات واسعة في مناطقهم، ما لبثت ان امتدت الى سكان المدن، مثل فصل المخاتير وتعيين غيرهم بناء على موقفهم من الادارة المدنية، وتقديم الخدمات الى المواطنين في شؤون كثيرة، مثل المساعدة على جمع شمل العائلات، وعلى الحصول على اذونات السفر للممنوعين من السفر من قبل قوات الاحتلال، وعلى الغاء اوامر هدم البيوت غير المصرح ببنائها، والتوسط للمعتقلين وتخفيض عقوبات السجناء الامنيين، والتسهيل في منح رخص السيارات، والتعيين في الوظائف، الخ. اضافة الى هذا، كرست الادارة المدنية الاموال لتنمية المشاريع القروية، وذلك بهدف اظهار الروابط ومكانها في السلطة الفعلية في البلاد، لاستخدامها وسيلة لارضاء المواطنين[٧٥].

أُنشئت الروابط لتخدم استراتيجية مزدوجة في الضفة الغربية (الارض المحتلة عموماً): سعى فريق شارون ـ ميلسون ـ كرمان، الى تحطيم الهياكل الاساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الارض المحتلة، والبحث عن قيادة محلية بديلة، تلعب دور العنصر الفلسطيني في مباحثات الحكم الذاتي. وفي هذا الاطار، ينبغي فهم عملية تأجيل الانتخابات البلدية في الضفة الغربية، والتي كان مقرراً

لها ان تجرى في نيسان (ابريل) ١٩٨٠ (لم تجر حتى الآن)، وذلك لاعطاء الروابط فرصة كسب الولاء من المواطنين. وعلى الرغم من ان قائد منطقة الضفة الغربية برر قرار تأجيله للانتخابات بأنها تتزامن مع انتخابات الحكم الذاتي (حيث كانت تجرى مفاوضات بين كل من مصر واسرائيل والولايات المتحدة بخصوص تطبيق الحكم الذاتي المقترح في كامب ديفيد آنذاك)، الا ان الصحف الاسرائيلية كشفت هشاشة هذا التبرير، مؤكدة ان القرار اتخذ خوفاً من تصويت السكان لصالح مؤيدي م.ت.ف.[٧٦]، وهذا من شأنه ان يظهر عقم وجود روابط القرى، لانه يعني توجيه ضربة الى مشروع الحكم الاداري الذاتي.

ثالثاً: انشاء الادارة المدنية

لم يؤد سعي سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، في الضفة والقطاع، منذ تولي حكومة الليكود الاولى مقاليد الحكم في اسرائيل، الى تقليص صلاحيات المجالس البلدية المنتخبة والحد من نفوذها السياسي، وبالتالي من نفوذ م.ت.ف. كما لم يؤد تشجيع هذه السلطات على اقامة العديد من روابط القرى الى خلق «القيادة البديلة» التي تستطيع كسب ولاء المواطنين، وبالتالي ايصالهم الى حالة من القبول بالحكم الاسرائيلي غير المباشر.

ولعل هاتين الحقيقتين قد شكلتا تحدياً اساسياً لحكومة الليكود الثانية (حزيران ـ يونيو ١٩٨١) في سعيها الى تطبيق الحكم الاداري الذاتي، خاصة وان هذه الحكومة جاءت الى الحكم بعد وصول مفاوضات الحكم الذاتي، بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة (الخاصة بتحديد صلاحيات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، كما نصت على ذلك اتفاقيتا كامب ديفيد) الى طريق مسدود. ونظراً لاقتناع المسؤولين عن الحكم العسكري في الضفة والقطاع آنذاك (شارون، وزير الدفاع، وميلسون، مهندس الادارة المدنية) بأن احد الاسباب الاساسية لتوقف تلك المفاوضات يرجع الى غياب مندوبين من الضفة والقطاع عن المشاركة فيها؛ ونظراً لاعتقادهم، ايضاً، بأن لا امل في نجاح تطبيق الحكم الاداري الذاتي من جانب واحد، أي بدون مشاركة سكان المناطق المحتلة. فقد بوشر بانشاء الادارة المدنية في الارض المحتلة للهيمنة على الشؤون المدنية، على امل ان يساهم ذلك في استكمال ما بدأته سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي منذ تولي حكومة الليكود الاولى الحكم في اسرائيل، من ضرب لنفوذ المجالس البلدية، وتشجيع «القيادات البديلة» (روابط القرى)، غير المؤيدة لـ م.ت.ف. والمؤهلة للاشتراك في تنفيذ مشروع الحكم الاداري الذاتي[٧٧].

وعلى ذلك، اقرت الحكومة الاسرائيلية انشاء الادارة المدنية في المناطق المحتلة (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨١) حسب الخطة التي قدمها شارون اليها في ايلول (سبتمبر) ١٩٨١، واوكلت مهمة ادارتها الى ميلسون. وقد منح الامر العسكري الرقم ٩٤٧، الصادر في ١٩٨١/١١/٨، والمتعلق بتأسيس الادارة المدنية، رئيسها، صلاحيات الحكم العسكري في التشريع، باستثناء المواضيع المتعلقة بقوانين، مثل انظمة الطوارىء لعام ١٩٤٥؛ ومنحه، كذلك، الصلاحيات المحددة بالامور المدنية، والتي تعطيه الحق بالتدخل في كل ما يتعلق بتقديم الخدمة الى المواطنين، والقائمين عليها[٧٨].

ونظراً لأن الهدف الاساسي لانشاء الادارة المدنية هو الهيمنة على الشؤون المدنية كافة، المرتبطة بتقديم الخدمات الى المواطنين، بما يسمح بخلق القيادات المحلية التي تقبل بالمفهوم الاسرائيلي للحكم غير المباشر، والتي تستطيع جذب ولاء المواطنين من طريق لعبها دور الوسيط بين الادارة المدنية وبينهم، فقد اصطدمت هذه الادارة برفض معظم المجالس البلدية المنتخبة التعامل معها، على

الرغم من ان هذه المجالس كانت تخضع، في تقديم خدماتها الى المواطنين، لاشراف الحكم العسكري، الذي حوّلت صلاحياته الى الادارة المدنية. وجاء رفض هذه المجالس على اساس ان المناطق الخاضعة لاحتلال عسكري يكون الحق الشرعي فيها خاضعاً لحكم الجيش والحكم العسكري فحسب، وان التعامل مع غير ذلك يعني اعترافاً بشرعية الاحتلال[٧٩]. ونتيجة لذلك، اقدمت الادارة المدنية في آذار (مارس) ١٩٨٢ على حل مجلس بلدية البيره، وعلى اقالة رؤساء بلديات نابلس ورام الله وعنبتا وجنين ودورا وغزة والخليل، وعينت مكانهم ضباطاً اسرائيليين، كقائمين باعمالهم، مما ادى الى استنكاف اجهزة بعض البلديات عن العمل، واستمرارها، جزئياً، في بلديات اخرى. وقد استندت الادارة المدنية، في اجرائها هذا، الى اساس ان عدم تعاون المجالس البلدية معها سوف يحرم المواطنين من الخدمات البلدية الضرورية[٨٠].

واستكمالاً لسيطرة الادارة المدنية على النواحي كافة المرتبطة بتقديم الخدمات الى مواطني الضفة والقطاع، أُصدر، في التاسع من حزيران (يونيو) ١٩٨٢، امران يتعلقان بتحديد ادخال الاموال الى المنطقة، وبانشاء ما يسمى بـ «صندوق التطوير»، ومن اهم ما نص عليه: تحديد سقف لادخال الاموال الى الضفة والقطاع لا يتجاوز ثلاثة الاف دولار للشخص الواحد (زاد هذا السقف الى خمسة آلاف دولار، بعد تولي بيرس رئاسة حكومة الائتلاف الوطني)؛ وكل ما يزيد على ذلك، يجب ان يصدر بموجبه اذن مسبق من الادارة المدنية، وبشرط ان يتحول المبلغ مباشرة الى «صندوق التطوير»، الذي تعين الادارة المدنية هيئة ادارته. واشترط على الجهات التي يحق لها الاستفادة من «صندوق التطوير» (حددت اموال هذا الصندوق بما يسمح بادخاله من جهات خارجية، وبما تودعه الادارة المدنية من اموال لحسابه) ان تتقدم بطلب الى حاكم القضاء في الادارة المدنية، وتكون الموافقة على هذا الطلب مقرونة بموافقة هيئة ادارة الصندوق وبتصديق رئيس الادارة المدنية[٨١].

وفي الوقت الذي اتجهت الادارة المدنية الى ضرب نفوذ القيادات المحلية الرافضة لمفهوم الحكم الاسرائيلي غير المباشر، والى الضغط على المؤسسات البلدية، والاقتصادية، والتعليمية، لاخضاعها لنفوذها، وبعد ان تردى مستوى خدمات هذه المؤسسات، وخاصة المؤسسات البلدية[٨٢]، اقدمت هذه الادارة على تطوير ظاهرة روابط القرى، معلقة عليها آمالاً في جذب ولاء المواطنين من طريق الصلاحيات الممنوحة لها في مجال تقديم الخدمات. وكانت بداية هذا الاتجاه تنظيم روابط القرى في علاقة تنظيمية واحدة، حيث ادمجت في «اتحاد روابط القرى في الضفة الغربية»، في نهاية آب (اغسطس) ١٩٨٢[٨٣]. ثم اعطيت الروابط مصادر قوة ومهابة اخرى؛ اذ اقدمت الادارة المدنية، وتحت رئاسة كرمان، خليفة ميلسون (الذي استقال في ايلول ـ سبتمبر ١٩٨٢، نتيجة لفشله في انجاز الهدف الاساسي للادارة المدنية، خصوصاً وان ضرب المقاومة الفلسطينية في بيروت واخراجها من لبنان لم يؤديا الى القضاء، وحتى اضعاف، الاتجاه السياسي المؤيد لـ م.ت.ف. على نقل مقر الروابط الى المراكز المدينية (الحضرية)، المجال الاساسي لنفوذ المجالس البلدية، وعلى تسليح اعضائها، والى تغيير اسمها الى «الحركة الديمقراطية من اجل السلام»[٨٤].

الا ان الروابط لم تستطع ان تلعب الدور القيادي الذي ارادته لها الادارة المدنية؛ ويرجع ذلك، على الاقل، الى سببين:

١ ـ طبيعة القاعدة الاجتماعية الضيقة لاعضائها، وسلوكهم السيء تجاه المواطنين، مما اثار

الاستيـاء الشعبي ضد الروابـط، الذي ترافق مع الاستيـاء الشعبي من اقالة بعض رؤساء البلديات وتجسد في انتفاضة شعبية في ربيع العام ١٩٨٢. فالروابط لم تجد امامها، لتجنيده بين صفوفها، سوى البائعين الجوالين، والمنحرفين، واعضاء سابقين في الشرطة زمن الانتداب، واعضاء سابقين في المخابرات الاردنية، وسماسرة الارض زمن الانتداب، وعمال النقل القروي. والاكثر من ذلك، فان بعض قياديي روابط القرى امّي (مثل رئيس رابطة بلدية رام الله ورئيس رابطة نابلس)[٨٥].

٢ ـ عدم قدرة الروابـط على تجنيـد القيـادات «التقليدية»، ذات الصلة بالحكم الاردني، في صفوفها، ومهاجمة الاردن للروابط في آذار (مارس) ١٩٨٢[٨٦].

لكل ذلك، رأت الادارة المدنية ان السير في دعم الروابط لن يقدم القاعدة القيادية التي تستطيع جذب ولاء المواطنين. ومن ثم حدث انقلاب في اتجاه الادارة المدنية لرعاية ودعم ظاهرة الروابط، بعد مجيء شلومو ايليا، خليفة لكرمان، على رأس الادارة المدنية؛ اذ أمر ايليا بطرد محمد ناصر، نائب مصطفى دودين، رئيس اتحاد الروابط (واول من عمل على انشاء هذه الظاهرة)، وبالغاء المؤتمر التأسيسي لـ « الحركة الديمقراطية للسلام »، الذي كان دعا الى عقده ناصر، بتشجيع من كرمان، في محاولة للاطاحة بـ « الحرس القديم » في الروابط، المتمثل بدودين. كما اصدر ايليا امراً بسحب ٥٠ بالمئة من سلاح ميليشيات الروابط واعادتها الى الحكم العسكري. ووصلت ظاهرة الروابط، بعد ذلك، الى ادنى درجاتها ضعفاً، بعد مجيء موشي آرنس الى وزارة الدفاع، خلفاً لشارون، حيث عارض، وبوضوح، الظهور العلني للروابط[٨٧].

المرحلة الرابعة: السعي نحو تطبيق الحكم الاداري الذاتي من جانب واحد

لم تؤد التطورات في الضفة والقطاع تحت الاحتلال الاسرائيلي، ولا التطورات في بيئة الصراع العـربي ـ الاسرائيـلي، الى تبلور قيـادة، او قيـادات محلية، تحظى بقبول شعبي، وتقبل بالمفهوم الاسرائيلي للحكم غير المباشر (الهدف الاساسي لعملية الاحتواء السياسي الاسرائيلية لمواطني الضفة والقطاع). وهكذا، وبعد حوالى سبعة عشر عاماً من خضوع الضفة والقطاع للاحتلال الاسرائيلي، اصطدمت حكومة الوحدة الوطنية التي جاءت الى الحكم في اسرائيل اثر الانتخابات العامة للكنيست الحادي عشر (تموز ـ يوليو ١٩٨٤) بحقيقة وجود رفض شعبي عام بين مواطني الضفة والقطاع لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي ولاساليبه الاحتوائية المتعددة.

نتيجـة لذلك، ونتيجة، ايضاً، لبقاء منظمة التحرير الفلسطينية، بعد ضرب وجودها في لبنان، العنـوان الاسـاسي لاي تمثيل سياسي لمواطني الضفة والقطاع، ونتيجة، كذلك، لاختلاط «الاوراق السيـاسيـة» الخـاصة بمشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وانطلاقاً من فشل تجارب الاحتواء الاسرائيلية السابقة لمواطني الضفة والقطاع؛ نتيجة لكل هذا، ظهر في الفكر الاسرائيلي اسلوب جديد لاحتـواء مواطني الضفة والقطاع، يقوم على محاولة السعي الى تطبيق الحكم الاداري الذاتي في الضفة والقطاع، من جانب واحد: اي بدون ان يكون ذلك الحكم ثمرة اتفاق مع قيادات محلية تمثل مواطني الضفة والقطاع.

وعـلى الرغـم من ان فكـرة تطبـيـق الحكم الاداري الذاتي من جانب واحـد راودت بعض

المسؤولين الاسرائيليين من قبل[٨٨]، الا انها لم توضع موضع الاهتمام الفعلي ويشرع في السعي الى تطبيقها الا في عهد حكومة الوحدة الوطنية، برئاسة شمعون بيرس. ويعود الفضل في بلورة افكار هذا الاسلوب الى وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي، غاد يعقوبي، الذي اعد خطة بخصوص ذلك، وقدمها، على شكل تصورات، الى الحكومة الاسرائيلية.

وقد استند يعقوبي، في تصوراته تلك، الى استحالة دخول الاردن في مفاوضات مع اسرائيل بخصوص الضفة والقطاع، بدون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية، والى ان اشتراك هذه الاخيرة في مثل هذه المفاوضات يحول دونه الكثير من العقبات، والى ان استمرار الوضع على ما هو عليه، من شأنه ان يهيىء الاجواء لمنظمة التحرير لتحقيق انجازات عربية ودولية، والى ان الوقت الراهن (التشتت العربي والدعم الاميركي لاسرائيل) هو الانسب لاسرائيل كي تنفذ الحكم الاداري الذاتي في الضفة والقطاع[٨٩]، كحل مرحلي مؤقت يقوم على أمرين: الاول، ان يقوم العرب في الضفة والقطاع بادارة قضاياهم المدنية والبلدية بأنفسهم، وتكون اسرائيل مسؤولة عن الامن؛ اما الثاني، فهو ان تقوم اسرائيل بادارة الشؤون المدنية في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة والقطاع. وهذا الحل المرحلي، تبعاً لتصورات يعقوبي، من شأنه ان يوفر ثغرة الى الطريق السياسي الموصلة الى اتفاقيات سلام بين اطراف المشكلة الفلسطينية، واطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي[٩٠].

وتبعاً لتصورات يعقوبي، فان الحكم الاداري الذاتي من جانب واحد «سوف يدار... في حدود المدن، وليس حكماً ذاتياً مشتركاً لكل المنطقة». ومن الممكن ان تقيم مجالس الحكم الذاتي المتعددة، والتي سوف تقام في مدن الضفة والقطاع، هيئات مشتركة في المجالات التي تقع تحت مسؤوليتها، مثل مجالات «التطوير» الاقتصادي، والشؤون البلدية، والتعليم، والصحة، وتطوير المواصلات. ولكن هذه الهيئات سوف تبقى «محدودة الصلاحية». وعلى ذلك، وتبعاً لتصورات يعقوبي، فان هذا النوع من الحكم الذاتي يختلف عن ذلك النوع الذي قد ينشأ كثمرة اتفاق بين الاطراف المعنية، حيث، حينئذٍ، تنشأ «مؤسسات للحكم الذاتي [و] مجلس ادارة الحكم الذاتي الذي يستطيع اتخاذ قرارات تتعلق بمواضيع مختلفة كما وردت في اتفاقيتي كامب ديفيد». وطبقاً لتصورات يعقوبي كذلك، وما دام الامر مرتبطاً بتحرك طرف واحد (اسرائيل)، «فان جميع عناصر امن اسرائيل سوف تكون في هذه المنطقة [الضفة والقطاع] بموجب اماكن واساليب عمل تعيّنها عناصر الامن في اسرائيل»[٩١].

هذه الافكار والتصورات اصبحت موضع اهتمام من الاجهزة الاسرائيلية كافة، التي تتحكم في القرار السياسي المرتبط بمصير الضفة والقطاع، حيث شُكلت لجان لدراستها، وأُجريت مشاورات مكثفة بخصوصها[٩٢]. ومما شجع على استمرار السعي لتطبيقها رفض الاردن دخول مفاوضات منفردة مع اسرائيل على اساس اقامة سلطة اردنية ـ اسرائيلية مشتركة (كوندمنيوم) في الضفة والقطاع، طبقاً لخطة اسرائيلية «سرية» وضعت في منتصف العام ١٩٨٥ [٩٣].

ومنذ أواخر العام ١٩٨٥، تركز السعي الاسرائيلي على وضع افكار وتصورات يعقوبي، الخاصة بتطبيق الحكم الاداري الذاتي في الضفة والقطاع من جانب واحد، موضع التنفيذ العملي، في اسلوبين:

الاول، السعي الى احداث تغييرات في الجهاز الوظيفي المدني في الضفة والقطاع. وقد اتخذ هذا الاسلوب منحيين:

(أ) العمل على تعيين رؤساء بلديات عرب في الضفة والقطاع محل الذين اقيلوا من مناصبهم لرفضهم التعاون مع الادارة المدنية في آذار (مارس) ١٩٨٢. وقد اثمرت الجهود الاسرائيلية هذه، قبول الغرفة التجارية في نابلس، برئاسة ظافر المصري، تولي مهام مجلس بلدية نابلس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥. وكان من المفترض ان تتبع هذه الخطوة خطوات اخرى؛ الا ان اغتيال ظافر المصري، في آذار (مارس) ١٩٨٦، ادى الى تأجيل اسرائيل لتعيين رؤساء بلديات آخرين، الى أواخر أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦، حيث تم تعيين ثلاثة رؤساء بلديات عرب في الضفة الغربية، لبلديات الخليل ورام الله والبيرة[٩٤]، وتعيين حمزة التركمان رئيساً لبلدية مدينة غزة[٩٥].

(ب) البدء في اتخاذ بعض الاجراءات من اجل تطبيق الحكم الاداري الذاتي في قطاع غزة، حيث امكانات النجاح فيه اكثر من الضفة الغربية[٩٦]. فمنذ أواخر شباط (فبراير) ١٩٨٦، افتتحت دورات «تعليمية» لبعض موظفي الدوائر المدنية في القطاع، لتدريسهم الادارة، وكيفية ممارستها. وقد فسّرت المصادر الاسرائيلية هذه الخطوة، في حينها، بأنها احدى الخطوات التي تمت دراستها من اجل تطبيق الحكم الذاتي في القطاع «اولاً»[٩٧]. ومنذ ذلك الحين، كثر التحدث حول امكان رجوع الادارة المصرية الى قطاع غزة (على اساس قيام سطلة اسرائيلية ـ مصرية مشتركة)، كخطوة اولى في الحل الشامل للمشكلة الفلسطينية. وأجريت مشاورات مكثفة بهذا الخصوص بين الحاج رشاد الشوا (رئيس بلدية غزة السابق)، وبين مسؤولين اميركيين واسرائيليين ومصريين[٩٨].

الثاني، التحدث حول خطط «تطوير وتحسين» نوعية الحياة في الضفة والقطاع، وذلك كغطاء وستار لتمرير مشروع الحكم الاداري الذاتي من جانب واحد. وقد كثر التطرق الى هذه الخطط بعد توقف التنسيق بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية (شباط ـ فبراير ١٩٨٦)، ومن ذلك، المشروع الذي طرحه شمعون بيرس، رئيس الوزراء الاسرائيلي، والذي عرف بمشروع «مارشال للشرق الاوسط»، ودعي فيه الى برامج «تنمية للضفة والقطاع»[٩٩]، كجزء من «سياسة تهدئة » تسمح بتمرير المشروع الاسرائيلي للحكم الاداري الذاتي.

وعلى الرغم من ان المفهوم الرسمي الاسرائيلي لهذا الجانب لم يوضح بالتفصيل، الا ان عدداً من المعلقين الاسرائيليين، الثقاة، قدم اقتراحات تتعلق بالمشاريع والتدابير التي يتعين وضعها لاعطاء هذا الجانب معنى «ما». وتضمنت هذه الاقتراحات صيغ مختلفة لانشاء نظام مصرفي فعال في الضفة والقطاع، وسياسة لتصنيف الاراضي واستيطانها اقل اضراراً بالمواطنين الفلسطينيين، وتشجيع الاستثمار الخارجي الخاص، وغير ذلك من الترتيبات المتعلقة بالسلطة المحلية والادارة[١٠٠].

ان السعي الاسرائيلي لفرض الحكم الاداري الذاتي من جانب واحد على مواطني الضفة والقطاع، يعتبر «نقلة نوعية» في اساليب عملية احتوائهم، وربما قاد الى نتائج اكثر سلبية عليهم من نتائج الاساليب السابقة. وتتضح خطورة هذا المسعى الاسرائيلي من الملاحظات الآتية:

١ ـ ان فرض نظام الحكم الاداري الذاتي، من جانب واحد، لا يتطلب، بالضرورة، موافقة مواطني الضفة والقطاع، او موافقة ممثليهم المحليين. ومن ثم، فهو قد يكون خطوة اسرائيلية نهائية لاستمرار التحكم غير المباشر فيهم.

٢ ـ ان افكار هذا النظام تتجاوز الافكار والممارسات التي شغلت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي في سعيها الى احتواء مواطني الضفة والقطاع، حتى حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣؛ حيث كان السعي، آنذاك، الى تطوير المؤسسات البلدية، كقيادات محلية، تشترك في التفاوض على

قضايا سياسية، تحصر مصير الضفة والقطاع تحت سقف الحكم الاداري الذاتي (تطبيق الحكم الاداري الذاتي باسلوب مباشر).

٣ ـ وهي، من ناحية ثانية، اكثر تطوراً من افكار شمعون بيرس وممارساته، عندما كان وزيراً للدفاع، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر)، حيث كان يسعى الى توسيع نطاق الادارة المدنية في الضفة والقطاع، على امل ان تنبثق عنها قيادات سياسية تستطيع ان تملأ «الفراغ» الذي احدثته مقررات قمة الرباط (١٩٧٤)، وان تتفاوض، في المستقبل، على قضايا سياسية بخصوص مشروع الحكم الادراي الذاتي (السعي الى تطبيق الحكم الاداري الذاتي باسلوب غير مباشر).

٤ ـ وهي، من ناحية ثالثة، وان لم ترفض الادارة المدنية التي انشئت في نهاية العام ١٩٨١ في الضفة والقطاع، كأطار عام لاحتواء مواطني الضفة والقطاع، الا انها تجاوزت افكار مناحيم ميلسون، والتي كانت تنطلق من اعتقاده بامكان تطوير وتنمية قيادات محلية ذات ثقل شعبي، تستطيع ان تقود مواطني الضفة والقطاع الى الاقتناع بقبول الحكم الاسرائيلي غير المباشر (روابط القرى).

٥ ـ ان خطورة السعي الاسرائيلي الى فرض نظام الحكم الاداري الذاتي على مواطني الضفة والقطاع تكمن في انه يأتي في اعقاب ظهور اتجاه سياسي جديد في الارض المحتلة، اطلق عليه اتجاه «الطريق الثالثة»، الذي يقوم على اساس: لا، لمقاومة الاحتلال (في هذه الآونة)؛ ولا للعمالة معه؛ ونعم، لتطوير الامكانات الذاتية في الضفة والقطاع[١٠١]. هذا الاتجاه الجديد، الذي تتوافر له امكانات النمو في هذه الآونة، قد يشكل أحد العوامل المساعدة على فرض نظام الحكم الاداري على مواطني الضفة والقطاع، من جانب واحد.

---

(١) لتفاصيل ذلك، انظر
Raphaeli, Nimrod; "Military Govenment in the Occupied Territories, an Israeli Veiw", *The Middle East Journal*, Vol. 23, No. 2, Spring 1969, pp. 181 - 182.

(٢) صبري جريس، «ملف/تلك الزيارة (زيارة السادات لاسرائيل) ـ اسرائيلياً»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٧٤ ـ ٧٥، كانون الثاني/شباط (يناير/فبراير) ١٩٧٨، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٥. وكذلك هالة مصطفى، «الفلسطينيون امام الحل الاردني»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٨٢، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٥، ص ٢٥ ـ ٢٧.

(٣) الياس شوفاني (اشراف)، **مشاريع التسوية الاسرائيلية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٨)، دراسة توثيقية نقدية** (بيروت): مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨، ص XVI - XV. وكذلك عواد طاهر الاسطل ومحمد خالد الازهري، «القضية الفلسطينية بين المعراخ والليكود»، **الموقف العربي** (القاهرة)، العدد ٣٤، شباط وآذار (فبراير ومارس) ١٩٨٠، ص ٢٦٦ ـ ٢٧٦.

(٤) تكونت الحكومة الائتلافية في مطلع حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وانفرط عقدها في الرابع من آب (اغسطس) ١٩٧٠، احتجاجاً من الجناح اليميني على مبادرة روجرز.

(٥) حنه شاهين، «الموقف الاسرائيلي الرسمي من القضية الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، ص ٨٥.

(٦) Levi, Sason; "Local Administration in the Occupied Territories", (in) Daniel J. Elazar (ed.), *Judea, Samaria, and Gaza; Veiw on the Present and Future*, Washington and London: American Enterprise for Public Policy Research, 1982, p. 110.

(٧) قام بهذه الاتصالات، اساساً، ضباط

وموظفو الحكم العسكري في المناطق المحتلة. انظر علي الخطيب، «الاتجاهات السياسية في الارض المحتلة، والمواقف المختلفة من مؤامرة العدو لانشاء ادارة مدنية في الضفة والقطاع»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥٥، آذار (مارس) ١٩٧٦، ص ٦١.

(٨) انظر، بخصوص ذلك، علاء الدين البكري، **الوضع القانوني للبلديات في ظل الادارة المدنية**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٣، ص ١٦ ـ ١٨.

(٩) Levi, *op. cit.*, pp. 119 - 120.

(١٠) عيسى عبدالحميد، **ست سنوات من الجسور المفتوحة**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٣، ص ١٥.

(١١) يسمح قانون البلديات الاردني لعام ١٩٥٥ بأن تؤثر الحكومة المركزية في توزيع القوى السياسية في المجلس البلدي، من خلال حقها في تعيين شخصين في المجلس بالاضافة الى المنتخبين، وفي تعيين رئيس المجلس، الذي قد يكون أحد الشخصين، انظر Levi, *op. cit.*, pp. 119 - 120.

(١٢) عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي (١٩٤٧ ـ ١٩٧٧)**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٩، ص ١٤١.

(١٣) جريس، **مصدر سبق ذكره**؛ وشاهين **مصدر سبق ذكره**.

(١٤) عبدالحميد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤.

(١٥) تبنت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، في السنوات الخمس الاولى للاحتلال، فكرة فصل قطاع غزة عن باقي المناطق المحتلة، وضمه، بسكانه الاصليين، الى اسرائيل؛ أما لاجئوه، فيعاد توزيعهم في الضفة أو العريش؛ وبعد ذلك ظهرت مقترحات اشراك الاردن في ادارة القطاع، اضافة الى الضفة الغربية. انظر وليد الجعفري، **المشروع الاسرائيلي للادارة الذاتية، جذوره، تطوره، اخطاره**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٣٩.

(١٦) انظر عبدالحفيظ محارب، «المناطق المحتلة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢، ص ٢٥٣؛ وكذلك ع.م. (عبدالحفيظ محارب)، «المناطق المحتلة، المصدر نفسه، العدد ١٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢، ص ٢٣٣.

(١٧) الخطيب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(١٨) ناقش المؤتمرون، كذلك، مسألة القيود العربية على صادرات الضفة الغربية، انظر البكري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨ ـ ١٩.

(١٩) عبدالقادر ياسين، «تطور الاحداث السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٤٨ ـ ١٩٧٣)» في **الفلسطينيون في الوطن العربي**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص ٥٤٩.

(٢٠) «الادارة الذاتية في المناطق المحتلة»، **نشرة الارض** (دمشق)، السنة الثالثة، العدد ٥، ١٩٧٥/١١/٢١، ص ٤ ـ ٥.

(٢١) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، (بيروت)، المجلد الثاني، ١٩٧٢، ص ١١٧.

(٢٢) **المصدر نفسه**، المجلد الاول، ص ٣٠٠.

(٢٣) **المصدر نفسه**، المجلد الثاني، ص ١١٦.

(٢٤) راجع ع. م. (عبدالحفيظ محارب)، «المناطق المحتلة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠، حزيران (يونيو) ١٩٧٢، ص ٢٨٦.

(٢٥) الشعيبي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٢؛ ويرى البعض ان وصول بعض الشخصيات الوطنية الى المجالس المحلية، واحياناً الى رئاسة البلديات، او محافظتها على مكانها (مثل كريم خلف ـ رام الله، وحلمي حنون ـ طولكرم، وعبدالجواد صالح ـ البيره)، قد فوت الفرصة على اسرائيل لابراز الكيان المسخ. انظر، «الادارة الذاتية في المناطق المحتلة»، «نشرة الارض» **مصدر سبق ذكره**، ص ٥.

(٢٦) عبدالحميد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦.

(٢٧) Mohammed al Khas, "Municipal Legal Structure in Gaza" (in) Emile A. Nakhleh (ed.); *A Palestinian Agenda for the West Bank and Gaza*, Washington, D. C.: American Enterprise Institute for the Public Policy, 1980, pp. 103 - 1048.

(٢٨) **اليوميات الفلسطينية**، المجلد الثالث عشر (١٩٧١/١/١ ـ ١٩٧١/٦/٣٠)، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٢، ص ٣٦٦.

(٢٩) تم تعيينه بتاريخ ١٩٧١/٩/١٤ بقرار من فونداق، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد الرابع عشر (١٩٧١/٦/١ ـ ١٩٧١/١٢/٣١) بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. آذار (مارس) ١٩٧٣، ص ٣٦٥.

(٣٠) تم عزله بتاريخ ١٩٧١/١/٢ بقرار من وزارة الدفاع، اليوميات الفلسطينية، المجلد الثالث عشر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨.

(٣١) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، المجلد الثاني، ١٩٧٢، ص ١٤١.

(٣٢) ع. م. (عبدالحفيظ محارب)، «المناطق المحتلة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢، ص ٢٣٧.

(٣٣) Lesch, Ann Mosely; *Political Perceptions of the Palestinians on the West Bank and Gaza,* Washington, D. C.: The Middle East Institute, 1980, p. 47.

(٣٤) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ملحق العدد ٢٣، المجلد الرابع، ١٩٧٤، ص ٧٢٨.

(٣٥) للوقوف على آثار حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ على المجتمع الاسرائيلي، انظر سلمان رشيد سلمان، **اسرائيل والتسوية**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٥، ص ٧٩ وما بعدها.

(٣٦) «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، المجلد الرابع، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٢٧.

(٣٧) شوفاني، **مصدر سبق ذكره**، ص XXVII

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص XI .

(٣٩) الجعفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥.

(٤٠) انظر **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، المجلد الخامس، ١٩٧٥، ص ٢٤.

(٤١) «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، المجلد الرابع، ١٩٧٤، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠.

(٤٢) **المصدر نفسه**، المجلد الخامس، ص ٢٤٤.

(٤٣) **المصدر نفسه**.

(٤٤) تقدم بيرس بمشروعه هذا بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٠، عند زيارته لبلدة بيت جالا. انظر «نشرة الارض»، السنة الثالثة، العدد ٥، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٥) «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، المجلد الخامس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣٢.

(٤٦) صبحي النجار، «اسرائيل تبحث عن عميل»، **الطليعة** (القاهرة)، أيار (مايو) ١٩٧٦، ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٤٧) عيسى الشعيبي، «المناطق المحتلة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٥٠ ـ ٥١، تشرين الاول / تشرين الثاني (اكتوبر/نوفمبر) ١٩٧٥، ص ٢٣١.

(٤٨) عيسى الشعيبي، «المناطق المحتلة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٥٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٥، ص ٢٣٢.

(٤٩) على الرغم من الموجة الوطنية التي كانت تسود في المناطق في ذلك الحين، الا ان اسرائيل راهنت على بعض العوامل لصالحها في هذه الخطوة، مثل الخلل الذي اصاب التضامن العربي بعد اتفاقية سيناء العام ١٩٧٥، والموقف الاميركي من م.ت.ف. ومن حقوق الشعب الفلسطيني، انظر «الانتخابات في الضفة الغربية»، **نشرة الارض**، السنة الثالثة، العدد ١٣، ١٩٧٦/٣/٢١، ص ١٢ ـ ١١٣.

(٥٠) د. اسامة الغزالي حرب، **الاستراتيجية الاسرائيلية والمقاومة في الارض المحتلة**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٧٧، ص ٥٣.

(٥١) الجعفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧؛ وكذلك «حول نتائج الانتخابات البلدية في الضفة الغربية»، **نشرة الارض**، السنة الثالثة، العدد ١٦، ١٩٧٦/٥/٧، ص ٤ ـ ٦.

(٥٢) أورده عيسى الشعيبي، «المناطق المحتلة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٥٧، أيار (مايو) ١٩٧٦، ص ١٦٧.

(٥٣) الجعفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧ ـ ١٨.

(٥٤) انظر حنه شاهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٨.

(٥٥) انظر **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، المجلد السابع، ١٩٧٧، ص ٤٩٩.

(٥٦) **المصدر نفسه**، ص ٤٩٩.

(٥٧) عبدالحفيظ محارب، «المناطق المحتلة»،

شؤون فلسطينية ، العدد ٧٠، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧، ص ٢٢٠.

(٥٨) «نشرة مؤسسة الدراسات...»، المجلد السابع، مصدر سبق ذكره.

(٥٩) عبدالحفيظ محارب، «المناطق المحتلة»، شؤون فلسطينية ، العدد ٨٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩، ص ١٨٠.

(٦٠) محمد عبدالرحمن، «المناطق المحتلة»، شؤون فلسطينية ، العدد ٩٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، ص ١٩٨٠.

(٦١) *The Arabs Under Israeli Occupation,* Beiruit: Institute for Palestine Studies, 1980, pp. 124 - 132.

(٦٢) محمد عبدالرحمن، «المناطق المحتلة»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٠٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٠، ص ١٧٤.

(٦٣) محمد عبدالرحمن، «المناطق المحتلة»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٠٢، أيار (مايو) ١٩٨٠، ص ١٥٩.

(٦٤) محمد عبدالرحمن، «المناطق المحتلة»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٠٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٠، ص ١٧٤.

(٦٥) Tamari, Salim; "In League With Zion: Israel's Search for a Native Pillar", *Jurnal of Palestine Studies,* Vol. XII, No. 4, Summer 1983, p. 41.

(٦٦) عمرو العملة، «تقييم لدور روابط القرى كأداة بديلة لادارة التنمية في الوطن المحتل»، صامد الاقتصادي (عمان)، السنة السادسة، العدد ٤٩، أيار (حزيران) ١٩٨٤، ص ١٢٢.

(٦٧) الجعفري، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

(٦٨) حاولت السلطات الاسرائيلية استخدام التيار الاسلامي السلفي، الذي ظهر، وبقوة، بعد الثورة الايرانية، في الضفة والقطاع، ضد التيارات الوطنية واليسارية الاخرى، ضمن سياستها الاحتوائية. وقد ظهر اثر هذا، بوضوح، في احداث الشغب في قطاع غزة، التي ظلت تميز تاريخ الحركة السياسية في القطاع منذ بداية العام ١٩٨٠. الا ان التيار الاسلامي السلفي والتيارات الاخرى كافة، تنبهت الى ذلك. انظر:

Graham - Brown, Sarah; "Report from the Occupied Territories", *MERIP Reports,* No. 115, pp. 7 - 8.

Fashehi, Munir (interview); "Political Islam in the West Bank", *MERIP Reports,* No. 103, pp. 15 - 17.

و«الاحداث في الجامعة الاسلامية» (في غزة)، البيادر السياسي (القدس)، العدد ٢٠٤، السنة السادسة، ٢٤/٥/١٩٨٦، ص ٣٧ ـ ٤٠. و«مؤتمر وقف العنف في قطاع غزة»، البيادر السياسي، العدد ٢١٠، السنة السادسة، ١٢/٧/١٩٨٦، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٦٩) يوسف شبيط، «سياسة الحوار والتشجيع والشدة»، اتجاهات الصحافة الاسرائيلية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٨٥، ص ٤.

(٧٠) لتفاصيل اكثر عن حزب الزراع، انظر Porath, Y.; *The Emeregence of the Palestinian Arab National Movement,* Vol. 1, London: Frank Cass, 1974, pp. 228 - 230, 249.

(٧١) العملة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

(٧٢) Tamari, *op. cit.,* p. 44.

(٧٣) العملة، مصدر سبق ذكره،ص ١٢٤.

(٧٤) Tamari, *op. cit.,* p. 44 - 45.

(٧٥) *Ibid.,* pp. 46 - 47.

(٧٦) محمد عبدالرحمن، «المناطق المحتلة»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٠٠، آذار (مارس) ١٩٨١، ص ١٥٣.

(٧٧) انظر شلومو غازيت، «حول الادارة المدنية في يهودا وشمرون»، «اتجاهات الصحافة الاسرائيلية»، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦ ـ ١٥٩.

(٧٨) مرسى حجير، «تحليل قانوني للامر العسكري ١١٦٤»، البيادر السياسي، العدد ٢٠٦، السنة السادسة، ٧ حزيران (يونيو) ١٩٨٦، ص ٣٥.

(٧٩) شبيط، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

(٨٠) تسفي برئيل، «العقبة المدنية»، «اتجاهات

الصحافة الاسرائيلية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦١ ـ ١٦٢.

(٨١) د. فؤاد حمدي بسيسو، «الوطن المحتل بين متطلبات دعم الصمود الوطني، والتزامات المقاطعة العربية لاسرائيل»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٤٢، حزيران (يونيو) ١٩٨٥، ص ١٦ ـ ١٧.

(٨٢) راجع البحث الميداني الذي أجراه الباحث فراس حمدي القصص بهذا الخصوص في **البيادر السياسي**، العدد ١٨٧، السنة الخامسة، ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، ص ٣٩.

(٨٣) العملة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٨٤) Tamari, ***op. cit.***, pp. 51 - 52.

(٨٥) ***Ibid.***, p. 47.

(٨٦) ***Ibid.***, p. 51.

(٨٧) ***Ibid.***, pp. 52 - 54.

(٨٨) غازيت، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٧.

(٨٩) «هل تطبق اسرائيل الحكم الذاتي من جانب واحد ؟» **البيادر السياسي**، العدد ١٧٨، السنة الخامسة، ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، ص ٢٠.

(٩٠) جاد يعقوبي في مقابلة صحفية مع **البيادر السياسي**، العدد ١٩٣، السنة الخامسة، ٨ آذار (مارس) ١٩٨٦، ص ٢٦.

(٩١) **المصدر نفسه**.

(٩٢) «هل تطبق اسرائيل الحكم الذاتي...؟»، «البيادر السياسي»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٩٣) انظر «الاتفاق التاريخي ومواجهة التحديات»، **البيادر السياسي**، العدد ١٦٦، السنة الخامسة، ٢٤ آب (اغسطس) ١٩٨٥، ص ١٣ ـ ١٧.

(٩٤) انظر **الاهرام** (القاهرة)، ٢٩/٩/١٩٨٦ و ٤/١٠/١٩٨٦.

(٩٥) **أخبار اليوم** (القاهرة)، ٢٥/١٠/١٩٨٦.

(٩٦) بنحاس عنبري، **البيادر السياسي**، العدد ١٦٧، السنة الخامسة، ٧/٩/١٩٨٥، ص ٥٢ ـ ٥٣.

(٩٧) «أين وصل بيرس في مشروعه ؟»، **المصدر نفسه**، العدد ١٩٥، السنة الخامسة، ٢٢/٣/١٩٨٦، ص ١٧.

(٩٨) «مقترحات الشوا للسلام»، **المصدر نفسه**، العدد ٢٠٨، السنة السادسة، ٢٨/٦/١٩٨٦، ص ١٤ ـ ١٥.

(٩٩) «تنمية أم تنويم ؟»، **المصدر نفسه**، العدد ٢١٤، السنة السادسة، ٩/٨/١٩٨٦، ص ١٧.

(١٠٠) أورد هذه الاقتراحات التقرير الذي اعدته «وحدة اقتصادية خاصة» منبثقة عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، بعنوان «التطورات الاقتصادية الاخيرة في الاراضي المحتلة»، تحت الرقم TD/B/1102 (٣٠/٦/١٩٨٦)، ص ٢٤.

(١٠١) من أبرز ممثلي هذا الاتجاه رجا شحادة، الذي اصدر كتاباً بالانجليزية بعنوان «الطريق الثالثة» وترجم الى العربية تحت عنوان «مذكرات صامد في الارض المحتلة» (وهو ابن عزيز شحادة، أحد أقطاب الدعوة الى الكيان الفلسطيني المستقل، التي ظهرت بعد الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع مباشرة)، وظافر المصري، الذي ترأس بلدية نابلس للفترة من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥ حتى اغتياله في آذار (مارس) ١٩٨٦. انظر بخصوص ذلك، ميرون بنبنستي، في مقابلة له مع **البيادر السياسي**، العدد ١٨٩، السنة الخامسة، ٨/٢/١٩٨٦، ص ٢٢.

وعد بلفور : ازدواجية وانحياز

يوسف حدّاد

لم تشكل فلسطين، قبل انهيار الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الاولى، كياناً جغرافياً ـ سياسياً قائماً بذاته. فلقد عرفت، منذ زمن بعيد، بسوريا الجنوبية، «تعبيراً عن موقعها الجغرافي ووضعها الاداري...[فـ] من الناحية الادارية، كانت فلسطين تشتمل على سنجق [متصرفية] القدس المستقل وعلى سنجقي عكا ونابلس التابعين لولاية الشام، الى ان الحقا بولاية بيروت، بعد اعادة تنظيم ولاية الشام عام ١٨٨٣»[١].

ولقد اكسبها موقعها على ساحل المتوسط الشرقي، في اقصى الطرف الغربي من الهلال الخصيب، اهمية خاصة، منذ اقدم العصور. لكن اهمية موقعها الجغرافي ازدادت «في أواخر القرن الثامن عشر، ابان غزو نابليون لمصر والشام، ثم في الثلاثينات من القرن التاسع عشر، عندما هددت جيوش محمد علي الدولة العثمانية. وبفتح قناة السويس في العام ١٨٦٩، واحتلال بريطانيا لمصر في العام ١٨٨٢، ظهرت اهمية فلسطين الاستراتيجية، مما جعلها هدفاً لاطماع بريطانيا الامبريالية، بحجة حماية قناة السويس، من جهة، وحماية طرق مواصلاتها الى الهند، من جهة اخرى. وكان اصدار وعد بلفور في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧، آخر حلقة من حلقات التطويق التي وضعتها الامبريالية البريطانية لاحتلال فلسطين[٢].

ومن هذا المنطلق، اخذت بريطانيا تخطط للسيطرة على فلسطين، وفصلها عن بقية المناطق السورية. «ولذلك، فان الرأي الذي بدأ يكسب دعماً في دوائر بريطانية معينة، هو: «انه في حالة تجزؤ الامبراطورية العثمانية يجب ان يبذل جهد لفصل سورية الجنوبية، الممتدة، شمالاً، الى حدود حيفا وعكا، لتشكل كياناً منفصلاً يقع تحت النفوذ البريطاني. وعمل اللورد كتشنر (وكان المعتمد البريطاني في مصر من ايلول [سبتمبر] ١٩١١ وحتى نشوب الحرب) على الدعوة لهذه الفكرة في الدوائر الرسمية قبل الحرب»[٣].

وسرعان ما ادرك الفلسطينيون والشاميون عامة نوايا بريطانيا الخبيثة، ومطامعها الامبريالية، بعد نهاية الحرب العالمية الاولى، وافتضاح امر معاهدة سايكس ـ بيكو ووعد بلفور، فراحوا يطالبون، باستمرار والحاح، بعدم فصل فلسطين عن بقية البلاد السورية لادراكهم حقيقة الخطر المحدق، الكامن وراء هذا الفصل. وللدلالة على هذا الادراك، داخل فلسطين وخارجها، نورد بعض القرائن والامثلة، منها ما جاء في البند السابع من عريضة فلسطينية قدمت الى مؤتمر الصلح في باريس العام ١٩١٩ بـ «ان فلسطين جزء طبيعي من سوريا، لم تنفصل عنها في دور من ادوارها؛ ففصلها عنها لاجل خلق وطن قومي لاناس غرباء عنها شيء لا يوافق الحق والعدل، من جهة، وسبب لاضرار عظيمة مادية وادبية تلحق بالسكان، من جهة اخرى»[٤].

وفي مذكرة الجمعية الاسلامية ـ المسيحية العام ١٩١٩ الى الحاكم العسكري البريطاني، ورد المطلب ذاته. فقد ورد فيها: «... نطلب عدم فصل فلسطين عن سوريا بحال من الاحوال؛ ونطلب، ايضاً، ان تقوم الدولة المنتدبة في سوريا وفلسطين بالمساعدة فعلاً، فترفض السماح بصيرورة فلسطين وطناً قومياً لليهود»(٥).

وعندما أُصدر صك الانتداب البريطاني على فلسطين، متضمناً الالتزام بوعد بلفور، احتجت الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية على هذا الصك ورفضت سلخ فلسطين عن بقية سوريا. وجاء في الاحتجاج: «نحن اعضاء الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية الممثلة عموم عرب فلسطين، نحتج على القرار الصادر عن مؤتمركم بخصوص مستقبل فلسطين، ونرفضه رفضاً باتاً، لما فيه من الاجحاف بحقوقنا المقدسة. ونعلن اننا لا نتخلى عن مطالبنا المنحصرة في استقلال سوريا المتحدة، من طورس الى رفح؛ ونرفض الهجرة الصهيونية، رفضاً باتاً، وعدم فصل فلسطين عن سوريا...»(٦).

أما خارج فلسطين، فقد عقد، خلال الاسبوع الاول من شهر تموز (يوليو) ١٩١٩، المؤتمر السوري العام، وكان يضم مندوبين عن المناطق السورية الثلاث، الجنوبية والشرقية والغربية، وقدم قراراته الى لجنة كنغ ـ كرين، التي جاء في البند السابع منها ما نصه: «اننا نرفض مطلب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية، أي فلسطين، وطناً قومياً [لليهود]...». وفي البند الثامن: «اننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سوريا، المعروف بفلسطين، والمنطقة الساحلية التي من جملتها لبنان، عن القطر السوري، ونطلب ان تكون وحدة البلاد مصونة، لا تقبل التجزئة بأي حال كان»(٧).

لقد كان الباعث على هذا التمهيد التأكيد «ان تحديد فلسطين، على النحو الحالي، لم يستعمل الا بعد الحرب العالمية الاولى وتخطيط المنطقة لتتفق مع صك الانتداب والسياسات التي كانت توافق عليها عصبة الامم، بعد ان تكون الدول الكبرى قد اقرتها فيما بينها، تبعاً لمصالحها وسياساتها»(٨).

فسياسات ومصالح الدول الامبريالية الغربية، بعد قيام الثورة الصناعية وحاجات هذه الدول الى الخامات والاسواق الاستهلاكية، دفعتها الى التسابق الاستعماري. ومن هنا، «اصبحت الدول الغربية، وخاصة بريطانيا وفرنسا، في امس الحاجة الى انظمة حكم موالية لها في الدول الواقعة تحت نفوذها، ليس فقط لمجرد حماية مصالح الدول الامبريالية وانما للقيام بدور الحارس الامين لهذه المصالح، اذا ما تعرضت للخطر في مناطق اخرى مجاورة. ولذا، فان وجود دولة يهودية يخدم، بالتأكيد، مصالح الدول الكبرى ذات السيطرة والنفوذ على فلسطين، ليس داخل حدودها فحسب، وانما في منطقة الشرق العربي كله»(٩).

نخلص من هذا الى القول ان فكرة اقامة كيان يهودي في فلسطين هي، في الاصل، اوروبية المنشأ والاعداد والتخطيط والتنفيذ؛ وهي سابقة للافكار الصهيونية الحديثة التي تبلورت في النصف الثاني من القرن الماضي. فالزحام الامبريالي الغربي هو البداية لغرس الكيان وليس الحركة الصهيونية كما يزعم. وما هذه الحركة الا الابن الشرعي للامبريالية الغربية.

التصهين الغربي أسبق

اطلع الغرب الاوروبي على منطقة الشرق الاوسط وتعرف الى اهميتها منذ الحروب الصليبية. وازداد اهتمامه بهذه المنطقة أيام الحكم العثماني، بعد حصوله على امتيازات تجارية، وغير

تجارية، من السلاطين الاتراك، وادراكه قرب احتضار «الرجل المريض» لوراثة تركته، فشرع في ارسال الرحالة، وتأسيس الارساليات، واقامة معاهد الاستشراق.

وازداد اهتمام بريطانيا بهذه المنطقة بعد احتلالها للهند في القرن السابع عشر، وامتداد نفوذها في الشرقين، الادنى والاقصى، فيما بعد؛ وبات شغلها الشاغل تأمين طرق التجارة الى مستعمراتها في شرق آسيا، خاصة الى الهند. ولقد «ايقظت حملة نابليون بونابرت على مصر وفلسطين، في أواخر القرن الثامن عشر، اطماع بريطانيا ورغبتها في السيطرة على المنطقة، بشكل اكثر مباشرة، نظراً لما انطوت عليه حملة نابليون من تهديد خطير لمصالح بريطانيا في الهند»[١٠]، فكان ان عملت جاهدة لاخراجه من مصر وفلسطين. ولقد نجحت في ذلك، واخذت تسعى الى الهيمنة على هذه المنطقة، حفاظاً على مصالحها. ولم تكن الدول الاوروبية الغربية أقل اهتماماً بالشرق الاوسط، «مركز العالم القديم. فهو يقع على مفترق طرق التجارة البرية، ويصل أوروبا بشمال افريقيا وآسيا وبشرقي افريقيا واستراليا... وهو الجسر البري الوحيد لقارة افريقيا، وهو مهبط الاديان السماوية، اليهودية والنصرانية والاسلام»[١١].

هذا الادراك خلق الحافز الغربي، المتمثل في فرنسا ثم في بريطانيا، لزرع الكيان الصهيوني في فلسطين محمياً بحراب الغرب، وذلك لحماية مصالحه ولعزل المشرق العربي عن المغرب العربي الافريقي.

على هذا الصعيد، لا بد من المرور، ولو سريعاً، بالتحرك الغربي وراء هذا المسعى الذي قدر له النجاح لاحقاً على يد بريطانيا. فلقد اتضح لحكومة صاحب الجلالة ان حملة نابليون هدفت الى أمور امبريالية كثيرة، منها سيطرة فرنسا على هذه المنطقة بدواع استعمارية، ومنها قطع طرق المواصلات بين بريطانيا ومستعمراتها في شرق آسيا؛ وفوق ذلك عزم فرنسا على اقامة استيطان يهودي في فلسطين يدعم الاحتلال الفرنسي لسوريا ومصر[١٢].

لقد عمل نابليون، قبل تحركه الى مصر، على اثارة مشاعر اليهود، الدينية والقومية، لتحقيق غرضه. وكان ذلك قبل ظهور هرتسل بقرن. ومما قاله مخاطباً اليهود الشرقيين: «يا ورثة فلسطين الشرعيين؛ ان الامة العظيمة تناديكم الآن، لا للعمل على اعادة احتلال وطنكم فحسب، وليس بغية استرجاع ما فقد منكم، بل لأجل ضمان ومؤازرة هذه الامة، لتحفظوها مصونة من جميع الطامعين بكم، كي تصبحوا اسياد بلادكم الحقيقيين»[١٣].

وقد تنبهت بريطانيا لهذه الامور واخذت تعمل على ازاحة فرنسا من على الساحة لتحل محلها، فكان ان زحزحت الوجود الفرنسي من مصر وفلسطين، ثم جاء ظهور محمد علي في مصر وتوغله العسكري في سوريا وآسيا الصغرى دافعاً جديداً للتحرك البريطاني الحثيث لانشاء الكيان الصهيوني في فلسطين[١٤].

وسرعان ما تبنت الحكومة البريطانية، بعد ارجاع محمد علي الى مصر، قضية يهود السلطنة العثمانية العام ١٨٤٠، واسست لها في القدس اول قنصلية. وقد حدد رئيس الحكومة البريطانية آنذاك، بالمرستن، اهداف هذه القنصلية برسالة بعث بها الى القنصل في القدس، وليام يونغ، يذكر فيها انه يجب تأمين حماية اليهود عموماً، وارسال تقارير عنهم. ثم باشر بالمرستن الضغط على السلطنة العثمانية لاسكان اليهود في فلسطين، واصبح يهود السلطنة تحت الحماية البريطانية. وحول النوايا البريطانية في تلك الفترة، كتبت صحيفة «التايمز» البريطانية، في ١٧ و ١٨٤٠/٨/٢٦

حول امكـان قيـام دولة يهودية في فلسطين بجهد بريطاني ولصالح بريطانية[١٥]، غير ان الطموح البـريـطاني لم يكتب له النجاح آنذاك، بسبب معارضة فرنسا الشديدة للموضوع . لكن تطلعات بالمرستن بقيت قاعدة أساسية ثابتة في مستقبل توجهات القادة البريطانيين من بعده.

ولدى شروع المهندس الفرنسي، فرديناند دليسبس، بشق قناة السويس سنة ١٨٥٤، تجددت مخاوف بريطانيا من تغلغل النفوذ الفرنسي في مصر، الامر الذي حملها، في النهاية، على احتلال مصر في العام ١٨٨٢. وبذلك «انتقل المركز الرئيسي لمصالح الاستعمار البريطانية في الشرق الادنى من القسطنطينية الى القاهرة»[١٦].

بعد احتلال مصر، مضت بريطانيا قدماً في ما ارساه بالمرستن من توجهات. وفي هذا الصدد، دعا رئيس وزراء بريطانيا، لورانس اليفانت، الى الاسراع بتحقيق الاستيطان اليهودي في فلسطين، لأن في ذلك منافع جمة لبريطانيا[١٧]. وحسب حاييم وايزمان، فانه «لو لم تكن الحركة الصهيونية موجودة، لكانت بريطانيا سوف تخلقها، لأن لها مصلحة بوجودها». فـ «الاستعمار البريطاني حلم ان يكون الوطن القومي اليهودي منطقة مستقرة موالية للاستعمار في وسط بحر عربي هائج»[١٨].

ومن العـوامـل التي ساعـدت، ايضاً، على مؤازرة التوجه السياسي الغربي، العامل الديني. فـ «منذ عهد كروميل فصاعداً، اصبح كل حادث آتٍ لاهتمام بريطانيا بفلسطين يعتمد على التوأمين التاليين: «باعث الربح والكسب، سواء كان الربح تجارياً أم عسكرياً أم امبريالياً، والباعث الديني المتـوارث عن الكتاب المقدس. وفي غياب هذين الباعثين لم يحدث شيء، كما كانت الحال في القرن الثامن عشر، حيث يتميز المناخ الديني بالبرودة»[٢٠].

وبـذلك نجـد ان العامل الديني عزز الدعوة الصهيونية بين انجيليي بريطانيا بسبب انتشار الاعتقـاد المغلوط بمقولة «الشعب المختار» واسطورة «ارض الميعاد» وارتباط مجيء المسيح بعودة اليهود الى فلسطين. ولقد راجت هذه الخرافات على يد «البيورتانيين» بشكل حاد في عهد كروميل، كما نشطت الجمعيات التبشيرية الانجيلية في نشرها، منذ مطلع القرن التاسع عشر، وكان اشهرها «جمعية التوراة» (١٨٠٢)، و «جمعية فلسطين» (١٨٠٥)، و «جمعية لندن للتبشير بالمسيحية بين اليهود» (١٨٢٥). «وقـد تحـدث افـرادها عن واجب بريطانيا الخاص بهذا الأمر، وحاولوا تفسير الحروب الصليبيـة كمقدمة لهذه المهمة. وبلغ الهوس ببعضهم حد الزعم ان الشعب البريطاني من سلالة الاسباط اليهودية الضائعة في التاريخ. وكانت المدارس تعنى بالتاريخ العبري، عناية خاصة، حتى قال لويد جورج، في تعقيب له على محاضرة، في ايار (مايو) ١٩٢٥: « لقد علمت تاريخ اليهود اكثر بكثير من تاريخ بلادي. يمكنني أن اسمّي كل ملوك اليهود، ولكنني اشك اذا كنت استطيع ان اسمي نصف دزينة من ملوك انجلترا»[٢١].

انـه لمن الثابت ان الصهيونية الهرتسلية وجدت مناخاً سياسياً مناسباً، منبعثاً من المصالح الامبريالية الغربية، ومناخاً دينياً قائماً على التفسير الحرفي الجامد للتوراة في الاوساط المسيحية، خاصة البيورتانيين في انكلترا؛ وقد اكد ذلك اكثر من كاتب يهودي. فالمؤرخ اليهودي ليوسيان وولف يذكـر في كتابه «ملاحظات حول التاريخ الدبلوماسي للمسألة اليهودية» ما مفاده «ان معظم الدعاة الصهيونيين البارزين حتى زمن هرتسل، كانوا من المسيحيين وليسوا من اليهود»[٢٢].

ويؤكد هذه الحقيقة فرانس كوبلر الصهيوني، بقوله: «يصبح النظر الى انشاء دولة اسرائيل بانه اعـظم المنجزات الجماعية للشعب اليهودي في تاريخ الدياسبورا، غير انه يوجد عنصر غير يهودي

في استرجاع اسرائيل. فالمثال الاعلى للشعب اليهودي قد شارك فيه، وعززه، وسعى في سبيله، قطاعات كبرى من الامم التي عاش اليهود في وسطها، وبين هؤلاء يحتل الشعب البريطاني مكانة بارزة. ففي بريطانيا، اكثر من اي مكان آخر، تم تطوير فكرة الارجاع والاسترجاع الى عقيدة، واصبحت هذه الفكـرة هدفاً لحركة تمتد عبر ما يزيد على ثلاثة قرون. وفي بريطانيا وحدها، استمد كبار الناطقين بلسان اجيال عديدة وحيهم عن رؤيا اسرائيل المنبعثة من جديد . وهناك، فقط، كان خلق وطن قومي يهودي قضية سياسية جديدة؛ وبصورة مستمرة، تقريباً، جرت ترجمتها اخيراً الى حيز الواقع»[٢٣].

ويبقى العامل الاوروبي الاخير في الطمع بالمنطقة، خاصة طمع بريطانيا، هو التنقيب عن النفط، والطرق البحرية لنقله. وقد بدأ التنافس الاوروبي عليه منذ أواخر القرن الماضي، فكان ذلك عملاً اضافياً جديداً، بالنسبة الى الاستعمار الغربي، لأقامة الكيان الصهيوني[٢٤].

من كل ذلك يتضح ان الحركة الصهيونية نشأت وترعرعت في احضان الغرب، بتشجيع منه، بعد ان بلغت حركة التوسع الامبريالي الغربي اوجها، «واتسمت، على العموم، بطابع التسابق من اجل الحصول على مناطق النفوذ في كل من افريقيا وآسيا وفلسطين ملتقى القارتين والطريق بينهما»[٢٥].

الصهيونية بين الحلم والتحقيق

لا جدال في ان اليهود، قبل نشوء الافكار الصهيونية، وقبل الشروع في الهجرة الى فلسطين، قد عاشوا في العالم العربي بأمان واطمئنان، كأهل ذمة، حتى اواخر القرن الماضي[٢٦]. «ولم يتبدل الموقف من اليهود الا بعد ان اخذت طبيعة الوجود اليهودي في فلسطين تتحول عن الطابع الديني والمعايشة الى الطابع الاستعماري الاستيطاني الزراعي بوحي الافكار الصهيونية والسيطرة، الامر الذي عكس نفسه، تلقائياً، في تغير موقف اليهود من السكان العرب في البلاد»[٢٧].

غير ان الامر كان بخلاف ذلك في الغرب، لاسباب متعددة لا مجال للتوسع في سردها. وكان من جملة هذه الاسباب عدم اندماجهم في المجتمعات التي كانوا يعيشون فيها، و افتقارهم الى الولاء القومي والسمعة السيئة التي احاطت بمن يتعاطون الربى من بينهم. غير ان عملية مضايقة اليهود في اوروبا خفت حدتها، خاصة في فرنسا، بعد قيام الثورة فيها العام ١٧٨٩، وبات اليهود يميلون الى الاندماج في المجتمعات التي كانوا يعيشون فيها. وقد تبدل الامر في الغرب العام ١٨٧٠ ، اثر خيانة الضابط الفرنسي اليهودي درايفوس، وفي حادث اغتيال القيصر الروسي اسكندر الثاني العام ١٨٨١، واثر فضيحة قناة بنما ١٨٩٢. ونتج عن هذه الاحداث والمضايقات التي تعرض لها اليهود موقفان: موقف يهودي يبدي الرغبة في الاندماج في غرب اوروبا، وموقف يرفض الاندماج في شرقها[٢٨]. وكذلك نجم عن هذه المضايقات في اوروبا ما عرف باللاسامية، وبدأ التفكير اليهودي بالعودة يتحول من ديني الى سياسي، بمساعدة دولية. ومن دعاة هذا الاتجاه كاليشر، مؤلف كتاب «البحث عن صهيون»، وهيس، مؤلف كتاب «روما والقدس»، وبنسكر، مؤلف كتاب «التحرر الذاتي». والى جانب التأليف والكتابة، نشأت جمعيات «احباء صهيون»، ونشطت في العمل لاقامة الوطن القومي اليهودي. وبدعم مالي من روتشيلد، بدأت بالاستيطان في فلسطين العام ١٨٨٢؛ وبذلك بدأت فكرة الوطن القومي تنتقل من حيز الفكرة الى حيز الواقع[٢٩].

المرحلة الهرتسلية، نظرياً وعملياً

استمـرت الحـركـة الصهيـونيـة، قبـل هرتسل المجري، مشتتة الافكار، تفتقر الى التنظيم،

والخط، والجهاز القادر على تحقيق حلم الوطن القومي اليهودي، الى ان تمكن هرتسل هذا، بعد وضعه كتابه «الدولة اليهودية»، من عقد المؤتمر الصهيوني الاول في بازل السويسرية، في ٢٧ آب (اغسطس) ١٨٩٧.

عاصر هرتسل قضية درايفوس ومحاكمته بتهمة الخيانة، وذهب الى ان هذه القضية اللاسامية جعلته صهيونياً. واللاسامية هذه مرض عضال عند الامم في كرهها لليهود، ولا حل لها الا بأيجاد وطن للشعب اليهودي والحصول على براءة من دولة اوروبية تتعهد حماية اقامة الوطن وتساعد على تحقيق الفكرة. وقد اوضح رأيه هذا في كتابه «الدولة اليهودية».

بعد ذلك، عمد هرتسل الى اغراء دول اوروبية عدة، مظهراً المنافع التي ستحققها تلك الدول في حال مساندتها لتجسيد دعوته الهادفة الى اقامة وطن ودولة في فلسطين. «وقد ركز هرتسل، في مفاوضاته مع السلطان ورجال السلطنة على تقديم الوعود بالقروض المالية، وبدفع الجزية، وبالمعونة الفنية، لوقف تدهور المالية العثمانية. وركز في مفاوضاته مع الدول الكبرى على الفوائد الامبريالية، والاستراتيجية، والاقتصادية، والمعنوية، التي تجنيها كل من هذه الدول نتيجة معاونتها في قيام (دولة اليهود) بفلسطين»[٣٠].

هذا هو الجانب النظري من اطروحات هرتسل. اما الجانب العملي، فهو قائم على التحرك والاتصال بالدول الاوروبية لنيل الموافقة. وعلى هذا الاساس، اجرى اتصالات بكل من المانيا وبريطانيا والنمسا وروسيا والفاتيكان، ثم بالسلطان التركي عبد الحميد الثاني، لكنه اصطدم بموقف الرفض القاطع من قبل السلطان التركي، ولم تنفعه الوسائل المتعددة التي استخدمها، من رشوة، وخداع، وازدواجية في اسلوب العمل، في حمل الدول الاوروبية للضغط على السلطان.

وانحصر التفكير الهرتسلي، بعد فشله في اقناع السلطان العثماني وبعد مراجعاته الدول الاوروبية، في التجمع في قبرص او في العريش؛ كما طرحت فكرة التجمع في اوغنده وفي موزامبيق، ليصار، بعد ذلك، الانتقال الى فلسطين. غير ان هرتسل لاقى حتفه قبل ان يحقق حلمه. الاّ انه مهد السبيل لزعماء الصهيونية لمتابعة خطواته من اجل الحصول على «البراءة»، وهو الامر الذي تحقق في وعد بلفور (١٩١٧) على يد خليفته حاييم وايزمان[٣١].

ويبقى، ان اهم ما انجزه هرتسل هو تمكنه من عقد مؤتمر بازل الصهيوني العام ١٨٩٧، الذي تحدد فيه هدف الصهيونية في خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين، والعمل على استعمارها بواسطة عمال زارعيين مهاجرين، وتقوية الشعور بالوعي القومي اليهودي، واستمرار السعي للحصول على موافقة الحكومات الضرورية لتحقيق الهدف[٣٢].

يتضح من برنامج بازل ان الصهيونية حركة استعمارية استيطانية تهدف الى اقتلاع سكان فلسطين واحلال مهاجرين يهود مكانهم، بالاعتماد على رعاية الدول الكبرى، التي بمقدورها انتزاع الموافقة من السلطنة العثمانية لتحقيق غاية الصهيونية. ويتضح، ايضاً، انها حليف للدول الامبريالية، لكنها، مع «ذلك... تميزت عن غيرها بأنها لم تكن مجرد اداة امتداد للدولة الامبريالية الام، بل كانت حركة استعمار في حد ذاتها موالية للامبريالية العالمية ودولها المختلفة، دون تحديد دائم ومستمر. كذلك، فان الاستعمار عند الصهيونية كان اداة لخلق القومية والدولة القومية وليس لقومية قائمة ومتحققة بالفعل»[٣٣].

ومن انجازات هرتسل، بالاضافة الى تحديد الهدف والوسيلة، خلق الاطار التنظيمي والمالي لبلوغ الهدف. ومع فشله في تحقيق التسلل التدريجي الى فلسطين، على الرغم من الجهود المضنية من طريق المفاوضات الدبلوماسية، الا انه، بحق، ارسى القاعدة التي توصل من اتى بعده الى اكمال المسيرة وصولاً الى الهدف. ولا غرابة، اذاً، في ان يكتب هرتسل في مذكراته، بعد مؤتمر بازل: «لو اردت ان اختصر مؤتمر بازل في كلمة واحدة ـ وهذا ما لن افعله صراحة ـ لقلت: في بازل اسست الدولة الصهيونية. ولو اعلنت ذلك اليوم، لقابلني العالم بالسخرية والتهكم، ولكن بعد خمس سنوات على وجه الاحتمال، وبعد خمسين سنة على وجه التأكيد، سيرى هذه الدولة جميع الناس»[٣٤].

التحرك الصهيوني بعد هرتسل

لاقت الحركة الصهيونية، بعد موت هرتسل، تراجعاً نسبياً، بسبب حدوث انقسام بين اعضاء المؤتمر الصهيوني السابع (آب ـ اغسطس ١٩٠٥). ويبدو ان سبب الانقسام كان حول مشروع اوغنده الاستيطاني. وظهر، تبعاً لذلك، تياران صهيونيان: السياسيون المؤيدون له، والعمليون المعارضون له. فالعمليون اعتقدوا بأن الجهد الرئيس للحركة الصهيونية يجب ان يتوجه الى الاستيطان والعمل الثقافي في فلسطين؛ اما السياسيون، فقد تمسكوا بخط هرتسل الذي يقوم على التمسك بأن المنظمة يجب الّا تبدأ النشاط العملي قبل الحصول على ضمانات سياسية كافية، اي على «براءة»، من حيث هي الترخيص لاستعمار فلسطين بمساعدة دول عظمى[٣٥].

وفي المؤتمر الصهيوني الثامن، دعا وايزمان الى توحيد جهود السياسيين والعمليين، وقال: «ان عملنا الدبلوماسي مهم؛ ولكنه يزداد اهمية بانجازاتنا الفعلية في فلسطين؛ فاذا جمعنا بين المدرستين (السياسية والعملية) امكننا ان نتجاوز نقطة الموت؛ ربما نحن لم نعمل شيئاً كثيراً حتى الآن، ولكن اذا قلتم لي انه حال بيننا وبين قصدنا الصعوبات المحلية، او السلطات التركية، فسوف لن اقبل سماع ذلك منكم. انها ليست غلطة الترك، اذ يمكن دائماً عمل شيء»[٣٦].

وانطلاقاً من هذا التوجه، باشرت الحركة الصهيونية مشروع الاستيلاء التدريجي على فلسطين، من طريق التسلل وفرض الامر الواقع. فاقيمت الاجهزة والتنظيمات الخاصة بالهجرة، ووضعت ترتيبات الشؤون المالية؛ الا ان نسبة النجاح، قبل قيام انقلاب «تركيا الفتاة» على السلطان عبدالحميد، بقيت محدودة[٣٧].

وتجدر الاشارة، هنا، الى ان الوعي الفلسطيني لحركات التسلل الصهيوني قد ظهر مبكراً، ووقف الفلسطينيون، بقوة وعناد، يقاومون هذا التسلل بوسائل مختلفة، منها الصدامات الدموية مع المستوطنين الجدد، ومنها عرائض الاحتجاج التي ارسلت الى عاصمة السلطنة على الهجرة اليهودية، ومنها توضيح المرامي الصهيونية للاتراك وللفلسطينيين في كتابات صحفية ظهرت في جريدة «الاصمعي»، وفي كتابات كثيرة، منها ما ظهر ليوسف الخالدي، والشيخ رشيد رضا، ونجيب عازوري، وسواهم.

لقد دفع هذا الوعي الفلسطيني المبكر، والتحرك الذي رافقه، السلطان عبد الحميد الى الامتناع عن قبول اغراءات هرتسل المالية وضغوطات الدول الاجنبية مقابل بيع فلسطين لليهود، على الرغم من افلاس خزينته وحاجته الى المال[٣٨].

الحرب العالمية الاولى والمنافع المزدوجة

ساءت العلاقات العربيةالتركية قبيل الحرب العالمية، بسبب سياسة التتريك، وفرض مركزية النظام، وتملك اليهود الاراضي، ومحاباة السلطة لهم. واصبح الشعور العربي العام يتجه نحو الثورة على الاتراك والتخلص من حكمهم.

وعندما دخلت تركيا الحرب الى جانب المانيا، اتجهت بريطانيا الى استغلال الشعور العربي المعادي للاتراك بغية التحالف مع العرب، ونتج عن ذلك ما عرف باتفاقية حسين ـ مكماهون القاضية بالتحالف العربي ـ البريطاني ضد الاتراك، على ان ينال العرب استقلالهم لقاء ثورتهم على الاتراك.

ويتضح من اتفاقية حسين ـ مكماهون «ان حدود دولة الاستقلال العربي التي طالب بها الشريف حسين هي حدود بروتوكول دمشق نفسها، وان الانكليز التزموا بالاعتراف بها ولم يتحفظوا الا بالنسبة الى المناطق الواقعة غرب دمشق وحلب وحمص وحماة، وذلك بسبب اطماع فرنسا في لبنان»[٣٩]. كذلك تحفظوا بشأن فلسطين، وان يكن الشريف حسين رفض هذا التحفظ.

وسرعان ما بدأ الخداع البريطاني للعرب، وذلك بعقد الاتفاقيات السرية مع حلفاء بريطانيا، من وراء ظهر حليفهم حسين بن علي، شريف مكة، فابرمت اتفاقية سايكس ـ بيكو التي قضت باقتسام بلاد الهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا، وبأن تكون فلسطين تحت ادارة دولية. وهذه الاتفاقية تتناقض مع اتفاقية حسين ـ مكماهون.

وعلى الرغم من تسرب مضمون اتفاقية سايكس ـ بيكو الى العلن، بعد قيام الثورة البلشفية العام ١٩١٧، ونشر تروتسكي لهذه الاتفاقية، فقد استمر شريف مكة الى جانب البريطانيين، ولم يغير موقفه. وتشير بعض الوثائق الى علمه بها وسكوته عنها قبل ان ينشرها السوفيات[٤٠]. ويمكن قبول مقولة مارك سايكس التي ذهب فيها الى حد القول ان اتفاقية سايكس ـ بيكو كانت صهيونية المنشأ[٤١]. فهي، في الواقع، عزلت فلسطين عن محيطها الطبيعي، ليسهل على بريطانيا تهويدها. هذا الامر دفع الحركة الوطنية الفلسطينية، باستمرار، الى رفض هذا العزل الذي يحقق، في حال قيامه، تطلعات بريطانيا واهداف الحركة الصهيونية.

لقد ادركت بريطانيا، بحسها الاستعماري، ان هناك ثلاث قوى في المشرق العربي، هي الحركة العربية والمطامع الفرنسية والحركة الصهيونية، وكان على بريطانيا ان تدخل في سلسلة اتفاقات، او معاهدات، او تعهدات، تضمن لها مصالحها في النهاية، ولا تتعارض احداها مع الاخرى. ومن هنا، كانت مراسلات حسين ـ مكماهون (١٩١٥ ـ ١٩١٦)، واتفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٦) وتصريح بلفور (١٩١٧)[٤٢].

لقد سارت حكومة صاحب الجلالة، خلال الحرب، بخطوات حثيثة لتحقيق مطامع امبريالية قديمة. فمن اتفاقية حسين ـ مكماهون، الى ركوب موجة الكره العربي لتركيا واستثمارها، الى اتفاقية سايكس ـ بيكو المناقضة للاتفاقية السابقة، الى وعد بلفور وهو الخدعة الثانية للعرب التي نتج عنها تحقيق احلام بريطانيا القديمة، والتي تعود الى ما قبل منتصف القرن الماضي.

وقبل الدخول في تفاصيل هذا الوعد، وتبيان بواعثه ونتائجه والتركيز على ازدواجيته، لا بد من الاشارة الى الخدعة الثالثة وما تبعها من احداث بالغة الخطورة كانت محطات امبريالية اوصلت هذه المنطقة من العالم الى الحالة النفسية التي لا تزال تعيشها حتى الآن.

تصريح السبعة

بعد افتضاح أمر اتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور، ساورت الشكوك جماعة من «السوريين» الموجودين في القاهرة، فلم يقتنعوا بالتطمينات البريطانية ووجهوا كتاباً الى الحكومة البريطانية يطلبون منها فيه تحديد موقفها النهائي بشأن مستقبل الاقطار العربية.

واضطرت الحكومة البريطانية الى الرد، فاصدرت بياناً حول سياستها في الشرق العربي، في اواسط حزيران (يونيو) ١٩١٨، «جزأت فيه الاراضي العربية الى ثلاثة اجزاء: ١ ـ الاراضي التي حررها العرب انفسهم (أي الحجاز)، الاراضي التي حررتها القوات الانكليزية (اي جنوب فلسطين والعراق)، الاراضي التي مازالت تحت سيطرة الاتراك (وهي سوريا ولبنان وشمال العراق)[٤٣]. وجاء في الرد البريطاني التضليلي ضمان حق تقرير المصير ونيل الحرية والاستقلال، بعد ان يزول الحكم العثماني عن المناطق الشمالية من بلدان الهلال الخصيب. وتبع هذا التضليل تضليل آخر. «ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ صدر التصريح الفرنسي ـ البريطاني بعد احتلال جيوش الحلفاء لبلدان الهلال الخصيب، بما فيها فلسطين؛ لذا، لا يمكن القول ان فلسطين قد استثنيت مما جاء فيه. وقد نص التصريح على انه سيكون للبلاد التي تحررت من الحكم العثماني حرية واستقلال وحكومات محلية تستمد سلطتها من الشعب ولا تفرض عليها انظمة خاصة»[٤٤].

بعد اغداق هذه التطمينات الكاذبة، وانتهاء الحرب بهزيمة تركيا والدول الوسطى، عقد مؤتمر الصلح في باريس العام ١٩١٩. وقبل ذلك، كان فيصل بن حسين التقى وايزمان وروتشيلد، بترتيب بريطاني، في لندن والعقبة. وفي اثناء حضوره مؤتمر الصلح، القى فيصل كلمة، طالب فيها باستقلال البلاد العربية، مستثنياً فلسطين. ونزولاً عند رغبة البريطانيين، تساهل فيصل بأمر مستقبل فلسطين، وقبل بالهجرة اليهودية وقيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين مقابل حصوله على عرش سوريا[٤٥].

مقابل موقف فيصل التنازلي، كان الموقف اليهودي قوياً وواضحاً. فقد قدَّم الوفد اليهودي الى المؤتمر صورة لحدود الوطن القومي اليهودي، وهو يمتد الى ما وراء الحدود الفلسطينية بشكلها الحاضر ليشمل اجزاء من الاردن ولبنان والقطر الشامي. وقد عبَّر رئيس الوفد اليهودي الى مؤتمر الصلح، وايزمان، عن الوطن القومي، قائلاً: «هو ان تصبح فلسطين، في النهاية، يهودية، كما هي انكلترا انكليزية»[٤٦].

وبناء على طلب فيصل، المستند الى مبادىء الرئيس الاميركي ولسون في مؤتمر الصلح، تقرر ارسال لجنة لاستفتاء السكان بالنسبة الى تقرير المصير، عرفت بلجنة كنغ ـ كرين، واقتصرت على اعضاء اميركيين، بعد ممانعة فرنسا وبريطانيا وايطاليا. وقبل وصول اللجنة الى البلاد السورية، عقد المؤتمر السوري في دمشق، برئاسة هاشم الاتاسي، وحضره ممثلون عن المناطق الثلاث، الجنوبية والغربية والشرقية. واهم ما صدر عن هذا المؤتمر هو تأكيد وحدة المناطق الثلاث، ورفض معاهدة سايكس ـ بيكو ووعد بلفور، رفضاً قاطعاً[٤٧].

وفور وصول لجنة كنغ ـ كرين الى فلسطين، قدمت الجمعية الاسلامية ـ المسيحية الى اللجنة بياناً باسم اهل فلسطين، فيه اصرار على الوحدة السورية ورفض التجزئة ووعد بلفور، ورفعت يافطات في القدس تحمل المطالب ذاتها، وقد كتب على بعضها: «نطلب استقلالاً تاماً. سوريا لا تتجزأ. نحتج على الصهيونية. نرفض مهاجرة اليهود الى بلادنا. سوريا تمتد من جبال طورس الى ترعة السويس جنوباً». وقد عملت السلطة العسكرية البريطانية على انزال اليافطات. ولدى وصول لجنة كنغ ـ كرين الى دمشق، قدم اليها ممثلون عن المؤتمر السوري مقررات مشابهة. وبعد تجوال هذه اللجنة،

وضعت تقريراً ملخصه ان الرأي في سوريا متفق على المطالبة بالاستقلال، ورفض الانتداب، واصرار على رفض الوطن القومي اليهودي. بيد ان هذا التقرير لم يكن مصيره الا الاهمال، نظراً لمطامع بريطانيا وفرنسا، ولتبدل موقف الولايات المتحدة الاميركية، ومعارضة الصهيونية(٤٨).

وأعقب ذلك اتفاق لويد جورج ـ كليمنصو القاضي بتطبيق اتفاقية سايكس ـ بيكو مع تعديلات لصالح بريطانيا في شمال العراق وفي فلسطين والاردن، بحيث اصبح هذان القطران تحت المظلة البريطانية، خلافاً لاتفاقية حسين ـ مكماهون وسايكس ـ بيكو؛ وتبعت ذلك اتفاقية فيصل ـ كليمانصو التنازلية التي رفضها المؤتمر السوري الثاني الذي عقد في دمشق في العام ١٩٢٠. وبسبب هذا الرفض، دعت فرنسا وبريطانيا مؤتمر الصلح الى الانعقاد، لأخذ غطاء دولي، والمضي قدماً في تنفيذ المرامي الامبريالية(٤٩).

جاءت قرارات المؤتمر متخطية كل الاتفاقيات التآمرية السابقة. وقد تضمنت وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ووضع العراق تحت الانتداب البريطاني؛ اما فلسطين، فقد جعلت تحت الانتداب البريطاني. وقد حملت هذه القرارات، الصادرة العام ١٩٢٠، مخالفة لجميع عهود الحلفاء ورغبات السكان والمادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم. وقد اسفر الامر عن احتلال فرنسا لسوريا، بعد موقعة ميسلون في تموز (يوليو) ١٩٢٠(٥٠).

الانتداب تمهيد للتهويد

كان فرض الانتداب البريطاني على فلسطين مخالفاً للوعود التي قطعتها بريطانيا للشريف حسين، ومخالفاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو التي قضت بالاشراف الدولي عليها، ومخالفاً، أيضاً، للمادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم التي تنص على حق تقرير المصير.

لقد قام الانتداب على أساس تحقيق وعد بلفور. ويعتبر صك الانتداب، في مواده الثماني والعشرين، نسخة منقحة عن مسودة مشروع قدمته اللجنة الصهيونية، برئاسة فلكس فرانكفورتر. وهو يضمن تحقيق آمال الصهيونين في كل بنوده، ما عدا البند الخامس والعشرين الذي أخرج شرق الاردن من منطقة الانتداب على فلسطين(٥١).

وتشير مقدمة الصك هذا، الذي وضعت بريطانيا مشروعه وعرضته على مجلس العصبة فأقره في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢، ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣، الى التزام بريطانيا، بموافقة الدول الكبرى، على تنفيذ وعد بلفور، والى الاعتراف بالصلة التاريخية بين اليهود وفلسطين، والى اختيار بريطانيا للانتداب على فلسطين، ثم قبولها بذلك.

وجاء في البند الثاني: «تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية، تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي».

وفي المادة الرابعة: «يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لاسداء المشورة الى ادارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الامور التي قد تؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين...».

وفي المادة السادسة: «على ادارة فلسطين، مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الاهالي الأخرى، ان تسهل هجرة اليهود في احوال ملائمة، وان تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الأراضي الاميرية والاراضي الموات غير المطلوبة

للمقاصد العمومية».

وفي المادة السابعة: «تتولى ادارة فلسطين مسؤولية سن قانون الجنسية، ويجب ان يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم».

وجاء في المادة الثانية والعشرين من الصك: «تكون الانكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين...»[٥٢].

وفي ضوء هذه المواد وسواها، نرى جملة من المغالطات والتناقضات. ففي مقدمة الصك اشارة الى ان دول الحلفاء قد وافقت على ان تعهد الى بريطانيا أمر تحقيق وعد بلفور، وقد اختارتها دولة منتدبة على فلسطين. «فالمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم قد جعلت لرغبة السكان الاصليين المقام الاول في اختيار الدولة المنتدبة، والعرب الذين هم اصحاب البلاد لم يختاروا بريطانيا منتدبة عليهم؛ فاختيار بريطانيا بالذات انما هو وليد رغبة الجمعية الصهيونية، تلك الرغبة التي اصرت عليها بريطانيا بحافز من مطامعها الاستعمارية، وحققها الحلفاء، ووافقت عليها العصبة»[٥٣].

ومن المغالطات التي حوتها ديباجة الصك، ما جاء حول «الصلة التاريخية» التي تربط اليهود بفلسطين. تلك الصلة التي تبعث على اعادة انشاء وطنهم القومي فيها. وهذا الزعم اسطورة لا تستند الى الحقائق التاريخية. فالوجود الكنعاني الدائم، والحضاري، سابق للغزو اليهودي قصير الاجل. وصلة اليهود، كشعب، بفلسطين قد انقطعت، كلياً، منذ العام ٧٠ م. وهرتسل نفسه لم يشر الى هذه الصلة في كتابه «الدولة اليهودية». وفوق ذلك، نجد ان اليهود عندما فكروا في ايجاد وطن قومي، لم يصروا أول الأمر على فلسطين. فلقد بحثوا في ايجاد هذا الوطن في اقطار عدة، منها الارجنتين واوغنده وليبيا. غير ان بريطانيا، ازاء مصالحها في اقامة هذا الكيان، كانت الدافع القوي في تخصيص فلسطين كوطن قومي يهودي، لتتعهده وتحوله الى دولة اسرائيل.

وفي الصك، ايضاً، نجد تجاهلاً للحقوق السياسية لسكان فلسطين غير اليهود، الذين كانوا يشكلون ثلاثة وتسعين بالمئة، والاشارة اليهم بالطوائف غير اليهودية، تماماً كما في وعد بلفور. كما نجد تناقضاً فاضحاً بين المادة الاولى التي تجعل من بريطانيا السلطة الاشتراعية والادارية والقضائية، مع ان الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة اعتبرت البلاد مستقلة، وحصرت مهمة الدولة المنتدبة في اسداء النصح.

وتظهر المادة الثانية، بوضوح، ان الانتداب وسيلة لتهويد فلسطين. اما المادة الرابعة، فقد سوغت انشاء وكالة يهودية، هي بمثابة دولة ضمن دولة. وتهدف المادة السادسة الى تسهيل الهجرة اليهودية الى فلسطين. كما تُحتّم المادة السابعة تسهيل حصول المهاجرين اليهود على الجنسية؛ وتجعل المادة الثانية والعشرون العبرية لغة رسمية.

كل ذلك يوصلنا الى حقيقة ان الغرب، وعلى رأسه بريطانيا، كان اسبق في التصهين الديني، والسياسي، من التصهين اليهودي، وان التفكير بخلق هذا الكيان بدأ اوروبياً لا يهودياً، وان التلاقي بين النزعتين الامبرياليتين تم لاحقاً بعد تطور الرأسمالية في الغرب، عقب الثورة الصناعية، فكان الزواج الكاثوليكي بين هاتين النزعتين ولا يزال، وكانت الراية فيه لبريطانيا، ثم انتقلت، بعد الحرب العالمية الثانية، الى الولايات المتحدة الاميركية.

بعد هذا العرض للمقدمات والنتائج الخطيرة، نتطرق الى الوعد بذاته، الذي شكل الاساس

الذي قامت عليه اسرائيل.

ازدواجية وانحياز

لاحظنا ان المرحلة الهرتسلية لم تحقق الاماني الصهيونية في حياة هرتسل. وبعد وفاته، اصبح التوجه الصهيوني محصوراً بما عرف بالاتجاه العملي ـ السياسي الهادف الى التسلل الاستيطاني لفرض الامر الواقع.

وقد قدر لهذا الاتجاه، الذي تزعمه حاييم وايزمان، ان يلعب دوراً في الاطاحة بالسلطان العثماني عبد الحميد، وان يكون فاعلاً في توجهات النظام الجديد، بما يخدم المصالح الصهيونية. وجاءت الحرب العالمية الاولى، فكانت اتفاقية حسين ـ مكماهون، ثم اتفاقية سايكس ـ بيكو، ممهدتين لاصدار وعد بلفور؛ ثم عقد مؤتمر سان ريمو وأُصدر صك الانتداب، تتويجاً لاخراج الحلم الصهيوني الى الوجود.

والحقيقة الصارخة التي لا تقبل الجدل هي ان قيادة الشريف حسين بن علي، التي رضيت بالتنازل تلو التنازل، تتحمل مسؤولية كبيرة في نجاح الحركة الصهيونية في تحقيق اهدافها؛ وذلك بقبوله بالتفسير البريطاني المخادع لاتفاقية سايكس ـ بيكو وبقبول نجله فيصل بتفسيرات وعد بلفور، ثم ترحيبه به، خلافاً للمعارضة الشعبية الواعية داخل فلسطين وفي محيطها.

والواقع، لقد تباينت التفسيرات ووجهات النظر حول الدوافع المحددة التي دفعت بريطانيا الى اعطاء الوعد للصهيونيين. فبعض المحللين رأى ان الدوافع السياسية التي حفزت بريطانيا على اصداره كانت قائمة على رغبة بريطانيا «في استمالة العناصر الصهيونية القوية في المانيا والنمسا خاصة، وفي سائر انحاء العالم عامة، واستجلاب عطف يهود اميركا وقت لم تكن الولايات المتحدة قد قررت فيه خوض الحرب الى جانب الحلفاء. وقد يكون اهم من هذا، ما ارتآه انصار التصريح من انه يؤدي الى جعل فلسطين، المتاخمة لقناة السويس، منطقة نفوذ لبريطانيا تحمي مركزها في مصر، وتضمن الاتصال البري بالشرق، وتقيم سداً بين موقعها في قناة السويس وموقع فرنسا المقبل في سوريا، ثم ان وعد بلفور يمهد السبيل امام بريطانيا للمطالبة بأن تكون فلسطين من حصتها، حتى تتمكن من تنفيذ وعد بلفور»(٥٤).

ورأى كاتب آخر ان تدهور وضع الحلفاء العسكري، ورغبة بريطانيا في دفع الولايات الولايات المتحدة الى دخول الحرب الى جانب الحلفاء، كان احد الاسباب، بحيث يلعب اليهود، بنفوذهم داخل الولايات المتحدة، دوراً مؤثراً في جر الولايات المتحدة لمناصرة الحلفاء عسكرياً. هذا من ناحية؛ ومن ناحية ثانية، التخوف البريطاني من استمالة الالمان للحركة الصهيونية بتقديم وعد بالوطن القومي يستبقون به بريطانيا؛ ثم من ناحية ثالثة، تخوف بريطانيا من انضمام اليهود في روسيا الى الحزب البلشفي الذي كان ينادي بخروج روسيا من الحرب، وبذلك يتحول يهود روسيا نحو الحركة الصهيونية، ناهيك عن تعاطف لويد جورج، رئيس وزراء بريطانيا، ووزير خارجيته، بلفور، مع الحركة الصهيونية، تحت وطأة الميول الدينية والمصالح الامبريالية(٥٥).

ويشارك كاتب ثالث في أن الحافز لاعطاء الوعد انما كان كسب يهود العالم لتأييد الحلفاء في الحرب، والتخوف من استباق المانيا باعطاء وعد، واستجلاب الولايات المتحدة الى جانب الحلفاء، بعد تردي وضعهم العسكري(٥٦).

ويتفق مؤرخ مع هذه الحيثيات في التخوف من لعب المانيا الدور قبل بريطانيا، وتفكير القيادة البريطانية بامكان قيام يهود روسيا بدور رئيس في التأثير في تطوير الاحداث الداخلية في روسيا، ناهيك عن تخوف بريطانيا من تهديد المانيا لمصالح بريطانيا في قناة السويس ومصر. «لذا كان لابد من هدم الجسور، نهائياً، بين الحركة الصهيونية والحكومة الالمانية». وفوق ذلك، فان «السياسة البريطانيين ايضاً، كانوا يرون في انشاء كيان يهودي ـ سياسي في فلسطين توطيداً لمصالحهم في الشرق العربي، من خلال استخدام هذا الكيان لمواجهة حركة التحرر القومي العربي التي اخذت تنمو في هذه الفترة، نمواً كبيراً، وتتحول، شيئاً فشيئاً، الى حركة شعبية جماهيرية، خاصة في سوريا والعراق»(٥٧).

ويرى مؤرخ آخر السبب في حراجة موقف الحلفاء الحربي الذي عبر عنه لويد جورج والحاجة الى معاضدة اليهود في اقحام اميركا في الحرب الى جانب الحلفاء، ويذهب البعض الى ان الوعد كان من اسبابه مكافأة وايزمان على اكتشافه الاستيون، وهناك نظرية سندات قروض الحرب التي اصدرتها بريطانيا(٥٨).

في ضوء هذه الآراء، يمكن تبني بعضها المتعلق بحراجة الوضع العسكري للحلفاء عام اصدار الوعد، ورغبة بريطانيا في مساندة اليهود للحلفاء من خلال نفوذهم المالي، والاعلامي، في بلدان اوروبا واميركا، والتخوف من استباق المانيا لبريطانيا باعطاء وعد. اما الزعم بأن بريطانيا رمت، من خلال الوعد، الى جر الولايات المتحدة الى الحرب بواسطة النفوذ اليهودي في اميركا، فأمر مبالغ به، لانه لم يكن لليهود، آنذاك، نفوذ يذكر. وقد دلت الاحداث ان حرب الغواصات الذي استعملتها المانيا كان السبب وليس نفوذ اليهود. وبشأن اكتشاف وايزمان لمادة الاستيون الحربية، فان هذه خرافة انكرها وايزمان نفسه لاحقاً(٥٩). كذلك ان مسألة السندات التي أصدرتها بريطانيا لم تكن عاملاً حقيقياً، لأن متمولي اليهود كانوا ضد انشاء الوطن القومي اليهودي(٦٠).

ومن العوامل المعقولة التي كانت وراء اصدار الوعد ان ذلك «سيحمل يهود روسيا الذين انخرط اكثرهم في الحركة اليسارية الداعية الى اخراج روسيا من الحرب على تغيير موقفهم والدعوة الى ابقاء بلادهم في القتال الى جانب انكلترا»(٦١).

يضاف الى ذلك رغبة بريطانيا في التخلص من عدد من المهاجرين اليهود اليها من اوروبا الشرقية، وتعاطف بلفور مع الحركة الصهيونية كونه «اسكتلندياً مثقفاً ومولهاً بالكتاب المقدس، من ناحية، ومن ناحية اخرى سياسياً محافظاً متشبثاً بالامبراطورية الى الحد الذي اكسبه لقب بلفور الدامي، عندما كان حاكماً لايرلندا»(٦٢).

ولعل من العوامل المقبولة، ايضاً، رغبة بريطانيا في اقصاء فرنسا عن منطقة قريبة من قناة السويس، ومن ناحية اخرى، تصورها امكان ضرب الثورة البلشفية من الداخل، باستمالة يهود روسيا الى الصهيونية بدلاً من البلشفية، ودفعهم الى مساندة الثورة الروسية البيضاء المضادة للثورة البلشفية(٦٣).

يبقى السبب الرئيس الحاسم والاهم، وهو مصلحة بريطانيا الامبريالية وحلمها القديم الذي كان ينتظر الوقت المناسب لتنفيذه. وهذا اكدّه بلفور نفسه، بقوله: «في فلسطين لم نقصد أبداً ان نستأنس برغبات السكان وامانيهم. ان الصهيونية، بالنسبة الينا، اهم بكثير من الرغبات والافكار المسبقة لسبعمائة الف عربي يقطنون تلك الاراضي القديمة»(٦٤).

اما هربرت صموئيل، عضو وزارة الحرب البريطانية واول مندوب سام بريطاني على فلسطين،

وهو يهودي صهيوني، فيرى ان وعد بلفور تبرره الضرورة الاستراتيجية. وقد جاء في مذكراته:« في اللحظة التي دخلت فيها تركيا الحرب تغير الوضع تماماً. فان قدَّر لفلسطين ان تحظى بمصير جديد، فان بريطانيا العظمى هي صاحبة الشأن الاول في ذلك المصير، بما لها من مصالح استراتيجية في الشرق الاوسط.

«وان على حكومتنا ان تولي عنايتها الجدية موضوع من سيخلف الاتراك في السيطرة على فلسطين، ذلك البلد الذي يتاخم قناة السويس... وقد تجلت اهمية موضوع مصالح بريطانيا العظمى الاستراتيجية بوضوح، لان فلسطين لو فصلت عن تركيا، كما هو المحتمل، ووقعت تحت حكم اي من الدول الكبرى في القارة، فسيكون ذلك خطراً عليها... واعتقدت بأن النفوذ الانكليزي يجب ان يقوم بدور هام في تأسيس مثل هذه الدولة، لأن وضع فلسطين الجغرافي وقربها من مصر يجعل صداقتها لانكلترا امراً له اهميته... وقد سنحت لي فرصة، اليوم، جرى فيها حديث موجز مع لويد جورج في الموضوع نفسه. لقد اشار في مجلس الوزراء الى مصير فلسطين النهائي، وقال لي انه مشتاق جداً لان يرى دولة يهودية قد انشئت هناك»[٦٥].

وقد شددت الصحف البريطانية، قبل صدور الوعد، وبعده، على الاهمية الاستراتيجية لفلسطين بالنسبة الى بريطانيا، ومصالحها، وذهبت الى ان هذه الاستراتيجية لا يحققها، على المدى البعيد، الا قيام دولة يهودية في فلسطين على جانب قناة السويس[٦٦].

ويعترف المفكر الصهيوني احاد هعام بحقيقة ان «الوزارة البريطانية صاغت وعدها، في نهاية المطاف، بدون اهتمام بمقترحات الصهيونيين او معارضي الصهيونية»[٦٧]. وهذا ما اكده تشارلز وبستر: «... نحن نسيطر على مصر، وان قاعدة بريطانية في فلسطين، على الجانب الآخر من قناة السويس، ستكون ذات فائدة كبيرة لنا في المستقبل»[٦٨]. والقاعدة التي يقصدها هي كيان اغتصاب يهودي في فلسطين، تؤسسه وتدعمه بريطانيا. والادلة من اعترافات القادة البريطانيين آنذاك، التي تؤكد ان مصلحة بريطانيا هي الاساس في اعطاء وعد بلفور، كما وردت في مذكراتهم، وفي الوثائق الرسمية، اكثر من ان تحصى.

هذا من الجانب البريطاني. اما من الجانب الصهيوني، فقد لعب حاييم وايزمان دوراً نشطاً في الوصول الى اصدار «البراءة» التي طالما سعى اليها من قبله هرتسل. ولكن هذا النشاط ما كان ليجدي نفعاً لو لم تكن لبريطانيا مصلحة أساسية في ذلك. لقد جاء في مذكرة من مذكرات امري، وهو من كبار موظفي الحربية البريطانية: «ان اقامة دولة يهودية حاجزة في فلسطين، على الرغم من انها ستكون دولة ضعيفة بذاتها، هو، من الناحية الاستراتيجية، شيء مرغوب فيه، بالنسبة الى بريطانيا العظمى»[٦٩].

نخلص الى القول ان مصلحة بريطانيا في اعطاء الوعد كانت هي الحافز الحاسم. وقد التقت هذه المصلحة بتطلعات الحركة الصهيونية التي تعهدت، قبل الوعد، ان تكون اداة للامبريالية الغربية مقابل دعم الغرب لها. وهذا ما تحقق، ويتحقق، بالفعل.

وهكذا اعطت بريطانيا، التي ليست لها ملكية فلسطين، وعداً لمن لا يستحق. وقد اصدر الوعد في اليوم الذي بدأ فيه الجنرال اللنبي «هجومه لاحتلال فلسطين، ووافق عليه الرئيس ولسون الاميركي قبل نشره. وهنا، قام براندیس بالدور الذي قام به وايزمان في بريطانيا، وبالصفة ذاتها، كرئيس اللجنة التنفيذية للشؤون الصهيونية العامة، المنوط بها تعزيز الاهداف الصهيونية طوال فترة الحرب.

وكان براندیس، مثل وايزمان، ناجحاً في ادخال الاشخاص ذوي المركز والنفوذ الى الصفوف الصهيونية»[٧٠].

الوعد وردود الفعل

جاء اصدار وعد بلفور في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) العام ١٩١٧، على شكل كتاب موجه من وزير خارجية بريطانيا، آرثر بلفور، الى اللورد روتشيلد اليهودي، «بمثابة شهادة زواج غير مقدس بين الامبريالية البريطانية والحركة الصهيونية الاستعمارية على حساب شعب فلسطين»[٧١]. وقد نشر النص في الصحافة البريطانية في التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) على النحو التالي:

«عزيزي اللورد روتشيلد

«يسعدني كثيراً ان انهي اليكم، نيابة عن حكومة جلالة الملك، التصريح التالي، تعاطفاً مع اماني اليهود الصهيونيين التي قدموها ووافق عليها مجلس الوزراء.

«ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وسوف تبذل ما في وسعها لتيسير تحقيق هذا الهدف. وليكن مفهوماً، بجلاء، انه لن يتم شيء من شأنه الاخلال بالحقوق المدنية للجماعات غير اليهودية المقيمة في فلسطين، او بالحقوق والاوضاع القانونية التي يتمتع بها اليهود في اية دولة اخرى.

«اني اكون مديناً لكم بالعرفان، لو قمتم بابلاغ هذا التصريح الى الاتحاد الصهيوني.

«المخلص

«آرثر بلفور»[٧٢].

وفي اليوم ذاته، الذي اصدر فيه هذا التصريح، ارسلته وزارة الخارجية الى المعتمد البريطاني في القاهرة، وينغيت، وابلغته «انه من المرغوب فيه ممارسة رقابة دقيقة على تعليقات الصحف... بحيث لا يجب ان تؤذي المشاعر العربية». ولقد نشرت جريدة «المقطم» خبر التصريح في ١٩١٧/١١/١٠ تحت عنوان «الاسرائيليون وفلسطين»، نقلاً عن جريدة «جويش كرونيكل»، دون تعليق. ثم اعادت نشره بعد يومين[٧٣].

غير ان الدوائر البريطانية، والصهيونية، عمدت الى التكتم عليه وعدم اعلانه رسمياً حتى العشرين من شباط (فبراير) ١٩٢٠. ففي ذلك اليوم، دعا الجنرال بولز رؤساء الطوائف والاعيان الى اجتماع في بيته، في القدس، وتلا عليهم تصريحاً مفاده ان مجلس الحلفاء قرر انتداب دولة على فلسطين ودمج وعد بلفور بمعاهدة الصلح مع تركيا. وقد قبلت بريطانيا القيام بمهمة الانتداب، ثم شرح للحاضرين مضمون وعد بلفور، معتمداً التمويه والتضليل[٧٤].

هذا من الناحية الرسمية؛ اما الاطلاع على الوعد المذكور، فقد تنامى الى الاسماع بعد اسبوع من اصداره. ومن المفيد ان نعرض ردود الفعل الصهيونية، والبريطانية، والعربية، الرسمية والشعبية، عليه، قبل مناقشة نصه، وكيفية تطبيقه.

المواقف اليهودية

تراوحت هذه المواقف بين الترحيب الحار والترحيب الفاتر وبين المعارضة له. وقد جاء رد الفعل

الاول على النص من حاييم ويزمان دالاً على امتعاضه لخلو الوعد من الاشارة الى «الحق اليهودي» او «الصلة التاريخية». فقد سجل في مذكراته انه «بينما كانت الوزارة مجتمعة لاقرار النص النهائي، كنت انا انتظر خارجاً... وجاءني سايكس بالوثيقة وهو يصيح: ' دكتور وايزمان، انه مولود ذكر ' !». ويتابع وايزمان: «لم يعجبني الصبي في البدء، ولكني كنت انتظره، كنت اعلم ان هذا كان حدثاً عظيماً»(٧٥).

هذه الاشارة التي أرادها وايزمان في النص تحققت في صك الانتداب، وكذلك مطالبته بجعل الوعد دولياً تحققت في سان ريمو وفي صك الانتداب.

ولقد نشأ موقفان يهوديان متعارضان: موقف اليهود الليبراليين المندمجين في المجتمعات التي يعيشون فيها، «وقد رأوا في الوعد بنداً يستغله معادو السامية، ومؤشراً على ' غربة ' اليهودي وعدم انسدماجه او انتمائه الى موطن اقامته... وانعكست هذه المعارضة في مواقف مجلس ممثلي اليهود البريطانيين والاتحاد الانكلو ـ يهودي بقيادة لوسيان وولف وكلود مونتفيوري. وقاد المعارضة داخل مجلس الوزراء البريطاني الوزير اليهودي ادوين مونتاغو. وجرى بهذا الشأن نقاش حاد حول قومية اليهودي وجنسيته وانتمائه وارتباطه بفلسطين، او موطن اقامته»(٧٦).

اما الجانب المؤيد للوعد، فقد مثّله حاييم وايزمان وناحوم سوكولوف. «وبلغ النزاع حداً وجهت معه التهمة الى مؤيدي الوعد بانهم من اليهود غير الانكليز، علماً بأن الاسر الرئيسية اليهودية في انكلترا، كروتشيلد ومونتفيوري ومنتاغو، كانت، اصلاً، ضد الصهيونية؛ بيد ان النقاش انتهى اخيراً داخل مجلس ممثلي اليهود البريطانيين بالتصويت في ١٩١٧/٦/١٧ الى جانب الجناح الصهيوني بنسبة ضئيلة، وربما عكس ذلك مدى الانقسام في الطائفة اليهودية البريطانية»(٧٧).

اما في الاوساط الشعبية اليهودية خارج بريطانيا، فكانت موجات الابتهاج عارمة: فقد اوردت «المقطم» صدى الابتهاج بوعد بلفور على «الاسرائيليين في اميركا، فافعمهم سروراً وملأهم شكراً». واشارت الى ابتهاج يهود الاسكندرية وطوافهم بمسيرة تتخللها الاهازيج(٧٨).

المواقف البريطانية

غلب على المواقف البريطانية، على وجه العموم، الترحيب في الأوساط الرسمية والشعبية، لأن في الوعد خدمة للمصالح البريطانية. غير انه كان بين الساسة البريطانيين من عارض الوعد على اعتبار انه سوف تترتب على بريطانيا اعباء مالية وادارية وعسكرية هي في غنى عنها، بيد ان كفة الميزان السياسي البريطاني الامبريالي كانت الراجحة. وبقيت اصوات المعارضة البريطانية، من امثال لورد كيرزون، صرخة في واد(٧٩).

المواقف العربية

ما ان نشرت «المقطم» القاهرية نبأ وعد بلفور، حتى سارع السوريون المقيمون في مصر الى ارسال مندوب الى الشريف حسين، بوصفه حليف بريطانيا وزعيم الثورة العربية، ليطالبه بموقف وطني حاسم من امر هذا الوعد الباطل. وكان هوغارت، رئيس المكتب العربي، قابل حسين واوضح ماهية الوعد بأنه لا يعرّض العرب لحكم اليهود وانه مفيد للهاشميين. فاظهر حسين تعاطفه وقبوله بوعد بلفور، وكتب مقالاً في جريدة «القبلة» (العدد ١٨٣، في ٢٣ آذار ـ مارس ١٩١٨)، يمتدح فيه الهجرة اليهودية ويشجعها. وقد تبنى ابنه فيصل الموقف عينه، وتم لقاء بينه وبين وايزمان، في العقبة ـ كما اشرنا

سابقاً ـ نتجت عنه اتفاقية تضمنت القبول بالوعد[٨٠].

غير ان المعارضة الفلسطينية العامة للوعد بدأت منذ السماع به، وباشكال متعددة، على الرغم من تفسيرات الشريف حسين التمويهية. وما ان اعلن الجنرال بولز الوعد رسمياً في القدس، العام ١٩٢٠، حتى عمت التظاهرات الاحتجاجية المدن الفلسطينية كافة، وبدأت الاصطدامات الدموية في العام ذاته[٨١].

وطيلة فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، الذي امتد حتى منتصف ايار (مايو) ١٩٤٨، لم يترك الفلسطينيون وسيلة الا سلكوها في معارضة الانتداب ثم وعد بلفور. فمن آلاف البرقيات والعرائض الاحتجاجية الرافضة للانتداب والوعد، الى مؤتمر الصلح، ثم الى ادارة الانتداب، والى الحكومات البريطانية، وبعدها الى عصبة الامم، فهيئة الامم، الى الاضرابات التي امتد بعضها الى ستة شهور العام ١٩٣٦، الى التظاهرات، الى الثورات والانتفاضات الدموية التي كان أبرزها ثورة ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩. لكن كل هذه الوسائل المتاحة لم تستطع ان تلغي الوعد والانتداب، ولم تستطع ان تحول دون قيام اسرائيل. ولعل أبرز عاملين وراء هذا الفشل هما دور بريطانيا أبّان فترة الانتداب، الذي اتخذته فرصة لتشييد كيان الاغتصاب بقوة ودهاء؛ ثم تطبيق اتفاقية سايكس ـ بيكو واستفراد فلسطين بمعزل عن محيطها الطبيعي الخاضع مباشرة اما لبريطانيا واما لفرنسا أو بصورة غير مباشرة بعد استقلال هذا المحيط الوهمي قبل عام النكبة ١٩٤٨، وعدم تمكن هذا المحيط من لعب أي دور قومي فاعل.

ازدواجية النص والتطبيق

يمكن، بسهولة، ملاحظة ان اسلوب صياغة وعد بلفور قد تعمَّد فيه واضعوه الاقتضاب، وتحاشي التفاصيل، والاعتماد على العبارات المطاطة البعيدة من الدقة والتحديد والوضوح، حتى لكأن الغموض كان مقصوداً بذاته، للتمويه والخداع، لكي يسهل، فيما يعد، تفسيره وفق اجتهادات متمايزة تماماً، كما حدث بالنسبة الى مشروع كارادون ٢٤٢ المقدم الى مجلس الامن، بعد حرب العام ١٩٦٧.

اذن، قاد هذا الغموض المتعمد كلاً من الفلسطينيين والصهيونيين والبريطانيين الى تفسيرات متناقضة. «لقد فهم اليهود من هذا الوعد انهم اصحاب البلاد، وان العرب ليسوا الا دخلاء، ولكن ثقلاء، والا ضيوفاً، ولكن على غير الرحب.

«... اما العرب، فقد فهموا من هذا الوعد بقرينة ما فهم اليهود منه، وبقرينة ما قامت به الحكومة من الاعمال في سبيل انشاء الوطن القومي. ان هذا الوعد يجردهم من حقوقهم السياسية»[٨٢].

كما تضاربت التفسيرات البريطانية في تفسير بعض كلمات النص، لما يقصد، مثلاً، بعبارة «وطن قومي». «فاريك فوربس آدم، خبير وزارة الخارجية البريطانية في الشؤون الفلسطينية، قدم مذكرة رسمية في كانون الأول [ديسمبر] ١٩١٩، بيّن فيها ان الحكومة قبلت بفكرة تحويل فلسطين، في النهاية، الى دولة يهودية. ولكن خبير الوزارة الآخر، هارولد نيكلس، قال ان بلفور لم يفكر بدولة يهودية مستقلة، وانما بملجأ ليهود اوروبا الشرقية. وفي العام ١٩٢٢، صدر كتاب ابيض حدد مفهوم الوطن القومي بأنه لا يتضمن فرض الجنسية اليهودية على بقية الشعب، وانما يرمي الى ايجاد مركز يهودي في فلسطين... وفي حديث تشرشل لوجهاء فلسطين عام ١٩٢١ أشار الى وجود فرق لغوي كبير بين ' اقامة وطن قومي ' ، كما ذكر الوعد، واقامة ' الوطن القومي ' ، مما يستبعد فكرة اقامة حكومة

يهودية تسيطر على العرب»(٨٣).

وجاءت الاحداث لاحقاً لتؤكد حقيقتين: الاولى تكتيك الصياغة الغامضة للوعد، بغية عدم اثارة حلفاء بريطانيا العرب وقت الحرب، وبذلك تمر خدعتها دون كبير ضجة؛ والثانية التحايل في التفسير خوفاً من العواقب، مع مماشاة سياسة تهويد فلسطين مرحلياً.

كما ثار الجدل بشأن العبارة المتعلقة بحماية الحقوق المدنية والدينية للفئات غير اليهودية. «ونصح تشرشل العرب بالتمسك بها لحماية كيانهم. وحولها نشأ ما عرف باسم تساوي الالتزامات، اي الالتزام بتشجيع الوطن القومي اليهودي والالتزام بحماية العرب»(٨٤).

ومن الواضح استحالة هذا التساوي. فانشاء الوطن القومي اليهودي هو التمهيد لقيام دولة اسرائيل، كما فهمه الصهيونيون، وعملوا على تحقيقه، بمساندة بريطانيا؛ وحماية العرب تعني الغاء وعد بلفور، وهذا غير وارد بريطانياً. ونستدل من تصريح تشرشل انه اراد اللعب على الالفاظ وذر الرماد في عيون العرب ليس الا. والظاهر ان بريطانيا كانت على تفاهم ضمني مع اليهود في تلك الفترة، بغية عدم اثارة السكان الفلسطينيين. فلقد ذهب سوكولوف الى ان عبارة «وطن قومي» لا تعني اقامة دولة(٨٥).

وتماشت السياسة البريطانية، والصهيونية، في اوائل العشرينات من هذا القرن، في اعتماد التضليل، بنفي الرغبة في اقامة دولة يهودية في فلسطين. فتارة تصدر تصاريح بريطانية بهذا المعنى، وتارة تصاريح صهيونية. كل ذلك على سبيل المكر والخداع. فالوعد، في حد ذاته، يحمل ازدواجية غير قابلة للتحقيق الا من جانب واحد، والجانب الذي ارادته بريطانيا هو الوطن القومي اليهودي الذي هو التمهيد لقيام الدولة اليهودية، وهذا ما جرى عند تطبيق الانتداب.

ملاحظات

يمكننا تسجيل العديد من الملاحظات حول هذا الوعد غير القانوني، والذي ان دل على شيء فانما يدل على أمرين: مطامع بريطانيا الامبريالية المتوافقة مع الحركة الصهيونية، والخداع والتمويه اللذان اعتمدا في النص والتطبيق.

ان الوعد ليس التزاماً دولياً. وهو مجرد عطف، وامنية، وتشجيع، من جانب واحد. ولم تكن فلسطين يوماً ما ارضاً بريطانية لتهبها لليهود. ولا كانت من املاكها عند اصدار الوعد المشؤوم قبل ان يحتل اللنبي القدس. فبريطانيا وعدت بما ليس لها فيه حق لمن ليس لهم حق. والوعد وجهه بلفور الى روتشيلد، وهو في ذلك يكون وجهه الى شخص يهودي عادي لم يكن ذا صفة دولية. من هنا، لا يمكن اعتبار الوعد وثيقة دولية، وعبارة «الوطن القومي» غامضة ولا تفيد بمعنى محدداً في القانون الدولي. وهذه العبارة اصطلاح اخترعه الصهيونيون للتضليل وتبنته بريطانيا؛ واليهود، بالتالي، ليسوا امةً لها خصائص الامم لتجعل منهم ذوي قومية واحدة. انهم ينتمون الى دين، ويعودون الى عروق مختلفة وليس لهم، بالتالي، تاريخ مديد متواصل في بلد من البلدان.

وفي الوعد اشتراط بعدم الحاق الضرر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية عند قيام الوطن القومي اليهودي، علماً بأن اليهود أقلية في فلسطين آنذاك، وقد جعل الوعد من الأقلية اصلاً، وكذلك تجاهل الواقع السكاني القومي، فأشار اليه بالطوائف غير اليهودية، وكأن هذه الطوائف ليست اصيلة، وليست شعباً مرتبطاً بأرضه وبقوميته وبتاريخه.

وفي الاشـارة الى عدم الاضرار بالحقوق المدنية والدينية نجد تجاهلاً تاماً للحقوق السياسية بالنسبة الى الفلسطينيين، بينما اشترط الوعد الاّ يؤدي انشاء الوطن القومي الى الاضرار بالحقوق السياسية التي لليهود في البلدان الاخرى؛ وفي ذلك خطورة بالغة، فالاضرار بالحقوق السياسية لليهود غير جائـز داخـل فلسطين وخارجها، والتجاهل للحقوق السياسية للفلسطينيين، اصحاب الارض الشرعيين، لا ذكر له[٨٦].

ومن الملاحظ، ايضاً، ان النص خلا من الاشارة الى حدود فلسطين. ومن المعلوم ان فلسطين لم تكن عبر التاريخ الا جزءاً لا يتجزأ من سوريا؛ اذ لم يكن هناك، في اية مرحلة تاريخية، كيان جغرافي سياسي اسمه فلسطين. وفي النص كلمة «وطن»، ولا ذكر لكلمة «دولة»؛ وربما كان الغموض المتعمد منعاً للاثارة[٨٧]. هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فالوعد غير شرعي لاعتبارات كثيرة، منها ان بريطانيا كانت مرتبطة مع الشريف حسين باتفاقية تضمن الاستقلال لبلدان الهلال الخصيب.

كما ان الوعد جاء مناقضاً لرغبة السكان بنتيجة استفتاء لجنة كنغ ـ كرين، الذي اكد الرفض القاطع للوعد؛ كما انه مناقض للتصريح البريطاني الموجه الى السبعة السوريين في القاهرة، ومخالف للمادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم، ومخالف لمبادىء الرئيس ولسون الاميركي التي نادت بحق تقرير المصير، ومخالف للضمانات التي اعطاها هوغارت لحسين.

ومن هذه الادلة، يتضح بطلان الوعد قانونياً وعدم شرعيته. لكن بريطانيا وجدت ان مصلحتها تقتضي الانحياز الى الصهيونية التي تجد فيها حليفاً دائماً وابدياً لا غنى له عنها، وانه سيقوم بخدمة مصالحها نيابة عنها، وهو اجدى لها من التحالف مع العرب.

اما التفسيرات البريطانية اللاحقة للوعد، من حيث مراعاة انشاء الوطن القومي اليهودي وعدم الضرر بالمصالح الدينية والمدنية، فقد كانت اكذوبة كبرى فضحها الانحياز الكلي للحركة الصهيونية ابان انتدابها، والذي تمخض عنه، برعايتها وتطبيقها للوعد بالمفهوم البريطاني، قيام اسرائيل وتهجير الفلسطينيين.

ان الازدواجية التي تضمنها الوعد، انما كانت لعبة بريطانية. فقد عملت بريطانيا، بمهارة، لخلق اسرائيل، لذلك رأينا انها، في مؤتمر سان ريمو، فرضت انتدابها على فلسطين، مقصية فرنسا الطامعة بسوريا الطبيعية، وضمّنت قرارات هذا المؤتمر التعهد المجدد لتنفيذ وعد بلفور واعطائه صيغة دولية، «ثم انتزعت تفويضاً من عصبة الامم بشرعية انتدابها على فلسطين. وفي الوقت الذي اصدر فيه الوعد كان اللنبي، القائد البريطاني، دخل فلسطين واعلن الاحكام العسكرية فيها. «اما سوريا الداخلية، من العقبة الى حلب، فجعلت ادارتها عربية، وعلى رأسها فيصل، باسم الادارة الشرقية لبلاد العدو المحتلة، مع بقائها تابعة للقيادة العامة. واما لبنان وسواحل سوريا، فجلعت ادارتها بيد فرنسا باسم الادارة الغربية لبلاد العدو المحتلة»[٨٨]. وواضح من هذه الاجراءات انها تنفيذ لاتفاقية سايكس ـ بيكو المعدلة بقرارات سان ريمو. وما التصريح الفرنسي ـ البريطاني الذي اصدر اثر الاحتجاجات على هذه الاجراءات، التي زعم انها مؤقتة، الا من باب التعمية لانجاز مخطط التآمر الامبريالي دون اثارة السكان.

على ان بداية عملية تهويد فلسطين اتضحت معالمها في تموز (يوليو) العام ١٩٢٠، بتحويل الادارة العسكريـة الى مدنية، وتعيين هربرت صموئيل، الصهيوني البريطاني، مندوباً سامياً على فلسـطين. وقـد جاء في مذكـراتـه: «عينتني حكـومـة صاحب الجـلالة وهي على بينة تامة بميولي

الصهيونية. وبلا شك، فان تلك الميول كانت سبباً اساسياً». وقد اكد ذلك حاييم وايزمان بقوله ان «قدوم هربرت صموئيل الى فلسطين، كأول مندوب سام، يمثل ختام فصل هام في الصهيونية السياسية، وبداية لعهد جديد تمثل في اتساع النفوذ اليهودي في فلسطين»(٨٩).

وقد جعل شكل الحكم على طراز المستعمرات. فالمندوب السامي هو السلطة الاعلى ويتصل بوزير المستعمرات؛ وفي ذلك نسف لمفهوم الانتداب، وهو امر متعمد لتنفيذ الجانب الاسرائيلي من الوعد المشؤوم. «وقد تفنن صموئيل في ايجاد الطرق الفعالة لتأييد الوطن القومي، فعين احد غلاة الصهاينة (نورمان بنتويش) نائباً عاماً، وترك له اعداد القوانين والانظمة التي لا تنشر الا بموافقة حكومة لندن مع حق سنّها، وجعل نسبة الموظفين اليهود طاغية (أربعة اضعاف العرب)؛ كما جعل مدير التجارة العام ومدير الهجرة والجوازات يهوديين. واقام على رأس كل دائرة موظفاً انكليزياً او يهودياً، واعتبرت اللغة العبرية لغة رسمية، وترك لليهود ان يستقلوا بادارة معاهدهم ومدارسهم، في حين كانت المدارس والمعارف العربية بيد الانكليز»(٩٠).

وشرع صموئيل هذا باتخاذ خطوات سريعة في عملية التهويد، قبل ان يسري نظام الانتداب، قانونياً، بثلاث سنوات تقريباً؛ فاتخذ لنفسه صفة المشترع، فجعل على النقد والطوابع كلمة «ارض ـ اسرائيل» كترجمة لكلمة فلسطين. وحين سأله احد كبار الموظفين عن هذه السياسة التي يتبعها لايصال اليهود الى حكم فلسطين، اجاب: «يؤسفني ان لا استطيع ان اطمئنك من هذا القبيل. ان السياسة سياسة حكومة جلالته، وقد جئت لانفذها، وهي تشجيع هجرة اليهود الى حد ان يصيروا اكثرية في خلال خمسين عاماً، او مائة عام، وعند ذلك يكون لمصالحهم من التفوق ما يضمن انشاء حكومة يهودية في فلسطين»(٩١).

تبدو من هذا النص الصراحة والوضوح في النهج الذي أرادت بريطانيا السير فيه لاقامة الكيان الصهيوني. وفي سبيل تحقيق ذلك، نجد المندوب السامي هذا قد اتخذ سلسلة من التدابير الآيلة الى تحقيق الهدف البريطاني ـ الصهيوني المشترك. فعلى سبيل المثال، أصدر عفواً متحيزاً عن يهود مسجونين بسبب الاضطرابات الدامية التي قام بها الفلسطينيون واصطدموا باليهود في نيسان (ابريل) عام تعيينه. تلك الاضطرابات التي نادت بالوحدة السورية والاستقلال وسقوط الانتداب والصهيونية(٩٢).

وعلى صعيد اقتصادي، شرعت حكومة الانتداب في اعطاء الاملاك الاميرية لليهود، واقفلت المصرف الزراعي، وحجزت اراضي الفلاحين ومواشيهم تسديداً للقروض، ورفعت الضرائب، وعمدت الى عدم السماح بتصدير الفائض من الانتاج الزراعي، واعطت امتياز توليد الكهرباء لروتنبرغ اليهودي، ومنحت اليهود استثمار مياه الانهر والبحيرات والثروات المعدنية، وسنت قوانين لحماية الصناعات اليهودية، وقررت اعفاء ما يستورده اليهود من مواد اولية، لكنها اطلقت حرية التجارة امام ما ينتجه الفلسطينيون. الى جانب ذلك، فتحت باب الهجرة اليهودية الى فلسطين على مصراعيه، واتاحت لليهود الحصول على الجنسية بشكل مباشر ودون عوائق(٩٣). ومارست أيضاً، ضغوطات واغراءات لحمل الاقطاعيين خاصة، الذين هم خارج فلسطين، من لبنانيين وسوريين، على بيع املاكهم لليهود.

علاوة على هذا، اتاحت ادارة الانتداب للوكالة اليهودية، بالاضافة الى الاشراف على المعاهد والمدارس اليهودية، الاشراف على قوات عسكرية صهيونية اشرف ضباط بريطانيون على تدريبها.

وامست هذه الوكالة حكومة ضمن حكومة تشرف على عامة الشؤون اليهودية؛ وقيادة هذه الوكالة نفسها هي التي اصبحت حكومة اسرائيل الاولى عند انتهاء الانتداب.

وفي المقابل، اتبعت ادارة الانتداب، بالاضافة الى مضايقة الفلاح الفلسطيني اقتصادياً، سياسة القمع الدموي في مواجهة سلسلة الانتفاضات والثورات التي زامنت فترة الانتداب، بالاضافة الى سياسة المراوغة والخداع واغداق الوعود الكاذبة.

وخلال ثلاثة عقود اعقبت وعد بلفور، مكنت بريطانيا الصهيونيين، عسكرياً وادارياً واقتصادياً، من تحقيق حلمها القديم واحلام الحركة الصهيونية من تجسيد، ليس الوطن القومي فحسب، بل اقامة دولة واغتصاب أرض وتهجير سكان.

لقد أظهرت الوقائع التاريخية ان السياسة البريطانية هي وحدها التي وفرت للصهيونيين الاسباب والوسائل للسيطرة على فلسطين. ولم تتوقف السياسة البريطانية، بعد الحرب العالمية الثانية، عن الدعم القوي لاسرائيل، على الرغم من تحول الولاء الصهيوني الى الولايات المتحدة.

---

(١) د. عبدالوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، الطبعة الثانية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣، ص ٤٣.

(٢) د. كامل محمود خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني، ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٤، ص ١ ـ ٢.

(٣) د. خيرية قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٣، ص ٢٩٠.

(٤) د. عبدالوهاب الكيالي، **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨، ص ٧.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ١٠.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ١٥.

(٧) د. الكيالي، «تاريخ فلسطين الحديث»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٨) **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الثالث، الطبعة الاولى، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤، ص ٤٧٥.

(٩) د. امين عبدالله محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الاولى**، الكويت: بلا ناشر، ١٩٨٤، ص ٢٧.

(١٠) د. الكيالي، «تاريخ فلسطين الحديث»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦.

(١١) Glubb, John Bagot; *A Soldier With the Arabs*, London: Hodder & Soughton, 1957, pp. 8-9.

(١٢) **فكر** (بيروت)، العدد ٣٧ ـ ٣٨، السنة السادسة، ١٩٨٠، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٤٦؛ وامين عبدالله محمود، **المصدر نفسه**، ص ١٤ ـ ١٥.

(١٤) د. الكيالي، «تاريخ فلسطين الحديث»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦.

(١٥) د. أنيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين**، صيدا وبيروت: منشورات جريدة «المحرر» والمكتبة العصرية، ١٩٦٦، ص ١٥.

(١٦) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث** (ترجمة د. عفيفة البستاني)، بيروت: دار الفارابي، الطبعة السابعة، ١٩٨٠، ص ٢٣٣.

(١٧) د. أسعد رزوق، **الصهيونية وحقوق الانسان العربي**، الجزء الاول، بيروت: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٨، ص ١٨٨.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ١٩٠.

(١٩) د. اميل توما، **ستون عاماً على الحركة العربية الفلسطينية**، الطبعة الثانية، بيروت: دار ابن

رشد و م.ت.ف. ١٩٧٨، [من المقدمة].

(٢٠) Tuchman, Barbara W.; *Bible and Sword; England and Palestine from the Bronze Age to Balfour*, London: 1957, pp. 93 - 94.

ود. رزوق، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٠.

(٢١) د. صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣ ـ ١٤.

(٢٢) د. رزوق، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٩.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٢٤) **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الرابع، الطبعة الاولى، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤، ص ٤٨٠ ـ ٤٨٣.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٤٧٩.

(٢٦) د. احمد طربين، **فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار، ١٨٩٧ ـ ١٩٢٢**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ومطابع دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٧٠، ص ٣٢؛ ود. صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧.

(٢٧) د. الكيالي، «تاريخ فلسطين الحديث»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٢٨) د. طربين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١ ـ ٣٥.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ٣٩ ـ ٤٢.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٤٨.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٦٠ ـ ٩٥.

(٣٢) د. الكيالي، «تاريخ فلسطين الحديث»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ٣٦.

(٣٤) **المصدر نفسه**.

(٣٥) د. قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٣٦) د. طربين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٧.

(٣٧) د. قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧ ـ ٢٩.

(٣٨) د. الكيالي، «تاريخ فلسطين الحديث»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٨ ـ ٥١؛ ود. قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩ ـ ٤٠.

(٣٩) د. الكيالي، «تاريخ فلسطين الحديث»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٩.

(٤٠) د. صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٤١) د. أسعد رزوق، **اسرائيل الكبرى**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٧٣، ص ٣٥٠.

(٤٢) د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧.

(٤٣) لوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧٠.

(٤٤) د. طربين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٢.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ١٣٢؛ ود. بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، ١٩٨١، ص ١٠٢؛ ود. صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٢ ـ ٧٩.

(٤٦) د. الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٣.

(٤٧) **المصدر نفسه**، ص ١١٤ ـ ١١٥؛ ود. طربين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٩.

(٤٨) د. الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٩ ـ ١١٦؛ وأكرم زعيتر، **القضية الفلسطينية**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٥، ص ٥١.

(٤٩) د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨.

(٥٠) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤ ـ ٥٥؛ ود. الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٢؛ ود. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٣.

(٥١) د. صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٦؛ وزعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٥.

(٥٢) زعيتر، **المصدر نفسه**، ص ٥٥ ـ ٥٦؛ ود. الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩١ ـ ٣٩٨.

(٥٣) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٨.

(٥٤) **المصدر نفسه**، ص ٤٦.

(٥٥) د. الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٥ ـ ٩٩.

(٥٦) د. رزوق، «اسرائيل الكبرى»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤١.

(٥٧) د. محمود، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٨.

(٥٨) د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥ ـ ٢٩.

(٥٩) د. طربين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢١.

(٦٠) د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧.

(٦١) **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الأول، الطبعة الاولى، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤، ص ٤١٥.

(٦٢) **المصدر نفسه**.

(٦٣) د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٦٤) د. طربين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٩.

(٦٥) **المصدر نفسه**، ص ١٢٠.

(٦٦) د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٦٧) **المصدر نفسه**، ص ٣٠.

(٦٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٦٩) د. الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٨.

(٧٠) د. طربين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٣.

(٧١) د. الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٥.

(٧٢) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الأول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١٦.

(٧٣) د. قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣١.

(٧٤) د. الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٩.

(٧٥) د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٧.

(٧٦) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الأول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١٦.

(٧٧) **المصدر نفسه**.

(٧٨) د. قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣١ ـ ٣٣٢.

(٧٩) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الأول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١٦ ـ ٤١٧.

(٨٠) د. صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧ ـ ٧٧؛ ود. رزوق، «اسرائيل الكبرى»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٧ ـ ٣٦٨.

(٨١) د. الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٢.

(٨٢) يوسف أيوب حداد، **خليل السكاكيني، حياته ومواقفه وآثاره**، بيروت: الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، الطبعة الاولى، ١٩٨١، ص ١٤٣.

(٨٣) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الأول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١٧.

(٨٤) **المصدر نفسه**، ص ٤١٨.

(٨٥) **المصدر نفسه**، ص ٤١٧.

(٨٦) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٨٧) د. رزوق، «اسرائيل الكبرى»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤٢ ـ ٣٤٣.

(٨٨) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩.

(٨٩) د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٨.

(٩٠) د. طربين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٩١) **المصدر نفسه**، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٩٢) **المصدر نفسه**، ص ١٤٩.

(٩٣) **المصدر نفسه**، ص ١٤٧ ـ ١٤٨؛ وزعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٤ ـ ٦٥.

الرأي العام الاميركي وقضية فلسطين

د. ابراهيم أبو لغد

من بين المواضيع التي يجرى نقاش متواصل حولها بين العلماء، الدور المحدد الذي يلعبه الرأي العام في تكوين السياسة الخارجية، والضوابط التي يمكن ان يفرضها على اصحاب القرارات في اختيارهم سياسة معينة، او مدى قدرة الجمهور، من خلال العمليات السياسية العادية، على تشجيع تنفيذ سياسة معينة كان توصل الى اجماع عليها[1]. ولسنا في حاجة الى حل هذه المسألة النظرية بحد ذاتها لكي نتطرق الى الموضوع قيد البحث؛ وسوف نفترض، لاغراض هذا البحث، وجود علاقة ما بين الرأي العام والسياسة الخارجية، ولا سيما في نظام سياسي يفترض ان يكون ديمقراطياً ـ مما يسمح بمشاركة عامة ملحوظة في عملية اتخاذ القرارات السياسية بتصورها العمومي، وتعددياً، على حد سواء ـ مما يسمح لبعض الفئات ذات الآراء والمواقف والمعتقدات المتشددة جدا حول مسألة معينة باستخدام قوتها ونفوذها من اجل الحصول على نتيجة سياسية ترغب فيها. وان مثل هذا الافتراض لا يستبعد امكان استخدام الحكومة مثل هذه الفئات، بالفعل، في مساعيها الى تشجيع قبول مثل هذه السياسة على نطاق أوسع، من خلال ابراز ما يبدو وكأنه اجماع عام يمكن استخدامه عندئذٍ لتبرير اتباع السياسة المنشودة. ومن البديهي، انه يتعين على اية سياسة ان تطابق اجماعاً عاماً لكي تمنح درجة عالية من الشرعية، وفي حال افتقارها الى اجماع وطني سوف تواجه سياسة الحكومة، سواء أداخلية كانت أم خارجية، صعوبات خطيرة، وقد تسفر عن تكليف الحكومة ثمناً سياسياً باهظاً.

وهناك مسألة ثانية تحتاج الى بعض التوضيح، وتخص قضية فلسطين بحد ذاتها. ان مفهومنا لقضية فلسطين يتعلق بالصراع التاريخي، والمعاصر، بين العرب الفلسطينيين واليهود الاسرائيليين، الذي يدور، جوهرياً، حول مصير فلسطين السياسي. ومع ان تحديد معنى هذه القضية قد يختلف مع مرور الزمن، غير ان استخدامه المعاصر غالباً ما يشير الى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، كما يحدد ذلك بموجب اجماع دولي عبرَّ عن نفسه في قرارات معينة اصدرتها الامم المتحدة. ان قرارات الامم المتحدة هذه تؤيد الفلسطينيين في العودة الى ارضهم التاريخية في فلسطين، او في التعويض عنها، وفي استقلالهم وسيادتهم دون تدخل خارجي في فلسطين، التي تحدد، على العموم، بما تسمى الضفة الغربية وغزة، وحقهم في ان يمثلهم ممثلهم الشرعي والوحيد، اي منظمة التحرير الفلسطينية. ومن اجل التوصل الى تنفيذ حق تقرير المصير، ينبغي على اسرائيل انهاء احتلالها العسكري للضفة الغربية وغزة والتوصل الى تسوية، ولا سيما مع منظمة التحرير الفلسطينية، تحل مسائل التعويض والعودة وشكل العلاقة السياسية التي سوف تسود بين الدولة الفلسطينية المستقلة واسرائيل. واخيراً، يجب التوصل الى مثل هذه التسوية في اطار مؤتمر دولي للسلام، تعقده الامم المتحدة، وتحضره كافة الاطراف المعنية بالصراع، على قدم المساواة. اما هذا الشرط الاخير المتعلق بـ «كافة الاطراف المعنية بالصراع»، فينبهنا، على نحو مباشر، الى العلاقة العضوية بين

قضية فلسطين وما يسمى صراع الشرق الاوسط الذي ترتبط به منذ تقسيم فلسطين في العام ١٩٤٨.

ويتضح من مفهوم قضية فلسطين المذكور اعلاه انه ينطبق على استعمال هذه العبارة استعمالاً أدق بكثير، يختلف ، اختلافاً ملحوظاً، عن استعمالها حين اهتمت الامم المتحدة بهذه القضية في العام ١٩٤٧، حيث كانت تنطبق على الصراع بين العرب الفلسطينيين واليهود الفلسطينين الصهيونيين على المصير السياسي لفلسطين الانتداب ككل. ولذلك، يجب تثبيت اي بحث في «الرأي العام» وقضية فلسطين في تحديد متفق عليه لمعنى ما ينطوي عليه «الرأي العام».

اما المسألة النظرية الثالثة التي يجب ان يهتم بها بحثنا في الموضوع، فهي تقويم «الرأي العام»، أو، بعبارة أخرى، كيف نعرف ما هو رأي الجمهور ؟ وما هي السياسة المفضلة لدى الجمهور في ما يتعلق بقضية فلسطين، اذا كانت هناك سياسة مفضلة ؟ واعتبر من المناسب الاشارة الى ان الجمهور كان يشجع، او يؤيد، اية سياسة كانت الولايات المتحدة تتبعها في اي وقت معين. ونظراً لعدم خضوع السياسة الاميركية تجاه قضية فلسطين الا لتغييرات ضئيلة منذ العام ١٩٤٦، حيث عارضت الحق الفلسطيني في تقرير المصير معارضة ثابتة، وبالتالي ايدت اسرائيل في اتباعها سياسات تعرقل تحقيق هذا الحق، فيفترض ان هذه السياسة ترتكز، بثبات، على اجماع عام يعي الابعاد المختلفة لقضية فلسطين، اما بكاملها واما ضمناً. فلو تعرضت السياسة الاميركية لمعارضة داخلية جدية، لكان من المناسب القول ان ذلك سوف يكون بمثابة قيد على الحكومة، او ربما انه يكون قد ساهم في مناقشة مثيرة لجدل اكثر ضمن النظام السياسي الاميركي. الا ان الادلة قاطعة الى درجة تكفي للاشارة الى ان سياسة الحكومة الثابتة تجاه قضية فلسطين ـ بغض النظر عن تحديد معناها ـ تتمتع اما بالتأييد العام، واما بالموافقة العامة على الاقل. وبما ان فلسطين لم تكن مسألة «قابلة للنقاش» في النظام السياسي الاميركي بوجه عام، على الرغم من بعض المحاولات المتفاوتة لاثارتها كـ «مسألة»، فان ذلك يشير الى وجود اجماع عام يمكن التأكد منه بواسطة التجربة، او الى عدم اكتراث الجمهور لهذه المسألة بصورة عامة، الى درجة تجعل وجهة نظر، يتمسك بها قطاع او قطاعات استراتيجية معينة من الجمهور، تمسكاً شديداً، تشكل مرتكزاً لسياسة الحكومة. ان التعاون بين الحكومة والقطاعات الاستراتيجية المعينة لا يضمن ثبات السياسة العامة التي تتبعها الحكومة فحسب، بل موافقة الجمهور العامة ايضاً.

غير انه يبقى سؤال، وهو: ما هي الادلة التي تؤيد الرأي القائل ان السياسة الاميركية تجاه قضية فلسطين ترتكز على اجماع وطني ؟ وما هي الادلة التي تبرهن، بشكل قاطع، على ان الرأي العام في قضية فلسطين يؤيد حلاً معيناً للمسألة ؟[٢]. وفيما تتوفر الافكار والانطباعات والعبارات العامة، الا انه يصعب الحصول على ادلة قابلة للاثبات تدعم هذه الافكار. وقد يزعم انه يمكن استخدام تصريحات الكونغرس او قراراته الكثيرة كبديل من الرأي العام، لأن ممثلي الكونغرس يعكسون آراء ناخبيهم ومواقفهم ومعتقداتهم، او يعتبرون مسؤولين تجاههم، بشكل او بآخر. ومع وجود ادلة وافرة تشير الى ان الكونغرس كان، ولا يزال، يتحمس كثيراً لدعم اسرائيل في قضية فلسطين، الا انه يكاد لا يوجد اي دليل يشير الى ان ممثلي الكونغرس، بالاجمال، عملوا بالنيابة عن ناخبيهم في هذه المسألة، حيث أثرت اعتبارات اخرى في سلوكهم في الكونغرس، لا داعي للوقوف عندها هنا. ولا يفترض احد، افتراضاً جدياً، ان وسائل الاعلام، سواء أمطبوعة كانت ام الكترونية، تعكس آراء الجمهور، بل تعتبر الادلة قاطعة على الدور الحاسم الذي تلعبه وسائل الاعلام في تكوين الرأي «العام» او التأثير فيه، تأثيراً جازماً. اما تظاهرات الاهتمام العام الاخرى، كالندوات الدراسية، والمواكب الاستعراضية،

وتجمعات السهر، والتظاهرات، وارسال الرسائل الى المؤسسات العامة، وما الى ذلك، فمن الواضح انها هامشية بالنسبة الى قضية فلسطين. ولذلك، يعتمد اي نقاش حول الرأي العام وقضية فلسطين على نوعين من الظواهر: من جهة، توجد سياسة ثابتة تجاه المسألة تعود الى العام ١٩٤٦، ان لم يكن قبل ذلك؛ ومن جهة اخرى، ثمة نتائج دورية لاستطلاعات وتحليلات للرأي العام تجريها اطراف وفئات مختلفة وغير محايدة، او تجرى لصالحها او بالنيابة عنها، وتستند اليها، كمصادر، الدراسات كافة عن الرأي العام المتعلق بقضية فلسطين من اجل اثبات صحة آرائها.

ان ندرة الدراسات الجدية عن الرأي العام وقضية فلسطين في الولايات المتحدة تشكل، بالفعل، مسألة ذات دلالة هامة. ويكفي، كأسباب، ان تكون القضية قد شغلت اهتمام حكومة الولايات المتحدة طوال خمسة عقود من الزمن على الاقل، وان القضية تشكل مسألة سياسية هامة لفترات متكررة بالنسبة الى قطاعات معينة من الجمهور، وان تكون في محور تفاعلات السياسة الاميركية ـ العربية، للاعتقاد بأن دراسة عن الدور الذي لعبه الرأي العام في تكوين السياسة الاميركية سوف تلفت انتباه الباحثين الجادين. وربما يعكس اهمال الباحثين لهذا الموضوع الاهمال الاشمل الذي هو نصيب الدراسات عن فلسطين، والفلسطينيين، حتى من قبل اولئك الذين يتظاهرون بالتزام جدي بدراسة الثقافة والمجتمع العربيين، اللذين تشكل الثقافة والمجتمع الفلسطينيين عنصرين هامين فيهما. وقد تكون هناك تفسيرات اخرى لهذا التقصير، مترسخة في السياسة اكثر مما اخذت في الحسبان، ولكن، بغض النظر عن التفسيرات، تبقى حقيقة، وهي انه يمكن احصاء الدراسات والتحليلات المتعمقة عن المسائل المتعلقة بالرأي العام في الولايات المتحدة وقضية فلسطين، وانه يصعب، بناء على مثل هذه الدراسات، التوصل الى استنتاجات ذات معنى حول دور الرأي العام في تكوين السياسة الاميركية تجاه قضية فلسطين في اية مرحلة معينة من التاريخ المعاصر.

آليات ثلاث لتكوين الوعي

اصبحت قضيـة فلسطين موضع نقاش في النظام السياسي الاميركي خلال الاربعينات. فمع وجودها الهامشي والضيق الى حد ما قبل ذلك، الا انها اصبحت ذات اهمية عامة متوسطة، ربما عندما دعا الرئيس هاري ترومان بريطانيا، في العام ١٩٤٦، الى تسهيل دخول مئة الف يهودي اوروبي ، فوراً، الى فلسطين. اما المناقشة اللاحقة عن قضية فلسطين، التي اجريت في العام ١٩٤٧، في الجمعية العامة للامم المتحدة، فرافقها تعبير «شعبي» متعصب وصاخب عن التأييد للقضية اليهودية، كان يبدو وكأنه يبرر استخدام الحكومة الاميركية قوتها المهيمنة ونفوذها في نظام الامم المتحدة للحصول على اغلبية الثلثين اللازمة لتبني قرار التقسيم. وما كادت تمضي خمس عشرة دقيقة على الاعلان عن دولة اسرائيل حتى اعترف الرئيس ترومان، كأمر واقعي، بحكومة اسرائيل المؤقتة، التي كانت في حالة حرب مع الفلسطينيين في ذلك الحين، ومع بعض الدول المجاورة، فيما بعد.

لقد درس المؤرخون سياسات الرئيس ترومان. ويبدو انه يوجد اتفاق في الرأي على ان الرئيس ترومان كان يتبع سياسات تؤيد قيام اسرائيل، الى درجة كبيرة، نتيجة لضغوط محددة مارسها انصار الحركة الصهيونية اليهود بالدرجة الاولى، ولكن ليس لوحدهم. وتوجد، بطبيعة الحال، ادلة كثيرة تشير الى ان الرئيس ترومان تلقى نصائح مناقضة، ولا سيما من دبلوماسيين اميركيين في الشرق الاوسط ومن فئات ذات اهتمام اكبر بمصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة، الا انه لم يصغ الى تلك النصائح.

ويستنتج من سياسة الرئيس ترومان ان قضية فلسطين كانت، ولا تزال، من حيث جوهرها، مسألة سياسة خارجية تدور حول مصير بلد اجنبي وشعوب اجنبية، غير انها اكتسبت اهمية محلية ملحوظة على صعيد العملية السياسية الاميركية. اما تكاليف السياسة المتبعة، فيمكن ان تكون خارجية، وهي في الوقت عينه داخلية ايضاً، وبالتالي دخلت قضية فلسطين في نسيج العملية السياسية الاميركية بطرق ليس لها اي مثيل في اية مسألة اخرى في السياسة الخارجية.

توجد الادلة على اهمية قضية فلسطين بالنسبة الى قطاعات معينة من الجمهور في ذلك الحين في استطلاعات الرأي العام، التي تشير جميعها، بوضوح تام، الى قلة المعلومات المتوفرة عن هذه القضية لاغلبية الشعب الاميركي؛ ولم يكن لدى الاغلبية اي رأي في الحل المناسب للصراع بين العرب الفلسطينيين واليهود الفلسطينيين. بيد ان الاقلية الصغيرة التي عبرت عن رأي ثابت كانت تميل الى تأييد المطالب اليهودية في فلسطين، وكانت اكثرية هؤلاء المؤيدين المطلعين من اليهود. ولكن مثل هذه النتيجة لم تمنع مؤيدي اسرائيل، سواء أكانوا من مسؤولي الحكومة ام لا، من ادعاء تأييد «الرأي العام» للمطالب اليهودية في ذلك الزمن. ومن المهم، ايضاً، الملاحظة ان ما وجد من تعبير علني عن تأييد للمطالب اليهودية كان ينظر الى مثل هذا التأييد، اما من حيث معارضته لجماعة غير متميزة من العرب، واما كمعارضة لسياسة بريطانيا ـ وربما كان ذلك أهم ـ وكأن الصراع كان يدور بين الطموح اليهودي لاقامة دولة وبين سياسة بريطانيا المعادية.

يتضح نجاح الصهيونية ـ واسرائيل فيما بعد ـ في تصوير الصراع على انه صراع بين اسرائيل والعرب، وذلك في نوع الاسئلة التي كانت تطرحها الاستطلاعات؛ فلم يشر حتى استطلاع واحد للرأي العام الى الفلسطينيين، من العام ١٩٤٨ تقريباً حتى اواسط السبعينات. اما الاسئلة التي طرحت، فأشارت الى التعاطف الاميركي، اما مع اسرئيل او اليهود، واما مع العرب او «الامم العربية». وحين كانت الاستطلاعات أدق في تحديد العرب، كانت تشير، في معظم الاحيان، ولا سيما خلال الخمسينات والستينات، الى مصر، واحياناً الى سوريا. الا ان بعض آثار قضية فلسطين بقي حياً بعد الانكار المتعمد، اضافة الى الانكار غير المقصود، لحقيقة الشعب الفلسطيني، فظل في مسألتين كانتا تثاران بين الفينة والفينة في استطلاعات الرأي العام: احداهما مسألة مصير القدس؛ فيما اشارت المسألة الاخرى الى مشكلة «اللاجئين». ويهمنا ان نلاحظ، مع وجود درجة اعلى من التعاطف والتأييد لاسرائيل في الخمسينات والستينات مما كانت توجد «للعرب»، ان ذلك لم يكن ينطبق على مصير القدس بالذات. اذ يتبين، بوضوح، من خلال التمعن في نتائج استطلاعات الرأي العام خلال الفترة عينها، ان الجمهور كان يؤيد «التدويل»؛ وازداد هذا الوضوح، الى حد كبير، بعد قيام اسرائيل بضم القدس في اعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. اما بالنسبة الى مشكلة اللاجئين، فكان الجمهور، او ذلك الجزء من الجمهور الذي عبر عن رأي، يعتقد بأن اسرائيل تتحمل مسؤولية في «حل» تلك المشكلة، حتى اذا كان الجمهور يفضل «بقاء اللاجئين حيث يوجدون».

كان غياب فلسطين والفلسطينيين شبه الكامل عن استطلاعات الرأي العام في الخمسينات والستينات يعكس غيابهم السياسي في موضعهم الاصلي. ومن الواضح، ان انسجام سياسات حكومتي الولايات المتحدة واسرائيل، اللتان اعتبرتا صراع الشرق الاوسط صراعاً بين اسرائيل والدول العربية، مع عدم قيام الفلسطينيين، لمجموعة من الاسباب المعقدة، بنشاط سياسي في المنطقة، وكذلك مع تولي مصر عبد الناصر دوراً متفوقاً في سياسة المنطقة، كان يومىء الى الجمهور، وبالتالي الى مستطلعي آرائه، بالمسائل التي تعتبر «ذات اهمية». وعندما كانت فلسطين، او الفلسطينيون،

احيـاء في وعي المستـطلعين او الجمهور، كان يحتمل ان يتطابق ذلك، ايضاً، مع مفهوم الحكومة وسياساتها. وليس من قبيل الصدفة ان الجمهور ظل يعي مسألتي «اللاجئين» والقدس، ويتفق مع الموقف الذي كانت حكومة الولايات المتحدة تتمسك به رسمياً.

وربما تفيد الاشارة الى ان تراجع اهمية فلسطين والفلسطينيين عن وعي الجمهور الاميركي، والحكومة، كان يعكس على نحو مشابه، تراجعهم عن وعي الامم المتحدة بحد ذاتها. فمن الحقائق المعروفة جيداً انه تم حذف قضية فلسطين من جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة في العام ١٩٥٣، وحلت محلها مشكلة «اللاجئين» التي كانت تناقش في سياق محادثات المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لغوث اللاجئين.

حدث التغـير في الوعي الى المسـألة الفلسـطينية في الولايات المتحدة، الى حد كبير، في أواخر الستينات والسبعينات، فاتخذت فلسطين والفلسطينيون طابعاً هاماً، الى حد ما، كمسائل في أواخر السبعينـات، ولا يزال الوضـع هكذا في الوقت الراهن. وتفسر عوامل عديدة تغير مفاهيم الجمهور والمستطلعين والحكومة ايضاً، اولها فوز اسرائيل في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ الذي أسفر عن الاحتـلال العسكـري للضفـة الغربية وغزة وقيام اسرائيل بضم القدس من جانب واحد. فكانت سياسات الاحتلال العسكري في «الضم البطيء»، والتهجير، والاعتقال، ومصادرة الاراضي، وغيرها من الاجراءات القاسية، تساعد على اندلاع المقاومة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت، حتى العام ١٩٦٧، تعتبر، الى حد كبير، تابعة لحكومات وسياسات عربية. وبالتالي ساهمت المقاومة الاجمالية، التي يخوضها الفلسطينيون تحت الاحتلال وفي المنفى، في عملية اعادة فلسطين والفلسطينيين الى وعي الجمهور. وفيما ظلت الاستطلاعات تعكس تأييداً كبيراً لاسرائيل وتعاطفاً معها، الا ان قطاعات أخرى من الجمهور، تعبر عن نفسها بأساليب وفي مؤسسات لا ترصدها الاستطلاعات على نحو كاف، بدأت، بالفعل، عملية التشكيك في شرعية الآفاق والادعاءات والمفاهيم الاسرائيلية.

ولا داعي للاسهـاب في الآليات المؤسساتية التي ساعدت في اعادة تكوين نظرة الجمهور الى المسائل المتعلقة بصراع الشرق الاوسط، الذي تشكل قضية فلسطين لبّه؛ غير انه يهمنا البحث في البعض منها، من اجل ادراك كيفية عودة قضية فلسطين الى الظهور في استطلاعات الرأي العام.

لقد ساعدت ثلاث آليات هامة في اعادة تكوين وعي الجمهور الى فلسطين والفلسطينيين:

أولاها وسائل الاعلام المطبوعة والالكترونية. صحيح ان وسائل الاعلام غالباً ما تكون معادية للفلسـطينيين في صراعهم مع اسرائيل، ولكن هذه الوسائل اضطرت، حتى في سياق معاد، الى نقل المعلومـات والمعـطيـات وقدمت تحليلات تتعلق، على وجه التخصيص، بالفلسطينيين او بسياسات الاحتلال الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة. وبما ان المقاومة الفلسطينية ضد اسرائيل تطابقت اكثر فاكثر مع منظمة التحرير الفلسطينية، فقد اخذت وسائل الاعلام تولي اهتماماً كبيراً، معظمه سلبي، بمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها ونشاطاتها السياسية وغيرها. ودون ان تسفر بالضرورة عن فهم اكثر تعاطفاً مع تطلعات الشعب الفلسطيني، ساهمت وسائل الاعلام، على الرغم من ذلك، مساهمة هامة، في ابراز البعد الفلسطيني لصراع الشرق الاوسط، بحيث اصبح مسألة ذات شأن في العملية السيـاسيـة الامـيركيـة. وكـان تبني الرئيس السابق جيمي كارتر، في العام ١٩٧٦، فكرة «حاجة الفلسطينيين الى وطن» مؤشراً هاماً الى بروز قضية فلسطين المتزايد والاعتراف العام بهويتها المتميزة.

ومن الواضـح ان دور الامم المتحـدة يشكـل الآليـة الثـانية. صحيح انه حين تبنى مجلس

الأمن قراره الرقم ٢٤٢ لم تنل فلسطين والفلسطينيون سوى اهتمام قليل من الامم المتحدة او القرار، ولكن تبني سياسة عربية للسلام في مؤتمر قمة الخرطوم، في العام ١٩٦٧، ألزمت الدول العربية بحل صراعها مع اسرائيل على اساس انسحاب اسرائيلي كامل و «تنفيذ الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني»، أمكن الدول العربية من متابعة هذه المسألة الاخيرة في الامم المتحدة. فقد تسللت قضية فلسطين، تدريجياً، الى مناقشات الامم المتحدة. وجاء الانجاز الاول، في هذا الصدد، في العام ١٩٦٩، حين تبنت الجمعية العامة قرارها الاول الذي ايد حق الفلسطينيين في تقرير المصير واقر بحقهم في «الكفاح بجميع الوسائل المشروعة، بما فيها الكفاح المسلح» لكي ينالوا هذا الحق. وفي السياق المتغير لمناقشات الامم المتحدة، برزت قضية فلسطين، في النهاية، بصفتها مسألة مستقلة في جدول اعمال الامم المتحدة، وتجسد ذلك في الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة الى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، ليلقي خطاباً في الجمعية، في العام ١٩٧٤، وتبنيها فيما بعد قرارين يؤكدان الحق الفلسطيني في تقرير المصير وقبول منظمة التحرير كممثل الشعب الفلسطيني. ومن الواضح، ان مناقشات الامم المتحدة وقراراتها توفر معلومات لعروض وسائل الاعلام، التي تؤثر بدورها في وعي الجمهور الى هذه المسألة وغيرها من مسائل العالم الثالث. وترتبط عداوة اسرائيل ومؤيديها الاميركيين للامم المتحدة، الى حد ما، بالدور الاعلامي الايجابي الذي يلعبه نظام الامم المتحدة.

اما الآلية الثالثة، فمن الواضح انها السياق الاميركي المتغير لمناقشة قضية فلسطين. اذ لاول مرة في تاريخ الولايات المتحدة المعاصر، برزت مجموعات ذات اهمية لدعم فلسطين، ينطوي جدول اعمالها الاعلامي ـ السياسي، كلياً او جزئياً، على شرح الحق الفلسطيني في تقرير المصير، وتأييد المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي، اضافة الى حل الصراع على اساس شرعية التطلعات الفلسطينية. ان نشوء تنظيمات مثل «جمعية خريجي الجامعات الاميركيين العرب»، و «الحملة من اجل حقوق الانسان في فلسطين»، و «الاميركيين من اجل تفاهم في الشرق الاوسط»، و «الاميركيين من اجل العدالة في الشرق الاوسط»، و NGO ، اضافة الى تكاثر المجموعات المحلية في مختلف المدن الاميركية، قد ساهم، مساهمة كبيرة، في نشر المعلومات، والمعطيات، والتحليلات، عن صراع الشرق الاوسط، التي ادت الى فهم متزايد وابراز المسألة الفلسطينية. فلم تستطع هذه المجموعات المؤيدة تحدي تصور اسرائيل فحسب، بل تصور حكومة الولايات المتحدة ووسائل الاعلام ايضاً، وهذا شيء مهم. ومع ان مثل هذه المجموعات لا يمكن ان تقارن، من حيث مواردها المالية وتنظيمها ونفوذها وقوتها، بالتنظيمات التي تنتمي الى اسرائيل، الا انها ساهمت في عملية تحطيم «الستار الحديدي» الاعلامي الذي احاطت اسرائيل ومؤيدوها مناقشة قضية فلسطين به في الماضي.

واخيراً، ربما كان العامل الاكثر حسماً الذي ساعد على نجاح مساعي المجموعات المؤيدة لفلسطين الى ابراز اهمية فلسطين وتطلعات الشعب الفلسطيني، السياق المحلي المتغير في الولايات المتحدة خلال السبعينات. ان الموقف الانتقادي المتزايد لدى الجمهور تجاه السياسة الخارجية الاميركية في العالم الثالث، وهو موقف نجم، الى حد ما، عن تجربة فيتنام، مع تنامي قوة حركة السلام، ومستويات اعلى من التعاطف العام مع حركات التحرر في العالم الثالث، سهلت لها نشوء نظام بديل للاعلام[٣] اكثر تفهماً للعالم الثالث واقل عنصرية في موقفه ووجهة نظره، ينتقد سياسة تدخل اميركية؛ ان كل هذه الامور ساعدت، الى حد كبير، في وضع قضية فلسطين ضمن الاطار العمومي لكفاح العالم الثالث ضد الاستعمار، ومن اجل التحرر الوطني.

وساهمت كل من آليات التحول والبيئة المتغيرة، في الشرق الاوسط والولايات المتحدة، في ابراز قضية فلسطين امام الرأي العام. وتتضح الادلة اكثر في استطلاعات الرأي العام التي أجريت خلال السبعينات والثمانينات، حيث يظهر الاعتراف العلني الاول بذلك في استطلاع الرأي العام الذي أُجري لصالح رد الفعل على زيارة عرفات للامم المتحدة، مما يشكل خروجاً واضحاً عن العادة المتبعة، اي وضع اسرائيل مقابل «أمم»، او دول، عربية غير متميزة.

تباينات هامة في الثمانينات

أخذت مسائل محددة متعلقة بفلسطين او الفلسطينيين تبرز ببطء، ولكن باطراد، في استطلاعات الرأي العام، مما يشير الى تعويد الجمهور على مثل هذه المسائل وفصلها عن التصور المقبول، حتى الآن، للمسائل المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي. وفيما ظلت استطلاعات الرأي العام تقيس التعاطف والتأييد اما لاسرائيل او العرب او لاسرائيل او مصر، وتستنتج ان التأييد يبقى ثابتاً لاسرائيل، او انه يتغير، شقت المسألة الفلسطينية طريقها تدريجياً الى درجة تبرر بعض الاسئلة المحددة والمنفصلة. وانطبق ذلك على الاستطلاعات المتحررة التي أجريت لصالح مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية في الاعوام ١٩٧٨ و ١٩٨٢ و ١٩٨٦، كما اظهرت استطلاعات أخرى اهتمامات مماثلة.

الى ماذا تشير الاستطلاعات ؟ ان تحليلاً دقيقاً للاستطلاعات التي أُجريت خلال السبعينات والثمانينات يبين، بوضوح تام، بروز رأي عام تجاه قضية فلسطين وحل الصراع على خلاف مع «اجماع» سابق. ويتضح الآن ان قطاعات هامة من الجمهور تدرك، على نحو متفاوت، وجود الشعب الفلسطيني، وانه محتل من قبل اسرائيل، وانه يزعم ان منظمة التحرير الفلسطينية تمثله، وان حلاً لصراع الشرق الاوسط ينطوي على حل لقضية فلسطين. كما تشير استطلاعات الثمانينات، بوضوح، الى ان «الجمهور» يؤيد حل قضية فلسطين من طريق اقامة دولة فلسطينية مستقلة، او وطن، في الضفة الغربية وغزة، اي واقع سوف ينجم عن عملية لايجاد السلام يفترض ان تقوم على مؤتمر دولي للسلام تحضره الاطراف المعنية. ويعتقد الجمهور، حسب الاستطلاعات، بأن مثل هذه العملية لايجاد السلام يجب ان تشمل منظمة التحرير الفلسطينية، مع انه لا يؤيدها تأييداً خاصاً بقدر مماثل لتأييده التطلعات الفلسطينية الى اقامة دولة. واخيراً، تشير الاستطلاعات، التي استفسرت عن هذه المسألة، الى ان الجمهور لا يعتقد بامكانية السلام في الشرق الاوسط دون حل للمسألة الفلسطينية.

وتقدم نتائج الاستطلاعات التي أُجريت في الثمانينات تباينات هامة، وحادة، بينها وبين استطلاعات الاربعينات واوائل الخمسينات. وعلى العموم، يتبين ان قسماً اكبر بكثير من الجمهور أصبح، اليوم، اكثر وعياً الى الفلسطينيين، كعنصر متميز في الصراع العربي ـ الاسرائيلي العام، كما اصبح اكثر وعياً الى مسائل متميزة في المواجهة بين اسرائيل والفلسطينيين، وان هذه المسائل تدور حول ملكية اراض معينة، واشكال سياسية للوجود، وحقوق متعارضة، وقيادات متخاصمة. ومهما كان تقويم الجمهور لطبيعة منظمة التحرير الفلسطينية وانجازاتها، الا انه لا يوجد سوى قليل من الشك في تمثيلها للشعب الفلسطيني، وبالتالي في ضرورة اشراكها في عملية ايجاد السلام.

وعلى صعيد اكثر تحديداً، يمكن القول، ايضاً، ان التأييد السابق لاسرائيل كان يخص قطاعاً معيناً واصبحت قاعدته تتسع لدى تصوير اسرائيل بأنها تدافع عن نفسها ضد الدول العربية، او العرب، بشكل عام، بينما ساهم ابراز البعد الفلسطيني في الصراع، مساهمة هامة، في تنويع

طبيعة التأييد المقدم الى اسرائيل والفلسطينيين. فاستطلاعات الثمانينات تبين ان الفلسطينيين يتلقون التأييد من جمهور ذي قاعدة واسعة، تشمل السود وغيرهم من الاقليات، ونساء، وكاثوليك، وبعض قطاعات اليهود، وفئات مثقفة بوجه عام. والأمر الذي قد يثبت في النهاية انه هام جداً في ما تبينه استطلاعات الرأي العام عن مواقف الجمهور الاميركي على صعيد اسرائيل والفلسطينيين هو ان تأييد الجمهور للسعي الفلسطيني وراء تقرير المصير لا ينطوي، بالضرورة، على تقلص تأييد الجمهور لاسرائيل، حيث تشير الاستطلاعات الى انه من الممكن تحقيق تقرير المصير الفلسطيني اضافة الى تأييد اسرائيل اذا لم تحافظ هذه الاخيرة على امنها، اما بواسطة الاحتلال العسكري، واما بواسطة قمع الفلسطينيين.

اجماعان: رسمي وبديل

تم تقسيم فلسطين في العام ١٩٤٨، وقامت اسرائيل باحتلال منطقتي الضفة الغربية وغزة الفلسطينيين في العام ١٩٦٧، ثم قامت اسرائيل بغزو لبنان في العام ١٩٨٢، جزئياً، بهدف تدمير المؤسسات التي تعبر عن الفلسطينيين تعبيراً منظماً. وفيما تم تقسيم فلسطين دون وجود الكثير من الوعي الاميركي العام بالاحداث في فلسطين، تبين الاستطلاعات وعياً متزايداً الى مواضيع النزاع بين العرب الفلسطينيين واليهود الاسرائيليين والتميز في الهوية بين المتحاربين. ان الادلة المتوفرة التي لخصناها في هذه الدراسة تؤيد، بوضوح، الرأي القائل بوجود اجماعين في الولايات المتحدة. الاجماع الرسمي، الذي تناصره الحكومة ومؤيدوها، ينكر شرعية التطلعات والمطالب الفلسطينية، ويعارض حق الفلسطينيين في تقرير المصير الذي ينطوي على حقهم في اقامة دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين او اي جزء منها، وحقهم في ان تمثلهم منظمة التحرير الفلسطينية، وحقهم في هوية وطنية. ومن الواضح، ان ادارات اميركية مختلفة، بما فيها ادارة ريغان، اتبعت سياسات تفترض وجود اجماع عام يوافق على حلول تعبر الادارة عنها، او يؤيدها. ومن ناحية اخرى، اذا قررت الادارة اتباع سياسات اكثر ايجابية تفترض قبول الحق الفلسطيني في تقرير المصير، سوف تجد استعداداً من جانب الجمهور لتأييد مثل هذه السياسات. واذا كانت لنتائج استطلاعات الرأي العام اية قيمة، فانها تشير بوضوح الى ان اجماعاً عاماً بديلاً يقبل الحق الفلسطيني في تقرير المصير قد نشأ الآن. وقد يعتمد حل الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي الآن على فوز ذلك الاجماع العام، الذي سوف يؤمن الدعامة الاساسية لسياسة اميركية للسلام، تتناغم مع سياسة الامم المتحدة للسلام.

---

(١) Sankari, Farouk A.; "The Effects of the American Media on Public Opinion and Middle East Policy Choices", *American - Arab Affairs*, No. 20, Spring 1987, pp. 107 - 122.

(٢) في عرض لنتائج استطلاعات الرأي العام والتقارير والابحاث، استشهدت بالمصادر التالية، دون ان اتفق، بالضرورة، مع افتراضاتها، ولا استنتاجاتها: Rielly, John E. (ed.); *American Public Opinion and U.S. Foreign Policy*, Chicago: Council on Foreign Relations, 1975, 1979, 1982, 1986; Moughrabi, Fouad; *American Public Opinion and the Question of Palestine*, Washington, D. C.: The International Center for Research and Public Policy, Occasional Paper No. 4, 1986; "American Attitudes Toward the Palestine Question: A National Survey", *Arab Studies Quarterly*, Vol. 4, No.

4 October 1982, pp. 358 - 374, and "The International Consensus on the Palestine Question", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVI, No. 3, pp. 115 - 133; Lipset, Seymour Martin; "The Polls on the Middle East", *Middle East Review,* No. 11, Fall 1978, pp. 24 - 30; Hughes, Barry; *The Domestic Context of American Foreign Policy,* San Francisco: W. H. Freeman & Co., 1978; Connie de Boer, "The Polls: Attitudes Towards the Arab - Israeli Conflict", *Public Opinion Quarterly,* 47, No. 1, 1983, pp. 627 - 640; Sankari, Farouk A., ***op. cit.;*** Sulieman, Michael W.; "Development of Public Opinion on the Palestine Question", *Journal of Palestine Studies,* Washington, D. C.: Vol. XIII, No. 3, Spring 1984, pp. 87 - 111; Kohut, Andrew; "American Opinion on Shifting Sands", *Public Opinion,* May - June 1978, pp. 15 - 18; Slade Shelly; "The Image of the Arab in America: Analysis of a Poll on American Attitudes", *Middle East Journal,* 1982.

ويتضح من هذا الاقتباس انني استثنيت الدراسات التي تناولت التصورات عن العرب والاسرائيليين التي يعتقد بأنها تلعب دوراً في التأثير في الرأي العام في مسائل تتعلق بالفلسطينيين، وبالتالي ترتبط، ارتباطاً غير مباشر، بمواقف، او آراء، في حل الصراع العربي - الاسرائيلي والاطراف المعنية به. وبقدر ما نستطيع ان نعرف، فان التحليل المنهجي والمحدد الوحيد لموقف الرأي العام من البعد الفلسطيني لذلك الصراع هو ما تقدمه الدراسة التي تولاها المركز الدولي للابحاث والسياسة العامة الذي يتخذ واشنطن مقراً له والتي قدمها فؤاد مغربي وايليا زريق.

(٣) يقدم ادوارد سعيد العبارة والمفهوم ويشرحهما بالتفصيل في مقالته "Irangate", *London Review of Books,* Vol. 9, May 5, 1987, pp. 7 - 10.

التجسس الاسرائيلي على العقل العربي
(دراسة في التجربة المصرية)

رفعت سيد أحمد

المتأمل لخارطة الصراع العربي ـ الصهيوني طيلة النصف القرن الماضي يلحظ حقائق هامة عدة، يأتي في مقدمها غلبة الطابع والاداء العسكري على مجمل تعاملات الكيان الصهيوني تجاه الاطراف العربية المحيطة به، وتجاه العرب من الفلسطينيين الذين يعيشون تحت وطأته منذ العام ١٩٤٨.

وثمة حقيقة ثانية، هي ان الدعم الخارجي المنظم، والمتتالي، من دول الغرب، على اختلافها، يمثل أحد ركائز البقاء الصهيوني في المنطقة العربية. بيد ان هناك حقيقة ثالثة هامة، يرصدها المتأمل لخارطة الصراع، وهي ان التلاحم بين رجال الفكر ومؤسساتهم داخل الكيان الصهيوني، وبين أجهزة المخابرات والتجسس المعروفة، حالياً، باسم «الموساد» يعد امراً طبيعياً، في ظل شعور الصهيونيين بغربتهم وشذوذهم وسط منطقة وتاريخ يلفظانهم. وكان من الطبيعي ان نقرأ ان ٧٠ بالمئة على الاقل من رجال وزارة الخارجية الاسرائيلية تربّوا، سياسياً وثقافياً، داخل مؤسسات الموساد الاسرائيلي.

ان هذه الحقيقة هي التي تفسر لنا كثافة الاهتمام الصهيوني، بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، بقراءة ودراسة صلب المجتمع العربي من خلال النموذج المصغر له، والمتمثل هنا في المجتمع المصري؛ وان تلك القراءة ترمي، بوجه عام، الى هدف استراتيجي خطير، وهو تفتيت المنطقة العربية الى كيانات صغيرة يسهل افتراسها، وان هذا التفتيت لن يمكنه ان يتم دونما دراسة وتقص لجميع نقاط الضعف والقوة في الجسد العربي، لان مصر هي الدولة الوحيدة ـ كما يرى البعض ـ القادرة على الوقوف في وجه هذا المخطط الثقافي. لذا، فان التعامل معها لا بد وان يكون سريعاً وبمنطق الدولة الطائفية، وان يدمر من خلال «النموذج المصري» كل ما له صلة بالامن القومي العربي، أو باستراتيجيات ادارة الصراع مع اسرائيل[١].

ولم يكن غريباً ان يظلل شبح هذا الترابط بين التجسس العقلي وبين رجال السياسة، في اثناء مفاوضات السلام بين حكومتي مصر واسرائيل قبيل توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد[٢]، وان يوافق الرئيس المصري انور السادات وقتها على كل المطالب «الثقافية» الاسرائيلية، بما فيها انشاء مركز اكاديمي اسرائيلي في القاهرة.

ان هذا التداخل التاريخي بين «التجسس» وما يطلق عليه «الفكر» بالنسبة الى الكيان الصهيوني، يأتي ليمثل اخطر التحديات المقبلة على العقل الجمعي العربي. فتفتيت الجسد، بعد دراسته والسيطرة عليه واستغلاله، اقتصادياً وثقافياً وسياسياً، ثم ربطه بعجلة التبعية المحكمة

التي يبدأ دورانها في تل ـ ابيب، وواشنطن معاً؛ كل هذا يأتي ليمثل بعضاً مما ينتظر العقل العربي، (من مثقفين وطنيين، ومؤسسات بحث، واحزاب، ونقابات مهنية، وطلاب، والقوى الوطنية الاخرى) على ايدي الغزو العقلي الصهيوني.

وفي هذه الدراسة نحاول ان نرصد ابعاد وسيناريوهات هذه القضية، كما تمت من خلال احدث وابرز النماذج المعاصرة ـ النموذج المصري ـ وذلك من قناعة مؤادها ان هوية وطن بكامله اضحت عرضة للافتراس، وانه اذا كانت بريطانيا قد لعبت دوراً ما في أزمة الهوية في مصر، مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فان كياناً مصطنعاً، مثل الكيان الاسرائيلي، سوف يؤدي الدور ذاته[٣]، وبزخم اكبر، وعلى امتداد مساحة جغرافية اكثر اتساعاً، هي المنطقة العربية.

اننا، بهذا المعنى، نحاول ان نجيب عن ثلاثة اسئلة، تشكل محاور هذه الدراسة:

أولاً، ما هي تفاصيل السيناريو العام الذي انتهجته اسرائيل تجاه المجتمع المصري بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد على ساحة التجسس العقلي ؟

ثانياً، كيف تطورت تكتيكات التجسس العقلي الصهيوني في مصر، لتتجاوز حدود اللقاءات والندوات والبحوث المشتركة الى التواجد المؤسسي الثابت؛ والنموذج الحي له، هنا، هو المركز الاكاديمي الاسرائيلي. كيف تطور ذلك، وماذا عن هذا المركز ؟

ثالثاً، اذا كان هذا حال التجسس العقلي الصهيوني على مصر ـ كمدخل للمنطقة العربية ـ فهل من سبيل الى المواجهة ؟

سناريو التجسس بعد كامب ديفيد (النموذج المصري)

ان المتتبع لمجريات امور التطبيع بين اسرائيل والحكومة المصرية يلحظ انها اتسعت لتشمل مجالات الحياة كافة، من التجارة والنقل الى الثقافة والسياحة وفتح الحدود والاسواق[٤]. وما يهمنا، هنا، هو ذلك الجانب المتعلق بالاختراق الموجه الى العقل المصري كنموذج مصغّر لما ينتظر العقل العربي. وهنا نلحظ تداخل الادوار والوظائف التي قام بها بعض الباحثين الاسرائيلين والاميركيين في مصر، وبين العديد من الهيئات والمنظمات اليهودية المشبوهة، وان جاء التداخل بهدف واحد هو الحصول على اكبر قدر من المعلومات والبيانات التفصيلية عن نواحي الحياة والمجتمع كافة في مصر، وتصديرها الى تل ـ ابيب وواشنطن لخلق بدائل للحركة وللعمل السياسي الموجه. من هنا، يأتي الدور الخطير الذي قام به، ولا يزال، اليهودي الاميركي ليونارد بايندر الذي عمل مستشاراً لغولده مئير ابان حرب العام ١٩٧٣، وشارك في حرب العام ١٩٤٨ مقاتلاً ضد العرب، وهو استاذ زائر في الجامعة الاميركية في مصر واستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو، وتمثل دوره في قيامه بدراسة التيارات الاسلامية في مصر، والتغيرات الاجتماعية والسياسية، وقامت المخابرات الاسرائيلية بتمويل عدد من ابحاثه الاخيرة التي قام بها خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ من خلال المركز الثقافي الاميركي في القاهرة، وهي ابحاث دارت حول «احتمالات الثورة الاسلامية في مصر»، وتأثير ذلك في مجريات الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وفي اوائل العام ١٩٨٥، قاطعت نقابة الصيادلة المصريين جلسات المؤتمر الدولي لاتحادات طلاب كلية الصيدلة في الاسكندرية، احتجاجاً على اشتراك الوفدين، الاميركي والاسرائيلي، في المؤتمر. وفي العام ذاته، والاعوام التي سبقته، والتي تلته، كانت المقاومة المصرية، الفردية احياناً والجماعية

احياناً اخرى، والتي قام بها المثقفون والطلاب وجماهير الشعب المصري ضد اشتراك اسرائيل في معرض الكتاب الدولي في مدينة نصر في القاهرة، كنموذج آخر للتطبيع العقلي، ولمقاومة هذا التطبيع ايضاً(٥).

وتتابعت سناريوهات التجسس الاسرائيلي على العقل المصري منذ آذار (مارس) ١٩٨٠. فمنذ ذلك التاريخ وحتى ١٩٨١/٩/٩، قام البروفيسور الاسرائيلي، ستيفن كوهين، بعقد صفقات بحثية هامة عدة مع بعض اساتذة علم النفس المصريين. وكان اشهر هذه الابحاث هو بحث «رؤى الصراع»، والذي يهتم بالجوانب الاجتماعية والنفسية للصراع، وموّلته هيئة المعونة الاميركية وجامعة نيويورك والمركز الاكاديمي الاسرائيلي، ومثل الجانب المصري فيه كل من د. قدري حفني و د. محمد شعلان وعدد آخر من السياسيين الكبار، في مقدمهم د. مصطفى خليل، رئيس الوزراء المصري السابق.

واستمراراً في عملية «توصيف مصر، اسرائيلياً»، عقد اول مؤتمر لعلماء الطب النفسي، الصهيونيين والمصريين، في فندق ووترغيت، في واشنطن، في الفترة من ٢٠ الى ١٩٨٠/١/٢٥، وكان تحت عنوان «المعوقات النفسية في المفاوضات الدولية تطبيقاً على الصراع المصري ـ الاسرائيلي». وقد مثل الجانب المصري، في هذا المؤتمر، د. محمود محفوظ، وزير الصحة المصري السابق و د. عصام جلال، مستشار وزارة الصحة رئيس الجمعية المصرية للغدد الصماء، و د. محمد شعلان، رئيس قسم الطب النفسي في جامعة الازهر، و د. عادل صادق، استاذ الطب النفسي المساعد في جامعة عين شمس، و د. عبد العظيم رمضان، استاذ التاريخ الحديث في جامعة المنوفية والكاتب الدائم في مجلة « اكتوبر »، وتحسين بشير، الموظف السابق في جامعة الدول العربية. وبالطبع، لم ينشر شيء عن هذا المؤتمر في حينه، بل ضرب حوله ستار متعمد من السرية. وبعد عامين ونصف، ومن د. عبد العظيم رمضان نفسه، في مجلة « اكتوبر » (١٩٨٢/٦/٦)، علمنا بأن هذا المؤتمر قد تناول اربعة موضوعات، هي: المدخل النفسي للنزاع الدولي، والعوامل النفسية للمفاوضات بين مصر واسرائيل، والعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية، ثم مفهوم الامن في المفاوضات الدولية. ولقد مثل اسرائيل عدد لا بأس به من الباحثين والعسكريين، وفي طليعتهم اهارون ياريف، الجنرال المعروف.

وبعد شهور عقدت الجولة الثانية من جولات مؤتمرات الحوار النفسي، وتم ذلك في لوزان، في سويسرا. وكان موضوع المؤتمر «الاعتداء على الانسان والقسوة عليه؛ والصلح، كيف يكون في النهاية ؟». ولقد مثل الجانب المصري ثلاثة، هم تحسين بشير و د. محمد شعلان و د. عادل صادق، واعتذر عن الحضور د. ابراهيم البحراوي و د. محمود محفوظ؛ ومن الجانب الاميركي، حضر سبعة من علماء الطب النفسي؛ ومن اسرائيل ستة من العلماء النفسيين المشتغلين في الموساد.

وفي العام ذاته، عقدت في الاسكندرية الجولة الثالثة من مؤتمر علم النفس. ويعد هذا المؤتمر من أخطر المؤتمرات، حيث ضم الجانب الاسرائيلي خمسة اعضاء يتقدمهم شلومو غازيت، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية رئيس جامعة بن غوريون حالياً، و د. رفائيل موزيس، و د. غبرائيل كوهين، استاذ التاريخ في جامعة تل ـ ابيب؛ اما الجانب المصري، فقد ضم د. محمد شعلان و د. عبد العظيم رمضان و د. لطفي فطيم و د. صلاح العقاد و د. عادل صادق. وكانت القضايا المطروحة للنقاش هي «دلالات الانسحاب الاسرائيلي من سيناء وما صاحبه من مشكلات وامزجة اسرائيلية في مستعمرتي ياميت واوفيرا، وما ارتبط به من مواقف رسمية للحكومة الاسرائيلية في مشاكل الحدود في طابا، ومستقبل قضية فلسطين». واستمراراً للحوار، ايضاً، كان للكاتب انيس منصور دور هام

في سيناريوهاته. فلقد قام منصور باستقبال د. حاييم جوردون في فندق الكونتننتال في القاهرة، واتفق معه على اجراء لقاءات مباشرة بين الشباب المصري والاسرائيلي، وفتح المناقشات المباشرة بينهم دون شروط، او قيود، او حدود، مسبقة، ثم متابعة سلوكهم ازاء بعضهم البعض.

واستمرت الندوة اربع جلسات متواصلة، اخرجها، بعد ذلك، الكاتب الاسرائيلي غازيت في كتاب له بالانجليزية تحت عنوان «البحث عن مسؤولية التعليم من اجل السلام».

ومن النشاط المشترك الاميركي ـ الاسرائيلي، ما قام به الصحفي الاسرائيلي اريبه ليفي من زيارات شخصية لاحد اساتذة علم الاجتماع في الجامعة الاميركية، وهو استاذ مصري مزدوج الجنسية ومن المهتمين بقضايا الوحدة العربية، وعقد معه عدة صفقات بحثية حول الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وما يرتبط به من قضايا واشكالات. وترتب على هذه الصفقات زيارات عديدة قام بها هذا الصحفي للاستاذ المصري في القاهرة.

وللولايات المتحدة في شارع قصر الدوبارة مركز للبحوث الاجتماعية، يلعب دوراً خطيراً مشاركاً في الجامعة الاميركية هذه، التي لا يقف تعاونها الغريب مع الاسرائيليين، واليهود الاميركيين، عند حدود.

ولا تقف علاقات اسرائيل البحثية عند هذا النطاق؛ اذ انها تحضر المؤتمرات العلمية المختلفة التي يقيمها بعض جامعاتنا الوطنية، مثل مؤتمر العلوم والطاقة النووية الشهير، الذي عقد في الاسكندرية العام الماضي، ومؤتمر القانون الدولي، الذي عقد في جامعة القاهرة، وكانت اسرائيل ممثلة بوفود على درجة عالية من الثقافة، والتي يقول عنها بن ـ غوريون في كتابه «اسرائيل، تاريخ شخصي» انه يندر ان تجد أكاديمياً أو سياسياً اسرائيلياً لم يثقف على ايدي الموساد، ومن خلال منظمات الارهاب الصهيوني في الاربعينات.

واستثماراً للسناريو السابق، استطاع عدد من كبار اليهود المصريين الرأسماليين استغلال حالة الانفتاح الاقتصادي، والثقافي، بين الحكومتين، المصرية والاسرائيلية، في خلق سوق اقتصادي مصري تابع للسوق الاقتصادي الاسرائيلي؛ ولعبت فيه البحوث الاقتصادية (والمكاتب الاستشارية اليهودية) دوراً بارزاً، وقامت الادارة الاميركية، من خلال وكالة التنمية الدولية الاميركية، بتذليل العقبات امام هذه التبعية الجديدة. ووفق تقرير بروتون ـ بروكنغز امكن ازالة هذه العقبات من طريق مشاريع مشتركة بين اثرياء الدولتين، ومن خلال نسج شبكة واسعة من الاتصالات والعلاقات بفئات اجتماعية متنوعة ومؤثرة. ومن هذه الاسماء كامل الكفراوي، عصمت السادات، محسن التونسي، صلاح نبهان، الوكيل التجاري العام للشركات الاسرائيلية في مصر، عثمان البكل، ومهندسا الريّ حسن مجدي عبد الوهاب ومحمد حامد محمود. ومن الجانب الاسرائيلي كان يقف دائماً المليونير المعروف نسيم غاؤون[٦].

هذا هو السيناريو في صورته العامة التي اعقبت توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، والذي مورس بنشاط صهيوني منظم. ولم تكن في مواجهة قوى منظمة، على الرغم من البطولات التي ابداها العديد من القوى الوطنية في مصر. وقد يعود ذلك الى حالة عدم التوقع التاريخي التي صاحبت هذا السيناريو لدى المثقفين والهيئات البحثية المصرية، في حين ان الصهيونيين كانوا اعدوا انفسهم لها، وبشكل جيد. وعليه، كان طبيعياً ان يتصاعد دورهم من مجرد اللقاءات الفردية والبحوث الممولة الى بناء اطر مؤسسية للتجسس، كان أبرزها، واكثرها وضوحاً، المركز الاكاديمي الاسرائيلي في القاهرة.

التجسس المؤسسي (المركز الاكاديمي الاسرائيلي)

وبعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، وتحديداً في العام ١٩٨٢، وبايعاز والحاح من مناحيم بيغين، أُنشىء المركز الاكاديمي الاسرائيلي، ليمثل اخطر مظاهر الاختراق الصهيوني للعقل المصري في المرحلة التالية لمبادرة القدس ١٩٧٧. اذ انه يقدم نفسه كاطار مؤسسي للتجسس، متجاوزاً بهذا الجهود الفردية، والبحوث التي كانت تجرى بشكل غير منتظم، ووفق امزجة الهيئات والباحثين في اسرائيل ومصر. وان المركز الاكاديمي، بهذا، اضحى ارقى صور التغلغل. ولم يكن غريباً، والامر كذلك، ان تكتشف في داخله خلال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦، ثلاث شبكات للتجسس، مكونة من عدد من الاميركيين والاسرائيليين واليهود المصريين. بل يؤكد هذا الدور التجسسي الجديد مجرد القاء نظرة متأنية على الأبحاث السياسية والثقافية والاجتماعية التي قام بها المركز منذ انشائه، وهي الأبحاث التي تبرز لنا، وبوضوح، عمق الخطر الذي يمثله هذا المركز، كأداة متقدمة للمخابرات الاسرائيلية. فالمركز قام، مثلاً، ببحث الاصول العرقية للمجتمع المصري. وبحث، ايضاً، في كيفية تفتيت مصر طائفياً، وفي الوحدة الثقافية والعقائدية بين اليهودية والاسلام، وفي الشعر العربي الحديث والشعراء العرب المعروفين (صلاح عبد الصبور كنموذج)، وقضايا التعليم والزراعة والمكننة الزراعية واستصلاح الاراضي ودراسة احوال بدو محافظة سيناء ومطروح المصرية، ودراسة توزيع الدخل في مصر، وحياة البدو والبربر على حدود مصر الجنوبية ، والشرقية، وكيفية السيطرة عليها، واخيراً دراسة كيفية تأثير السلام على العقل العربي، وغيرها من الابحاث الهامة[٧].

ان نظرة متأنية على هذه الابحاث تؤكد، بما لا يدع مجالاً للشك، مدى الخطر المؤسسي الذي يقوم به هذا المركز، ويعد نفسه لتصديره عربياً، بعد نجاح النموذج في مصر. ولمزيد من ابراز الخطورة الحقيقية التي يمثلها هذا المركز الاكاديمي، يحسن بنا ان نرصد، ببعض التفصيل، مراحل تطوره من خلال تتابع تاريخ واعمال ثلاثة من مديريه، هم: شمعون شامير وغبريئيل فاربورغ واشير عوفاديا[٨]، فماذا عنهم ؟ وعن تاريخهم ؟ واعمالهم الخطرة، بل والمتوقعة ؟

شمعون شامير: يعد البروفيسور شامير اول رئيس، او مدير، للمركز الاكاديمي الاسرائيلي. وقد عمل في المركز لمدة ثلاث سنوات، وانهى عمله في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٤. وهو يعد من كبار المتخصصين في الدراسات الشرقية، بصفة عامة، ومصر، بصفة خاصة. وطوال فترة ادارته عمل على اعداد الدراسات وجمع المعلومات من خلال وسائل الاعلام المصري، وخاصة من الصحف والمجلات المصرية. واتسمت فترة رئاسته بالهدوء.

غبريئيل فاربورغ: تولى رئاسة المركز الاكاديمي في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٤. وهو يعد من ابرز الخبراء الاسرائيليين في مجالات شؤون الشرق الاوسط، وبالتحديد مصر والسودان. وادى تعيين فاربورغ في هذا المنصب الى زيادة صيحات الاستنكار، لتاريخه المعروف في مجال جمع المعلومات لجهاز المخابرات الاسرائيلية. وكان فاربورغ نشيطاً للغاية، وقام، فور توليه رئاسة المركز، باستقبال اعداد كبيرة من الباحثين القادمين الى القاهرة لاعداد البحوث والدراسات التي يبدو بعضها بريئاً. لكن هذا المظهر هو احدى الوسائل التي تلجأ اليها المخابرات الاسرائيلية للحصول على المعلومات غير العسكرية. وبدأت هذه الوفود، فور وصولها الى مصر، في جمع المعلومات من مصادر مختلفة، ومن اشخاص على اتصال وثيق بمصادر المعلومات السياسية والاقتصادية. ومن بين هؤلاء الاسرائيليين بعض العاملين في اجهزة جمع المعلومات، مثل قسم الابحاث في المخابرات العسكرية وفي

الموساد ووزارة الخارجية الاسرائيلية. كما قام المركز بتكليف بعض المصريين باعداد دراسات عن مصر، بعضها يتصل بالتعليم والجوانب الاجتماعية والثقافية للتيارات السياسية والفكرية في مصر، خاصة التيار الديني. كما قام فاربورغ، ايضاً، بالعمل على كسب اصدقاء للمركز من طريق وتوجيه الدعوة اليهم لزيارة اسرائيل، وبهذه الطريقة يمكن التعرف على عناصر من بين هؤلاء يسهل تجنيدها، بعد اخضاعها للملاحظة والدراسة، للعمل لصالح الاسرائيليين، وذلك بعد توريطها واستخدام الاغراءات المادية. وكان فاربورغ ولد في العام ١٩٢٧، في برلين، عاصمة المانيا القيصرية في ذلك الوقت. ورحل مع اسرته في سن السادسة الى فلسطين، وعمل ابحاثاً عدة بتكليف من رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، اسحق رابين، عن كيفية تعطيل الدور المصري في الصراع، واخراج مصر من ساحة الصراع، من طريق التجاوب مع بعض المبادرات السلمية وتقديم التنازلات الاقليمية. كما ساعد في اعداد الدراسة، ايضاً، البروفيسور شمعون شامير، رئيس معهد «شيلواح» للدراسات الافريقية والشرق الاوسط ، وقتذاك.

واستطاع فاربورغ، طوال السنوات الثلاث التي عمل فيها في المركز، ان يفتح ابواب المركز الاكاديمي لفئات الطلبة المصريين والعديد من الباحثين والمتخصصين الاسرائيليين والاجانب الذين يرتادون المركز يومياً. وانهى عمله في اوائل نيسان (ابريل) ١٩٨٧، ورحل الى اسرائيل، ليكتب مذكراته عن مصر، وكذلك التقارير التي طلبت منه عن تلك الفترة.

اشير عوفاديا: وهو المدير الحالي. ويعد من نوعية جديدة، ومختلفة تماماً عن كل من شمعون شامير وغبريئيل فاربورغ اللذين كانا متخصصين في الدراسات الشرقية، بصفة عامة، ومصر، بصفة خاصة. فقد عمل عوفاديا مدرساً في جامعة تل ـ ابيب، في فن العمارة المحدد بفترة القرون الوسطى، ويبلغ من العمر ٥٥ عاماً تقريباً. وهو يوناني الاصل، والشكل ايضاً؛ ولد من ابوين يونانيين في احدى المقاطعات الواقعة بين اثينا وسالونيكا، وامضى فترة طفولته في اليونان. ورحل الى تل ـ ابيب في العام ١٩٤٩. متزوج وله ابنة واحدة. زار عوفاديا مصر اكثر من ١٥ مرة قبل توليه منصبه في المركز الاكاديمي، وتعرف خلالها على جميع المحافظات المصرية. كما انه شديد الاهتمام بالفن المعماري الفرعوني، والاغريقي، ويركز، بصفة رئيسة، على الفن المعماري الاسلامي، والمسيحي، ويتسم عوفاديا بالهدوء والتركيز الشديدين؛ كما انه على وعي وعلم كاملين بالحضارات المصرية، ابتداء من الفرعونية، فالاغريقية، والرومانية، والاسلام، وخاصة الطرز المعمارية؛ ولديه ملكات الفنان، ويستطيع ان يجتذب المهتمين بالفنون ويتحدث الانجليزية والقليل من العربية.

ومن المتوقع ان يركز المركز الاكاديمي في دورته الحالية، اي فترة عوفاديا، على طبقة المعماريين والفنانين التشكيليين المصريين. ويبدو ان الخطة الاسرائيلية المقبلة ـ حسبما اوردته الصحف المصرية التي تابعت هذا الامر ـ تستهدف غزو، او استقطاب، نوعيه جديدة من الفنانين التشكيليين والمعماريين.

سبل المواجهة

ان العرض السابق لبعض مما قامت به اسرائيل، بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، تجاه العقل المصري (باحثين، هيئات بحثية، مثقفين، جامعات، مؤتمرات علمية، ندوات رأي، مؤسسات صحفية، وغيرها) يحتم على صانع القرار العربي ضرورة التيقظ واعادة نقد الذات، واستشراف ملامح المقاومة. فهاهو ذا ـ كما قال، بحق، احد الكتاب ـ «العصر الاسرائيلي، مقبل»، الذي يعنى، في حقيقته،

التجسس والاختراق، ويريد للعرب ان يصبحوا اناساً آخرين، عراة حتى من انفسهم[٩].

معنى ذلك، اننا ازاء نقلة نوعية في تاريخ صراعنا مع الكيان الصهيوني، الذي استفاد كثيراً من النموذج المصري في التطبيع، وأخذ العديد من الدروس والعبر السياسية التي تؤهله لـ «تعريب» هذا النموذج، دون مشاكل أو صعوبات، مثل تلك التي واجهته في مصر. إن هذه الحقيقة المُرة تحتم علينا مناقشة القضية بأكبر قدر من الوضوح والشجاعة، وتحتم، في الوقت عينه، خلق وابداع أشكال جديدة من المواجهة.

من هنا، فاننا نسجل هذه المحاور، العامة كنقاط استرشاد على طريق المواجهة للتجسس العقلي الاسرائيلي:

اولًا: ان النموذج المصري في المقاومة، على الرغم من قيمته وأهميته السياسية العامة، إلا أنه يظل مجرد نموذج قائم على العشوائية، وحالة رد الفعل، والفردية، وجميعها سمات ميزت انتفاضات قوى الحركة الوطنية المصرية، على اختلافها (الأحزاب السياسية، الطلاب، العمال، المحامين، الصحفيين، الأطباء، الباحثين الوطنيين، وغيرهم) في مواجهة أشكال التطبيع المختلفة. وعلينا، هنا، أن نؤكد ان الخطأ في وجود تلك السمات لم يكن خطأ تلك القوى وحدها بقدر ما هو خطأ المحيط العربي الذي كان ينبغي أن يصدق في أشكال المساندة والدعم لأساليب مقاومتها، وأيضاً لم تكن تلك السمات الا نتيجة مباشرة لحملات الاجهاض الحكومية التي واجهت بها كل المعارضين للتطبيع العقلي والثقافي، لادراكها أن هذا الجانب هو أخطر جوانب المقاومة لعصر ما بعد كامب ديفيد. ان ادراكنا لهذه الجوانب ينبغي ان يمثل نقطة البداية، دائماً، قبل بناء أي تصور عملي للمواجهة. فالنموذج الذي كان مقدراً له الصدمة الأولى مع التطبيع العقلي الصهيوني، لم يكن يمتلك الاداة والمنهج المقاوم الواعي والمنظم، ولم يكن في قدرته ذلك، على الأقل في السنوات الاولى للصدمة؛ تلك حقيقة ينبغي الا ننساها، أو نتجاهلها، تحت أية دعاوى.

ثانياً: اذا كان الأمر كذلك، فان مهمة خلق الأساليب والأدوات القادرة على المواجهة ومقاومة التجسس العقلي الصهيوني تصبح، مكانياً، أكبر من أن تحدها مصر، وينضم، عملياً، الاقليم العربي المحيط، بحكم المصير المشترك في هذه القضية بالتحديد، وايضاً بحكم الاخفاق النسبي للحل، كما قدمه النموذج المصري؛ وعربياً، يصير الأمر متصلاً بمن نسميهم بـ «الطليعة المثقفة» من أبناء هذه الأمة، التي يصير عليها عبء المواجهة التي نقترح لها النقاط المحددة التالية، كمدخل أولي:

١ ـ مقاطعة المؤسسات والهيئات البحثية الغربية المتعاونة، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع الكيان الصهيوني، وان تمتد هذه المقاطعة الى نواحي النشاط الثقافي والعلمي كافة، ودون استثناء.

٢ ـ تقوية أواصر الترابط، وتوسيعها، مع الهيئات والمراكز العلمية والثقافية في العالم الأوروبي، والسوفياتي، التي تقاطع الهيئات والجامعات والمراكز العلمية الصهيونية، والتشديد على جانب العداء للصهيونية، كوجه عنصري معادٍ لأبسط القيم الانسانية، وادخال هذا العداء في مناحي التعاون المفترض مع تلك الجهات.

٣ ـ مقاطعة الباحثين والهيئات البحثية العربية التي لها اتصال مباشر، أو غير مباشر، مع الكيان الصهيوني (ويلاحظ هنا ان النموذج المصري قد فرخ عدداً من تلك الهيئات المتعاونة، وان ظل تعاون بعضها سراً، على الرغم من الأسماء والحقائق التي سبق ذكرها).

٤ ـ خلق بدائل عربية في مجال البحوث العلمية والندوات واللقاءات الثقافية أمام

الاجيال الجديدة من الباحثين والمثقفين العرب الذين يتعللون، في تعاونهم مع المؤسسات الصهيونية، بعدم وجود بديل عربي يجمعهم.

٥ ـ التدعيم الأدبي والمادي للنماذج القليلة للمقاومة الشعبية الذاتية، التي توالت في مصر بعد اتفاقيتي كامب ديفيد، ومساعدتها في تصحيح الأخطاء وتداركها، خاصة أخطاء «قدرية المواجهة»، أي تركها للظروف المستجدة والاقدار المتقلبة، وفردية المقاومة، وعشوائية الصدام مع اسرائيل.

٦ ـ إن هذه الاقتراحات الأولية لمواجهة حلقات التجسس الصهيوني على العقل العربي تتطلب، في تصورنا، الدعوة العاجلة الى عقد مؤتمر عربي ـ على مستوى المثقفين الوطنيين الدارسين لتلك القضية ـ تكون مهمته خلق التنظيم القومي الواعي الهادف الى محاصرة تلك الظاهرة ـ الخطر، ظاهرة التجسس الصهيوني على العقل العربي. ويكون من أهدافه، أيضاً، اعداد البدائل التنظيمية في مواجهة تلك الظاهرة، على أن تكون مهمته دائمة، ومستمرة، وغير مرهونة بعنصر الزمن ـ كعادة مؤتمرات المثقفين العرب ـ بل مرهونة بزوال الظاهرة الصهيونية، أساساً. معنى ذلك، ان يكون هذا المؤتمر بمثابة «جيش نظامي عربي» دائم، على صعيد الفكر والثقافة، له تشكيلاته، وتدريباته، ومعاركه.

---

(١) د. حامد ربيع، «احتواء العقل المصري»، **الاهرام الاقتصادي** (القاهرة)، العدد ٧٣٣، ٣١/١/١٩٨٣؛ وكذلك **نظرية الامن القومي العربي** (للمؤلف نفسه)، القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤، ص ٣٤٤ ـ ٣٥٢.

(٢) انظر، في تفصيل هذه النواحي، محمد ابراهيم كامل، **السلام الضائع في كامب ديفيد**، القاهرة: سلسلة كتاب «الأهالي»، الرقم ١٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧.

(٣) د. فاروق يوسف، **السلام وأزمة الهوية في مصر**، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٢، ص ٧٧.

(٤) ابراهيم نوار، «التطبيع في التصور الاميركي والاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢٩ ـ ١٣٠، آب/أيلول/تشرين الأول (اغسطس/سبتمبر/اكتوبر ١٩٨٢)، ص ١٥٠ ـ ١٦٨.

(٥) حازم هاشم، **المؤامرة الاسرائيلية على العقل المصري، اسرار ووثائق**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ٢٢٩ ـ ٢٩٢؛ كذلك محسن عوض، **مصر واسرائيل: خمس سنوات من التطبيع**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤.

(٦) عادل حسين، **التطبيع، المخطط الصهيوني للهيمنة الاقتصادية**، القاهرة وبيروت: مكتبة مدبولي ودار آزال، الطبعة الثانية، ١٩٨٥، ص ٧٠ وما بعدها.

(٧) انظر قائمة تفصيلية لهذه الابحاث في رفعت سيد احمد، **اختراق العقل المصري، دراسة ووثائق**، القاهرة: التونى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٦، الملحق الوثائقي.

(٨) انظر **الوفد** (القاهرة)، العدد ٥٠، السنة الاولى، ص ٢.

(٩) نجيب صالح، **العصر الاسرائيلي، من قناة السويس الى باب المندب**، بيروت: دار اقرأ، الطبعة الاولى، ١٩٨٣، ص ٢٦٨.

الشاعر امير جلبواع

استخدام السيريالية قالباً للصهيونية

د. ابراهيم البحراوي

يعتبر امير جلبواع واحداً من ابرز شعراء العبرية المعاصرين واكثرهم تميزاً في الجيل الحالي من شعرائها، وتحظى اشعاره باحتفاء خاص في الكتابات النقدية الصهيونية، وتنعم بالترجمة المستمرة للغات الاجنبية والعالمية. وقد يحسن ان نقدم تعريفاً موجزاً بالشاعر، قبل ان نتعرض لمحاولته استخدام القالب السيريالي في خدمة الصهيونية.

ولد امير جلبواع في مقاطعة فولين، في اوكرانيا، العام ١٩١٧. وقد تلقى تعليماً عبرياً وتخرَّج في مدرسة عبرية ثانوية (جنسيا)، وانضم الى جماعة الحالوتسيم، حيث تلقى تدريباً في العمليات الزراعية، استعداداً للهجرة الى فلسطين. ثم تسلل الى فلسطين في احدى عمليات الهجرة غير الشرعية العام ١٩٣٧، وانخرط في سلك العمل الصهيوني، فعمل في ميدان الزراعة في الكيبوتسات، وفي تعبيد الطرق، وغير ذلك من الاعمال الانشائية.

وانخرط في الاعمال العسكرية مع بداية الاربعينات، حيث التحق بالعمل في المعسكرات البريطانية في فلسطين، وتطوع في العام ١٩٤٢ في الوحدة العبرية في الجيش البريطاني، وشارك، كسائق عسكري، في معارك الجيش الثامن البريطاني في مصر وشمال افريقيا، وفي حصار مالطا، وانتهى به المطاف الى العمل في الفرقة البريطانية التي حاربت في ايطاليا.

سرح من الخدمة العسكرية في العام ١٩٤٦ ، ليستأنف نشاطه العسكري في صفوف الجيش الاسرائيلي، حيث شارك في حرب العام ١٩٤٨.

مع نهاية الحرب التحق بأحدى دور النشر، ومازال يعمل فيها حتى الآن. حصل على جائزة شلونسكي للشعر العبري العام ١٩٦٢. من دواوينه الشعرية «شيفع رحوفوت» ١٩٤٩ و «لينوت» ١٩٤٢ و «شيريم بابوكر» ١٩٥٢. وفي العام ١٩٦٣، أصدر مجلداً يضم اعماله.

يرجع الاهتمام النقدي الصهيوني بهذا الشاعر الى محاولة ابرازه كنموذج للشعر الانساني المتجرد من الجمود الايديولوجي وضيق الرؤية وتحددها بحدود الايديولوجية الصهيونية. ومما لا شك فيه، ان اشعار جلبوع ـ كما سوف يتبين من النماذج التي نقدمها مترجمة عن العبرية في هذه الدراسة ـ تتميز بقدر من الغنائية الذاتية تجعلها مختلفة ومتمايزة عن ذلك الكم الهائل من الكتابات الشعرية العبرية التي ميَّزت لوحة الانتاج الشعري العبري منذ اواخر القرن الماضي.

غير ان هذا التمايز، والاختلاف، اللذين سوف نلاحظهما في اشعار جلبوع لا يتصلان

بمضمون التجربة الشعرية عنده بقدر ما يتصلان بالتجديد في الشكل والقالب الشعريين.

ولذا، فاننا سوف نلاحظ ان المضامين التي يحملها الينا جلبواع في قالبه الشعري الغنائي، الذي أفاد كثيراً من الاتجاهات الشعرية الاوروبية الحديثة، لا تختلف عن تلك المضامين التي يسوقها الينا غيره من شعراء العبرية، ممن تقصر قدراتهم عن هضم المعاني الايديولوجية لتصبح جزءاً من ذواتهم، ولذا يصدر تعبيرهم الشعري عنها في شكل لغوي منظم ابعد ما يكون عن طبيعة الشعر الغنائي التلقائية التي نشعر معها ان القصيدة جزء من مشاعر الشاعر، ينساب من وجدانه على هيئة صور، دونما افتعال او تكلف.

خطابية الشعر العبري

وبالطبع، فاننا ندرك مغزى الاهتمام النقدي الصهيوني في ابراز جلبواع. فهو اهتمام يقصد الى تبرئة الشعر العبري من الصفة التي اصبحت لصيقة به، وهو كونه نوعاً من النظم الايديولوجي أكثر من كونه شعراً يحتفل بمشاعر الذات الانسانية، ما ظهر منها في مستوى الوعي و ما بطن منها في مستوى اللاوعي.

ذلك ان الشعر العبري قد شغل نفسه، منذ الجهود الصهيونية السياسية الاولى، بالتعبير عن مفاهيم ومقولات الايديولوجية الصهيونية على نحو مباشر، وخطابي، جعل من القصائد العبرية، في معظم الاحيان، نوعاً من المنشورات السياسية.

وسواء أكانت المفاهيم التي شغل بها ذلك الشعر مفاهيم تتصل، اتصالاً خالصاً، بفكرة العمل الصهيوني الاستعمارية وما تتطلبه من تأكيد مقولات الشعب اليهودي الواحد، والارتباط التاريخي بالارض العربية، والنزعة الغريزية لدى البشر نحو معاداة السامية، مثلما نرى عند بياليك، او كانت هذه المفاهيم تختلط مع الرؤية الاجتماعية، مثلما نجد في اشعار افراهام شلونسكي التي تدور حول مبادىء وشعارات الصهيونية العمالية واتجاهاتها في التنظيم الاجتماعي، فان تلك المفاهيم تصدر، في غالب الاحيان، في القالب الشعري، وهي على صلة واهية ومصطنعة بمشاعر الشاعر ووجدانه، مما ينعكس في شكل قصيدته وبناء الصور وطبيعة الأخيلة فيها.

ولا شك في ان هذه الحالة الايديولوجية التي يتميز بها الشعر العبري تتسق مع طبيعة العمل الصهيوني منذ نشأته. فلقد بدأ هذا العمل، مستنداً الى ايديولوجية نظرية لم يكن لديها من قوة الاثبات شيء متماسك وصلب، لاقناع الجماهير اليهودية التي لا تعاني من مشاكل في مجتمعاتها بالالتحاق بالمشروع الصهيوني. فضلاً عن ذلك، لقد اصطدم العمل الصهيوني، منذ بدايته، بالرفض العربي والمقاومة.

لذلك، كان من الطبيعي ان تعمل جميع اجهزة الفكر الصهيوني، بما في ذلك الادب، على زرع وتأكيد مفاهيم الايديولوجية في الوعي الجماعي للجمهور اليهودي الذي تخاطبه وتستهدف استقطابه الى المشروع السياسي العملي المستند الى هذه الايديولوجية.

من هنا، كان الشعر العبري ايديولوجياً مشبعاً بالنزعة العملية السياسية. ومن هنا، أيضاً، كان الاديب الشاعر مدفوعاً بتوجيه خارجي، أو نتيجة لتأثره بهذا الاتجاه العام، الى تكريس شعره لخدمة الموضوع العام، مع اهمال البعد الذاتي الانساني، خشية ان يؤثر التفاته اليه في الدور الوظيفي الذي يؤديه شعره في خدمة المشروع الصهيوني.

ولسنا نرى في اشعار جلبواع ما يخرجها عن الالتزام المسبق بالمفاهيم الصهيونية. فهي ماضية في المجرى العام للشعر العبري من هذه الزاوية. لكننا نرى منها ذلك المخرج البارع بين هذه المفاهيم وبين ذات الشاعر، بحيث لا نجد انفسنا في مواجهة منشور سياسي منظوم؛ بل نجد انفسنا ازاء حقيقة شعرية تفيض من وجدان الشاعر مشتملة على مكونات هذا الوجدان ومحتوياته الشعورية واللاشعورية، تمتزج فيها المفاهيم الايديولوجية المجردة بالتجربة الحياتية الحسية.

ولهذا، فان اشعار جلبواع ليست اشعاراً متجردة من الاطار الايديولوجي الصهيوني، ولكنها اشعار تستوعب مقولات هذا الاطار وتذويبها في بوتقة وجدانية لتسمح لنا برؤية هذه المقولات وهي في مستوى الفعل النفسي لدى الشاعر. وهذه الميزة هي التي تفرق ، في الواقع ، بين الشعر، كتجربة انسانية تذوب فيها كل الحقائق، وبين المنشور السياسي المنظوم.

ولا شك في ان مقدرة جلبواع على هذا المزج بين الايديولوجية وسائر جوانب النفس الانسانية انما تتحقق له في الشعر عبر الانتفاع بمهارات الشعر الاوروبي الحديث وطرائقه في البناء القصيدي والتصوير، دون التأثر بميول التحرر الايديولوجي التي اجتاحته في اعقاب الحرب العالمية الثانية.

وهكذا، يكون جلبواع قد افاد من طرائق هذا الشعر في التعبير، من ناحية، ومنح ذاته قدراً من الالتفات والاشباع، من ناحية اخرى، دون ان يدفع ثمن ذلك انفصالاً عن ايديولوجيته الصهيونية ومفاهيمها.

السيريالية وعاء للصهيونية

يقول البروفيسور عزرا سيشاندلر، استاذ الادب العبري في كلية الاتحاد العبري في الولايات المتحدة الاميركية: «لقد وصلت ازمة الايديولوجيات، التي حطت على الادب الاوروبي مع الحرب العالمية الثانية، الى الادب الاسرائيلي متأخرة بعض الشيء. فلقد كان النضال القومي من اجل الاستقلال، بالاضافة الى الرؤية الصهيونية الاشتراكية، حائلاً دون موجة التحلّل الايديولوجي التي اكتسحت دوائر المثقفين في اوروبا الغربية. وهكذا، فأنه في الوقت الذي كان القلق الوجودي ينتشر في اوروبا كان كثير من الشعراء الاسرائيليين الصغار يحاربون من اجل القيم القومية والاجتماعية في نطاق حرب العام ١٩٤٨. ولقد احتفظوا بحماس الايديولوجيين، اذ ان كثيرين منهم جاءوا من الكيبوتسات، او من الجماعات الصهيونية اليسارية المتنوعة، فكان لابد للادب من ان يخدم كأحدى الادوات في الصراع من اجل ' الاستقلال القومي ' ومن اجل المجتمع الجديد .الا انه سوف يكون من الزيف، مع ذلك، ان نظن ان ما كان يحدث في اوروبا لم يكن له اثر في اسرائيل حتى في تلك السنوات المبكرة.

«ان التحرر من الاوهام، والقلق، والسخرية، قد ظهر في اعمال الشعراء بشكل معتاد ممتزجاً بالحماس لاعادة مولد اسرائيل. وهكذا، فان جلبواع، على سبيل المثال، كان قادراً على الكتابة الشعرية المتفائلة المؤكدة على معنى الحياة، في لحظة، بينما نجده، في لحظة اخرى، يغرق في الاكتئاب ومزاج القلق».

ان الاقتباس السابق، وان طال بعض الشيء، الا ان اهميته تكمن في انه يلقي الضوء، بشكل ساطع، على الحقيقة التي اظهرناها من قبل، وهي ان التأثر بالشعر الاوروبي لدى جلبواع لم يكن

على حساب الالتزام الايديولوجي العميق لديه.

وربما يظهر الاقتباس التالي من كلام البروفيسور نفسه نوع التأثر الذي سمح جلبواع لنفسه به من الشعر الاوروبي. كتب البروفيسور، مميزاً شعر جلبواع عن غيره من الشعراء: «وعلى العكس من ذلك ، فانه يمكننا ان نلاحظ جواً سيريالياً لا تخطئه العين في اعمال جلبواع الشعرية، ذلك ان خياله المركب من جزئيات الاحلام مع مقطوعات من ذكريات الطفولة المبكرة يعطي اعماله طبيعة شديدة الفردية، واحياناً ما تكون لاهية او عابثة».

وفي الحقيقة، فاننا نتفق مع البروفيسور عزرا في التسليم بوجود الملامح السيريالية في اشعار جلبـواع، غير انـه لا بد وان نضيف الى ما قاله ذلك الذي سبق وقلنـاه من ان جلبـواع لم يلق بالايديولوجية وراء ظهره وهو يكتب شعره؛ بل ان جلبواع يمتزج بهذه الايديولوجية، امتزاجاً نفسياً عميقاً، حتى تتخلل احلامه الشعرية وتذوب مع ذكرياته عن طفولته؛ ومن ثم، فان فردية جلبواع ليست فردية عابثة، بل هي فردية الفنان القادر على تذويب الايديولوجية في ذاته، فيصعب الفصل بين كليهما. ومن هنا يتميز جلبواع، فهو ايدويلوجي ذاتي.

ولا شك في ان القارىء سوف يشاركنا رأينا هذا في اشعار جلبواع من خلال النماذج التالية التي اخترناها من اشعاره المبكرة، وهي مأخوذه عن ديوانه «اغاني في الصباح». وقد راعينا في اختيارها ان تكون قصائد ممثلة لغيرها، وان تضمن عرض التنويعات المختلفة في اشعاره.

اسحق ومعاداة السامية

في قصيدة بعنوان «اسحق»، كتب جلبواع:

«في الصباح الباكر راحت الشمس

«تتمشى في الغابة

«معي انا وابي

«ويدي اليمنى في يده اليسرى

o o o

«وكالبرق اللامع برقت سكين بين الاشجار

«وفزعت لفزع عيني وهي تواجه

«دماً على اوراق الشجر

o o o

«ابتاه...ابتاه

«عجل بانقاذ اسحق

«حتى لا يتغيب احد عن مائدة الغذاء

o o o

«اني انا المذبوح يا بني

«وها هو دمي على الاوراق

«واختفى صوت ابي

«وشحب وجهه

○ ○ ○

«واردت ان اصرخ مجاهداً

«في الا اصدق...

«فاتحاً عيني عنوة...

«واستيقظت

«واذ بيدي اليمنى وقد نضب الدم فيها».

تمثل هذه القصيدة، والتالية لها الواردة تحت عنوان «موسى»، مجموعة من القصائد التي يتعامل فيها جلبواع مع موضوعات من العهد القديم ذات علاقة بالمفاهيم الصهيونية. لكننا نلاحظ، في هذه المجموعة من القصائد التي يخصها جلبواع بقسم خاص في ديوانه يضع له عنوان «حرب قديمة»، ان تعامل جلبواع مع موضوعات التراث هذه يختلف عن سائر شعراء العبرية. فهو لا يتناولها تناولاً يبدو فيها التكلف والتعمد لاستثارة معان ايديولوجية في نفس القارىء، بل هو يمزج الموضوع التراثي بذاته ويخرجه على شكل تجربة ذاتية ذائبة في وجدانه.

ففي هذه القصيدة، «اسحق»، نلاحظ ان التجربة الشعرية تخرج من شكل حلم يراه الشاعر. وفي اطار تأثر جلبواع بالمنهج السيريالي في الشعر، فانه يستدعي حلمه الشعري من اعماق اللاشعور. ذلك ان القصيدة تظهر الشاعر في حالة الطفولة الاولى. وهو يتمشى مع ابيه في الغابة، مطمئناً الى رعاية الأب وحمايته «ويدي اليمنى في يده اليسرى». وهكذا تصدر القصيدة عن وجدان شاعر يحلم ان يعيش لحظات لاشعورية، ثم هو يحلم بطفولته، اي انه يستنفر الاعمال السحيقة الغائرة في لاشعوره.

ثم نلاحظ تلك الفنية السيريالية في تلك الصورة التي تصور الفزع من الفزع « وفزعت لفزع عيني»، اي الفزع من المجرد وليس من المحسوس، وهو السكين والدم. وهو نوع من الفزع يمكننا ان نلاحظه في اطفالنا، عندما يغمضون عيونهم لمرأى شيء يفزعهم، فكأنهم، باغماض عيونهم، يتجنبون فزعها ويهربون من حالة فزعهم هم انفسهم تجاه فزع عيونهم.

وتظهر تلقائية الصور وانسيابها اللاشعوري من وجدان الشاعر، فضلاً عن براعته الشعورية في توجيه بنائه القصيدي بصوره المتفرقة نحو فكرة واحدة، في الفقرة التالية مباشرة، وذلك حينما يتوحد في حلمه باسحق، البطل التوراتي، الذي يسوقه ابوه ابراهيم العبري نحو الذبح قرباناً للاله، فينادي على ابيه، بلهجة طفولية، مستخدماً الكلمة العبرية «آبا»، وهي كلمة المناداة للاب من قبل الاطفال، مستغيثاً به من الذبح حتى لا يتغيب عن مائدة الغذاء.

غير ان الاب (الذي يمثل ابراهيم العبري في وجدان الصبي الحالم داخل وجدان الشاعر، او الشاعر الحالم باحلام صباه) يجيب، على عكس الموقف الاصلي في الرواية التوراتية، بأنه هو المذبوح وليس ابنه، وكأن الصبي الحالم ينزع رغبة في انقاذ نفسه من موقف اسحق التوراتي الى قلب

الموقف ووضع ابيه موضع الذبيح، لتنتهي القصيدة بصرخة تضيف لمسة سيريالية اكيدة الى القصيدة، حيث يحاول الصبي ان ينفي الحلم بكليته، حيث انه لم يتحمل فكرة قلب الموقف التوراتي ووضع ابيه موضع الذبيح انقاذاً لنفسه من الذبح. اي انه لم يتحمل ان يكون ضحية بذاته، او ان يكون ابوه ضحية افتداء له. وفي محاولته الصراخ، يستيقظ فاتحاً عينيه عنوة، ليتخلص من الكابوس بكليته، ليجد يده اليمنى وقد نضب فيها الدم، اي فقدت حيويتها.

ربما كان مثل هذه الشطر الاخير في القصيدة هو الذي حمل استاذاً مثل عزرا سيشاندلر الى اعتبار صور جلبواع لاهية في بعض الاحيان. فالعبارة العبرية في هذا الشطر الاخير تفيد بمعنيين: اما ان يد الحالم اليمنى كانت فارغة من الدم، اي بقع الدم؛ او انها قد فرغت من الدم الذي انسحب منها؛ وكلاهما يبدو، لاول وهلة، منقطع الصلة بصورة القصيدة.

لكننا نرى، في كل من المعنيين، ختاماً متصلاً بسائر صور القصيدة. فلو اخذنا المعنى الاول للشطر، الذي يفيد بأن الحالم قد وجد يده خالية من بقع الدم، لكان هذا بمثابة اضافة شعورية لتيار الحلم اللاشعوري الذي كان يتوقع الحالم، من خلاله، ان يصحو، فيجد المذبحة على يده، سواء أكان الذبيح اباه او هو نفسه، ومن ثم يكون هذا المعنى ختاماً مؤكداً لرغبة الحالم في التأكيد ان الحلم لم يكن سوى حلم، وانه لم يترك اثراً فعلياً في حياته الواعية. وان اخذنا المعنى الثاني الذي يفيد بأن الحالم قد وجد يده مفرغة من الدم، لكان هذا ختاماً متصلاً، كذلك، ببناء الصور في القصيدة، حيث يفيد بشدة الارهاق الذي عاناه الحالم في حلمه المفزع حتى خارت قواه، التي يرمز اليها باليد اليمنى، التي تدل، عادة، على معنى القوة في الانسان.

ومن الواضح ان جلبواع يتبع التعاليم السيريالية في براعة، من حيث اطلاق الصور الانسيابية من مستوى اللاشعور مع التحكم في توجيهها لتؤدي معنى كلياً.

كتب اندريه بريتون، صاحب السيريالية، في كتابه «مانيفستو السيريالية»، وهو يبين مغزى التداعي الطليق للصور اللاشعورية عند الشاعر السيريالي: «في هذه الصور تتقارب الحقائق البعيدة. وبهذا التقارب تتوزع المشاعر حتى تترك المرء في شبه حلم، ولكن من وراء هذا التوزع تبدو وحدة الفكر المتفرقة وراء الصور المادية الحسية المتواردة على فكرة واحدة».

ويمكننا ان نكتشف، عبر هذا المنشور السيريالي، براعة جلبواع. فهو استخدم المهارات السيريالية ليواصل خدمة الايديولوجية الصهيونية. فما هذا الحلم، وما هذا التدفق اللاشعوري البادي في القصيدة السابقة، الا عزفاً على نفس الموضوعة المترددة في الشعر العبري على نحو من الفجاجة الخطابية، وهي موضوعة التضحية باسحق في الرواية التوراتية واستخدامها رمزاً لعمليات الاضطهاد ضد اليهود، بل وافتعال استخدامها في تأكيد مقولة العداء الغريزي ضد اليهود (معاداة السامية) وتطبيقاتها الشعرية السخيفة،معنى وصورة، على ظواهر المقاومة العربية للاحتلال الصهيوني. ولقد ظهرت هذه الموضوعة مرات عدة في قصائد اخرى. ولعله يكون من المفيد لبيان رأينا ان نسوق مثلاً على هذا الاستخدام:

«اللهم الابناء فارحم... والآباء فارحم..

«وضع نهاية لتقديم اسحق

«ذبيحة وقربانا...».

وليست سيريـالية جلبواع، او بالاحرى استخداماته السيريالية، بغطاء كاف لستر قصده الى خدمة مقولة معاداة السامية عبر موضوعة اسحق. واضافته الوحيدة في هذا الاستخدام انما تكمن في قدرته على تجنب الاسلوب الخطابي الذي يصحب الشعر العبري عادة في مثل هذه الاستخدامات، ونـزوعه الى تقديم الموضوعة عبر مزج شعوري ولاشعوري لا جدال في تميزه ونجاحه. فمن خلال صوره المتبـاعـدة في الظاهـر، تترسب في وجدان القارىء وفكره، على حد سواء، انطباعات المقولة الصهيونية في معاداة السامية على نحو اعمق وابعد تأثيراً، تعاطفاً مع مأساة الطفل الحالم، او الشاعر الذي تطارده مخاوف طفولته من الذبح على مذبح التاريخ القديم والجديد.

موسى وجميع اليهود

وفي قصيدة اخرى بعنوان «موسى»، كتب جلبواع:

«اقتربت من موسى وقلت له:

«رتب اوضاع الجيوش على هذا النحو

«وذاك نظر الي

«ورتب جيوشه تبعاً لما قلت له

«ومن ذا الذي لم ير آنذاك في مجدي

«كانت هناك سارة من رفيقاتي في الطفولة

«وكنت خططت لبناء مدينة باسمها

«وكانت هناك طويلة الساقين التي جاءت

«من مزرعة العاملات

O O O

«كانت هناك ملغيناه التي جاءت من ربات في ملطا

«ودنياه من الحدود الايطالية اليوغسلافية

«ورباه من الوادي الواقع في الشمال

O O O

«وبفخار شديد هرعت الى موسى

«لادله على الطريق الصحيح

«عندما تبين لي فجأة

«ان تلك التي داخل اسمي

«محفورة وموضوعة

«لم تكن حاضرة

o o o

«موسى... موسى... تول قيادة الشعب

«انظر اني غاية في التعب واريد حصة

«اخرى من النوم

«فانا مازلت صبياً».

في هذه القصيدة، «موسى»، يظهر، كذلك، ذلك المنحى السيريالي لدى جلبواع. فالقصيدة تقوم على تكتيك الحلم للكشف عن نوع التفاعل النفسي بين الشاعر وبين شخصية موسى التوراتية التي يغلب استخدامها في الادب العبري الحديث، على نحو عام، باعتبارها رمزاً للقيادة اليهودية الناجحة.

وعلى الرغم من ان النبرة الغالبة على القصيدة توحي، حقاً، بلهو الاطفال، الا انها لا تعكس البساطة التي نعرفها في اخيلة الاطفال. انها اقرب الى تجربة رجل ناضج يتعرف على الطفل في داخله، او يتوحد بتجربة لهو خيالي عند احد الاطفال؛ ذلك ان الصور المتفرقة، والتي تبدو على السطح بلا معنى محدد ومتصل، تنتظم في العمل حول فكرة واحدة، وهي فكرة التوحد بالبطل القائد، القادر على قيادة الشعب اليهودي الى النجاح في معاركه وفتوحاته.

اقتحام فلسطين

وفي قصيدة بعنوان «في طريق راسخ في الذاكرة»، كتب جلبواع:

«اليوم على طريق رملي

«صاخب بالرياح

«مذهّب بالشمس

«وراسخ في الذاكرة من اجيال

«منذ كنت بين اسلافي

«جاء الي كثير من معارفي

«نظروا في عيني في صمت

«كنظرة الاطفال

«في عيني مولدهم

«وعبروا الطريق

«كل واحد يحمل تحت ابطه مجلداً

«ربما كان مكتوباً في المجلدات نتائج

«ربما خيالات وهمية

«ربما نظريات البناء وطرقه

«ربما تحطم كل سور

«حتى لا يكون هناك حاجز

«ربما ارقام الحساب

«للمادة المفجرة

«ربما وصفت الامور

«بلغة شفافة

«وباردة كالمرايا

«ربما صور من قصيدة

«في وادٍ بلوري

«والكليات

«بلورات من الحرارة والبرودة

«لا تكف في هذه الصور

«عن الاهتزاز

«في طريق رملي

«مذهّب من الشمس وراسخ في الذاكرة

«من اجيال

«منذ كنت بين اسلافي

«الى الابد سأمشي هكذا... وسأمشي

«قديماً وشاباً ومولداً».

لعل هذه القصيدة، التي يستخدم فيها جلبواع اسلوباً يبعد عن تكتيك الحلم الذي يفضله في كثير من اشعاره، تكشف، بشكل واضح، عن ميله الى الاستفادة من التكتيكات المختلفة في الشعر الحديث لخدمة افكاره الايديولوجية. فهو، هنا، يستخدم اسلوباً اقرب الى الرمزية التي تقوم على تصميم الرمز، تصميماً واعياً، ليؤدي معنى ظاهراً واضحاً. فالطريق الرملي، الذي يفتتح الشاعر به قصيدته، يرمز الى ما يعتبره تاريخاً تبدو فيه العلامات والآثار، وهو يختتم قصيدته ببيت يعلن فيه انه سوف يمشي على هذا الطريق الى الابد، قديماً وشاباً ومولداً.

وهو، في هذه الصورة، يعتبر نفسه الشعب كله، او يرمز للشعب بنفسه. فهو سوف يمشي بروح اسلافه القدامى، وبعزم شبابه الحاضر، ومستولداً مستقبله.

ولا يخفى ان بناء القصيدة يشير الى مفهوم «اقتحام الارض» ومفهوم «اقتحام العمل»، وهما من المبادىء الاساسية التي يهتم بها الفكر السياسي، والاجتماعي، الصهيوني.

مطاردة اليهود

وفي قصيدة بعنوان «اغنية زرقاء وحمراء»، كتب جلبواع:

«كما لو انك سرت في الجليد

«وانت سرت في الجليد

«وقامت تجاهك دببة: دب، دبة، دبيب

«وجريت بكل قوتك، تصورت ان قواك خائرة

«وكل لحظة في عينيك، خوف عشرة آلاف سنة

«وها انت هنا الآن، سنوات مرت.

«انقضت

«ذهبت الدببة الجميلة. ذهبت. هل تعود؟

«الليلة في حديقتنا تكسرت اغصان الصنوبر

«والاشجار تسيل دمعاً ودماً

o o o

«ها هو الحال. صغار نحن

«والوف السنين في الذاكرة

«انظري. كل الخيالات تنتظم امام نافذتك

«في صف واحد. وليس احدها قريباً

«وليس احدها بعيداً».

ولايخفى، على الرغم من النبرة اللاهية التي يوحي بها استخدام صيغتي التأنيث والتصغير من الدب في مطلع القصيدة، ان جلبواع يشير، في بناء قصيدته، الى مشكلة المطاردة والاضطهاد ضد اليهود في شكل مكثف على نحو وصفي يوحي بالتأمل اكثر مما يوحي بالاسى.

التسلح بالقوة

وفي قصيدة اخرى بعنوان «في مواجهة الريح»، كتب جلبواع:

«عندما وقفنا على حافة الجرف

«بدأت ريح عاتية تهب

«وانسحب الجميع في اضطراب الى الخلف

«غير انني امسكت بالمطرقة

«المحفوظة، هنا، منذ جيل

«وشرعت اضرب الصخر

«واجابت الريح: آمين... آمين».

ومن الواضح في هذه القصيدة انها تؤدي معنى الالتزام بالقوة في مواجهة المشكلات. ويظهر هذا في صورة ضرب الصخر بالمطرقة حتى تخاف الريح وتهدأ.

وفي نفس الاتجاه كتب جلبواع في قصيدة بعنوان «في الظلام»:

«ارسلت يدي امامي... الى جوف الظلام

«وراحت الاصابع تبحث عن الضوء

«مرتعدة من الفزع الناتج عن عدم اليقين

O O O

«ومن ثم ضممت الاصابع

«الى داخل الكف

«فبدت في جوار دافىء

«كجراء كلبة تتجمع على الثدى

«واصبح امنها بلا حدود

«في كنف القبضة المضمومة

«بعد ذلك بزغ الفجر».

يتضح ان القصيدة السابقة تشير الى معنى القوة الناتج عن التجمع في شكل رمزي مقصود ومحدد. وهو من المعاني التي تتردد كثيراً في الشعر العبري على هذا المستوى الرمزي العام، او على نحو التخصيص، عبر رموز محددة، كدعوة لفكرة التجمع اليهودي.

تصوير البطولة اليهودية

ومن القصائد التي تعبر تعبيراً نموذجياً عن قدرات جلبواع في المزج بين الذات والموضوع، بين مشاعره الشخصية والتزامه الايديولوجي، قصيدة بعنوان «وجه يهوشع»، وهي قصيدة يؤدي فيها هذا الاسم، تبادلياً، دلالتين مختلفتين. فهو يشير، حيناً، الى يهوشع بن نون، القائد العسكري اليهودي الذي قاد بني اسرائيل في فتح ارض كنعان بعد الخروج من مصر، ويشير، حيناً آخر، الى يهوشع جلبواع شقيق الشاعر الذي لقي حتفه خلال الحرب العالمية الثانية ، في اثناء قتاله في صفوف القوات البريطانية. والقصيدة، فضلاً عن ذلك، تعبر، بشكل جلي، عن نزعة جلبوع السيريالية في صورها وبنائها:

«ويهوشع من اعلى ينظر الى وجهي

«ووجهه مصكوك من ذهب

«حلم بارد. حلم محنط

«وعند قدمي يضرب البحر

«الشاطىء الى الابد

«اني مريض بنحيبه

«يبدو انني على وشك الموت

«غير انني مضطر، مضطر انا للانتظار

«حياً الى الابد

«من اعلى يظهر وجه اخي في السحاب

«ليحكي عن آثار اقدامي في الرمل

«المغسول بالماء

«البحر يضرب وينسحب. يضرب وينسحب

«حروب ضارية مشروطة بالقانون

«انا. هارب. آخر... هارب. بعيداً

«كذلك يهوشع مرتاح الآن من الحروب

«اذ خلّف ارثاً لشعبه

«غير انه لم يحفر لنفسه قبراً

«في جبل افرايم

«ولهذا، فانه يخرج كل ليلة

«للنزهة في السماء

«وانا مريض. يبدو انني على وشك الموت

«حافي القدمين في رمل قبر ابيض

«على حواف المياه. وتزأر بي نهاية. تضرب موتي عند قدمي

«موجة اثر موجة على وجوه احياء كثر تعلو وتتعاظم»

لو تأملنا الشطرة الاولى من القصيدة لوجدنا ان صورها توحي بمعان متعددة. فوجه يهوشع الذي ينظر من اعلى الى الشاعر، يحتمل دلالات ثلاثاً: فإما انه يدل على القمر، او على اخيه الميت، او يهوشع بن نون، الشخصية التاريخية القديمة التي دخلت فلسطين.

ونلاحظ ان صورة البحر والقمر مجتمعتين توحيان بجو الموت. وقد استخدم جلبوع في التعبير عن «الوجه المصكوك» صيغة اسم المفعول من الفعل العبري «شحاط» ومعناه الاصلي «ذبح» وهو ما يشير، بشكل ما، الى اخيه القتيل.

ويكثف الشاعر صور الموت والبرودة في الفقرة الاولى، معلناً عن اقترابه هو شخصياً من

عالم الموت، مرجعاً ذلك الى مرضه بنحيب البحر، غير انه يعي ان عليه ان يبقى حياً رغم ارادته، بينما وجه اخيه يطل عليه من السحاب ليتنبأ له بمستقبله، وخطاه التي يكتنفها جمع كبير من وجوه الاحياء اشارة الى سيادة الحياة على موجات الموت، او سيادة الجماعة اليهودية على العقبات التي تعترض ايديولوجيتها.

المراجع

د. ابراهيم البحراوي، **الادب الصهيوني بين حربين** (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧.

امير جلبواع، **شيريم بابوكر** (قصائد الصباح)، تل ـ ابيب: هاكيبوتس هاميؤحاد، ١٩٥٣.

ي. ل. جوردون، **شيري هيجون** (قصائد الحزن)، القدس: شوكين، ١٩٧٣.

أ. شأنان، **هسفروت هعفريت هيحاداشاه لزراميها** (الادب العبري الحديث بكل تياراته)، تل ابيب: ١٩٧٢.

ج. شاكيد، **هسفروت هعفريت** (الادب العبري)، تل ـ ابيب: هاكيبوتس هاميؤحاد، ١٩٧٧.

نعيم عرايدي، **اشناف لسفروت هعفريت هيحاداشاه** (نافذة على الادب العبري الحديث)، شفاعمرو: ١٩٨٤.

د. فريشمان، **كول سبوراف** (كل قصصه)، تل ـ ابيب: يحداف، ١٩٧٤.

ي. كلاونزر، **هزراميم هيحاداشيم شل هسفروت هعفريت هتسعيراه** (التيارات الحديثة في الادب العبري الناشىء)، نيويورك: عقرباه، ١٩٢٣.

ب. كورتسغيل، **سفروتينو هيحاداشاه** (ادبنا الحديث)، القدس: شوكن، ١٩٧١.

ب. كورتسغيل، **سفروتينو هيحاداشاه ـ همشخ او مهبيخاه** (ادبنا الحديث ـ استمرار ام ثورة ؟)، القدس: شوكن، ١٩٧١.

ملون هسفروت هعفريت (قاموس الادب العبري)، تل ـ ابيب: دفير، ١٩٧١.

هانتسيكلوبيدياه هاعفريت (الموسوعة العبرية)، القدس و تل ابيب: هيئة الموسوعة العبرية، ١٩٥٥ ـ .

Ribalow, M.; *The Flowering of Modern Hebrew Literature*, U.S.A: 1965.

Ruth, Finer Mintz; *Modern Hebrew Poetry*, California: University of California, 1968.

Spiceshandler, Ezra; *An Outline of Modern Hebrew Poetry*, U.S.A: Shoken, 1968.

Waxman, M.; *A History of Jewish Literature*, New York: 1960.

في اطار النضال لانتزاع حقوقهم كاملة
اضراب شامل للعرب في اسرائيل

نفذت الجماهير العربية في اسرائيل اضراباً عاماً، بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٤، احتجاجاً على السياسة العنصرية الرسمية، ومن أجل المطالبة بحل مجمل القضايا العامة التي تعاني منها.

وقد نجح الاضراب وسيطر منظموه على مختلف المؤسسات في الوسط العربي. وترك الاضراب اثراً ليس بالقليل في المنشآت والمؤسسات، مما اثبت ان ادارة الاقتصاد الاسرائيلي، بشكل حسن، مرتبط بالأيدي العاملة العربية؛ كذلك ثبت ان للجماهير العربية حيويتها في هذا المجال.

قبل الشروع في تفاصيل الاضراب، لا بد من التذكير بأن الجماهير العربية في اسرائيل وضعت، في مختلف مؤتمراتها، برنامجها للمساواة القومية والمدنية، وللسلام العادل غير المنفصل عن هذا البرنامج. أما البنود الأساسية لهذا البرنامج، فهي:

- الانسحاب التام من جميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان حزيران (يونيو) العام ١٩٦٧، وفي العدوان على لبنان في الشهر عينه من العام ١٩٨٢، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الى جانب دولة اسرائيل في حدود الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بقيادة م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني، وحق اللاجئين في العودة او التعويض، وضمان أمن وسلامة جميع دول المنطقة.
- الاعتراف بالجماهير العربية كأقلية قومية وجزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني لها الحقوق القومية والمدنية كافة في بلادها وعلى أرض وطنها وبمساواة تامة مع الجماهير اليهودية.
- الغاء كل قوانين وأنظمة التمييز العنصرية، والاجراءات المبنية عليها، ومنع التحريض القومي العنصري، واحترام اللغة العربية كلغة رسمية في اسرائيل.
- الغاء مصادرة الأراضي العربية، وارجاع ما صودر منها، واعادة أراضي اللاجئين في وطنهم اليهم، وارجاع أملاك الوقف الاسلامي الى اصحابه الشرعيين، والغاء كل القوانين والأنظمة الصهيونية التي تمنع بيع الأراضي، او تأجيرها للعرب.
- الغاء مخطط فصل ابناء الطائفة العربية الدرزية عن الجماهير العربية واعفائهم من التجنيد الالزامي.
- الغاء كل تمييز بحق الفلاحين العرب، واحترام حقوق السكان العرب البدو في النقب، وفي قراهم وتجمعاتهم البدوية.
- الغاء البنود التي تميز ضد العرب في قانون الجنسية، وضمان حرية السكن والتنقل لهم.
- اشتراك العرب، على قدم المساواة، في جهاز الدولة المركزي والمحلي وفي ادارة الخدمات العامة.
- الغاء التمييز القومي بحق العاملين العرب في المجالات كافة، بما فيه التمييز بمنع تشغيلهم في مصانع ومشاغل معينة بحجة «الأمن»، والغاء التمييز القومي في الهستدروت ومستوى ومجالات خدماتها.
- الغاء التمييز ضد السلطات المحلية العربية، بما فيه التمييز في الميزانيات والملاكات والخدمات وتوسيع مسطحات البناء واقرار الخرائط الهيكلية لمدنها وقراها، واعتبارها مناطق تطوير درجة (أ)، وكذلك الأمر

بالنسبة الى الاحياء العربية في المدن المختلفة.

○ الغاء التمييز في جهاز التعليم، وفي الخدمات الصحية، والخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية كافة، واحترام الثقافة والتاريخ والتراث العربي، ووضع برامج تعليم مفعمة بالروح الانسانية، والكرامة الوطنية، وفتح جامعة في الناصرة، وعدم التمييز في قبول الطلاب الجامعيين العرب لمختلف الكليات.

○ اقامة مشاريع صناعية في الوسط العربي، ودعم اقتصاد المدن والقرى العربية، اسوة بالوسط اليهودي (سميح غنادري، **العرب في اسرائيل**، حيفا: مطبعة الاتحاد، ١٩٨٧، ص ٩١ ـ ٩٣).

خطوات ما قبل الاضراب

سبقت الاضراب العام سلسلة من الخطوات: اولها، اجتماع رؤساء السلطات المحلية العربية، بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٧، في المركز الثقافي البلدي، في الناصرة، الذي أُقرت فيه سلسلة من الاجراءات، احتجاجاً على السياسة العنصرية الرسمية، وعلى مماطلة الحكومة في دفع الميزانية المقدمة الى الوسط العربي وتسديد العجز. وأعطى المجتمعون للحكومة مهلة؛ فاذا استمرت في سياستها ومماطلتها، فان الاحتجاجات، عندئذٍ، تكون على النحو التالي:

○ عقد مؤتمر صحافي في نهاية شهر نيسان (ابريل) ١٩٨٧، لاطلاع الرأي العام على سياسة الحكومة العنصرية ومماطلاتها.

○ اعلان اضراب عام، بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٧، في مكاتب السلطات المحلية والمدارس العربية، احتجاجاً على عدم تلبية المطالب بشأن قضايا التعليم، وفي مقدمها قضية النقص الخطير في الأبنية.

○ اعلان الاضراب يومي ٢١ و ٢٢ أيار (مايو) ١٩٨٧ في السلطات المحلية.

○ الدعوة الى اجتماع عام لهيئات الجماهير العربية الشعبية والوطنية كافة، للبحث في اعلان الاضراب الشامل (**الاتحاد** ، حيفا، ١٤/٤/١٩٨٧).

وفي ضوء استمرار الحكومة في مماطلتها، عقد ممثلو اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية مؤتمراً صحافياً في بيت سوكولوف، في تل ـ ابيب، بتاريخ ٣٠/٤/١٩٨٧، ظهراً. وفي بداية المؤتمر، وزع بيان خاص على الصحافيين استعرضت فيه اللقاءات التي اجراها ممثلو السلطات المحلية العربية خلال الشهور الأخيرة مع المسؤولين الحكوميين، حيث طرحوا لهم الأوضاع الصعبة التي تعيشها السلطات المحلية العربية، والمطالب الحيوية اللازمة لضمان حد أدنى من الخدمات، ومن ضمن ذلك ارسال مذكرة مفصلة الى رئيس الحكومة والقائم بأعماله، ونسخ عنها الى الوزارات التي يتوجب ان تكون لها صلات مع السلطات المحلية.

وتحدث رئيس مجلس جت المحلي، احمد أبو عصبة، فأشار الى ان مجرد اعلان رئيس الحكومة عن النية لمساواة المجالس المحلية الدرزية، والشركسية، هو اعتراف بوجود التفرقة. وحمّل أبو عصبة الحكومة مسؤولية عدم حل قضايا التنظيم، وقال: «انها هي التي أوصلت الوسط العربي الى الوضع القائم، وهي السبب في بناء بيوت بدون ترخيص». ونوه بأن الحكومة لم تتخذ خطوات جدية للتعجيل في اقرار الخرائط، موضحاً ان القرى العربية تقوم على حد أدنى من مسح مسطحات البناء، مما يحد من تطويرها. وندد أبو عصبة بتوصيات «لجنة ماركوفيتش» التي توصي بازالة قرى عربية بني بعضها في عهد الانتداب، دون ايجاد حل انساني بديل.

ثم تكلم رئيس مجلس كفر ياسيف المحلي، نمر مرقس، عن قضايا التعليم والمدارس، فأشار الى المشكلات الكثيرة، المزمنة، وأهمها النقص في غرف التدريس التي بلغ ١٤٠٠ غرفة، وفق احصائيات السلطات المحلية العربية (**المصدر نفسه**، ٣/٥/١٩٨٧).

وبتاريخ ١٠/٥/١٩٨٧، أُجري في وزارة الداخلية، في القدس، لقاء جديد بين سكرتارية لجنة الرؤساء القطرية ومدير عام وزارة الداخلية، ومساعده. اشترك في اللقاء، من جانب اللجنة، كل من رئيسها ابراهيم نمر حسين، وأعضاء سكرتاريتها احمد أبو عصبة ومحمد غنايم وأسعد عزايزة ونمر مرقس. واشترك عن

وزارة الداخلية مديرها العام ومدير الميزانيات في الوزارة. كما اشترك مدير عام السلطات المحلية، دوف تابوري.

وكرر وفد اللجنة القطرية المطالب الحيوية، والملحة، للسلطات المحلية، وهي: تحرير المبالغ المتبقية بذمة الوزارة والمنصوص عليها في الاتفاق الذي تم في شهر آب (اغسطس) ١٩٨٦ بين وزير الداخلية وبين سكرتارية اللجنة القطرية (مبلغ ثلاثة ملايين ونصف المليون شيكل للتطوير، ومليوني شيكل للميزانية العادية) لتغطية العجز المالي المتراكم في السلطات المحلية لعامي ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، ورفع خاص للميزانيات العادية للسنة المالية بنسبة ٢٥ بالمئة، ورفع خاص لميزانية التطوير بخمسة اضعاف ما كانت عليه في العام ١٩٨٦، واقامة لجان تنظيم وبناء محلية في الوسط العربي، والاستجابة لطلب توسيع مناطق النفوذ، وايقاف هدم البيوت، وعقد اجتماع لممثلي اللجنة القطرية مع اللجنة الوزارية الموكلة بدراسة وتنفيذ توصيات «لجنة ماركوفيتش».

وكانت أجوبة مدير عام الوزارة ومساعده كما يلي:

○ سوف نعمل على تسريع تحرير المبلغ المخصص للتطوير، ولكننا لم نجد، بعد، حلاً لكيفية تحرير المليوني شيكل من الميزانيات العادية، لأننا تعهدنا لوزارة المالية ان لا نعطي قروضاً، اذ ان هذا المبلغ سوف يحرر كقروض.

○ نعترف بصعوبة وضعكم، ولكننا لا نستطيع اقرار تغطية العجز المالي لديكم، الا بموافقة وزارة المالية.

○ اذا حصلنا على موافقة وزارة المالية، فسوف نرفع الميزانيات العادية للسنة الجارية ١٩٨٧ بمبلغ ثلاثة ملايين ونصف المليون شيكل، بالاضافة الى نسبة الغلاء، أي ١٨ بالمئة.

○ لا امكانية لدينا، حالياً، لرفع ميزانية التطوير. ولكننا نأمل في أن نجلس قريباً واياكم مع وزير المالية، لاقناعه برفع خاص لميزانيات التطوير عندكم.

○ سوف ندعو ممثلين عنكم للجلوس مع «لجنة حيون» التي وضعت تقريراً بالنسبة الى اقامة لجان تنظيم وبناء.

○ لدينا مصاعب في موضوع مناطق النفوذ ونطلب تزويدنا بوقائع عينية عن هذا الموضوع.

○ لا نستطيع التدخل في موضوع تقرير «لجنة ماركوفيتش»، فهو في أيدي مسؤولين أعلى منا، ولا نستطيع التدخل (**المصدر نفسه**، ١١/٥/١٩٨٧).

مما تقدم، اتضح ان أي تقدم ملموس لم يتم في ذلك اللقاء، تماماً كما كانت النتيجة في جميع اللقاءات السابقة التي عقدتها سكرتارية لجنة الرؤساء القطرية مع مسؤولي الوزارات المختلفة. وهذا ما يؤكده التصريح الذي أدلى به رئيس مركز السلطات المحلية، دوف تابوري، للصحافيين، الذي أوضح فيه ان مركز السلطات المحلية يساند الاجراءات الاحتجاجية التي تتخذها السلطات المحلية العربية (**المصدر نفسه**، ١٥/٥/١٩٨٧).

وتنفيذاً للقرارات التي اتخذت في الاجتماع العام لرؤساء المجالس المحلية العربية، بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٧، اضربت السلطات المحلية العربية والخدمات البلدية والمدارس والتعليم في الوسط العربي بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٧، وكان الاضراب شاملاً في المدن والقرى التي يوجد فيها سلطات محلية (**المصدر نفسه**).

كما عقدت اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية اجتماعاً في يوم الاضراب، في بلدية شفاعمرو، وقررت تصعيد الاجراءات الكفاحية وتحويل اضراب ٢١/٥/١٩٨٧ الى اضراب ليس فقط في مكاتب السلطات المحلية العربية، كما كان مقرراً، وانما في كل الخدمات البلدية، بما فيها التعليم في المدارس، وان يكون تاريخ ٢٢/٥/١٩٨٧ يوم اضراب في مكاتب السلطات المحلية فقط. كما قررت الدعوة الى اجتماع لممثلي هيئات ومنتخبي المواطنين العرب، بتاريخ ٦/٦/١٩٨٧، لاقرار موعد اضراب شامل في الوسط العربي، ولاقرار عدم فتح المدارس في السنة الدراسية المقبلة (**المصدر نفسه**).

وبناء على قرار اللجنة القطرية للرؤساء، عمَّ الاضراب الشامل، بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢١، جميع مكاتب السلطات المحلية العربية، والخدمات البلدية، بما في ذلك المدارس. واقتصر الاضراب بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٢ على مكاتب السلطات المحلية فقط (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٥/٢٣).

وفي ضوء تجاهل السلطات الاسرائيلية للاجراءات آنفة الذكر، عقد أوسع اجتماع تمثيلي في تاريخ الجماهير العربية في اسرائيل، بتاريخ ١٩٨٧/٦/٦، اذ شارك فيه خمسة أعضاء كنيست عرب، هم توفيق طوبي وتوفيق زياد ومحمد ميعاري ومحمد وتد وعبدالوهاب دراوشة، واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، ولجنة الدفاع عن الأراضي، وأعضاء اللجنة التنفيذية للهستدروت العرب، والاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب، ولجنة المبادرة الدرزية، وقادة لجان المتابعة لمؤتمرات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية في الوسط العربي، ولجان أولياء أمور الطلاب، واللجنة القطرية للطلاب الثانويين العرب. وقرر هذا الاجتماع ان يكون يوم الاربعاء (١٩٨٧/٦/٢٤) «يوم المساواة»، ويوماً نضالياً على نسق «يوم الأرض»، تعلن فيه الجماهير العربية الاضراب العام عن العمل، والتعليم، احتجاجاً على استمرار وتفاقم سياسة التمييز العنصري ضد العرب في جميع مجالات الحياة. كما قرر المجتمعون عدداً من الخطوات، من أجل تعبئة الجماهير، وتجنيدها، وتصعيد النضال في معركتها، منها: اقامة طاقم قيادي للاضراب، يتألف من سكرتير لجنة الرؤساء وأعضاء الكنيست العرب وممثلي الهيئات الشعبية المختلفة؛ اقامة لجان محلية في كل منطقة وبلدة، تجند من أجل انجاح الاضراب؛ اصدار بيان الى وسائل الاعلام في اسرائيل، والخارج، لشرح أسباب الاضراب، وتشكيل طاقم اعلامي يتابع القضية الاعلامية على الصعد كافة؛ اصدار بيان يوقعه أعضاء اللجنة المركزة للهستدروت العرب (معراخ) وأعضاء اللجنة التنفيذية (حداش + معراخ)، يعلنون فيه تبني قضايا جميع العمال العرب الذين يتعرضون للفصل من العمل، او الى أي عقاب تعسفي آخر، وطرح القضية في الهستدروت للوقوف الى جانبهم؛ اعفاء الطلاب الذين يقدمون الى امتحان الثانوية العامة بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٤ من الاضراب (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/٦/٧).

التحضيرات للاضراب

في اطار التحضيرات للاضراب، أصدرت الهيئات التمثيلية والشعبية التي اشتركت في الاجتماع الموسع، الذي عقد بتاريخ ١٩٨٧/٦/٦، بياناً الى المواطنين العرب دعتهم فيه الى المشاركة الواسعة في الاضراب العام لكل الجماهير العربية، والى الالتزام بتوجيهات لجنة الاضراب التي انبثقت عن اجتماع شفاعمرو. كما أعرب البيان عن الثقة بأن اوساطاً يهودية واسعة سوف تؤيد مطلب تحقيق المساواة والسلام العادل، الذي يضمن الأمن والسلام لجميع شعوب المنطقة ودولها (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/٦/١٢).

وعقد ممثلو لجنة قيادة الاضراب مؤتمراً صحافياً في مدينة حيفا، بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٢، حذروا فيه من مغبة أي استفزاز قد تقوم به قوات الشرطة وحرس الحدود، أو اية جهة أخرى، ضد الجماهير العربية في يوم الاضراب. وأكد المتحدثون ان اضراب «يوم المساواة» اتى بعد ان نفدت كل الوسائل والاجراءات النضالية الاخرى، وان الاضراب يشكل اسلوباً نضالياً ليس ضد التمييز من اجل المساواة فحسب، بل من أجل المجتمع الاسرائيلي بأسره. وتوجه المتحدثون الى الرأي العام اليهودي في اسرائيل، والى القوى التقدمية والديمقراطية، لاعلان تضامنها مع الاضراب ومطالبه (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٧/٦/٢٣). وأوضح المتحدثون ان الجماهير العربية لا تستطيع التسليم بظاهرة شعب عامل وشعب ارباب عمل (**دافار** ، ١٩٨٧/٦/٢٣).

وفي اطار الاستعدادات للاضراب، نظمت الهيئات والمجالس المحلية العربية العديد من الاجتماعات في بعض القرى العربية، أبرزها اجتماع شعبي حاشد في قرى الجديدة ودير الأسد ويركا والرامة وابو سنان وام الفحم، حضرها ممثلون عن المجالس المحلية والهيئات الشعبية والتمثيلية المختلفة. وأكد الجميع ضرورة انجاح الاضراب (**الاتحاد** ، ١٩٨٧/٦/٢٣).

أما في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، فقد دعت الحركة النقابية والقوى التقدمية عمال الضفة

الغربية وقطاع غزة في المشاريع الاسرائيلية الى اعلان الاضراب عن العمل بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٤، تضامناً مع اضراب الجماهير الفلسطينية في «يوم المساواة». وجاءت الدعوة في بيانات ونداءات خاصة اصدرتها ووزعتها الحركة النقابية في المناطق المحتلة ونقابة عمال البناء والمؤسسات الوطنية في نابلس والقوى الوطنية في طولكرم، أكدت فيها دعمها وتأييدها لاضراب «يوم المساواة» (**المصدر نفسه**).

ووزعت في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة منشورات تدعو الى الاضراب العام، والى التضامن مع عرب اسرائيل، وطلب من السكان، في المنشورات التي وزعتها منظمات مختلفة تتضامن مع م.ت.ف. في المناطق المحتلة، عدم التوجه الى العمل في اسرائيل، لعدم المساس بأشقائهم الفلسطينيين مواطني اسرائيل (**معاريف** ، ١٩٨٧/٦/٢٤).

تأييد محدود في الوسط اليهودي

أعرب بعض الأوساط الاسرائيلية عن تأييده لاضراب «يوم المساواة»، حيث عقد حزب مبام سلسلة من الاجتماعات في كيبوتسات يسعور، في الجليل الغربي، وغزيت، في الجليل الشرقي، وبركائي، في المثلث، شارك فيها أعضاء الكنيست العازار غرانوت ومحمد وتد وبئير تسبان، شرحت فيها المظالم اللاحقة بالمواطنين العرب.

وأصدر حزب مبام، عشية الاضراب، منشوراً، جاء فيه ان الهيئات الرسمية لحزب مبام قررت تأييد نضال الجماهير العربية والتضامن معها في مطلبها العادل ودعوة القوى التقدمية اليهودية الى التعبير عن تضامنها مع العرب، برفع صوتها من أجل انصاف الجماهير العربية، على أساس المساواة التامة. وجاء في المنشور، أيضاً، ان مؤسسات الحزب قررت القيام بحملة اعلامية واسعة في الوسط اليهودي، لنقل المطالب العادلة للجماهير العربية (**المرصاد** ، تل ـ ابيب، ١٩٨٧/٧/١).

وأقر مجلس نقابة الطلاب العامة في الجامعة العبرية، في القدس، بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٣، تأييد الاضراب الشامل. ونص القرار على تأييد مطالب الاضراب العادلة (**الاتحاد** ، ١٩٨٧/٦/٢٥).

من ناحيتها، ناقشت كتلة المعراخ في الكنيست الاضراب في الوسط العربي، بناء على طلب عضو الكنيست عبدالوهاب دراوشة. وأبرز المعراخ تأييده لمبدأ المساواة لجميع مواطني اسرائيل ومع برنامج المعراخ وميثاق «الاستقلال». ودعت الكتلة الحكومة الى تطبيق مبدأ المساواة عبر الاستجابة لاحتياجات الوسط العربي (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٦/٢٤).

أما لجنة الداخلية التابعة للكنيست، فقد أعربت عن أسفها لأن الميزانيات التي وعدت بها المجالس المحلية لتغطية العجز لم تحرر، بعد، من قبل وزارة المالية، على الرغم من وجود اتفاقات اتخذت على مستوى وزراء ومدراء عامين (**المصدر نفسه**).

محاولات لمنع الاضراب

اجرى مكتب الوزير موشي آرنس اتصالات مع زعماء الوسط العربي بهدف الغاء الاضراب في اللحظة الاخيرة؛ اذ بعث مساعد الوزير آرنس، عاموس غلبواع، ببرقيات الى جميع رؤساء البلديات المحلية في اسرائيل، أبلغ اليهم فيها انه على أثر الاتصالات التي تمت بين الوزيرين آرنس ونسيم خُصص مبلغ ٢٠ مليون شيكل لحل مشكلات آنية في الوسط العربي، كما اتفق على بناء ١٢٠ غرفة للتدريس، وتخصيص مبلغ ١٥ مليون شيكل لميزانية التطوير للمجالس العربية، كما اعطيت اضافة لميزانية وزارة الداخلية للمجالس العربية، بالاضافة الى مبلغ السبعة ملايين شيكل التي خصصت لتغطية العجز (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/٦/٢٤). الا ان السؤال الذي يطرح، هنا، هو كيف يمكن تسريب مبلغ ٢٠ مليون شيكل دون أن يكون هذا المبلغ مشمولاً في الميزانية، في الوقت الذي لم تحرر وزارة المالية، والداخلية، مبالغ وعدتا بتحريرها قبل عام (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٦/٢٤).

اما الوزير عيزر وايزمان، فقد دعا، بدوره، السكان العرب الى الغاء الاضراب، على الرغم من

تفهمه لدوافعهم. لكنه يعتقد بأن عليهم التصرف بصبر. ودعا وايزمان، في اقتراحين تقدم بهما الى سكرتارية الحكومة، الى وضع خطة خمسية لتطوير القرى والمدن العربية، وإلى اقامة لجنة وزارية، يشترك فيها مهجرو قريتي اقرت وكفربرعم، للعمل من أجل اعادتهم الى بيوتهم (**دافار**، ٢٣/٦/١٩٨٧).

ودعت الهستدروت الى الغاء الاضراب، متبنية بذلك موقف سكرتيرها يسرائيل كيسار، الذي أوضح ان معارضته تعود الى ان منظمي الاضراب هم من الحركة التقدمية للسلام ومن «راكح» الذين يطالبون بالاعتراف بـ م.ت.ف. (**هآرتس**، ٢٤/٦/١٩٨٧).

وعلى الرغم من معارضة الهستدروت للاضراب، فقد حذر سكرتيرها كيسار أرباب العمل من استغلال الاضراب لتصفية الحسابات مع عمال عرب. وأوضح ان الهستدروت لن تتحمل، ولن تسكت، اذا نفذت أعمال انتقامية من جانب جهات يهودية متطرفة ضد عرب بسبب الاضراب (**يديعوت احرونوت**، ٢٤/٦/١٩٨٧).

اضراب على خلفية سياسية

بحث الكنيست الاسرائيلي، بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨٧، قضية اضراب الجماهير العربية، بناء على عدة اقتراحات تقدم بها أعضاء الكنيست توفيق زياد ومحمد وتد ومحمد ميعاري وامنون لين ودافيد تسوكر.

ودعا امنون لين (معراخ)، ضمن اقتراحه لجدول أعمال الكنيست، الجمهور العربي الاسرائيلي الى الغاء الاضراب، لأنه، حسب رأيه، ينم عن عدم مسؤولية. وأوضح لين «ان سلاح الاضراب في اسرائيل مشروع. وعندما يندمج مواطنون عرب في مختلف الاضرابات التي تعلنها تنظيمات اسرائيلية مختلفة، سواء على الصعيد المهني او الصعيد الاجتماعي، فان هذا أمر مشروع بالطبع، لأننا نعيش في دولة مشتركة والعرب هم جزء لا يتجزأ من دولة اسرائيل. لكن هذه هي المرة الاولى التي تقرر جميع القيادات العربية الاسرائيلية الانجرار وراء ' راكح ' والاعلان عن اضراب عام، على خلفية سياسية صرفة. وعندما سمعت عن اعلان اضراب عام لعرب اسرائيل انتابتني قشعريرة، وشعرت بوخزات في جسدي، لأن لليهود ذكريات مؤلمة من اضراب آخر اعلن العام ١٩٣٦، من قبل اللجنة العليا برئاسة مفتي القدس، وأنا أدعو الشعب العربي الاسرائيلي والأوساط المعتدلة والمسؤولة في الوسط العربي واولئك الذين ما زالت اراؤهم حرّة وغير مستعبدة، الى الغاء هذه المناورة القومية متعددة الأهداف، التي تقدم بها ' راكح ' في الوسط العربي، ومعارضة هذا الاضراب غير المنطقي الذي لا لزوم له، والذي دعت اللجنة المركزية للهستدروت، أيضاً، الجمهور العربي الى عدم الانجرار وراءه» (**المرصاد**، ١/٧/١٩٨٧).

ثم اعتلى منصة الخطابة عضو الكنيست توفيق زياد (حداش)، واستعرض اوجه التمييز في التعليم والتنظيم والبناء ومصادرة الاراضي وميزانيات السلطات المحلية، وأضاف: «هناك المشكلة السياسية؛ فنحن عرب اسرائيل جزء من الدولة وجزء من الشعب العربي الفلسطيني، ولا يمكن ان نقف لامبالين ازاء الاضطهاد في المناطق المحتلة واستمرار الاحتلال. ولسنا لامبالين، لأن هذا شعبنا ومن لحمنا ودمنا، ونحن نريد الغاء الاحتلال. هذا هو موقف الجمهور العربي وجميع القوى الديمقراطية اليهودية في الدولة. نريد سلاماً عادلاً يرتكز على مبدأ: شعبان ودولتان، فلسطينية واسرائيلية. اننا نريد الاضراب ان يكون شاملاً وهادئاً، بحيث يمر بسلام؛ لذا، نحذر من أي تحرش بالجمهور العربي، لأن شعبنا مستعد للدفاع عن الاضراب والمضربين، في وجه أي تحرشات أو استفزازات» (**المصدر نفسه**).

وأشار عضو الكنيست محمد ميعاري (القائمة التقدمية للسلام)، في كلمته، الى حقيقة ان الجمهور العربي، على اختلاف احزابه ومؤسساته، وعلى الرغم من الخلافات القائمة بينها، قد اتفق وقرر اعلان اضراب عام، مع انه ليس من السهل ان يحدث مثل هذا الوفاق، مما يؤكد ان الموضوع جدي ويجب عدم الاستخفاف به. وأضاف: «ان السلطات تستعمل حالياً أساليب جديدة للاستيلاء على الاراضي العربية التي فلتت من المصادرة، وذلك بضم مناطق من القرى العربية الى مناطق نفوذ سلطات محلية يهودية، فضموا اراضي من سخنين الى مسغاف، واراضي من شفاعمرو الى ' عيمك يزراعيل ' (مرج ابن عامر)» (**المصدر نفسه**).

وقال عضو الكنيست دافيد تسوكر (راتس) انه يرى نفسه شريكاً في نضال المواطنين العرب من أجل المساواة، وان أعمال هدم المنازل والاعتداء على السكان التي تكررت مؤخراً في لواء حيفا، لم تكن لتحدث في الوسط اليهودي. وأضاف: «ان الجدل لا يتمحور حول وجود اضطهاد وتمييز ام لا، انما حول ما اذ كان من العدل والحكمة اتباع سياسة الاضطهاد، اذ يحاول البعض بناء ايديولوجية تقول ان تلك السياسة تخدم مصلحة الدولة. ولو كان أعضاء حيروت حقاً ملتزمين بعقيدة جابوتينسكي لتصرفوا بشكل مغاير، لأن هذه العقيدة تدعو الى المساواة بين الأجناس البشرية». ورفض تسوكر المقارنة بين اضراب ١٩٣٦ واضراب «يوم المساواة». وذكر انه يؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وقال انه من الخطأ الربط بين الحقوق والواجبات، لأن المواطن يستحق جميع الحقوق، أما الواجبات فهي مسألة قانون، والقانون يعفيهم من الخدمة العسكرية (**المصدر نفسه**).

وقال الوزير آرنس ان «المساواة هي وضع موضوعي يمكن تقديره، او قياسه، وفقاً للقوانين، ولكنها، أيضاً، وضع غير موضوعي يتعلق بشعور الانسان والمواطن. وسبق ان قلت ان من لا يأخذ على عاتقه اسمى واجب، ألا هو المشاركة في الدفاع عن الدولة، لن يشعر، حسب اعتقادي، بأنه متساو». وختم قائلاً: «أتوجه الى الجمهور العربي للامتناع عن الاضراب، لأنه قد يؤدي الى التطرف وليس الى الاعتدال، الى الاحتكاكات والاستقطاب وليس الى الاندماج. ان الاضراب لن يعود بالفائدة على أحد منا» (**المصدر نفسه**).

وادعى عضو الكنيست بيني شاليطا (ليكود) بأنه ليس للاضراب ما يبرره، وان المواطنين العرب يتمتعون بالحرية والمساواة. وأضاف ان المواطنين العرب موحدون حول شيء واحد هو معاداة اسرائيل وكرهها، وهم قلقون لأن اسرائيل قوية (**الاتحاد** ، ٢٣/٦/١٩٨٧).

وفي نهاية الجلسة، اسقط الائتلاف الحكومي اقتراحات أعضاء الكنيست الأربعة من جدول الأعمال.

تجاوب مع الدعوة الى الاضراب

شهدت القرى والمدن العربية في اسرائيل اضراباً شاملاً في «يوم المساواة»، تلبية لنداء الهيئات التمثيلية العربية، احتجاجاً على سياسة اللامساواة. وقد اشترك في الاضراب ٥٨ مجلساً محلياً عربياً، من ضمنها تسعة مجالس محلية درزية. والأمر المميز في «يوم المساواة» هو مشاركة القرى العربية الدرزية، حيث افتقدت هذه المشاركة في «يوم الأرض». ومنذ ساعات الصباح الاولى من فجر ٢٤/٦/١٩٨٧، سيطر الهدوء على قرى منطقة المثلث بشكل عام، باستثناء تحركات وتنقلات اللجان الشعبية. وكانت لجان الاضراب ضمنت اضراب المحال التجارية ووسائل النقل، من سيارات وباصات وسيارات أجرة، واشرفت على تنفيذ هذا الأمر منذ ساعات الصباح. كذلك اضربت المصارف ومكاتب البريد والمدارس التي لم يصلها سوى المعلمين. وشل اضراب عمال وعاملات المثلث مناطق صناعية كاملة ومشاغل وورشاً، ممن تعتمد على العمال العرب في مختلف انحاء اسرائيل (**الاتحاد و يديعوت احرونوت**، ٢٥/٦/١٩٨٧).

وقامت وفود تضامنية من القرى التقدمية اليهودية بزيارة القرى العربية في المثلث، منها وفد من تل ـ ابيب، برئاسة عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاسرائيلي، تمار جوجانسكي، ووفد من حزب مبام، برئاسة عضو الكنيست محمد وتد، ووفد آخر عن صحيفة «الشرارة»، برئاسة اساف أديب (**الاتحاد** ، ٢٥/٦/١٩٨٧).

وأصدرت بلدية ام الفحم واللجنة الشعبية لقيادة الاضراب فيها بياناً مشتركاً الى أهالي المدينة وقراها، اشادتا فيه بوقفتهم الوحدوية النضالية في «يوم المساواة». وأكد البيان ان الجماهير العربية قد سطرت يوماً مجيداً في سجل الجماهير العربية الحافل، التي تصر على مواصلة النضال حتى النهاية. وأكد البيان، كذلك، انه لا بد من استمرار النضال، وتصعيده، من أجل اجبار السلطة على التراجع عن سياسة التمييز القومي واستخلاص الحقوق كاملة (**المصدر نفسه**، ١/٧/١٩٨٧).

اضراب النقب

لبى المواطنون في بئر السبع وفي قرى النقب المختلفة الدعوة، والتزموا القرار. ففي بئر السبع، اضرب

العمال والمقاولون وأصحاب المهن الحرة والشركات العرب بشكل عام، ولم يرسلوا ابناءهم الى المدارس.

وفي راهـط، كان الاضراب شاملاً تقريباً، وذلك، على الرغم من معارضة رئيس المجلس المحلي المعيّن قرار الاضراب ودعوته الاهالي الى عدم الالتزام، لا بل ان قسماً من مستخدمي المجلس تماثلوا مع القرار وأضربوا.

وقد حاولت الشرطة التخريب على الاضراب، بممارسة الضغوط على أصحاب الحوانيت والمحال التجارية، لمنعهم من الاضراب، الأمر الذي رفضه هؤلاء. وقامت الشرطة باعتقال ثلاثة فتيان أشقاء، هم خالد ورائد وزياد حسين العبره، للتحقيق، بعد ان رفع مدير المدرسة دعوى ضدهم (**المصدر نفسه**).

وفي قرية اللقية، كان الاضراب شاملاً. أما في قرية تل السبع، فقد كان جزئياً، حيث اقفلت بعض المحال التجارية (**المصدر نفسه**).

اضراب في الجليل

استجاب معظم الجماهير العربية في الجليل للاضراب، وكانت مدينة الناصرة ومنطقتها محط انظار المعنيين بالاضراب، سلباً أم ايجاباً. وأغلقت المدارس أبوابها، وكذلك المتاجر والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والرسميـة، بمـا في ذلك بعض المؤسسات الحكومية. وانزلت شركة «ايغد» باصاتها الى الناصرة العربية لنقل المسافرين، بشكل استفزازي وبوتائر عالية لم تعهدها من قبل. وكانت سيارة شرطة تتقدم كل باص واخرى تتبعه، لحمايته. الا ان صبر الناس نفد، فقام أحد العمال بقذف باص بحجر. بعدئذٍ، خفت حركة باصات «ايغد».

وقد أصدرت قيادة الاضراب بياناً صحافياً أعلنت فيه عن نجاح الاضراب، وأشارت الى استفزازات شركة «ايغد»، محذرة من ان هذه التصرفات تعتبر تحدياً ومعادية للجماهير العربية (**المصدر نفسه**).

ووصلت الى الناصرة وفود تضامن، كان بينها السكرتير العام للحزب الشيوعي الاسرائيلي، مئير فلنر، وعضو المكتب السياسي للحزب شاسا حنين، كذلك زار المدينة وفد من حزب مبام برئاسة سكرتيره العام العازار غرانوت (**المصدر نفسه**).

ووجهت بلدية الناصرة الى شعب المدينة بياناً، جاء فيه: «ان حكام اسرائيل لن يستطيعوا مواصلة قلب الحقائق وتزييف واقع التمييز العنصري، وعليهم ان يفهموا ان اضراب ' يوم المساواة ' التاريخي ليس نهاية الطريق، بل هو فقط معلم منها يشير الى مرحلة أرقى من الوحدة والنضال، لاجبار السلطة على التراجع والاعتراف بحق شعبنا في المساواة القومية التامة في جميع المجالات وجميع الاتجاهات» (**المصدر نفسه**، ٢٨/٦/١٩٨٧).

اما في مدينة شفاعمرو، ومنطقتها، فقد شمل الاضراب كل مرافق الحياة، العمال والمدارس ومصنع دلتا والمصارف وسائقي الباصات العرب والمنطقة الزراعية. وتمركزت لجنة قيادة الاضراب المحلية في دار البلدية مع لجنة الاعلام القطرية ونشيطي اللجنة القطرية للاضراب بقيادة رئيس اللجنة القطرية للرؤساء رئيس البلدية ابراهيم نمر حسين. ووصلت الى مقر قيادة الاضراب، في شفاعمرو، وفود وشخصيات يهودية عديدة، للتعبير عن تضامنها مع الجماهير العربية. وكان من بينها وفد الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، من تل ـ أبيب، ووفد حزب مبام، ووفد حركة راتس؛ وكان من بين الشخصيات بنيامين غونين، ممثل حداش في الهستدروت، ودوف يرميا من الحلقة اليهودية ـ العربية للدراسات العربية التابعة لمعهد غفعات حفيفة، وفيلي غفني، مدير المركز الدولي للسلام، والبروفيسور هنري روزنفيلد، المحاضر في جامعة حيفا (**الاتحاد و هآرتس**، ٢٥/٦/١٩٨٧).

كما كان الاضراب شاملاً في مدينة عكا القديمة والمنطقة، حيث تجاوب المواطنون العرب مع قرار الاضراب، فأقفلت المحـال التجارية والمطاعم والمقاهي، كما اغلقت الكراجات في المنطقة الصناعية، واغلق معظم اليهود حوانيتهم في عكا القديمة تضامناً مع العرب المضربين. ووزع قادة الاضراب في عكا منشوراً باللغة العبرية على السكـان اليهـود، شرحـوا فيـه دوافـع الاضراب، وذكـروا ان هنـاك احجافاً كبيراً في الظروف السكنية وفي

الخدمات البلدية في عكا (**معاريف**، ٢٥/٦/١٩٨٧).

كذلك اشترك في الاضراب معظم القرى العربية الدرزية. ففي قرية بيت جن كان الاضراب شاملاً، واقفلت المحال التجارية، وامتنعت عاملات مصنع دلتا عن العمل وقررن السفر الى بيت جن للاشتراك في مسيرة الى الزابود (منطقة زراعية تابعة لسكان القرية استولت عليها سلطة المحافظة على الطبيعة)، تضامناً مع المواطنين. اما المجلس المحلي والمدارس، فان اضرابها ما زال مستمراً، منذ تاريخ ١٣/٤/١٩٨٧.

اما في قرية ابو سنان، فقد اضرب ٨٠ بالمئة من الأهالي، على الرغم من الجهود التي بذلها رئيس المجلس المحلي لافشال الاضراب.

وفي البقيعة، اقفلت احدى المدارس ابوابها بسبب عدد الطلاب القليل الذي حضر اليها. وامتنع قسم كبير من العمال وموظفي المجلس المحلي من الذهاب الى العمل. وفرضت عاملات مصنع غال، في تيفن، الاضراب على المصنع، وعدن جميعاً الى بيوتهن في القرية (**الاتحاد** ، ٢٥/٦/١٩٨٧).

وكان الاضراب شاملاً في الاحياء العربية في مدينة حيفا، حيث خلا وادي النسناس والاحياء العربية المحيطة به، الا من نشيطي الاضراب. كذلك كان الاضراب شاملاً في احياء الحليصة وعباس واللنبي، وفي قرى منطقة حيفا، الفريديس وجسر الزرقاء وابطن وعين حوض.

وقد ترك الاضراب اثره البارز في أماكن العمل في المنطقة، وخصوصاً في منطقة خليج حيفا ومنطقة الخضيرة. وأصاب الشلل العديد من المصانع الكبرى في خليج حيفا بتأثير اضراب عمالها العرب عن العمل، واقفلت الكراجات والورش الصناعية أبوابها (**الاتحاد و دافار** ، ٢٥/٦/١٩٨٧).

تضامن في المناطق المحتلة

تضامنت جماهير المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧ مع الجماهير العربية في اسرائيل. وأفادت مصادر نقابية في المناطق المحتلة بأن العمال الفلسطينيين العاملين في الورش الاسرائيلية استجابوا لدعوة نقاباتهم واضربوا عن العمل (**الاتحاد** ، ٢٥/٦/١٩٨٧). ونفت هذه المصادر الاخبار التي روجتها الاذاعة الاسرائيلية عما وصفته فشل الاضراب في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأكدت هذه المصادر أن الدعوة وجهت، فقط، الى العمال العرب العاملين في المصانع والورش الاسرائيلية لاعلان الاعراب عن التضامن مع اشقائهم في اسرائيل، وان أية دعوة لم توجه لاعلان الاضراب داخل الضفة والقطاع (**الطليعة**، القدس، ٢٥/٦/١٩٨٧).

وأصدرت اللجنة الاعلامية المنبثقة عن اللجنة العامة لقيادة الاضراب العام للجماهير العربية في اسرائيل بياناً، في ختام يوم الاضراب، قدمت فيه تقويماً أولياً لهذا اليوم، وحيت فيه الجماهير العربية ومن تضامن معها من الأوساط اليهودية الديمقراطية. وأوضح البيان ان الجماهير العربية أكدت، في هذا اليوم، بمشاركتها في الاضراب، اصرارها على حقها في العيش بمساواة وكرامة في وطنها، ورفضها التام لسياسة التمييز القومي وخنق التطور التي تواصل انتهاجها حكومات اسرائيل، منذ العام ١٩٤٨ وحتى اليوم. وجاء في البيان، أيضاً، ان «يوم المساواة» لن يكون الوسيلة ولا الخطوة الأخيرة اذا لم تستجب الحكومة لمطالب العرب في اسرائيل بالمساواة التامة. وهذه الجماهير، مع قيادتها الموحدة التي دعت الى الاضراب العام، لن تترك أية وسيلة كفاح مشروعة دون ان تمارسها في سبيل تحقيق مطلبها بالمساواة (**الاتحاد** ، ٢٥/٦/١٩٨٧).

وكما هو متبع في كل مناسبة وطنية، فقد بعث عضو الكنيست العنصري مئير كهانا برسالة مطولة الى المجلس المحلي في الطيرة، موجهة الى كل العرب في اسرائيل، حاول فيها ان يشرح موقف حركته العنصرية من مطلب المساواة. وجاء في الرسالة: «ما دامت تقوم دولة يهودية صهيونية، فلا يمكن ان تقوم مساواة بين اليهود والعرب، نظراً الى وجود تناقض بين الصهيونية، من جهة، وبين الديمقراطية والمساواة، من جهة أخرى». وجاء، أيضاً: «ان كل صهيوني حقيقي لا يمكن ان يسلم بمبدأ المساواة التامة للجميع دون فرق في الدين والقومية، لأن هدف الصهيونية هو اقامة دولة يهودية على ' أرض اسرائيل ' والاحتفاظ بأغلبية يهودية فيها. ولهذا، لا يمكن

ايجاد مساواة تامة في الحقوق، لأنه لا يمكن ان يعطى للعرب الحق في ان يتحولوا الى أكثرية». وتشير رسالة كهانا الى ان حركة كاخ تدرك انها لا تستطيع شراء كبرياء العرب القومية بثمن شق طريق، ولهذا لن توافق على مطالب العرب، ادراكاً منها بأن المساواة لن تحصل بين اليهود والعرب، «فاما ان تكون دولة يهودية صهيونية، أو دولة مساواة» (**الاتحاد** ، ١٩٨٧/٦/٢٩).

قوة لها ورنتها

حذر معظم الصحف الاسرائيلية في تعليقه من مغبة الاستمرار في سياسة التمييز تجاه المواطنين العرب في اسرائيل، حيث ذكر ان المواطنين العرب قالوا لليهود ما كان ينبغي ان يقوله اليهود لأنفسهم بدون هذا الاضراب. فالعرب يعانون من مظاهر التمييز العنصري في شتى مجالات الحياة، ما عدا في مجال ضريبة الدخل. وهذا التمييز العنصري يسيء الى المجتمع الاسرائيلي بمقدار اساءته الى المواطنين العرب. فهو يجعل أقلية كبيرة غريبة عن المجتمع الاسرائيلي في وقت لا يمكن الشك البتة في اخلاص هذه الأقلية ورغبتها في الحياة المشتركة (غدعون سامط ، **هآرتس** ، ١٩٨٧/٦/٢٤).

وذكر آخر ان المساواة التامة للمواطنين العرب لن تكون ممكنة في الحقيقة، الا عند تسوية النزاع العربي - الاسرائيلي بشكل تام، وباقامة السلام الشامل. ولكن كما ان غياب السلام ليس مبرراً لمنع العرب من التصويت والانتخابات الى الكنيست، كذلك لا يمكن ان يكون سبباً جدياً لحرمان السلطات المحلية من الميزانيات اللازمة لتقديم الخدمات الحيوية الأساسية، ولا سبباً لحرمان العرب من تسلّم وظائف عليا في المؤسسات المختلفة التي يترشحون اليها، ولا لحرمانهم من استغلال اراضي الدولة. وختم بأن «السلام نفسه لن يجلب المساواة التامة لجميع مواطني الدولة، اذا لم تصل الأغلبية اليهودية الى الاقتناع التام بأن الروائح الكريهة التي تفوح من المجاري المكشوفة في شوارع القرى والمدن العربية هي مبعث خجل قومي لدولة اسرائيل» (دافيد رودغ، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٧/٦/٢٥).

وفي هذا السياق، نشرت صحيفة «هآرتس»، في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٥: «ربما ان الكثير من اليهود استيقظوا واعترفوا بأن مواطني الدولة العرب هم قوى يجب اخذها بالحسبان. لأن الزمن الذي كان في الامكان اقامة حكم عسكري في المناطق المأهولة بالمواطنين العرب قد ولّى. كما ان اسلوب وضع مصالح المواطنين العرب في يد الاحزاب الصهيونية اثبت فشله وعدم نجاعته، وتحسن الحكومة التصرف لو سارعت الى استخلاص العبر من اضراب 'يوم المساواة' ، وتحركت نحو اصلاح الامور التي كان من الأفضل، منذ البداية، عدم تركها تضرب جذوراً لها».

وكتبت صحيفة «دافار»، في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٥، أن أحد الأسباب الرئيسة للاضراب العربي هو شعور المواطنين العرب بأن الحكومة تحاول وضع حلول كلامية لأزمات حقيقية. ولم تترجم، حتى الآن، خطط التصريحات والبيانات المرفقة بتبريرات تميزها التأتأة حول مصاعب مالية في الاقتصاد كله الى تخصيص أموال لتقليص التمييز ضد القرى والمدن العربية بالمقارنة مع اليهودية.

وجاء في افتتاحية صحيفة «عل همشمار»، بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٤، انه خلال الجيل الأخير لم تتقلص الهوة في المعطيات الاجتماعية والاقتصادية بين الجمهورين، العربي واليهودي، فحسب، بل اتسعت نتيجة سياسة رسمية، سُلّم أفضلياتها هو ديني وقومي. وقد أصبحت القرى العربية، مثل الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدراً لتوفير أيد عاملة رخيصة. ان سياسة حكومة اسرائيل تجاه المواطنين العرب تتميز بقصر النظر، لاعتبارات قومية ضيقة، وضد السياسة هذه اتفق المواطنون العرب على اعلان اضراب لم يسبق له مثيل في الشمولية، لكونه تعبيراً صادقاً عن مدى الشعور بالاضطهاد.

خليل السعدي

مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني
من ٩/٥/١٩٨٣ ولغاية ٦/٩/١٩٨٦

اثارت حركة التمرد داخل «فتح» بتاريخ التاسع من أيار (مايو) ١٩٨٣، حالة من الاضطراب على الساحة الفلسطينية، ولا سيما أنها جاءت بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، إثر الغزو الاسرائيلي للأراضي اللبنانية صيف العام ١٩٨٢، وتشتّت القيادات الفلسطينية؛ اضافة الى ما رفعه قادة التمرد من شعارات، جاءت وكأن التمرد يرمي الى اصلاح الوضع الداخلي الفلسطيني.

وقد ادعت حركة التمرد بأن تحركها يستهدف ان تكون «فتح» هي التنظيم القائد، وتطبيق المركزية الديمقراطية، وفقاً للنظام الداخلي الاساسي، وان تكون قرارات المؤتمر العام هي الخط السياسي للحركة، والعمل على اسقاط القاعدة التي تجعل المتحكم في صرف المال هو المتحكم في القرار (**التعميم** ، دمشق، ٥/٣/١٩٨٣). وفي معرض ردها على مطالب التمرد، اقرّت قيادة «فتح» بما ينطوي عليه بعض هذه المطالب من حجة، الا انها تمسكت بضرورة معالجة هذه المطالب ضمن الأطر الشرعية، ودعت قادة التمرد الى الالتزام بالأطر التنظيمية والاحتكام لها. وفي هذا السياق، صرح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، بأن كوادر «فتح» تريد الاصلاح والتطوير، وكل مطالب مجموعة العقيد ابو موسى وقدري وابو صالح حقيقية وصحيحة؛ ولكن الاسلوب الذي اختاروه للتعبير عن مطالبهم قد يستفيد منه كل اعداء الثورة الفلسطينية (**الشرق الاوسط** ، لندن، ٣/٦/١٩٨٣).

ومع نمو ظاهرة التمرد، وما حظيت به من دعم سوري واضح، اصبح التمرد واقعاً يستدعي مواقف محددة، ازاء الضغط الناشىء داخل الصف الفلسطيني. وتلاقت الجبهتان، الشعبية والديمقراطية، حول مواقف سياسية وتنظيمية محددة ازاء ما يتهدد الساحة الفلسطينية من مخاطر، وأعلنتا تشكيل قيادة سياسية وعسكرية مشتركة في اطار تعزيز العلاقات بين الجبهتين وتوحيد صفوفها بتاريخ ٢٦/٦/١٩٨٣. وقد اتخذ هذا القرار في اجتماع موسع عقده اعضاء المكتبين السياسيين للجبهتين (**السفير** ، بيروت، ٢٧/٦/١٩٨٣).

ولاحظ مراقبون سياسيون ان قرار تشكيل قيادة مشتركة جاء بعد قرار السلطات السورية بابعاد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات من دمشق، بتاريخ ٢٤/٦/١٩٨٣، وتجنُّب أي من الجبهتين اتخاذ موقف محدد، منحان، ازاء الصراع الداخلي في «فتح»؛ في حين عملت الجبهتان على اصلاح ذات البين مع التمسك بمبدأ رفض العمل خارج أطر م.ت.ف. وتعزيزاً للاتجاه ذاته، شاركت الجبهتان في اجتماعات دورة المجلس المركزي، في تونس، الذي عقد من ٤ ـ ٦/٨/١٩٨٣، وذلك بغية الابقاء على وحدة م.ت.ف. وتدعيم مكانة اطرها الشرعية. وحضر اجتماعات دورة المجلس ٧٧ عضواً من أصل ٨١، ولم يتغيب عنها سوى ممثليّ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، واثنين آخرين كانا اصطفا الى جانب المتمردين.

تطرقت اجتماعات المجلس المركزي الى الاوضاع الفلسطينية الداخلية. وتحدث الامين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمة، في الاجتماعات، فشدد على ضرورة الوحدة الوطنية، ودعا الى التقيد بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر، كأحد الاسس الضرورية للاستمرار في الثورة. كما ركز حواتمة على ضرورة ايقاف الاقتتال الذي كان نشب في البقاع، بين المتمردين ومؤيديهم، من جهة، وقوات الشرعية، من جهة أخرى. وشدد حواتمة على ضرورة حماية الدم الفلسطيني من المزيد من عوامل السفك المتربصة به، وحث على اصلاح الوضع في «فتح» والسعي الى اعادة العلاقات الفلسطينية ـ السورية الى طبيعتها، لأن هذا سوف يعزز النضال المشترك ضد العدو الاميركي ـ الصهيوني (**فلسطين الثورة** ، نيقوسيا، ٣/٨/١٩٨٣).

وخلال استعراضه لواقع ما حدث في «فتح»، أبلغ عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، الى أعضاء المجلس المركزي ان «ما جرى ليس مطالبة باصلاح وانما محاولة لانقلاب عسكري»، ثم حذر الأنظمة التي دبرت ذلك بأنها «يجب ان تعلم ان بيوتها من زجاج». وسأل خلف: «ماذا يريدون ؟ هل يريدون تغيير ياسر عرفات ؟ فليتفضلوا ويطرحوا ذلك على المجلس الوطني، واذا استطاعوا ذلك، فهذه ساحتنا وواحتنا الديمقراطية». وحول العلاقات مع سوريا؛ قال خلف: «اننا ما زلنا ننادي بعلاقات استراتيجية مع سوريا؛ ولكن فوجئنا بأننا، جميعاً، مرفوضون من سوريا، فهل المطلوب ان نذهب رافعي الرايات البيضاء ؟» (**المصدر نفسه**).

نصت مقررات المجلس المركزي على ضرورة الاحتكام التنظيمي لأطر م.ت.ف. ودانت مبدأ الاقتتال الداخلي، كما دانت المحاولة الجارية لشق صفوف م.ت.ف. وعلى الرغم من نجاح اجتماع المجلس وتمكنه من اتخاذ قرارات هامة، بالاجماع، فقد أعلن قادة التمرد، من دمشق، أنهم يرفضون الالتزام بأي قرار منها، وذلك بدعوى ان المجلس لا يحظى بصلاحيات تؤهله اتخاذ قرار بشأن الخلاف القائم؛ ذلك ان خلافات «فتح» يجب ان تبقى ضمن اطارها ذاته، وليس في اطار المجلس المركزي، او حتى المجلس الوطني الفلسطيني.

الى ذلك، أخذت التمايزات السياسية والتنظيمية بين حركة التمرد، من جهة، والجبهتين، الشعبية والديمقراطية، من جهة أخرى، تتسع، رويداً رويداً، لا سيما بعد ان طرحت الجبهتان برنامجاً للاصلاح داخل م.ت.ف. الأمر الذي اعتبره المتمردون محاولة جدية لاجهاض تحركهم. وقد أجمل برنامج الاصلاح المخاطر التي تواجهها الثورة الفلسطينية بثلاثة أساسية: أولها خطر التصفية السياسية، وذلك في التعاطي مع التسوية الامريكية عبر مشروع الرئيس الاميركي رونالد ريغان؛ وثانيها خطر الانقسام في صفوف م.ت.ف. لأسباب سياسية وتنظيمية ومسلكية، واعتبر برنامج الاصلاح أن ازمة «فتح»، وحالة الانقسام التي افرزتها، وما يترتب عليها من اقتتال وما رافقه من تداخلات وتعقيدات، تطرح مثل هذا الخطر بقوة؛ أما الثالث، فهو خطر احتواء م.ت.ف. وفرض الوصاية العربية عليها، الأمر الذي يقضي على «استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، ويطمس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني» (**برنامج الوحدة والاصلاح الديمقراطي المقدم من القيادة المشتركة في الجبهتين الشعبية والديمقراطية** ـ كراس، بلا مكان نشر، بلا ناشر، تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٣). وحدد البرنامج نقاط الاصلاح، كما تراها الجبهتان في المجالات السياسية والعسكرية والمالية والتنظيمية. وشددت النقاط السياسية في هذا البرنامج على رفض مشروع ريغان، رفضاً قاطعاً، والمشروع الاردني الداعي الى اقامة اتحاد فدرالي او كونفدرالي فلسطيني ـ اردني، محذرة من ان هدف هذا المشروع هو تسهيل التفاوض مع اسرائيل على قاعدة مشروع ريغان. كما شددت النقاط، ذاتها، على رفض جميع صيغ المشاركة والتفويض والانابة، ودعت الى النضال ضد محاولات تحويل مقررات قمة فاس الى جسر للعبور نحو الحل الاميركي، والى الالتزام بقرارات المجالس الوطنية حول العلاقة مع القوى اليهودية، وبحصر هذه العلاقة مع القوى الوطنية الديمقراطية المعادية للصهيونية، واحياء وتنشيط الجبهة الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة، باعتبارها ذراع م.ت.ف. في الداخل، وتعزيز وتطوير التحالف الوطني الفلسطيني ـ السوري ـ اللبناني في مواجهة المشاريع الامبريالية والصهيونية في المنطقة «وتعزيز وتطوير العلاقة مع سوريا على قاعدة الالتزام المشترك بالقضايا الوطنية والقومية والتصدي للعدو الصهيوني والخطط والمشاريع الامبريالية الصهيونية والرجعية» (**المصدر نفسه**). ودعا البرنامج الى حماية الشعب الفلسطيني في لبنان، وتعزيز العلاقة مع جبهة الخلاص الوطني اللبنانية، وحركة «أمل».

أما على المستوى التنظيمي، فأكد برنامج الوحدة والاصلاح ضرورة الالتزام بالبرنامج التنظيمي، الذي اقرته الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وتثبيت نظام عمل مؤسسات م.ت.ف. بما يضمن تنشيط دور هذه المؤسسات، واقرار الأسس واللوائح اللازمة، خصوصاً في المؤسسات المركزية للمنظمة. وطالب البرنامج بتحقيق مبدأ القيادة الجماعية في جميع أطر وهيئات م.ت.ف. والعمل على انهاء الفئوية والافساح في المجال لمشاركة جميع القوى الفلسطينية في الهيئات القيادية لـ م.ت.ف. وفي جميع دوائرها ومؤسساتها وحصر تقرير واعلان المواقف السياسية لـ م.ت.ف. وعلاقاتها مع مختلف القوى باللجنة التنفيذية والجهات الاخرى المختصة، وعلى اساس القرار الجماعي الديمقراطي. وطالب البرنامج باعادة النظر في تشكيل المجالس العليا،

ومكاتب المنظمة، بحيث يتم تشكيلها من الكفاءات القادرة والمؤهلة، وان يتم اشراك جميع الفصائل الوطنية فيها على أسس جبهوية سليمة، وتعزيز الديمقراطية في أطر م.ت.ف. وصيانة القواعد والأسس الديمقراطية في علاقاتها الداخلية، والمحافظة على استقلالية الاتحادات الشعبية في اطار التزامها بـ م.ت.ف. ودعا البرنامج الى اعتماد مبدأ المحاسبة في أطر م.ت.ف. على أي تجاوز سياسي، أو عسكري، أو مسلكي. وأكد ضرورة تطوير مؤسسات الارض المحتلة في الداخل والخارج، وايلائها الجهد اللازم وصيانة وحدة الاتحادات الشعبية في الداخل، وبشكل خاص اتحاد نقابات العمال. واعتبر البرنامج الكفاح المسلح الخيار الأساسي للثورة الفلسطينية، وطالب بتصعيده، وتطوير العمل العسكري ضد العدو الصهيوني داخل الارض المحتلة، وفي لبنان.

لاقى برنامج الوحدة والاصلاح، في حينه، قبولاً واسعاً من قبل أغلبية الفصائل الفلسطينية، وشكل، بدوره، اساساً للحوار الداخلي الفلسطيني، الذي بدأ، عملياً، في عدن، وتم تتويجه باعلان اتفاق عدن ـ الجزائر.

حصار طرابلس ـ طريقان

بدأت دعوة «الاصلاح» التي رفع لواءها المنشقون بالسقوط، منذ اقدموا على الاستيلاء، بالقوة، على ستة مكاتب ادارية لـ «فتح» في دمشق، بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٩. وقد استمر المنشقون بمواقفهم الانقلابية تلك، حتى حصار طرابلس، ومحاولة احتلال مراكز «فتح» و م.ت.ف. بالقوة. ولم يتورعوا عن قصف المخيمات الفلسطينية في طرابلس ومحاصرتها، بمساعدة القوات السورية، بهدف اجلاء قوات م.ت.ف. عن طرابلس.

شكل حصار طرابلس، كحدث عسكري، وسياسي، مفصلاً بارزاً في عملية فرز المواقف السياسية الفلسطينية، وتمثلت آثاره في خطوتين رئيستين: الاولى، اصطفاف قوى فلسطينية، وبشكل أكثر وضوحاً الى جانب حركة التمرد، والدعوة، بوضوح، الى اسقاط «النهج والرمز المنحرف...» تأكيداً للدعوة الانقلابية على الساحة الفلسطينية؛ والثانية، تعزز الموقف الداعي الى ايقاف اطلاق النار، والاحتكام الى مؤسسات الشرعية لـ م.ت.ف. ومحاسبة القيادة الفلسطينية عبر المؤسسات الفلسطينية، لا خارجها، واتساع التأييد لهذا الموقف من موقع الدفاع عن الشرعية، حتى بوجود الخلاف مع قيادتها. وقد عبرت القيادة المشتركة للجبهتين، الشعبية والديمقراطية، عن هذا الموقف.

وعلى اثر الخروج الفلسطيني من طرابلس، قام ياسر عرفات بزيارة مفاجئة للقاهرة، بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٢، فشدد المنشقون من هجوماتهم السياسية والاعلامية على القيادة الشرعية. وبدأت مواقف الجبهة الشعبية تتماين، بوضوح، عن موقف الجبهة الديمقراطية؛ الأمر الذي ادى، فيما بعد، الى انفراط عقد القيادة المشتركة للجبهتين. الا ان جهود التوحيد الفلسطينية لم تتوقف، على الرغم من ضجيج الحدث ـ الزيارة.

وفي هذا السياق، دعت أربعة من الفصائل الفلسطينية الى قيام جبهة وطنية فلسطينية موسعة في اطار م.ت.ف.، وذلك لحماية وحدة المنظمة وتعزيز دور المؤسسات، ولقطع الطريق على أي محاولة لتقسيم المنظمة. وأوضحت هذه الفصائل، وهي الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية، في ختام اجتماعاتها، من ٢٦ ـ ١٩٨٤/٣/٢٨، في عدن، ان دعوتها مفتوحة وموجهة الى مختلف الفصائل. وأشار بيان أصدر في ختام الاجتماعات الى تمسك تلك المنظمات بوحدة م.ت.ف. وبالمقررات الصادرة عن المجلس الوطني، وخاصة في دورته السادسة عشرة. كما أشار البيان الى رفض تلك المنظمات اقامة أي منظمة أو أي مؤسسات أخرى بديلة من مؤسسات المنظمة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٤/٣/٢٩).

«إتفاق عدن ـ الجزائر»

شهدت جهود المصالحة الفلسطينية نشاطاً بارزاً خلال النصف الاول من سنة ١٩٨٤، وتمكنت الفصائل الفلسطينية، وفي مقدمها الجبهتان، الشعبية والديمقراطية، عبر حوارها المطول، في عدن والجزائر، مع اللجنة المركزية لـ «فتح»، من التوصل الى اتفاقات سياسية وتنظيمية محددة، تقضي بتجاوز الازمات الداخلية وعقد المجلس الوطني الفلسطيني في أمد اقصاه ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤.

بدأت جهود المصالحة الفلسطينية أولى خطواتها الجدية بعدما تم اعداد ورقة عمل تنظيمي وسياسي من قبل الشعبية والديمقراطية. واشتملت هذه الورقة على الدعوة الى قيام «جبهة الانقاذ الداخلي»، وذلك لتحقيق وحدة شاملة بين الاطراف الفلسطينية كافة، وقد تم الاتفاق بعد ان أجريت اتصالات مع شخصيات مستقلة وعدد من اعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح». وأكدت مصادر دبلوماسية ان مشروع «جبهة الانقاذ الداخلي» أيدته أطراف دولية عدة، في مقدمها الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا (**المصدر نفسه**، ١٨/٣/١٩٨٤).

الى ذلك، قام وفد من اللجنة المركزية لـ «فتح»، قوامه خليل الوزير (أبو جهاد) وهايل عبدالحميد (ابو الهول) وعضوا المجلس الثوري صخر حبش (ابو نزار) وعباس زكي، بزيارة الى عدن، التقى خلالها بالرئيس اليمني علي ناصر محمد. وكان موضوع الوحدة الوطنية الفلسطينية في طليعة الموضوعات التي تناولها اللقاء. وقد أعرب علي ناصر محمد، عن أمله في تحقيق ارضية مشتركة للقاء ثلاثي يسعى من اجل تحقيقه الحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي بين الفصائل الاساسية في م.ت.ف. وهي «فتح» والديمقراطية والشعبية، خاصة وان اللجنة المركزية لـ «فتح» رفضت مضمون البيان الرباعي الذي اصدرته الديمقراطية والشعبية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية في عدن(**المصدر نفسه**، ٤/٤/١٩٨٤).

في المقابل، تقدم وفد «فتح» بورقة عمل الى كل من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية بواسطة المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، ليصار الى لقاء على أساسها. وهي تتضمن، في الناحية السياسية، التزام «فتح» بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة، وتأكيد مقررات «قمة فاس»، ورفض مشروع ريغان ومشروع الحكم الذاتي، واعتبار البيان المشترك الاردني ـ الفلسطيني أساساً للعلاقة بين الاردن و م.ت.ف. والى ذلك، تضمنت ورقة وفد «فتح» الحرص على اعادة العلاقة مع سوريا على أرضية القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية، واعادة ترتيب الوضع الفلسطيني في لبنان بالتنسيق المشترك مع القوى الوطنية اللبنانية، والتأكيد ان الاقتراب في سياق العلاقة مع مصر يتم بمقدار ابتعادها من سياسة كامب ديفيد والتنسيق في هذا مع الحركة الوطنية المصرية، والعمل على توطيد العلاقة مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية، والعمل، كذلك، على مشاركة السوفيات في أي حل لقضية الشرق الاوسط مع استمرار التشاور والتنسيق المسبق في القضايا السياسية في الاطار الدولي. وأكدت ورقة «فتح» ضرورة التحرك نحو اوروبا، باشراك جميع الدول والقوى المؤثرة والقادرة على المساهمة بدور بارز في حل عادل لقضية الشرق الاوسط، والعمل على دعم اللجنة المشتركة الفلسطينية ـ الاردنية للقيام بمهامها بشكل فعال لدعم صمود الارض المحتلة، ووضع المخططات اللازمة لخلخلة المجتمع الاسرائيلي، سياسياً واجتماعياً، من خلال تأسيس دائرة تتولى هذه المهمة، وتضع اللجنة التنفيذية تلك المخططات. كما أكدت ورقة «فتح» ضرورة عدم الزج بالقضية الفلسطينية في أية خلافات عربية، أو دولية (**المصدر نفسه**).

أما من الناحية التنظيمية، فقد أكدت ورقة «فتح» انها لن تغير موقفها من المنشقين، وتعتبر مستقبل وجودهم كتنظيم مستقل مرهون بارادة المجلس الوطني الفلسطيني. واوضحت الورقة موقف «فتح» الداعي الى اعتماد مبدأ جماعية القيادة في اتخاذ القرارات وترجمة قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الى عمل، ومشاركة الفصائل الرئيسة، بشكل فعال، في مؤسسات المنظمة. ودعت الورقة الى ضرورة عقد المجلس الوطني الفلسطيني على ارضية الاتفاق مع الفصائل الرئيسة، في النصف الأول من نيسان (ابريل) ١٩٨٤ (**المصدر نفسه**).

وعلى أرضية النقاط المشتركة، بين برنامج المنظمات الاربع، وورقة «فتح» السياسية ـ التنظيمية، والمقدمة الى قيادة الجبهتين، الشعبية والديمقراطية، بدأ الاعداد للقاء موسع بين اللجنة المركزية لـ «فتح»، من جهة، والتحالف الرباعي، من جهة أخرى، في الجزائر، وذلك استئنافاً لاجتماعات عدن. وفي بداية عملية الحوار الذي بدأ بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٤، تم وضع جدول اعمال، تجاوز كل الصعوبات والخلافات التي سبق أن حالت دون انعقاد الجلسة الرسمية الاولى لمؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني. واتفقت اطراف المؤتمر على بدء الحوار على اعتبار ورقة العمل المقدمة من التحالف الرباعي جزءاً أساسياً في الحوار. وتضمنت الورقة ثمانية عناوين

رئيسة، هي: الموقف من زيارة عرفات للقاهرة، وما نتج عنها، وما ترتب عليها من اجراءات ومواقف؛ والحوار الاردني ـ الفلسطيني؛ والعلاقات السورية ـ الفلسطينية؛ والعلاقات العربية؛ والعلاقات الدولية؛ والموقف من المنشقين وحلفائهم على الساحة الفلسطينية، ومدى جدية الالتزام بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني؛ ووضع مؤسسات م.ت.ف؛ وموضوع انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني (**المصدر نفسه**، ٢١/٤/١٩٨٤). وشارك في الحوار مراقب عن كل من الجزائر واليمن الديمقراطي اللتين لعبتا دوراً أساسياً في ترتيب اللقاء. اما عن «فتح»، فقد شارك كل من خليل الوزير (ابو جهاد) وهاني الحسن وهايل عبدالحميد (ابو الهول)، وصخر حبش وعباس زكي؛ وشارك التحالف الرباعي بوفد ترأسه الامين العام المساعد للجبهة الديمقراطية، ياسر عبدربه، والامين العام المساعد للجبهة الشعبية، أبو علي مصطفى، والامين العام المساعد للحزب الشيوعي الفلسطيني، سليمان النجاب.

استمر الحوار خمسة أيام، من ١٩ ـ ٢٣/٤/١٩٨٤، وأُصدر في نهايته بيان أكد التزام المجتمعين بمقررات المجلس الوطني الفلسطيني، وخصوصاً الدورة السادسة عشرة المنعقدة في الجزائر، باعتبارها اساساً لوحدة م.ت.ف. وابرز البيان «اولوية العمل على وحدة المنظمة على أساس الرفض والمقاومة لمشاريع التصفية الامبريالية والصهيونية للقضية الفلسطينية، وفي مقدمتها اتفاقات كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي ومشروع ريغان» (**البيان الصادر عن اجتماعات الحوار الفلسطيني في الجزائر**، ٢٣/٤/١٩٨٤، محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.). واتفق المجتمعون على ان عقد المجلس الوطني الفلسطيني يأتي على أساس الاتفاق الوطني الفلسطيني الشامل، سياسياً وتنظيمياً.

استؤنف الحوار بعد أقل من شهر في الجزائر. وأبدى خليل الوزير تفاؤله، وقال ان المحادثات سوف تؤدي الى اتفاق وحدة تامة. وتنبأ الوزير بأن المحادثات سوف تحدد الخطوط العريضة للبرنامج السياسي والتنظيمي لـ م.ت.ف. وانها سوف تتناول العلاقات بين م.ت.ف. والدول العربية، وخاصة سوريا (**الرأي**، عمان، ١٥/٥/١٩٨٤).

وعلى الرغم من أن الآمال انعقدت على جلسة الحوار هذه، الا انها عُلِّقت بعد يومين من بدئها، وذلك بسبب الخلاف حول تقويم زيارة عرفات للقاهرة؛ اذ اتخذ التحالف الديمقراطي موقفاً متشدداً ازاء الزيارة، بينما لم يوافقه وفد «فتح» على تقويمه، بل اتخذ، من جانبه، موقفاً مناقضاً، مما عطل اعمال المؤتمر. واعتبر توقف الحوار نكسة لمباحثات التوحيد؛ الا انه سرعان ما تقرر عقد جولتها الثالثة في عدن، بتاريخ ٨/٦/١٩٨٤.

فيما بعد، ذكرت الاوساط الاعلامية في عدن ان التحالف الرباعي الفلسطيني سوف يتقدم، في الجولة الثالثة، بورقة عمل سياسية ـ تنظيمية، وان هذه الورقة تستند الى مقررات دورتي المجلس الوطني الفلسطيني، الرابعة عشرة والخامسة عشرة. واوضحت الاوساط تلك ان المشروع يدعو الى تشكيل قيادة جماعية لـ م.ت.ف. ويتضمن نقاطاً خاصة بالاصلاح الجذري في مؤسسات المنظمة، واجهزتها العسكرية والادارية والتنظيمية والمالية والدبلوماسية.

من جهتها، تقدمت «فتح» بورقة تنظيمية تقضي بتوسيع اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. مقابل زيادة عضوين من القيادة المشتركة للشعبية والديمقراطية، وعضو لكل فصيل مشارك من الاطراف الاخرى يتم الاتفاق عليه مع تقليص عدد العناصر المستقلة، بحيث لا يتجاوز الاربعة، على ان يتم اختيارهم بالاتفاق مع القيادة المشتركة؛ ويتم، كذلك، تشكيل امانة سر للجنة التنفيذية تقوم بمهام العمل اليومي وفق لائحة داخلية يقرها المجلس الوطني مع تعيين نائب واحد لرئيس اللجنة التنفيذية، أو اكثر. اما في ما يخص المجلس المركزي، فقد أكدت ورقة «فتح» ضرورة انتخاب هذا المجلس من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، على أساس لائحة تنظيمية، وليقوم بمراقبة ومحاسبة اللجنة التنفيذية على أساس قرارات المجلس الوطني، وتكون له صفة تقريرية وليست استشارية، كما هو حاصل حالياً، ويتم، من خلاله، ايضاً، تشكيل لجان عمل فاعلة وذات اختصاص. وتضمنت الورقة موافقة «فتح» عى تشكيل الدوائر والمؤسسات التابعة لـ م.ت.ف. وتعيين العاملين فيها على اسس جبهوية؛ كما

تضمنت المحافظة على وحدة المنظمات والاتحادات الشعبية وفق لوائحها وانظمتها الداخلية. ونصت ورقة «فتح» على ضرورة تعيين نائب، او نواب، لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وكذلك المجلس المركزي، واعادة تنظيم المكاتب الخاصة بالمجلسين. أما بالنسبة الى حركة الانشقاق داخل «فتح»، فأكدت الورقة انه لا توجد امكانية للوحدة معها، غير انها ابدت عدم اعتراضها على كون حركة الانشقاق فصيلاً مستقلاً على الساحة الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ١٢/٦/١٩٨٤).

وفي سياق حوارات اللقاء الثالث، لم يعط التحالف الديمقراطي أجوبة نهائية؛ بل طالب بمنحه فرصة لعرض ورقة «فتح» على القيادات الأولى في الجبهتين، الشعبية والديمقراطية، فيما بدا انه محاولة لكسب الوقت من اجل تليين موقف سوريا المتشدد ضد الحوار، واجتذاب عدد آخر من الفصائل الى هذا الحوار. وقد شهدت دمشق سلسلة اجتماعات مكثفة شاركت فيها قيادات الصف الاول للجبهتين، الشعبية والديمقراطية، والتحالف الرباعي، من اجل تقويم نقاط الاتفاق التي تم التوصل اليها في الجولة الثالثة من مسيرة الحوار الفلسطيني في عدن، وكذلك لمعالجة القضايا التي لم يتفق بشأنها، بعد، واتخاذ القرارات الكفيلة باتمام الحوار مع اللجنة المركزية لـ «فتح» في الجولة الرابعة، التي سوف تعقد في عدن، في وقت لاحق، على أساس الاتفاق السياسي والتنظيمي (**المصدر نفسه**، ١٧/٦/١٩٨٤).

في غضون ذلك، أكد خليل الوزير ان الجولة الثالثة من الحوار الفلسطيني عقدت بهدف تحديد دور المنظمات الاربع المشاركة في الحوار الى جانب «فتح»، على اساس التصورات السياسية والتنظيمية التي قدمتها الحركة في لقاء الجزائر الثاني. وقال الوزير: «انه بالرغم من الجهود المبذولة للتوفيق، فان بعض العقبات ظلت عالقة مما استدعى عودة وفود الاخوة في المنظمات الى دمشق لمشاورة هيئاتها القيادية ووضع الاجابات النهائية على التصور السياسي والتنظيمي. ونأمل عودتهم لانجاز عملنا في الاجتماع المقبل في عدن» (**المصدر نفسه**). وأكد الوزير ضرورة عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني بأسرع وقت، وذلك لمواجهة التحديات السياسية المطروحة.

استؤنف الحوار الوطني في عدن، وعقدت جلسة الحوار الرابعة، بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨٤، وتمكنت الأطراف المجتمعة من الاتفاق على النقاط السياسية والقضايا التنظيمية المتعلقة ببعض اسس تنسيق العمل في مؤسسات م.ت.ف. وفي مقدمها اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي. الا ان أطراف التحالف الديمقراطي، وعلى الرغم من الاتفاق على الأسس السياسية والتنظيمية، رفضت تحديد موعد لعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة. وطالب أطراف التحالف الديمقراطي بضرورة العودة للتشاور مع المنظمات الفلسطينية الاخرى في دمشق. ودرءاً لفشل الحوار، تدخل الرئيس اليمني علي ناصر محمد من أجل ايجاد مخرج للأزمة، والحؤول دون ايقاف الحوار. وفي هذا السياق، صرح خليل الوزير، بأن المنظمات، في تصرفها هذا، إنما تسوق ذرائع للحؤول دون عقد المجلس الوطني. وأشار الوزير الى ان «فتح» قدمت كل ما في وسعها لانجاح الحوار، وانها تنظر الى الدورة المقبلة للمجلس الوطني الفلسطيني «على انها أمر بالغ الأهمية والخطورة، وتتحدد في ضوئه امكانية اعلان الاتفاق السياسي والتنظيمي، او تجميده، باعتبار ان انعقاد المجلس يمثل الصورة الحقيقية للوحدة الوطنية الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ٢٦/٦/١٩٨٤). وقد تم نشر البيان الذي تم التوصل اليه عبر الجلسة الرابعة من الحوار، وذلك بعنوان اتفاق عدن ـ الجزائر، بتاريخ ٢٨/٦/١٩٨٤، وتم توقيعه رسمياً، في الجزائر، بتاريخ ١٣/٧/١٩٨٤.

يتضمن اتفاق عدن ـ الجزائر، في شقه السياسي، ضرورة التصدي لمحاولات الالتفاف على م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. اما في ما يتعلق بعلاقات المنظمة مع مصر والاردن، فقد أكد الاتفاق أن زيارة عرفات للقاهرة «مثلت تجاوزاً لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني» واعتبرت نتائجها غير ملزمة لـ م.ت.ف. وطالب الاتفاق بضرورة المحاسبة عليها في اطار المؤسسات الشرعية. كذلك اعتبر مقررات قمة بغداد الخاصة بالعلاقة مع النظام المصري مقررات ملزمة لـ م.ت.ف. كما طالب بايقاف الاتصالات السياسية كافة مع النظام المصري. وأكد الاتفاق قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة، بشأن العلاقة مع

القوى الوطنية المصرية وتحديد العلاقات مع النظام المصري على أسس تخليه عن سياسة كامب ديفيد. وفي ما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية ـ الاردنية، أكد الاتفاق ضرورة الابتعاد من أي تنسيق فلسطيني ـ اردني من شأنه ان يؤدي الى تحـرك مشتـرك، يتعلق بايجاد حلول للقضية الفلسطينية، من شأنها المساس بوحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسـطيني، ورفض فكرة احياء البرلمان الاردني. اما في ما يخص العلاقات الفلسطينية ـ السورية، فقد أكد اتفاق عدن ـ الجزائر ضرورة العمل عى اتخاذ الاجراءات التي تؤدي الى تعزيز الثقة المتبادلة بين المنظمة وسوريا، واحترام مبادىء الاستقلال والمساواة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ودان الاتفاق مبدأ الاقتتال الداخلي واللجوء الى السلاح واستخدام العنف لفرض حلول قسرية للخلافات داخل صفوف الثورة، كما رفض محاولات شق م.ت.ف. وأكد التمسك بوحدتها وشرعية مؤسساتها. ودعا الاتفاق الى تعزيز التحالف الوطني اللبناني ـ الفلسطيني ـ السوري بهدف دعم نضال القوى الوطنية اللبنانية الرامي الى ازالة الاحتلال الاسرائيـلي والنفـوذ الامـيركي والمشروع الانعـزالي الكتائبي، وضرورة تنظيم العلاقة الفلسطينية مع القوى اللبنـانية، من اجل حماية أمن المخيمات الفلسطينية، وصيانة الحقوق المدنية للشعب الفلسطيني، المقيم في لبنان، وكذلك حقوقه الوطنية في التنظيم وحمل السلاح. وطالب الاتفاق بضرورة الاستمرار في النضال، بعد الغاء اتفاق ١٧ أيار (مايو)، حتى انهاء الاحتلال الاسرائيلي من الاراضي اللبنانية كافة، دون قيد او شرط.

في الجانب التنظيمي، أكد اتفاق عدن ـ الجزائر ضرورة اجراء اصلاحات ديمقراطية واسعة في أطر م.ت.ف. وتضمن الاتفـاق نصـوصاً وضوابط تتعلق بأطر المنظمة، وخاصة المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيـذية، والاتحادات الشعبية الفلسطينية كافة، ودوائر ومؤسسات المنظمة؛ وفي هذا الشأن، أكد ضرورة توسيع مكتب المجلس الوطني الفلسطيني، وضرورة الاعتراف بالحزب الشيوعي الفلسطيني فصيلاً في المجلس الوطني، واجراء بعض التعديلات في مواد النظام الأساسي لـ م.ت.ف. بحيث يشمل الاصلاحات كافة المتفق عليهـا. وعـلى صعيد اللجنة التنفيذية، دعا الاتفاق الى تمثيل الفصائل الفلسطينية كافة في المجلس الوطني الفلسطيني، وفي عضوية اللجنة التنفيذية، و «تشكيل أمانة عامة تمثل قيادة عمل جماعية مسؤولة عن القرارات اليومية في كافة القضايا السياسية والمالية والتنظيمية والعسكرية في فترة ما بين اجتماعي اللجنة التنفيذية». كما دعا الى تشكيل لجان اختصاص، للاشراف على الشؤون السياسية، وشؤون الوطن المحتل، وتكون هذه اللجان منبثقة عن اللجنة التنفيذية. وعلى صعيد الاتحادات الشعبية، دعا الاتفاق الى ضرورة توحيد ما تعرض منها للانشقاق، وفقاً للوائحها الداخلية وأنظمتها.

ودعا الاتفاق، ايضاً، الى اعادة النظر في تنظيم دوائر ومكاتب ومؤسسات م.ت.ف. على أسس جبهوية تراعي الكفاءة، بما يضمن تطورها وفاعليتها. واعتبرت الأطراف المتحاورة اتفاق عدن ـ الجزائر أساساً للحوار الوطني الشامل. ودعت أطراف لقاء الجزائر وعدن الأطراف الفلسطينية كافة الى البدء في حوار شامل من اجل اعادة توحيد م.ت.ف. واقترحت عقد المجلس الوطني الفلسطيني في أمد أقصاه ١٥ أيلول (سبتمبر)، على ان تقوم هيئة الحوار الوطني الشامل بتحديد تاريخ انعقاد المؤتمر خلال الفترة المقترحة. وفي حال تعذر ذلك، فان الأطراف الخمسة، الموقعة على الاتفاق، تقوم بتنفيذه.

الى ذلك، باشر اعضـاء التحـالف الرباعي، الذي حمل، بعدما تم توجيه النقد لتشكيلته، اسم التحالف الديمقراطي، مباحثاتهم مع أركان التحالف الوطني الفلسطيني الذي يضم كلاً من الجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، وجبهة النضال الشعبي، و «الصاعقة»، والمنشقين، حيث استعرض الطرفان أسس الاتفـاق السياسي والتنظيمي بين التحالف الوطني والديمقراطي على طريق قيام جبهة وطنية عريضة في اطار م.ت.ف. واتفق المتباحثون على عدم الادلاء بأية تصريحات حول مجرى الحوار، الا بالاتفاق بين الأطراف، ومن خلال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم (**بيان التحالف الديمقراطي الفلسطيني بشأن اتفاق عدن ـ الجزائر**، ١١/٧/١٩٨٤، محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.). إلا ان التحالف الوطني قام بتقديم مذكرة الى خالد الفاهوم، وفي الوقت ذاته، قام اطراف التحالف الوطني بنشر المذكرة على أوسع نطاق، مؤكدين ان ما ورد فيهـا من نقاط سياسية، وتنظيمية، هو ما تم الاتفاق عليه بين التحالفين، الوطني والديمقراطي، الأمر الذي

نفاه التحالف الديمقراطي، جملة وتفصيلاً. وطرحت مذكرة التحالف الوطني للبدء في الحوار الوطني الشامل واعادة اللحمة الى مؤسسات م.ت.ف. شروطاً تعجيزية، أبرزها: «انجاز الاجماع الوطني على ضرورة اسقاط عرفات ونهجه المستسلم، وضرورة اعلان اللجنة المركزية لـ ' فتح ' ادانة زيارة عرفات للقاهرة، واعتماد وثيقة لجنة الـ ١٨، المنبثقة عن المجلس المركزي، أساساً لحل ازمة ' فتح ' » (**مذكرة التحالف الوطني الفلسطيني الى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خالد الفاهوم**، ٢٢/٧/١٩٨٤، محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.).

وبناء على معطيات الموقف المتشدد للتحالف الوطني، وموقف «فتح» المتشبث بضرورة تطبيق اتفاق عدن ـ الجزائر، وبشكل خاص النقاط المتعلقة بضرورة عقد المجلس الوطني بأقرب وقت ممكن، شرع التحالف الديمقراطي بمحاولات دؤوبة لترميم الجسور بين «فتح» والتحالف الوطني، والعمل لالتئام المجلس الوطني بحضور الجميع.

كل هذه المعطيات لعبت دوراً بارزاً في تعطيل مسيرة الحوار، وفي عدم تمكين الأطراف الموقعة على اتفاق عدن ـ الجزائر من انجاز الحوار الوطني الموسع، وصولاً الى عقد المجلس الوطني، الأمر الذي ناقشته اللجنتان، المركزية لـ «فتح» والتنفيذية لـ م.ت.ف. في تونس، بتاريخ ٢٥/٧/١٩٨٤. وركز عرفات، في اثناء اجتماع اللجنتين، على أن الاجتماعات تدرس سبل تركيز كل الجهود للخروج من مأزق الانقسامات الفلسطينية، سواء بشكل ايجابي يؤدي الى اعادة اللحمة للصف الفلسطيني، او قيام «فتح»، اذا فشلت كل الجهود، بدعوة المجلس الوطني الفلسطيني الى الانعقاد (**الشرق الاوسط**، ٢٩/٧/١٩٨٤). وفي محاولة أخيرة لرأب التصدعات التي ظهرت اثر اعلان اتفاق عدن ـ الجزائر، تداعت أطراف الاتفاق الى اجتماع في الجزائر، بتاريخ ٢/٩/١٩٨٤، تباحثت خلاله الأطراف بشأن الدعوة الى عقد المجلس الوطني الفلسطيني، حيث ابدى التحالف الديمقراطي رغبته في تأجيل انعقاد المجلس، ريثما يتم استكمال الحوار مع اطراف التحالف الوطني، حتى يتسنى اجراء الحوار الشامل بمشاركة جميع الأطراف الفلسطينية فيه (**الانباء**، الكويت، ٣/٩/١٩٨٤)، وهو الامر الذي اعتبرته «فتح» تعطيلاً لعقد المجلس الوطني الفلسطيني، وافشالاً لجهود التوحيد الفلسطيني.

الى ذلك، توجه عرفات الى الجزائر، على رأس وفد ضم عدداً من أعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح»، لاجراء مباحثات مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد حول عقد المجلس الوطني الفلسطيني ومدى استعداد العاصمة الجزائرية لاستضافة الدورة السابعة عشرة. وأبلغ عرفات الى القادة الجزائريين قرار اللجنة المركزية لـ «فتح» بعقد المجلس الوطني في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، مهما كانت الظروف (**الشرق الاوسط**، ٣١/١٠/١٩٨٤). مصادر دبلوماسية، في العاصمة الجزائرية، ذكرت ان الجزائر اعتذرت عن استضافة دورة المجلس في عاصمتها، نظراً لعدم تمكن اطراف اتفاق عدن ـ الجزائر من حضور تلك الدورة، ورغبة الجزائر في ان تستضيف الدورة، اذا اتفق الجميع على حضورها، فقط. الى هذا، صرح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، بأن الحوار مع الجزائر بخصوص عقد المجلس في العاصمة الجزائرية قد انتهى. وأشار الحسن الى ان «فتح» سوف تدعو الى عقد المجلس الوطني بمفردها، وهي تملك النصاب القانوني، وانها ترحب بأي طرف فلسطيني يريد الاشتراك من اعضاء المجلس. وفي هذا السياق، وصل الى عمان بتاريخ ٧/١١/١٩٨٤ وفد فلسطيني ضم خليل الوزير وهايل عبدالحميد للبحث في ترتيبات عقد المجلس (**المصدر نفسه**، ٨/١١/١٩٨٤). وبذلك، عقدت دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة، في عمان (٢٢ ـ ٢٩/١١/١٩٨٤)، بنصاب قانوني بلغ ٢٥٧ عضواً من أصل ٣٧٤ يشكلون كامل عضوية المجلس، وذلك بغياب شركاء «فتح» في اتفاق عدن ـ الجزائر، وكذلك فصائل التحالف الوطني. ومع ان هذين التحالفين التقيا على مقاطعة المجلس، فقد تميزت مواقف بعض فصائل التحالف الديمقراطي، بسماحها لاعضاء المجلس المنتمين اليها، ممن اكتسبوا العضوية من خلال تمثيلهم لمنظمات شعبية، بحضور الدورة. لقد فعل ذلك كل من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني، وبهذا اقرا، ضمناً، بشرعية الدورة، مع اعتراضهما الواضح على عقدها في عمان، وقبل استكمال العمل لاقناع الآخرين بحضورها.

وأصبح الوضع الفلسطيني غداة انعقاد المجلس الوطني، وما افرزه من سياسات، بعضها جديد، ازاء

ثلاثة احتمالات: اولها تكريس الحالة التي أفرزها انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني على هذا النحو، والتي تقول بوحدة الشعب، ولا تولي لوحدة الفصائل أهمية تذكر؛ وثانيها ان تعود الأطراف الفلسطينية كافة الى نقطة البدء في الحوار؛ وآخرها ان تقدم الفصائل، او بعضها، تنازلات من شأنها العودة الى اطر م.ت.ف. والنضال من داخلها لتثبيت اتفاق عدن ـ الجزائر. ولم يترك المجلس الوطني السابع عشر الباب مغلقاً في وجه معاودة الحوار الوطني الفلسطيني، بل ان قراراته السياسية نصت على «تكليف المجلس الوطني الفلسطيني لمكتب الرئاسة واللجنة التنفيذية بتشكيل لجنة من بين اعضائهما، تشارك في متابعة الحوار الوطني الشامل من اجل اغنائه وضمان استمراره وانجاحه في تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية والحفاظ عليها»*.

محاولة احياء الحوار الداخلي

تبلورت ثلاثة تيارات رئيسة داخل الساحة الفلسطينية، على اثر دورة المجلس الوطني في عمان: تيار يقول بامكان العمل الوطني الفلسطيني، عبر «فتح» وقرارها الوطني، ولا يرى ضرورة لاستئناف الحوار مع الفصائل الاخرى، على اعتبار ان «دورة عمان» حظيت بتأييد الشعب الفلسطيني، وان الوحدة هي وحدة الشعب والتفافه حول قيادته الشرعية؛ وتيار ثان يقول بضرورة تجديد الحوار الفلسطيني الشامل، بهدف التوصل الى الوحدة الوطنيـة، وهي وحدة فصائل العمل الوطني الفلسطيني، داخل اطار م.ت.ف. اما التيار الأخير، الذي مثله، أسـاساً، المنشقون، فيرى في قيادة «فتح» قيادة تخطاها الزمن وان حل الأزمة على الساحة الفلسطينية يتم باسقاط تلك القيادة، نهجاً ورموزاً. ويدعو اصحاب هذا التيار الى ضرورة قيام م.ت.ف. جديدة.

هذه التيارات الثلاثة، تصارعت قواها، منذ ما بعد انتهاء دورة المجلس السابعة عشرة التي عقدت في عمان، وظلت تتصـارع، على الرغم من تبـاينات أدوات الصراع، ومدى فعلها، ومحطات توقفها او استئنافها. ولعل الخيارات السياسية لكل من التيارات الثلاثة اضفت على الوضع الفلسطيني العام صعوبات جدية، حالت دون تحقيق تقدم واضح منذ ما بعد انعقاد المجلس الوطني في عمان حتى «اعلان براغ» بتاريخ ١٩٨٦/٩/٥.

ولعل ابرز المصاعب هي تلك التي نجمت عن اقدام اللجنة التنفيذية المنبثقة عن الدورة السابعة عشرة على التوقيع على الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني، الذي أعلن، رسمياً، في ١٩٨٥/٢/١١، واشتهر باسم «اتفاق عمان»، وما رافقه من تعزيز العلاقات مع جمهورية مصر العربية، والجمهورية العراقية، ومبادلة سوريا العداء.

في غضون ذلك، اتخذ التحالف الديمقراطي، الذي اوقفت الجبهة الشعبية نشاطها فيه، واقتصرت عضويته على الديمقراطية والشيوعي الفلسطيني، خياراً سياسياً يقوم على استمرار الدعوة الى تجديد الحوار الوطني الفلسطيني واسقاط اتفاق عمان، مع محاولة للحفاظ على القواسم المشتركة مع النظام السوري، وابرزها العداء للنظامين المصري والعراقي. وحرص التحالف الديمقراطي على ابقاء منافذ الحوار مفتوحة بينه وبين قيادة «فتح» واللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ودعا الامين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمة، بعد أقل من شهرين من انعقاد المجلس الوطني في عمان، الى حوار شامل لجميع فصائل المقاومة، دون استثناء، ودون شروط مسبقة، ودون «فيتو» من أحد على أحد (**السفير**، بيروت، ١٩٨٥/١/٢٥).

وفي هذا السياق، التقى محمود عباس (ابو مازن) بوصفه رئيساً للجنة الوحدة الوطنية التي شكلها المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، مع مسؤولين من الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني. وصرح عباس بأن اللقاء يندرج في اطار العمل لتنفيذ قرار المجلس الوطني بشأن الاحتفاظ بثلاثة مقاعد خالية داخل اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. للمنظمات التي لم تحضر اجتماع المجلس في عمان. وأشار الى أن لجنة الوحدة الوطنية الفلسـطينيـة سوف تواصل مهمتها لدى كل الأطراف الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/١/٢٦). وعلى صعيد آخر، شددت أطراف التحالف الوطني من هجومها السياسي ضد قيادة م.ت.ف. ملوحة بضرورة قيام «جبهة فلسطينية عريضة»، بهدف «تصحيح مسار الثورة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٤/٢/١).

---

* **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤٠ ـ ١٤١، تشرين الثاني/كانون الاول (نوفمبر/ ديسمبر) ١٩٨٤، ص ١٦٦.

ومن ناحية أخرى، دعا الأمين العام للجبهة الشعبية، د. جورج حبش، «جبهة الانقاذ» وجميع المنظمات الأخرى المعارضة الى عقد مؤتمر شعبي فلسطيني «لتعبئة الجماهير والتصدي لليمين الفلسطيني الذي مثله عرفات وانصاره» (**القبس**، الكويت، ١٩/٨/١٩٨٥). وذكر حبش ان المؤتمر الشعبي سوف يخصص ليثبت للعالم ان «القيادة اليمينية لا تمثل الشعب الفلسطيني» وأن «انحرافها» لا يعني نهاية المقاومة الفلسطينية و م.ت.ف. وفي الوقت ذاته، دعا «أمين سر اللجنة القيادية المؤقتة» في حركة الانشقاق عن «فتح»، العقيد سعيد موسى مراغه (ابو موسى)، الى انشاء م.ت.ف. جديدة تحل محل المنظمة الحالية. وأشار مراغه الى «ان اعتراف القوى الوطنية بمنظمة التحرير الوطنية البديلة سوف يساهم في انتزاع الشرعية التي يحظى بها عرفات دون حق» (**المصدر نفسه**، ٢٧/١٠/١٩٨٥).

وعلى الرغم من التباينات، والتناقضات، الواضحة بين التيارات الفلسطينية الثلاثة، الا ان خط التوحيد بقي يحث خطاه باتجاه الوحدة الوطنية. ولعل ابرز العوامل التي ساعدته في التمهيد للقاء براغ، ومن ثم التوصل الى بلورة بنود اتفاق جديد حددهما «اعلان براغ»، هو ما شهدته المخيمات الفلسطينية في لبنان من حرب وحصار، مما ساهم في توحيد الصفوف الفلسطينية، المتخاصمة، من اجل الدفاع عن المخيمات، وسهّل تقريب وجهات النظر الفلسطينية، المتعارضة، على ارضية وحدة المقاتلين في مواجهة الحرب التي شنتها «أمل» على المخيمات وكشفت مدى تورط النظام السوري فيها. كل ذلك اضافة الى اقدام الملك حسين، المستاء من رفض القيادة الفلسطينية لشروطه، على اعلان ايقاف مسيرة التحرك السياسي المشترك بينه وبين م.ت.ف. وفشل المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي في التوصل الى حلول محدّدة في ما يخص ازمة الشرق الاوسط. وعبر تلك المرحلة، تبلورت نقاط أسس حوار وطني فلسطيني، سواء لدى أطراف التحالف الديمقراطي، أو الطرف المحاور له في «فتح»، وابرزها: رفض اي اطار بديل من م.ت.ف. او تكتل موازٍ للمنظمة؛ البدء في الحوار الوطني على أرضية اتفاق عدن ـ الجزائر؛ رفض اسلوب الاغتيالات والاقتتال الداخلي لحل النزاعات السياسية والتنظيمية.

المبادرة الجزائرية

استطراداً للمساعي المستمرة التي قامت بها الجزائر، بهدف تحقيق مصالحة بين الاطراف الفلسطينية المختلفة، طرح الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد مبادرة جديدة لتحقيق المصالحة. وناشد، في خطاب ألقاه بتاريخ ٨/٤/١٩٨٦، كل الفصائل الفلسطينية ان تتوقف عن تمزيق وحدة المقاومة، معلناً ان الجزائر مستعدة ان تحتضن مؤتمراً يضم جميع فصائل المقاومة في أي وقت (**النهار**، بيروت، ١٠/٤/١٩٨٦).

لاقت المبادرة الجزائرية ترحيباً واسعاً من قبل معظم الفصائل الفلسطينية. ورحب عرفات بها أيضاً. وصرحت مصادر فلسطينية بأن عرفات على اتصال مع المسؤولين الجزائريين للتوصل الى صيغة يتم، بموجبها، تنفيذ المبادرة (**السفير**، ١٣/٤/١٩٨٦). ولعل ابرز النتائج الأولية للمبادرة الجزائرية، انها أعادت الحيوية، بشكل ملحوظ، الى التحركات التوحيدية، بعد ان شهدت تلك التحركات فترة عجفاء تلت دورة المجلس الوطني في عمان.

وفي سياق التحركات التوحيدية، التقى وفد من الحزب الشيوعي الفلسطيني، للمرة الاولى منذ بدء الخلافات الفلسطينية، بوفد من «فتح»، وذلك في تونس. وصدر عن اللقاء بيان مشترك دعا الى «تنسيق المواقف لمواجهة المؤامرات التي تعدها الامبريالية والصهيونية» (**النهار**، ١/٦/١٩٨٦). وفي تطور نوعي، زار موسكو، في الفترة ما بين ٣ ـ ٦/٨/١٩٨٦، وفد فلسطيني يمثل «فتح» والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني، وضم محمود عباس وياسر عبدربه وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني، نعيم الاشهب. تناولت المباحثات سبل استعادة الوحدة الوطنية في اطار م.ت.ف. والتقى الوفد مع مسؤول قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية السوفياتية، فلاديمير بولياكوف، اضافة الى لقاءات الوفد مع لجنة التضامن الآسيوي ـ الافريقي، ومعهد الاستشراق، وممثلي اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي (**الحرية**، نيقوسيا، ١٠/٨/١٩٨٦).

وقد رأى المراقبون أهمية خاصة لهذه الزيارة، كونها الاولى من نوعها منذ بدء الخلافات الفلسطينية،

ولما تحمله من دلالات هامة على طريق استعادة الوحدة الوطنية، وبما تعطيه هذه الزيارة من بُعد دولي لدعم المبادرة الجزائرية، من جهة، وتعزيز للجهود التوحيدية الفلسطينية ذاتها، من جهة اخرى.

الى ذلك، تداعت خمسة فصائل فلسطينية، هي «فتح» والجبهة الديمقراطية وجبهة التحرير العربية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية، الى اجتماع اتفقت خلاله على عقد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر. وقد رحبت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بهذا الاتفاق، ودعت الفصائل الاخرى المعارضة الى تأييده (**النهار**، ١١/٨/١٩٨٦).

من جهة أخرى، أكد متحدث باسم م.ت.ف. ان الطريق اصبح ممهداً، في الوقت الحاضر، لاجراء حوار بين المنظمات الفلسطينية في الجزائر لتحقيق وحدة الصف الفلسطيني، وذلك بعد ان تم الاتفاق على النقاط الأساسية لورقة العمل السياسية بين الفصائل الخمسة الأساسية في المنظمة (**الاهرام**، القاهرة، ١١/٨/١٩٨٦).

ازاء هذه التطورات المتسارعة في سياق التوحيد الفلسطيني، برز، من جديد، التيار الانشقاقي الرافض لأية جهود توحيدية؛ فوصف العقيد مراغة (ابو موسى) الاجتماع الذي تم بين الفصائل الخمسة في موسكو بأنه «اجتماع مشبوه، ولا نقبل بما تم الاتفاق عليه هناك» (**العرب**، لندن، ١٤/٨/١٩٨٦). اما الأمين العام للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، أحمد جبريل، فقد حمل، بدوره، على مبادرة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، وقال: «يريد منا [الشاذلي] ان نذهب الى بيت الطاعة، ونحن نرفض ذلك» (**المصدر نفسه**).

الجبهة الشعبية، من جهتها، لم ترفض المبادرة الجزائرية، ولكنها طرحت شروطاً عدة لدخولها الحوار الوطني الفلسطيني، وكان ابرزها: الغاء اتفاق عمان من جانب م.ت.ف. كمدخل للحوار الوطني، والوقف الفوري للعلاقات الفلسطينية مع النظام المصري، والتزام قرارات الاجماع الوطني وقرارات المجالس الوطنية في دوراتها الشرعية المتعاقبة، و «اعتبار الدورة التي عقدت في عمان انقسامية وغير شرعية» (**النهار**، ١١/٨/١٩٨٦). وقد أثار موقف الشعبية هذا حواراً حاداً بينها وبين الجبهة الديمقراطية، وصل حد تبادل الاتهامات، الا انه سرعان ما تلاشى بعد «اعلان براغ».

دلالات «اعلان براغ» وإشكالاته

باصدار «اعلان براغ»، بتاريخ ٦/٩/١٩٨٦، وصلت جهود التوحيد الفلسطينية الى ابرز محطاتها وأكثرها خطراً في آن. ذلك انه حدث بعد الجهود السوفياتية والجزائرية المتواصلة منذ ما يزيد على ستة شهور سابقة لتوفير كل المناخات الملائمة للوحدة الوطنية.

تضمن الاعلان نصاً واضحاً على تمسك الأطراف الموقعة عليه («فتح» والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني) بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، ومقاومة أية محاولات لاصطناع البدائل منها، ورفض الانابة، او التفويض، او المشاركة، في التمثيل الفلسطيني. كما تضمن الاعلان تأكيد ان «فتح» تعتبر «اتفاق عمان»، الموقع في ١١/٢/١٩٨٥، لم يعد العمل فيه قائماً «وان هذا الاتفاق لا يشكل اساساً لسياسة منظمة التحرير الفلسطينية ولتحركها وممارساتها على مختلف الأصعدة، الفلسطينية والعربية والدولية. وان العلاقات الثنائية بين م.ت.ف. والاردن تقوم على أساس قرارات قمة الرباط ودعم نضال الثورة الفلسطينية ضد العدوان والاحتلال الاسرائيلي» (**الاعلان الصادر عن محادثات براغ بين «فتح» والديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني**، ٦/٩/١٩٨٦، محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.). كما تضمن الاعلان نقاطاً أخرى تتعلق بأوضاع م.ت.ف. التنظيمية، وهي لا تختلف في جوهرها عما تضمنه اتفاق عدن ـ الجزائر بهذا الخصوص، اضافة الى بند خاص يتعلق بالمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، حيث أكد الاعلان ضرورة «العمل من اجل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ذي الصلاحيات الكاملة والفعالة والذي تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية على أساس مستقل ومتكافىء مع سائر الأطراف، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بالحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا،

وذلك باعتباره الاطار الوحيد للبحث عن حل عادل للقضية الفلسطينية وأزمة الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**).

وبذلك، شكل «اعلان براغ»، بما تضمنه من نقاط سياسية وتنظيمية واضحة، أساساً للبدء في التحضير من أجل عقد حوار وطني فلسطيني يُشكل «اعلان براغ» قواسمه المشتركة. وقد رأى المحللون، في مرحلة ما بعد «اعلان براغ»، انها مرحلة تكتسب اهمية خاصة، لما سوف يكون للمواقف السياسية فيها من أثر في مستقبل القوى السياسية، جميعاً؛ ولما سوف يكون للمرحلة الجديدة من اثر حاسم في صورة تَشكُّل م.ت.ف. ومؤسساتها بشكل عام، مستقبلاً.

الى ذلك، طرأ تغير ملحوظ في موقف الجبهة الشعبية، اذ، على الرغم من اصرارها على الغاء اتفاق عمان، الغاءً علنياً واضحاً، كمدخل للبدء في الحوار، فانها عزفت تماماً عن المطالبة باسقاط «النهج والرمز المنحرف». ولم تعد تتشدد في المطالبة بايقاف العلاقات مع النظام المصري كشرط مسبق للاسهام في الحوار، وان ظلت مطالبتها، بهذا الصدد، قائمة. وغدت شروط الجبهة، وفقاً لمقررات لجنتها المركزية التي اجتمعت من ٢٧ ـ ٢٩/٩/١٩٨٦، تتركز على الالتزام بقرارات الاجماع الوطني وقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية في دوراتها الشرعية المتعاقبة حتى الدورة السادسة عشرة بـ «اعتبار الدورة التي عقدت في عمان، انقسامية ولا شرعية، سياسياً وتنظيمياً» (**بيان عن نتائج أعمال اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**، ٢٧ ـ ٢٩/٩/١٩٨٦، محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.). وطالب بيان اللجنة المركزية للجبهة بالغاء اتفاق عمان رسمياً وعلنياً، وقطع العلاقات مع النظام المصري، واتخاذ موقف حاد من النظام المصري، والمطالبة باقصاء الملك الحسن الثاني من رئاسة «لجنة انقاذ القدس»، والتصدي لمخطط الحكم الذاتي والتقاسم الوظيفي، واتباع سياسة من شأنها تحسين العلاقات مع دول الصمود والتصدي، وفي مقدمها سوريا (**المصدر نفسه**). وقد أكد محمود عباس (ابو مازن)، في معرض تعقيبه على مطالب الشعبية، استعداد «فتح» للبحث في كل الشروط التي يطرحونها خلال جلسات الحوار الوطني، «أما الشروط المسبقة، فنحن نرفضها» (**المستقبل**، باريس، ٤/١٠/١٩٨٦).

من ناحية أخرى، أفادت وكالة الانباء التشيكوسلوفاكية، بتاريخ ١٧/١١/١٩٨٦، بأن وفداً من الجبهة الشعبية، برئاسة د. جورج حبش، يقوم بزيارة لتشيكوسلوفاكيا. وأفادت الانباء، ايضاً، بأن اجتماعاً قد عقد بين حبش وخليل الوزير في العاصمة التشيكوسلوفاكية. وأعلنت الجبهة الشعبية ان حبش التقى، في براغ، مع خليل الوزير، حيث بحث معه في الوضع على الساحة الفلسطينية والمخاطر التي يتعرض لها النضال الفلسطيني في المرحلة الراهنة. وذكر بيان الشعبية ان حبش عرض وجهة نظر الجبهة حول سبل استعادة وحدة م.ت.ف. مؤكداً ضرورة الغاء اتفاق عمان بشكل علني ورسمي للشروع في الحوار الوطني الشامل الذي يمهد لاستعادة وحدة المنظمة على أساس الغاء اتفاق عمان، وقطع العلاقات مع مصر. كما أكد حبش تمسك الشعبية بالجانب التنظيمي من اتفاق عدن ـ الجزائر (**القبس**، ٢٢/١١/١٩٨٦).

الى ذلك، دخلت جهود التوحيد طوراً جديداً في مسارها، وأصبحت فكرة الاجتماع الوطني الفلسطيني الموسع، تمهيداً لعقد دورة توحيدية للمجلس الوطني الفلسطيني، فكرة مقبولة من قبل جميع الأطراف الأساسية على الساحة الفلسطينية؛ الأمر الذي لاقى تجسيداً عملياً له في وثيقتي طرابلس وتونس. ومن ثم، عقد مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٧، وعقدت الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني في الجزائر، في الفترة الواقعة من ٢٠ ـ ٢٦/٤/١٩٨٧.

سميح شبيب

«فكرة سنيوره» أثارت عاصفة

« اسلوب نضالي جديد » ؟

طرح رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، اقتراحاً مفاجئاً في اجتماع للصحافيين الأجانب، بتاريخ ٤/٦/١٩٨٧، عقد في قاعة فندق الانتركونتيننتال، في القدس، عشية الذكرى العشرين لحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والذكرى الخامسة لحرب لبنان في العام ١٩٨٢، اعرب فيه عن عزمه على خوض معركة انتخابات بلدية القدس، ضمن قائمة عربية، في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ١٩٨٨، اذ قال: «من الواجب على مواطني القدس الاشتراك، وبشكل كامل، في انتخابات مجلس البلدية، ليس بالتصويت فحسب، وانما بالترشيح أيضاً» (**عل همشمار** ، ٥/٦/١٩٨٧).

وفي شرحه لاقتراحه، قال سنيوره: «الهدف من هذه الخطوة هو العمل على ادارة الشؤون الذاتية للمواطنين العرب في القدس، وذلك في ظل غياب مبادرات سلمية تعمل على ايجاد حل للقضية الفلسطينية، على المدى المنظور، من جهة، وتسليط الضوء على الواقع المأساوي الذي يعانيه السكان الفلسطينيون تحت الاحتلال الاسرائيلي، من جهة أخرى» (**الفجر** ، القدس، ٥/٦/١٩٨٧). وأشار سنيوره الى الدور المحتمل الذي يمكن ان تلعبه القائمة العربية داخل المجلس البلدي في القدس، مشبهاً اياه بدور الاحزاب الدينية الاسرائيلية في عملية تشكيل الائتلافات الحكومية في الكنيست ـ دور «بيضة القبان» ـ في أي ائتلاف حكومي بين الكتل المتصارعة. كما ان من شأن ذلك زيادة تأثير الفلسطينيين في عملية البحث في حل دولي مستقبلي للقضية الفلسطينية، من جهة، ولكي يلمس الرأي العام الدولي، والاسرائيلي، أهمية وثقل الـ ١٣٥ ألف فلسطيني، سكان القدس، من جهة أخرى (**المصدر نفسه**).

ومن ثم، عاد سنيوره وأوضح بعض أبعاد فكرته، في محادثة صحافية، قائلاً: «ان حدود بلدية القدس التي أقرت بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كان القصد منها ترسيخ الأكثرية اليهودية، حيث ابقت خارج مسطح المدينة العديد من القرى العربية الكبيرة المجاورة. وفي حال فوز القائمة العربية بعدد من مقاعد مجلس البلدية، ستعمل على رسم خارطة هيكلية جديدة لمسطح المدينة، تعيد تلك المناطق الى إطار سطح المدينة. وبهذا يزداد وزن السكان العرب وتأييدهم، وعندها نستطيع الافادة من الحقوق الممنوحة لسكان المدينة كافة». وأضاف: «وفي حال استمرار الجمود في الوضع السياسي، يستطيع الشعب الفلسطيني الافادة من سابقة انتخابات بلدية القدس، عبر المطالبة بحق المشاركة في انتخابات الكنيست. وأقول هذا على الرغم من معارضتي الشخصية لفكرة الدولة ثنائية القومية» (**معاريف** ، ٧/٦/١٩٨٧. ولمزيد من التفاصيل، انظر ربعي المدهون، «فكرة سنيوره بين الرفض والتأييد»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/ آب ـ يوليو/ اغسطس ١٩٨٧).

لقد أثار هذا الاقتراح جدلاً سياسياً تعدى قاعة الفندق ووصل الى شتى أرجاء العالم، والكيان الاسرائيلي بشكل خاص، وهو الأمر الذي حدا ببعض المراقبين السياسيين الى تسمية اقتراح سنيوره بـ «القنبلة السياسية» (**هآرتس** ، ١٢/٦/١٩٨٧).

اختلاف في المواقف

أثارت مبادرة سنيوره اصداء واسعة في الأوساط الرسمية، والحزبية، من قبل المعتدلين في حزبي العمل والليكود، وادانة من قبل اليمينيين واليساريين. وتوزعت هذه المواقف ما بين مؤيد الى حد الترحيب، واعتبار

المبادرة «خطوة هامة باتجاه السلام»، و«البراعم الاولى في التقدم نحو التعايش» و«فرصة للتفاهم بين الشعبين»، وبين معارض الى حد الفزع، والمطالبة بسن قوانين تحرم العرب الفلسطينيين من حق دخول معارك الانتخابات، والاعراب عن آراء مفادها ان هذه المبادرة ليست «مبادرة» وانما «مناورة» بايعاز من م.ت.ف. كأسلوب جديد للنضال في أجواء تعثر المسار السياسي و«تعطل» الخيار العسكري (**يديعوت احرونوت و معاريف**، ١٢/٦/١٩٨٧).

كما كان هناك نوع آخر من المعارضة ولكنه مختلف الدوافع، حيث رأى أصحابها في المبادرة خطر الاعتراف بضم القدس، والحاق الضرر بالمساعي السلمية، والوقوع في حبائل الحركة الصهيونية. وقد عبر عن هذا الموقف كل من القائمة التقدمية للسلام، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وحركة ناتوري كارتا (**المصدر نفسه**، ١٤/٦/١٩٨٧).

مواقف مؤيدة

استقبلت الأوساط المختلفة في حزب العمل الاسرائيلي مبادرة سنيوره بارتياح وبعض التحفظ. وفي هذا المجال، أعرب القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، عن موافقته على المبادرة، قائلاً: «عندما فرضنا القانون الاسرائيلي على مدينة القدس، أعلنا ان في امكان سكانها العرب، أيضاً، المشاركة في الانتخابات... سنيوره، من ناحيته، على حق؛ لقد انتهز الفرصة وعرض أمامنا المأزق الذي كنا دائماً نحاول التهرب منه... ليس في الامكان تجاهل السكان والتفكير، فقط، بالاراضي... وهذا حقه وينبغي احترامه... واذا لم نبحث في حل للمشكلة، سوف يعرض الواقع أمامنا وضعاً مختلفاً... لن يجلس في مجلس بلدية القدس عضو فعال في م.ت.ف. ولكن اذا وجد مواطنون مستعدون للاعتراف بوجود دولة اسرائيل ويستنكرون الارهاب، لن يكون هناك عائق أمام دخولهم المجلس البلدي» (**عل همشمار**، ١٠/٦/١٩٨٧).

وكذلك وصف سكرتير حزب العمل، عوزي برعام، المبادرة بأنها خطوة قام بها شخص يؤمن بأن تحقيق السلام لا يتم إلا عبر الحل الاقليمي الوسط، وبأنها ذات أهمية تتجاوز موضوع القدس، وبأن حزبي العمل والليكود قد توجها الى سكان القدس الشرقية لتأييدهما في انتخابات البلدية (**المصدر نفسه**). كما أعرب الوزير بلا وزارة، عيزر وايزمان، خلال اجتماع لحزب العمل، في القدس، عن تهنئته على مبادرة سنيوره، حيث قال: «ان كان سنيوره يرغب في ترشيح نفسه لمنصب رئاسة بلدية القدس، او لمجلسها البلدي، فليس هناك ما يدعو للحؤول دون ذلك» (**المصدر نفسه**). كذلك وصف وزير الاستيعاب، يعقوب تسور، المبادرة بأنها خطوة ايجابية تخدم مصالح المواطنين العرب في مدينة القدس الموحدة، ولكنها، في الوقت ذاته، تحمل في طياتها تخديراً من السياسة الداعية الى ضم الضفة والقطاع (**دافار**، ٩/٦/١٩٨٧).

وفي السياق ذاته، رحب رئيس بلدية القدس، تيدي كوليك، معتبراً المبادرة خطوة ايجابية، وعبرها يتمكن السكان العرب في القدس من المشاركة في ادارة شؤون المدينة الموحدة ومن تحمل المسؤولية المشتركة. وأضاف كوليك: «اذا كان هذا ما يصبو اليه سنيوره، فان الأمر سيعود بالنفع على السكان العرب؛ أما اذا كان يريد معالجة قضايا سياسية، فان مكان مثل هذه المعالجات هو الكنيست، وليس البلدية» (**المرصاد**، تل ـ أبيب، ١٠/٦/١٩٨٧).

أما في أوساط معكسر الليكود، فقد تضاربت الآراء، بين التأييد والمعارضة للمبادرة. وفي هذا السياق، قال سكرتير فرع حركة حيروت في القدس، روبي ريفلين، ان مبادرة سنيوره هي بمثابة «عمل ثوري»، بغض النظر عن أفكاره ومعتقداته السياسية. فقد تجاوز الخط الأحمر واعترف، لأول مرة، بشكل صريح لا يقبل التأويل، بالسيادة الاسرائيلية على القدس الموحدة، وهذا برهان قاطع على صحة سياسة الليكود تجاه المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ٥/٦/١٩٨٧). بينما عارضه الرأي عضو الكنيست، يهوشع متسا، طالباً من محكمة حركة حيروت ابعاده من الحركة، اذا لم يتراجع عن موقفه، وقال: «احذركم من احتلال م.ت.ف. منبراً في مجلس بلدية القدس، وتحول القدس الى بلفاست ثانية. تصوروا ان قنبلة تنفجر في سوق محانيه يهودا، والدم اليهودي يسفك،

وفـوق منبـر البلدية يقف غريب يبارك ذلك» (**معاريف**، ١٩٨٧/٦/٩). وشاركه الرأي رئيس كتلة الليكود في الكنيست، حاييم كورفو، في وصفه للمبادرة، اذ قال: «سوف أعمل على تقديم مشروع قانون الى الكنيست، من أجل تعديل قانون الانتخابات الحالي، بحيث يقضي بعدم منح حق الاقتراع والترشيح إلا لمن يقسم يمين الولاء لدولة اسرائيل» (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٩/٧).

رد رئيس لجنـة الدستور والقانون التابعة للكنيست ايلي كولس (الليكود)، برفض هذه الفكرة، قائلاً: «اعارض تغيير قانون الانتخابات بشكل يحول دون ترشيح سنيوره لنفسه لانتخابات مجلس بلدية القدس». وأضاف: «حتى الآن، لم أستلم أي طلب من قبل أي وسط برلماني معتمد يشير الى امكان طرح مشروع قانون لتعـديـل قانـون الانتخابات. وفي حال تقديم مثل هذا الاقتراح، سوف أعارض مثل هذا التوجه، بكل حزم» (**معاريف**، ١٩٨٧/٦/١٢).

أما موقف حركة هتحياه، فقد عبرت عنه عضو الكنيست غيئولاه كوهين، بقولها: «لقد استغل سنيوره الثغرة الموجودة في قانون الانتخابات الاسرائيلي، التي تمنحه حق ترشيح نفسه الى منصب رسمي، على الرغم من انه ليس مواطناً اسرائيلياً فحسب، بل مواطن أردني؛ مواطن في دولة معادية؛ مؤيد علني لـ م.ت.ف. ومسؤول تحرير في صحيفة اغلقت مرات عدة بتهمة التمرد والتحريض ضد الدولة؛ وفوق هذا كله، يعلن سنيوره انه، كعضو في مجلس بلدية القدس، لن يعترف بقوانين دولة اسرائيل التي تقر بأن القدس الموحدة هي عاصمة دولة اسرائيل، وبأنه سوف يستغل موقعه الجديد من أجل تحويل القدس الشرقية الى عاصمة للدولة الفلسطينية». وأضافت كوهين: «لولا ان رب القدس موجود لما وقع سنيوره في الفخ الذي نصبه لنا، حيث جاءت المعارضة من جانب م.ت.ف. وفي الوقت ذاته فتح عيوننا على ضرورة غلق تلك الثغرة في القانون الاسرائيلي، التي يمكن ان يتسرب منها امثاله» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/٦/١٢).

كذلك كان لمبـادرة سنيـوره نصيب من التأييد والرفض بين أوساط اليسار الاسرائيلي، كل حسب رؤيته الخاصة. لقد رحب عضو الكنيست يائير تسبان (مبام) بالمبادرة، معتبراً ان تجسيدها يخلق رأس جسر للتفاوض السياسي بين اسرائيل والفلسطينيين. وهاجم، بشدة، حركة هتحياه وسائر متطرفي اليمين، على أرضية معارضتهم للمبادرة والاعلان عن عزمهم على تقديم مشروع قانون لتعديل قانون الانتخابات الاسرائيلي، حيث قال: «انهم يعتزمون تطبيق نظام فصل عنصري في اسرائيل» (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٦/٧). كذلك، أعربت عضو الكنيست شولاميت الوني، عن موافقتها وتأييدها لمبادرة سنيوره، مشيرة الى انه، في العام ١٩٦٧، اقتُرح على سكان مدينة القدس العرب المشاركة في ادارة الشؤون التعليمية والصحية. وسألت: الى متى يمكننا السيطرة على الآخرين وتجاهل حقوقهم ؟ (**هآرتس**، ١٩٨٧/٦/١١).

وفي السياق ذاته، نشرت المنظمة الاشتراكية في اسرائيل (ماتسبين) بياناً اعربت فيه عن تأييدها لمبادرة سنيوره. ومما ورد فيه: «لن يتوفر أي حل للنزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني طالما هناك شعب يحكم شعباً آخر. ان الحل ينبغي ان يكون قائماً على مبادىء المساواة. وقد يتم مثل هذا الحل من خلال الدولة الواحدة، او الدولة الفيدرالية، أو الدولتين؛ إلا انه لن يكون حلاً حقيقياً، إلا اذا كان قائماً على الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير للشعبـين، العربي الفلسطيني واليهودي الاسرائيلي، وعلى الاعتراف بالحقوق المتساوية للمواطنين كافة، دون فارق او تمييز لعامل الدين والعرق والجنس والقومية.

«ان اقتـراح سنيوره بشأن المشاركة في الانتخابات لبلدية القدس لا يتناقى مع أي حل من هذه الحلول الديمقراطية، بل على العكس من ذلك، فهذا الاقتراح، في جوهره، روح هذه الحلول، كما ويعتبر تحدياً لسائر مناهضي الاحتلال» (**الفجر**، ١٩٨٧/٦/١١).

بالاضافة الى معارضة اليمينيين المتطرفين لمبادرة سنيوره، فقد لاقت هذه المبادرة، أيضاً، رفضاً، من جانب اليسار الاسرائيلي، حيث شجب المبادرة زعيم الحزب الشيوعي الاسرائيلي عضو الكنيست، مائير فلنر، على أرضية اعتـرافهـا، ضمناً، بضم القدس، واضرارها بالمساعي السلمية، وتكريس الاحتلال، معتبراً ان سنيوره بهذا

يقوم ببيع ابناء شعبه (جيروزاليم بوست ، ١٩٨٧/٦/٥).

كذلك لاقت المبادرة معارضة من قبل تيار ديني معاد للصهيونية، وهو حركة ناتوري كارتا، التي لا تعترف بوجود دولة اسرائيل الصهيونية. وقال زعيمها، الحاخام موشي هيرش: «لقد أوضحت لسنيوره لماذا ينبغي عليه التراجع عن مبادرته. فقدمت مثلاً على اللقاء الذي تم سنة ١٩٢٤، بين حاخام اغودات يسرائيل، حاييم روزنفلد، وبين الشريف حسين في عمان. وفي ذلك اللقاء، قال المتدينون الورعون للشريف حسين: ليس لنا نوايا سياسية، وكل ما نرغب فيه هو العيش بسلام مع جيراننا العرب، وتأدية الفرائض السماوية. ومع مرور الايام، اتضح ان اغودات يسرائيل تحولت نحو الفكرة الصهيونية أكثر من الاحزاب الصهيونية ذاتها. أما اذا كان [سنيوره] يرغب في الاهتمام بمصالح عرب القدس، فما عليه سوى تشكيل قائمة عربية تخوض معركة انتخابات لبلدية عربية مستقلة» (معاريف ، ١٩٨٧/٦/١٤).

كذلك رفضت «القائمة التقدمية للسلام» مبادرة سنيوره، من وجهة نظر خاصة بها أيضاً، حيث قال عضو الكنيست محمد ميعاري: «لا معنى للقيام بافعال جزئية في ظل غياب حل شامل يفي بمتطلبات الشعبين. والمشكلة ليست مشكلة القدس، وانما المؤتمر الدولي» (هآرتس ، ١٩٨٧/٦/١١).

المبادرة ومناقشات الكنيست

استجاب الكنيست الاسرائيلي لطلبات سبع كتل برلمانية، وأجرى نقاشاً موسعاً حول مبادرة سنيوره بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٠. وقد كشفت المناقشات عن التضارب في وجهات النظر وكانت تعبيراً للمواقف التي طرحت خارج الكنيست من جانب التيارات السياسية المختلفة. وفي هذا السياق، قال عضو الكنيست ايهود اولمرت (ليكود): «انني سعيد جداً لأن مواطناً عربياً من القدس الشرقية قرر المشاركة في انتخابات مجلس بلدية القدس الموحدة». وأضاف: «ان خطوة سنيوره تعبر عن الحالة النفسية السائدة في أوساط معينة في القطاع العربي، التي توصلت، تدريجياً، الى الاعتراف بأن السيطرة الاسرائيلية على [الضفة الغربية] والقدس هي مسألة دائمة». بينما عبر عن موقف مغاير عضو الكنيست نائب وزير الخارجية، روني ميلو، اذ قال: «لا ينبغي على دولة عاقلة السماح لشخص ينتمي الى منظمة تسعى الى تدميرها بالجلوس في مؤسسة رسمية مثل بلدية القدس» (هآرتس ، ١٩٨٧/٦/١١). بينما قال عضو الكنيست شيفح فايس (المعراخ): «ان كلاً من الليكود واليسار لا يعتزم الموافقة على مبادرة سنيوره ـ كل لأسبابه ـ لأن لا أحد منهما يريد رؤية دولة ثنائية القومية. ولهذا، لا مفر من تقسيم البلاد، وفقاً لبرنامج المعراخ السياسي» (المصدر نفسه).

تعليق المبادرة

في بحر هذا النقاش العاصف، بين التأييد والرفض لمبادرة سنيوره داخل المجتمع في إسرائيل، أعلن سنيوره عن تأجيل اعلان ترشيحه لانتخابات مجلس بلدية القدس، الى ما بعد قيامه باستشارة خبراء في القانون الدولي، في كل من اوروبا والولايات المتحدة. وقال: «أرغب في استيضاح الجانب القانوني في المبادرة ازاء احتمال تشكيلها اعترافاً بالسيادة الاسرائيلية على جزءي المدينة». وأكد ان بيان م.ت.ف. الذي يرفض فكرة المشاركة في انتخابات مجلس بلدية القدس من قبل قائمة عربية، كان معتدلاً، وانه استمد من لهجة البيان تشجيعاً معيناً، لعدم تضمنه أي تنديد شخصي به، وان المنظمة تدأب، في الوقت الراهن، على دراسة المبادرة بشكل جدي (معاريف ، ١٩٨٧/٦/١٢).

وتأكيداً لحجم الجدل الذي اثارته المبادرة، قال أحد الصحفيين: «لقد نجحت مناورة سنيوره... فما أن أعلن عن عزمه على النظر في امكان خوض معركة انتخابات مجلس بلدية القدس، بعد سنتين، حتى بات الكنيست يناقش سبعة اقتراحات عاجلة على جدول أعماله حول أبعاد هذه المبادرة. فرئيس بلدية القدس والقائم بأعمال رئيس الحكومة ورئيس كتلة الليكود في الكنيست وحركة راتس بدأوا جدلاً عنيفاً حول ما اذا كان ذلك في مصلحة اليهود أم لا... بل أكثر من ذلك، لقد تسببت تلك المبادرة بخلق خلاف داخل المعسكر اليهودي. ففي فرع

حيروت في القدس يطالبون باقالة رئيس الفرع لمجرد ترحيبه بمبادرة سنيوره... لقد تبخرت اسطورة اليهودي الذكي وسقط الجميع، تقريباً، في الفخ» (موشي زاك، «المبادرة ـ المناورة»، **المصدر نفسه**).

آفاق وأبعاد المبادرة

يوجد شبه اجماع في آراء وتعليقات الصحفيين الاسرائيليين، على ان مبادرة سنيوره جاءت على خلفية الجمود الذي وصل اليه المسار السياسي في الشرق الأوسط، ومحاولة من قبل سكان المناطق المحتلة لانتهاج «أسلوب نضال فلسطيني جديد» في صراعهم مع الاحتلال الاسرائيلي، وان هذه المبادرة تمت بالتنسيق مع م.ت.ف. في إطار حربها النفسية ضد اسرائيل.

لقد اتسمت تلك الآراء والتعليقات بقدر كبير من الرفض وبقدر أقل من التأييد. ولكل منها اتجاهه ومبرراته وأسبابه؛ فبينما اعتبر مؤيدو المبادرة انها بمثابة اعتراف ضمني بوجود اسرائيل وبضم القدس وتوحيدها، اعتبرها الرافضون «ضربة تحت الحزام» و «اسلوب نضالي جديد» و «حرب نفسية» و «مناورة» تهدف الى زرع الحيرة داخل المجتمع الاسرائيلي.

وفي هذا السياق، قال أحد الصحفيين: «هناك أمر واحد لا شك فيه، وهو ان خطوة سنيوره عكست تطوراً ايجابياً في نظر كل مؤيد للتسوية، لأنها تنطوي على اعتراف بوجود اسرائيل وبتوحيد القدس، من جهة، وعلى يأس معين لدى فلسطينيي المناطق [المحتلة] من التكتيك العقيم من جانب المتطرفين في المنظمات [الفدائية]، الذين تحولوا، بأغلبيتهم الساحقة، الى منفيين سياسيين، من جهة أخرى» (دان مرغليت، **هآرتس**، ٨/٦/١٩٨٧).

وشاركه في هذا الرأي صحفي آخر، اذ قال: «ان الجانب الايجابي لهذا التطور، هو ما ينطوي عليه من تسليم بحقيقة توحيد المدينة». ولكنه استطرد قائلاً: «لكن لا ينبغي اعتبار ذلك ابداء استعداد للحفاظ على الوضع السياسي والطابع اليهودي للقدس كعاصمة لاسرائيل؛ بل على العكس، فسنيوره لا يخفي نواياه لتحقيق فكرة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس» (أرييه ناؤور، **يديعوت احرونوت**، ٧/٦/١٩٨٧).

ويضيف صحفي ثالث الى ذلك: «ان سنيوره، سواء عن قصد أم غير قصد، قد فتح ثغرة في سور رفض المقاطعة العربية. وحتى لو تراجع الآن تحت ضغط م.ت.ف. فستبقى هذه الثغرة مفتوحة، وربما يستخدمها آخرون لاعطاء تعبير أصدق عن استعدادهم للقبول بحقيقة السيادة اليهودية على القدس» (شموئيل شنيتسر، **معاريف**، ١٢/٦/١٩٨٧).

وكتبت صحيفة «هآرتس» (٧/٦/١٩٨٧)، في افتتاحيتها: «لا ينبغي رفض مبادرة سنيوره، الآن؛ ففي نهاية الأمر، هذا ما كنا نأمله طيلة عشرين عاماً، ولا يجوز لنا تخويف أنفسنا بطرح تنبؤات بأن العرب سوف يمثلون عنصر الترجيح بين طرفي العنصر اليهودي في المجلس البلدي. واذا كنا نريد حكم مدينة موحدة، فمن مصلحتنا ان يمثل العنصر العربي، أيضاً، في المجلس البلدي».

واعتبر صحفي آخر ان المناورة «مدبرة»، فقد «أعلنت بعد فترة قصيرة من ادراك ان جهود شمعون بيرس الرامية الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، مصيرها الفشل. وعلى أرضية هذا الادراك، التقت شخصيات بارزة في المناطق المحتلة مع ياسر عرفات، في تونس، على ما يبدو، واطلعته على قلقها ازاء التنسيق والترتيبات الجارية بين اسرائيل والاردن في الضفة الغربية. وكانت تلك الشخصيات التقت من قبل مع وزراء اسرائيليين يؤيدون هذا الاتجاه. كما أحيط عرفات علماً بامكان العثور على حليف له داخل الحكومة الاسرائيلية. وكان رد عرفات ايجابياً، شرط موافقة اسرائيل على وضع أراضي الدولة تحت وصاية مجلس الحكم الذاتي، ولكن دون التصريح علناً عن تأييده لتطبيق الحكم الذاتي من جانب واحد؛ وانه، في ظروف معينة، يمكن ان يحصل انصاره على ضوء أخضر من أجل محاربة النفوذ الاردني بالسلاح الذي تمتلكه م.ت.ف. ـ سلاح انتخابات مؤسسات الحكم الذاتي. ومن المعقول الافتراض ان رد عرفات هذا تنامى الى مسامع سنيوره؛ وكذلك من المحتمل ان سنيوره قام بتفسير واسع للرد الذي أعطاه عرفات لتلك الشخصيات، فأعلن ما أعلن»

(بنحاس عنباري، **عل همشمار**، ٨/٦/١٩٨٧).

وعلق آخر على خلفيات المبادرة، فكتب: «ليس من المعقول ان يكون سنيوره قد تحرر من ' نير ' م.ت.ف. وقام بمبادرة شخصية منه، بخطوة تتفق ومصالح سكان القدس العرب... ولو أعلن ما أعلنه في المؤتمر الصحافي، دون أخذ الاذن من م.ت.ف. لاضطر الى ان يُعد لنفسه، سلفاً، مخبأ... ويمكن الافتراض ان سنيوره ورفاقه لا يتطلعون الى الاشتغال بالشؤون الصحية، وخدمات المطافىء البلدية. واذا أمرتهم م.ت.ف. فيحتمل ان يضطروا الى اشعال حريق، مثل ذلك الحريق الذي أشعله بسام الشكعة وكريم خلف، بعد انتخابهما لرئاستي بلديتي نابلس ورام الله في العام ١٩٧٦. ويجب ان لا يأخذنا الحماس لقبول الفكرة التي طرحها سنيوره ـ مرشح م.ت.ف. في أية محادثات سياسية ـ إلا على أنها تحد، يجب التصارع معه» (تسفي البيليغ، **يديعوت احرونوت**، ٨/٦/١٩٨٧).

وكتب ثالث: «ان خطة تشكيل قائمة عربية لخوض معركة انتخابات مجلس بلدية القدس قد حظيت، حتماً، بمباركة م.ت.ف. وذلك بعد تبلور ادراك بشأن الجمود في المسار السياسي؛ ولهذا ينبغي اتخاذ خطوات عملية من سكان المناطق [المحتلة]، تثبت للاسرائيليين مدى تأثيرهم في حال تجسيد حقوقهم السياسية». وأضاف: «لقد كان د. سري نسيبه، المعارض العلني [للكفاح المسلح]، السباق الذي طالب بترجمة التفوق الديمغرافي لعرب المناطق [المحتلة] الى سلاح سياسي... ومن المحتمل ان افكار نسيبه تلك تسربت الى عقل سنيوره... وربما حصل على ضوء أخضر من م.ت.ف. وربما لا. غير ان رغبة بعض الشخصيات في القدس الشرقية في خوض انتخابات البلدية قد نشرت، لأول مرة، منذ شهرين، عشية انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر. لهذا، نستطيع القول ان الفكرة معروفة لدى زعماء م.ت.ف. وحتى اليوم، على الأقل، لم يعبروا عن معارضتهم القاطعة لها» (افينوعام بار ـ يوسف، **معاريف**، ٧/٦/١٩٨٧).

وشارك رابع من سبقه في هذا الاستنتاج، فكتب: «لقد جاءت مبادرة سنيوره في الوقت الذي كثر التحدث حول تعاظم التنسيق الاردني ـ الاسرائيلي. فقبل بضعة أسابيع، نشرت وسائط الاعلام الاسرائيلية قائمة بنقاط التفاهم التي تم التوصل اليها بين اسرائيل والاردن حول موضوع توزيع النفوذ في القدس. وجوهر هذه النقاط اعتراف اسرائيل بسلطة المجلس الاسلامي الأعلى على القدس الشرقية؛ ومقابل هذا الاعتراف الاسرائيلي أمرت الحكومة الاردنية المجلس الاسلامي الأعلى بالبدء بالتوجه الى المحاكم الاسرائيلية في القدس، وهذا يعني الاعتراف بالسيادة الاسرائيلية على القدس الغربية.

«وعلى أرضية هذا التنسيق، كان هناك من استطاع في م.ت.ف. قراءة الوضع وقرر الرد عليه بحرب ساعرة، لأنه جاء على حساب م.ت.ف. التي تنظر الى القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية في المستقبل... ويبدو ان هذه الأوساط قررت عدم الانتظار حتى عقد المؤتمر الدولي. وعلى هذه الأرضية، جاءت مبادرة سنيوره لخلق وقائع على الأرض» (بنحاس عنباري، **عل همشمار**، ٨/٦/١٩٨٧).

وأعرب رئيف شيف عن رأيه في ذلك، فكتب: «يتخبط الكثيرون في مسألة اذا ما كانت هذه المبادرة شخصية من جانب سنيوره. ليقل سنيوره ما يقوله. من الواضح انهم، في الأوساط الفلسطينية، بوضعها الراهن، لا يتحركون من دون تأييد وتغطية، فكم بالاحرى عندما يكون المقصود بذلك خطوة هامة كهذه. ويمكن الافتراض ان زعماء التيار الوسط في م.ت.ف. وافقوا على هذه الخطوة. ومن المشكوك فيه اذا ما كان من الممكن البدء في تنفيذها دون موافقتهم. وهذا يتفق مع أنباء أخرى تفيد بأنهم في م.ت.ف. قرروا، في فترة انعقاد المؤتمر في الجزائر [المجلس الوطني الفلسطيني]، ان يقوم الفلسطينيون، أيضاً ـ اضافة الى الخطوات شبه السياسية والجهود الرامية لاثارة السكان في المناطق [المحتلة]، والقيام بأعمال ' مسلحة ' ـ بخطوات سياسية هادئة، عبر التسلل الى الجهاز السياسي الشعبي الاسرائيلي؛ وهكذا يوسعون جبهة الصراع مع اسرائيل» (**هآرتس**، ٨/٦/١٩٨٧).

وفي هذا السياق، ذهب آخر بعيداً، فكتب: «ان سنيوره يدرك انه ليس عميلاً حراً، وانه لن يتخذ خطوة

يكون من شأنها تهديد سلامته. ومن الواضح له انه لن يدخل الانتخابات البلدية في القدس دون موافقة م.ت.ف. لكن في منظمته، توجد دائرة للحرب النفسية، ويستطيع سنيوره، في إطارها، القيام بدور من طريق إطلاق مقولة تفيد بأنه يدرس الاشتراك في انتخابات بلدية القدس. وهذا القول غير ملزم، وقائله لا يعتزم، على الاطلاق، تنفيذه من دون موافقة م.ت.ف. لكن منظمته، في تلك الاثناء، يمكن ان تحظى بمكسب اعلامي: ففي الوقت الذي نجح الملك حسين في جذب الانتباه العالمي الى مطلبه بشأن القدس... نجح سنيوره في أن يطرح على الطاولة الدولية للمباحثات المطلب الفلسطيني بشأن القدس» (موشي زاك، **معاريف**، ١٢/٦/١٩٨٧). وفي هذا الجزء المتعلق بالاردن، يرى الصحفي بنحاس عنباري «ان استعداد م.ت.ف. للسير تجاه اسرائيل في إطار تسويات وظيفية، لا يستطيع الاردن طرح مثيل لها، قد يزرع في الوعي السياسي الاسرائيلي الادراك بأن م.ت.ف. ربما تكون، في نهاية المطاف، المحاور الأفضل من الاردن» (**عل همشمار**، ١٥/٦/١٩٨٧).

«طريق نضالي جديد»

في اطار الحديث حول آفاق وأبعاد فكرة سنيوره، كتب احد الصحفيين الاسرائيليين: «ان فكرة سنيوره تأتي في إطار محاولة لتبني طريق نضال فلسطيني جديد، يقول للاسرائيليين: اذا كانت رغبتكم في ابتلاعنا، تفضلوا؛ ولكن سوف تختنقوا معنا» (داني روبنشتاين، **دافار**، ٧/٦/١٩٨٧).

وشاركته في هذا الرأي عضو الكنيست غيئولاه كوهين، اذ قالت: «ان الانتخابات في القدس هي مسألة مبدئية، ونموذج فقط يشير الى طريق نضال فلسطيني جديد. فعندما يسود الجمود في المنطقة، ويغيب عن الافق احتمال اجراء مفاوضات سياسية واقعية، وفي الوقت ذاته ليس لدى العرب خيار عسكري للقيام بحرب، تبقى لديهم امكانية واحدة: محاولة خوض صراع داخلي في إطار النهج الاسرائيلي، في محاولة للحصول على حقوق ومساواة، على غرار ما يحصل عليه عرب اسرائيل... وعلى المدى البعيد ـ اذا بقي الجمود سيد الموقف ـ من المحتمل جداً طرح مثل هذا الطلب الذي لا يستطيع أي يهودي الموافقة عليه» (**المصدر نفسه**).

وفي السياق العام للمبررات والأسباب التي يبديها رافضو المبادرة، كتب ذو رأي آخر: «ان مبادرة حنا سنيوره، هي، بالتأكيد، ضربة تحت الحزام. وهي تفعل ما اعتمدنا دائماً على ان الفلسطينيين لن يفعلوه. لقد قرر الالتحاق بلعبتنا، وضربنا من الداخل. ولو فعل الفلسطينيون ذلك سنة ١٩٤٧، ربما اصبحت لديهم دولة اليوم. ولو وافقوا على مشروع بيغن للحكم الذاتي، ربما لم تكن قد اصبحت لديهم دولة حتى الآن، لكنهم ربما اصبحوا على الطريق اليها. ولو وافقوا على عقد مؤتمر دولي، لأصبح من الأصعب على شامير معارضة مثل هذا المؤتمر. لقد استطاعت جبهة الرفض الاسرائيلية، حتى الآن، الاعتماد على العيون المغلقة لجبهة الرفض الفلسطينية. وشكل الطرفان شريكين مثاليين للسير في خطوط متوازية، لا تلتقي على الاطلاق... ان من يهمه العيش في دولة يهودية ديمقراطية، فان عليه ان يفكر كيف نصارع، أولاً وقبل كل شيء، الأكثرية العربية المتوقعة في القدس؛ وثانياً كيف نصارع سكان الضفة وقطاع غزة الذين نحكمهم دون منحهم حقوقهم، والذين ينتشر عداؤهم حتى في أوساط عرب اسرائيل، ويعزز لديهم وعي الـ ' انا فلسطيني ' على حساب وعي الـ ' انا اسرائيلي ' » (داليا شحوري، **عل همشمار**، ١٠/٦/١٩٨٧).

وحول المأزق الاسرائيلي، كتب داني روبنشتاين: «يمكن الاطلاع على المأزق الاسرائيلي ازاء مبادرة سنيوره من خلال العودة بالذاكرة الى قضية مشابهة وقعت في [الضفة الغربية] خلال سنوات حكم السلطة الاسرائيلية ـ انتخابات البلديات ـ. ففي حينه، مارس وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي دايان، ضغوطاً على وجهاء المناطق [المحتلة] بهدف اجراء انتخابات لمجالس البلديات. وفي حينه، رفضوا الاستجابة لهذه الضغوط. غير ان دايان عاد، في العام ١٩٧٢، واستخدم التهديد، وحتى القوة، ومنع تصدير البضائع عبر جسور الاردن. وهذا مثال واحد فقط؛ وفي نهاية الأمر رضخ السكان وأجريت الانتخابات، ولكن دون اكتراث يذكر وكبضاعة لا قيمة لها. وكانت النتيجة فوز الشخصيات ذاتها التي كانت تشغل المناصب في السابق.

«وفي العام ١٩٧٦، في اثناء إشغال شمعون بيرس منصب وزير الدفاع، أدرك الفلسطينيون ضرورة

خوض اللعبة. وبتوجيه من م.ت.ف. أجريت انتخابات حقيقية، وفازت الشخصيات القومية في معظم البلديات، أنصار م.ت.ف. غير ان الرد الاسرائيلي جاء سريعاً: لن تجر بعد اليوم انتخابات، وهذا ما حدث» (**دافار**، ١٩٨٧/٦/٧).

وفي سياق رفض المبادرة، شكك أحد الصحفيين بنوايا سنيوره تجاه اليهود وتجاه دولة اسرائيل، اذ كتب: «من المؤكد ان سنيوره، باعلانه عن نيته خوض الانتخابات البلدية في القدس، على رأس قائمة عربية، لم يكن يعتزم توفير أسباب الراحة لليهود ولدولة اسرائيل. فهو ليس ممن يتمنون الخير لنا، وليس من محبي شعوب الأرض. لقد هدف الى زرع الارباك والحيرة؛ ولا شك في انه حقق هدفه هذا. كذلك هدف الى امتحان نوايانا وصدق تمسكنا بمبادىء الديمقراطية، ونجح في ذلك ايضاً... حقاً ان سنيوره ليس من محبي السلام، ولا هو نبي التعايش بين اليهود والعرب... كما ان تصرفاته، كرئيس تحرير لصحيفة فلسطينية، لم تكن سليمة. لقد اقتربت صحيفته، في عدد من المرات، من حافة التحريض... ان التكاثر الطبيعي لعرب ' أرض ـ اسرائيل ' هو أمر لا مثيل له، وهو يخيف الكثيرين من اليهود، الذين يؤمنون بأن العرب، اذا قبلوا بالسلطة الاسرائيلية، وطالبوا بالانتخاب للمؤسسات والحصول على تمثيل في المؤسسات المنتخبة، لن تمر سنوات عديدة حتى يسيطروا على الدولة دون قتال ودون خرق لأي قانون، فقط من طريق استغلال اخصابهم...» (شموئيل شنيتسر، **معاريف**، ١٩٨٧/٦/١٢).

ويوافقه آخر على ذلك، بالنظر الى ان قائمة سنيوره سوف تجسد مغزى المشكلة الديمغرافية، ولكنه يضيف بعداً سياسياً دولياً على صعيد النضال الفلسطيني: «ان اشتراك سنيوره في مناقشات المجلس البلدي سوف يوفر البعد السياسي، والصدى الدولي، مما يفيد النضال الفلسطيني أكثر من كل الأعمال [الفدائية]» (اريبه نأور، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/٦/٧).

وحول محاذير المبادرة، أدلى العديد من الكتاب والصحافيين الاسرائيليين بآرائهم، فكتب أحدهم: «منذ توحيد مدينة القدس، رفض سكان القدس الشرقية العرب، المشاركة في انتخابات مجلس البلدية عبر مجموعة ذات هوية سياسية. أما التعايش، فقد كان قائماً بحكم الواقع الحياتي اليومي، غير ان الامتناع عن لعب دور في الحياة السياسية تحت سقف واحد مع اليهود، فقد كان كاملاً.

«وجاءت مبادرة سنيوره وفجرت الوضع. العرب يشكلون حوالى ثلث سكان المدينة الموحدة، وحوالى ربع أصحاب حق الاقتراع، وها هم يعقدون العزم على خوض الانتخابات. وعلى خلفية هذه المبادرة، هبت العاصفة في الشارع اليهودي: بدأت حرب اليهود» (بتساليل عميكام، **عل همشمار**، ١٩٨٧/٦/٨).

صلاح عبدالله

حرب العام ١٩٨٢ وانعكاساتها على اوضاع وسياسة م.ت.ف.

Sahliyeh, Emile F., *The PLO After the Lebanon War,* Boulder and London: Westview Press, 1986, XII + 268 Pages.

لا تزال منظمة التحرير الفلسطينية تعيش نتائج وانعكاسات حرب العام ١٩٨٢ في لبنان. فقد عاد التنافس الفلسطيني ـ الاردني، عام ١٩٨٦، الى حالة الصراع ومحاولات التقويض، فيما يشتد النزاع المسلح في داخل لبنان بين الاطراف الفلسطينية والسورية واللبنانية والاسرائيلية. وتعمل القيادة الفلسطينية، مجدداً، لاصلاح علاقاتها العربية والدولية، ومنع التدهور في مكانة م.ت.ف. السياسية والدبلوماسية، اقليمياً ودولياً.

يتناول اميل سحلية، الاستاذ في دراسات الشرق الاوسط في جامعة بير زيت، الخلفيات السياسية والدبلوماسية لهذا الحدث، اي حرب العام ١٩٨٢، فلسطينياً واسرائيلياً وعربياً ودولياً، كي يدرس وقعه على احوال واساليب المنظمة وعلى سياساتها وتماسكها، من اجل الانتقال الى تقويم طرق تعامل القيادة الفلسطينية مع ظروفها المتغيرة ومعالجتها لها.

الخلفيات والدوافع وردود الفعل

يفتتح سحلية دراسته بفصول ثلاثة يتألف منها الجزء الاول من الكتاب. ويدور هذا الجزء حول بيئة وخلفية حرب العام ١٩٨٢، وحول دوافع وردود فعل مختلف الفرقاء فيها وفي الصراع العربي ـ الاسرائيلي. يبدأ المؤلف، اذاً، باستعراض «مقدمات الحرب» في الفصل الاول، فيشرح طبيعة السياسة العسكرية التي اتبعتها اسرائيل ضد الفدائيين الفلسطينيين في جنوب لبنان منذ بداية عقد السبعينات، مظهراً اهمية الحرب الاهلية اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)، ودخول قوات الطوارىء الدولية الى الساحة بعد الغزو الاسرائيلي العام ١٩٧٨. واذ يقدم ذلك الشرح لفكرة فشل اسرائيل في احتواء م.ت.ف. عسكرياً بواسطة العمليات المحدودة، فهو يمهِّد، ايضاً، لفكرة وجود ضوابط سياسية، دولية وعربية، قيَّدت العمل العسكري الاسرائيلي، ما لبثت ان زالت في العام ١٩٨٢ لتتيح الفرصة امام القيادة الاسرائيلية لتنفيذ خطة اجتياح لبنان المهيأة منذ العام ١٩٨١. بعد ذلك يقوِّم المؤلف الوضع الاقليمي العربي عشية حرب العام ١٩٨٢، فيلاحظ التجزؤ المستتب منذ محاولات اقامة التضامن المضاد لاتفاقيتي كامب ديفيد عبر قمة بغداد، ويشدد على دور حرب الخليج في تشتيت الصفوف العربية. وقد انعكس ضياع الموقف العربي مراراً، ومثلاً خلال انعقاد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان العام ١٩٨٠، وفي الانقسام حول مشروع الملك فهد للسلام ومشروع قمة فاس، وخصوصاً في ضعف الرد على قصف المفاعل النووي العراقي وضم هضبة الجولان السورية من قبل اسرائيل، العام ١٩٨١. هذا، وقد تطور، او بالاحرى ساء، الوضع العربي في وقت اشتدت فيه مواقف التأييد لاسرائيل في الغرب عموماً، وفي الادارتين الاميركية والفرنسية خصوصاً.

يركز سحلية، في الفصل ذاته، على المواقف المتطرفة لحكومة مناحيم بيغن الثانية، موضحاً اصرارها على تعميق الاستيطان في الاراضي العربية وتقويض الحقوق الفلسطينية، على الرغم من تسليمها بقية سيناء الى مصر. بل ان الحكومة الاسرائيلية بحثت في حل نهائي للاحراج المعنوي والفعلي الذي تشكله م.ت.ف. لها، وبحثت

في غطاء «وطني» يعوض عن اخلاء سيناء، من خلال توسيع «جبهة السلام». وكان يعني ذلك، عملياً، اطلاق حرب تهدف، اولاً، الى تدمير م.ت.ف. وقاعدتها الرئيسة؛ وثانياً، الى انهاك الادارة السياسية لاهل الضفة الغربية وقطاع غزة؛ واخيراً، الى اقامة سلطة صديقة في لبنان توقع على معاهدة سلام جديدة. وربما كانت القيادة الاسرائيلية ترغب، قبل اي شيء آخر، في ازالة خطر شعرت ان م.ت.ف. تشكله من خلال التزامها بالهدنات المسلحة وتمتعها بالرصيد الدولي الايجابي، مما جعل الاطراف الغربية تميل الى ادراج المنظمة كطرف مفاوض مسؤول؛ وقد نشأ ذلك الشعور في وقت قويت فيه الوساطة السعودية بين م.ت.ف. والادارة الاميركية، وابدى خلاله الجانب العربي مرونة دبلوماسية عالية؛ فأرادت اسرائيل ان تزيل خطر السلم، كما ارادت ان تفصل اكثر بين العرب واميركا.

يتجاوز سحلية احداث الحرب ذاتها، ولا يوجز نتائجها المباشرة الجسدية، بل يتطلع، على الفور، الى «ردود الفعل تجاه حرب لبنان» في فصله الثاني. ويمهّد استعراضه للمواقف الداخلية، والخارجية، للقوى الرئيسة بتأكيد حقيقة ان حجم ردة الفعل الاجمالية لم تكن بمستوى الحدث، من حيث نطاق العدوان ومدى التدمير والخسائر، فغاب الرد العربي السياسي، والعسكري، وخفتت الاصوات الاميركية والسوفياتية، بينما اهتزت الساحات الاوروبية والاسرائيلية اكثر! ويلاحظ المؤلف، اولاً، ان ظاهرة الاحتجاج ضد السياسة العسكرية الحكومية برزت في اسرائيل خلال الحرب؛ وهي ظاهرة ليست جديدة بالمطلق، ولم تتحول الى تيار جارف، لكنها عكست درجة متقدمة من الاستياء والضياع لدى قطاعات من الجمهور والجيش في اثناء القتال. وقد برزت شقوق في البنية الحزبية والسياسية الاسرائيلية ايضاً، بسبب الاختلاف حول اهداف الحرب وسيرها، كما تطورت ازمة ثقة ومصداقية بين الحكومة وبين الجمهور، وبين الوزراء انفسهم. واذا كانت آثار الحرب اقوى لدى الجمهور الاسرائيلي منها لدى الاوساط الرسمية العربية، فإن الفئة الثانية التي لم تفتها ابعاد ودلالات حرب العام ١٩٨٢ كانت فلسطينيي الارض المحتلة. واستجاب هؤلاء لاجتياح لبنان ومجازر المخيمات بتأكيد، بل وتعميق، تمسكهم بالمنظمة، لكنهم عانوا كذلك من شعور العجز والقهر، عززه الموقف العربي المتردي وخضوع م.ت.ف. للعزل الجغرافي، والامني. ولعل هذه هي قصة الارض المحتلة المستمرة والمؤسفة: فما زال اهل تلك الارض يؤكدون الولاء الوطني والمؤسسي، في وقت لا تلوح لهم الحلول القريبة المقبولة.

ويظهر مدى الاخفاق العربي، وحجم مسؤوليته عن المأزق الفلسطيني، في نظر سحلية، خلال مناقشته للردود العربية على العدوان الاسرائيلي. فهو يشير الى عدم قيام اية دولة عربية بتقديم غير الدعم اللفظي للمنظمة، باستثناء واحدة محدودة هي المشاركة السورية. وهو يضع «التقدميين» و «المحافظين» معاً في ملاحظاته؛ بل ويذهب الى حد التأكيد ان اضعاف م.ت.ف. ربما راق لبعض الحكومات، كي يسهل تعاملها مع المنظمة. لكن سحلية ينبه من مغبة تعميم الملاحظات جميعاً على الدول العربية كافة، فقد خلقت حرب العام ١٩٨٢ المتاعب الجديدة لبعضها. فالملك الاردني حسين، على سبيل المثال، خشي من عملية «تجذير» مواطني الضفة الشرقية الفلسطينيين نتيجة لهزيمة منظمتهم في لبنان. ومصر خرجت بمواقف مثيرة، اذ ايدت م.ت.ف. دبلوماسياً، وحاولت ان تدفع الادارة الاميركية نحو الاعتراف بالحقوق الفلسطينية ودور المنظمة. ويقابل سحلية ذلك بالموقف السوري المتردد ازاء دعم او استقبال الفدائيين او تقديم مطالبهم الى المحافل الدولية. واذ يخطىء المؤلف بشيء هنا، فلعل سبب ذلك هو اعتقاده بأن الدبلوماسية العربية سعت جاهدة لاقناع الغرب بالبحث في حلول طويلة الاجل للقضية الفلسطينية، خلافاً لاستنتاجات رشيد الخالدي (مثلاً) في دراسته حول حرب العام ١٩٨٢، التي دانت الدور السلبي لبعض القادة العرب.

يقارن المؤلف المواقف العربية بتلك التي عبرت عنها القوى الخارجية المعنية، فيسأل، اولاً، هل كانت الادارة الاميركية متواطئة في الخطة الاسرائيلية، ام انها كانت تعاني، فقط، من قلة كفاءة؟ ويخلص سحلية الى نتيجة غير مفاجئة، هي ان الولايات المتحدة ادركت اقتراب الهجوم وساعدت اسرائيل في تحقيق بعض اهدافها السياسية؛ لكنه يرى بروز بعض الفروقات في آراء كبار المسؤولين الاميركيين، وخصوصاً ازاء استياء الرأي العام المحلي من اسرائيل واستياء الجمهور العربي من الولايات المتحدة. لكن الادارة الاميركية تجاوزت تلك

الحقبة لتعمل على استغلال ثمار خروج م.ت.ف. من بيروت، مما ادى الى تعزيز التحالف مع اسرائيل. لكن سحلية لا يتطرق الى احتمال قيام الرئيس الاميركي رونالد ريغان بعرض مبادرته للسلام في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، بهدف محدد هو استباق و «تنفيس» المشروع الفرنسي ـ المصري المعروض على الامم المتحدة، مما يدل على الرفض الاميركي لايجاد حل نهائي.

اما الموقف السوفياتي، فقد تميز بالتمهل و«العقلانية»، الذي يرده المؤلف الى ضعف الموقف العربي، سياسياً وعسكرياً، مما حجب الحجة، والفرصة، لتدخل سوفياتي فاعل. واذ يلاحظ المؤلف ان م.ت.ف. لم تمثل طرفاً اقليمياً هاماً الى درجة تستوجب تحركاً سوفياتياً لانقاذها، مما يوضح طبيعة الرؤية السوفياتية للمنطقة والعالم، فإنه لم يجد في المواقف والكفاءات الميدانية العربية ما يشجع احداً على المجازفة بمواجهة مع اسرائيل والولايات المتحدة.

وبرز الموقف السياسي والانساني لغالبية الدول الاوروبية، على المستويين الرسمي والشعبي، بقوة اكبر، مقارنة بالعداء الاميركي والتلكؤ السوفياتي. فقد تحركت فرنسا دبلوماسياً على اكثر من صعيد، بينما تحركت دول وكتل اوروبية اخرى ببيانات تؤيد الحقوق الفلسطينية وتنتقد اسرائيل بشدة.

يستكمل سحلية عرضه للردود المباشرة على الاجتياح الاسرائيلي للبنان بالتطرق، في الفصل الثالث، الى مبادرتين سياسيتين بارزتين، هما: مبادرة ريغان ومشروع فاس. ويعتقد المؤلف بأن دوافع الرئيس الاميركي كانت متعددة، اهمها استغلال اضعاف م.ت.ف. لتجديد طرح «الخيار الاردني»، على امل تليين التصلب الاسرائيلي. كما امل ريغان، في رأي سحلية، في ان يقدم اشارة حسن نية الى العرب، وخصوصاً قبل انعقاد مؤتمر القمة العربية المرتقب. ولعل المؤلف يصيب في تقويم العوامل التي اثرت في صنع القرار في الادارة الاميركية، ومنها محاولة تخفيف حدة الانتقادات الاميركية الداخلية لاسرائيل وتشجيع الاطراف «المعتدلة» الاسرائيلية، لكنه يغفل الاحتمال القوي المتمثل في ان مبادرة ريغان لم يقصد منها انجاز اي تحرك حقيقي نحو السلام العادل، بل، فقط، ان تحتوي وتزيل الشوائب التي اصابت الاستراتيجية الاميركية والمكانة الاسرائيلية خلال صيف ١٩٨٢. بل ويضاف الى ذلك ترجيح بعض المراقبين ان ريغان لم يخرج بمبادرته الا حين شعرت ادارته بضرورة استعادة السيطرة على المجريات الدبلوماسية، وتحديداً قبل ان تستولي اطراف اخرى على المبادرة السياسية لتقدم حلولاً وبدائل عملية. واذ يفسر ما سبق الصمت الذي سرعان ما ساد في البيت الابيض حول مشروع ريغان، فور زوال خطر المبادرات السياسية المنافسة، فانه يفسر، ايضاً، تفوُّه المسؤولين الاميركيين، عند عرض المبادرة، وللمرة الاولى، بعبارات «الحقوق الفلسطينية» و «دور م.ت.ف. في المسألة الفلسطينية». و على الرغم من ان الامر وصل بريغان وجورج شولتس حد الاقرار بوجود حقوق فلسطينية مشروعة، الا ان ذلك لم يعكس تبديلاً بالقناعات، بل استجابة لالحاح الوضع السياسي المتدهور فحسب.

جاءت ردود الفعل متنوعة على مبادرة ريغان. فقد لاقت تجاوباً في مصر والاردن، على الرغم من التحفظ حيال التشديد المبالغ فيه على أمن اسرائيل وتأكيد دور م.ت.ف. المركزي. وردت سوريا بالرفض الواضح، بينما اتخذت م.ت.ف. موقفاً وسطاً، فاعتبرت المشروع غير كافٍ ولكنه صالح للتطوير. اما اسرائيل، فقد رفضت افكار ريغان فوراً، علماً بأن البعض ايدها، على عكس الوضع الاميركي، حيث ايدت الاكثرية المبادرة في وجه قلة من المنتقدين. واذا مات مشروع ريغان عند ذاك، عملياً، الا انه ساعد في اجهاض المشروع العربي البديل الصادر عن قمة فاس. فلم يلق ذلك المشروع الجهد الدبلوماسي المنسق والمتواصل كي يستثمر العرب نتائج الحرب، وليحركوا اوروبا ويعزلوا اسرائيل ومؤيديها الاميركيين. ويوضح سحلية، من خلال عرض تطور النقاش العربي الداخلي حول الخطط السلمية، بذور الصراع السوري ـ الفلسطيني، والفلسطيني ـ الفلسطيني.

ثلاثة مسارات متوازية

ينتقل المؤلف، بعد الانتهاء من عرض التطورات السياسية والدبلوماسية التي مهدت لمرحلة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥ في تاريخ م.ت.ف. الى الجزء الثاني لمناقشة القضايا والاحداث الرئيسة التي شهدتها الساحة الفلسطينية

بعد حرب لبنان. ويتألف هذا الجزء من خمسة فصول تركز، اساساً، على ثلاثة مسارات متوازية، هي : الصراع الفلسطيني الداخلي، والخلاف السوري ـ الفلسطيني، والعلاقات الاردنية ـ الفلسطينية.

يتولى المؤلف، بداية، في الفصل الرابع، موضوع «المعتدلون والرافضون داخل م.ت.ف: القضايا المثيرة للانقسام والبحث عن الوحدة الوطنية»، فبين، اولاً، بروز مرحلة جديدة، في اعقاب الحرب، تحمل في طياتها فرصاً وامالاً هامة لتقدم العمل السياسي الفلسطيني لدى مختلف الفئات. فقد اتفق الجميع، اساساً، على اهمية حفظ الاجماع والوحدة في ذلك الظرف، وصون مكانة م.ت.ف. مما وفّر لقيادة م.ت.ف. المجال للملمة الصفوف واسترجاع المبادرة المعنوية والدبلوماسية، لكن احاطت بتلك القيادة، ايضاً، ظروف صعبة، تمثلت في تشتيت قواتها و اداراتها وتكبيدها الخسائر، مما جعلها اكثر عرضة للضغوط والرغبات العربية، وخصوصاً السورية؛ وادى ذلك، بدوره، الى تباين في الآراء حول طرق معالجة المستجدات: هل بتمتين العلاقات مع الاردن ومصر ومن خلفهما ؟ ام بتعميق الاتكال على سوريا ؟ يرى سحلية ان جوهر الخلاف دار بين من أراد اتباع الدبلوماسية والمفاوضات كأداتين واقعيتين لتقديم الطموحات الوطنية الفلسطينية، وبين من ظل يحمل الاوهام الكثيرة حول فائدة وعلاقة الكفاح المسلح لتحرير فلسطين (ص ٩٠).

ففي نظر المؤلف، لقد عززت وقائع ونتائج حرب لبنان، وخصوصاً موقف الحياد العربي، اعتقاد بعض المسؤولين الفلسطينيين بعدم جدوى الاعتماد على الخيار العسكري. وقد برز هؤلاء خصوصاً في داخل «فتح» التي طالما مثلت ثقل التنظيمات الفدائية، علماً بأن قلائل فقط قبلوا بفكرة التخلي الكامل عن العمل المسلح كوسيلة ضغط. وقابل هؤلاء آخرون في «فتح » ممن ارادوا التراجع عن النشاط الدبلوماسي، وخصوصاً منه ما ادى الى التفاوض مع اسرائيل او حتى الولايات المتحدة، والى التنسيق مع «الرجعيات العربية». واذ يستعرض سحلية مواقف كل طرف، فإنه يفعل ذلك بتوازن وموضوعية عالية تخلو من الاستنتاجات المسبقة او السريعة. لكنه لا يركز، كفاية، على حقيقة موضوعية هامة، هي ان العديد من «الرافضين» قد وافقوا، منذ زمن، على مبادىء التفاوض والاعتراف المتضمنة في مقترحات بريجنيف وفاس، مما يعكس، بدوره، حقيقة اخرى هي ان كثيرين ممن نادوا بالكفاح المسلح لم يخططوا او ينظروا له ولم يمارسوه. وخلاصة، فإن ما حفظ تماسك م.ت.ف. خلال الشهور الستة الاولى الحساسة التي اعقبت مغادرة بيروت، كان «مكانة عرفات الشخصية، مهاراته ومناوراته الدبلوماسية، والثقل السياسي لتنظيمه ' فتح ' ، مما سمح له، الى حد ما، بفرض تفضيلاته السياسية على بقية المنظمة» (ص ٩١). وتتوجت هذه العملية ـ اي الخلاف والجدال اللذان أديا الى الحل الوسط الذي جسدّ تفضيلات القيادة ومعها الحدود والقيود الكامنة التي فرضها «الرافضون» ـ في دورة المجلس الوطني الفلسطيني السادسة عشرة في الجزائر. وبصدد ذلك، يرى سحلية ان المجلس عجز عن تقديم البدائل او استراتيجية عمل، وذلك لانه انتهى الى قرارات وتوصيات حاولت ان ترضي الجميع، فلم تلبِّ احتياجات احد. ويضيف ان برنامج «اللانشاط» الصادر عن المجلس جاء، ايضاً، في وقت ثبت عدم امكان تنظيم العمل المسلح داخل الارض المحتلة، علماً بأن اعتقاده هذا ناقضه نمو ذلك العمل في العامين ١٩٨٤ و ١٩٨٥.

يشكل الفصل الخامس، بعنوان «الحوار الاردني ـ الفلسطيني»، احد اهم اجزاء الكتاب، نظراً الى عمق ودقة ملاحظاته حول خاصية العلاقة بين المملكة الاردنية و م.ت.ف. (او اي اطار تنظيمي مؤسسي فلسطيني ذي صفة كيانية). فالاردن يتسم بأهمية خاصة بسبب وجود اكثرية فلسطينية فيه، واشتراكه في اطول الحدود البرية مع فلسطين/ اسرائيل، وقربه من سكان المناطق المحتلة وتمتعه بالجسور المفتوحة معهم. وتتسم «حقبة الاردن» بأهمية خاصة، ايضاً، في تاريخ تطور حركة المقاومة الفلسطينية، وفي تقرير مستقبل الضفة الغربية، ولذلك، فمن شأن اية دراسة كفؤة للعلاقات الاردنية ـ الفلسطينية ان تكشف اهم مزايا وقوانين علاقات الحركة الوطنية المسلحة الفلسطينية واهم خواصها.

ينطلق سحلية بمناقشة الخلفية التاريخية للعلاقة بين الاردن و م.ت.ف. ليفسر توجه المنظمة، في حقبة ما بعد بيروت، نحو الاردن بسرعة وباصرار، وليوضح اسباب مركزية الاردن في تطورات الساحة الفلسطينية وميدان الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ والا، فسوف يتساءل المرء: ماذا يرغم القيادة الاردنية على استقبال رجال

م.ت.ف. مجدداً في عمان ؟ ولماذا تحمّل المخاطر من خلال رفض المقترحات الاميركية والاسرائيلية والاصرار على اشراك م.ت.ف. في العملية «السلمية» ؟ واذ تعود الدوافع الاردنية، من جهة، الى الاسباب التاريخية، الديمغرافية والجغرافية، المعروفة، ومن جهة اخرى الى الخوف من مشروع اريئيل شارون وغيره لتحويل الاردن الى وطن فلسطيني بديل، فان ثمة عاملاً يدفع العرش، ايضاً، نحو الصراع والمجابهة مع م.ت.ف. ويذكر المؤلف التخوف الاردني من قيام الفدائيين بطرح انفسهم كمركز ولاء بديل للعرش، وتعبئتهم لفلسطينيي الضفة الشرقية، واثارتهم للنزاع المسلح مع اسرائيل؛ وهي اعتبارات دائمة، تقوى وتضعف حسب الظرف الخارجي.

يطرح سحلية ان الظرف الخارجي قد اقنع القيادة الاردنية، العام ١٩٨٣، بضرورة زيادة دور بلدهم الاقليمي، على عكس الموقف الحذر السابق، وذلك بهدف تولي المبادرة وتحويلها عن الاردن قبل ان يبادر الآخرون على حسابه. ولم تكف مقترحات ريغان الاحتياج الاردني، مما دفع العرش نحو التعاون مع م.ت.ف. لكن لم تكن المنظمة قادرة على حسم امورها دون تهديد وحدتها في ذلك الوقت. فاذا كانت دوافع القيادة الفلسطينية لفتح وتطوير الحوار مع الاردن ـ خصوصاً الرغبة بمنع الاردن من الاشتراك بمسار سياسي يعزل المنظمة، والبحث عن مأوى ومصدر قوة يعوض عن فقدان لبنان والتعرض الى الضغط السوري ـ تشجعها على تعميق الاتفاق السياسي، فإن عوامل تصلب المعارضة الداخلية وزيادة التهديدات السورية عملت بعكس ذلك الاتجاه. وقد تلقت القيادة الفلسطينية تحذيرات واضحة في شكل المؤتمر الذي عقدته ليبيا لاطراف «الرفض» الفلسطيني والتشكيك السوري العلني في شرعية قيادة ياسر عرفات للمنظمة، كما تعرض الملك حسين لضغوط اولئك من اعوانه ومواطنيه الذين عارضوا استرجاع الضفة الغربية واحياء الحوار مع م.ت.ف. بسبب رفضهم احتمال استيعاب المزيد من الفلسطينيين او تولي المسؤولية عن الضفة واهلها.

الا ان ما جمدّ الاتصالات الاردنية ـ الفلسطينية لفترة طويلة وعرقلها كان انفجار الخلاف الداخلي في «فتح» وظهور حركة تمردية بقيادة بعض ضباطها ومسؤوليها، في وقت تصاعد الصراع مع النظام السوري. وقد منع خوف القيادة الفلسطينية من هذا التطور تحديداً تقدم الحوار الاردني ـ الفلسطيني اصلاً. وحين حصل بالفعل، انشغلت تلك القيادة بصراعها من اجل البقاء. ويتناول سحلية خلفية انشقاق «فتح» والدور السوري فيه ومحاولات الوساطة العربية، لما حمل من اهمية قصوى لمصير م.ت.ف. في فصله السادس حول «الانشقاق في ' فتح ' والهوة بينها وبين سوريا».

كما في الفصول السابقة، يبدأ المؤلف باستعراض خلفية النزاعات داخل «فتح»، مسترجعاً الى الذاكرة الصراعات الفكرية والتنظيمية التي اعقبت الخروج من الاردن العام ١٩٧١ ، ثم الجدال الحاد حول جدوى الدبلوماسية والعمل العسكري في اعقاب حرب العام ١٩٧٣ وطرح مشروع مؤتمر جنيف الدولي. وتجسد الصراع الداخلي في المواقف المتناقضة تجاه دخول قوات الطوارىء الدولية الى جنوب لبنان العام ١٩٧٨ وحالة الهدنة التي سعت م.ت.ف. الى تحقيقها هناك حتى العام ١٩٨٢، اذ بدأ تبلور محاور واضحة داخل «فتح» تحالف بعضها مع محاور اخرى او مع تنظيمات فلسطينية اخرى، حتى مع سوريا. وقد جاءت العوامل التي وحّدت المعارضين لقيادة م.ت.ف. والتي اعطت لهم الفرصة لتنفيذ حركة انشقاقية تحت شعارات مقبولة نسبياً لدى قطاع اوسع من القاعدة الفلسطينية، في فترة ما بعد حرب ١٩٨٢، حين فشلت قيادة م.ت.ف. في تقويم تجربة عشر سنوات في لبنان وفي محاسبة الكوادر والعناصر، وحين لجأت الى وجوه ورموز غير مقبولة قاعدياً في التعيينات العسكرية والتنظيمية. صحيح ان سحلية لا يملك الخلفية ليقدم تقويماً خاصاً لصدق ومصداقية المعارضين ـ بل ان كثيراً من قياديهم ومحرضيهم الرئيسين متهم التهم ذاتها التي يطرحها ـ لكنه يقدم صورة واقعية لطبيعة الخلافات والموازين.

يظهر سحلية، ايضاً، كفاءة عالية في سرد الوقائع المتتالية، السياسية والميدانية، خلال العام ١٩٨٣: تراكم وتفاقم الخلاف مع سوريا؛ ردود الفعل الفلسطينية ومحاولات التوسط؛ المساعي العربية؛ حرب طرابلس، فيقدم نصاً يحتوي على بيانات ومواقف سياسية للعديد من الاطراف، دون ان يتحول الى سرد ممل للوثائق، او الى رواية قصصية خالية من العمق والتحليل. فهو يقوم، اولاً، الادعاءات المتناقضة حول حجم الدور السوري، او

غيابه، بموضوعية، فيؤكد اهمية الدعم السوري للمتمردين، وايضاً اهمية الضغط المفروض على التنظيمات المستقلة ـ الجبهتين، الشعبية والديمقراطية ـ لتحجب تضامنها السياسي عن قيادة م.ت.ف. ثم يستعرض المواقف المتميزة لاعضاء القيادة الفلسطينية، بدقة وحساسية، كاشفاً موقف كل شخص، ومحور، ودوافعه في كل مرحلة. ويستكمل سحلية رسم صورة مجرى الصراع الفلسطيني ـ الفلسطيني، والفلسطيني ـ السوري، من خلال اضافة عنصر الاتصالات العربية. وقد انقسمت المواقف العربية، عموماً، بين تلك التي اتخذتها مصر والاردن والعراق لدعم م.ت.ف. وقيادتها الشرعية صراحة، وبين تلك التي اتخذتها الجزائر واليمن الجنوبي والعربية السعودية والدول الخليجية الصغرى لتشجيع القوى الفلسطينية على صوغ حل وسط مقبول لديها. ويفسر المؤلف حوافز كل دولة في تبني احد هذين الموقفين، علماً بأنه ينوه الى التزامها جميعاً، عملياً، بوحدانية وشرعية تمثيل م.ت.ف. وقيادتها. لكن الاتصالات والوساطات لم تثمر، فكان ان وقعت حرب طرابلس، بما حملته من عواقب للعلاقات الفلسطينية الداخلية، والاردنية ـ الفلسطينية.

اعادت حرب طرابلس مجريات الامور الى المستوى السياسي، بعد ان خرجت القوات الموالية لمنظمة التحرير من لبنان علناً، مما انهى قدرة سوريا على ابتزاز م.ت.ف. جسدياً. ويعكس سحلية تلك الحقيقة في انتقاله، في الفصل السابع «حقبة ما بعد طرابلس: نحو نظام سياسي جديد»، الى مناقشة المصالحة المصرية ـ الفلسطينية واحياء الحوار الاردني ـ الفلسطيني ومحاولات المصالحة الفلسطينية الداخلية. وربما تألف العامل الحيوي الجديد، الذي حدد طبيعة ومعطيات المرحلة الجديدة، من فقدان م.ت.ف. نهائياً لمرتكزات العمل العسكري والمؤسسي المستقل؛ اذ بقيت لديها مجموعات صغيرة، او سرية، في انحاء عديدة، كما تمتعت بتأييد غالبية المدنيين والعديد من العسكريين الفلسطينيين الذين وقعوا تحت سيطرة المتمردين المدعومين سورياً، لكن لم يعد في امكان قيادة م.ت.ف. ان تضع مقرها الرئيس، او «عنوانها السياسي»، او اداتها العسكرية، في لبنان او سوريا. ولم تقدم مصر، او الاردن، بديلاً لأي من تلك الاحتياجات الضرورية، ولم تفد القواعد العراقية والتونسية والجزائرية والسودانية واليمنية كنقاط انطلاق النشاط المسلح اليومي ضد اسرائيل. وهكذا، واجهت مختلف الاطراف الفلسطينية، بمن فيها الواقع تحت الاوامر السورية، او المبعد عن ساحة القتال المباشر، تحدي مقارعة العدو وتبرير الوجود ازاء الجمهور الفلسطيني في وقت صَعُب تنفيذ اي عمل عسكري.

جاءت علامة على صعوبة الوضع وعلى وقوع الطرف الفلسطيني المستقل بين المطرقة الاسرائيلية والسندان السوري، في قيام عرفات بخطوات مثيرة. كانت الخطوة الاولى زيارة القاهرة والالتقاء بالرئيس المصري، والتي سعى عرفات، من خلالها، الى اكتساب وزن مصر الاقليمي الى جانب م.ت.ف. ودعم سياستها، اقليمياً ودولياً. ويلاحظ المؤلف ان هذه الزيارة لم تأت معاكسة لآراء بقية مسؤولي «فتح» جميعاً، وان تباينت الافكار حول الطريقة والتوقيت. وقد اثارت الزيارة ردوداً اقوى خارج «فتح»، لكن نجحت القيادة الفلسطينية في اجتياز الازمة. لكن اذا دلت الزيارة على شيء، فلسطينياً، فهو زيادة اعتماد عرفات على تأييد وتفضيلات اهل الضفة الغربية وقطاع غزة، وابتعاده عن الامل في اعادة اللحمة والاجماع الى صفوف م.ت.ف.

ساعد حسم الاوضاع في طرابلس، واستعادة م.ت.ف. لبعض الثقة الذاتية في اعقاب الحرب «الاهلية» الفلسطينية والالتفاف الجماهيري الواسع حولها، كذلك اكتساب م.ت.ف. لوزن اقليمي اكبر بعد الالتقاء بمصر، ساعد كل ذلك على تقوية المنظمة في حوارها مع الاردن، وايضاً على تحريرها من بعض القيود التي عرقلت الاتفاق سابقاً. وهكذا، تطور الحوار الاردني ـ الفلسطيني مجدداً. ومع انه مر بتعرجات عديدة، اذ رفضت م.ت.ف. التخلي عن مواقفها ومطالبها الاساسية، فقد بلغ مستوى الاتفاق بين الطرفين، ومستوى الصدام الفلسطيني ـ السوري، حدوداً دفعت قيادة م.ت.ف. الى عقد المجلس الوطني في عمان في غياب كل من رفض رئاسة عرفات وسياساته، او المصالحة مع مصر والاردن. وقدمت جلسة المجلس هذه الاساس لصوغ اتفاق ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥ الذي حدد اسس التفاوض والعلاقة المستقبلية بين دولة فلسطينية والاردن. ويضيف المؤلف ان احد اعتبارات م.ت.ف. في تفاوضها مع الاردن، علاوة على ظروفها الاقليمية والداخلية، تمثل في قدرة الملك حسين على ادعاء تمثيل اهل الضفة الغربية بسبب مشاركتهم في البرلمان الاردني.

غير ان تطور العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية اصطدم بصعوبتين هامتين: الاولى، هي ظهور أطر جبهوية منافسة على الساحة الفلسطينية، بشكل جبهة الانقاذ الوطني والتحالف الديمقراطي؛ والثانية هي تعثر المساعي الدبلوماسية العربية ازاء التصلب والنفاق الاميركيين، ونتيجة التجزؤ والوهن المتزايدين للموقف العربي. وينتهي سحليـة، في فصله الثـامن والختامي، الى طرح مجموعة استنتاجات وتوقعات حول المستقبل المحتمل لمنظمة التحرير الفلسطينية. واذا تركنا جانباً افكاره حول احتمال ظهور م.ت.ف. «اسلامية» او استمرار الوفاق الاردني ـ الفلسطيني، نجد ان محصلة ملاحظاته حول تطورات الساحة الفلسطينية، منذ العام ١٩٨٢، تلقي الاضواء الساطعة على طبيعة علاقاتها الداخلية.

يتضـح، مثـلاً، ان وقتـاً وجهداً ضخماً قد ذهبا هدراً عبر السنين في خوض الصراعات الداخلية، حتى ليستخلص القارىء ان «الرافضين» طالما تجاهلوا امرين اثنين: ١ ـ ان الكثير من المقترحات والمشاريع «السلمية» الخـارجيـة كان فارغ المضمون،مما يعني ان البعض فقد الوقت الثمين بمصارعة هذه المقترحات والمشاريع ورفضها واتهام الغير بقبولها. ويعني ذلك، بدوره، ان الرافضين هؤلاء افتقروا الى البصيرة السياسية وسمحوا للاعداء بتضليلهم وبعثرة جهودهم باتفه الوسائل؛ ٢ ـ انه كان في امكان «الرافضين» ان يقفوا جانباً كي يثبت زيف المشاريع السلمية، وكي يتحمل غيرهم، وخصوصاً اسرائيل، مسؤولية افشالها تجاه العالم. لكنهم تجاهلوا اهمية اكتساب الحلفاء والرأي العام، وذلك علماً بأنهم لم يفعلوا شيئاً منتظماً ومستمراً لتنفيذ الشعار البديل المنادي بالكفاح المسلح. اي ان الرافضين رفضوا المظاهر وليس الاسس.

يفسر هذا الكتاب، ايضاً، الكثير حول سياسة قيادة م.ت.ف. ودوافعها؛ فطالما اعترض الغربيون على عدم استعداد عرفات «حسم اموره» وعلى «تردده وتأرجحه»؛ لكن ماذا كان في مقدور م.ت.ف. ان تفعل وسط ذلك الخضم المعقد؟ ماذا تفعل ازاء قيادة سورية تؤكد ان القضية الفلسطينية ليست مسألة مستقلة، بل تخضع، ايضـاً، لرغبـاتها هي؟ بل وماذا يفعل الفلسطينيون عندما تبدأ الدول العربية بالتحرك نحو تقويض شرعية م.ت.ف. و«تعـريب» القضية الفلسطينية، في وقت لا يهدف هذا التحرك الى تحمل المسؤوليات؟ وماذا يفعل الفلسـطينيـون، اذا صحت ملاحظات سحلية حول اختلاف ظروف الحرب الغوارية في جنوب لبنان والضفة الغربية، مما يقلل فرص تكرار التجربة اللبنانية في فلسطين، فان الخيار العسكري يبدو صعباً ومعقداً، لكن ليس مستحيلاً ؟

لا يجيب المؤلف سوى بالتشديد على ضرورة قرع الابواب السياسية والدبلوماسية كافة؛ لكنه يترك في ذهن القارىء المفارقة التالية: لقد استفادت م.ت.ف. كثيراً من بناء قاعدة رئيسة كأساس للاستقلالية السياسية والتنظيمية، لكن اتاح امتلاكها لتلك القاعدة، ايضاً، للاعداء ان يضربوها ويلهوها وان يستنزفوها بالسيارات الملغومة والاشتباكات الجانبية، وخصوصاً بعد اندلاع حرب الخليج وتآكل الموقف العربي.

يزيد خلف

اسرائيل: طروحات مستقبلية

هاري ايفـان، حتميـة الاختيـار: قضايا استراتيجية تواجه الجيل الثاني لدولة اسرائيل، تل ـ ابيب: جامعة تل ـ ابيب، معهد شيلواح، الطبعة الاولى، ١٩٨٠، ١٧٥ صفحة.

ترجع أهمية هذا الكتاب * الى أمرين: الاول، انه يكشف كيف تفكر اسرائيل في مستقبلها، والى أي مدى تسهم المـؤسسـة العسكـرية الاسرائيلية، التي ينتمي اليها مؤلف الكتاب، في رسم مخططات المستقبل التي تحتاجها اسرائيل في التعامل مع المتغيرات المختلفة؛ والثاني، انه يكشف عن نقاط ضعف خطيرة وقاتلة في الكيان الصهيوني، والتي يمكن ان تمثل مداخل صحيحة لوضع استراتيجية مستقبلية شاملة للمواجهة مع العدو، وفي الوقت عينه يشكف عن مدى التقصير من جانبنا في النظر الى احتمالات المستقبل ووضع البدائل الاستراتيجية لمواجهتها، ويؤكد، مرة أخرى، أن ما تتمتع به اسرائيل من مظاهر الصلف والعدوان راجع، في جزء منه، الى أوضاعنا نحن.

ومهمتنا، ونحن نستعرض هذا الكتاب، ان نلفت النظر الى مصدر من مصادر الخطر الذي يحيق بنا، ليس في الحاضر فقط ولكن في المستقبل أيضاً، وأن نشير الى مكامن الضعف لدى العدو التي يجب ان تكون من مصادر قوتنا ومقاومتنا.

ينطلق العميد هاري ايفان ـ كرجل عسكري اسرائيلي ـ من منطلق اساسي في تحليلاته لعلاقات اسرائيل المستقبلية مع التشكيلات الاستراتيجية السياسية العربية المحتملة. هذا المنطلق هو «ان القوة المحضة هي المنتصرة في السياسة»، وان لم يفصح عن ذلك صراحة خلال أي من أجزاء الكتاب. وبامعان النظر في المقولة السابقة التي نعتقد بأنها أساس التفكير العسكري الاسرائيلي، نلمس أحد مكامن الخطر في التعامل مع العدو الصهيوني.

التشكيلات السياسية الاستراتيجية

يحـدد المـؤلف، في الفصـل الاول، تشكيـلات سياسية استراتيجية عدة، يرى أنها محتملة التكون في المستقبل، وان على اسرائيل أن تضع خططها واستعداداتها للتعامل معها من الآن. هذه التشكيلات هي:

- تشكيل وادي النيل (ويضم مصر والسودان)، ومصر هي الدولة الرائدة.
- تشكيل الهلال الخصيب (ويضم العراق وسوريا والأردن ولبنان) ولا توجد فيه دولة رائدة، وهناك تنازع بين كل من سوريا والعراق على ذلك.
- تشكيل شبه الجزيرة العربية، والعربية السعودية هي الدولة الرائدة، ويضم، الى جانبها، دول الخليج واليمنين.

* تجدر الاشارة الى ان أحد أجهزة صناعة القرار السياسي في مصر قد قام بترجمة هذا الكتاب عن العبرية، وأرسل بنسخ محـدودة الى بعض المـؤسسات الاكاديمية المتخصصة، حيث أمكن الاطلاع عليه. ونظراً لاقتراب هذا الكتاب من كونه وثيقة اسرائيلية هامة، رأينا التوسع، بقدر الامكان، في عرض مضمونه.

ونلاحظ، هنا، ان المؤلف، على الرغم من حرصه الشديد على حصر كل منابع الخطر المحتملة على دولته، قد غفل عن وجود تشكيل رابع في المنطقة وهو تشكيل المغرب العربي الذي يضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب. ولعل السبب في اغفاله لذلك انه ينظر الى المنطقة العربية المحيطة باسرائيل نظرة تجزيئية، مقصودة.

ويرى المؤلف ان المشاكل السياسية الاستراتيجية لاسرائيل تنبع من أربع علاقات، هي:

(أ) من موقع اسرائيل الجغرافي على مفترق التشكيلات السابقة، وهي تشكيلات معادية بطبيعتها للكيان الصهيوني.

(ب) من المشاكل الداخلية التي يعاني منها كل تشكيل وتأثيرها في العلاقات مع اسرائيل.

(ج) من العلاقات القائمة بين هذه التشكيلات ذاتها وتأثير هذه العلاقات مع اسرائيل.

(د) من العلاقات القائمة بين هذه التشكيلات والتشكيلات الخارجية، وعلى الأخص الدولتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي).

ومشكلة اسرائيل الاستراتيجية والرئيسة، في المدى البعيد، هي كيفية المحافظة على توازن سياسي استراتيجي مع وبين التشكيلات التي تعيش وسطها. ومعنى هذا التوازن هو قيام شبكة علاقات سياسية استراتيجية تتيح لاسرائيل تأمين وجودها ومنع نشوب حرب، أو في حالة نشوبها تفوز فيها اسرائيل على المستويين، السياسي والاستراتيجي، وليس فقط على المستوى العسكري.

ويرى أن ضياع التوازن، بالمفهوم السابق، معناه نشوء علاقات سياسية استراتيجية من شأنها تعريض اسرائيل للخطر، والحاق الضرر البالغ بها، في أي حرب معها.

ولكي تحقق اسرائيل التوازن الاستراتيجي السابق، فانها محتاجة الى مساعدة تشكيلات أخرى من داخل المنطقة (تشكيل وادي النيل)، أو من خارجها (أحدى القوتين العظميين)، وذلك ادراكاً لحقيقة ـ أكدتها حرب تشرين الاول (اكتوبر) ان التوازن المنشود لا يمكن ضمانه بالقوة العسكرية الاسرائيلية فحسب، بل لا بد من التعاون مع تشكيلات اقليمية وعالمية. (هل نفهم الآن حرص الكيان الصهيوني وظهيره الامبريالي الاميركي على توثيق علاقات السلام مع تشكيل وادي النيل ؟).

اسرائيل والتشكيلات الثلاثة

يعالج المؤلف العلاقات الاستراتيجية ومشاكلها بالنسبة الى اسرائيل مع التشكيلات الثلاثة السابقة، وذلك على مدى ثلاثة فصول من الكتاب، من الثاني الى الرابع؛ وفي تناوله لكل تشكيل، كانت النقاط الأساسية التالية هي اطار التناول:

١ ـ الدولة الرائدة في التشكيل.

٢ ـ المشاكل الرئيسة للتشكيل.

٣ ـ علاقة التشكيل بغيره من التشكيلات الاخرى.

٤ ـ التشكيل والمشكلة الرئيسة لاسرائيل (التوازن الاستراتيجي).

٥ ـ نتائج استراتيجية لاسرائيل.

ووفقاً لهذا الاطار، سوف نعرض لكل من التشكيلات الثلاثة على النحو التالي، مركزين على علاقة كل تشكيل باسرائيل ومشكلاتها الاستراتيجية.

أولاً: تشكيل وادي النيل: ويضم هذا التشكيل ـ كما سبق وقلنا ـ مصر والسودان، ويوجد فيه حوالى نصف سكان الدول العربية، ومصر هي الدولة الرائدة. وأهم مشكلتين يعاني منهما هذا التشكيل، هما تزايد

السكان والفقر.

ويرى المؤلف انه مهما كان نظام الحكم في مصر والسودان في المستقبل، فسوف يضطران الى الاستمرار في مصارعة هاتين المشكلتين، وان الأكثر أهمية هو ان استراتيجية هذه الأنظمة الحاكمة لعلاج المشكلتين هي التي تحدد، في نهاية الأمر، بقاءها في السلطة. وتكهنات خبراء الاقتصاد متشائمة بصدد حل المشكلتين، خاصة في مصر، بسبب البناء البيروقراطي المتشعب في مصر وحجم الاستثمارات اللازمة، والتي لا تستطيع مصر تجنيدها من دول العالم.

ويمكننا، هنا، أن نلمس، بسهولة، سذاجة مثل هذا التفكير الاسرائيلي. ففي حالة تغير الأنظمة الحاكمة الحالية ومجيء أنظمة جديدة، فسوف تكون المشكلة الرئيسة لها هي القضية الوطنية، ونقصد، على وجه التحديد، فلسطين وضرورة تحريرها. ومن ثم، فان ما يسميه المؤلف بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها تشكيل وادي النيل سوف تتراجع الى مرتبة تالية، خاصة ان من أهم خصائص الشعب المصري كبير العدد ـ وهذا يزعج المؤلف الصهيوني ـ انه شديد الحساسية تجاه القضايا الوطنية، وخاصة قضية فلسطين التي هي لصيقة بوجدان الشعب. أما القضية الاجتماعية، فيمكن ان تؤجل الى حين، وهذا ما أثبتته الخبرة التاريخية على مدى قرنين من الزمان.

والمشكلة الاستراتيجية لتشكيل وادي النيل، كما يراها المؤلف، هي الارتباط بتشكيلات أخرى من أجل المعونات الاقتصادية، وذلك بسبب عدم القدرة الذاتية على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وهذا التحديد للمشكلة الاستراتيجية هو نتيجة لفهم المؤلف القاصر الذي وضحناه في النقطة السابقة؛ اذ يمكن ـ ما دمنا نتحدث حول المستقبل واستراتيجياته، في حالة قيام أنظمة حكم جديدة، ان يحدث أمران هامان: الاول هو ان تتراجع القضية الاجتماعية والاقتصادية لتحل محلها، في المرتبة الاولى، قضية فلسطين كما بيّنا؛ والثاني هو قيام تحالف اسلامي ـ عربي عريض يغني تشكيل وادي النيل عن حاجته الى المعونة الاميركية التي يتصور المؤلف أنها سوف تظل رابطاً استراتيجياً، حتى لو تغير نظام الحكم.

أما عن علاقات التشكيل بالتشكيلات المجاورة، فيراها المؤلف على النحو التالي:

(أ) مع شبه الجزيرة العربية: علاقة توتر بسبب عدم المساواة، اذ تعاني مصر والسودان من الفقر وزيادة في السكان وتتمتع دول شبه الجزيرة، وعلى رأسها السعودية، بموارد ضخمة.

ومن المثير، هنا، ان المؤلف يرى أنه اذا قام نظام حكم راديكالي اسلامي في مصر، فسوف يتحرك هذا النظام مع أنظمة راديكالية أخرى (ايران) للسيطرة على موارد شبه الجزيرة العربية؛ ووجه الاثارة، هنا، ان المؤلف غفل عن ان الاحتمال الأكبر في حالة قيام نظام راديكالي اسلامي في مصر، ان يتجه مع أنظمة راديكالية اسلامية أخرى لحسم القضية الفلسطينية. وفي ظل هذه الظروف، سوف تنشأ علاقات تعاون أكيدة بين كافة التشكيلات العربية والاسلامية.

(ب) مع ليبيا ـ منطقة التوسع المحتمل: بالمنطق عينه، ينظر المؤلف الى علاقة مصر بليبيا، فيرى انه اذا نشأ وضع يتعذر فيه على الاتحاد السوفياتي ان يقدم عوناً استراتيجياً لليبيا، فمن المحتمل ان تستغل مصر هذا الوضع وتحاول السيطرة المباشرة، أو غير المباشرة، على ليبيا ! وبغض النظر عن الهذر الذي ينطوي عليه مثل هذا التصور الصهيوني، فاننا نقول أن الوضع الذي لا يستطيع فيه الاتحاد السوفياتي تقديم العون الاستراتيجي لليبيا قد حدث نموذج له، بالفعل، عندما قامت الطائرات الحربية الاميركية بقصف العاصمة الليبية، طرابلس، ولم يحرك الاتحاد السوفياتي ساكناً؛ ولم يكن، بالطبع، من المتصور ان ينتهز النظام المصري هذه الفرصة ـ وفقاً للتصور الصهيوني ـ للقيام بغزو ليبيا، على الرغم مما بين النظامين من عداء سافر.

(ج) مع تشكيل الهلال الخصيب: علاقة خصام. ويرى المؤلف ان الخصام هو الذي يميز العلاقة بين تشكيل وادي النيل، بقيادة مصر، وبين تشكيل الهلال الخصيب، وخاصة سوريا والعراق، لأن طبيعة

الاشياء والحقائق الجيو ـ ستراتيجية والجيو ـ سياسية تقول بذلك، حسب اعتقاده. ان المهم في هذه النقطة هو ان بؤرة العلاقات بين مصر وتشكيل الهلال الخصيب هي القضية الفلسطينية. ووفقاً لتحليلات المؤلف تكمن أهمية تشكيل الهلال الخصيب، بالنسبة الى مصر، في قدرة هذا التشكيل على عرقلة الخطوات السياسية المصرية تجاه حل هذه القضية.

(د) مع اسرائيل، سيناء مشكلة أساسية: لطالما هوّل المؤلف الصهيوني، في الكتاب كله، من قدرة اسرائيل العسكرية، وما تتمتع به من امكانات الحسم العسكري، وفي الوقت ذاته، بالغ في تقدير عجز مصر عن المواجهة العسكرية مع اسرائيل، استناداً الى فهمه لجسامة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها مصر. ووصل المؤلف، في تهويله، الى حد القول ان ادراك مصر انه ليس في مقدورها جر اسرائيل عسكرياً كان أحد الاسباب الرئيسة في دخولها في عملية السلام مع اسرائيل، وذلك خوفاً من ضياع سيناء في أية لحظة.

ويرى هاري ايفان ان أحسن الأوضاع بالنسبة الى العلاقة بين تشكيل وادي النيل واسرائيل، بالنظر الى المشكلة الرئيسة الاستراتيجية لاسرائيل، هو وضع السلام بين مصر واسرائيل. ويحاول جاهداً أن يثبت ذلك من خلال اسقاط رؤيته على مصر، فيرى أنه، في ظل السلام، تتجنب مصر الحرب التي لا تتحمل تكلفتها وتحصل على المعونات من الولايات المتحدة. ويذكر ان المساعدات الاميركية تقلّل من تبعية وارتباط مصر ببعض الدول العربية !

بالاضافة الى ذلك، فان سلام مصر مع اسرائيل، في نظره، يزيد في جهد مصر لمواجهة التشكيلات المجاورة، مثل ليبيا والقرن الافريقي. وأخطر ما في هذا، ان المؤلف يرى ان مصر لن تقدم على خرق التوازن الاستراتيجي، القائم على السلام مع اسرائيل، الا اذا تولى الحكم في مصر نظام حكم راديكالي اسلامي.

وفي حالة نقض مصر للسلام، للسبب السابق او لغيره من الأسباب، يرى، من باب الارهاب الذي مارسه عبر مادة الكتاب، ان الثمن الذي سوف تدفعه سوف يكون جسيماً، وسوف يتمثل ذلك في أمور كثيرة، منها هزيمة الجيش المصري وفقدان سيناء، الخ، والأهم من ذلك، يعتقد بأن اسرائيل قد تستخدم الخيار النووي ضد مصر، في حالة نقض السلام.

ومن المعاني الاستراتيجية ذات الدلالة التي يستنتجها المؤلف في هذا الفصل، بالنسبة الى اسرائيل، ان على اسرائيل ان تتجنب أية أعمال من شأنها زعزعة تمسك مصر بالسلام، وفي الوقت عينه، العمل على توثيق تمسك مصر بهذا السلام، من خلال اجراءات عدة من شأنها جعل مصر في موقف يصعب عليها ان تلجأ فيه الى خيار الحرب؛ ولن يكون ذلك الا بجعل اسرائيل في موقف عسكري قوي يحقق لها ذلك. وفي نهاية الفصل، يخلص المؤلف الى نتيجة هامة، وهي أن بؤرة المشاكل هي القضية ـ الجامع المشترك في علاقات التشكيلات المختلفة بالكيان الصهيوني.

ثانياً: تشكيل شبه الجزيرة العربية: أهم نقطة عالجها المؤلف، في اثناء تناوله لعلاقات هذا التشكيل الذي تقوده المملكة العربية السعودية، هي المشكلة الرئيسة لهذا التشكيل، والمتمثلة في كيفية المحافظة على «نظام الحكم والثروة». هذه المشكلة التي سوف تجعل السعودية تتجه، في علاقاتها، الى ضرورة الالتصاق بمصر «في ظل تمسك مصر بالسلام مع اسرائيل، وعلاقات قوية لها مع الولايات المتحدة الاميركية». وحسب المؤلف، ان مصلحة السعودية هي في المحافظة على نظام الحكم وضمان استمراره، بالاضافة الى المحافظة على الثروة وضمان عدم تسربها لدعم قضايا خارجية، ومن ثم، فان مصلحتها هي في استقرار الاوضاع في الشرق الاوسط ومنع الاضطرابات. وفي ظل العلاقات القوية بين السعودية والولايات المتحدة، فان المشكلة الرئيسة للسعودية تقودها ليس فقط للالتصاق بمصر، ولكن ـ كما يزعم ـ للالتقاء مع مصالح اسرائيل (في ظل افتراض ثبات عناصر السلام بين مصر واسرائيل، والعلاقات القوية مع الولايات المتحدة لكل من السعودية ومصر، وبالطبع اسرائيل). وأسباب ذلك، ببساطة، هي:

١ ـ ان كلا من السعودية واسرائيل تتطلع نحو إقامة أولوية للمصلحة الاميركية في الشرق الاوسط.

٢ ـ تطلعهما نحو منع تفوق عناصر راديكالية في المنطقة أو اقامة أحلاف بينها.

٣ ـ تطلعهما نحو إقامة أنظمة حكم معتدلة ومستقرة في وادي النيل (أشد ما أزعج السعودية، على مدى أكثر من نصف قرن، هو قيام حكم راديكالي في مصر كما حدث أيام عبدالناصر).

ويقول: صحيح ان السعودية تمول دول المواجهة مع اسرائيل، ومن المشكوك فيه أن تقدم دول المواجهة على الدخول في حرب مع اسرائيل دون موافقة مسبقة من السعودية على تمويل الحرب، الا ان هذا لا يعني، في التحليل الأخير، تناقضاً. والأصح، ان من مصلحة السعودية الاستمرار في صبرها على تمويل دول المواجهة، وخاصة العناصر الراديكالية (سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية) على الرغم من ان ذلك فيه ضياع لجزء من الثروة، فهذا الوضع بالنسبة الى السعودية خير من وضع آخر تضع نفسها، أو توضع فيه، الأمر الذي يعني مبادرتها بقيادة تحالف حربي ضد اسرائيل، يتصور ان يتمكن من حل القضية الفلسطينية، لأنه في حالة حدوث مثل هذا التصور، فسوف «تتحول المبادرات الراديكالية العربية لتتجه صوب النظام السعودي بعد ان كان الصراع العربي ـ الاسرائيلي يمثل بؤرة تجميع هذه المبادرات».

ويخلص المؤلف الى نتيجة هامة، وهي ان القضية الرئيسة لهذا التشكيل أيضاً، بزعامة السعودية، هي القضية الفلسطينية، وأنه سوف تستخدم القرارات الاسرائيلية المتعلقة بهذه القضية وقضية السلام أساساً للسياسة السعودية فيما يتعلق بتأييدها للسلام، أو اجبارها على الوقوف الى جانب حلف حربي ضد اسرائيل في حالة اقدام اسرائيل على اضرام حرب جديدة بينها وبين دول المواجهة، وعلى الأخص في حالة انهيار السلام مع مصر.

ثالثاً: تشكيل الهلال الخصيب: بالنظر الى المشكلة الاستراتيجية لاسرائيل، فان اهم النقاط التي تناولها المؤلف، في تحليله لعلاقات هذا التشكيل، يمكن ايجازها في الآتي:

١ ـ مشكلة عدم الاستقرار التي يعاني منها التشكيل، سواء في علاقات الدول المكونة له ببعضها، أو في علاقة التشكيل بغيره من التشكيلات الخارجية.

٢ ـ وضع العراق والتخوف الاسرائيلي منه.

٣ ـ وضع الاردن ودوره في عملية السلام وتأمين اسرائيل.

وعلى الرغم من عدم الاستقرار الذي يعاني منه تشكيل الهلال الخصيب، سواء في علاقاته الداخلية او في علاقاته الخارجية، تلك المشكلة التي ناقشها المؤلف الصهيوني بتفصيل كبير، الا انه يقرر حقيقة هامة وهي ان هذا التشكيل هو الذي يغذي الصراع ضد اسرائيل. ومن وجهة نظره، فان ما يجعل هذا التشكيل يغذي الصراع هو «عدم استقرار التشكيل ذاته» بالاضافة الى وجود ثلاث دول منه من دول المواجهة (سوريا والاردن ولبنان) تحتل اسرائيل من كل منها مناطق تطالب هذه الدول باستعادتها، فضلاً ان عن منظمة التحرير الفلسطينية تطالب بقيام دولة كاملة السيادة ومستقلة.

والمعضلة الاستراتيجية بالنسبة الى اسرائيل ازاء الوضع السابق، هي تخوفها من احتمال تبلور وقيام حلف راديكالي يضم العراق وسوريا أساساً، ويتفاقم الخطر على اسرائيل اذا انضم الاردن الى هذا الحلف.

ويرى المؤلف ان المشكلة السياسية الاستراتيجية الكبرى التي تواجه اسرائيل، في هذه الحالة، هي كيف تستطيع منع الاردن من الانضمام الى هذا الحلف ؟ وكيف تستطيع المحافظة على استمرار ونمو الشقاق بين العراق وسوريا ؟ واذا تذكرنا ان المؤلف كتب هذا الكتاب خلال العام ١٩٨٠، وقبل نشوب الحرب العراقية ـ الايرانية، وتبلور الموقف السوري تجاه هذه الحرب، فان أضواء كثيرة سوف تلقى على الوضع الآن، لتفسر لنا كثيراً من متناقضاته الظاهرة. وهذه النقطة تجرنا الى مناقشة النقطة الخاصة بوضع العراق والتخوف الاسرائيلي منه. والمؤلف الصهيوني ـ طالما حذر وأبدى مخاوفه من قوة العراق الصاعدة، قبل الحرب العراقية ـ

الايرانية ـ فهو يرى أنه على الرغم من ان مشكلة الهلال الخصيب حتى الآن هي عدم قدرته على الدخول في حرب مع اسرائيل دون اشتراك مصر بدور كبير، الا ان هناك احتمال حدوث تطور قد يؤدي الى الدخول في الحرب بدون مصر، وذلك مع تزايد قوة الجيش العراقي وارتفاع مستويات تسليحه، شرط قيام حلف راديكالي يضم سوريا والعراق والاردن. ومرة أخرى، فان هذا التصور الاسرائيلي يفسر لنا جوانب هامة من معضلة الحرب العراقية ـ الايرانية، بالنسبة الى المنطقة كلها.

ويعتقد المؤلف بأنه خلال السنوات العشر (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠) وما بعدها، ومع افتراض تزايد قوة العراق العسكرية، فان الظروف السياسية قد تجبر دولاً مثل الاردن وسوريا على ان تبحث في توازن استراتيجي جديد، من طريق توطيد علاقاتها مع اسرائيل ! ونضيف من جانبنا انه في ظل استمرار اوضاع التمزق الحالية يمكن أن تكون الصورة أكثر من هذا التصور الصهيوني قتامة وسوءاً، وتصبح مشكلة اسرائيل الاستراتيجية، خلال العقد الحالي على الأقل، هي كيفية منع قيام ائتلاف محارب بقيادة العراق، وكيفية منع عزل اسرائيل عن تشكيل الهلال الخصيب، وكيفية تدعيم ذلك كله من خلال استمرار علاقات السلام مع مصر.

يبقى وضع الأردن. فالمؤلف الاسرائيلي يدرك خطورة وضع الاردن الجيو ـ ستراتيجي بالنسبة الى اسرائيل، وخاصة في حالة قيام حلف محارب في الشرق وانضمام الاردن اليه؛ ومن ثم، فالمشكلة الاستراتيجية، بالنسبة الى اسرائيل، هي في كيفية اقامة علاقات سلام مع الاردن، أو، على الأقل، جعله في وضع لا يمكنه فيه الانضمام الى أي حلف محارب لاسرائيل. وعلى هذا الصعيد، يرى المؤلف ان الاردن الهاشمي لن يكون في مقدوره الارتباط بحلف علني مع اسرائيل، طالما ان اسرائيل غير راغبة في دفع الثمن الذي يبرر للأردن سلامه مع اسرائيل تجاه الدول العربية. وهذا الثمن ليس أقل من سيادة أردنية غرب نهر الاردن. والتخوف الذي يبديه المؤلف هو ان عدم استعداد اسرائيل لدفع هذا الثمن، وفي ظل ظروف معينة، سوف يدفع الاردن، مضطراً، الى التقارب مع سوريا والعراق.

اسرائيل والدولتان العظميان، واحتمالات الحرب

في الفصل الخامس من الكتاب، ناقش المؤلف المشكلة الاستراتيجية بالنسبة الى اسرائيل وعلاقتها بالدولتين العظميين، ويخلص الى انه ليس هناك بديل أمام اسرائيل سوى الالتصاق الشديد بالولايات المتحدة الاميركية؛ كما ان القضية الفلسطينية تمثل احدى المشاكل الأساسية في وجه تحقيق التوازن الاستراتيجي الذي تسعى اليه اسرائيل، وكذلك الولايات المتحدة، بما يضمن مصالحها والظهور، دائماً، بمظهر الساعي نحو ايجاد حل للقضية وتحقيق الاستقرار في المنطقة. وبالنسبة الى اسرائيل، فانها تسعى جاهدة للابقاء على استمرار حصولها على المعونات الاميركية التي تتيح لها التفوق العسكري المناسب، سواء قبل الحرب أو بعدها. وقد أثبت المؤلف النقطة الأخيرة في الفصل السادس عند مناقشته لمشكلة ميزان القوى في المنطقة، وارتباطها بالدولتين العظميين.

وبالنسبة الى احتمالات نشوب حرب كبيرة بين اسرائيل والدول العربية، يرى ان نشوب مثل هذه الحرب مسألة سياسية استراتيجية في الأساس. والسؤال الجوهري، بالنسبة الى اسرائيل، هو هل من المفضل لاسرائيل ان تضع الطرف الآخر (العربي أياً كان) أمام عدم الخيار الا في الحرب، وذلك بانتهاج سياسة تنطوي على خلق هذه الحالة (كما حدث في الفترة من ١٩٧١ ـ ١٩٧٣) ؟ والاجابة التي يقدمها المؤلف تتلخص في اعتقاده بأن على اسرائيل ان تضمن تأييد الولايات المتحدة، وموافقة صامتة من الاتحاد السوفياتي، قبل ان تفكر في وضع العرب أمام خيار الحرب، لأن الخبرة التاريخية أثبتت أنه بدون ذلك لن تستطيع اسرائيل ان تحول المكسب العسكري ـ الذي لا يشك المؤلف في احتمال حصوله ـ الى مكسب سياسي؛ ومواقف الدولتين في الاعوام ١٩٤٧ و ١٩٤٩ و ١٩٥٦ و ١٩٧٣ تؤكد ذلك.

اسرائيل ووضع م.ت.ف.

نظراً لتداخل المشكلة الفلسطينية في كل العلاقات الاستراتيجية القائمة، والمتصورة، بين

التشكيلات السياسية الاستراتيجية المختلفة واسرائيل، فان المؤلف يرى ان هذه المشكلة هي أصعب مشكلة ينبغي ان تصارع اسرائيل من أجل حلها على النحو الذي يحقق مصلحة اسرائيل بالطبع. ومصادر صعوبة المشكلة، اضافة الى ما سبق، تتمثل في سكان الأراضي المحتلة المتطلعين الى تقرير مصيرهم، وفي أنها مشكلة قومية واستراتيجية لاسرائيل. والمهم، هنا، أن نعرض لتصور المؤلف للقضية الفلسطينية، كمشكلة قومية واستراتيجية لاسرائيل:

فالمشكلة الاستراتيجية تنبع من أن مناطق أي كيان فلسطيني مزمع قيامه في الضفة الغربية وقطاع غزة، في اطار حكم ذاتي، تتجاور والمنطقة الحيوية لاسرائيل (القدس ـ حيفا ـ عسقلان). وخطورة ذلك، استراتيجياً، على اسرائيل، يتمثل في ان هذا الكيان يمكن ان يصبح، بسهولة، قاعدة انطلاق وهجوم قاتل على اسرائيل، في ظل ظروف متغيرة. وهكذا يرى ان اسرائيل لا يمكن ان تسمح بقيام مثل هذا الكيان، لما يمثله من خطر استراتيجي قاتل، اذ يمكن، على الأقل، إطلاق الكاتيوشا من طولكرم الى قلب تل ـ ابيب مباشرة.

أما المشكلة القومية بالنسبة الى اسرائيل، فهي تنبع من وجود شعبين، عربي واسرائيل. وتكمن هذه المشكلة ـ كما سماها المؤلف في الفصل التاسع من الكتاب بمشكلة «التصادم» ـ في الاختيار بين احتمالين:

١ ـ تطبيق الحكم والسيادة الاسرائيلية على كل أرض فلسطين المغتصبة.

٢ ـ تقسيم أرض فلسطين بين السيادة الاسرائيلية والسيادة العربية.

والمشكلة بالنسبة الى اسرائيل، حسبما يراها، هي في ايجاد حل لهذه المشكلة القومية من شأنه تدعيم السلام مع مصر وحفظه من الانهيار، ومن شأنه منع عزلة اسرائيل سياسياً على مستوى العالم. ثم ينتقل الى مناقشة البدائل المختلفة المطروحة لحل المشكلة الفلسطينية. وبداية يرى ان أي حل لا بد أن ينطوي على حل المشكلة الاستراتيجية بالنسبة الى اسرائيل، وهذا معناه، وفقاً لمنطق تحليله، عدم موافقة اسرائيل على التنازل عن السيادة على كل الأراضي المحتلة، خاصة في الضفة والقطاع؛ لأن أي تنازل معناه عدم حل المشكلة الاستراتيجية، وذلك لقيام خطر استراتيجي (كيان فلسطيني) مجاور للمناطق الحيوية في اسرائيل (القدس ـ حيفا ـ عسقلان). على أية حال، فان المؤلف يتصور وجود أربعة بدائل مطروحة لحل القضية سياسياً، هي:

○ تطبيق سيادة اسرائيل على كل الأراضي المغتصبة. وفي الحقيقة، ان هذا البديل لا يحل القضية الفلسطينية، وانما يحل القضية الاستراتيجية لاسرائيل، التي سبقت الاشارة اليها مراراً.

○ الحكم الذاتي، أو الكيان الفلسطيني. وهذا الحل هو الذي اختارته حكومة الليكود ضمن اتفاقيتي كامب ديفيد. وبمقتضاه تتخلى اسرائيل عن السيادة على الضفة والقطاع واقامة ادارة مستقلة ذاتية لسكان الأراضي المحتلة، وذلك بعيداً من أي وجود لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهذا الحل الذي يناقشه المؤلف، وان كان يحل مشاكل اسرائيل الاستراتيجية والقومية الى حد كبير، الا أنه غير ممكن، بل مستحيل، في ظل وجود م.ت.ف.

○ اقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح. وهذا البديل ـ في رأي المؤلف ـ يحل القضية الفلسطينية حلاً جذرياً. ولكنه يعود فيقول ان الدولة الفلسطينية التي تقوم سوف تكون صغيرة الحجم، وهذا من شأنه عدم تهديد اسرائيل استراتيجياً، ولكن نظام الحكم الذي سوف يقوم في هذه الدولة الفلسطينية سوف يكون تابعاً لـ م.ت.ف.؛ ولهذا فان هكذا وضع لن يكون مستقراً على الاطلاق، لا من جانب اسرائيل ولا من جانب الدولة الفلسطينية الناشئة. فاسرائيل سوف تعاني من انعدام الثقة بالدولة الفلسطينية؛ كما ان أي نظام حكم لدولة فلسطينية منزوعة السلاح، ومجاورة لاسرائيل، لا بد ان يسعى هذا النظام الى وضع حد للقلق الذي يجد نفسه فيه، وهنا ينشب الخطر الاستراتيجي. وطبيعي ان يرفض المؤلف، بشدة، مثل هذا الحل، حتى لو كانت دولة منزوعة السلاح.

○ حل اردني ـ فلسطيني: وفي اطار هذا الحل، أيضاً، يرى المؤلف ان هناك عقبات كبيرة أمام تحقيقه، أساسها عدم استعداد الفلسطينيين، عامة، لتقبل حل يربطهم مع الاردن؛ كما ان الاردن «الهاشمي»

من المشكوك فيه أن يقبل حلاً يحمله مسؤولية الفلسطينيين. والوضع الأفضل بالنسبة الى اسرائيل، في تصوره، هو الحوار مع اتحاد اردني ـ فلسطيني. وهذا الحل مشروط، بالطبع، باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية، وهو أقل الحلول تكلفة بالنسبة الى اسرائيل.

وفي ختام هذا الفصل، يخلص المؤلف الى أنه لن يكون هناك مفر أمام اسرائيل و م.ت.ف. من الحوار المتبادل، وإجراء المفاوضات، لأنه ـ وفقاً لمنطقه ـ ليست هناك دولة يحتاجها الفلسطينيون أكثر من اسرائيل، وليس هناك شعب تحتاجه اسرائيل، وترتبط به، أكثر من الفلسطينيين. وفي خبث شديد، يصل المؤلف الى أن الفلسطينيين سوف يضطرون الى المفاضلة بين أن تبتلعهم الدول العربية الكبيرة في تشكيل الهلال الخصيب (سوريا والعراق) فتزول الهوية الفلسطينية، وبين أن يشكلوا مع اسرائيل (كذا) ولبنان والاردن تحالف الدول المستقلة ! ولا يستطيع أي قارىء أن يتحمل الخبث الذي ينطوي عليه مثل هذا التصور، بالأصح التخريف.

حتمية الاختيار

وبعد مناقشة العديد من القضايا الاستراتيجية الأخرى، خلافاً لما سبق ان تناولناه، يصل المؤلف الى الفصل الأخير الذي عدد فيه عشر مشاكل استراتيجية سياسية، أساسية، يتعين على اسرائيل ان تتصدى لها مرة واحدة خلال الجيل القادم، يمكن بلورتها في المحاور التالية:

أولاً: كيف تتمكن اسرائيل من الارتباط بالتشكيلات المختلفة، كل على حدة، على النحو الذي يخدم مصلحتها ويضمن لها التفوق على الجميع ؟

ثانياً: كيف تتمكن من وضع حل للقضية الفلسطينية تستطيع، بموجبه، ضمان اتفاقيات السلام بينها وبين مصر خاصة، وعلاقات وثيقة مع كل من التشكيلات الأخرى تمنع قيام تحالف حربي يجمع هذه التشكيلات ضد اسرائيل، بصفة عامة ؟ فالمشكلة الفلسطينية سوف تظل البؤرة التي تتجمع عندها المشاكل الاخرى كافة.

ثالثاً: كيف تخلق اسرائيل ميداناً للتهديد النووي يقطع الطريق على أية دولة، أو تشكيل حربي يفكر في الطريق النووي ؟

ويرى المؤلف ان القوة المتفوقة لاسرائيل هي شرط حتمي، لا غنى عنه، في مواجهة المشاكل الاستراتيجية السياسية تلك: «إن القوة المحضة هي المنتصرة في السياسة». وازاء هذه المشاكل الاستراتيجية التي يتعين على اسرائيل مواجهتها، فانه لا بد من «حتمية الاختيار»، والتي تعني اتخاذ قرارات مسبقة تتيح لاسرائيل التصارع من أجل حل المشاكل الاستراتيجية بالطريقة التي تحقق لها الوضع المريح، وهو الوضع الذي يبعد من احتمال قيام حروب على كل الجهات. وتكمن قوة وحتمية الاختيار، في رأيه، في استغلال اسرائيل للامكانات كافة، من اجل الوصول الى مشاركة عامة مع التشكيلات العديدة المحيطة بها.

ويخلص هاري ايفان، في ختام الكتاب، الى ان الجيل الاسرائيلي الذي يمتنع قادته عن تلقينه حتمية الاختيار، سوف يجد صعوبة في الدفاع عن أي اختيار. أما الجيل الذي يلقنه زعماؤه ضرورة الاختيار، سوف يدرك، وقت الضرورة، كيف يدافع عن هذا الاختيار دون تضحيات كبيرة.

ابراهيم البيومي غانم

تجربة «جبهة دير الأسد التقدمية»

[لم يترك العرب داخل اسرائيل اسلوباً إلا واتبعوه للتعبير عن انفسهم، ولرفع الظلم والاجحاف المفروض عليهم، وللتماثل مع تطلعات شعبهم في شتى اماكن تواجده. فعلى الرغم من أن السلطات الاسرائيلية قد منعتهم من تنظيم انفسهم في اطار سياسي عربي يمثلهم ويدافع عن حقوقهم، نجدهم قد اتبعوا اساليب متعددة، لتجاوز العقبات التي وضعتها السلطات الحاكمة. ومن ضمن هذه الاساليب تشكيل قوائم انتخابية، ومراكز رياضية وثقافية، وهيئات ولجان مختلفة، يحاولون، من خلالها، الدفاع عن حقوقهم السياسية والمعيشية والثقافية، والتعبير عن آمالهم وآلامهم، ورفع مستواهم على شتى الصعد والميادين. وضمن هذا السياق، وعلى خلفية الانتخابات المحلية، أو البرلمانية، شُكلت، في أكثر من مكان، جبهات محلية، أو قطرية. ومن ضمن هذه الجبهات «جبهة دير الأسد التقدمية» التي شُكلت في أواخر العام ١٩٧٥، بمبادرة مجموعة من الشباب الوطني، لخوض معركة الانتخابات المحلية. وضمت الجبهة عناصر وطنية مستقلة، وعناصر من الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)، اضافة الى بعض الافراد الذين ينتمون الى حزب العمل الاسرائيلي، لكنهم ينسجمون مع برنامج الجبهة واهدافها. وقد وضعت الجبهة برنامجاً اشتمل على اهدافها، والمجالات التي تسعى الى تحقيقها. ومع استمرار الجبهة، طرأت على هذا البرنامج تعديلات واضافات عدة، كان آخرها البرنامج الذي اقترحته في انتخابات العام ١٩٨٣، وتضمن قائمة واسعة بالقضايا التي سوف تعنى بها «جبهة دير الاسد التقدمية» وسوف تعمل على تحقيقها، من ضمنها:

- الدفاع عن الارض العربية، ومقاومة محاولات السلطة لانتزاعها ومصادرتها.
- العمل على رفع مستوى المرأة الثقافي والمهني، وتوفير الشروط الملائمة لمشاركتها في خدمة المجتمع العربي عامة، وقرية دير الأسد خاصة.
- تطوير العلاقة مع القرى العربية المجاورة، خاصة القرى التي تشترك مع دير الأسد في المشاريع الحيوية، والعمل على رفع مستوى دير الأسد وتطويرها، والاهتمام بالمشاريع الحيوية، وبالخدمات التي تخص القرية، كالمياه والكهرباء والرياضة.
- تطوير الثقافة والتعليم في القرية، والعمل على سد النقص في المدارس وغرف التدريس التي تحتاجها القرية.
- رفع مستوى الخدمات الصحية، من جميع جوانبها، داخل القرية.
- محاربة النظام العائلي الذي كان سائداً في القرية، والذي يلاقي الدعم والرعاية من قبل السلطة؛ والنضال من أجل ان تأخذ القوى التقدمية الواعية مواقعها الطبيعية داخل القرية، من أجل تحقيق المساواة والتقدم والحرية، ورفض سياسات القهر القومي، والاجتماعي، وسياسة التشريد، والتجهيل، ونهب الارض.

ومن أجل العمل على تطوير مستوى القرية الثقافي والتعليمي، قامت «جبهة دير الأسد التقدمية» بتأسيس المركز الثقافي، وحددت له اهدافاً متعددة، اهمها: رفع المستوى الثقافي والاجتماعي، والرياضي، لمواطني دير الاسد؛ العمل عى محو الامية؛ تنظيم برامج

منهجية للطلاب، بمختلف اجيالهم، ومساعدتهم في رفع مستواهم التحصيلي، وافتتاح روضة للأطفال؛ رفع مستوى المرأة الثقافي والاجتماعي؛ تطوير التبادل الثقافي مع القرى والمدن المجاورة.

بقيت جبهة دير الأسد التقدمية ناشطة، وفاعلة، داخل القرية، وخارجها، وسيطرت على مواقع هامة في المجلس المحلي، وشاركت مع بقية أطراف الحركة الوطنية في مجمل النشاطات الثقافية والسياسية، محققة درجة عالية من التماسك بين مختلف القوى السياسية داخل القرية، وخصوصاً بين المجموعات الوطنية المستقلة، والحزب الشيوعي الاسرائيلي. وجاءت انتخابات الكنيست الحادي عشر في تموز (يوليو) ١٩٨٤ لتضرب هذا التحالف، ولتضعفه، بعد ان استمر نحو تسع سنوات. ففي هذه الانتخابات، برزت على الساحة قوة سياسية جديدة هي القائمة التقدمية للسلام، بزعامة محمد ميعاري؛ ودخلت هذه القوة، معركة الانتخابات البرلمانية، وكان على جبهة دير الأسد التقدمية ان تجتمع وتحدد موقفها من القوة الجديدة، وان تجيب عن سؤال ملح، هو: لمن تمنح جبهة دير الأسد أصواتها ؟ للحركة التقدمية أم للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ؟ وتمت مناقشة هذه القضية مطولاً، ولم يتم الاتفاق على موقف موحّد؛ فجبهة دير الأسد اعتادت ان تمنح اصواتها في السابق للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، أما الآن فقد انقسمت على نفسها: فريق منها اتخذ موقفاً مؤيداً للقائمة التقدمية، وعلى رأس هذا الفريق د. حسن أمون؛ وفريق آخر وقف الى جانب الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وعلى رأسه علي صنع الله، وعلي رافع، وغيرهما.

وقد عكس هذا الانقسام نفسه على جبهة دير الأسد، وعلى المجلس المحلي، وعلى المؤسسات التابعة للجبهة. إلاّ ان الفريقين قد اتفقا على تطويق هذا الاختلاف، حتى لا يصل الى المركز الثقافي في دير الأسد. فقد كان من الصعب على الطرفين التضحية بهذا المركز، والتضحية بالانجازات الكبيرة التي حققها.

في ما يلي شهادتان * لاثنين من قياديي جبهة دير الأسد التقدمية، وهما رئيس الجبهة رئيس المركز الثقافي، د. حسن أمون، وسكرتير الجبهة سكرتير المركز الثقافي، يحيى ذباح. وهما يتحدثان، في الشهادتين، عن نشأة جبهة دير الأسد التقدمية، واهدافها، وتطلعاتها، وانجازاتها (و. ج.)].

يحيى ذباح: ولدتُ في قرية دير الأسد، العام ١٩٢٤، واتممت تعليمي الجامعي في الجامعة الاميركية في بيروت، حيث تخرجت فيها في العام ١٩٤٧، متخصصاً في العلوم الاجتماعية. عملت في حقل التدريس فترة، ثم انتقلت للعمل في المجالات الاجتماعية الميدانية، كعامل اجتماعي، ومراقب سلوك في الجليل الغربي.

اننا في قرية دير الأسد نتطلع، مثل غيرنا من القرى العربية، الى التطور والنمو على جميع الصعد، ونطمح الى رفع مستوى القرية، وتطوير الخدمات فيها. وهذه الطموحات لا يمكن ان تتحقق بواسطة القيادات التقليدية التي كانت، لفترة طويلة، مسيطرة على المناصب القيادية. من هنا، كان لا بد من ايجاد قيادة بديلة، وتنظيم بديل للقيادات التقليدية، لتحقيق طموحاتنا وتطلعاتهم.

لقد اجتمع لفيف من شبان القرية الناضجين، والساعين الى تطوير قريتهم، وقرروا ايجاد تنظيم يتولى شؤون القرية، ويعمل لصالحها. وقد أفضت هذه الاجتماعات الى تشكيل جبهة دير الأسد التقدمية، وكان ذلك في العام ١٩٧٥. وقد جاء تشكيل الجبهة على خلفية الانتخابات المحلية. ففي ذلك الوقت (أواخر ١٩٧٥ ومطلع ١٩٧٦)، كان من المفروض ان ينتخب اول مجلس محلي لدير الأسد، فارتأينا ان نخوض هذه الانتخابات ضمن

* سُجلت الشهادتان بتاريخ ٢٩/٢/١٩٨٤.

قائمة جبهة دير الأسد التقدمية، بهدف الفوز والسيطرة على مركز السلطة في القرية، وادارة شؤونها. وضمت جبهة دير الأسد عناصر مستقلة نشيطة، وعناصر من الحزب الشيوعي الاسرائيلي واعضاء شبه مستقلين، ينتمون الى حزب العمل ولكنهم يتماثلون مع أهداف جبهة دير الأسد، ويعملون لتحقيقها باخلاص.

وضعت الجبهة لنفسها برنامجاً واضح المعالم، ونشر البرنامج هذا في العام ١٩٧٦؛ وتلاه برنامج ثان خلال انتخابات السلطات المحلية في العام ١٩٧٨؛ ثم برنامج ثالث خلال انتخابات السلطات المحلية في العام ١٩٨٣. ولو قمنا بمراجعة البرامج الثلاثة التي نشرناها، لوجدناها، جميعها، تؤكد ما قامت الجبهة من أجله، وخصوصاً فيما يتعلق ببرامج تطوير القرية، وانعاشها، وتنميتها.

بالاضافة الى التنمية والتطوير، فان برامجنا اشتملت على خط سياسي: نحن نعتبر انفسنا جزءاً لا يتجزء من الشعب العربي الفلسطيني. نريد التعاون والعمل المشترك مع كل فئة تتماثل مع تطلعاتنا، سواء أكانت في الداخل أو الخارج. وبشكل عملي، برهنت دير الأسد على صدق تطلعاتها؛ فنحن نحتفل كل عام بمناسبة «يوم الارض»، داخل القرية وخارجها؛ كما اننا نصدر البيانات والتعاميم في كل مناسبة عامة، وندعو أهالي القرية للمشاركة في هذه المناسبات؛ كما ان الجبهة أخذت المبادرة لتوحيد الفئات الوطنية التي تنسجم مع تطلعاتها السياسية، والاجتماعية، والقومية. ففي العام ١٩٨٠، دعت الجبهة الى اجتماع عام، شاركت فيه شخصيات، ومجموعات، وطنية متعددة، من ام الفحم وكابول والناصرة وحيفا ونحف. واستمرت اللقاءات مع هذه الشخصيات والمجموعات لمدة تزيد على عام، بهدف ايجاد تنظيم عربي سياسي قطري يجمعها؛ الا ان وزير الدفاع الاسرائيلي اصدر مرسوماً في حينه، يعتبر مثل هذا التنظيم خارجاً على القانون. عندئذٍ، توقفت معظم هذه المساعي، إلا ان التنسيق لم يتوقف.

د. حسن أمون: انا من مواليد دير الأسد، ١٩٤٠. تخرجت في الجامعة العبرية، في القدس، واعمل طبيباً متخصصاً في جراحة الكلى والمسالك البولية.

ان جبهة دير الأسد التقدمية هي تنظيم محلي كما ورد في حديث الأخ يحيى ذباح. ولكن هذه الجبهة لم تأت من فراغ، وانما قامت على خلفية نشاط سياسي سابق. ان العرب في اسرائيل، ومنذ الخمسينات، يقومون بمحاولات جادة لايجاد اطار سياسي يحقق أمانيهم. ففي السنوات الاولى من الخمسينات، لم يكن هناك سوى الحزب الشيوعي، كإطار يضم العرب. وللحقيقة، عمل الحزب، وبشكل جاد، على طرح قضايا العرب، وابرازها، ومن ثم العمل على حلها. وكلنا يعرف ان «راكح» يضم اغلبية عربية؛ كما ان أغلبية مؤيديه هي من الاوساط العربية. لكن هذا لم يكن كافياً. كانت هناك حاجة لخلق اطار عربي موازٍ، لا يباري ولا ينافس «راكح»، وانما يواكب الحزب في عملية التمثيل القومي، والثقافي، والاجتماعي، والسياسي، للعرب. من هنا، جاء قيام الجبهة الشعبية في العام ١٩٥٧، والتي تألفت من العناصر الوطنية المستقلة، والعناصر العربية في «راكح». وكانت هذه الجبهة محاولة للدفاع عن الوجود العربي داخل اسرائيل؛ ولكن، لأسباب عديدة، داخلية وخارجية، انشقت الجبهة الشعبية، وخرج منها ما سمي بعد ذلك بـ «حركة الأرض»، والتي، بدورها، أُخرجت على القانون بعد سنوات عدة من قيامها. ان تطلعات «حركة الارض» تختلف، على الصعيدين، التكتيكي والاستراتيجي، عن تطلعات الحزب الشيوعي. إلا ان هذه التطلعات لم تجد السبيل الى التحقق، بسبب حظر السلطات لهذه الحركة.

كنت، آنذاك، في الصف الثاني عشر؛ شاركت في حركة الارض؛ ثم انتقلت الى الجامعة العبرية، في القدس؛ وبدأنا، في تلك السنة، تشكيل أول لجنة للطلاب العرب الجامعيين. أما قبل ذلك، فقد كانت هناك لجنة تسمى «لجنة اصدقاء الطلاب العرب»؛ فقلنا: إذا كان لاصدقائنا الحق في انشاء لجان لهم، فكم بالحري ان تكون لنا نحن لجان خاصة بنا. وبالفعل، قامت لجنة الطلاب العرب. وبعد نقاشات طويلة، تقرر ان لجان الطلاب العرب لا يمكن لها ان تقصر دورها على المشاكل الطلابية فقط، حيث ان حياة أي طالب في القدس مرتبطة، عضوياً، بمشاكل أهله في قريته الأصلية. ولأن حياتنا مغموسة بالسياسة، بصورة يومية، فقد تقرر ان تكون

لجان الطلاب العرب ذات صبغة سياسية.

بعد خروج حركة الأرض من الخارطة السياسية، سادت في الاوساط العربية فترة ركود سياسي، على الرغم من وجود بعض النشاطات السياسية الفردية المبعثرة؛ ولكن، ولفترة طويلة، لم تخرج هذه النشاطات عن الدائرة الفردية، وظل الخلاف على استقطاب العناصر والجماهير العربية متمحوراً في اطار الحزب الشيوعي، من جهة، والاحزاب الصهيونية، من جهة أخرى. وللتاريخ، وللحقيقة، نقول ان الحزب الشيوعي حاز على مكانة مرموقة جداً في الشارع العربي.

إلا ان المحاولات لخلق اطار سياسي عربي لم تتوقف. ففي العام ١٩٦٤، مثلاً، تشكلت «لجنة الدفاع عن اراضي الشاغور»، وذلك في أعقاب مصادرة اراضي الشاغور لاقامة «كرمئيل» عليها. وعقدت اللجنة هذه عدة مؤتمرات شعبية، واستطاعت ايصال القضية الى محكمة العدل العليا. إلا انها لم تكسب القضية.

بالنسبة الى دير الأسد، كان يجب ان يكون لها مجلس محلي منذ العام ١٩٦٨. ولكن لم يصبح لها مجلس محلي، فعلي، إلا في العام ١٩٧٥. أما قبل هذا التاريخ، فكانت هناك لجان محلية لمعالجة بعض القضايا المتعلقة بالقرية. وعلى سبيل المثال، لم يكن لدينا، حتى العام ١٩٧٢، مدرسة ابتدائية. كانت هناك هيئة تسمى «هيئة المعارف» تضم ستة أشخاص، خمسة منهم أميون، والسادس شبه أمي، وكانت هذه الهيئة بعيدة، كل البعد، من ادراك حاجات وهموم اهل القرية.

في العام ١٩٧١، قام أهالي القرية بالتبرع لاقامة مدرسة؛ إلا ان الهيئة المشرفة على ذلك اختلفت فيما بينها على أمور جانبية، وكاد الاختلاف يودي بالمشروع، على الرغم من الحاجة الملحة اليه. عندها، بادرت مجموعة من الشبان، وأنا منهم، الى تشكيل لجنة لضمان استمرار ونجاح المشروع، وبدأنا بتشجيع الأهالي على مزيد من التبرعات. تمّ جمع مبلغ معقول، فبدأنا ببناء المدرسة. كانت اللجنة تقوم بدور المتعهد ومشرف البناء في آن؛ ومن ناحية أخرى، كانت أول عمل جماعي منظم منذ فترة حركة الأرض. لقد كان لدير الأسد مكانة مرموقة في حركة الأرض. وكنت أنا وعلي صنع الله ممثلي الحركة في دير الأسد. وهذا الدور، الذي لعبته حركة الأرض، ترك آثاره وبصماته على دير الأسد.

ظروف نشأة الجبهة

في العام ١٩٧٥، عين أول مجلس محلي في دير الأسد. في اسرائيل، في العادة، ان أول مجلس محلي يعين تعيناً من قبل وزير الداخلية، ويتم ذلك في ضوء نسبة الاحزاب في انتخابات الكنيست الأخيرة. أنا، شخصياً، رفضت المشاركة في المجلس المحلي.

في اليوم عينه، الذي انتهت فيه احتفالات المجلس المحلي، اجتمعنا، أنا وعلي صنع الله وابراهيم الأسدي وآخرون، وناقشنا مستقبل القرية، وقررنا العمل لتشكيل جبهة تقدمية وتسميتها «جبهة دير الأسد التقدمية». كان هذا الاجتماع الحجر الأساس للجبهة. بعدها، بأسابيع، دعينا حوالى ١٢٠ شخصاً من البلد الى اجتماع، ودارت مناقشات عديدة، وتم اعلان قيام الجبهة رسمياً، وضمت فئات وطنية مستقلة، وعناصر من الحزب الشيوعي. يمكن القول ان أول اجتماع للجبهة كان في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٥. وفي الاجتماع الثاني، في أيار (مايو) ١٩٧٦، أصدرنا أول برنامج سياسي اجتماعي مطبوع، ووضعنا هدفاً ما زلنا ملتزمين به، وهو اننا نلتزم هدفاً استراتيجياً، وهو: اننا جزء من الشعب الفلسطيني، و م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد لنا، واننا عرب فلسطينيون ونحمل الجنسية الاسرائيلية، ولن نغادر ارضنا، وسوف نحتفظ بالجنسية الاسرائيلية في سبيل الحفاظ على بقائنا فوق أرضنا، ويجب ان نناضل لتحقيق الاعتراف بنا كأقلية قومية داخل اسرائيل، اضافة الى النضال من أجل تحقيق ونيل حقوقنا القومية والاجتماعية كافة.

ان الخلفية السياسية الغنية لأفراد الجبهة قد ميزتها عن غيرها. فجبهتنا وجبهة الناصرة التقدمية التي اقيمت في العام ذاته تعتبران من اولى الجبهات العربية المستقلة، على الرغم من ان جبهتنا تضم عناصر شيوعية. فهذه العناصر التزمت برنامج الجبهة المستقل عن برنامج الحزب الشيوعي. ان جبهتنا هي الوحيدة التي تضم أغلبية رسمية وشعبية من العناصر الوطنية. كما اننا تميزنا عن غيرنا بالانفتاح، والاستعداد للعمل مع جميع

الفئات والعناصر والمؤسسات حول برنامج عمل محدد، حتى ولو اختلفنا حول المسائل الاستراتيجية. ففي بعض الأحيان، اتفقنا على العمل مع بعض العناصر العربية من حزب العمل؛ ولكن كان اتفاقنا معهم على نقاط محددة وواضحة؛ أما بعد ذلك، فنحن نختلف معهم على بقية المسائل.

ان تكتيكنا قد يختلف عن بقية القوى الأخرى الموجودة على الساحة، لأننا لا نحصر أنفسنا في اطار ايديولوجي محدد ونتحجر داخله. اننا نرى ان الهدف البعيد يجب ان يظل ماثلاً لنا، مع الاحتفاظ بحرية الحركة، وبالمرونة، على الصعيد التكتيكي. لذلك، لا يوجد تحفظ لدينا من التعامل مع أي طرف، أو حزب، في سبيل كسب قضية محددة.

عندما خاضت الجبهة الانتخابات المحلية، لأول مرة، فازت بخمسة مقاعد وبالرئاسة من مجموع تسعة مقاعد. وقد اتفقنا، ضمناً، مع «راكح» المتحالف معنا على ان يكون المقعد الثالث دائماً للشيوعيين؛ أما بقية المقاعد، والرئاسة، فهي للعناصر الوطنية المستقلة. وفي انتخابات العام ١٩٧٨، فزنا، أيضاً، بخمسة مقاعد، وبالرئاسة.

في العام ١٩٧٥، كانت الجبهة تدار من قبل لجنة للتنظيم والاعداد للانتخابات، مكونة من خمسة أعضاء. في العام ١٩٧٦، وبعد الانتخابات، اصبحت لجنة الاشراف تضم الأعضاء الخمسة الأساسيين، اضافة الى اعضاء المجلس البلدي المنتخبين، فصار المجموع سبعة أعضاء.

في العام ١٩٧٨، عقدنا مؤتمراً للجبهة، وتم انتخاب ٢١ عضواً، ليشكلوا لجنة موسعة. ومن ضمن هؤلاء، تم انتخاب لجنة تنفيذية من ثلاثة أعضاء، لادارة ومتابعة الشؤون المالية، والاعلامية. بعد الانتخابات، وفي العام ١٩٧٩، عقد أول مؤتمر منظم لجبهة دير الأسد التقدمية، مع أنني، حسب التسلسل التاريخي، اعتبره المؤتمر الثالث للجبهة.

يحيى ذباح: في رأيي، ان المؤتمر الاول الذي شارك فيه اكثر من ١٥٠ شخصاً كان في العام ١٩٧٥. أما المؤتمر الثاني، فانني اعتبر انه تم في العام ١٩٧٨. وكما قال د. حسن، انتخبت عن المجلس لجنة موسعة من ٢١ عضواً، وانتخبت هيئة ادارية من ثلاثة أعضاء، يضاف اليهم الخمسة أعضاء من الجبهة المنتخبون في المجلس المحلي، وبذلك يصبح المجلس التنفيذي للجبهة مكوناً من ثمانية أشخاص. وهؤلاء هم: علي صنع الله وكمال ذباح وعبدالحليم الأسدي وخالد يوسف موسى ويحيى ذباح وياسين محمد ياسين وحسن أمون ونصر صنع الله. واضيف اليهم، في العام ١٩٧٩، ابراهيم قاسم أسدي.

حسن أمون: بعد مؤتمر ١٩٧٨، قررنا أن تكون هناك دورة تعيينات للمجلس؛ أي ان تعطى الفرصة لأعضاء آخرين من اللجنة للمشاركة في المجلس المحلي. وقد تم في الفترة ما بين ١٩٧٨ و ١٩٨٣ استبدال أربعة أعضاء من المجلس بآخرين من اللجنة، وتم تنفيذ القرار برحابة صدر من قبل الأعضاء جميعهم.

يحيى ذباح: اود، هنا، ان اوضح مسألة الالتزام بقرارات اللجنة التنفيذية. فحسب الأطر التنظيمية، وتسلسلها الداخلي، فان اجتماعاً للجنة التنفيذية يتم عقده قبل كل اجتماع للمجلس المحلي، حيث تحدد اللجنة التنفيذية جدول أعمال المجلس، والمسائل الواجب مناقشتها وبحثها داخل المجلس. وما يتخذ من قرارات في اللجنة التنفيذية، يتم الالتزام به من قبل أعضاء المجلس الجبهويين.

نشاطات الجبهة

د. حسن أمون: كانت بداية توجهاتها شعبية فقط. ولكن، بعد النمو الذي طرأ على الجبهة، بدأنا بإقامة مؤسسات رسمية للجبهة، مثل المركز الثقافي لدير الأسد. ففي العام ١٩٧٩، قررنا عقد مؤتمر للجبهة، وذلك نزولاً عند رغبة العديدين من الأعضاء الذين بدأوا يشعرون بضرورة احداث تغييرات عديدة بعد الانتخابات المحلية.

عقدنا المؤتمر، والذي يعتبر أكبر وأهم المؤتمرات التي عقدناها، وقد سبقه تحضير كامل، وانتخبت اللجنة التنفيذية. ثم تقرر توسيعها من ثمانية أعضاء الى ١٢ عضواً، يضاف اليهم الأعضاء الخمسة الاساسيون، فيصبح العدد ١٧ عضواً، منهم ثلاثة أعضاء شيوعيون؛ وقد انتخبت أنا رئيساً للجبهة؛ أما يحيى ذباح، فهو سكرتير الجبهة؛ ونصر صنع الله، أميناً للصندوق.

اننا، في نضالنا، لا نفصل بين القضايا المطلبية

اليومية والقضايا السياسية. فالفصل بينهما صعب ومستحيل، وكلاهما له عندنا الاهتمام ذاته. وحتى نحقق أي هدف سياسي، علينا ان نقدم الى الجماهير انجازات يومية ومطلبية ملموسة. ولهذا، فنحن نبني مؤسساتنا كعرب أولاً، وكجبهة دير الأسد ثانياً، لتأخذ هذه المؤسسات اشكالاً اجتماعية شبه سياسية. ان الامور السياسية لدينا ليست مباشرة، ولكنها تعتبر نتيجة لكل عمل نقوم به. نحن نصر على احياء المناسبات الوطنية والقومية، مثل احياء ذكرى يوم الارض في دير الأسد، اضافة الى مشاركتنا في المهرجان القطري الذي يعقد في البلاد، ونصرّ على احياء ذكرى صبرا وشاتيلا في دير الأسد بشكل مستقل، مع مشاركتنا الفعالة في المهرجان القطري الذي يعقد للمناسبة ذاتها.

اخذت جبهة دير الأسد على عاتقها مهمة توحيد جميع القوى الوطنية الفاعلة على الساحة. لم ننجح في تحقيق هذا الهدف، حتى الآن؛ ولكننا نواصل عملنا في هذا المجال، باصرار، لأن هذا هو هدفنا بصورة دائمة. أما على الصعيد المحلي، فاننا نشق الشوارع، ونعبّد الطرق، ونبني المدارس، ونعمل على رفع مستوانا الثقافي، والمهني، والصحي، ونقدم خدمات قانونية واجتماعية وتربوية الى الأهالي.

يحيى ذباح: تسعى جبهة دير الأسد، دائماً، الى تطوير العلاقة مع القوى التقدمية اليهودية المعادية للصهيونية. وقد ترجم هذا التوجه، عملياً، من خلال مشاركتنا الفعالة في المؤتمر العربي ـ اليهودي الذي عقد بتاريخ ١٩٨٤/٢/١١، حيث شُكلت، قبيل هذا المؤتمر، لجنة تحضيرية له. وقد منحت اللجنة التحضيرية جبهة دير الأسد ثقة كبيرة، وتقديراً عالياً تم التعبير عنه من خلال الدور الذي لعبته جبهة دير الأسد في هذا المؤتمر. فكما هو معروف لدى جميع القوى العربية الوطنية، واليهودية التقدمية، ان جبهة دير الأسد معروفة بتوجهاتها المستقلة، وايديولوجيتها الوطنية، وتوجهات عناصرها وقياداتيها الوطنية الصادقة. ونحن، بكل تواضع، لدينا رصيد جيد في هذا المجال، فاكتسبنا احترام القوى الوطنية الصادقة وتقديرها.

ان خطنا السياسي يوضح هويتنا الفلسطينية الوطنية التقدمية. فنحن على استعداد للتعاون مع جميع العناصر التي نجد معها نقاطاً مشتركة للعمل. وعلى سبيل المثال، اقيم في دير الأسد، في العام ١٩٨٢، احتفال الاول من أيار (مايو)، وذلك بمبادرة الحزب الشيوعي الاسرائيلي، وبالتعاون مع جبهة دير الأسد التقدمية. كما اننا نتعاون مع جميع القوى الوطنية في مختلف المناسبات الوطنية، ونشارك في جميع الاحتفالات الوطنية.

د. حسن أمون: قبل عقد المؤتمر العربي ـ اليهودي بشهرين، وجه الي عضو مجلس السلام الفلسطيني ـ الاسرائيلي، يوسي اميتاي، سؤالاً حول امكان عقد مؤتمر مشترك. في حينه، ابديت تحفظاً، على الرغم من تأكيدي ضرورة اللقاء المشترك وأهمية مثل هذا المؤتمر. ثم قام اميتاي بالدعوة الى المؤتمر الذي عقد في حيفا بتاريخ ١٩٨٤/٢/١١، وشارك فيه ٦٠ عضواً، نصفهم من اليهود ونصفهم الآخر من العرب. كان من بين اليهود عناصر معادية للصهيونية بشكل حاد وواضح، مثل أعضاء حركة ماتسبين، وأعضاء مستقلين، وحركة التيرنتيفا، وهي حركة صهيونية ولكنها تعترف بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة اسرائيل، ومنهم اوري افنيري وماتي بيليد ويوسي اميتاي.

شارك في المؤتمر، عن الجانب العربي، حركة الصوت، جبهة دير الأسد التقدمية، وأعضاء آخرون، مثل محمد ميعاري، وأبناء البلد ـ جبهة الأنصار. وكنت انا مسؤولاً عن رئاسة المؤتمر وادارة اعماله عن الجانب العربي، بينما ترأس الجانب اليهودي يوسي اميتاي.

كان هدف المؤتمر الأساسي التباحث وجس النبض حول امكان قيام حزب، أو جبهة، أو اطار سياسي عربي ـ يهودي مشترك. وكان هناك اتفاق بين المجتمعين على عدم الالتزام بأية نتائج مسبقة، وفي الوقت عينه، تحليل طبيعة المرحلة، والوضع السياسي القائم، لمعرفة امكان قيام مثل هذا التنظيم المشترك. وقد انتهى المؤتمر الى تشكيل لجنة من أربعة أعضاء عرب وأربعة يهود، مهمتها التحضير لاجتماع مقبل لاتخاذ قرار نهائي.

أعداد: وليد الجعفري

«أمل» تهجّر الفلسطينيين بالقوة

تكاد مسألة حصار المخيمات في بيروت والجنوب، ونشاط حركة «أمل» باتجاه تهجير سكانها، من أكثر المسائل أهمية على صعيد الحرب ضد تلك المخيمات، والتي لم تنته فصولاً، بل أنها تبدو مرشحة للانتقال الى طور أكثر خطورة مما هو قائم. ويبدو واضحاً أن حركة «أمل»، من خلال نشاطها هذا، تهدف الى خلق ظروف وأوضاع، من شأنها دفع الفلسطينيين الى هجر لبنان، بقصد تفريغ المخيمات الفلسطينية من سكانها، واحكام سيطرتها العسكرية على المناطق في الجنوب. وفي هذا السياق، تدارست اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. أوضاع المخيمات في لبنان، وعبّرت عن الألم والقلق البالغين ازاء استمرار الحصار المفروض عليها، واستمرار منع اعادة الاعمار، ومنع وكالة الغوث والصليب الاحمر والهلال الأحمر من ممارسة أعمال الاغاثة، الأمر الذي يُفاقم الوضع المأساوي الذي تعيشه المخيمات. وأكدت اللجنة التنفيذية اعتزازها بصمود الشعب الفلسطيني في لبنان ودعت الى العمل الفوري لفك حصار المخيمات، واعادة اعمارها، وناشدت القوات السورية المتواجدة في بيروت «القيام بما يمليه عليها واجبها الوطني تجاه هذه المخيمات، من أجل صيانة وحدة الكفاح القومي ضد العدو المشترك» (**وفا**، تونس، ٣/٧/١٩٨٧).

وطالب مسؤول اقليم «فتح» في لبنان، زيد وهبة، بضرورة تنظيم العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية، رسمياً، واعتبر مطالبة حركة «أمل» بانسحاب المقاومة الفلسطينية من شرق صيدا، «تخلياً عن مواجهة اسرائيل؛ الأمر الذي ترفضه كافة فصائل المقاومة الفلسطينية» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٤/٧/١٩٨٧). ولتحقيق هدفها في التهجير، لجأت «أمل» الى أسلوب خطف الفلسطينيين، ومداهمة بعض المخيمات، واعتقال السكان العزل. ففي فجر ١٧/٧/١٩٨٧، قامت مجموعات من «أمل»، بمداهمة مخيمات القاسمية والبص وجل البحر في الجنوب اللبناني، وباعتقال عدد كبير من سكانها العزل. وعملت تلك المجموعات على تفتيش المنازل، واتلاف المواد، وانذار السكان بوجوب ترك منازلهم والرحيل الى منطقة صور (**النهار**، بيروت، ١٨/٧/١٩٨٧). وأجمل بيان مشترك أصدرته الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية و «فتح ـ المجلس الثوري»، بتاريخ ١٩/٧/١٩٨٧، حصيلة عمليات التهجير والاعتقال بـ ١٤٠ عائلة، واعتقال أكثر من ٢٠٠ شاب في مخيمات الجنوب (**الحرية**، نيقوسيا، ٢٦/٧/١٩٨٧).

الى ذلك، وفي تصعيد سياسي بارز، تم الاعلان عن ولادة جبهة التحرير والتوحيد اللبنانية بتاريخ ٢٢/٧/١٩٨٧. وجاء في البند الخاص بالوضع الفلسطيني في لبنان، ان الجبهة تعتبر جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية «الجبهة الفلسطينية المخولة بالاشراف على الأوضاع الفلسطينية في لبنان». وفي هذا السياق، تساءلت صحيفة «الهدف» الناطقة بلسان الجبهة الشعبية: «كيف ستكون هذه الجبهة أداة للتحرير والتوحيد، بينما تواصل حركة ' أمل ' حصار المخيمات الفلسطينية في بيروت، وتعمل على تهجير الفلسطينيين من الجنوب، مستخدمة كل الوسائل والأساليب» (**الهدف**، نيقوسيا، ٢٠/٧/١٩٨٧). واعتبرت «الهدف» النواقص والثغرات التي اتسم بها الشق الفلسطيني في «برنامج التحرير والتوحيد»، انتقاصاً من وحدانية التمثيل الفلسطيني في اطار م.ت.ف. وطعناً في شرعية تمثيلها، وخصوصاً على الساحة اللبنانية، حيث أعطى «برنامج التحرير والتوحيد» «الحق، قسراً، لمحاور تقف خارج اطار المنظمة حالياً» (**المصدر نفسه**)، اضافة الى اتهام القيادة الحالية للمنظمة «بالانحراف وموافقة [' برنامج جبهة التحرير والتوحيد '] الصريحة على الغاء اتفاق القاهرة وملحقاته»، وفي ذلك تكريس لمطلب لم يكن،

يوماً، مطلب الوطنيين اللبنانيين، بل على العكس تماماً، فقد كان دوماً مطلب الانعزاليين وحلفائهم» (**المصدر نفسه**، ٣/٨/١٩٨٧).

ونظراً لتفاقم المخاطر السياسية والأمنية، قررت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. تشكيل لجنة خاصة لمتابعة التطورات المتعلقة بالمخيمات، ومعالجة ما سوف يترتب على هذه الأوضاع الخطيرة التي تمس الوجود الفلسطيني في لبنان. وتابعت اللجنة تطورات الأحداث الجارية حول، وداخل، المخيمات الفلسطينية في منطقة الجنوب اللبناني، وما يتعرض له الفلسطينيون من عمليات اعتقال جماعية وتهجير الى شمال الليطاني، اضافة الى منعهم من العمل، والاستمرار في حصارهم الطبي والتمويني وعدم السماح باعادة وترميم ما هدمته الاشتباكات (**فلسطين الثورة**، ٢٥/٨/١٩٨٧).

وإزاء ما يتعرض له سكان المخيمات الفلسطينية، طالبت «لجنة الدفاع عن المعتقلين الفلسطينيين في الجنوب اللبناني»، في مذكرة رفعتها الى قيادة المقاومة الفلسطينية، والأحزاب والقوى الوطنية الاسلامية اللبنانية، وجامعة الدول العربية، والرأي العام الدولي والغربي، بما يلي:

- رفع الحصار عن مخيمات صور، بشكل شامل، ونهائي، والسماح باعادة إعمارها، واعادة الحياة الطبيعية اليها.
- اطلاق سراح المعتقلين، والمخطوفين، وازالة الحواجز، وايقاف الاعتقالات والمداهمات والتعديات على الفلسطينيين، والسماح لهم بحرية التحرك والعمل.
- عودة المهجرين الى منازلهم وضمان أمنهم.
- تعزيز الارادة الطيبة لدى ابناء الشعبين، اللبناني والفلسطيني، بما يطور العلاقات الأخوية بينهما، ويوحد نضالهما ضد العدو الاسرائيلي وعملائه في لبنان (**الحرية**، ٢٦/٧/١٩٨٧).

كما أخذت الاحتجاجات الشعبية الفلسطينية، طابع الاحتجاج الدولي. وفي هذا السياق، وجه سكان مخيم شاتيلا نداء، في بيان، الى كل من الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، بيريز دي كويلار، ورئيس حركة عدم الانحياز، روبرت موغابي، ورئيس منظمة الوحدة الافريقية، كينيث كاوندا، والأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي. وذكر البيان انه على الرغم من صمت المدافع والصواريخ وكل أنواع الأسلحة التي ضربت مخيماتنا منذ أربعة شهور، الأمر الذي خلف وراءه دمار ٩٥ بالمئة من المنازل والباقي غير صالح للسكن، إلّا ان المعركة ما زالت مستمرة، من خلال الحصار الذي لا يزال مفروضاً، للشهر التاسع على التوالي، في ظروف مأساوية تتنافى مع أبسط القوانين والأعراف والقيم. وتابع البيان مؤكداً حرمان أهالي المخيم من الكهرباء، منذ تسعة شهور، وعدم توافر المياه. كما وجه سكان المخيم نداءات مماثلة الى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، وليد جنبلاط، والمفتي الجعفري، عبدالأمير قبلان، والى أصحاب السماحة والفضيلة والمقامات الروحية في لبنان.

من جهة أخرى، صعدت حركة «أمل» وأنصار الجيش، بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٧، اعتداءاتهم في منطقة صيدا، خاصة على محور مغدوشة حي السلام، وجبل الحليب، حيث تعرضت مواقع المقاومة وأطراف المخيم الجنوبي لرمايات مدفعية ورشاشات، إضافة الى القنص، مما أوقع عدداً من الاصابات في صفوف المدنيين (**النهار**، ١٥/٨/١٩٨٧). وتجددت الاشتباكات بعد ظهر ١٥/٨/١٩٨٧ على محور عين الحلوة ـ مغدوشة، ومحور جنسنايا ـ بيصور، ودارت معارك عنيفة بين المواقع الفلسطينية في عين الحلوة ودرب السيم وماريا والمية ومية وجنسنايا، ومواقع «أمل» وأنصار الجيش في مغدوشة وضواحي الغازية وزغدرايا، استخدمت فيها الأسلحة المتوسطة والثقيلة (**المصدر نفسه**). واعتبر مصدر فلسطيني مطلع تلك الاشتباكات محاولة من النظام السوري، وادواته، هدفها ضرب قوات الثورة الفلسطينية في صيدا، ومحاولة خلق صراع فلسطيني ـ فلسطيني (**فلسطين الثورة**، ١٥/٨/١٩٨٧).

الى هذا، أعلن نائب قائد القوات الفلسطينية المشتركة في الجنوب اللبناني، أبو ياسر، ان سبع تنظيمات فلسطينية استطاعت تشكيل قيادة عسكرية بكافة فروعها الادارية، والمدفعية، والهندسية، وغيرها، وبدأت تطبق خطة دفاع فلسطينية عن منطقة صيدا (**المصدر نفسه**). ترافق ذلك مع إعلان التنظيم الشعبي الناصري عن

برنامج وطني لتحرير الجنوب اللبناني، دعا فيه الى انهاء حالة حصار المخيمات فوراً (المصدر نفسه).

ولمحاصرة ذيول الاشتباكات، عُقد في مقر التنظيم الشعبي الناصري في صيدا، برئاسة الأمين العام للتنظيم، أسامة سعد، وفي حضور ممثلين للفصائل الفلسطينية. وبعد انتهاء الاجتماع، أُعلن عن جملة قرارات أهمها: وقف لاطلاق النار في شرق صيدا، ابتداء من الرابعة بعد ظهر ١٥/٨/١٩٨٧، والاتصال بحركة «أمل» لتحديد موعد اجتماع في اليومين المقبلين لمتابعة مهمات لجنة معالجة موضوع المخيمات في الجنوب (النهار، ١٦/٨/١٩٨٧). الى ذلك، حمّلت حركة «أمل» مسؤولية الاشتباكات للجانب الفلسطيني، ودعت الى الضغط لانهاء التمدد العسكري الفلسطيني في اتجاه قرى شرق صيدا، واعادة الأوضاع الى ما كانت عليه قبل تاريخ ٢٤/١٠/١٩٨٦، وتنفيذ «اتفاق دمشق» (المصدر نفسه، ١٣/٨/١٩٨٧).

وعبر محاولات شعبية جديدة، لجأ أهالي المخيمات، في لبنان، الى أساليب الاعتصام، والاضراب عن الطعام. ففي تاريخ ١١/٨/١٩٨٧، أعلن سكان مخيم شاتيلا في بيروت اعتصاماً مفتوحاً عند المدخل الوحيد المفتوح للمخيم، وذلك حتى يتم رفع الحصار المفروض عليهم منذ حوالى تسعة شهور، والسماح باعادة اعماره، وتأمين الاحتياجات الضرورية لحياة لائقة. ووجه أهالي مخيمات شاتيلا وبرج البراجنة والرشيدية مذكرة الى الرئيس السوري حافظ الأسد، والى قادة البلدان العربية الأخرى، والهيئات العربية والدولية ذات الطابع السياسي، والاجتماعي، والانساني، شرحوا فيها أوضاع المخيمات المتردية، واحتمال تفاقمها مع اقتراب فصل الشتاء. وطالب سكان المخيمات المحاصرة بالسماح باعادة وترميم المخيمات المتضررة؛ وفك الحصار عن المخيمات في بيروت؛ وعودة المهجرين الى المخيمات؛ والعمل على اطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين في سجون «أمل» (الحرية، ٢٣/٨/١٩٨٧).

كما وزع بيان في بيروت، باسم سكان مخيم شاتيلا، بتاريخ ١٧/٨/١٩٨٧، أعلنوا فيه أنهم قد باشروا إضراباً مفتوحاً عن الطعام، الى جانب الاعتصام، تعبيراً عن امتعاضهم وسخطهم من الوضع الذي يعيشونه، جراء الحصار (المصدر نفسه). وفي السياق ذاته، وزعت في بيروت بيانات باسم أهالي مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة، أعلنت عن استمرار الاعتصام المفتوح في شاتيلا لليوم السادس عشر، والاضراب عن الطعام لليوم السابع. وترافق ذلك مع استمرار توتر الأوضاع الأمنية في محيط المخيمات، وخاصة الجنوبية منها. واعتبر المفوض السياسي لـ «فتح» في لبنان، أبو علي شاهين، أن الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في طريقها الى الانفجار، بصورة عنيفة. وكشف أبو علي شاهين النقاب عن خطة لتضييق الخناق على مخيم الرشيدية حتى الموت جوعاً، ولفرض حصار جديد على مخيمات البص والقاسمية والبرج الشمالي والبرغلية في صور، في الجنوب اللبناني (القبس، الكويت، ٢٣/٨/١٩٨٧).

من ناحية أخرى، ناشدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. سوريا العمل من أجل فك حصار المخيمات الفلسطينية في لبنان، وذلك انطلاقاً من مسؤولية سوريا الرئيسة، أمنياً وسياسياً وعسكرياً، في بيروت الغربية، ومنطقة المخيمات (فلسطين الثورة، ٢٩/٨/١٩٨٧).

وبذلك، تكون التطورات الأخيرة، الخاصة بالمخيمات الفلسطينية، قد بينت أن قرار الغاء «اتفاق القاهرة»، لم يؤد، كما توهم بعض الأوساط، الى فتح باب الحلول الوسط للأزمة، بقدر ما شجع الأطراف المعادية على ممارسة المزيد من الابتزاز، وانتهاج أساليب عدائية أخرى ضد الوجود الفلسطيني في لبنان.

العلاقة الفلسطينية ـ المصرية

في أول لقاء من نوعه، منذ انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر، واغلاق مصر مكاتب م.ت.ف. على أراضيها، التقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس المصري، حسني مبارك، في أديس أبابا، وذلك على هامش اجتماعات مؤتمر القمة الافريقي الثالث والعشرين. استمر اللقاء زهاء ساعتين، صرح عرفات بعده بـ «انه كان ايجابياً» (المصدر نفسه، ١/٨/١٩٨٧). وأعلن عرفات، قبل مغادرته أديس أبابا، انه «سيتوجه قريباً الى العاصمة المصرية»

(الشرق الأوسط، لندن، ١٩٨٧/٨/٢). وذكرت مصادر صحفية مطلعة أن مبارك وعد عرفات باعادة فتح مكاتب م.ت.ف. قريباً (المصدر نفسه). الى هذا، أكد المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين «أن الجري وراء كسب ودّ النظام المصري، هي سياسة لا جدوى منها، ولا تساعد، كما يتوهم أصحابها، على فك الحصار الرسمي الغربي على م.ت.ف. وهي لذلك تلحق الضرر بمكانة المنظمة، وتضعف مصداقيتها في أعين الجماهير الفلسطينية، والعربية، والرأي العام التقدمي عموماً، وتمنح النظام المصري الفرصة للتغطية على سياسته الاستسلامية المعادية للثورة والشعب الفلسطيني». ولاحظ المكتب السياسي «أن لقاء أديس أبابا لم يجر بحثه من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. مما يشكل مخالفة لمبادىء العمل الجماعي التي أكدتها قرارات المجلس الوطني» (الحرية، ١٩٨٧/٨/٢٢). واعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لقاء عرفات مع مبارك، «مخالفة واضحة لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التوحيدية» (الهدف، ١٩٨٧/٨/١٧). وعقد المكتب السياسي للجبهة الشعبية اجتماعاً طارئاً، تدارس خلاله لقاء عرفات مع مبارك، وتوقف عند مشاركة بسام أبو شريف في الوفد الفلسطيني. وفي بيان له، اعتبر المكتب السياسي لقاء مبارك ـ عرفات بأنه «يلحق الضرر بمصالح الشعب الفلسطيني الوطنية»، وقرر فصل بسام أبو شريف من عضوية الجبهة الشعبية، ومن هيئاتها ومراتبها التنظيمية كافة (المصدر نفسه، ١٩٨٧/٨/٣)، علماً بأن المتحدث الرسمي باسم م.ت.ف. نفى، فيما بعد، مشاركة أبو شريف في اللقاء المذكور (السفير، بيروت، ١٩٨٧/٨/١).

وعلى الرغم من سخونة هذا الحدث، إلا أنه لم يؤثر سلباً في مشاركة الجبهة الشعبية داخل أطر م.ت.ف. وخاصة اللجنة التنفيذية. اذ سبق للجبهة أن قررت، في أولى دورات لجنتها المركزية التي تلت انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، ضرورة تعميق وتوطيد وحدة م.ت.ف. والنضال عبر أطرها الشرعية. ولتحقيق هذا الهدف، أكدت الجبهة «استمرار النضال داخل أطر المنظمة لفرض صورة من الاحترام والانضباط لمقررات المجلس، والتصدي الحازم لأية خروقات سياسية، أو تنظيمية، واستمرار عملية الاصلاح التنظيمي، على مختلف الصعد وفي كافة المستويات» (الهدف، ١٩٨٧/٧/١٣).

من جهة أخرى، أجرى المستشار السياسي لرئيس اللجنة التنفيذية، هاني الحسن، مباحثات سياسية، في القاهرة، مع مدير مكتب الرئيس المصري وكيل أول وزارة الخارجية، د. أسامة الباز، تناولت آخر التطورات الخاصة بالعلاقات المصرية ـ الفلسطينية، في ضوء لقاء مبارك ـ عرفات، في أديس أبابا، والاتفاق على أسس جديدة تحكم وضعية هذه العلاقات، في حال اعادة فتح مكاتب المنظمة في القاهرة (الشرق الأوسط، ١٩٨٧/٨/٤).

العلاقة السورية ـ الفلسطينية

لم تُسفر المساعي الفلسطينية الرامية الى تصحيح العلاقات مع سوريا الى نتائج ايجابية، حيث لم تلق نتائج المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة استجابة من قبل الجانب السوري. وعلى الرغم من ذلك، استمرت المساعي الفلسطينية الرامية الى اعادة العلاقات الفلسطينية ـ السورية الى سابق عهدها. ورأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ضرورة استمرار العمل الجاد والايجابي «لتصحيح العلاقة بين م.ت.ف. وسوريا على أسس واضحة من الموقع المشترك في العداء للامبريالية والصهيونية ومخططاتها في المنطقة، لما لذلك من تأثير فعال وايجابي على مجمل النضال الفلسطيني والعربي الراهن، بما يكفل تعزيز التحالف السوري ـ الفلسطيني، الذي يشكل الرافعة الأساسية في إطار مقاومة المخططات المعادية» (الهدف، ١٩٨٧/٧/١٣).

كذلك، أكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، محمود عباس (أبو مازن)، انه لم يحصل أي تقدم في العلاقة مع سوريا. وأعرب عن أمله في اقتراب أجل انهاء المشاكل العالقة بين المنظمة وسوريا. وقال: «لدينا وفد جاهز في أي وقت تريده سوريا للتحاور معها» (التضامن، لندن، ١٩٨٧/٨/٧).

وفي السياق ذاته، صرح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبد ربه، بأن «لا شيء جديداً على صعيد العلاقات السورية ـ الفلسطينية، وكل ما علمته المنظمة هو أن القيادة السورية وعدت بدراسة

المقترحات التي تقدم بها الجانب الفلسطيني، والداعية الى إجراء حوار بين القيادتين السورية والفلسطينية في دمشق». وأوضح عبد ربه «أنه يمكن ان يبدأ هذا الحوار باستقبال وفد اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في دمشق، تمهيداً للحوار الواسع» (**المصدر نفسه**). وعزا عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني، نعيم الأشهب، أسباب عدم عودة العلاقات السورية ـ الفلسطينية الى طبيعتها لـ «الحساسيات والتراكمات التي تكونت خلال المدة الأخيرة»، وأكد ضرورة استمرار المحاولات الفلسطينية، وطرح المزيد من المبادرات الجديدة لاصلاح العلاقات مع سوريا. وأكد الأشهب أنه لم يعد هنالك أي أساس موضوعي لعدم عودة العلاقات الفلسطينية ـ السورية الى وضعها المناسب. وأعرب عن اعتقاده بـ «أن عودة العلاقات ستدخل تحولاً نوعياً الى الوضع في المنطقة» (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٧/٧/١١). من جهتها، أكدت الجبهة الديمقراطية موقفها السابق، ازاء ضرورة تصحيح العلاقة مع سوريا. وجاء في بيان صدر عن اجتماع المكتب السياسي للجبهة بتاريخ ١٩٨٧/٨/٨، «ان لقاء سياسياً بين سوريا و م.ت.ف. هو أمر على درجة عالية من الأهمية، لتوفير عناصر التضامن العربي الحقيقي في هذه المرحلة» (**الحرية**، ١٩٨٧/٨/١٦).

س. ش.

عقدة التمثيل الفلسطيني

كان أحد الموضوعات الأساسية، التي عالجتها دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة، هو مسألة العلاقات الفلسطينية ـ العربية، خاصة مع دول المواجهة. وفي ظل حمى الاتصالات، التي كثرت قبل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، وبعده، بشأن المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، وبعد اعلان معظم الأطراف المعنية عن قبوله به، مع اختلافه في تصوره له، طرحت في المنطقة العربية مسألة وجوب انهاء الخلافات العربية ـ العربية، وعقد قمة عربية لوضع تصور موحد لمسألة هذا المؤتمر، حيث أن «الملك حسين... يريد حلاً سياسياً، وهو يستطيع أن يتحمل ما هو حادث الآن، ولكنه لا يريد أن يستمر ذلك لفترة طويلة... [بالاضافة الى ما يسمى] بالمفهوم الشاروني، أي نسبة لأريئيل شارون، وهو تحريك الفلسطينيين شرقاً، وليس غرباً ـ في اتجاه الاردن وليس في اتجاه اسرائيل. وأغلبية الفلسطينيين يريدون حلاً، ويحاولون الدخول في تفاوض، ولكن ليس لهم أصدقاء. ومصر تريد استمرار عملية السلام، ولكن ليس لديها الكثير، ويعتقدون [في مصر] بأن ذلك قد يصحح ما حدث، ويعيد لمصر دورها الرئيسي. وسوريا أقل الأطراف اهتماماً ببدء عملية السلام، لأن مصالح سوريا في السلام ليست باستعادة الجولان فقط، بل بالقيام بدور رئيسي في تمثيل الموقف العربي في المفاوضات» (وليم كوانت، **الأهرام**، القاهرة، ٨/٩/١٩٨٧).

وترى م.ت.ف. «أننا نعيش في الوقت الراهن مرحلة يعاد فيها تكون الوضع العربي والدولي في المنطقة العربية [و] أن على القيادة الفلسطينية... ان تضمن المشاركة الفلسطينية في التحول الحاصل، والذي سيبدأ بانعقاد مؤتمر القمة العربي المقبل، وكذلك التحول الدولي الحاصل الذي أبرز سماته تطورات الوضع في منطقة الخليج العربي... وبعدما عقدنا المجلس الوطني، لا بد من عودة المنظمة لتأخذ دورها كطرف في ' التكتيك ' العربي من خلال خلق رؤية مشتركة فلسطينية ـ أردنية ـ مصرية ـ سورية، على شرط ان تعرّب هذه الرؤية بعد ذلك... [اذ] لا يوجد حسم عسكري فلسطيني؛ فالحسم العسكري عربي؛ كما أنه لا يوجد حسم سياسي فلسطيني، بل هو عربي أيضاً» (من مقابلة مع هاني الحسن، **اليوم السابع**، باريس، العدد ١٧٠، ١٠/٨/١٩٨٧، ص ١٦ ـ ١٧، نصها في «وثائق» هذا العدد، ص ١٩٤ ـ ٢٠٢). ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما يقول عضو اللجنة التنفيذية، محمود عباس (أبو مازن)، على خلاف «مع مصر والاردن وسوريا ولبنان، واذا استمرت هذه الخلافات، بالتأكيد لن يكون هناك مؤتمر دولي، لأن المؤتمر الدولي، على الأقل، يحتاج الى حد أدنى من التضامن العربي» (من مقابلة مع محمود عباس، **التضامن**، لندن، العدد ٢٢٥، ١ ـ ٧/٨/١٩٨٧، ص ٢٢). وفي ختام دورة اجتماعات اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. التي عقدت فيما بين ١٨ ـ ٢٠/٨/١٩٨٧، أكدت في البيان الصادر عن اللجنة «مواصلة العمل... من أجل الوصول الى موقف عربي موحّد على أساس الالتزام بثوابت النضال الفلسطيني المتمثلة بحق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الوطنية المستقلة، والتمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً [للشعب الفلسطيني] في مختلف المحافل والمجالات. وعبرت اللجنة التنفيذية، في هذا المجال، عن أهمية انعقاد مؤتمر القمة العربي لتحقيق التضامن العربي لمواجهة التحديات والمخاطر التي تتعرض لها الأمة العربية في أكثر من منطقة من مناطق الوطن العربي الكبير» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٦٦٤، ٢٩/٨/١٩٨٧، ص ٥).

فأين وصلت علاقات م.ت.ف. مع دول المواجهة العربية، حيث كان بعضها مقطوعاً في الأصل (سوريا)، وبعضها الآخر اعترض على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الأخير، حيث

اعتبرها مساساً به (مصر)، كما كان قد أوقف العمل بالتنسيق الاردني ـ الفلسطيني، عدا عن أن وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان لم يتبدل نحو الأحسن ؟

الخلافات مع مصر سحابة صيف

كان رد الفعل المصري على قرارات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني قاسياً، حيث أغلقت مصر مكاتب م.ت.ف. في القاهرة، لأنها اعتبرت، كما قال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، «أن المجلس الوطني الفلسطيني أساء الى مصر اساءة بالغة... ولم تكن مصر تستحق هذه الاساءة لمواقفها التاريخية من القضية الفلسطينية... ولكن هذا لا يمنع أن مصر ترعى القضية الفلسطينية، وتدافع عن حق الشعب الفلسطيني وايجاد حل عادل وشامل للقضية... ومصر متمسكة دائماً بحقوق الشعب الفلسطيني» (**الأهرام**، ١٩٨٧/٨/٢٢). ولا ترى م.ت.ف. ان قرارات المجلس الوطني قد أساءت الى مصر، حيث «لم ينتقد [المجلس] مصر رسمياً في أي وقت، بل انتقد سياسة كامب ديفيد بين مصر واسرائيل»، كما يقول رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٧/٨/٢)، «ولا يوجد في القرارات أي كلمة موجهة ضد مصر، لا اهانة ولا اساءة، وكيف نقبل على أنفسنا ان نشتم مصر أو أن نسبها أو أن نغمطها حقوقها وننكر دورها في القضايا العربية وفي القضية الفلسطينية ؟» (من مقابلة مع محمود عباس، **مصدر سبق ذكره**).

وقد ساهمت التصريحات الودية من قبل قادة م.ت.ف. خاصة تصريحات عرفات، واعلانه «انه مصري الهوى»، بتضييق شقة الخلاف، وعودة الاتصالات الرسمية بين الجانبين، اضافة الى أن موقف مصر من حق م.ت.ف. في تمثيل الشعب الفلسطيني في المؤتمر الدولي للسلام لم يتبدل. فقد قال د. عبدالمجيد: «ان التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي هو من حق م.ت.ف. وعليها ان تختار ممثليها، وهي صاحبة الشأن في هذا... [و] اننا نتشاور مع الأخوة الفلسطينيين، ومع عدد كبير من الدول العربية... [لـ] اتخاذ موقف عربي موحد بالنسبة للقضية الفلسطينية» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٧/١٦). وفي هذا الاطار، أوفد الرئيس المصري، حسني مبارك، قبل أن يتوجه الى جنيف لحضور مؤتمر «الأونكتاد» مدير مكتبه، د. أسامة الباز، الى الاردن، الذي التقى في عمان وزير خارجية سوريا، اضافة الى المسؤولين الاردنيين «لبحث موضوع المؤتمر الدولي والتصور السوري له... [كما] بعث برسالة الى رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات دعاه فيها الى ضرورة ان تحدد المنظمة موقفها بدقة فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي... وقال... أنه في حال اعتذار المنظمة أو تأخرها في تحديد موقفها، فسوف يتم توجيه الدعوة الى ممثلين ينوبون عن الشعب الفلسطيني من الضفة والقطاع للمشاركة في المؤتمر الدولي» (عبدالهادي محفوظ ومصطفى بكري، **كل العرب**، باريس، العدد ٢٥٨، ١٩٨٧/٨/٥، ص ٢٢ ـ ٢٣). وفي ضوء ذلك، أوفد عرفات مستشاره السياسي، هاني الحسن، الى القاهرة، حيث «أبلغ الرئيس مبارك بالرؤية الفلسطينية الخاصة بعقد المؤتمر الدولي... [التي] تمثلت في نقطتين: الأولى، ان المنظمة تميل الى المشاركة في المؤتمر بوفد مستقل، ولكنها يمكن ان تشارك ضمن وفد أردني ـ فلسطيني مشترك، في حال ارتأت الأطراف العربية الأخرى ذلك؛ الثانية، ان المنظمة توافق على القرار ٢٤٢، ولكنها ترى ان يتضمن نصاً يؤكد على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**). وكان الرئيس المصري متجاوباً مع الموقف الفلسطيني. فقد قال هاني الحسن: «بصدد المؤتمر الدولي، هناك أربعة مسائل شكلت خلافاً دائماً، هي المؤتمر كإطار، والمؤتمر كأساس، وهنا يأتي موضوع القرار ٢٤٢، والصلاحيات، والأطراف المشاركة. لقد ناقشت هذه المواضيع الأربعة، وهناك اتفاق فلسطيني ـ مصري على أن المؤتمر الدولي هو الاطار الوحيد الآن لوضع تسوية للشرق الاوسط؛ وبالنسبة الى الصلاحيات، فاننا متفقون مع مصر على ممارسة أقصى أنواع الضغط على الاتحاد السوفياتي، كي يبقى متمسكاً بمسألة الصلاحيات، لأنه كلما كان للمؤتمر صلاحيات فعالة، كان الكاسب الأكبر هو العرب... أما في صدد الأساس، فان القرار ٢٤٢ تم تجاوزه من قبل المنظمة؛ فهنالك قناعة تامة لدى اوروبا، وقناعة تخجل الولايات المتحدة الأميركية من اعلانها... وهي ان م.ت.ف. لا يمكن أن تقبل ٢٤٢ كأساس للمؤتمر الدولي... ولذلك بدأ الحديث

حول ماهية الاضافة الى القرار ٢٤٢ حتى يصبح مقبولاً من الفلسطينيين» (من مقابلة مع هاني الحسن، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦). وكانت مصر توصلت مع الاردن الى صياغة ورقة عمل مصرية ـ أردنية، وأبلغت واشنطن بها، أبرز نقاطها: «أولاً، ضرورة مشاركة كافة الأطراف المعنية والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، بهدف الوصول الى الانسحاب الاسرائيلي الكامل على أساس القرار ٢٤٢ مع اضافة بند يقر بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني؛ ثانياً، ينبغي ان يكون المؤتمر الدولي شاملاً في مناقشة الأزمة العربية [ـ الاسرائيلية] بمختلف أبعادها؛ ثالثاً، رفض الحلول الجزئية والمنفردة؛ رابعاً، شرط الاعتراف من جانب واشنطن وتل أبيب بضرورة المشاركة الفلسطينية؛ خامساً، رفض واقع ضم الأراضي واحتلالها عن طريق القوة» (محفوظ وبكري، **مصدر سبق ذكره**).

وأوضحت زيارة الحسن الى القاهرة عدم وجود تباين بين الثوابت المصرية تجاه القضية الفلسطينية، والثوابت الفلسطينية؛ لكن التباين «ظل قائماً حول صيغة الوفد المشترك. وتتحدث المنظمة عن الوفد العربي المشترك، بما فيه الفلسطينيون، في حين ترى القاهرة أن الصيغة الاردنية ـ الفلسطينية التي تؤمن الحفاظ على هوية كل من الطرفين هي الصيغة الأفضل، على أن تقوم مصر باقناع الأطراف الدولية بذلك» (يوسف القعيد، **المستقبل**، باريس، العدد ٥٤٤، ١٩٨٧/٧/٢٥، ص ٢٤).

بعد زيارة الحسن للقاهرة، حرصت القيادتان، الفلسطينية والمصرية، على تكريس شرعية الاتصال بينهما، وساهمت أطراف عربية ودولية في ترتيب عقد لقاء مبارك ـ عرفات، على هامش مؤتمر القمة الافريقية «يذكر منها، مثلاً، القيادة الاثيوبية التي وجهت الدعوة الى عرفات لحضور المؤتمر والقاء كلمته، مع أنه معروف أن الدعوات كانت توجه في السابق الى رئيس الدائرة السياسية فاروق القدومي ممثلاً لـ م.ت.ف. العضو المراقب بمؤتمرات القمة الافريقية» (حسين شعلان، **اليوم السابع**، العدد ١٧٠، ١٩٨٧/٨/١٠، ص ٢٣). وهكذا التقى عرفات ومبارك في أديس أبابا، العاصمة الاثيوبية، لقاءهما الأول في ١٩٨٧/٧/٢٧. وقال وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي: «ان اللقاء أمر طبيعي في ضوء اهتمام مصر المستمر والذي لا ينقطع بالقضية الفلسطينية، وبحقوق الشعب الفلسطيني» (**الأهرام**، ١٩٨٧/٧/٢٨). وقد اجتمع مبارك وعرفات أكثر من مرة على هامش القمة الافريقية، حيث أكد مبارك لعرفات «ان مصر لن تتخلى، أبداً، عن القضية الفلسطينية التي خسرت الكثير بسبب الأوضاع العربية الممزقة، وان مصر ستبذل أقصى جهودها للتوصل الى حل عادل وتسوية شاملة للقضية، مهما كانت الظروف» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٧/٣٠). وذكرت مصادر مصرية أن الرئيس المصري «أبلغ [الى] الزعيم الفلسطيني أن موقف مصر من المنظمة والقضية الفلسطينية ثابت لم يتغير، وليست هناك علاقة بين الموقف المصري وبين القرارات الخاصة بغلق المكاتب السياسية للمنظمة في القاهرة... [وأبلغ اليه] ترحيب مصر بأي قيادة فلسطينية، تنوي الحضور الى القاهرة، التي ستظل مفتوحة أمام الفلسطينيين» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٧/٣٠). وذكرت مصادر فلسطينية «أن اجتماع مبارك وعرفات كان اكثر من مصالحة» (**الأهرام**، ١٩٨٧/٧/٢٨). وعلق رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في مؤتمر صحافي عقده بعد اللقاء مع الوفد الصحفي المصري، بـ «ان سحابة صيف عكرت العلاقات الفلسطينية ـ المصرية، ولكنها زالت بعد لقاء الرئيس مبارك... اننا نقول لكل من حاول ان يضع اسفينا بيننا وبين مصر: موتوا بغيظكم، لأن علاقتنا بمصر علاقة استراتيجية... [وأكد] ان الاتصالات مستمرة بين مصر و م.ت.ف. وطالب بوضع خطة عمل فلسطينية ـ مصرية، وخطة عمل عربية ـ مصرية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٧/٣٠).

والتقى عرفات الرئيس مبارك ثانية، في أديس أبابا أيضاً، في حفل اعلان جمهورية أثيوبيا الاشتراكية الديمقراطية في ١٩٨٧/٩/١٠. وقال عرفات: «ان اللقاء تناول العلاقات المصرية مع المنظمة وسبل دفع عملية السلام في الشرق الاوسط... واشتراك جميع أطراف النزاع في المنطقة، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة، ومحاولة التغلب على هذه المشاكل التي يحاول عدد من الأطراف المعنية بهذه المشكلة وضع العراقيل أمامها، وكيف نحاول أن نتخطى

هذه العراقيل» (**المصدر نفسه**، ١١/٩/١٩٨٧).

وتعمل مصر على حل مسألة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي، حيث «تقترح الصيغة المصرية وفداً أردنياً ـ فلسطينياً مشتركاً إلى جانب وفود الأطراف المعنية الأخرى. وتذهب هذه الصيغة الى تسمية فلسطينيين بارزين من الأراضي المحتلة بصرف النظر عن انتماء بعضهم أو عدم انتماء بعضهم الآخر لـ م.ت.ف. بشرط ان تبارك المنظمة هذه الأسماء. ويجدر الذكر ان الرئيس حسني مبارك أكد لبيرس في لقاء جنيف... على ضرورة تخلي اسرائيل عن مطالبتها بحق الاعتراض على الأسماء الفلسطينية، وطبقاً لقاعدة المعاملة بالمثل» (شعلان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢). كما تحاول مصر التقريب بين الاردن و م.ت.ف. فقد تدخل الرئيس مبارك، شخصياً، لترتيب زيارة هاني الحسن للاردن. ويشيد عرفات بدور الرئيس مبارك في هذا الشأن، كما يشيد بموقفه من القضية الفلسطينية عموماً، حيث «أن الرئيس مبارك اتخذ قراراً مهماً، بناء على طلب سوري ـ فلسطيني مشترك؛ اذ بعد أن تولى الحكم، بعثنا اليه برسالة مشتركة سورية ـ فلسطينية نطلب منه وقف العمل بالبند الثاني من اتفاقية كامب ديفيد الخاص بالقضية الفلسطينية؛ وقد استجاب الرئيس مبارك لهذا الطلب... وما زال الأخوة المصريون والحكومة المصرية، والرئيس مبارك، ملتزمين بهذا الموقف الذي أعلنوه لنا» (من مقابلة مع ياسر عرفات، **الحوادث**، لندن، العدد ١٦١٠، ١١/٩/١٩٨٧، ص ٢٠، نصها في «وثائق» هذا العدد، ص ١٨٨ ـ ١٩٤).

الاردن: مستوى الاتصالات منخفض

على الرغم من خصوصية العلاقة بين الشعبين، الاردني والفلسطيني، التي تقر بها القيادتان، الفلسطينية والاردنية، فان علاقات م.ت.ف. بالأردن تمر بحالات من المد والجزر، تعكس، من جهة، خصوصية هذه العلاقة، كما تعكس، من جهة أخرى، حالة الحذر التي تحكم الوضع لدى الطرفين. فبعد الاتفاق على العمل المشترك (١٩٨٥)، أوقف الملك حسين، في العام ١٩٨٦، العمل بذلك الاتفاق، كما أعقبته م.ت.ف. بقرار مشابه في العام التالي قبل دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة. ويقول عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن): «بالنسبة للاردن، كان بيننا اتفاق، وهذا الاتفاق أوقفته الحكومة الاردنية، ونحن مستعدون للاتفاق مع الاردن على أسس جديدة. فاذا هناك نيات من أجل لقاء فلسطيني ـ أردني، فنحن على أتم استعداد لنلتقي معهم ونبحث [في] كل شيء على الطاولة من جديد» (من مقابلة مع محمود عباس، **مصدر سبق ذكره**). ويؤكد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبد ربه، ان «المنظمة حريصة على أن تقوم العلاقات مع الاردن على الأسس المشتركة التي تخدم النضال الفلسطيني في المناطق المحتلة، وتخدم، أيضاً، مصلحة الاردن في مواجهة التوسعية الصهيونية والتهديدات المتواصلة ضد استقلال هذا البلد الشقيق» (من مقابلة مع ياسر عبد ربه، **المصدر نفسه**، ص ٢٣).

في المقابل، لا يزال الاردن متمسكاً بالشرط الذي وضعه لعودة العلاقات الى طبيعتها مع المنظمة، وهو «أن توافق المنظمة على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، لعودة العلاقات والشروع معاً في تحرك مشترك واحد باتجاه دفع جهود انعقاد المؤتمر الدولي، ولا يزال الشرط الاردني قائماً» كما يقول رئيس مجلس النواب الاردني، عاكف الفايز (**الشرق الاوسط**، ٢/٨/١٩٨٧). وعلى ذلك، يقول وزير خارجية الاردن، طاهر المصري: «لا يوجد تنسيق سياسي بين الاردن و م.ت.ف. اذ ما زال التنسيق على وضعه السابق... وان الاتصالات السياسية بين الاردن والمنظمة موجودة، الا أنها ليست كثيفة» (**الرأي**، عمان، ١١/٨/١٩٨٧). ونقلت مصادر دبلوماسية في القاهرة «ان الاردن أبلغ [الى] م.ت.ف. خلال الاتصالات التي جرت بين الجانبين... بواسطة مصر، و [في] اثناء زيارة السيد هاني الحسن الى عمان، تمسكه بمبدأ عودة الأرض مقابل السلام، وأنه مبدأ غير قابل للمناقشة. وذكرت هذه المصادر ان المسؤولين الاردنيين أبلغوا [الى] الحسن ضرورة تولي رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اختيار وفد يضم فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة للاشتراك في مفاوضات السلام، وان ذلك يضع اسرائيل في موقف حرج، وسيختبر قدرة الولايات المتحدة على التحرك» (**الشرق الاوسط**، ٣١/٧/١٩٨٧).

ويرى مراقبون ان الصيغة الاردنية المطروحة

للاضافة الى القرار ٢٤٢ تقول «بحل القضية الفلسطينية من كافة جوانبها، بما فيها تأمين الحقوق المشروعة لشعب فلسطين، ولم تقل بالحقوق الوطنية المشروعة، فيما يعني استبعاد احتمال قيام دولة فلسطينية مستقلة تتحد، بعد ذلك، مع الاردن. أي ان الاتحاد يكون مسبقاً. وعن قضية التمثيل الفلسطيني تقول الصيغة الاردنية بتسمية أسماء فلسطينيين من داخل الأراضي المحتلة، بغض النظر عن ولائها السياسي، فيما يفيد بأن يكون الاردن شريكاً في التسمية مع م.ت.ف.» (شعلان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢ ـ ٢٣). ولفت معلق اسرائيلي الانتباه الى خبر نشرته صحيفة «القدس» المقدسية بتاريخ ١٩٨٧/٧/١١، حيث «اقتبست الصحيفة تصريحاً لوزير الاعلام الاردني، عدنان أبو عودة، قال فيه أن الاردن سيعقد ' مؤتمراً شعبياً ' ... في عمان يشارك فيه فلسطينيون من المناطق [المحتلة]، ومن الخليج والشتات في قارة أميركا، لمنح حكومة الاردن تغطية للاشتراك في مؤتمر دولي... ورغم ان اعلان الوزير الاردني لم يكن اعلاناً رسمياً من قبل الحكومة الاردنية، الا ان انعكاسه كان خطيراً بالنسبة لـ م.ت.ف. [ف] ' المؤتمر الشعبي ' هو مؤسسة برلمانية تنافس المجلس الوطني الفلسطيني التابع لـ م.ت.ف. والتغطية الفلسطينية التي من المقرر ان يعطيها هذا الاجتماع للاردن تستهدف أن تكون بديلاً للتغطية الفلسطينية من قبل م.ت.ف.» (**الملف**، نيقوسيا، العدد ٤١/٥، آب ـ اغسطس ١٩٨٧، ص ٤١٦؛ نقلاً عن بنحاس عنباري، **عل همشمار**، ١٩٨٧/٧/٢١).

ويحمّل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مسؤولية وقف العمل المشترك مع الاردن للملك حسين، «فهو الذي أوقف الاتفاق، في الوقت الذي كنا في المجلس الوطني الأخير... نؤكد على موضوعية العلاقة المتميزة بين الشعبين، الاردني والفلسطيني، وعلى أن تقوم هذه العلاقة مستقبلاً على أسس كونفيدرالية» (من مقابلة مع عرفات، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠)؛ «ولا يعتبر عرفات الوضع الحالي للعلاقات بين الاردن والمنظمة عقبة في وجه المفاوضات... وكوسيلة للتخلص من هذه المشكلة، يقول عرفات... أنه مستعد للانضمام الى وفد عربي موحد الى مؤتمر سلام. وهو لا يعترض بصوت عالٍ على الاقتراح القائل ان الاردن ومصر واسرائيل تحاول العثور على بديل من غير المنظمة، أي فلسطينيين آخرين للاشتراك في المؤتمر، ويقول: «ان هذا يثبت بجلاء أن الاسرائيليين يعرفون في قرارة أنفسهم أنهم لا يستطيعون تجاوز الفلسطينيين... ويقول عرفات ان الهدف النهائي يجب ان يكون اتحاداً كونفيدرالياً بين الاردن والفلسطينيين، لأن لنا علاقة خاصة مميزة مع الشعب الاردني» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٩/٨؛ نقلاً عن **فايننشال تايمز**، بلا تاريخ نشر).

ويربط عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، موقف الاردن من المنظمة بعلاقات الاردن العربية، وبأوضاعه الداخلية. ففي الاردن «كما هو الحال لدى الفلسطينيين، يوجد ' ليكود ' لا يريد العلاقة مع المنظمة... انني أعتبر زيارتي الأخيرة للاردن زيارة هامة جداً... لذلك يحاول الآن الليكود الاردني ان يبرز بعض الكلام غير الصحيح. لكننا نعلم، أيضاً، ان علاقة أردنية ـ فلسطينية ليست أمراً سهلاً في الوقت الحاضر، لأن الاردن قد رتب علاقاته مع عدد من الأطراف، وخاصة سوريا، على أن لا علاقة مع ' العرفاتيين ' ، اذا صح التعبير. وبالتالي، فان الليكود الاردني يريد أن يضرب على هذا الوتر كي يعيق الأمور، بينما نحن... لا نسعى لفك العلاقة السورية ـ الاردنية، بل نريد علاقة سورية ـ أردنية ـ فلسطينية تعرّب، ونريد علاقة أردنية ـ مصرية ـ فلسطينية تعرّب... [فالاردن] ليس حر التصرف في الموضوع الفلسطيني، بسبب علاقاته مع سوريا، بينما الفلسطيني حر التصرف... فالمنظمة تستعيد زمام المبادرة... وكل الدول العربية بدأت تشعر بالهجوم السياسي الفلسطيني» (من مقابلة مع هاني الحسن، **مصدر سبق ذكره**).

سوريا: الأبواب ما زالت مغلقة

بدا لبعض المراقبين ان من بين ما استهدفته قرارات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التقارب مع سوريا ومصالحتها. واعتبرت سوريا ذلك خطوة في الاتجاه، ويبدو أنها قررت انتظار خطوات أخرى. وتحليلات قادة م.ت.ف. للسياسة السورية تفيد بوجوب التحالف وليس التعارض، «فنحن غير مختلفين مع سوريا حول سياستها المعلنة، وجوهرها أنها مع المؤتمر

الدولي كما نفهمه، ومع م.ت.ف. ومع حقوق الشعب الفلسطيني؛ اذن فنحن مختلفون على ماذا؟ نحن مستعدون لأن نتفق على أرضية هذه النقاط، وعلى أرضية هذه القضايا. أما الخلافات القائمة الآن، وهي مشاكلنا معها في لبنان، أو في غيره، فهذه يمكن أن تحل. وقد توجهنا، أيضاً، الى سوريا في بيان اللجنة التنفيذية، ولدينا وفد جاهز في أي وقت تريده سوريا للتحالف معها» (من مقابلة مع محمود عباس، **مصدر سبق ذكره**). ويبدو ان انتظار الوفد الفلسطيني سوف يطول، اذ «لا شيء جديداً على صعيد العلاقات السورية ـ الفلسطينية. فكل ما علمناه ان القيادة السورية وعدت بدراسة المقترحات التي تقدمنا بها، والداعية أساساً [الى] اجراء حوار بين القيادة السورية والقيادة الفلسطينية في دمشق... لكن الى الآن لم نتلق أي جواب نهائي على هذا المقترح، علماً ان قرارات المجلس الوطني أكدت على أولوية العلاقة مع سوريا» (من مقابلة مع ياسر عبد ربه، **المصدر نفسه**، ص ٢٣). وما زالت قيادة م.ت.ف. تأمل في ان تؤدي الوساطات العربية، والصديقة، الى التقارب بين القيادتين، السورية والفلسطينية؛ ويقول عرفات: «كلنا أمل بأن يتجاوب الأخوة في سوريا مع هذه الوساطات» (من مقابلة مع ياسر عرفات، **كل العرب**، العدد ٢٥٦، ١٩٨٧/٧/٢٢، ص ١٨)؛ حيث تسعى م.ت.ف. كما يقول عضو اللجنة التنفيذية، ابو علي مصطفى (مصطفى الزبري)، «لتكوين تحالف وطني سوري ـ لبناني ـ فلسطيني في مواجهة المشروعات الاميركية ـ الاسرائيلية، رغم فشل جميع مساعي المصالحة بين سوريا والمنظمة... [و] ان كافة جهود الوساطة بين سوريا وم.ت.ف. قد باءت بالفشل حتى الآن، بسبب قيام سوريا باغلاق الباب في وجه العلاقات مع المنظمة، رغم حرص المنظمة على علاقاتها مع سوريا» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٨/٢٤).

فلماذا لا تريد سوريا مصالحة م.ت.ف. ؟

نقلت صحيفة «القبس» الكويتية عن قيادي فلسطيني من مخيم عين الحلوة قوله: «ان هناك جهات عديدة عربية تدخلت، بشكل مباشر، لحمل عرفات على سحب مقاتليه من مغدوشة وجوارها، على أساس أن هذه الخطوة تبدد الكثير من الغيوم القائمة بين دمشق والمنظمة... لكن الذي اتضح فيما بعد، ان السوريين اتخذوا قرارهم النهائي، فهم وحدهم الذين يجب ان يكونوا فوق الساحة اللبنانية، ولا أحد آخر. لا بل انني أكشف لك سراً دقيقاً للغاية، وهو أن دمشق عرضت على عرفات الاقامة فيها، على أن يتمتع بحرية الحركة، شرط ان يصرف النظر نهائياً عن بيروت والمدن اللبنانية الأخرى» (المراقب العربي، **القبس**، الكويت، ٨ ـ ١٩٨٧/٨/٩).

وفي تقويم عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، أن «في يد سوريا ورقة سوريا، وهي ليست قليلة؛ والورقة الثانية هي ورقة لبنان، وهذه تشكل حيزاً أساسياً من أهداف سوريا... لذلك، فنحن في القيادة الفلسطينية نسعى جادين من أجل موقف فلسطيني ـ سوري ـ أردني ـ عربي، بحيث نضع تصوراً لكل قضية، لأننا بدون شك طرف في قضية لبنان، من خلال وجود نصف مليون فلسطيني يهمنا مستقبلهم... والقيادة الفلسطينية، وبالتنسيق مع الاتحاد السوفياتي، تعمل، الآن، وبكل هدوء، من أجل جعل سوريا تعرب تصوراتها، لأن سوريا لا يمكن لها أن تأخذ شيئاً من لبنان من دون قرار عربي... وأن علينا ان نساعد سوريا، عبر التفاهم، على أن تعود من الموقف القطري، حالياً، ذي الطموح القومي، الى ايجاد صيغة عربية قومية تتحدث عن الطموح العربي كله، حول مستقبل لبنان وفلسطين والمنطقة العربية... لذلك، أقول، يجب أن نضع سوريا في موضع المجبر على التضامن العربي... فالقرار السوري المركزي، حتى الآن، هو لا تفاهم، وانما كسب الوقت، ونحن علينا من خلال عملية التحاور مع سوريا، جر سوريا الى موضوعة التفاهم، ليس مع المنظمة فحسب، بل مع لبنان... والفرق أن المنظمة تريد علاقات سليمة مع سوريا... بينما لا يزال القرار السوري، حتى الآن، أنه لا يريد أي علاقة مع م.ت.ف.» (من مقابلة مع هاني الحسن، **مصدر سبق ذكره**).

ولا تزال سوريا تستخدم في تعليقاتها النعوت اياها التي كانت تستخدمها سابقاً في وصف القيادة الشرعية الفلسطينية. فقد كتبت صحيفة «البعث» السورية، في افتتاحية لها، تعليقاً على زيارة وزير خارجية مصر لاسرائيل: «ان زيارة الوزير المصري هذه، سوف تتمحور، أساساً، في اللقاءات

التي سيجريها مع شخصيات فلسطينية، كانت قد أبدت رغبة في الاشتراك بأي مؤتمر دولي، بعد أن حصلت على موافقة القيادة المنحرفة في منظمة التحرير. ومما يؤكد ذلك هو تلك العلاقة الوثيقة القائمة، والتي لم تنقطع اطلاقاً بين القيادة الفلسطينية المنحرفة والنظام المصري» (**البعث**، دمشق، ١٩٨٧/٧/٢٠).

ويرى مراقبون «ان الامكانات التي تبعث على الارتياح بالنسبة لياسر عرفات قليلة. فالفلسطينيون يتعرضون للضغط المتواصل في مخيماتهم بلبنان، كما أن ياسر عرفات يعترف بأنه لا يزال على خلاف قوي مع الرئيس السوري حافظ الأسد، رغم الجهود المكثفة المبذولة لتحقيق المصالحة بينهما» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٩/٨؛ نقلاً عن **فايننشال تايمز**، بلا تاريخ نشر).

لبنان: هل يغلق ملف المخيمات؟

لقد شنت ميليشيا حركة «أمل»، المدعومة من سوريا، قبل عامين وأربعة شهور، حرباً ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان، وفرضت عليها حصاراً عسكرياً وتموينياً اعتبر من أشرس أشكال الحصار. وعلى الرغم من دخول القوات السورية الى بيروت الغربية، والاعلان عن فك الحصار عن تلك المخيمات، فقد استمر الحصار، كما لم يسمح لسكانها بتعمير ما تهدم منها؛ وتابعت لجانها الشعبية مناشدة زعماء العرب والعالم العمل لانهاء هذه الحالة اللاانسانية؛ كما لم يتوقف نشاط م.ت.ف. واتصالاتها في هذا الشأن. وفي أواخر شهر آب (اغسطس)، أعلن رئيس حركة «أمل»، الوزير نبيه بري، في كلمة ألقاها في بعلبك، عن مبادرة جديدة لحل قضية «حرب المخيمات»، تتلخص في النقاط التالية:

«○ الانسحاب الكامل من شرق صيدا وعودة كل فريق الى مواقعه.

«○ الاستعداد للانتقال فوراً الى الجنوب لزيارة المخيمات والاستماع الى لجانها وتنفيذ طلباتها.

«○ انشاء مخافر ارتباط غير مسلحة.

«○ تحديد موعد ١٩٨٧/١١/١ للبدء باعادة بناء ما تهدم في المخيمات والجوار.

«○ انشاء لجنة تنسيق قيادية عليا، مركزها بيروت» (**السفير**، بيروت، ١٩٨٧/٨/٣١).

وعلق عضو المكتب السياسي لحركة «أمل»، د. أيوب حميد، على مبادرة رئيس الحركة بالقول: «ان طرح رئيس حركة 'أمل' لمبادرته ينطلق من موقف الحركة الحريص على وأد الفتنة واعادة العلاقات الطبيعية بين الشعبين الفلسطيني واللبناني... [اذ] ليس من مصلحة أحد على الاطلاق استمرار هذا الوضع على ما هو عليه من سوء. وينطلق حسن النوايا والتطبيق العملي لمبادرة رئيس الحركة فعلاً من مبادرة فلسطينية بانسحاب عسكري للقوات الفلسطينية من شرقي صيدا، بعد ذلك ستكون الحركة جاهزة لبحث كل الأمور، لا سيما وأنه لا حالة عدائية تاريخية بين الحركة كحركة وبين الشعب الفلسطيني» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٩/٨).

وقد لقيت مبادرة بري ترحيباً فلسطينياً. فقد قال متحدث باسم م.ت.ف: «ان القيادة الفلسطينية في تونس اذ ترحب بمبادرة رئيس حركة 'أمل' تعلن استعدادها للانسحاب من شرقي صيدا... [و] في ظل الأجواء الايجابية والنوايا الطيبة، فان قيادة المنظمة وأهلنا في المخيمات يشعرون بالاطمئنان، ولا يوجد ما يحول دون اتخاذ أي اجراء، سواء في جنوب لبنان أو غيره، من أجل وضع مبادرة الوزير بري موضع التنفيذ» (**المصدر نفسه**). وقال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات: «اننا نعتبرها مبادرة ايجابية انطلاقاً من هدفنا، وهو ضرورة اعادة الهدوء والطمأنينة الى هذه المخيمات ولكل لبنان... ان هذا الموضوع وهذه المبادرة نتعامل معها بشقين: مع نبيه بري، باعتباره رئيساً لأمل، وباعتباره وزيراً في الحكومة اللبنانية؛ وعلى هذا الأساس لا بد ان نتعامل فيها مع الوجه الرسمي اللبناني من خلال الرئيس الجميل، ومن خلال رئيس الوزراء الدكتور سليم الحص. ونحن لا يجوز لنا، اطلاقاً، كمنظمة تحرير فلسطينية، ألا نضع في اعتبارنا هذه النقطة التي هي رئيسية بالنسبة لنا: السيادة اللبنانية والحفاظ على المؤسسات اللبنانية التي نعتبرها خطاً أحمر لا نسمح لأنفسنا بتجاوزه» (من مقابلة مع عرفات، «الحوادث»، **مصدر**

سبق ذكره).

كما لقيت مبادرة بري ترحيباً لدى جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، الموالية لسوريا. فقد قال المتحدث باسم الجبهة، خالد عبدالمجيد: «ان العاصمة السورية بدأت تستعد لاستقبال وفدين يمثلان حركة ' أمل ' وجبهة التحرير والتوحيد للمشاركة في اجتماعات ستعقد مع المنظمات الفلسطينية في دمشق، برعاية الأخوة السوريين، لوضع اعلان رئيس حركة ' أمل ' موضع التنفيذ» (**الشرق الاوسط**، ٨/٩/١٩٨٧).

ويبدو ان سوريا لا اعتراض لديها على مبادرة بري، أو على الأطراف التي قد تساهم في انهاء وضع المخيمات. فقد نقلت صحيفة «الشرق الاوسط» عن أوساط سورية مطلعة «ان سوريا ترحب بكل بادرة ايجابية لوقف النزف المستمر بين الأخوة اللبنانيين والفلسطينيين، وأنها لا تعترض على مشاركة أي طرف يساعد دوره على طي صفحة مؤلمة في تاريخ العلاقة بين الشعبين» (**المصدر نفسه**).

وفي ضوء المواقف الايجابية من مبادرة رئيس حركة «أمل» المعلنة من قبل كافة الأطراف المعنية بها، بحثت جبهة التحرير والتوحيد اللبنانية المسألة، وأعلن أمين سرها العام، عاصم قانصوه، ان الجبهة كلفت «المهندس مصطفى سعد بدعوة من يراه مناسباً من الفلسطينيين، وخاصة اللجان الشعبية في المخيمات للاجتماع... في منزله في صيدا، برئاسته وبحضور وفد من الجبهة، وذلك في ضوء المبادرة التي أطلقها الوزير نبيه بري، والتي ثمنتها الجبهة عالياً، وقدرت التجاوب معها من كل الفئات الفلسطينية، وقررت احتضان هذه المبادرة والمشاركة في المفاوضات في وفد موحد» (**السفير**، ٧/٩/١٩٨٧).

وهكذا، عقد في صيدا اجتماعان، يومي ١٠ و ١١/٩/١٩٨٧، بين وفد فلسطيني موحد ضم «الممثل الشخصي لرئيس م.ت.ف. في لبنان، عصام سالم؛ عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، صلاح صلاح؛ عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، ممدوح نوفل؛ مسؤول اقليم لبنان في جبهة النضال الشعبي، أبو خالد الشمال؛ وأبو عماد الحسن عن منظمة ' الصاعقة ' ؛ ووليد عن ' فتح ـ المجلس الثوري ' . وضم وفد جبهة التوحيد والتحرير مندوبين عن الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة ' أمل ' والحزب الشيوعي اللبناني والحزب العربي الديمقراطي وحزب البعث العربي الاشتراكي» (**المصدر نفسه**، ١٢/٩/١٩٨٧). وأصدر، في ختام الاجتماعات، بيان من تسع نقاط، من بين ما أكدوا فيه «ادانة اللجوء الى السلاح في حل الخلافات، واعتماد الحوار الأخوي، الديمقراطي، كأسلوب وحيد في معالجة التباينات والخلافات بين أطراف الصف الوطني الواحد... [و] انهاء جميع الاجراءات الاستثنائية التي اتخذها الطرفان، والتي مست حرية الحركة لأبناء المخيمات وجوارها... [و] تشكيل لجنة مركزية للاعمار تتفرع عنها لجان فرعية على مستوى المناطق... [و] تشكيل لجان مشتركة على مستوى المناطق في بيروت وصيدا، بمشاركة الأخوة المراقبين السوريين، والاستعانة بهم من قبل لجنة صور... على أن تتولى هذه اللجان الاشراف على انهاء الوضع العسكري القائم، وتأمين حرية الحركة لأبناء المخيمات وجوارها، واعادة المهجرين الى منازلهم، وادخال مواد الاعمار وكل ما يلزم لانهاء الآثار المادية والمعنوية لهذه المعارك الجانبية... [وأكد] المجتمعون عزمهم وسعيهم لوضع الأسس السياسية والتنظيمية الكفيلة بتنظيم العلاقات النضالية المستقبلية بين الشعبين... بما يخدم مصلحة الشعبين، ويسهم في تحقيق الأهداف القومية المشتركة مع سوريا الشقيقة ضد أعداء الأمة العربية» (**المصدر نفسه**).

وتعليقاً على ما اذا كان التقارب بين حركة «أمل» و م.ت.ف. بداية تفاهم سوري ـ فلسطيني، قال ناطق باسم المنظمة: «نتمنى أن يكون ذلك خطوة باتجاه تحقيق هذا الأمر» (**الشرق الاوسط**، ٨/٩/١٩٨٧).

أ. ش.

اوروبا ـ بيرس ـ حسين:
شعور بخيبة الأمل

ينتاب «أشد المتحمسين» الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (الأوروبيون، الملك الاردني حسين، وزير الخارجية الاسرائيلية شمعون بيرس) شعور بخيبة الأمل، في الوقت الحاضر، مردّه فشل جهودهم المكثفة وجولاتهم المكوكية العديدة في الوصول الى ما سعوا اليه من مآرب، بعد أن جوبهت بـ «فيتو» رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير. وفي ظل ذلك، انكفأ الاوروبيون، وركزوا جل اهتمامهم وتحركاتهم على السعي الى تسهيل ادخال المنتجات الزراعية، لا سيما الحمضيات، من الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسواق دول المجموعة الاوروبية، علّهم يتمكنون، أولاً، من تذليل العقبات والعراقيل التي تضعها السلطات الاسرائيلية في سبيل ذلك. بينما يبدي الاردنيون، في غير مناسبة، عدم تفاؤلهم بشأن «امكان انعقاد المؤتمر الدولي قبل [انقضاء] ثلاث سنوات على الأقل»، وذلك بسبب اقتراب موعد «الانتخابات المقبلة في كل من أميركا واسرائيل» ـ حسب تقدير السفير الاردني في واشنطن (صبحي الغندور، **الحوادث**، لندن، ٢٨/٨/١٩٨٧، ص ٣٣). ولذلك، فهم ـ أي الاردنيون ـ سوف يتحركون، من الآن فصاعداً، باتجاه «دفع الموقف الاوروبي خطوات الى... أمام» و «خلق مناخ سياسي دولي يساعد على بلورة رأي عام غربي بخصوص التسوية في المنطقة» (**القبس**، الكويت، ٢٥/٨/١٩٨٧).

أمّا بيرس، فهو ـ في ظل ما آلت اليه الجهود ـ يطرح مخاوف حول المستقبل اذا لم تشترك الحكومة الاسرائيلية في مؤتمر سلام دولي، باشراف الأمم المتحدة، يحقق تسوية سلمية لأزمة المنطقة. ومخاوفه نابعة من عناصر خطرة قائمة، وتتعزز تدريجياً، وهي تهدد بضرب تركيبة اسرائيل الحالية وتحويلها، مستقبلاً، الى تركيبة لـ «دولة ذات قوميتين، من الفلسطينيين واليهود». وفي سياق تحذيره من واقع كهذا، أوضح بيرس ان ٣٨ بالمئة من سكان اسرائيل والمناطق المحتلة، حالياً، فلسطينيون، وان عددهم في ازدياد مطرد. ويقترح، كحل مؤقت، في ظل «الفجوة الكبيرة جداً» القائمة فيما بين أطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي، المسارعة الى تحقيق تسوية مرحلية من «طريق المشاركة في الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة» (**المصدر نفسه**، ٢٦/٨/١٩٨٧).

والشعور بخيبة الأمل لدى الأطراف هذه مردّه، على ما يبدو، تلاشي الآمال في عقد المؤتمر الدولي المقترح، قبل نهاية العام الحالي، والتوصل، عبره، الى تسوية تتقاطع فيها الخطوط، قليلاً أو كثيراً، بنسب حجم الحصص وتوافق الأهداف. فبالنسبة الى الملك حسين، وكذلك بيرس، يعتبر العام ١٩٨٧، تحديداً، الوقت الأمثل، وضياعه بدون اتفاق يعني فتح الباب لمتغيرات في «شروط» التسوية المطروحة، ربما تمليها متغيرات سياسية دولية.

والواقع، ان ثمة من يرجح حصول متغيرات دولية كهذه تنطوي على ضرورة ابرام «صفقة شاملة» تمليها المصالح، لا الرغبات، يتم اعدادها بين واشنطن وموسكو وتشارك فيها قوى دولية كبرى، وتشمل نزاع الخليج، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، وقضايا الحد من الاسلحة الاستراتيجية والصواريخ المنصوبة في اوروبا، وقضايا اقليمية أخرى. ويدلل أصحاب هذا الرأي على امكان ابرام الصفقة بالمؤشرات التالية:

○ اقليمياً، لن يتمكن الاردن، في ظل أي ظرف، من التحدث نيابة عن الفلسطينيين؛ ولن يتمكن، كذلك، من اقناع بعضهم بمشاركته في مسعاه الى تسوية بدون موافقة، علنية أو ضمنية، من منظمة

التحرير الفلسطينية.

○ ثمة اقتناع أوروبي عام، واقتناع اميركي «خجول»، بأن م.ت.ف. ليست في وارد ان تقبل، في ظل أي ظرف، بأن يكون القرار ٢٤٢ أساساً للمؤتمر الدولي. والحديث يدور، حالياً، في الأروقة الدولية حول «اضافة ما» الى القرار، تجعله مقبولاً من قبل الفلسطينيين، ويعطيهم ما ملكته جميع الشعوب، وهو حق تقرير المصير. وثمة مؤشرات على امكان حصول ذلك، من بينها رفض فرنسا والمانيا الاتحادية وبريطانيا مشروعاً قدّمه بيرس، الى اجتماع المجلس الأوروبي الأخير، في كوبنهاغن، لم يتضمن هذا الحق (من مقابلة مع هاني الحسن، **اليوم السابع**، باريس، ١٠/٨/١٩٨٧؛ نصها في «وثائق» هذا العدد، ص ١٩٤ ـ ٢٠٢).

○ اجتماع مورفي ـ بولياكوف في جنيف، الذي ضمّ عدداً من المتخصصين في شؤون الشرق الاوسط في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وحسب المعلومات المتوفرة حول هذا الاجتماع، فان المحادثات انتهت الى الاتفاق على عدد من النقاط، أبرزها: ١ ـ عدم تحويل المؤتمر الدولي الى مؤتمر للحلول الجزئية؛ ٢ ـ حل مشكلة التمثيل الفلسطيني من طريق دعوة م.ت.ف. الى حضور المؤتمر ضمن وفد أردني ـ فلسطيني مشترك؛ ٣ ـ تشكيل لجان جغرافية لحل المشاكل المتفرعة من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كتأليف لجنة سورية ـ اسرائيلية للبحث في قضية الجولان، ولجنة مصرية ـ اسرائيلية للبحث في القضايا العالقة بين مصر واسرائيل، ولجنة أردنية ـ فلسطينية للبحث في القضايا العالقة بين اسرائيل والاردن و م.ت.ف. (وليد ضاهر، **الحوادث**، ٢٤/٧/١٩٨٧، ص ١٥).

○ اعلان مورفي عن ان واشنطن تستطلع امكان عقد مؤتمر دولي في أعقاب توفر اشارات مشجعة عدة له (الغندور، **مصدر سبق ذكره**).

○ الاجماع الذي ظهر في مجلس الأمن الدولي، في اثناء التصويت على القرار ٥٩٨ بشأن حرب الخليج، فبرز، بذلك، موقف دولي موحّد، شاركت فيه موسكو وواشنطن (**المصدر نفسه**).

○ استئناف المحادثات السوفياتية ـ الاميركية في جنيف بشأن الحدّ من الاسلحة الاستراتيجية (**المصدر نفسه**).

○ الاعلان في كل من موسكو وواشنطن عن أهمية المبادرة الى سحب بعض انواع الصواريخ النووية المنصوبة في اوروبا (**المصدر نفسه**).

موسكو: محاورة الأطراف

ويبدو أن أصحاب هذا الرأي يعززون وجهة نظرهم بما يتحدث حوله الخبراء من مؤشرات الدفع الجديد للسياسة السوفياتية، والدبلوماسية المرنة التي تتبعها موسكو في العديد من القضايا الدولية، لا سيما قضية الشرق الاوسط. اذ يرى الخبراء ان السياسة السوفياتية الراهنة «تنحو منحى جديداً، وتتمتع بدرجة عالية من القدرة». ونتيجة لهذه السياسة، فان الاتحاد السوفياتي سوف يصبح «القوة العظمى الوحيدة، التي لها اتصالات مع جميع الأطراف المعنية بأزمة الشرق الاوسط، بما فيها اسرائيل والدول العربية المحافظة، والمتطرفة، ومع م.ت.ف.» (وليام كوانت، **تايم**، ١٣/٧/١٩٨٧، ص ١٦). والظاهر ان هذا التحول يثير مخاوف حقيقية لدى الادارة الاميركية، وهي، في الوقت عينه، غير قادرة ـ كما يبدو ـ على مواجهته بالحجم المناسب، لأسباب عدّة، ابرزها:

١ ـ ان التحول السوفياتي الملحوظ قائم لتنشيط وتيرة الاتصال مع اسرائيل، حليف اميركا الأول في المنطقة، ويضرب على وترين حساسين للغاية، هما: معاودة العلاقات الدبلوماسية، ومسألة هجرة اليهود السوفيات.

٢ ـ ان الملف الاميركي حافل، الآن، «بالعديد من القضايا الشائكة... التي تحاصر الادارة الاميركية، وتكاد تفقدها المصداقية والهيبة» (عصام أباظة، **الحوادث**، ١٧/٧/١٩٨٧، ص ٢٢). وبالنظر الى الفترة القصيرة نسبياً المتبقية للرئاسة الحالية في الولايات المتحدة، فان هناك قضايا أكثر الحاحاً ـ في نظر المسؤولين الاميركيين ـ من أزمة الشرق الاوسط، ينبغي التركيز عليها. ومن أبرز هذه القضايا حرب الخليج، و «قضية الاسلحة لايران، وموضوع الوصول الى اتفاق حول نزع السلاح النووي... [و] انشغال الكونغرس بالتحقيقات حول تزويد قوات المعارضة في نيكاراغوا بالاموال؛ وفوق هذا كله، هناك الحملة الانتخابية الرئاسية»

(من مقابلة مع جورج ماكغفرن، **المصدر نفسه**، ص ٢٤).

والادارة الاميركية، في بعض هذه القضايا، بحاجة الى تعاون السوفيات، من أجل التغلب عليها لتستعيد مصداقيتها، قبل التفكير، جدياً، في البحث في عقد المؤتمر الدولي للسلام. فاذا كانت مضطرة الى المساومة مع موسكو على المؤتمر مقابل قضايا دولية أخرى، واذا كان المؤتمر «يعني ان يأتي السوفيات الى المنطقة، فان ذلك قد لا يقبل به الاميركيون الا مقابل ثمن باهظ». والثمن الباهظ ربما يكون في مطالبة السوفيات بـ «الاسهام، مثلاً، في ايجاد حلّ نهائي للحرب العراقية ـ الايرانية، وانهاء [تواجدهم] في افغانستان» (ضاهر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦) وتقديم تنازل في مفاوضات الحد من الاسلحة النووية.

والمماطلة الاميركية في مسألة عقد المؤتمر الدولي، يقابلها، ايضاً، عدم استعجال سوفياتي. فالسوفيات يرون ان المهم ليس متى يعقد المؤتمر، وانما كيف، وفي أي شكل ؟ ولديهم، في هذا الشأن، ثوابت، يصحبها هامش واسع للمناورة والمساومة. والثوابت تنحصر في أربع نقاط:

الأولى هي ان المؤتمر المقترح «هو السبيل الوحيد الذي يمكن ان يؤدي الى تسوية شاملة وعادلة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي» (تأكيد لغورباتشيوف، **السفير**، بيروت، ٤/٨/١٩٨٧).

الثانية، اشتراط قبول اسرائيل التفسير العربي لقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢، حتى يمكن عقد المؤتمر الدولي؛ وهو التفسير الذي يرى ان القرار يطالب بانسحاب اسرائيل الكامل من الأراضي العربية كافة، التي احتلتها في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وقد قدّم نائب وزير الخارجية السوفياتية، فلاديمير بولياكوف، هذا الشرط الى مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشادر مورفي، خلال محادثاتهما التي دارت في جنيف أوائل حزيران (يونيو) الماضي (**الاهرام**، القاهرة، ٢٤/٧/١٩٨٧).

الثالثة، اصرار السوفيات على ضرورة تمثيل م.ت.ف. في المؤتمر (**المصدر نفسه**). والواقع ان الخلاف ما زال قائماً بين السوفيات والاميركيين حول مسألة التمثيل الفلسطيني (**الايكونوميست**، ٢٨ ـ ٢٤/٧/١٩٨٧، ص ٥٨).

الرابعة، ان «أي تسوية في الشرق الاوسط يجب ان تستند الى استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير واقامة دولته» (من تصريح للسفير السوفياتي المتجول، ميخائل ستينكو، **القبس**، ٢٢/٧/١٩٨٧).

وفي ما عدا النقاط المذكورة، يبدي الاتحاد السوفياتي مرونة ازاء بعض شروط عقد المؤتمر، وازاء توسيع قناة الاتصال مع اسرائيل. فعلى صعيد المؤتمر، أعرب مستشار وزير الخارجية الاسرائيلية، نمرود نوفيك، بعد اجتماعه مع مدير قسم الشرق الاوسط في الخارجية السوفياتية، فلاديمير بتراسوف، في بون، عن اعتقاده بأن السوفيات باتوا «يتفهمون، ويقبلون بأن المؤتمر ليس من حقه، أو اختصاصه، فرض حل، أو نقض اتفاقيات يتوصل اليها الأطراف، أو التدخل في المفاوضات الثنائية المباشرة، الا اذا دعي [الى ذلك]، وبموافقة متبادلة من قبل الأطراف المتفاوضة» (**المصدر نفسه**، ١٩/٨/١٩٨٧).

وعلى صعيد الاتصالات، قال نوفيك ان السوفيات «أبلغونا عزمهم على فتح قناة اتصال مباشرة معنا»، وذلك، على ما يبدو، كـ «خطوة محتملة لكسر المأزق الدبلوماسي الذي دام عشرين سنة». وأوضح مسؤول آخر في الخارجية الاسرائيلية «ان الخطوة تعني اقامة اتصالات مكثفة، وروتينية، بيننا وبين موسكو» (**المصدر نفسه**).

وفي هذا السياق، سُجّلت خلال تموز (يوليو) وآب (اغسطس) الماضيين خطوات أدرجها المراقبون في اطار «التحسن التدريجي» الذي يتم «في ضوء احتمالات عقد مؤتمر دولي للسلام». وتمثلت الخطوات هذه في الوقائع التالية:

- قيام وفد قنصلي سوفياتي بزيارة اسرائيل. وذكر ان الزيارة هذه لا تخلو من معان سياسية (**النهار**، بيروت، ٢٧/٧/١٩٨٧).
- قيام وفد من الكنيسة الارثوذكسية بزيارة مماثلة، واجتماعه الى الرئيس الاسرائيلي حاييم هيرتسوغ (**المصدر نفسه**).
- ابرام اتفاقيات فنية مع فرقة البولشوي

للبـاليه ومع جوقة الجيش الأحمر ومغنين سوفيات لتقديم عروض في اسرائيل قبل حلول العام ١٩٩٠ (المصدر نفسه).

○ اتفاق مجري ـ اسرائيلي على ان يتم قريباً افتتـاح قسم لرعـايـة مصالح المجر في اسرائيل وقسم لرعـايـة المصـالح الاسرائيليـة في المجـر (الاهرام، ١٩/٨/١٩٨٧).

○ لقـاء سرّي تمّ في جنـيـف بين الرئـيس اليـوغسـلافي، لازار مويسـوف، ووزيـر الخـارجية الاسرائيليـة، بيرس، غرضه ـ حسب قول بيرس ـ «منـاقشـة سبـل تعـزيـز العـلاقات بين البلدين» (النهار، ٢٨/٧/١٩٨٧). وفي بلغراد، ذكر ان وكالة «تانيوغ» للانباء سوف تفتح مكتباً لها في تل ـ أبيب (المصدر نفسه، ٢٦/٧/١٩٨٧).

الضلع الغائب

يرى المـراقبون في دخول السوفيات على خط الاتصـالات مع اسرائيـل بورقتي «العـلاقـات» و «الهجرة» حركة دبلوماسية ذكية على خط آخر موازٍ لخـط تحـركهم الدولي، يهـدف الى تحقيق غرض محض اقليمي هو ازالة الـ «فيتـو» الاسرائيـلي، واستـطراداً الامـيركي، عن مشـاركـة الاتحـاد السـوفيـاتي في المؤتمر الدولي المقترح. لكن مقابل التحرك المزدوج هذا، ثمة للاميركيين، أيضاً، تحرك مزدوج. فمن منطلق الاعتقاد بأن مسألة المؤتمر هي النقطة الأخيرة في سلّم اهتماماتهم، وأنهم لا ينوون «خـلال هذه الفتـرة اتخاذ خطوات، أو اجراءات، عملية» في هذا الشأن (القبس، ٢١/٧/١٩٨٧)، فان موقفهم الحـالي من المـوافقة على عقد المؤتمر يتمثل في شروط ثلاثة:

«١ ـ ضرورة التـوصـل، أولاً، الى تفاهم بين [شمعـون] بيرس واسحق شامـير... حول المؤتمر الدولي، وهـو أمـر شبـه مستحيـل؛ اذ ان شامير يعارض المؤتمر من أساسه.

«٢ ـ ضرورة التـوصـل، ثانياً، الى تفاهم بين الاردن ومصر واسرائيل حول المؤتمر، وطبيعة عمله، وهوية المشاركين فيه، وهو أمر لم يحصل حتى الآن.

«٣ ـ ضرورة التوصل، ثالثاً، الى تفاهم أميركي ـ سوفيـاتي على ان المـؤتمـر الدولي يجب ان لا يلعب أي دور مؤثر على مفاوضات السلام، سواء من ناحيـة فرض آرائـه، أو تصـوراته، على الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع، أو من حيث الاعتراض على أي اتفـاق يتم التـوصـل اليه بين أية دولة عربية واسرائيل» (المصدر نفسه). واذ صحت المعلومات الاسرائيلية التي اوردها نمرود نوفيك، في ما تقدم، حول «التفهم السوفياتي»، يكون هذا الشرط في حكم المنتهي تقريباً لصالح الاميركيين، ويكون السوفيات، بذلك، قد تراجعـوا مسـافـة هامـة عن مطالبتهم السـابقـة بضرورة ان يحـظى المـؤتمـر المقتـرح بصلاحيات التدخل عند الحاجة.

وفي ظل هذا المـوقف، يعمل الاميركيون بدأب على خطهم الثـابت مع اسرائيـل، وعبـر اقنيتهم الدبلوماسية مع بعض الدول العربية، في اتجاهين: الاول، متابعة المشاورات والاتصالات بشأن المؤتمر مع الأطراف المعنيـة، وبشكـل مميز مع اسرائيل، لسبـر أغوار مواقف الأطراف المعنية، والبقاء على معرفة آخر التطورات فيها، والاستئناس بها في حال حدوث مساومات دولية؛ والثاني، طرح بديل للمؤتمر الدولي على خلفية الاعتقاد بأن المؤتمر هو فكرة غير قابلة للتنفيذ، لأن «ادارة ريغان ليست متمسكة بها» (المصدر نفسه).

وضمن اطار هذا التوجه، أوفد وزير الخارجية الامـيركيـة، جورج شولتس، مبعـوثـه الشخصي، تشارلز هيل، الى اسرائيل، «ليبحث، بصورة متعمقة امكـانـات دفـع عمليـة السـلام...». وفي معرض التكليف، قال شولتس ان مبعوثه يقوم بالمهمة «على أسـاس درايتـه التامّة بمشكلات الشرق الاوسط، ولأنه يعرف جيداً المسؤولين الاسرائيليين» (الاهرام، ٨/٨/١٩٨٧). وفي المـعلومـات الصحفيـة التي تطرقت الى سيرته السياسية والشخصية، يعتبر هيل أكثر المسؤولين في الادارة الاميركية الحالية تأييداً لسياسة الليكود في الحكومة الاسرائيلية، وهو، على الصعيد الشخصي، صديق لرئيس الحكومة، شامير.

في اسرائيل، أجرى هيل محادثات مع كل من رئيس الحكـومـة ووزير الخارجية، وعرض عليهما التصور الاميركي باتجاهيْه. وفي اثناء ذلك، حاول انهاء الخلاف القائم فيما بين شامير وبيرس بشأن المؤتمر الدولي، من طريق اقناع الاول بالموافقة على الفكـرة. ولهـذا الغـرض، طرح هيـل «ضمـانات»

اميركية تدرج في «وثيقة تفاهم» توقعها واشنطن وتل ـ ابيب، ويلتزم بها الطرفان خلال أي تحرك نحو المؤتمر، أو خلال انعقاده. والضمانات هي:

«١ ـ التعهد بالاصرار خلال المحادثات مع الاتحاد السوفياتي والصين على ضرورة اعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، قبل بدء أعمال المؤتمر الدولي، وبعدم حضور هذا المؤتمر اذا لم تستجب موسكو وبكين لهذا الطلب.

«٢ ـ التعهد بأن [يعقد] مؤتمر السلام الدولي المقترح... بلا شروط مسبقة، و [ان] يؤدي، بسرعة، الى مفاوضات مباشرة ثنائية عربية ـ اسرائيلية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وعلى أساس مضمون معاهدة كامب ديفيد ومبادرة ريغان التي أعلنت في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢.

«٣ ـ التعهد بأن لا تمارس الولايات المتحدة أي ضغط على اسرائيل لاقناعها بقبول مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي المقترح.

«٤ ـ التعهد بانسحاب الوفد الاميركي من المؤتمر، اذا تحول هذا المؤتمر الى هيئة دولية تسعى الى فرض حلول على المتفاوضين العرب والاسرائيليين، أو اذا حاولت احدى الدول الكبرى، من خارج منطقة الشرق الاوسط، فرض آرائها على المتفاوضين، أو اذا تحول المؤتمر الى هيئة تعرقل الوصول الى أي اتفاق بين المتفاوضين...

«٥ ـ ان الادارة الاميركية مستعدة لتوقيع مذكرة رسمية أميركية ـ اسرائيلية تتضمن هذه التعهدات والضمانات، ومستعدة، أيضاً، لتأكيد التزام الولايات المتحدة بضمان التفوق العسكري التكنولوجي لاسرائيل على الدول العربية، في المدى المتوسط والطويل» (**القبس**، ١٢/٨/١٩٨٧).

وعلى الرغم من هذه الضمانات، الا ان شامير كرر رفضه القاطع للمؤتمر، على أرضية اقتناعه باقتراحه السابق بأن تسوية النزاع يمكن ان تبدأ في مؤتمر رباعي يكون بديلاً للمؤتمر الدولي، ويضم اسرائيل والاردن ومصر والولايات المتحدة وفلسطينيين من الضفة وغزة لا علاقة لهم بـ م.ت.ف. للتوصل الى اتفاق على تطبيق الحكم الذاتي، وفقاً لما نصت عليه اتفاقيتا كامب ديفيد.

عندئذٍ، طرح المبعوث الاميركي على رئيس الحكومة الاسرائيلية «البديل» الأميركي، الذي ينسجم، في معظمه، مع اقتراح شامير سالف الذكر، مع اضافة بعض عناصر التطوير. فالمشروع الاميركي يتمحور حول تسوية مرحلية في الضفة والقطاع، تنص على منح الفلسطينيين «حكماً ذاتياً» موسعاً خلال فترة «قد تكون أقل من خمس سنوات»، يعمل خلالها على تجميد بناء المستوطنات، والغاء حالة العداء بين الاردن واسرائيل، واستبدال الحكم الاسرائيلي بادارة اسرائيلية ـ اردنية مشتركة ضمنها عناصر فلسطينية «مقبولة»، وفي مرحلة لاحقة يتم توقيع معاهدة سلام بينهما (**المصدر نفسه**، ١١ و ١٢/٨/١٩٨٧).

غير ان الجانب الاميركي يرى ان نجاح هذه الصيغة مرهون بانضمام طرف ثالث اليها، هو الطرف الاردني. فاذا قبل الملك حسين وأعلن موافقته الرسمية عليها، يكون وافق، تلقائياً، على المفاوضات الثنائية المباشرة مع اسرائيل، وفي الوقت عينه يكون أعطى الاميركيين والاسرائيليين الحجة المناسبة لنسف فكرة المؤتمر الدولي من أساسها. لكن الموقف الاردني لا يزال على حاله الرافض للتفاوض المباشر، الا في اطار مؤتمر دولي. وهو موقف يشكل، حتى الآن، «الضلع الغائب» الذي يريده الاسرائيليون والاميركيون لاكمال مثلث التسوية.

والواضح ان سياسة واشنطن تضغط بكل السبل لتحقيق صيغة كهذه، والا لما طرحتها بديلاً في هذا الوقت بالذات، وبعد ان استأثرت فكرة «الدولي» بأولويات الاهتمام والتحرك الدوليين على مدى الشهور العديدة الماضية. ويدعم هذا الاستنتاج ما أعلنه مسؤولون اسرائيليون، في اثناء تواجد هيل في اسرائيل. فقد نسبت الاذاعة الاسرائيلية الى مدير مكتب رئاسة الوزراء، يوسف بن ـ اهارون، قوله ان زيارة هيل ترمي الى اشعار الدول العربية «بأن فكرة المؤتمر الدولي قد وضعت على الرف...» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١١/٨/١٩٨٧).

محمود الخطيب

بوادر نوعية جديدة

تشهد ساحة المواجهة العسكرية مع اسرائيل الاحداث المتتالية والتطورات المستمرة، على عكس حالة الجمود التي تصيب عجلة المساعي الدبلوماسية الدولية والاتصالات السياسية، الاقليمية والعربية. اذ يتواصل، أولاً، مسلسل عمليات المقاومة للاحتلال داخل الارض المحتلة، والذي يشهد بوادر نوعية جديدة؛ كما تتوالى الضربات ضد القوات الاسرائيلية والعميلة في جنوب لبنان؛ فيما تنفذ الاولى سياسة الرد النشط، وتمهد الثانية لمجموعة تغيرات على الصعيدين، التكتيكي والاستراتيجي. ويشهد كل طرف متصارع، علاوة على ذلك، التطورات الداخلية، التسليحية والتنظيمية وغيرها.

مقاومة الاحتلال في الارض المحتلة

شهدت الارض المحتلة، بارجائها، المزيد من العمليات العسكرية الموجهة ضد الاهداف العسكرية، والاقتصادية، والمدنية، الاسرائيلية. ولو تُركَت عمليات المقاومة الشعبية، وخصوصاً قذف الحجارة والتظاهر، جانباً، يظهر ان النمط السائد هو زرع العبوات وقذف القنابل الحارقة «مولوتوف»، يضاف إليها شكل الهجمات الفردية، المباشرة، على عناصر العدو.

وقد جاءت العملية الاولى مثيرة وجريئة؛ اذ القى أحد الثوار بتاريخ ١٩٨٧/٧/٤، عبوة ناسفة الى داخل مطعم يتردد عليه الاسرائيليون، فاصيب عشرة منهم وتمكن هو من الفرار. وتلا ذلك إلقاء قنبلة حارقة على سيارة اسرائيلية بالقرب من بيت لحم، في اليوم التالي، فيما انفجرت عبوة ناسفة أخرى في موقف باصات، على الطريق العام الى الشمال من مدينة حيفا. ولم يمر وقت طويل حتى زرع الثوار الفلسطينيون عبوة ناسفة جديدة في محطة باصات اللد، بتاريخ ١٩٨٧/٧/٨، غير أنه تم اكتشافها وإبطال مفعولها قبل موعد انفجارها. هذا، وأعلنت قيادة م.ت.ف. في اليوم ذاته، مسؤوليتها عن نسف محطة لتوليد الكهرباء، بتاريخ ١٩٨٧/٧/٧، في خليج حيفا، مما أدى إلى تعطيله (السفير، بيروت، ١٩٨٧/٧/١٠). ولم تمض ٢٤ ساعة، حتى عثرت الشرطة الاسرائيلية على عبوة أخرى موضوعة في محطة الباصات في ضاحية ريشون تسيون في تل ـ ابيب.

رافقت عمليات زرع العبوات عمليات أخرى لقذف القنابل الحارقة. اذ لحقت اضرار بسيارة شرطة اسرائيلية في نابلس، بتاريخ ١٩٨٧/٧/١٣، حين أُلقيت عليها قنبلة حارقة، فيما أُصيبت سيارة تابعة لادارة الشؤون المدنية في مخيم جباليا، في قطاع غزة، بهجوم مماثل. وقد اعتقلت الشرطة العديد من المارة، غير أنها لم تكتشف المهاجمين. وشهدت مناطق عدة عمليات قذف حجارة وقنابل حارقة في ١٦ من الشهر ذاته؛ إلا ان الحدث الأبرز كان اكتشاف عبوة ناسفة عند مدخل مدرسة دينية يهودية في تل ـ ابيب، مما أثار التخوف الشديد. وتوالت العبوات، حيث انفجرت واحدة داخل باص في يافا، علماً بأن العدو زعم أن الاضرار قد اقتصرت على الماديات. ثم عثر على عبوة جديدة في محطة الباصات في مدينة أشدود الساحلية، وابطل مفعولها، في ١٩٨٧/٧/٢٣.

خفت حدة نمط العبوات بعد ذلك. لكن شهر آب (اغسطس) شهد ثلاث عمليات إلقاء قنابل حارقة، اتسمت ببعض الخطورة. فقد أُلقيت قنبلة «مولوتوف» على سيارة اسرائيلية بالقرب من قلقيلية، مما أدى الى جرح اثنين من ركابها. وقد أدى ذلك الى فرض نظام منع التجول في المدينة، فيما قامت وحدات الشرطة والجيش بالتفتيش والمداهمة بحثاً عن المنفذين. ومما زاد من غضب قوات الاحتلال حقيقة ان ذلك كان الهجوم الثاني من نوعه في المكان ذاته، حيث قُتلت امرأة اسرائيلية داخل سيارة

هنـاك في ١١ نيسان (ابريل) المنصرم. أما الهجوم الثاني، فقد وقع في ١٩ آب (اغسطس)، حين ألقى أحد الثوار قنبلة حارقة على شرطي في مخيم جنين، مما أدى الى اصابته بجروح. وتبع ذلك إلقاء قنبلة مشـابهـة على سيـارة اسرائيلية بالقرب من مدينة طولكرم، في ٢٣ منه، دون ان تقع اصابات.

ان نمط المقاومة المسلحة الذي يلفت الانتباه الأكبر، هو عمليات الهجوم الفردية، المباشرة، ضد عسكريي العدو وضد المستوطنين اليهود. وقد عادت هذه العمليات الى البروز، والنمو، في الآونة الأخيرة، إذ بلغت ست حالات (عـدا حالة سابعة محتملة) خلال شهري تموز (يوليو) وآب (اغسطس) الماضيين.

ظهرت حالة أولى في التاسع من تموز (يوليو)، حين أُبلغ الى الشرطة الاسرائيليـة اختفـاء غواص (رجـل ضفادع) اسرائيلي في اثناء الاستحمام على الشـاطىء شمـال تل ـ أبيب. ولم تتـأكـد ظروف الحادث، أو أسبابه، لكن لم يلف ذلك الغموض بقية الحالات. فقد طُعن مواطن اسرائيلي في حيفا، في ١٣ تمـوز (يوليـو)، دون أن يُقبض على الفاعل، على الرغم من اعتقـال العشرات من العـرب. ثم جاءت عمليـة جديـدة، في ٢٠ من الشهـر ذاته، اذ قتل اسرائيـلي، طعناً، في تل ـ ابيب، ونجا مهاجمه من الاعتقال. غير أن تلك العمليات لم تثر الضجة ذاتها التي أثارتها عملية قتل النقيب رون طل (٢٢ سنة) في غزة، في الثاني من آب (اغسطس). وكانت هذه العملية هي الثانية من نوعها منذ ٢٥ أيار (مايو)، حيث قام الثـائر بالتقدم من الضابط واطلاق النار عليه بواسطة مسدس حربي من مسافة قريبة، في الحـالتـين. وقد ردت سلطات الاحتلال باجراءات صارمة، شملت حظر التجول ومنع خروج الزوارق الى الصيد. كما لجأت قيادة الجيش الاسرائيلي الى منـع جنـودها من التجول، فرادى، في قطاع غزة، وأصـدر قائـد المنـطقـة الجنـوبية، اللواء اسحق مردخـاي، تعليمـاته بوجوب التجول بشكل ثنائي، كحـد أدنى (عـل همشمار ، ٩/٨/١٩٨٧). هذا، وتواصل المسلسل بعمليات جريئة أخرى، اذ كُشف النقـاب، في ١٢ آب (اغسـطس)، عن قيـام أحـد الفدائيين الأسرى بطعن ضابط اسرائيلي في سجن بئـر السـبـع قبـل اسبـوع. ثم أقـدم مواطن فلسـطيني على مهـاجمة جندي اسرائيلي ومحاولة انتزاع سلاحه، قبل الهروب، في قرية برديس حنا، في ١٩ من الشهر ذاته. وكانت محاولة مماثلة وقعت في حيفا، في الرابع من آب (اغسطس)، مما أدى الى اعتقال أحد المهاجمين الاثنين.

برز، إلى جانب العمليات العسكرية «التقليدية» في هذه الفترة، نوعان آخران من المقاومة في الأرض المحتلة. تمثـل الاول باشعال الحرائق الواسعة في الغابات الاسرائيلية. فقد أعلن متحدث اسرائيلي في ٣٠ تموز (يوليو) أن ٥٠٠ هكتار من الغابات، في منـاطق مبعثـرة قرب القدس والجليل الأوسط، قد احترقت، وأن الدافع ربما كان سياسياً، فيما أعلن، أيضاً، عن اعتقال ثلاثة شبان عرب خلال قيامهم باضرام النيران (السفير ، ٣١/٧/١٩٨٧). ولم تكن هذه المرة الاولى لحدوث مثل هذا العمل، غير أنها سابقة هامة، من حيث انتشارها واتباعها مجدداً. أمـا النـوع الآخـر من المقـاومـة، فتمثل بالمعركة الضـاريـة التي خاضهـا أهـل قرية بيت جن، في الجليل، بتاريخ ٧/٧/١٩٨٧، بهدف منع الجيش والشرطة الاسرائيليين من تنفيذ أمر مصادرة أراض تابعة للقرية واقتلاع شجرها. فقد تصدى المئات من المـواطنـين الفلسـطينيـين لعـدد كبير من الجنود والشرطة لمدة ساعات عدة، مما أدى الى جرح ٢٥ اسرائيلياً وإحراق ٢٢ سيارة تابعة لهم، مقابل جرح ستة من أبناء القرية. وتذكر هذه الحادثة، من حيث عنفهـا واتساعها، بسياسة العصيان المدني التي اتبعهـا أهـل الجنـوب اللبناني، للرد على سياسة «القبضـة الفـولاذية» لقوات الاحتلال الاسرائيلي، العام ١٩٨٥.

شهـدت المـواجهـة المستمـرة داخل الأرض المحتلة ظواهر أخرى ذات صلة عسكرية. فقد سجل فرار عدد من الأسرى الفلسـطينيـين من داخـل السجون الاسرائيلية. وقد ظهر خمسة فدائيين في تونس، بعد تمكنهم من مغادرة اسرائيل، وسبق لهم أن فروا من سجن غزة قبـل شهرين. وكان بعض أفـراد هذه المجمـوعة، التي التقت الصحافيين في ١٠/٧/١٩٨٧، يقضـون الاحكـام المؤبدة بتهمة طعن ثلاثة اسرائيليين خلال العام ١٩٨٦. ولم تكن هذه الحالة الوحيدة، اذ فر أسير من سجن الرملة بتاريخ ١٠/٨/١٩٨٧، غير أنه عاد في اليوم التالي.

والملفت للانتباه هو نجاح أسيرين آخرين بالفرار من السجن ذاته، بعد يوم واحد، أي في ١١/٨/١٩٨٧.

لجأ العدو، في مقابل هذا التصاعد، الى تشديد مطاردته للمجموعات السرية العاملة في الارض المحتلة. فقد اعتقلت اجهزته الأمنيه سبعة مواطنين في قلقيلية، بتهمة القيام بعملية قذف قنبلة حارقة على سيارة اسرائيلية، في ٢٣/٧/١٩٨٧. وتبع ذلك، في ٢١/٨/١٩٨٧، اكتشاف خلية فدائية أخرى، في المدينة ذاتها. وقد أعلن ناطق اسرائيلي انه تم اعتقال ما مجموعه ١٠٩ خلايا فدائية خلال الشهور الستة الاولى من العام ١٩٨٧ (مجلة سورد، آب ـ اغسطس ١٩٨٧). هذا، وأعلنت السلطات الاسرائيلية، بتاريخ ٣/٨/١٩٨٧، عن إطلاق سراح بعض الأسرى الذين شارفوا على انهاء مدة عقوباتهم في السجون، وفعلت ذلك بمناسبة عيد الأضحى، حيث أطلقت ١٢٠ سجيناً من ابناء الضفة الغربية، لكن تم تأخير ٥٠ سجيناً آخر من أبناء قطاع غزة، بحجة الرد على عملية قتل الضابط رون طل. وأعلن، في الوقت عينه، عن وجود ٤٠٠٠ سجين أمني لدى اسرائيل. إلا ان هذه البادرة الاسرائيلية لم تُخفِ بشاعة الأحوال داخل السجون، اذ كشف النقاب بتاريخ ٢١/٧/١٩٨٧، عن موت أسير فلسطيني داخل سجن جنين، دون تقديم تفسير لذلك. وقد سبق ذلك بثمانية أيام قيام محكمة اسرائيلية باصدار عقوبة السجن المؤبد على عضوين في «الجهاد الاسلامي»، بتهمة قتل ثلاثة اسرائيليين في العام ١٩٨٦.

وأخيراً، فيما يخص الارض المحتلة، تظهر مؤشرات خطيرة على طبيعة المواجهة في المستقبل. ويتمثل التطور الجديد باكتشاف قيام عضو الكنيست العنصري مئير كهانا، بتنظيم معسكر خاص للشبان بغية تدريبهم عسكرياً. وقد انضم الى المعسكر، الكائن قرب القدس، ٦٠ شاباً، بين ١٤ و١٨ من العمر، علماً بأن كهانا ادعى بأنه لم يتم تدريبهم على الأسلحة. واذ تترافق هذه الظاهرة مع تسليح المستوطنين اليهود في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧ وتنظيمهم ضمن وحدات دفاع «اقليمية» محلية تابعة للجيش، فان ذلك يشير، بقوة، الى احتمال تصاعد الحملات الارهابية ضد الفلسطينيين، وبخاصة وسط تزايد النداءات لطردهم، عنوة، الى خارج البلاد.

عمليات في الجنوب اللبناني

استمرت، في تموز/آب (يوليو/اغسطس)، الوتيرة المرتفعة للعمليات التي نفذتها المقاومة الوطنية في جنوب لبنان ضد القوات الاسرائيلية الكائنة في حزام الأمن الحدودي وضد الميليشيا العميلة لها المسماة جيش لبنان الجنوبي، بقيادة أنطوان لحد. وقد استفاد المقاومون من فصل الصيف لزيادة معدل نشاطاتهم، حيث بلغ مجموع عملياتهم ١٣٣، أي بمعدل يزيد على عمليتين يومياً، عدا ثمان عمليات تمت ضد القوات الاسرائيلية داخل فلسطين المحتلة ذاتها، انطلاقاً من لبنان.

يلاحظ، عند مراجعة مسلسل عمليات المقاومة، تنوعها وشمولها لعدة أشكال قتالية مختلفة. وتتألف هذه من الهجوم بالأسلحة الفردية الآلية والمضادة للدبابات، والكمين، وزرع الألغام، وزرع العبوات، والصواريخ ـ ومنها ما هو موقوت أو مسيطر عليه ـ والقصف بالصواريخ ومدافع الهاون. ان ما يلفت الانتباه، على الفور، هو ارتفاع نسبة عمليات القصف، التي بلغت ٣١ عملية مستخدمة الصواريخ، و ١٤ بواسطة مدافع الهاون. ولو اضيفت الى ذلك ٢٧ عملية زرع عبوات وسبع عمليات زرع ألغام، يظهر ان ما مجموعه ٧٩ عملية (أي ٦٠ بالمئة تقريباً) من النشاط المسلح، كان يتم دون مواجهة مباشرة. ويختلف ذلك، بوضوح، عن مراحل مقاومة الاحتلال الاولى، وخصوصاً في العام ١٩٨٣، حين غلب طابع الاشتباك والكمين والاقتحام، والذي كان يعود بنتائج بارزة بمعيار إصابة الجنود الاسرائيليين. ولعل اللجوء المتزايد الى الأسلحة بعيدة المدى، أو غير المباشرة، يعكس وجود صعوبات موضوعية وذاتية في تنفيذ العمل العسكري، مثل تحسن التحصين والتدريب والتنظيم والتسليح لدى جيش لبنان الجنوبي وكفاءة الاجراءات الاسرائيلية المضادة، عدا متاعب اجتياز العقبات التي يضعها بعض أعضاء حركة «أمل» في وجه قيام أطراف معينة بتنفيذ النشاط المسلح ضد العدو. غير أنه يجب عدم التقليل من أهمية وقوع ٥٦ عملية اشتباك مباشر مع قوات الاحتلال، اذ يمثل ذلك الرقم معدل عملية كل يوم.

وفي ما يخص عمليات المقاومة الوطنية، تجدر

ملاحظة الجوانب العملياتية التالية: في مجال الصواريخ، يتضح ان المقاومين يستخدمون صواريخ كاتيوشا من عيار ١٠٧ ملم، والتي لا يزيد مداها على ثمانية كيلومترات، مما يحد من قوتها التدميرية وقدرتها على إصابة الأهداف البعيدة. غير أنه يسهل نقلها، ونصبها، وخصوصاً عند ربطها بأجهزة اطلاق مؤقتة، او عند استخدامها بالتشريك على جوانب الطرقات، بهدف ضرب الآليات. ويمكن اطلاق هذا الصاروخ من منصة مصنوعة محلياً، او حتى من القطع الخشبية، رغم تأثير ذلك على دقة الاصابة. وقد تمت عمليات القصف بالصواريخ بمعدل واحدة كل يومين، علماً بأنه لم يطلق اكثر من ثلاثة صواريخ في عملية واحدة غالباً.

أما القصف بالهاون، فقد اتكل على المدافع من عياري ٦٠ ملم و ٨٢/٨١ ملم، اللذين يتوفران بكثرة، وكذلك ذخائرهما. ويتمتع مدفع الهاون في كونه سلاحاً خفيفاً وفعالاً ودقيقاً نسبياً، يسهل نقله واخفاؤه. ويلاحظ قيام المقاومين باستخدام العيار ٦٠ ملم الصغير، الذي لا يحتاج الى أجهزة توجيه، بل يمكن تصويبه بصرياً، كما يمكن حمل عدد أكبر من قذائفه، من قبل رجل واحد. ومثّل شكلا القصف، بالصواريخ ومدافع الهاون، ثلث مجموع العمليات.

يلفت الانتباه، في المقابل، ندرة عمليات زرع الألغام المضادة للدروع، والتي بلغت سبعاً. ولعله يصعب زرعها دون أن يكتشفها العدو، اذا كانت في الطرقات المعبدة، او يصعب الوصول الى الطرقات الترابية القريبة من المواقع العسكرية المعادية. كما يوجد اعتبار هام اضافي، ألا وهو الرغبة في تجنب الخسائر بين المدنيين الأبرياء الذي يسلكون تلك الطرق الرئيسة، او الزراعية. لكن ذلك لا يمنع الاستخدام الأوسع للألغام المضادة للأفراد، التي يمكن زرعها، بكثرة، حول المواقع الثابتة، والمكامن، التي يتردد اليها العدو. ولا يفترض ان يكون هناك نقص في إمداد الالغام، اذ تتوفر المفرقعات بكثرة، كما تدل وفرة العبوات الناسفة. بل ان ثمة سمة ملحوظة للعبوات هي حجمها الكبير، اذ يزن العديد منها ٣٠ الى ٣٥ كيلوغراماً، مما يزيد من مفعولها.

لقد توزعت مختلف أنواع عمليات المقاومة، بين شتى انحاء المناطق المحتلة من جنوب لبنان.

وقد شهدت محاور معينة تركيزاً كبيراً، نظراً الى أهميتها الجغرافية، مثلاً طول الخط الذي يبرط مرجعيون بمنطقة جزين. فقد انفجرت عبوة قرب سيارة تابعة لجيش لبنان الجنوبي على طريق القنطرة بتاريخ ١٩٨٧/٧/١؛ ثم وقع اشتباك في منطقة وادي حجير، وحدث قصف على تلة علمان، وهما مجاوران، في اليوم التالي. وقد وجّه القصف الصاروخي، في ١٩٨٧/٧/٣، الى مواقع قرب العيشية، والى مربض مدفعية في بلاط، بعده بيوم، وتقع البلدتان على ذلك الخط الواصل. كما شهدت طرق المواصلات اليمينية ـ الاسرائيلية في جبل الريحان، والمؤدية الى جزين، ضغطاً مستمراً، في شكل كمائن وزرع العبوات والقصف، فيما شهد قاطع بنت جبيل نشاطاً حثيثاً، أيضاً.

وتشمل نبذة عمليات زرع لغم مضاد للدروع قرب جزين، مما أدى الى اعطاب عربة عسكرية وجرح جندي من عناصر لحد في ١٩٨٧/٧/٧، وتعطيل دبابة اسرائيلية وجرح جندي بواسطة عبوة على طريق القنطرة قبل ذلك بيوم. وقد أدى هجوم جريء على موقع سجد، في قاطع عربصاليم، الى قتل جندي تابع للحد وجرح ثلاثة في ١٨٩٨٧/٧/٨. وأدى هجوم آخر مشابه على موقع انعزالي، قرب بيت ياحون، في قضاء بنت جبيل، الى جرح جندي آخر (باعتراف اذاعة العدو)، في العاشر من الشهر ذاته. ولم تمر ٢٤ ساعة أخرى، حتى انفجرت عبوة على طريق عديسة ـ الطيبة، متسببة بتدمير سيارة عسكرية وجرح ثلاثة جنود انعزاليين. وعقب ذلك جرح اربعة جنود إضافيين، عندما تعرض موقعهم الكائن على تلة السويداء الى القصف بواسطة مدافع الهاون عيار ٦٠ ملم و ٨٢ ملم، وخمسة جنود اصيبوا في اثناء هجوم على موقعهم في حرش النبي طاهر. وقد حصلت العمليتان في اليوم ذاته، أي بتاريخ ١٩٨٧/٧/١٣.

ثمة ضربة موفقة أخرى لرجال المقاومة في ١٥ من الشهر ذاته، حين قصفوا موقعاً انعزالياً في جبل حميد (قرب قوزح) بصواريخ كاتيوشا، مما أدى الى قتل اثنين وجرح ثلاثة من أفراد الموقع. وتابعوا نشاطهم بعبوة ناسفة انفجرت بعربة لجيش لحد على طريق كفر فالوس (عند ماروس ـ صفاريه) بتاريخ ١٩٨٧/٧/١٨، متسببة بجرح أربعة جنود.

ولم تقع إصابات جديدة، حسب اعتراف العدو على الأقل، حتى الأول من آب (اغسطس)، حين أدى انفجار عبوة بجانب طريق الطيري ـ بنت جبيل الى جرح جندي لحدي داخل عربة عسكرية. وفجّر المقاومون عبوة ثانية، في اليوم التالي، بسيارة أخرى على طريق يارين ـ جبين، مما أدى الى قتل جندي وجرح اثنين، بينما اصطدمت آلية بلغم مضاد للدروع قرب مركبا، فجرح خمسة جنود لحديين إضافيين. وجاء دور الجنود الاسرائيليين، مجدداً، اذ جرح اثنان منهم بتاريخ ١٩٨٧/٨/٩، في اثناء هجوم بالاسلحة الآلية على موقع بالقرب من عربصاليم. وجرح ستة اسرائيليين آخرين بعد مضي يوم واحد فقط، عندما تعرض موقعهم في تلة علمان الى قصف الهاون. وانتهى مسلسل الاصابات بانقلاب ناقلة جنود تابعة للحد وسقوطها في بركة قرية الطيبة، مما أدى الى قتل أحد أفراد طاقمها وجرح ثلاثة آخرين، بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢١.

ويجدر الذكر أن مختلف أرقام الاصابات تستند الى الاعترافات اليمينية والاسرائيلية. ويتضح ان هنالك عملية اخفاء حقيقة الخسائر، اذ أكدت اذاعة «صوت الأمل»، الناطقة بلسان جيش لحد، بتاريخ ١٩٨٧/٨/٣، ان ذلك الجيش قد خسر قتيلاً وسقط عشرة جرحى خلال شهر تموز (يوليو)، علماً بأن بلاغاته اليومية قد اعترفت بثلاثة قتلى و ٢٤ جريحاً (السفير، ١٩٨٧/٨/٤). وذكرت الاذاعة نفسها أن الخسائر الاسرائيلية بلغت قتيلين في الفترة ذاتها، علماً بأن اسرائيل لم تعترف، رسمياً، سوى بجريح واحد.

شهد الجنوب اللبناني، ضمن نشاط المقاومة، معركتين هامتين: وقعت الاولى في السادس من تموز (يوليو)، حين هاجم رجال المقاومة الوطنية المواقع المعادية قرب قرية ياطر. وقد رد العدو، على الفور، بعملية مطاردة، اشتركت فيها قوات اسرائيلية حضرت من الخلف، تؤازرها طائرات مروحية. وقد تطورت المعركة، وتوسعت، اذ تدخلت مجموعات وطنية اضافية لمنع تقدم العدو، وقامت بمحاصرة بعض مواقعه الثابتة. واستمرت المواجهة لمدة ١٦ ساعة كاملة، من الصباح الباكر حتى منتصف الليل، دون أن يحرز الاسرائيليون مكاسب تذكر. وقد استشهد خمسة مقاومين في اثناء القتال، ولم تعرف الاصابات في صفوف العدو، علماً بأن طائرة مروحية أُصيبت دون أن تسقط. وجاءت المعركة الثانية بعد شهر، في السابع من آب (اغسطس)، حين تسلل المقاومون الى مداخل مقر الحاكم العسكري الاسرائيلي في تل زغله، بالقرب من حاصبيا. وقد اقتحموا الاسوار الخارجية وبعض اجزاء المقر، قبل الانسحاب. ورافق العملية اطلاق صواريخ تجاه المقر وتفجير جزء منه بالعبوات الناسفة. ولم تعرف الاصابات لدى العدو في هذه العملية أيضاً، إلا أن قائد جيش لبنان الجنوبي، أنطوان لحد، صرح، بعد أيام، بأن ١٥ من رجاله قد استقالوا من الخدمة، بسبب عملية تلة زغله، وان قواته لا تقدر على ان تتصدى لمثل ذلك النشاط (المصدر نفسه، ١٩٨٧/٨/١٣).

وقد شهد الجنوب اللبناني، علاوة على المقاومة المحلية، عدداً من العمليات التي استهدفت المستوطنات الاسرائيلية في شمال فلسطين المحتلة. وتألفت الغالبية العظمى من تلك العمليات من القصف بواسطة صواريخ كاتيوشا. ففي ١٩٨٧/٧/١، سقط صاروخان في «مكان ما» من الجليل، رفضت المصادر الاسرائيلية الافصاح عنه. ثم سقط صاروخان آخران قرب مستوطنة زرعيت، في اليوم التالي؛ ولم تتأخر الوجبة الثالثة طويلاً، اذ تعرضت مستوطنة مسكاف عام للقصف في ١٩٨٧/٧/١١. وقد أكد العدو ان صواريخ الكاتيوشا هذه لم تصب أحداً بأذى، وان أكثرها انفجر خارج المناطق السكنية. وقد تعرضت مدينة نهاريا الساحلية للقصف في ١٩٨٧/٧/٢٤؛ وما لفت النظر في ذلك هو استخدام صوارخ غراد للمرة الأولى منذ شهور عدة. ومدى هذه الصواريخ ٢٢ كيلومتراً، مما يتيح لها اصابة الأهداف البعيدة. وجاءت عمليتا القصف الأخيرتين في ٩ و ١٠/٨/١٩٨٧، حين اصيب جوار زرعيت، مجدداً، ومستوطنة أخرى لم يحددها الناطق الاسرائيلي في الجليل، على التوالي. وعلى الرغم من ان الغالبية العظمى من العمليات ضد اسرائيل تمثلت في القصف، الا ان ثمة عملية بحرية وقعت ليل ١٩٨٧/٧/٣. فقد انطلق ثلاثة فدائيين ينتمون الى منظمة البعث و «الصاعقة» بزورق تجاه الساحل الفلسطيني، إلا ان زوارق خفر السواحل الاسرائيلية كشفت أمرهم وطاردتهم، فغرق اثنان،

ونجا الثالث الذي عاد الى الشاطىء اللبناني. ويلفت الانتباه في هذا الشأن أمران: الأول، هو استخدام الفدائيين لطوافات خشبية صغيرة لحمل الأسلحة فيما انطلقوا سباحة لتجنب أجهزة الرادار العدوة؛ والثاني، هو ان هذه هي العملية الاولى التي تعلن عنها «الصاعقة» منذ خمسة عشر عاما على الأقل.

الأوضاع الفلسطينية

اضطرت حركة المقاومة الفلسطينية الى تحويل جزء من اهتمامها وجهودها الى شجون غير أولويات العمل ضد اسرائيل. فقد استمرت الصراعات، التي أغرقت الساحة اللبنانية منذ سنوات بالاقتتال الداخلي، خلال شهري تموز و آب (يوليو واغسطس).

تمثل الهم الدائم، كالعادة، بالصراع الدامي مع حركة «أمل». وقد بقيت الامور على حد منخفض نسبياً من المواجهة العسكرية، بالمقارنة بالمراحل السابقة. إلا ان ذلك لم ينفِ وقوع حوادث عدة، تركزت في منطقة صيدا أساساً. فقد حصلت اشتباكات بين الطرفين حول مخيمات صيدا (عين الحلوة والميه وميه) والرشيدية، جنوب صور، في السادس من تموز (يوليو)، وتجددت في ١٥ منه أيضاً، حيث شهدت عاصمة الجنوب، صيدا، ما وصفت بأنها أعنف الاشتباكات منذ الحرب الأخيرة ضد المخيمات. وعاد الهدوء لمدة يومين، غير انه تعرض لنكسة في ١٩٨٧/٧/١٨، ثم مجدداً في ٢٠ منه.

ويبدو أن الوضع قد استقر على حالة الهدوء المسلح الذي يسوده التوتر الدائم والاشتباكات المتقطعة. فقد اندلعت صدامات واسعة مساء ٣٠ تموز (يوليو) في جوار مدينة صيدا، وهدأت، لتتجدد طيلة النهار التالي. وتكررت المواجهة بتاريخ ١٩٨٧/٨/١٣.

وقد أظهر إحصاء للاضرار الناجمة عن القتال مع جيش لحد ومع حركة «أمل»، خلال العام المنصرم، أن ٣٠٠ منزل قد دمّر أو تصدع في قريتي مغدوشة وزغدرايا. وثبت الخط الأمامي بين القوات الفلسطينية وقوات «أمل» عند عين الحلوة، جبل الحليب، ضهور الميه وميه، بيصور، مغدوشة، ضهور الغازية. وانتهى شهر آب (اغسطس) فيما كانت القوات الفلسطينية تعزز مواقعها الى الشرق، حيث المواجهة، أيضاً، مع جيش لحد، وتقيم التحصينات في القريّة وسيروب وسينيق.

وشهدت ساحة الجنوب أحداثاً خطيرة أخرى، بموازاة المجابهة مع حركة «أمل». وتمثل الحدث الأول باغتيال مسؤول منظمة البعث الموالية لسوريا، في اثناء توجهه بسيارته الخاصة نحو النبطية بتاريخ ١٩٨٧/٨/١٢. ولم تعرف الجهة التي وقفت وراء الحادثة. ثم وقع تطور آخر، حمل مغازي أخطر، تمثل باغتيال قائد القوة ١٧ التابعة لـ «فتح» في لبنان، العقيد راسم الغول. وكان اختطف مع اثنين من مرافقيه في ١٩٨٧/٨/١٩، ثم عثر على جثته في ٢١ منه. وتبين انه قد قتل على الفور عند خطفه، إلا ان قاتليه اخفوا ذلك لأيام عدة، علماً بأن مرافقيه اطلقا في الوقت عينه.

جيش لبنان الجنوبي

نشط هذا الجيش، في الآونة الأخيرة، لزيادة نفوذه وسيطرته، تحسباً لنمو أعمال المقاومة الوطنية، ولأي تقليص في التواجد الاسرائيلي المباشر داخل جنوب لبنان ايضاً. كما يمكن لبعض التطورات داخل جيش لحد ان تهيء الاسس لاطلاق عمليات عسكرية هجومية أو توسعية مقبلة. وقد تمحورت أهم النشاطات حول رفع وتيرة الاعتداءات على قوات الطوارىء الدولية التابعة للامم المتحدة، وزيادة القوة الذاتية وتثبيت المواقع، علماً بأن عقبات عدة تواجه الجيش العميل لاسرائيل ايضاً.

يبدو ان جيش لبنان الجنوبي، وبتحريض ودعم مباشرين من اسرائيل، يعمل على حمل قوات الطوارىء الدولية على اخلاء بعض مواقعها الامامية، وخصوصاً في القاطع الشرقي، مما يتيح توسيع خط الاتصال بجزين وتقويم الخط الامامي الرابط بحاصبيا، مروراً ببيل السقي (**التقرير**، لندن، ١ ـ ١٩٨٧/٨/٣٠). وقد تعرضت مواقع تابعة للكتيبة النيبالية، العاملة ضمن قوات الطوارىء الدولية، الى اطلاق نيران جيش لحد، بتاريخ ١٩٨٧/٧/١٣. وداهمت قوة اسرائيلية قرية شبعا في اليوم ذاته، وقامت بتفتيش المنازل واستجواب المواطنين. وتوالت التحرشات اليومية،

على شكل دخول الدوريات الانعزالية المترجلة الى مناطق عمل القوات الدولية، كما تواجهت كمائن الطرفين في مرات عديدة، دون ان يحصل اطلاق نار. وقد تجددت الاشتباكات لمدة يومين تقريباً، في ٢٣ و ٢٤ من الشهر ذاته، حين هاجم جنود لحد، بالنيران الرشاشة، المواقع الايرلندية في جوار برعشيت وشقرا، والمواقع النيبالية في جوار قانا وياطر وصديقين. وتبع ذلك هجوم مماثل على أفراد الكتيبة الفنلندية قرب مجرى نهر الليطاني، عند تلة علمان، بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢٧.

كذلك أدت الاعتداءات المستمرة الى وقوع اصابات بين «الدوليين». إذ أطلقت دبابة اسرائيلية قذيفة على دورية نرويجية في العرقوب، في ١٩٨٧/٨/٦، مما أدى الى جرح جنديين. وقد طالبت قيادة القوات الدولية بتفسير واضح لظروف الحادثة، غير ان اسرائيل اكتفت بالقول أنه حصل خلل في التبليغ حول خط سير الدورية، مما أدى الى التباس الأمر لدى الجنود الاسرائيليين. وقد رفضت القوات الدولية هذا الادعاء واعتبرت التفسير غير كافٍ (**السفير**، ١٩٨٧/٨/٧).

وكأنها تبرهن عن سوء النية، عادت القوات الانعزالية وأطلقت النار على دورية نرويجية أخرى قرب قرية الفرديس، بعد ذلك بيومين فقط. ولم يتوقف مسلسل الحوادث، بل نما بشكل ملحوظ مع مرور الايام؛ اذ فتحت قوات لحد نيران الاسلحة الرشاشة الثقيلة، والمتوسطة، والخفيفة، على مواقع نيبالية بالقرب من قرية ياطر، وايضاً على قافلة فرنسية في اثناء سلوكها الطريق العام قرب قرية حاريص، في ١٩٨٧/٨/١٢. وعقب ذلك اطلاق النار على القوات ذاتها والكتيبة الايرلندية في اليوم التالي، حيث بلغ مجموع الاعتداءات خمسة، في غضون ٢٤ ساعة فحسب. ويضاف الى ما سبق، قيام رجال جهاز الاستخبارات الاسرائيلية بدخول عدة قرى، مراراً وتكراراً، وخاصة ابل السقي، حيث تشرف القيادة النرويجية.

أما على صعيد آخر، فقد دار حديث حول جهود اسرائيل والقوات الانعزالية الحليفة لها لتنمية قوات جيش لبنان الجنوبي وتطويرها، حجماً وعدة. وقد تمثل الجانب الأول من هذه العملية بقيام المهندسين الاسرائيليين بتدعيم المواقع التي تحتلها القوات الانعزالية أو التي تنوي ان تحتلها بعد تسلمها من الوحدات الاسرائيلية. فقد تم العمل عى المواقع المشرفة في تلة علمان، التي تطل على مجرى نهر الليطاني، بالقرب من ملتقى القنطرة والقليعة. وابتدأ ذلك العمل في العاشر من آب (اغسطس)، ولحقه، في ١٢ منه، العمل على اقامة مواقع محصنة جديدة كلياً في مناطق البقاع الغربي، ونشر المدرعات، وذلك تحسباً لعمليات المقاومة. وكان سبق ذلك، في أواخر تموز (يوليو)، بناء المواقع البديلة حول حاصبيا وتلة زغله، نظراً الى الانسحاب من القرى المجاورة، وخصوصاً عين قنيا. وقد أكد قائد المنطقة الشمالية الاسرائيلي، اللواء يوسي بيليد، ان كل المواقع الانعزالية باتت محصنة، يمكن الدفاع عنها.

تمثل الجانب الثاني من عملية التنمية بزيادة حجم جيش لبنان الجنوبي. فقد أُشيع، في ٢٠ تموز (يوليو)، عن وجود معسكر تدريبي خاص بذلك الجيش داخل حزام الأمن، يقوم بتدريب ٤٠٠ عنصر جديد (**السفير**، ١٩٨٧/٧/٢١). وقد أكدت المصادر الاسرائيلية، في الوقت عينه، انه تم تجنيد ٩٠٠ عنصر منذ مطلع العام ١٩٨٧ (باروخ رون، **بمحانيه**، ١٩٨٧/٦/٢٤). وليس واضحاً هل يشمل الرقم الثاني، الأكبر، الاول، إلا ان ما هو واضح هو حجم الجهد المبذول في عملية التوسع الكمي. وقد نجح جيش لبنان الجنوبي، حتى الآن، في زيادة قوته الى ٢٧٠٠ عنصر، كحد أدنى، فيما أكدت مصادر أخرى وصوله الى ٣٠٠٠ رجل. وتؤكد المصادر الاسرائيلية اياها أن ذلك الجيش يضم ١٥٠٠ مسيحي و ٣٠٠ شيعي و ٢٠٠ درزي و ٤٠ سنياً. ولم يشر الى انتماء العدد الباقي سوى بوصفه «تابعاً لجهاز الأمن»، مما يثير الشكوك حول حقيقة الحجم الاجمالي وطبيعة مهامه. وقد اضافت المصادر المحلية ان الجندي الانعزالي يتقاضى راتباً شهرياً يبلغ ١٢٥ دولاراً شهرياً (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٧/٢٦).

انما لم تتوقف جهود التوسيع عند هذا الحد، بل لجأت اسرائيل وقيادة «القوات اللبنانية» في بيروت الشرقية الى نقل ما بين ٤٥٠ و ٥٠٠ من المقاتلين الانعزاليين بحراً، من جونيه (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٧/٦؛ و **التقرير**، ١ ـ ١٩٨٧/٨/٣٠). وأكدت تلك المصادر انتقال

هذه القوات الى محور جزين كفر فالوس. ويمكن لهذا التطور أن يشير، من جهة، الى الصعوبات التي يواجهها انطوان لحد في بناء قوته، بل وفي المحافظة على ما لديه، وقد صرح في ١٢/٨/١٩٨٧ بأن جنوده يستقيلون من الخدمة، وأنه لا يقدر على مواجهة عمليات المقاومة الوطنية. غير ان مجيء القوات الانعزالية من شمال لبنان ربما يشير، أيضاً، من الجهة الأخرى، الى التحضير لعملية كبرى في منطقة جزين. ويقال ان كل جندي انعزالي محترف، من القادمين، يتلقى ٢٠٠ دولار شهرياً، وهو مستوى من الرواتب يزيد بنسبة أربعة أضعاف على الحد الأدنى للاجور في لبنان.

تؤكد التطورات هذه عزم اسرائيل على مواصلة دعمها لجيش لحد. بل وصرح المنسق العسكري الاسرائيلي في جنوب لبنان، اوري لوبراني، في ٢٣ تموز (يوليو)، ان اسرائيل لن تتخلى، مطلقاً، عن حزام الأمن ولا عن جيش لبنان الجنوبي (**النهار**، بيروت، ٢٤/٧/١٩٨٧). وقام قائد المنطقة الشمالية في الجيش الاسرائيلي، يوسي بيليد، بتفقد المواقع الاسرائيلية والانعزالية في قضاء حاصبيا بتاريخ ٥/٨/١٩٨٧ لتأكيد ذلك. وتجسد الموقف الاسرائيلي، ايضاً، بتسليم جيش لحد، قريباً، دبابات ت ـ ٥٥ كانت اسرائيل غنمتها من الجيوش العربية في حروب سابقة، حسب اذاعة «صوت الأمل» التابعة لذلك الجيش (**السفير**، ٣١/٧/١٩٨٧).

الا ان مختلف أشكال الدعم لم تخف وجود خلافات ومتاعب حادة داخلية في جيش لبنان الجنوبي، تراوحت بين هبوط المعنويات وفرار الجنود وبين انفجار الصراعات الخفية بين الأطراف والقيادات المتنافسة. فقد اذيع عن وقوع اشتباك بين القوت الانعزالية النظامية وبين عناصر «جهاز الأمن»، في داخل بلدة الخيام بتاريخ ٢٨/٦/١٩٨٧. وكانت ثكنة الخيام تعرضت الى هجوم جريء من قبل رجال المقاومة الوطنية قبل ليلة واحدة، مما أثار، على ما يبدو، الاتهامات المتبادلة بين مسؤولي مجموعات لحد المحلية. وأدى وقوع الصراع والصدام الانعزالي الداخلي بالقوات الاسرائيلية الى محاصرة البلدة واحتجاز المسؤولين، وقد استمر الحصار حتى ٢٠ تموز (يوليو) على الأقل. كما انعكست حالة التوتر والشك المتبادل بانكشاف أمر حالات تسميم تعرض لها بعض الجنود على أيدي زملائهم، أواخر تموز (يوليو)، لأسباب سياسية وعصبوية مختلفة. وجاء التتويج المناسب لهذه الأعمال بقيام الاجهزة الأمنية الاسرائيلية، في ١٩/٨/١٩٨٧، باعتقال المحاسب الرئيس لدى قوات لحد، بتهمة اختلاس نصف مليون دولار، كان حصل عليها لغرض شراء الوقود (**المصدر نفسه**، ٢٠/٨/١٩٨٧).

العمليات المضادة الاسرائيلية

لم تكتف اسرائيل بالتدابير الدفاعية والوقائية لدرء خطر عمليات المقاومة، ولم تتكل على القوات الانعزالية فقط لتنفيذ العمليات المضادة، بل لجأت هي، أيضاً، الى الأعمال الهجومية لارهاب المدنيين وإرباك المقاومين.

تمثل الشكل الهجومي بالقصف المدفعي، وهو النشاط الذي لم يتوقف يوماً واحداً تقريباً. وقد جاءت نسبة كبيرة من القذائف التي تساقطت على أرجاء الجنوب من المدافع الانعزالية، غير أنه أمكن تحديد المصدر الاسرائيلي في بعض الحالات. فقد فتحت المدفعية الاسرائيلية النار على مجموعة واسعة من القرى بتاريخ ١٩/٧/١٩٨٧، على سبيل المثال، حيث طالت قذائفها عربصاليم وجرجوع وجباع وغيرها. وعادت مدفعية الهاوتزر ١٥٥ ملم الى العمل، مجدداً، بعد يومين، حين اصابت قرى مجدل زون وزبقين وخراج العزية. وتكرر الشيء ذاته في ٢٨ من الشهر ذاته، عندما تعرضت بلدة حاريص الى النيران الاسرائيلية، على الرغم من وجودها تحت المظلة الفرنسية. وامتد القصف في ٩/٨/١٩٨٧ ليطال يحمر البقاع وعين التينة قرب حاصبيا، فيما تجدد سقوط القذائف على عربصاليم في ١٩ من الشهر ذاته.

واكب سلاح البحرية الاسرائيلي النشاط المدفعي، حيث واصل مراقبته للساحل اللبناني وتعرضه للسفن المبحرة منه، واليه، ولزوارق الصيد. وقد ظهرت الزوارق الاسرائيلية قبالة صور بتاريخ ١٩/٧/١٩٨٧، حيث طاردت زوارق الصيد واضطرتها الى العودة. وظهرت الزوارق المعادية، مجدداً، قبالة صيدا في الثاني من آب (اغسطس)، حيث فتحت النار على مرفأ المدينة وعلى الساحل

المحيط به. كما قام سلاح البحرية الاسرائيلي بنقل مجموعة كوماندوس ليل ٢٦ تموز (يوليو) الى شاطىء الغازية، جنوب صيدا. وقد نزلوا الى الشاطىء وكمنوا على الطريق العام، فاصابوا سيارتين مسلحتين تابعتين للتنظيم الشعبي الناصري وقتلوا ستة من ركابها وجرحوا أربعة، قبل الانسحاب بواسطة القوارب المطاطية. وقد أشار وجود الطائرات المروحية المرافقة الى احتمال ان الهدف الأصلي للغارة كان التسلل براً حتى مخيم عين الحلوة. هذا، وأعلنت «لجنة مكافحة الارهاب» الحكومية الاسرائيلية، في ١٩٨٧/٧/٢٨، ان سلاح البحرية قد احتجز ١٥ زورقاً وسفينة، خلال العامين الماضيين، واعتقل مئات الفدائيين، ضمن جهوده لمواجهة المقاومة الفلسطينية.

اما النشاط الهجومي الآخر البارز، فتمثل في العودة، مجدداً، الى نمط الغارات الجوية. وجاءت الغارة الاولى بتاريخ ١٩٨٧/٧/٣، حين انقضت الطائرات على قاعدة للحزب القومي السوري الاجتماعي قرب عمّيق، مما أدى الى جرح ١٣ شخصاً. وتركزت بقية الطلعات الجوية، حتى نهاية آب (اغسطس)، على الغارات الوهمية. وقد تكررت الطلعات الاستكشافية، طبعاً، انما حصلت غارات وهمية فوق صيدا ومخيماتها، ولا سيما في ١٩٨٧/٧/٣١ و ١٢ و ١٩٨٧/٨/١٨.

لكن ذلك لا يعني ان النشاط الجوي ظل مقصوراً على غارة واحدة. بل على العكس، فقد ظهر الدور المتعاظم للطائرات المروحية، التي باتت تتحمل مسؤولية كبيرة في عمليات المراقبة، والمطاردة، والهجوم. وغدا ظهور المروحيات في اجواء جنوب لبنان أمراً اعتيادياً، بل ويومياً، وغالباً ما يسجل قيام الطراز «كوبرا» بالاعمال الهجومية. وقد قامت طائرة مروحية، على سبيل المثال، بتمشيط الأراضي والبساتين المحيطة بقرية زوطر، بنيران الرشاشات، بتاريخ ١٩٨٧/٧/١٩. وتكرر الأمر ذاته، في ١٩٨٧/٨/١، حين قامت طائرتان مروحيتان بتمشيط منطقة واسعة تمتد من جويا وشبعا الى الهبارية في الغرقوب. غير ان الدور الفعال للمروحيات قد برز، عن حق، في ثلاث عمليات أخرى. كانت أولاها الغارة التي تمت على بحيرة القرعون، في ١٩٨٧/٧/٢٤. فقد ظهرت طائرة استطلاع دون طيار اولاً، وأعقبتها مروحية واحدة بعد ساعة، فأطلقت صواريخها على قارب خاص بالحزب القومي السوري الاجتماعي ودمرته. وجاءت الحالة الثانية في ٣١ من الشهر ذاته، متمثلة بالنشاط الليلي للمروحيات، التي قامت بالتحليق والرماية بفضل اجهزة الرؤية المتطورة لديها. أما العملية الثالثة، فتمثلت في قيام مروحية باصطياد أحد المقاومين المسؤولين وهو داخل سيارته في بلدته القعقعية، وقد مات على الفور بفعل صاروخ أصاب سيارته، بتاريخ ١٩٨٧/٨/١٠. كما افيد بعدة حالات عن استخدام المروحيات للصواريخ الموجهة، في اثناء الرماية، وبذلك تكتسب اسرائيل خبرة ثمينة في مجال استخدام الطائرات المروحية في الحرب المضادة للعصابات.

شملت الاجراءات الاسرائيلية عمليات الضغط المنهجي على السكان المدنيين. وتبين ذلك بعمليات التفتيش المستمرة التي يقوم بها الجيش وجهاز الاستخبارات الاسرائيليان، على حد سواء. فقد دخلت دورية استخباراتية الى ابل السقي بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢، على سبيل المثال، بينما قامت قوة عسكرية ـ أمنية مشتركة أخرى باقتحام قرية الدلافة وتفتيشها بعد اسبوع واحد. هذا، واكتشفت عبوة ضخمة تزن ١٠٠٠ كيلوغرام تحت مبنى يقطنه المهجرون قبالة ثكنة البص في صور، وهو بناء كان يستخدمه الجيش الاسرائيلي قبل انسحابه. ويبدو ان العبوة كانت معدة مسبقاً للتفجير من مسافة معينة، بعد رحيل المحتلين. وتشكل الاجراءات السابقة وجهاً من وجوه سياسة «الأرض المحروقة» المحدودة التي تنتهجها اسرائيل في جنوب لبنان. اذ يلاحظ تركيز القوات البرية والطائرات المروحية على إتلاف المحاصيل وعرقلة دورة الحياة الاقتصادية في المناطق المحررة من سيطرتها. فقد أحرقت الدوريات المؤللة مساحات حرجية في طرف البقاع الغربي (لبايا) في ١٩٨٧/٧/١٧. بينما تعمدت طائرة مروحية اطلاق النار على قطيع من الماعز في المنطقة ذاتها في السادس من آب (اغسطس). ولم يقتصر الأمر على ذلك، اذ لجأت القوات الاسرائيلية والانعزالية الى منع المزارعين من دخول اراضيهم المزروعة في العديد من القرى، وكان أبرزها يحمر، الشقيف، والقرى المحررة حول حاصبيا. وشملت التدابير الاسرائيلية، أيضاً، اقتطاع

الأراضي الزراعية لغرض اقامة حقول ألغام ومواقع عسكرية، كما حصل قرب رأس الناقورة وشمع في ١٣/٨/١٩٨٧.

وفي هذا السياق، أعلنت مصادر الشرطة اللبنانية ان حصيلة الاعتداءات الاسرائيلية، والانعزالية، خلال شهر تموز (يوليو)، بلغت ٢١ قتيلاً (**المصدر نفسه**، ٢/٨/١٩٨٧). بينما أكد إحصاء آخر للمصدر ذاته ان الاعتداءات المتكررة قد أدت الى مقتل ٧٢ شخصاً وجرح ٢٠٠ في قريتي ياطر وكفرا، منذ الانسحاب الاسرائيلي منهما في نيسان (ابريل) ١٩٨٥ (**المصدر نفسه**، ١٣/٨/١٩٨٧). وتظهر حقيقة السياسة الاسرائيلية الرامية الى تفريغ الجنوب من أهله، كأساس لتثبيت الهيمنة وتقويض المقاومة فيه. وجاء تصريح يوسي بيليد، في ١٠/٨/١٩٨٧، بأن اسرائيل سترد بقوة على كل عمل مقاوم، تأكيداً لما سبق.

بل وأثارت التصرفات العسكرية الاسرائيلية ولجيش لحد، في الآونة الأخيرة، التوقع بأنهما يعدان لعمل هجومي واسع في الجنوب. وتمثل أحد الاحتمالات في حمل سكان المنطقة الحدودية على مغادرة قراهم والنزوح شمالاً، على أساس استبدالهم بحشد من المواطنين المسيحيين القادمين من قرى شرق صيدا (**المصدر نفسه**، ٢٧/٧/١٩٨٧). غير ان ما هو أخطر من ذلك هو احتمال ان تدعم اسرائيل عملية توسع من منطقة جزين باتجاه صيدا، بهدف عزلها وتوسيع الكانتون الانعزالي. ولعل قدوم الانعزاليين من جونيه يصب في ذلك الاتجاه؛ كما اذيع عن تركيز كتيبة مظليين اسرائيليين بـ ٨٠٠ عنصر حول جزين، ربما بهدف دعم مثل ذلك الهجوم او للدفاع عن المدينة من الشرق والشمال والسماح للانعزاليين بالتفرغ للعمل الهجومي (**التقرير**، ١ ـ ٣٠/٨/١٩٨٧).

شؤون اسرائيل التسليحية

برزت ثلاثة أحداث هامة، فيما يتعلق بالبرامج العسكرية الاسرائيلية، خلال شهري تموز (يوليو) و آب (اغسطس)، كان احدها اعتيادياً نسبياً، ألا وهو إقرار الكونغرس الأميركي منح اسرائيل المساعدة العسكرية للعام المالي ١٩٨٧/١٩٨٨، والبالغة ١,٨ مليار دولار، ضمن مساعدة اجمالية بلغت ٣ مليار دولار.

إلا ان الحدثين الآخرين قد أثارا اهتماماً أوسع. وتمثل الأول في إعلان مجلة عسكرية غربية عن قيام اسرائيل باختبار الصاروخ الباليستيكي «اريحا ٢» في أيار (مايو) الماضي. وقد سبق تجريب الصاروخ حتى مدى ٤٦٥ كيلومتراً، إلا انه وصل ٨٢٠ كيلومتراً في التجربة الجديدة، ويتوقع ان يصل مداه النهائي الى ١٤٥٠ كيلومتراً (**انترناشيونال ديفينس ريفيو**، تموز ـ يوليو ١٩٨٧). ويعني ذلك ان اسرائيل سوف تقدر ان تصيب أهدافاً عربية عديدة، مثل بغداد. ويعتقد بأنه يوجد ١٠٠ صاروخ في الترسانة الاسرائيلية. ويقدر هذا الصاروخ، أيضاً، على الأقل، ان يحمل رأساً نووياً.

ويتمثل الحدث الثالث والأخير في تجميد مشروع بناء الطائرة المقاتلة الاسرائيلية «لافي»، بعد تأرجح طويل. وتفكر اسرائيل بالتعويض عن «لافي» بالحصول على طائرة ف ـ ١٦ الاميركية. بل ويطرح، حالياً، مشروع اشتراك اسرائيل بانتاج نموذج جديد للمقاتلة ف ـ ١٦ خاص بها وبسلاح الجو الاميركي، مع تأجيل مشروع «لافي» الى العام ٢٠٠٠ (**جينز ديفينس ويكلي**، ٥/٩/١٩٨٧). وقد انفقت اسرائيل، حتى الآن، ١,٥ مليار دولار في تطوير النموذج الأول من «لافي»، من أصل ميزانية بحث وتطوير مخصصة بلغت ٢,٥ مليار دولار؛ وتتأمل اسرائيل أن تتجنب بعض العواقب المترتبة على التجميد، كصرف العمال وفقدان الاستثمارات، من خلال مواصلة أعمال البحث بوتيرة متدنية قبل العودة بالمشروع بكامله في العام ٢٠٠٠ (**المصدر نفسه**، ٢٩/٨/١٩٨٧).

ي. خ.

نقل السكان: تحضير نفسي للحرب المقبلة

«لا توجد حلول سهلة. ان الحل الأفضل لعرب المناطق [المحتلة] والشعب الاسرائيلي هو النقل (Transfer). لن نستطيع التهرب من الواقع أكثر من ذلك. ان كل شخص واقعي يقرأ الخارطة بشكل صحيح سوف يفهم ذلك. هناك ضرورة لنقل عرب [الضفة الغربية] وغزة الى ما وراء نهر الاردن، من خلال اتفاق مع جيراننا وكشرط اسرائيلي في أية مفاوضات، من خلال ادراك الشعبين ان المستقبل سوف يكون أفضل لكليهما بهذه الطريقة» (**معاريف**، ١٠/٧/١٩٨٧). هكذا عقب اللواء (احتياط) رحبعام زئيفي، على أقوال الكاتب أ. ب. يهوشع التي دعا، بموجبها، الى الانسحاب من المناطق المحتلة، وتجريدها من السلاح، وشن الحرب، اذا خرق العرب الاتفاقات المعقودة في هذا الشأن (**المصدر نفسه**). جاء ذلك في سياق الندوة التي عقدها منتدى «باما» للاستيضاحات السياسية يوم الجمعة ٣/٧/١٩٨٧، بمناسبة مرور عشرين عاماً على الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تحدث فيها زئيفي عن الأهمية الأمنية للضفة وقطاع غزة. وقال زئيفي، في معرض تبريره لفكرة النقل، ان رئيس الحكومة في حينه، دافيد بن ـ غوريون، قد صادق، في العام ١٩٥٥، على «خطة اسماعيل» التي كانت خطة تفصيلية للجيش لاحتلال الضفة الغربية. وذكر زئيفي، أيضاً، ان بن ـ غوريون اوعز بتنفيذ الخطة، في حال توفرت فرصة مناسبة (**هآرتس**، ٥/٧/١٩٨٧). وختم زئيفي كلامه: «يجب ان نقول ذلك علناً، ودون خجل» (**المصدر نفسه**).

بعد أقل من شهر، عاد الى طرح موضوع النقل نائب وزير الدفاع الاسرائيلي، ميخائيل ديكل، في اثناء محاضرة القاها في فرع حيروت في نتانيا. قال ديكل: «لكي نحول دون تحول المنطقة الى برميل من البارود مع فتيل نشط موجه نحو الولايات المتحدة، المعنية بالاستقرار في المنطقة، فانه يقع على عاتق الدول الغربية واجب سياسي واخلاقي للاهتمام بنقل السكان العرب من [الضفة الغربية] الى دولتهم، الدولة الهاشمية، اي الاردن» (**هآرتس**، ٢٩/٧/١٩٨٧). وأضاف ديكل ان عملية النقل هي «السياسة الوحيدة القادرة على حل المشكلة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

ردود الفعل على أقوال زئيفي، وديكل لاحقاً، تفاوتت بين التنديد والتحفظ والتفهم والتأييد. فكتل المعارضة الراديكالية نددت كلها باقتراح النقل وطالبت باقالة زئيفي وديكل من المناصب العسكرية والعامة والرسمية التي يشغلانها. وطلب بعض هذه الكتل (حداش والتقدمية) من المستشار القانوني للحكومة ان يفحص امكان تقديم كل من زئيفي وديكل الى المحاكمة، وفقاً لقانون حظر التحريض على العنصرية وللقانون الذي يحظر ارتكاب جريمة ابادة شعب (**المصدر نفسه**، ٥/٧/١٩٨٧، و **يديعوت احرونوت**، ٣٠/٧/١٩٨٧). اما الكتل المعارضة، اليمينية والفاشية (هتحياه وحركة كاخ)، فانقسمت بين متفهم للاقتراح ومتحمس له. فعضو الكنيست غيئولاه كوهين قالت ان زئيفي لم يتحدث عن طرد العرب، بل عن حل متفق عليه يقوم على أساس تبادل السكان، سبق لزعماء حزب العمل في الماضي ان طرحوه، لكنه لم يعد الآن ممكناً (**هآرتس**، ٥/٧/١٩٨٧). وبالنسبة الى اقتراح ديكل، قالت كوهين ان الاقتراح، ومع انه لا يتطابق تماماً مع موقف حركة هتحياه بشأن حل مشكلة عرب الضفة الغربية، إلا ان من حقه ـ أي ديكل ـ ان يعرب عن رأيه بهذا الشأن (**المصدر نفسه**، ٣٠/٧/١٩٨٧).

اما اكثر المتحمسين والمرحبين باقتراح النقل، فكانا عضو الكنيست مئير كهانا (حركة كاخ) ومئير كوهين ـ افيدوف (حيروت ـ ليكود). فالأول اعتبر الاقتراح «انتصاراً اخلاقياً كبيراً لمواقف حركة كاخ. وانه لمن المؤسف ان تعترف بعض الشخصيات الآن فقط، بعدالة أقوال الحاخام كهانا... ولا يغير

في الأمر شيئاً اذا سمينا الأمر نقلاً وفقاً لصيغة زئيفي، او سميناه اعادة وفقاً لصيغة ديكل. فالأساس هو الا يبقى العرب هنا» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/٧/٣٠). أما افيدوف، فقال: «انا أؤيد نقل عرب من كل ' أرض ـ اسرائيل ' الى الاقطار العربية، وهذا يشمل، أيضاً، العرب داخل الخط الأخضر». وأضاف افيدوف: «يجب ان نقدم اليهم تعويضات كاملة، وان نخرجهم كما أخرج الاتراك مئات الآلاف من الأكراد. ففي الجليل سوف نواجه، بعد بضع سنوات، وضعاً صعباً، عندما تصبح الأكثرية فيه من العرب» (**المصدر نفسه**).

على الصعيد الحكومي، اكتفى رئيس الحكومة، اسحق شامير، بالقول «انه يعارض، تماماً، هذه الأفكار التي طرحها ديكل... وان الأمر مجرد اقتراح شخصي... لا يتفق مع روح الليكود، ولا يظهر في برنامجه، ومن ثم [فهو] غير ملزم لأحد منا» (**هآرتس**، ١٩٨٧/٧/٣٠). أما القائم بأعمال وزير الخارجية، شمعون بيرس، وكذلك وزير الدفاع، اسحق رابين، فسخرا من الاقتراح. واعتبره بيرس ينم عن «عقل ملتوٍ ومشوه... ويلحق أفدح الضرر بسمعة الدولة وجوهرها». واعتبره رابين «اعترافاً بفشل مفهوم ' أرض ـ اسرائيل ' الكاملة»، وانه «بداية الافلاس الاخلاقي» (**المصدر نفسه**).

ردود الفعل هذه، على اختلافها، اجّجت الجدل بشأن فكرة النقل التي طرحها زئيفي وتبناها، لاحقاً، نائب وزير الدفاع، ميخائيل ديكل. فالتعليلات التي أوردها زئيفي ومؤيدوه، في ردودهم على منتقدي الفكرة، في محاولة لتبريرها ولتأكيد مشروعيتها وعدم خروجها عن سياق الفكر والعمل الصهيوني، سلطت الأضواء، بحكم ما تضمنته، على جملة من القضايا، بعضها يتصل بالماضي البعيد والقريب لهذه الفكرة على صعيد التداول بها وتطبيقها من جانب القادة الصهيونيين، وبالتحديد قادة حركة العمل؛ وبعضها الآخر يتصل بالمأزق المشترك الذي يواجهه، حالياً، ومنذ احتلال القوات الاسرائيلية لمناطق الضفة الغربية والقطاع، دعاة الضم الكلي ودعاة الحل الاقليمي الوسط. وجوهر هذا المأزق هو مصير السكان. وهكذا، فدعاة النقل يطرحون خياراً ثالثاً يلبي رغبة دعاة الضم ويزيل مخاوف دعاة الحل الاقليمي الوسط الديمغرافية.

الفكرة ـ تاريخياً

في رده على منتقديه وفي معرض تبريره لاقتراحه، يقول زئيفي انه، بشأن اعتقاده بهذه الفكرة، تتلمذ على أيدي معلميه من قادة حركة العمل الصهيونية، امثال بيرل كاتسنلسون واسحق طابنكين، الذين تحدثوا عن «النقل»، كحل لمشكلة عرب «أرض ـ اسرائيل». ويضيف زئيفي ان الفارق بينه وبين هؤلاء هو في كونهم قصدوا «نقلاً عاماً» يشمل جميع سكان «أرض ـ اسرائيل» من العرب، بينما ينحصر اقتراحه في نقل منسق، ومتفق عليه بالنسبة الى عرب المناطق المحتلة فقط (**دافار**، ١٩٨٧/٧/٦).

ادعاء زئيفي هذا، كان موضع ردود وتعليقات عدد من المعلقين الصحفيين والسياسيين. بعضهم أكد صحة ما ذهب اليه، والبعض الآخر نفاه بشدة. يقول المعلق الصحفي دان مرغليت، في هذا الصدد: «ان فكرة النقل، كما يوضح كل من غيئولاه كوهين وزئيفي والدكتور الداد ـ شايب [منظر حركة ' أرض ـ اسرائيل ' الكاملة] اقترحت ولاقت الدعم من جانب الزعماء التاريخيين لحركة العمل. هذا ادعاء منافٍ للحقيقة، قطعياً، بدأ يتفشى في الوعي الجماهيري كجزء من مسار خطير من عملية غسل للدماغ تهدف الى تقويض الركيزة الاخلاقية للصهيونية» (**هآرتس**، ١٩٨٧/٧/٧). فالفكرة ـ بحسب مرغليت ـ «ولدت... في عقول السادة البريطانيين، في اثناء انعقاد لجنة اللورد بيل في العام ١٩٣٧. واقترح هؤلاء ان تقوم بريطانيا بطرد جزء من عرب البلاد [فلسطين] بالقوة. لكن بن ـ غوريون رفض تبني الاقتراح، مع انه، في الظروف الديمغرافية آنذاك، كان فيه الكثير من الاغراء للأقلية اليهودية، هذا فضلاً عن ان الرأي العام الدولي لم يكن ينظر، في تلك الفترة، نظرة سلبية الى فكرة النقل» (**المصدر نفسه**).

اما المرة الثانية التي طرحت فيها هذه الفكرة ـ بحسب مرغليت أيضاً ـ فكانت في مؤتمر حزب العمال البريطاني العام ١٩٤٤، «حيث بدأت تتضح، آنذاك، احجام الكارثة اليهودية في اوروبا؛ ومع ذلك، رفضت الحركة الصهيونية ركوب عجلة حزب العمال البريطاني، حيث رفض اليشوف

العبري دعم فكرة النقل ـ وفقاً لما جاء في كتاب يوسف غورني عن حزب المعارضة البريطاني» (المصدر نفسه).

لكن مرغليت ينسب، في الوقت عينه، الى بن ـ غوريون قوله: «هذا اقتراح بريطاني، فاذا كان البريطانيون راغبين فيه، فلينفذوه؛ أما اليهود، فلا يجوز لهم حتى حثهم على ذلك» (المصدر نفسه).

وحذا حذو مرغليت، الصحفي مارك غيفن الذي اعتبر محاولة زئيفي الاستناد الى موقف «مؤسسي حركة العمل»، أمثال طابنكين وبيرل كاتسنلسون اللذين أيدا «النقل» في الثلاثينات، هي بمثابة مناورة هدفها التضليل وتنم عن الجهل. «ذلك لأن الأمر يتعلق بفترة لم تكن الدولة اليهودية قائمة فيها بعد، ولم يكن قادة الحركة الصهيونية يتحدثون فيها، بعد، عن الدولة باعتبارها هدفاً فورياً. فالفكرة طرحتها لجنة بيل التي اجرت تحقيقاً بشأن مسألة ' أرض ـ اسرائيل ' بتكليف من الحكومة البريطانية، وأوصت بالتقسيم، وبـ ' النقل ' ـ كتبادل للسكان من أجل خلق تواصل اقليمي معين يتيح قيام دولتين منفصلتين. وعلى حد قول [الباحثة] انيتا شابيرا، في كتابها ' بيرل ' ، كان بيرل كاتسنلسون مأخوذاً بتلك الفكرة، لأنه اعتبرها ' نواة لحقيقة تاريخية وطريقاً الى حل بعيد المدى ' . ولم توافق مؤسسات حزب مباي على اقتراح كاتسنلسون، غير انه يجب ان نذكر، على أية حال، ان الأمر يتعلق بواقع سياسي مختلف تماماً، واقع كان للنقل فيه، لو نفذ من خلال اتفاق، مغزى تبادل سكاني يختلف عن فكرة زئيفي ومؤيديه» (عل همشمار، ١٠/٧/١٩٨٧).

اما الباحث يوسف رابينوفيتش، فيعترف بأن بيرل كاتسنلسون هو الوحيد الذي كان يؤيد فكرة «النقل»، وانه كرر تأييده لها علناً مرتين، في العشرينات في مؤتمر حزب احدوت هعفوداه، الذي انعقد في العام ١٩٢٤، وفي الثلاثينات في اثناء انعقاد مركز الحزب للبحث في مشروع بلتيمور. اما اسحق طابنكين، فرفض فكرة النقل، جملة وتفصيلاً، لأنه كان يعتقد بأن الهجرة اليهودية الكبيرة الى «أرض ـ اسرائيل»، هي الوسيلة الوحيدة لترسيخ اقدام الشعب اليهودي في «أرض ـ اسرائيل»، دون سلبها من العرب. اضافة الى ذلك، لم يكن طابنكين يؤمن بامكان الحصول على موافقة العرب على فكرة النقل، ودون تلك الموافقة يتحول النقل الى عملية طرد (معاريف، ٦/٧/١٩٨٧).

في المقابل، انبرى البعض للدفاع عن زئيفي، لناحية تأكيده ان فكرة «النقل»، هي فكرة صهيونية، وهي استمرار لموقف «مؤسسي حركة العمل». ابرز هؤلاء كان تسفي شيلواح، أحد قدامى نشيطي حزب مباي والعمل واحد أبرز قادة الحركة من أجل «أرض ـ اسرائيل» الكاملة التي ظهرت الى الوجود في أعقاب حرب العام ١٩٦٧، وكان بين مؤسسيها الكثير من الشخصيات المحسوبة على حركة العمل، ثم انسحبت منها والتحقت بالليكود، ثم بحركة هتحياه. يقول شيلواح ان الزعم بأن فكرة «النقل» كانت تتردد فقط في الاطراف الهامشية للحركة الصهيونية وانها لم تنجح في التوغل في فلسفة حركة العمل، هو زعم خاطىء. «فتبادل السكان، او النقل، طرحه، في الماضي، أشخاص من مدرسة هرتسل، مثل ارثور روبين في العام ١٩١٤ (انظر شموئيل دوتان، الصراع على ' أرض ـ اسرائيل ' ، اصدار وزارة الدفاع). وبعد الحرب العالمية الاولى [طرحه] د. ماكس نورداو ويسرائيل زانغويل. وايد كاتسنلسون فكرة نورداو. وبالمناسبة، فان احدى الذرائع التي طرحها دافيد بن ـ غوريون في جداله مع رافضي التقسيم، في العام ١٩٣٧، كان البند الذي يتحدث في مشروع لجنة بيل عن نقل العرب من المنطقة المخصصة للدولة اليهودية الى المنطقة المخصصة للدولة العربية. وكان رد كاتسنلسون عليه انه عندما تحدث عن النقل كان يقصد نقل العرب الى العراق، ولم يتخيل ان الأمر يتعلق بنقلهم من حيفا الى نابلس» (دافار، ٢/٨/١٩٨٧).

ولا ينفي شيلواح ما ذهب اليه الصحفي مرغليت من ان الفكرة «ولدت في عقول السادة البريطانيين»، لكنه، في الوقت عينه، يؤكد ان رفض الفكرة من جانب بعض قادة الحركة الصهيونية وحركة العمل لم يكن، من حيث المبدأ، الا بالنسبة الى موقف حركة هشومير هاتسعير (حزب مبام حالياً) التي كانت تدعو الى اقامة دولة ثنائية القومية في حينه، ويورد، في هذا الصدد، ان رفض طابنكين للفكرة كان ينبع من كونها غير عملية، بينما لم تتبن المنظمة الصهيونية فكرة النقل، مخافة تولد انطباع بأن ليس هناك فرصة لتحقيق المشروع الصهيوني،

الا من خلال النقل (**معاريف**، ١٩٨٧/٧/٢١ و **دافار**، ١٩٨٧/٨/٢).

من الكلام الى الممارسة: النقل بالقوة

ومن الماضي البعيد الى الماضي القريب. فما كان مجرد فكرة قيد التداول وأمل يراود النفس، يتحول ـ بحسب شيلواح ـ الى سياسة قيد التنفيذ في أول فرصة سانحة. وكانت الحرب تلك الفرصة. فـ «النقل ' غير العملي '، نُفّذ مع هروب العرب. وما كان يمكن تنفيذه عبر الاتفاق، تم تنفيذه بواسطة الحرب، كما هو الحال بالنسبة الى الدولة ذاتها. ولم يكن ذلك تبادلاً للسكان، بل نقل» (**معاريف**، ١٩٨٧/٧/٢١). وتتضح مركزية فكرة النقل، في السياسة والتطبيق، في عهد بن ـ غوريون، اذا اخذنا في عين الاعتبار انه، وفقاً لمشروع التقسيم، كان ٤٥ بالمئة من مجموع سكان الدولة اليهودية من العرب يسيطرون على معظم اراضيها (**دافار**، ١٩٨٧/٨/٢). كذلك في مشاركة رئيس الاركان وقادة الجيش الآخرين في تدمير القرى والمدن العربية «لكي لا يكون هناك مكان لعودة اللاجئين اليها». وفي طلب يغئال يدين (رئيس الاركان) تدمير البلدة القديمة في طبريا (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/٧/١٦). واذا كان موشي شاريت اعتبر «هروب العرب»، في رسالته الى ناحوم غولدمان، بعد أربعة أسابيع من اعلان قيام اسرائيل، «حدثاً عظيماً في تاريخ البلاد، وبمعنى ما أكثر عظمة وروعة من قيام دولة اسرائيل... [فالسبب] لأن هرب العرب جعل الاراضي التي يسيطر عليها الجيش الاسرائيلي (او، عملياً، الهاغاناه) منطقة يهودية متجانسة، كان لا بد للدولة اليهودية ان تقوم عليها، ان عاجلاً أو آجلاً» (**دافار**، ١٩٨٧/٨/٢). اما بن ـ غوريون، الذي قال، في خطاب الى مركز حزب مباي (١٩٤٩/٣/١٦)، ان «هناك فارقاً بين الأراضي التي يوجد عليها عرب والاخرى التي لا يوجد عليها عرب، انها أرض مختلفة تماماً»، فلا يكتفي بالاعلان، هو ووزير خارجيته موشي شاريت، ان اسرائيل لن تقبل بعودة اللاجئين، بل يسارع الى تشكل لجنة، سُميت «لجنة النقل»، يكلفها بتقديم مشاريع لتوطين اللاجئين الفلسطينيين. ولم تقتصر المشاريع التي وضعتها تلك اللجنة على توطين اللاجئين في الاقطار العربية، بل اقترحت توطينهم في اميركا اللاتينية، التي أُوفد اليها مبعوث خاص من جانب بن ـ غوريون للبحث في الموضوع (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/٧/١٦).

بعد حرب ١٩٦٧، تعود سياسة «النقل» الى احتلال مكانة مركزية في سياسة الحكومات الاسرائيلية ازاء المناطق المحتلة، ولكن دون ضجيج ودون اثارة. ففي عهد اشكول وغولده مئير، شكلت وكالة خاصة كانت مهمتها الأساسية، الى جانب شراء الأراضي، تشجيع سكان الضفة والقطاع على الهجرة الى الأقطار العربية (**المصدر نفسه**). كذلك كان لهذا العامل اثر بالغ في تحديد السياسة ازاء المناطق المحتلة. في هذا الصدد، كانت هناك وجهتا نظر: «الاولى تقول بالمحافظة بواسطة سياسة القبضة الحديدية على الأمن والنظام، ولكن مع الامتناع عن التدخل في الشؤون المدنية؛ والثانية تقول بوجوب استغلال اول فرصة تعطى لليهود في ' أرض ـ اسرائيل ' للتعامل مع العرب الذين يعيشون فيها دون تدخل سلطة أجنبية، ولوضع أنظمة للحياة على نحو يقصد منه ان يكون للفلسطينيين أنفسهم مصلحة في استمرار التعاون في ' أرض ـ اسرائيل ' في كل اتفاق سياسي يتم التوصل اليه في وقت لاحق» (يورام نمرود، **عل همشمار**، ١٩٨٧/٧/١٣).

ولكن في الصراع بين وجهتي النظر هاتين رجحت كفة تلك التي اعطت وزناً أكبر للعامل الديمغرافي، الذي أساسه ما يلي: «كلما قل عدد السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة، كلما أصبح حل مشكلات الأمن اسهل، سواء أُضمت المناطق الى اسرائيل او اعيدت الى سلطة عربية. وعليه، فان كل مبادرة اسرائيلية للتطوير الاقتصادي في المناطق ولتحسين مستوى الحياة، وخاصة لاعادة تأهيل عشرات الآلاف من اللاجئين في المخيمات، سوف تكون حجر عثرة على طريق المبادرين اليها. ان تحسين ظروف العمالة في المناطق المحتفظ بها سوف يعمل على كبح اتجاه الهجرة الذي تميزت به الضفة الغربية ابان الحكم الاردني» (**المصدر نفسه**).

وبناء عليه، ولتحقيق هذا الهدف (الهجرة شرقاً)، بنى موشي دايان سياسته ازاء المناطق على ثلاث ركائز: الجسور المفتوحة مع الاردن؛ والامتناع عن المبادرة الى توفير فرص العمل؛ ووقف النمو الاقتصادي. وقُدمت كل التسهيلات الادارية من

أجل العبور، والمالية اللازمة لترتيبات الحياة الاولى في الأردن. وكان التقرير الاول الذي يطلبه رئيس الحكومة (اشكول) الى مكتبه كل صباح، هو عن عدد الذين يعبرون في اتجاه الشرق. ومن ناحية اخرى، اعتبرت سياسة تشجيع الهجرة شرقاً احد الانجازات في التقرير السنوي الأول للحكم العسكري في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**).

وحتى عندما احدث دايان تعديلاً في سياسته ازاء موضوع فرص العمل، بالسماح لعمال الضفة والقطاع بالعمل داخل اسرائيل، نراه يفعل ذلك من خلال تقدير مبني على أساس انه عندما يطرأ ركود اقتصادي في اسرائيل، يكون هؤلاء العمال أول المسرحين من دائرة العمل، ولا يكون أمامهم مناص من البحث عن وسائل العيش شرق نهر الاردن (**المصدر نفسه**).

تحضير نفسي مسبق

اذا كانت السياسة الصهيونية في الماضي اتسمت، في هذا الموضوع، بالكثير من الفعل، عندما تسنح الظروف، والقليل من الكلام، فان اقدام رئيفي على طرح اقتراحه، علناً، سببه - كما يقول - «ان حركة العمل، ومنذ زمن طويل، قد نسيت نهجها وفقدت الاتجاه، وتاهت في حقول أخرى» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/٨/٤).

اما السبب الثاني لطرح فكرة النقل، فهو المأزق الذي وصلت اليه سياسة المعراخ والليكود في موضوع مصير المناطق المحتلة. «فاذا كان من المحال استيعاب السكان العرب كمواطنين [الخطر الديمغرافي]، واذا كان من المحال التنازل عن المناطق [الخطر الأمني]، واذا كنا لا نريد دولة يعيش فيها نوعان من المواطنين [استمرار الوضع الحالي]، يبقى، اذاً، خيار النقل» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٧/١٦).

وعلى الصعيد ذاته، أي الموقف من مصير المناطق المحتلة، نرى انه بينما يقول نائب وزير الدفاع، ميخائيل ديكل، ان هذه الفكرة (فكرة النقل) قد تبلورت لديه مذ بدأ شمعون بيرس يتحدث عن المؤتمر الدولي، «الذي لا مفر من ان يقودنا الى خارج [الضفة الغربية]» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٧/٣٠)، فان تسفي شيلواح، على سبيل المثال، يرى «انه اذا كان ثمة منطق ما في الدعوة الى المؤتمر الدولي للسلام، وفي مشاركة الاتحاد السوفياتي فيه، فانه يقوم، فقط، اذا كان البند الأول على جدول أعمال ذلك المؤتمر، هو موضوع النقل. وبالمناسبة، فقد قررت حكومة اسرائيل، في ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٦، مطالبة الدول العربية، والدول الكبرى، بتوطين اللاجئين في العراق وسوريا والجزائر والمغرب والاردن (انظر مقالات مئير افيدان في **دافار**، ٥ و ٧ و ١٩/٦/١٩٨٧). وبالتالي، فمتى سوف تطالب بذلك ان لم يكن في المؤتمر الدولي» (**دافار**، ١٩٨٧/٨/٢٠).

واذا كان طرح فكرة النقل، او عدم منح العرب حقوقاً سياسية كاملة، هو «اعتراف بفشل مفهوم ' أرض - اسرائيل ' الكاملة»، على حد تعبير وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، لأن «من يؤيد ' أرض - اسرائيل ' الكاملة ولا يقول بالنقل، ولا بابقاء العرب مواطنين من الدرجة الثانية، فكأنما يقول بمنحهم حق الانتخاب. ان ٢,٢ مليون عربي يتمتعون بحق الانتخاب سوف يكونون، في مثل هذه الحالة، بمثابة عنصر الترجيح الذي يجعل الدولة غير صهيونية» (**هآرتس**، ١٩٨٧/٧/٣٠)، فان الصحفي داني روبنشتاين لا يرى ان الخيار القائم بالنسبة الى دعاة «أرض - اسرائيل» الكاملة هو اما النقل واما منح العرب حقوقاً سياسية متساوية. فالضم الكامل غير وارد في حسابات مؤيدي «أرض - اسرائيل» الكاملة، وما دام الامر كذلك، فلا يعود هناك وجود لما يسمى بالخطر الديمغرافي. اذ ان وجود مليونين او ثلاثة ملايين من العرب في المناطق المحتلة، في ظل انعدام التقدم نحو الضم، وفي ظل «خيار الاحتلال المستمر»، سوف يجعل من يفكر في تسوية تقوم على انسحاب وحل اقليمي وسط، ويستخدم تهديد الخطر الديمغرافي، كمن يلوح بتهديدات عقيمة، لأن هذا الخطر يبقى مشكلة نظرية فقط (**دافار**، ١٠/٧/١٩٨٧).

أما الصحفي حغاي ايشد، فيرى ان طرح فكرة النقل من جانب انصار «أرض - اسرائيل» الكاملة، يعود الى كونهم يطمحون الى «حل نهائي»، يستجيب لمسألة الحدود، «بحيث تصبح الحدود حدوداً، ويزيل الخطر الديمغرافي، «بحيث تصبح الديمغرافيا كما ينبغي ان تكون، وبحيث لا

تبقى مشكلة فلسطينية من دون حل» (المصدر نفسه، ١٩٨٧/٧/١٧).

وفي هذا السياق، تصبح فكرة «النقل الطوعي»، ومن «خلال اتفاق»، مجرد «تحضير نفسي مسبق واعداد للنفوس لطرح الاستنتاج القائل انه ليس من المتعذر طرد سكان المناطق بالقوة في الحرب المقبلة» (المصدر نفسه).

لكن ايشد يحذر من ان كل الافكار في شأن «حل نهائي» يقوم على طرد سكان المناطق المحتلة، وربما جزء من سكان الجليل، «هي احلام خطرة جداً». ان طرد الفلسطينيين، كلياً أو جزئياً، لن يضع حداً لأي شيء. بالعكس، انه سوف يكون اشارة البدء بحرب انتقامية يشنها العالم العربي والاسلامي كله ضد دولة اسرائيل على مدى أجيال. وما يقترحه المتطرفون في العالم العربي والاسلامي الآن، سوف يصبح من نصيب الجميع. سوف يكون هذا [الطرد بالقوة] الاثبات القاطع لعدالة المطالبة العربية بالقضاء على اسرائيل في حروب متكررة واعمال تدمير وقتل جماعية. وفي أحسن الأحوال، سوف يقود ذلك الى خطة عربية لـ ' النقل الطوعي ' لسكان اسرائيل الى الولايات المتحدة. وهذا هو النقل الحقيقي. وربما كان هذا التعليل الأساسي لضرورة التفتيش عن بديل لتقليص الاحتكاك والعداء بيننا وبين العالم العربي والاسلامي، ولخفض ' الحضور الفلسطيني ' في الصراع الاسرائيلي ـ العربي. ان هذا الجهد يبذل ويثمر. وينبغي الاستمرار فيه وعدم الالتفات الى أفكار فارغة، وكارثية، يعرضها ذئب في جلد حمل» (المصدر نفسه).

هاني العبدالله

تقليص امتياز «الكهرباء» ومحاولة لتلميع «الروابط»

بين الموضوعات الكثيرة التي شغلت حيزاً هاماً في الاحداث، مؤخراً، في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي سوف تترك آثارها، بدرجات متفاوتة، في الأوضاع فيهما، ثلاثة موضوعات تتقاطع فيها الاهتمامات السياسية والعسكرية والاجتماعية. الأول يتعلق بالقرار الذي أصدره مجلس الوزراء الاسرائيلي، مؤخراً، حول تقليص امتياز شركة كهرباء محافظة القدس العربية مقابل تمديده عشر سنوات أخرى، الأمر الذي سوف يكون له أثر كبير في مستقبل واحدة من أهم المؤسسات الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما الموضوع الثاني، فيتعلق بتطور العمل العسكري في قطاع غزة، كما أبرزته عمليتان جديدتان وقعتا، مؤخراً، في القطاع، عادت الأوساط الاسرائيلية، بعدهما، الى التحدث عن الدور المتصاعد للقوى الوطنية الفلسطينية في هذه المنطقة، وعلاقة التجمعات والتيارات الاسلامية بهذا الدور، والتلويح بالعودة الى سياسة وزير الصناعة والتجارة، اريئيل شارون، التي اتبعها في أوائل السبعينات لاجتثاث «مراكز الارهاب». ويتعلق الموضوع الثالث بمحاولات أردنية ـ اسرائيلية لتطوير نفوذ الاردن في المناطق المحتلة، وتجديد دور «روابط القرى»، التي يجرى حديث عن عزم حركة «حيروت» على تحويلها الى رابطة أو حزب سياسي يلعب دوراً في أية مفاوضات مستقبلاً، وهو ما نعرض له.

«كهرباء» القدس

بعد أكثر من ١٦ شهراً على المفاوضات التي أُجريت بين شركة كهرباء محافظة القدس العربية ووزارة الطاقة الاسرائيلية، على خلفية ديون الشركة المتراكمة والازمة المالية التي تعاني منها، والتي انتهت بقرار من المحكمة الاسرائيلية أصدر في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٨٦، وحال موقف الشركة العربية وموقف عمالها دون تنفيذه، قرر مجلس الوزراء الاسرائيلي، بتاريخ التاسع من آب (اغسطس) ١٩٨٧، تمديد فترة امتياز شركة كهرباء القدس، الذي ينتهي في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، مدة عشر سنوات، مقابل عدم السماح للشركة العربية بتزويد المستوطنات اليهودية ومعسكرات الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية بالتيار الكهربائي. وقد صوت الى جانب القرار ١٥ وزيراً، غالبيتهم من الليكود، في حين اقترح أربعة وزراء الاستيلاء على الشركة نهائياً (الفجر ، القدس، ١٠/٨/١٩٨٧). وبهذا، تكون شركة كهرباء محافظة القدس قد دخلت مرحلة من أعقد المراحل التي واجهتها وعانت خلالها من صعوبات كثيرة، أمكن التغلب عليها حتى الآن. فهي تفقد، في حال تنفيذ القرار، جزءاً هاماً من امتيازها، في حين يلحق ذلك أضراراً كبيرة بموظفي وعمال الشركة ومستقبلها بشكل عام.

يعود تأسيس شركة كهرباء القدس الى بدايات القرن الحالي، الى ما قبل انهيار العهد التركي (العثماني) بسنوات. ففي العام ١٩١٤، عقدت اتفاقية بين رئيس بلدية القدس ومتصرف سنجق القدس آنذاك، من جهة، وبين أحد الرعايا اليونانيين في فلسطين، ويدعى، يوربيدس مافروماتيس، من جهة أخرى، حصل بموجبها مافروماتيس على إمتياز توليد الكهرباء وتوزيعها في مدينة القدس والقرى المجاورة لها. وفي أعقاب الانهيار التركي، اثر الحرب العالمية الأولى، وسيطرة بريطانيا على فلسطين، حاول مهندس يهودي، روسي الأصل، يدعى بنحاس روتنبرغ، انتزاع الامتياز من اليوناني تحت مظلة الانتداب البريطاني؛ غير ان الحكومة اليونانية استطاعت استصدار قرار من محكمة العدل الدولية، في لاهاي، لمصلحة مواطنها مافروماتيس،

مما اضطر المندوب السامي البريطاني الى اعادة امتياز توليد الكهرباء وتوزيعها الى صاحبه. وفي العام ١٩٢٦، عاد الاثنان، مافروماتيس وروتنبرغ، الى عقد اتفاق بينهما، تنازل بموجبه الأول عن الامتياز العثماني في مقابل الحصول على إمتياز جديد يسمح له بتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها في معظم أنحاء القدس، ضمن دائرة قطرها ٤٠ كيلومتراً، ومركزها كنيسة القيامة. وأصدر، آنذاك، القانون البريطاني المعروف بقانون «تقنين إمتياز الكهرباء، وتوزيعها، في مدينة القدس وجوارها»؛ وبموجبه تم تحديد الامتياز بستين عاماً تبدأ في ١٩٢٨/١/١، وكان مافروماتيس أسس شركته تحت اسم «شركة كهرباء القدس». وفي غضون ذلك، وقعت حكومة الانتداب البريطاني اتفاقية ثانية شملت ما تبقى من مدينة القدس لمصلحة مشروع بنحاس روتنبرغ، الذي حمل اسم «شركة كهرباء فلسطين»، وهي الشركة التي أصبحت، بعد العام ١٩٤٨، أي بعد اعلان قيام دولة اسرائيل، شركة الكهرباء القطرية. وهكذا وجدت في القدس شركتان، واحدة في الشطر الشرقي من المدينة، الذي صار، بعد العام ١٩٤٨، خاضعاً للحكم الاردني، وأخرى في الشطر الغربي الخاضع لاسرائيل. وفي العام ١٩٥٦، تم تسجيل شركة كهرباء القدس، وفق القوانين الاردنية، على أساس شركة مساهمة باسم «شركة كهرباء لواء القدس المساهمة المحدودة»، وشمل نشاطها بلديات القدس وبيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا ورام الله والبيره. وبعد العام ١٩٦٢، تغير اسم الشركة الى «شركة كهرباء محافظة القدس المساهمة المحدودة»، بعد مراعاة التقسيمات الادارية الاردنية الجديدة، وبقيت كذلك حتى حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ففي ٢٧ حزيران (يونيو)، أقرّ الكنيست الاسرائيلي تعديلاً لقانون البلديات، تم بموجبه توسيع بلدية القدس لتشمل القدس العربية وبعض المناطق المجاورة في الضفة الغربية، الأمر الذي عنى، بطبيعة الحال، تطبيق القانون الاسرائيلي على شركة كهرباء القدس العربية (**اليوم السابع**، باريس، ١٩٨٧/٨/٢٤).

وهكذا تم ربط شركة كهرباء محافظة القدس بشركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية، بعد التوسع الهائل في مناطق الاسكان الاسرائيلية في الأراضي الواقعة ضمن امتياز الشركة العربية، الأمر الذي أدى الى ظهور الحاجة الى مولدات جديدة لتغذية هذه المناطق بالتيار. وقد سمحت سلطات الاحتلال لادارة شركة كهرباء القدس بشراء مولدين جديدين بقوة ٦ ميغاوات للواحد، غير ان الشركة لم تتمكن من شرائهما لعدم توفر السيولة المالية في خزائنها، وعدم تمكنها من الحصول على المساعدات، مما اضطرها الى الاعتماد على الشركة القطرية، التي بدأت تزودها بالتيار الكهربائي، فيما تتولى هي توزيعه على المناطق الواقعة ضمن امتيازها.

وتفاقمت أزمة الشركة بعد أن فرضت الشركة القطرية الاسرائيلية عليها تسعيرة خاصة، اضافة الى الفوائد التي وصلت، أحياناً، الى أكثر من ١٢٠ بالمئة. وفي ظل هذا الحصار المالي، اقترحت السلطات الاسرائيلية على شركة كهرباء القدس اتمام «صفقة» تمكنها من حل أزمتها المالية؛ وتتمثل هذه الصفقة بشراء جزء من امتياز الشركة الذي يشمل المستوطنات الاسرائيلية، الا ان الشركة رفضت ذلك، حفاظاً على عروبتها (**الأفق**، نيقوسيا، العدد ١٦٢، ١٩٨٧/٩/٣).

لقد حاولت ادارة شركة كهرباء القدس ايجاد حلول لديونها المتراكمة في السنوات القليلة الماضية، فطرقت باب الاردن، طلباً للمساعدة؛ وكذلك سعت لدى اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية المشتركة، الا ان جهودها باءت بالفشل (**الشعب**، القدس، ١٩٨٧/٨/١٨). وتعرضت شركة كهرباء القدس لضغوط اسرائيلية للتنازل عن جزء من إمتيازها على خلفية مشكلة الديون التي تصاعدت في السنوات الأخيرة، وقدرت، حتى أواسط العام ١٩٨٦، بحوالى ١٦ مليون دولار. ولتسوية الأمر، تقدمت الحكومة الاردنية، ضمن الخطة الخمسية للتنمية، بشروط ومطالب من شركة كهرباء القدس مقابل المساهمة في حل مشكلة الديون المتراكمة، غير ان مجلس ادارة الشركة رفض هذه المطالب والشروط، التي تتفق، في الجوهر، مع المطالب الاسرائيلية، ورفض، كذلك، المطالب الاسرائيلية، ولجأ الى القضاء الاسرائيلي، الا ان وزارة الطاقة الاسرائيلية استصدرت حكماً من المحكمة الاسرائيلية، بتاريخ ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٨٦، يقضي بالحجز على أموال وممتلكات الشركة، وبيع عقاراتها، لكنها تراجعت عن التنفيذ بسبب صلابة عمال الشركة العربية الذين اعتصموا

فيها معلنين الاضراب احتجاجاً على اقتحام الشرطة الاسرائيلية وحرس الحدود لمكاتب الشركة في منتصف آب (اغسطس) ١٩٨٦ محاولين تنفيذ القرار*.

وفي نهاية العام الماضي (١٩٨٦)، توصلت شركة كهرباء القدس الى اتفاق مع وزارة الطاقة الاسرائيلية، يقضي بتنازل الشركة العربية عن امتيازها في تزويد المستوطنات الاسرائيلية بالطاقة الكهربائية، مقابل تمديد فترة الامتياز عشر سنوات أخرى. وقد تم بحث في الاتفاق في اجتماع عقد في مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، بحضور وزير الدفاع، إسحق رابين، حيث أجري البحث في تغيير بنود امتياز الشركة العربية، وفصل المستوطنات اليهودية الواقعة ضمن منطقة امتيازها عن الشبكة التابعة لها، وربطها بشبكة الكهرباء القطرية الاسرائيلية. وتشكل مساحة هذه المستوطنات ٣٠ بالمئة تقريباً من حجم امتياز الشركة العربية، وهي تستهلك أكثر من سبعين بالمئة من الطاقة الكهربائية للشركة. لكن نائب رئيس مجلس ادارة شركة كهرباء القدس، حنا ناصر، نفى ان يكون قد تم التوصل الى اتفاق من هذا النوع مع وزارة الطاقة الاسرائيلية. وقال في تصريح له بهذا الخصوص، ان الشركة تقدمت من وزير الطاقة الاسرائيلية، موشي شاحال، بمطالب عدة، منها تجميد الاجراءات القانونية المتخذة ضد الشركة، وتمديد امتيازها بمضمونه السابق الى حين حل القضية الفلسطينية، والتوقف عن انارة المستوطنات، وتخفيف تعرفة شراء الكهرباء من الشركة القطرية بنسبة ٣٠ بالمئة، والاحتفاظ بمحطة التوليد في شعفاط، وشطب ديون الشركة وتعويضها بمبلغ ١٢ مليون دولار. ولم تقنع توضيحات ناصر نقابة عمال وموظفي الشركة، التي أعلنت معارضتها للاتفاق واتهمت مجلس ادارة شركة الكهرباء بالاستعداد للتفريط بحقوق الشركة على مناطق امتيازها**.

وفي المرحلة التالية، التي سبقت قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي (١٩٨٧/٨/٩)، واصلت سلطات الاحتلال ضغوطاتها على شركة كهرباء القدس، التي بدت «عارية» أمام هذه الضغوطات، وبدأت كل المؤشرات تتجه نحو اصرار السلطات الاسرائيلية على النيل من امتياز الشركة كمقدمة للاستيلاء عليها نهائياً في مرحلة لاحقة، وقد عبّر وزير الطاقة الاسرائيلي موشي شاحال عن هذا التوجه بقوله: «ان بقاء شكل الامتياز السابق للشركة [العربية] أضحى أمراً مستحيلاً، لأن الشركة استعملت المازوت في توليد الكهرباء، الأمر الذي سبب خسائر قدرت بـ ٣,٥ ـ ٤ ملايين دولار سنوياً، وهذا يعني إفلاس الشركة، مع العلم أن قيمة الديون المتراكمة عليها، حالياً، بلغت ٣٧ مليون شيكل، وان ٩٥ بالمئة من هذه الديون، هي لشركة الكهرباء الاسرائيلية؛ وفي مثل هذه الظروف، لا يوجد مبرر لبقاء الشركة العربية، وهي ليست مشروعاً لتوليد الطاقة، وانما وكيل لاستيفاء فواتير الكهرباء التي تزودها بها شركة أخرى. [كما ان] الخسائر الاخرى أوصدت الأبواب [في وجه] كل من حاول الدفاع عن تمديد فترة امتياز الشركة (مقابلة مع وزير الطاقة الاسرائيلي، موشي شاحال، **البيادر السياسي**، القدس، العدد ٢٦٥، ١٩٨٧/٨/٢٢).

قرار وتنسيق

أثار قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي، في ١٩٨٧/٨/٩، بتقليص امتياز شركة كهرباء القدس، مقابل تمديده مدة عشر سنوات أخرى، استياء ادارة وعمال وموظفي الشركة؛ فوصفه مدير عام الشركة، منذر ابو السعود، بأنه «اعتداء على امتياز الشركة»، وقال: «ان موقف الشركة الذي تقرر في مجلس الادارة يرفض أي قرار يشكل تعدياً على الشركة، أو على امتيازها». وأبدى ابو السعود استعداد الشركة لتأجير المناطق، التي تريد اسرائيل سلخها من الامتياز، شريطة الا يتم مس الامتياز، وان يتم التأجير في اطار حقوق الشركة على هذه المناطق. ونوّه ابو السعود الى ان منع اسرائيل الشركة من شراء مولدات جديدة وتشغيلها كان وراء المأزق الراهن الذي تعاني منه (**الفجر**، ١٩٨٧/٨/١٠). أما عمال وموظفو الشركة، فقد أعلنوا الاضراب عن العمل بتاريخ ١٩٨٧/٨/١٠، في حين أعلنت نقابتهم، في بيان

*راجع **شؤون فلسطينية**، العدد ١٦٦ ـ ١٦٧، كانون الثاني/شباط (يناير/فبراير) ١٩٨٧، ص ١٥١ ـ ١٥٢.
**المصدر نفسه.

تلي في اجتماع عقد في ساحة مبنى الشركة، رفضها لقرار السلطات الاسرائيلية «الذي [يأتي] على خلفية سياسية تهدف الى تدمير المؤسسات الوطنية الفلسطينية، وتكريس واقع ضم مدينة القدس، واعطاء السلطة المحتلة حق السيادة على الأراضي العربية المحتلة». وأوضحت النقابة، في بيانها، ان القرار الاسرائيلي يعرِّض نصف عمال الشركة للفصل، ويعرض النصف الآخر لتقليص رواتبهم، وضرب مكتسباتهم التي حققوها خلال ٣٣ عاماً. وفي بيان آخر أصدرته النقابة، فيما بعد، جاء ان القرار الاسرائيلي ما هو الا «ترجمة لاتفاق اردني ـ اسرائيلي [ذي] خلفية سياسية، وان عمال شركة كهرباء القدس سيبذلون قصارى جهدهم لمقاومة هذا القرار وبشتى الوسائل. وأوضحت النقابة أن خطورة القرار الاسرائيلي تكمن في كون السلطات الاسرائيلية أعطت لنفسها السيادة الكاملة في تحديد مستقبل امتياز الشركة، مخالفة بذلك الأعراف والقوانين الدولية كافة، والتي تمنع السلطات المحتلة من اجراء تغييرات على الأوضاع والقوانين التي كانت سارية قبل وقوع الاحتلال. وان الهدف من ذلك هو تكريس واقع الاستيطان وضم مدينة القدس» (**المصدر نفسه**، ١٠ و ١٩٨٧/٨/١١).

الى ذلك، تحدثت مصادر اسرائيلية عن اتصالات اردنية ـ اسرائيلية، سبقت قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي. وقالت المصادر، ان القرار الاسرائيلي يندرج في اطار عملية التقاسم الوظيفي بين الاردن واسرائيل؛ وفي اطار الجهود التي يبذلها البلدان للنيل من تأثير دور منظمة التحرير الفلسطينية في المناطق المحتلة. اذ لم تكن السلطات الاردنية تنظر بارتياح الى الموقف القوي الذي كانت تتمتع به شركة كهرباء القدس، التي كانت تشكل مركز قوة لانصار م.ت.ف؛ وان خطة تصفية الشركة تتساوق، الى حد كبير، مع السياسة الاردنية الساعية الى تقليص مراكز القوة والتأثير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بما في ذلك القدس الشرقية. وتضيف المصادر قولها، ان مصير شركة كهرباء القدس كان، على الدوام، مسألة خلافية بين الاردن و م.ت.ف. حيث كان الاردن يطالب ادارة الشركة بعدم تزويد المستوطنات اليهودية بالتيار الكهربائي، بينما كانت م.ت.ف. معنية بشركة كهرباء قوية تحافظ على جميع مناطق امتيازها، بما في ذلك المستوطنات اليهودية، أيضاً (بنحاس عنباري، «تنسيق اردني ـ اسرائيلي لضرب نفوذ المنظمة»، **الشعب**، القدس، ١٩٨٧/٨/١١؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٧/٨/١٠).

وقالت مصادر أخرى، ان الأيام المقبلة سوف تكشف عن «تورط وتدخل المراتب العليا الحاكمة، وذات الصلاحيات الرئيسية في الاردن، في... النهاية التي رسمت للشركة [العربية]. وسوف يتضح ان مراتب مسؤولة، بمن في ذلك ملك الاردن وشقيقه الامير حسن ورئيس الوزراء زيد الرفاعي، [قد] أجروا اتصالات مكثفة مع القدس، وانه جرى إرسال مندوبين سريين شاركوا في بلورة وصياغة هذه التسوية... الاسرائيلية» (طوبيا تسيموكي، «شركة الكهرباء العربية بين التسوية والتعقيد»، **المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٨/١٨؛ نقلاً عن **دافار**، من دون ذكر تاريخ النشر).

وأكدت مصادر سبق ذكرها، انه تم، وللمرة الاولى، في تاريخ الاتصالات بين الاردن واسرائيل، تبادل رسائل بين الطرفين، وكان التبادل يتم في السابق من طريق موفدين من الضفة الغربية ينقلونها شفوياً الى الضفة الشرقية. على ان أهم هذه الاتصالات هو ما تم من طريق الوساطة الاميركية، بما في ذلك نقل الرسائل. ففي ما يتعلق بشركة كهرباء القدس، تسلمت اسرائيل مذكرة اردنية، أعربت فيها الحكومة الاردنية عن موافقتها على التسوية التي فرضتها اسرائيل على الشركة، وهي التسوية التي سبق ورفضها عمال وموظفو الشركة ونقابتهم، ما عدا البند المتعلق بتمديد فترة الامتياز؛ ففي هذا الاطار أعربت الحكومة الاردنية عن اعتقادها بأنه كان من المفروض تمديد فترة الامتياز المقلص مدة ٢٥ عاماً (بنحاس عنباري، «رسائل متبادلة بين اسرائيل والاردن»، **المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٨/٢١؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٧/٨/٢٠).

تحول جديد

منذ وقوع عملية القدس، التي أطلقت عليها

السلطات الاسرائيلية اسم عملية باب المغاربة، في ١٥/١٠/١٩٨٦، لم تتحدث الأوساط الاسرائيلية عن تطورات، كمية أو نوعية، جديدة في مجال العمل المسلح الفلسطيني في المناطق المحتلة. غير أنها عادت الى مثل هذا الحديث، مصحوباً بالتهديد بتشديد القبضة، وباستحضار «دروس الماضي» التي كان لوزير الصناعة والتجارة، اريئيل شارون، اليد الطولى فيها، في أعقاب وقوع عمليتين فدائيتين يجمعهما الكثير من السمات المشتركة، أهمها اطلاق النار، بصورة مباشرة، على هدف اسرائيلي تمَّ تحديده مسبقاً.

فبعد ظهر الثاني من آب (اغسطس) الماضي، أطلق مجهولون النار على سيارة عسكرية اسرائيلية، كان يقودها قائد الشرطة العسكرية الاسرائيلية المحلية الضابط رون طل، بالقرب من مدينة غزة، فقتل على الفور. فقد كمن المهاجمون عند تقاطع شوارع مزدحم بالمارة، وتقدموا باتجاه سيارة طل لحظة مروره وأطلقوا عليه النار من مسافة قصيرة وعبر شباك سيارته مباشرة. تمت العملية بسرعة وفي وضح النهار، وتمكن الفاعلون من الانسحاب من دون ترك أي أثر.

وعلى الفور، ضربت القوات الاسرائيلية طوقاً حول مدينة غزة، التي بدت مدينة أشباح، حيث منعت حركة المرور منها واليها، ومنع ٤٥ ألف عامل عربي من الانتقال الى اسرائيل، حيث يعملون. وكانت هذه العملية جزءاً من الاجراءات المباشرة التي اتخذتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي للقبض على المهاجمين. الى ذلك، اقيمت ثلاث نقاط تفتيش عند مداخل المدينة، ولم يسمح بالمرور عبرها الا للسيارات التي تحمل أرقاماً اسرائيلية؛ ومن بين الذين عبروها، في اليوم التالي لوقوع العملية، عضو الكنيست الاسرائيلي، مئير كهانا، الذي قاد تظاهرة قصيرة في المكان الذي قتل فيه الضابط طل، اضطر بعدها الى مغادرة المنطقة بعد ان تلقى أمراً من الشرطة الاسرائيلية (**جيروزاليم بوست**، ٣ و ٤/٨/١٩٨٧).

وعلى الرغم من الاجراءات «الشاذة» التي اتخذتها سلطات الاحتلال، وحملة التفتيش والتحقيقات الواسعة التي أجرتها، لم تتوصل الى أية نتائج ايجابية، أو حتى الى معلومات تفيد التحقيق، أو تلقى ضوءاً على الحادث. فقد واجه سلطات الاحتلال صمت رهيب وتكتم شديد أوقعاها في حيرة كبيرة. «فقد كان الرجال يهزون أكتافهم [لدى سؤالهم حول الحادث] وهم مشغولون في دكاكينهم ومحلاتهم، [فهم] لم يتمكنوا من رؤية شيء» (**المصدر نفسه**). ورفض المقيمون في شارع العودة، وكذلك الباعة، اعطاء أية معلومات. وكانت الكلمة الوحيدة التي يمكن سماعها منهم هي: «لا أشرار هنا» (جويل غرينبرغ، «تعليق على مقتل الضابط رون طل»، **المصدر نفسه**، ٧/٨/١٩٨٧). وفي مواجهة ذلك، تتالت التهديدات الاسرائيلية؛ فقال قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الاسرائيلي، اسحق مردخاي، ان اولئك الذين شاهدوا، وصمتوا، «سوف يدفعون ثمناً» (**المصدر نفسه**، ٣/٨/١٩٨٧). أما وزير الصناعة والتجارة، اريئيل شارون، فقد ذكَّر بالحملة التي قادها بنفسه في أوائل السبعينات، لتصفية قواعد ومراكز المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة؛ وقال، خلال جولة قام بها في بلدة نيتفوت (٧/٨/١٩٨٧): «لقد وجد جيش الدفاع الاسرائيلي حلولاً [لمسائل] أمنية أكثر خطورة من هذه. ان جوابنا لن يكون الانسحاب من غزة، ولا التفاوض في مؤتمر دولي للسلام» (**المصدر نفسه**، ٨/٨/١٩٨٧). ونفى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان تكون الاجراءات الأمنية، التي تم اتخاذها، عقاباً جماعياً للسكان. وقال انها تمت «ليكون باستطاعتنا القاء القبض على القتلة، ولنوضح للسكان وقياداتهم اننا لن نتسامح مع النشاط الارهابي» (**المصدر نفسه**، ٤/٨/١٩٨٧).

أما العملية الثانية، فقد وقعت بتاريخ ٧/٨/١٩٨٧، في مخيم جباليا للاجئين، شمال مدينة غزة. فقد هوجمت سيارة اسرائيلية من قبل مجهولين فتحوا عليها النار، عند مرورها في المخيم على الطريق العام المؤدي الى غزة، فجرح اسرائيليان، ذكرت الصحف العربية، في القدس، ان أحدهما ينتمي الى جهاز المخابرات الاسرائيلية. وعلى الفور، أغلقت البلدة، وسُدَّت مداخلها بالبراميل، واقيمت حواجز التفتيش، وانتشر الجنود في المخيم لتفتيشه بعد ان اخرجوا منه سكانه؛ كذلك منعت حركة التنقل، من والى

المنطقة، حتى الساعة السابعة من يوم وقوع الحادث، حين سمح للسيارات التي تقل عمالاً قادمين من إسرائيل بالمرور عبر إحدى نقاط التفتيش (المصدر نفسه، ١٩٨٧/٨/٨).

تعقيباً على هاتين العمليتين، قالت مصادر اسرائيلية ان حوالى عشر عمليات مسلحة مشابهة وقعت في قطاع غزة في العام الأخير، من دون ان تتمكن أجهزة الأمن الاسرائيلية من القاء القبض على الفاعلين. وعملية جباليا، حسب اقرار رجال الأمن، دخلت الى جانب العمليات الأربع المسلحة التي وقعت في القطاع منذ بداية العام الحالي. ففي ١٩٨٧/٥/٢٥، قتل الاسرائيلي جليل جرسي عند مفرق حي الشجاعية في غزة، وكان حضر بسيارته الى المنطقة لجمع عدد من العمال الغزيين. هذه العملية شكلت مدخلاً جديداً، وأشارت الى حدوث تطور جديد في العمليات المسلحة، لأنها تمت باستخدام السلاح الناري، علناً، وفي وضح النهار.

وبالتأكيد، هناك من خطط لمثل هذه العمليات، ودرس كل صغيرة وكبيرة. وهناك من تابع وراقب، من قرب، كل تحرك للاسرائيليين الذين يريدون تصفيتهم والقضاء عليهم. وهناك من وضع نقاط مراقبة، وفي الوقت عينه درس كل شيء واستعد لانجاز وتأمين طريق الانسحاب من مكان العملية من دون ترك أية آثار تدل على الفاعلين.

وتتصدر عملية مقتل رون طل العمليات المسلحة التي وقعت في قطاع غزة أخيراً، وثبت ما قاله البعض، من انه كان للوظيفة التي شغلها طل أهمية خاصة في تحديد هوية الهدف وطريقة التنفيذ. لقد باتت المجموعات المسلحة في قطاع غزة تعمل، الآن، بطرق دقيقة أكثر، وتخطيط أفضل بكثير. لذلك، تبدي أجهزة الأمن الاسرائيلية تخوفاً من ازدياد عدد هذه العمليات واتساع نطاقها. أما الخطر الأكبر، الذي تتخوف منه هذه الأجهزة، فهو قيام بعض العناصر بتقليد هذه العملية التي قد تثير اعجابهم. ان طبيعة هذه العمليات «تفرض علينا ملاحظة التغير الذي طرأ على طرق تنفيذ العمليات المسلحة، لا سيما العودة الى استعمال الأسلحة النارية [في تنفيذها] بعد ان تركز العمل المسلح، خلال السنة الماضية، على [زرع] العبوات الناسفة، والقاء زجاجات المولوتوف الحارقة (اليكس فيشمان، «خطر، احذروا... قطاع غزة»، **الشعب**، ١٩٨٧/٨/٢٢؛ نقلاً عن **حداشوت** ، من دون ذكر تاريخ النشر).

دور للجماعات الاسلامية

وتميل الأوساط العسكرية الاسرائيلية الى الربط بين النشاطات المسلحة، وغير المسلحة، وظواهر المقاومة التي يواجهها الجنود الاسرائيليون في قطاع غزة والجماعات الاسلامية في القطاع، وتعتبر أن هناك تنسيقاً وتعاوناً قائماً بين هذه الجماعات والقوى الوطنية في القطاع (**البيادر السياسي** ، العدد ٢٦٤، ١٩٨٧/٨/١٥).

وتقول مصادر اسرائيلية انه، وبسبب التقارب بين اسرائيل ومصر، التي تعتبر مصدراً لحركة الاخوان المسلمين، نمت في قطاع غزة اتجاهات دينية اسلامية عدة، هي «المجمع الاسلامي» و«الجمعية الاسلامية» اللتان تتقاطعان مع الاتجاهات المركزية في حركة الاخوان المسلمين. وتتكون هاتان الحركتان من آلاف الأعضاء، خصوصاً في حي الزيتون ومخيم الشاطىء في غزة. وهناك «السلفيون»، وهم مجموعة دينية متطرفة، تضم حوالى ٢٠٠ عضو. ويقوم هؤلاء بأعمال عنف علنية ضد ما يصفونه بظواهر الكفر. ثم «الجهاد الاسلامي»، وهي مجموعة يتعاطف اعضاؤها مع النهج الخميني الذي «يمزجونه بأسس فلسطينية متطرفة». وتدعو هذه الحركة الى حرب مقدسة، وفورية، ضد اسرائيل، وتقوم بعمليات توجهها، أحياناً، م.ت.ف.

تضم الجهاد الاسلامي مئات الأعضاء، ويثير وجودها قلق الأوساط الاسرائيلية، لأنها تدمج بين التوجهات الدينية والوطنية. ويعتبر الشيخ عبدالعزيز عودة، وهو من سكان غزة، والدكتور فتحي شكاكي، قائديها المركزيين، ويتقاسمان القيادة الروحية والقيادة السياسية، للجماعة. وقد استطاع الاثنان اقامة مركز خميني في منطقة بيت لاهيا.

وتقول أوساط اسرائيلية مهتمة بشؤون قطاع غزة، ان الاتجاهات الدينية فيه ليست اتجاهات مركزية، وانه لو أجريت انتخابات لحصلت

الاتجاهات المؤيدة لـ م.ت.ف. على اغلبية أصوات الناخبين في القطاع، ولما حصلت الاتجاهات الدينية على أكثر من عشرة بالمئة من مجموع الأصوات. فغالبية السكان تؤيد الاتجاه المركزي في م.ت.ف. الذي يمثله ياسر عرفات؛ كذلك ينتظم معظم شبان القطاع في اطار اتحادات العمل التطوعي في حركة الشبيبة التابعة لـ «فتح»، وهناك فئات أخرى تابعة لـ «جبهة الرفض» (افيفوعام بار ـ يوسف، «الجماعات الاسلامية في غزة في الخارطة السياسية»، **القدس**، القدس، ١٩٨٧/٨/٨؛ نقلاً عن **معاريف**، من دون ذكر تاريخ النشر).

تجديد «الروابط»

تجرى في المناطق المحتلة، هذه الأيام، اتصالات بين أنصار الاردن ومؤيدي سياساته وبين أعضاء في «روابط القرى» للبحث في امكان تشكيل «رابطة سياسية» تعمل على تدعيم نفوذ الاردن في هذه المناطق. وقد عقد اجتماع لهذا الغرض في مدينة الخليل، بتاريخ ١٩٨٧/٨/٩. وذكرت مصادر اسرائيلية ان المبادرين الى عقد هذا الاجتماع يعملون بمباركة من الاردن (**الفجر**، ١٩٨٧/٨/١١؛ نقلاً عن **عل همشمار**، من دون ذكر تاريخ النشر)، وبهدف كسب الفئات القليلة المترددة، وخلق هيئات موازية لاطر وهيئات الحركة الوطنية في المناطق المحتلة، مستفيدة من سياسة القبضة الحديدية التي تمارسها سلطات الاحتلال في هذه المناطق، والتسهيلات العديدة التي تقدمها الى أنصار الاردن تحت يافطات التنمية وتقديم الخدمات. وشهدت الشهور القليلة الماضية نشاطاً مكثفاً في اتجاه توسيع اطار عمليات الاقصاء والتعيين التي بدأت تتزايد في المناطق المحتلة وشملت، حتى الآن، عدداً من الدوائر، والهيئات، التي لم تزل تابعة، من الناحية الادارية، للاردن. في اطار هذه السياسة، عقد المؤتمر الاسلامي الأخير في القدس، بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٨، تحت شعار «حماية المقدسات»، وكان هدفه الحقيقي كسب التأييد السياسي الصريح للسياسة الاردنية من قبل العاملين في الأجهزة والدوائر الاسلامية المختلفة التابعة لوزارة الأوقاف الاسلامية الاردنية.

وكان عدد من هذه الدوائر اتخذ سلسلة قرارات «تطهير» و «تأديب» شملت عشرات الأئمة والشيوخ والوعاظ والقضاة (**الحرية**، نيقوسيا، العدد ١٣٠٢/٢٢٧، ٦ ـ ١٩٨٧/٩/١٢). وتقول أوساط اسرائيلية ان اتصالات اسرائيلية ـ اردنية أجريت، مؤخراً، تناولت شؤون التعليم العالي في الضفة الغربية. وأبدى الاردن إهتماماً باقامة عدد من الكليات الجديدة، بهدف تقليص نفوذ الجامعات التي تسيطر فيها الأوساط المؤيدة لـ م.ت.ف. (عنباري، **مصدر سبق ذكره**).

وذكرت مصادر أخرى ان «الادارة المدنية» الاسرائيلية في الضفة الغربية قررت، فعلاً، افتتاح كلية جديدة للدراسات الأكاديمية في مدينة نابلس. وطبقاً لما ذكرته المصادر، فسوف تكون الكلية متعاطفة مع الاردن. وسوف تمكن الطلاب العرب من تحصيل شهادة الدبلوم خلال سنتين. أما الذين يرغبون في متابعة دراستهم، فسوف يكون في امكانهم تحقيق ذلك في الاردن والحصول منه على شهادات أكاديمية عليا.

في اطار موازٍ، تجرى، حالياً، محاولات اسرائيلية لتنشيط دور «روابط القرى» من خلال عناصر حيروت، حيث ينمو داخلها تيار يقول بأنه ما دام حزب العمل، بزعامة شمعون بيرس، يركز، في تحركاته واتصالاته، على المدن، حيث المؤسسات، وحيث يمكن اختيار رموز متعاونة منها، سواء في البلديات أو الجامعات أو المؤسسات الصغيرة الأخرى، فلِمَ لا تركز حيروت على الريف الذي يشكل ٧٠ بالمئة من السكان (مازن مصطفى، «حيروت تحول ' روابط القرى ' الى حزب سياسي»، **الحوادث**، لندن، العدد ١٦٠٨، ١٩٨٧/٨/٢٨). وتتركز أهداف حيروت، من وراء ذلك، على الارتقاء بروابط القرى الى مستوى المشاركة في الحوار السياسي حول مستقبل المناطق المحتلة. في هذا الصدد، أوردت الاذاعة الاسرائيلية ان أربعة أعضاء في الكنيست الاسرائيلي، من حيروت، عقدوا ثلاثة اجتماعات مطولة مع أعضاء في روابط القرى، في فندق الملك داوود، في مدينة القدس، ودار النقاش حول تأسيس «نواة الحزب الكونفدرالي الاردني ـ الفلسطيني» التي تجمع عدداً من المخاتير، بزعامة رئيس روابط قرى منطقة الخليل، جميل

العمله. وأضافت ان أعضاء الكنيست الأربعة سوف يدعمون عدداً من المطالب التي تقدمت بها «نواة الحزب»، ومنها اقامة اذاعة محلية في الضفة الغربية موجهة الى السكان العرب، وتتولى مهمة شرح سبل التوصل الى تعايش مشترك بين الشعبين، الفلسطيني والاسرائيلي، بالاضافة الى ترخيص لاصدار صحيفة يومية (**المصدر نفسه**).

على الرغم من هذه «النشاطات»، الا أن سفن «الروابط» وأنصار الاردن لا تسير في بحر هادىء. فعلاوة على ما تواجهه من عزلة على الصعيد العام، تواجه فيما بينها خلافات بدأت تظهر الى العلن. فقد تحدثت مصادر اسرائيلية عن انشقاق وقع بين صفوف مؤيدي الاردن وأنصاره في الضفة الغربية، عندما أعلنت مجموعة من منطقة الخليل عن تركها للنشاطات المشتركة التي كانت تقوم بها، بالتعاون مع مجموعة جريدة «النهار» المؤيدة للاردن، والتي يرأس تحريرها عثمان الحلاق. ووفقاً لهذه المصادر، فقد وقع الانشقاق بعد تدخل أوساط ذات نفوذ في الاردن في مجريات السياسة المتبعة في المناطق المحتلة حالياً (عنباري، **مصدر سبق ذكره**).

ربعي المدهون

خطاب رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية

[في ما يلي النص الكامل للكلمة التي القاها الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، في المؤتمر الدولي الرابع للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين، الذي عقد في جنيف من ٧ ـ ١٠/٩/١٩٨٧]

السيد رئيس لجنة ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في الامم المتحدة

السيد ممثل السكرتير العام للامم المتحدة

السادة ممثلي المنظمات غير الحكومية

أيها الاصدقاء والضيوف

يشرفني، ويسعدني، ان اقف امامكم في قصر الامم، في جنيف، الذي ترفرف عليه راية الامم المتحدة، راية السلام بين الامم والشعوب، لأنقل اليكم تحيات شعبنا الفلسطيني الصامد، وتحيات منظمة التحرير الفلسطينية، على نجاح جهودكم من أجل عقد المؤتمر العالمي الرابع للمنظمات غير الحكومية، والخاص بفلسطين، تحت راية الامم المتحدة، ورعايتها، ودعمها.

وعلى الرغم من قسوة الظروف التي يمر بها الشعب الفلسطيني في اللحظة الراهنة، الا انني رأيت من واجبي المجيء لمخاطبتكم ولأبلغكم رسالة شعبنا في السلام والحرية.

ان ايماني عميق برسالة الامم المتحدة، ودورها في توطيد السلام، والتفاهم، والتعاون، بين شعوب كرتنا الارضية، وبالدور الطليعي، والرائد، الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في أوساط الرأي العام العالمي، من أجل توطيد دعائم السلام، ورفع الظلم عن الشعوب في مواجهة الاحتلال والاضطهاد.

ولأن شعبنا الفلسطيني شعب محبّ للسلام العادل، ومكافح من أجل الحرية توأم السلام، فانه يتطلع الى الامم المتحدة، أولاً، والى قوى الرأي العام العالمي، والى كل القوى المحبة للسلام والحرية، من أجل اقرار سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط، يرفع عن كاهل هذا الشعب العدوان، والاحتلال، والارهاب الصهيوني الرسمي المنظم، والعنصرية الفاشية العسكرية الاسرائيلية، وحتى يمكن ان نقدم الى أطفالنا حياتهم الحرة الكريمة، اسوة ببقية الأطفال في العالم.

السيد الرئيس

السادة الأعضاء

ان قرار اللجنة الدولية للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين، باعتبار سنة ١٩٨٧ «سنة الشعب الفلسطيني»، هو تعبير عن طموحكم النبيل لكي يكون العام ١٩٨٧ عام السلام للشعب الفلسطيني. فخلال هذه السنة، تحل الذكرى السبعون لوعد بلفور، والذكرى الاربعون لقرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين، والذكرى العشرون لعدوان حزيران [يونيو ١٩٦٧]، واحتلال القوات الاسرائيلية كل الأراضي الفلسطينية، كذلك الذكرى الخامسة لغزو لبنان ومذابح صبرا وشاتيلا.

انها صفحات سوداء تطارد الضمير العالمي وتحثه على صيانة مقوماته، ليس بسبب فظاعة الجرائم الجهنمية، والهمجية، التي ارتكبتها القوى الصهيونية بتشجيع من الامبريالية الاميركية في محاولاتها ابادة شعبنا، بل لأن عدونا الاسرائيلي ـ الامبريالي لا يزال مدمناً على اقتراف الجرائم والمجازر دون أي رادع ذاتي، أو عالمي، على الرغم من سيل القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العمومية ومجلس الأمن الدولي، والتي تطالب المعتدين الاسرائيليين بوقف عدوانهم وانهاء احتلالهم للارض الفلسطينية والعربية.

ان تاريخاً من الكوارث، والدماء، والضحايا البريئة، والتضحيات الباهظة، يرتبط بهذه الحلقات

المتصلة من العدوان الدائم على شعبنا، في محاولة لا تنتهي لوأد الوطن الفلسطيني، ارضاً وشعباً وتاريخاً وثقافة؛ ولم يكن امام الشعب الفلسطيني من خيار غير خيار الاصرار على الحياة والبقاء، مهما كان الثمن؛ لم يكن امامه غير خيار القتال البطولي، دفاعاً عن الحرية وعن غصن الزيتون، في وطن الانبياء والشهداء والزيتون، في مواجهة العدوان، والاستيطان، ومصادرة الأراضي، واقامة المستوطنات، واستيراد المستوطنين، والاعتقالات الجماعية لجماهيرنا ومناضلينا، وعمليات النسف للمساكن والقرى، والطرد المستمر لشعبنا، كوادر وافراداً؛ هذا بالاضافة الى عمليات التغيير الديمغرافي، وعمليات التهويد، وانتهاك المقدسات الاسلامية والمسيحية، وسرقة التراث التاريخي، واغلاق دور العلم، والمعاهد، وحتى المستشفيات، والقضاء على الاراضي الزراعية، بما في ذلك سرقة المياه وتعطيش القرى وسكانها. ولم يكن أمام شعبنا الصغير من خيار الا ان يشهر ارادته النضالية، والانسانية، الصلبة، أمام أحدث الأسلحة الأميركية الفتاكة، لينتصر الدم على الفولاذ وعلى الآلة العسكرية الجهنمية.

ان الدبابات والطائرات الاميركية الصنع لم تشبع من لحم أطفالنا ونسائنا وشيوخنا ورجالنا، وان أيدي القادة الاسرائيليين، وكذلك ضمائرهم، ملطخة بدماء الابرياء الفلسطينيين الذين تحول لحمهم الى حقل تجارب لتكنولوجيا القتل، لا لشيء الا لأنهم فلسطينيون أصروا على البقاء، والحياة، أمام عدو متغطرس يشترط حضوره بغياب الآخرين، بل بافنائهم، ويعتمد شريعة الغاب والعدوان ومنطق القوة وحدها ضد شعبنا، شرطاً وحيداً لوجوده وبقائه، وذلك من خلال استخدام تقنيات السلاح الاميركي المتقدم، للتقدم الى الخلف وظلمات الأمس، تجر معها العالم الى عصر بائد من الاستعمار، والعنصرية، والفاشية، وتدفع بمنطقة ذات حساسية استراتيجية بالغة الى حافة الهاوية النووية. وقد افتقدت هذه العصبة العسكرية الاسرائيلية التعلم من تجاربها، وتجارب الآخرين، منذ المساداً وحتى جرائم النازية ومجازر صبرا وشاتيلا وجرائم عصابات ليفنغر وشارون وكهانا.

السيد الرئيس

السادة الأعضاء

قبل ثلاثة أشهر مرت الذكرى العشرون لعدوان حزيران [يونيو] واحتلال الأرض الفلسطينية كلها. ولقد كان رصاص المحتلين الاسرائيليين يحصد أبناء الشعب الفلسطيني الذين أعلنوا، في هذه الذكرى، كعادتهم دائماً، رفض الاحتلال، ورفض الاستيطان، والاصرار العنيد على ممارسة حقهم المشروع في تقرير المصير وفي بناء دولتهم الفلسطينية المستقلة على أرض وطنهم، وبقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي الساعات نفسها، كان ابناؤنا في المخيمات الفلسطينية الصامدة والمحاصرة في لبنان يصمدون أمام الحصار، والمجازر المستمرة منذ خمس سنوات متواصلة، ليؤكدوا للعالم كله ان الغزو الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، وما رافقه وتبعه من مؤامرات ومجازر قام بها الغزاة الاسرائيليون، أو عملاؤهم من العصابات الطائفية، لم ولن تقضي على الشعب الفلسطيني، كما توهم الغزاة وأسيادهم وعملاؤهم.

لقد توهم القادة الاسرائيليون والاميركيون، [في] اثناء غزو لبنان وحصار بيروت سنة ١٩٨٢، أن القوة العمياء، والحمقاء، قادرة على سحق شعبنا وتدمير ارادته، فدمروا المخيمات، وارتكبوا الجرائم والمجازر، بما فيها مجازر صبرا وشاتيلا، وفقدنا أكثر من ٧٢٠٠٠ شهيد وجريح، لبناني وفلسطيني؛ لكن ارادة شعبنا، وتصميمه على الحياة والبقاء، واجهت المعتدين الاسرائيليين، وصمدت، وتمكنت من مواجهتهم في أطول حرب عربية ـ اسرائيلية العام ١٩٨٢، وانجح حروب الاستنزاف منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا، والتي لا يزال المجتمع الاسرائيلي يعاني من آثارها النفسية على صورة حاضره ومستقبله؛ وما أكثر الاصوات التي تصدر من اسرائيل اليوم [التي] تعترف، علناً، بفشل الغزو الاسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢ أمام صلابة شعبنا وحلفائنا في لبنان، وصلابة ابنائنا واشقائنا الذين صاغوا امثولة البطولة وهم يدافعون عن الحياة والحرية والسلام امام قوى الموت والحرب والظلام.

وفي... الوقت [عينه]، وفي هذه الذكرى، يقدم شعبنا، داخل ارضنا المحتلة، صموداً اسطورياً، وتصميماً لا يتزعزع على مقاومة المحتلين الاسرائيليين، حيث تمكن شعبنا، داخل الأرض المحتلة، وخارجها، وعبر ارادته الموحدة ووحدة جماهيرنا المعطاءة، من تحطيم الرهانات الاسرائيلية ـ الاميركية، والقوى العميلة على ضرب منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؛ وتتوج ذلك كله بوحدة اداة الثورة في مجلسنا الوطني الفلسطيني،

في دورته الثامنة عشرة، في الجزائر، والخروج ببرنامجنا السياسي الذي يحظى بالاجماع الوطني من شعبنا، داخل وخارج أرضنا المحتلة، برنامج الحرية والتحرير والسلام.

لقد سقط الرهان الذي ظل منعقداً منذ سنة ١٩٨٢، وصمدت منظمة التحرير الفلسطينية، بكل بنائها وهيكليتها وقدراتها على الفعل والمقاومة، عسكرياً وسياسياً وتنظيمياً وشعبياً، محلياً وقومياً ودولياً، وذلك ضد أقصى درجات العدوان الاسرائيلي ـ الاميركي وحالات الحصار. ولقد منحها هذا الوضع الجرأة والقوة على مواصلة مقاومتها وتصديها للاحتلال والمحتلين وأسيادهم، بوسائل جديدة، وقوة جديدة، وايمان جديد.

السيد رئيس المؤتمر

السادة الأعضاء والحضور

ان النار التي يكتوي بها أهلنا داخل أرضنا الفلسطينية المحتلة هي النار ذاتها التي يكتوي بها أهلنا الفلسطينيون في لبنان. فاسرائيل التي فشلت، في العام ١٩٨٢، في القضاء على الشعب الفلسطيني وعلى منظمة التحرير الفلسطينية، وارغمت على الانسحاب من أجزاء كبرى من لبنان أمام حرب الاستنزاف البطولية التي خاضتها جماهيرنا الفلسطينية ـ اللبنانية وقواتها المشتركة؛ اسرائيل هذه، هي المسؤولة الاولى عن استمرار الحصار المضروب على المخيمات الفلسطينية من قبل بعض القوى الطائفية والعميلة التي تدور في فلك السياسة الاسرائيلية ضمن خطة جهنمية، ليست ضد فلسطين والفلسطينيين فحسب، ولكن ضد لبنان، وشعب لبنان، عبر مؤامرة تفتيت وحدة الشعب اللبناني، تفتيتاً طائفياً، وتقسيم لبنان الى كانتونات طائفية، وتحطيم اقتصاده، وافقاره، وضرب هذه الوحدة اللبنانية ـ الفلسطينية، عبر استمرار الحصار وضرب المخيمات الفلسطينية، لاخراج الفلسطينيين من لبنان، الى أين ؟ الى البحر والمجهول.

وانني، من هنا، ادعوكم الى رفع الصوت عالياً، والعمل بكل الوسائل المتاحة من أجل وقف الحصار المضروب على مخيماتنا في بيروت، وجنوب لبنان، وكذلك وقف الغارات الجوية، والبحرية، الاسرائيلية على المخيمات الفلسطينية والقرى اللبنانية، وايقاف الحصار البحري المضروب عليها من قبل البحرية الاسرائيلية.

اننى اناشدكم العمل الفوري على توفير شروط الحياة الأولية لمخيماتنا المحاصرة، ولتمكين الوكالات الدولية والصليب الأحمر الدولي [من] العمل ومساعدة من بقي من سكانها واعادة تعمير ما دمرته القذائف والقنابل، وخاصة مخيم شاتيلا المحاصر منذ أكثر من عامين، والمحروم من الماء، والدواء، والغذاء، وعناصر الحياة الأولية، والذي شهد، حتى الآن، أربعة مجازر؛ واتساءل معكم، ألا تكفي أربع مجازر متكررة في مكان واحد في الجسد الواحد ؟ وكم مرة في هذا الجسد، كم مرة، كم مرة يعيث الوحش، ويستمر الولوغ في دماء أطفالنا ؟

ونقول أمامكم، أيضاً؛ نقول للعابثين بلبنان وشعبه، ان شعبنا الفلسطيني، سيقف مع هذا الشعب اللبناني الشقيق، سيقف مع وحدته، ووحدة أراضيه، واستقلاله الوطني، وأمنه، ودعم استقراره ومقومات حياته.

ان المؤامرات الحالية في لبنان هدفها لبنان كما هدفها فلسطين، وهدفها كذلك تقسيم منطقة الشرق الاوسط، وبلقنتها، لتسهل السيطرة عليها، وعلى ثرواتها، واخضاعها وشعوبها لسيطرة الاحتكارات العالمية.

ولقد قلت للأخوة والاصدقاء، عندما تركت بيروت العام ١٩٨٢، ان الاعصار والبركان الذي انفجر في بيروت، ابان الغزو الاسرائيلي ـ الاميركي، لن يتوقف؛ فلم يلتفت كثيرون لهذا القول؛ والآن، ها نحن نرى الاعصار، ليس في لبنان فحسب، [وانما] يلف المنطقة كلها، وسيدمر مصالح كثيرة في المنطقة، وسيفجر أشياء كثيرة في هذه البقعة.

السيد رئيس المؤتمر

السادة الأعضاء والحضور

ان ما تشهده منطقة الخليج العربي من تطورات خطيرة، سواء من جراء الحرب العراقية ـ الايرانية، وما أعقب ذلك من هذا الحشد والتواجد الكثيف للأساطيل، وخاصة الأساطيل الاميركية، حيث يلعب التحالف الاميركي ـ الاسرائيلي دوراً بشعاً في تصعيد وتيرة هذه الحرب، واتساعها، والتشجيع على استمرارها في منطقة يشكل استقرارها أحد العوامل الرئيسية للسلام العالمي. ان اسرائيل تلعب دوراً مكملاً للمخططات الاميركية المعرقلة لأي جهد يبذل

من أجل السلام والأمن الدوليين، سواء في فلسطين أو في منطقة الخليج العربي.

ولا يسعني، هنا، الا ان أعبر عن قلقي الشديد من تزايد التوتر، وتزايد الأساطيل الحربية، في منطقة الخليج، وما يشكله هذا التوتر، والتواجد، من خطر أكيد على السلام العالمي. وفي هذا المجال، اضم صوتي الى الأصوات الكثيرة في عالمنا، والمطالبة بالسعي لوقف الحرب العراقية ـ الايرانية، فوراً، وحل النزاع بالطرق السلمية، والقبول بالمبادرات السلمية، بما فيها قرار مجلس الامن الدولي الأخير، والتي قبلها العراق ولم تقبلها ايران.

ان علينا ان نعمل كل الجهد لتخفيف حدة التوتر الخطير في هذه المنطقة الهامة من العالم، قبل ان يمتد الحريق الى المناطق الأخرى، ويتسع الدمار.

السيد الرئيس

أيها الأصدقاء

لقد سبق للجمعية العامة للامم المتحدة ان اتخذت قرارات عديدة، تبنت فيها حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف؛ ثم توصلت الجمعية العامة للامم المتحدة الى اتفاق حول وسيلة الوصول الى تحقيق سلام عادل، ودائم، في الشرق الاوسط، يضمن تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني. ولقد أكد قرار الامم المتحدة الرقم ٣٨/٥٨ ج، و ٤١/٤٨ د، ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، في اطار الأمم المتحدة، وتحت اشرافها، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكذلك بمشاركة الأطراف المعنية بالنزاع في المنطقة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى. ودعت الجمعية العمومية للامم المتحدة الى سرعة تشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر، والقرارات [ذاتها] تم اتخاذها في مؤتمر قمة عدم الانحياز، في هراري، ومؤتمر القمة الاسلامية، في الكويت، ومؤتمر الوحدة الافريقية، في أديس أبابا، ومؤتمرات القمة العربية؛ وكذلك أيدت الدول الاشتراكية، بقوة، هذه القرارات ودعمتها؛ وحتى دول السوق الاوروبية، في بيانها الأخير، في بروكسل، دعت الى انعقاد المؤتمر الدولي على أساس بيان فينيسيا [البندقية] المبني على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد استجابت جميع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لهذه الدعوة، الا الولايات المتحدة الاميركية؛ كما وافقت جميع الأطراف المعنية بالنزاع على هذه المبادرات، ما عدا الطرف الاسرائيلي.

وهكذا، يقف التحالف الاسرائيلي ـ الاميركي عقبة أمام التقدم على طريق السلام، الذي يشكل أحد القواعد الهامة، والأساسية، للسلام العالمي. انهم يصرون على السير عكس اتجاه حركة التاريخ، ويصرون بالاستمرار في جنون القوة وغطرستها، ذات الجمود العقائدي، لصناعة مستحيل عبثي. انهم يصرون على تحويل اليهود، ضحايا النازية والفاشية، الى قوة نازية فاشية جديدة ضد الشعب الفلسطيني، الذي يحاولون شطبه من الوجود والحياة.

وهنا، في هذا الاطار، يهمني، باسم شعبنا وباسم منظمة التحرير الفلسطينية، ان اتوجه بالتحية الى قوى السلام الاسرائيلية التي وقفت، بشجاعة، ضد القرارات الفاشية، وضد غزو لبنان، وتقف، اليوم، مع احقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

لقد كررنا، مراراً، طوال السنوات الماضية، ان السلم في فلسطين هو جزء لا يتجزأ من السلم العالمي، وان عدم تحقيق السلام في فلسطين يعرض أمن وسلامة العالم للخطر؛ ونحن نكررها اليوم: ان الحرب تبدأ من فلسطين، وان السلام، ايضاً، يبدأ من فلسطين.

السيد الرئيس

السادة أعضاء المؤتمر

ان العقبة الرئيسية، والوحيدة، التي تقف في وجه السلام العادل والدائم والوطيد في فلسطين، وفي الشرق الاوسط، هي العقبة الاميركية ـ الاسرائيلية. وبصراحة أكثر، أقول ان السياسة الاميركية في الشرق الاوسط هي العقبة الرئيسية في وجه السلام، وهي التي تمد ما يسمى بالتصلب الاسرائيلي المرسوم بوقاحة للتطاول على الارادة الدولية. فواشنطن تقف مع العدوان والاحتلال ضد السلام، وضد العدالة في فلسطين. والادارات المتعاقبة تواصل دفع الارقام الكبيرة من بلايين الدولارات وأطنان الأسلحة الحديثة والمتقدمة، وحتى المحرمة دولياً، الى اسرائيل، سنوياً، لتظل قادرة على مواصلة عدوانها واحتلالها للأراضي الفلسطينية، والعربية، وتحديها لحرص البشرية على صيانة منجزاتها الحضارية. ان الادارة الاميركية هذه هي التي أقامت تحالفاً استراتيجياً، وعسكرياً،

مع اسرائيل، لتشكل رأس الرمح للاستعمار الاميركي الجديد في المنطقة، وتقدم لها الحماية الكاملة في الامم المتحدة ومنظماتها، وفي مجلس الأمن الدولي، من خلال استعمال حق الفيتو لتعطيل قرارات الشرعية الدولية، التي تطالب بوقف العدوان والاحتلال عن الشعب الفلسطيني.

ومن المهم ان نتذكر، الآن، ان اسرائيل، كما تعلمون، قد أدخلت، بمساعدة الولايات المتحدة الاميركية وبعض الدول الاوروبية، الأسلحة النووية الى المنطقة، وهددت، أكثر من مرة، باستخدامها، وكذلك تم مساعدتها لانتاج صاروخ باسم اريحا يحمل رؤوساً نووية قادر على ضرب مناطق داخل الاتحاد السوفياتي، وأماكن عربية بعيدة.

السيد الرئيس

الاخوة الأصدقاء

ان التعريف بحقائق القضية الفلسطينية، وتحقيق الرسالة الفلسطينية المنفتحة والمضادة لرسالة الصهيونية العنصرية والمنغلقة هو، في الوقت نفسه، تحذير للبشرية كلها من المخاطر المتزايدة على السلام العالمي؛ لذلك، فان كل دعم للنضال الفلسطيني العادل هو دعم للنضال من أجل السلام العالمي.

ان المنظمات غير الحكومية قادرة، بلا شك، على العطاء والعمل المباشر لدعم صمود شعبنا على أرضه، ولتخفيف معاناة شعبنا في مخيماته المحاصرة والمهددة؛ وقد قدم الكثير منكم الجهد الكبير لدعم شعبنا ودعم نضالنا العادل، ولتخفيف المعاناة عن أطفالنا ونسائنا في أكثر من مكان، وأكثر من مناسبة. ونحن، باسم هذا الشعب، نقدم لهم الشكر والامتنان، وان وجودكم، اليوم، هنا، هو جزء هام من هذا الدعم الذي يحتاجه شعبنا.

السيد الرئيس

الاخوة الاصدقاء

ان ما يحدث اليوم في عالمنا، من محاولات تصعيد التوتر العالمي في أكثر من بقعة وعلى أكثر من صعيد، خاصة ونحن نرى اصرار الحكومة الاميركية على متابعة تسابق حرب النجوم، وكذلك نشاهد التسارع النووي الذي يشكل خطراً مباشراً ومميتاً [على] كل البشرية على كوكبنا، هذا الكوكب الذي بات مدججاً بالسلاح النووي... ولدى عدد من الأطراف الكبيرة والصغيرة، وذلك على نحو يوشك ان ينفلت عقاله نتيجة أي خطأ، او مغامرة، أو مس مفاجيء من الجنون، ومن سيطرة الآلة والنظم الالكترونية، مما يستدعي جهداً بشرياً وانسانياً جماعياً من كل الدول والحكومات. ومن هنا، فاننا نتطلع الى محاولات الوفاق لازالة الصواريخ متوسطة المدى في اوروبا، باعتبارها احدى أهم القضايا الخطيرة والساخنة، تمهيداً لاقرار الوفاق الدولي لكل القضايا الساخنة في العالم، بما فيها منطقة الشرق الاوسط، واميركا اللاتينية، والوسطى، وجنوب شرق آسيا، وجنوب القارة الافريقية التي تواجه شعوبها ودولها نظام بريتوريا العنصري الفاشي المتحالف مع نظام تل ـ ابيب الصهيوني والعنصري، وهما وجهان لعملة واحدة للاستعمار الجديد في جنوب القارة الافريقية وفي شمال غرب القارة، انهما رأس الجسر للاستعمار الجديد في بلداننا، ورأس الحربة للاحتكارات الامبريالية العالمية.

ونحن، في هذا المجال، نقف، بقوة، مع شعب ناميبيا وقيادة سوابو، ونقف مع شعب جنوب افريقيا وقواه الوطنية المناضلة، ونرسل، من هنا، التحية الى المناضل نلسون مانديلا في سجنه. كذلك نقف، بقوة، مع دول المواجهة الافريقية، التي تواجه عدوان نظام بريتوريا العنصري وعملائه من العصابات والمرتزقة محترفي القتل والحروب العدوانية. ونحن، كذلك، باسم شعبنا، نقف مع جميع الأحرار والثوار في افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية، ونجدد وقوفنا الحازم مع شعوب اميركا الوسطى، في مواجهتها للعدوان الأميركي عليها؛ ونثمن، عالياً، الاتفاق الذي توصلت اليه قمة رؤساء دول اميركا الوسطى في غواتيمالا، لنزع فتيل الحروب واحلال السلام فيما بينها.

السيد الرئيس

الاخوة الأصدقاء

ان العالم مشرف على عصر معقد ومتشابك، اقتصادياً وتكنولوجياً، ولا سبيل أمام البشرية فيه الا ان تقضي على مصادر الاخطار وان تجرد العدوانيين من أسلحة الدمار، والا عمّ الدمار العالم أجمع، ولا سبيل الى ذلك ما لم تحصل الشعوب على حقوقها وحريتها واستقلالها الكامل، استقلالاً سياسياً واقتصادياً.

ان شعبنا الفلسطيني سيظل مصمماً على تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في فلسطين وفي منطقة الشرق الاوسط، حتى يتمكن من أن يعيش حراً

آمناً فوق ارضه الحرة، وان يساهم، مع شعوب البشرية جمعاء، في صنع السلام العالمي؛ ولن يتم سلام عادل في فلسطين الا بانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة، في فلسطين ولبنان وسوريا، واحقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في العودة وممارسة حقه في تقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني فلسطين.

ومن هنا، فنحن نعلن امامكم قبولنا بجميع المبادرات الدولية لاحقاق السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط، وفي مقدمتها انعقاد المؤتمر الدولي الذي تصر اسرائيل على تحدي الارادة الدولية وترفض انعقاده.

ايها الأصدقاء

اننا نصر على عقد هذا المؤتمر الدولي، ويجب ان نعمل على ذلك تحت رعاية الامم المتحدة، وعلى أساس الشرعية الدولية، وعلى أساس القرارات الدولية التي وافقت عليها الامم المتحدة والمتعلقة بالقضية الفلسطينية وازمة الشرق الأوسط، وقرارات مجلس الأمن الدولي، بما فيها قرارا ٢٤٢ و ٣٣٨، ولانهاء الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين ولبنان وسوريا وبقية الاراضي العربية المحتلة؛ وهذا ما يجعل الحقيقة الفلسطينية الراهنة في حالة تكامل وتفاعل ايجابي مع الحقيقة الدولية المعاصرة.

اتمنى لاجتماعكم التوفيق والنجاح، ولمنظماتكم التقدم والانتشار، وانه لعصر تبزغ فيه الآمال، عندما تلتحم جهود المنظمات غير الحكومية مع جهود المؤسسة الدولية الاولى، وهي الامم المتحدة، فترتفع اصوات أكثر من أجل السلام والحرية، وتتوطد دعائم أكبر من أجل مستقبل أفضل

أشكركم

وانها لثورة حتى النصر.

[نقلاً عن وفا، تونس، ١٩٨٧/٩/٧]

◇
◇ ◇

البيان الختامي للمؤتمر

نحن المنظمات غير الحكومية، المشتركة في اجتماع الامم المتحدة الدولي للمنظمات غير الحكومية، المنعقد بشأن القضية الفلسطينية، نشكر لجنة الامم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على عقد هذا الاجتماع. كما نشكر رئيس شعبة حقوق الفلسطينيين ومسؤولي الاتصال مع المنظمات غير الحكومية وموظفي شعبة وادارة خدمات المؤتمر، ونتطلع الى زيادة مستوى التعاون والتفاهم المتبادلين.

ولقد تشرفنا بحضور السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في الجلسة الافتتاحية لهذا الاجتماع، ونشكره، باخلاص، على الكلمة التي القاها، وعلى دعمه المستمر لجهودنا.

نحن نسلم بالحاجة الملحة الى عقد مؤتمر السلام الدولي لحل قضية الشرق الاوسط، وفقاً لقراري الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٨/٥٨ ج و ٤١/٤٣ د، ويساورنا القلق ازاء تأخير عقد المؤتمر الدولي، وكذلك عميق القلق ازاء أي تأخير اضافي، حيث سيؤدي الى تفاقم النزاع في الشرق الاوسط ويزيد من المعاناة والاضطهاد الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني كل يوم، كما يزيد من خطر وقوع المجابهة الشاملة.

اننا نناشد جميع الحكومات العمل على عقد مؤتمر السلام الدولي، برعاية الامم المتحدة، ومشاركة كل الأعضاء دائمي العضوية في مجلس الأمن الدولي، ومنظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية المعنية.

نعرب عن قناعتنا بأن أحد آمال السلم يرتبط

بمبادرة اوروبية متضافرة تحمل اسرائيل والولايات المتحدة على قبول مؤتمر السلام الدولي على النحو المشار اليه في القرار ٢/٥٨/٣٨. ولهذا الغرض، تحث المنظمات غير الحكومية في بلدان المجموعة الاقتصادية الاوروبية على اقناع حكوماتها بمراجعة اعلان البندقية لعام ١٩٨٠، ليكون متماشياً مع المبادىء التي نص عليها القرار ٢/٥٨/٣٨.

نسلم بأن تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره هو شرط أساسي لتحقيق السلام والأمن، علاوة على انه يتفق، تماماً، مع أحد أهم المبادىء الأساسية في ميثاق الامم المتحدة. لذلك، فاننا نناشد جميع الحكومات ان تعترف بهذا الحق.

نؤيد، بشكل مطلق، الاجماع الدولي على ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف. وعليه، فاننا نناشد جميع الحكومات التي لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ان تفعل ذلك. ونطالب بالغاء القانون الاسرائيلي الصادر في آب [اغسطس] العام ١٩٨٥، والذي يمنع الاسرائيليين من الاشتراك في محادثات سلام مع أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية.

يساورنا القلق ازاء التمييز الذي تمارسه الحكومة الاسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين. اننا ندين استمرار التدابير القمعية التي تمارسها السلطات الاسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وننـاشد جميع الحكومات والشعوب الضغط على الحكومة الاسرائيلية، من أجل وضع حد لهذه الممارسات.

نشعر بعميق القلق للحالة في المخيمات الفلسطينية في بيروت وجنوب لبنان، ونطالب بوضع حد لمحاصرة هذه المخيمات ومعاناة الفلسطينيين في لبنان، ونطالب بتشكيل وفد دولي لتقصي الحقائق وتقديم تقرير عن النتائج التي سيتوصل اليها. نحث حكوماتنا على الاتصال بالأطراف المعنية لرفع الحصار والسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالدخول، فوراً، الى المخيمات، وادخال الامدادات الطبية والغذائية اليها، ونطالب باعادة بناء المساكن، واعادة بناء المؤسسات الاجتماعية والتعليمية.

ندعو الى انهاء الاحتلال الاسرائيلي المستمر لجنوب لبنان، ونطالب بالانسحاب الاسرائيلي من كل لبنان، وبالافراج عن كافة المعتقلين في السجون.

نعرب عن استيائنا للسياسة الاسرائيلية والاعتقالات غير المشروعة ضد الفلسطينيين وغيرهم من المسافرين في المياه الدولية، وندعو جميع المنظمات غير الحكومية الى اخطار المنظمات البحرية واتحادات عمال البحار في بلدانها بأعمال القرصنة المذكورة، والعمل معها لمواجهة هذه الأعمال التي تدعو الى الاستياء.

ندين قيام اسرائيل بادخال الأسلحة النووية الى الشرق الاوسط، ونحث الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية على انهاء كل تعاون لها مع اسرائيل في هذا الميدان، وندعوها الى ازالة أسلحتها النووية. كما اننا ندعو اسرائيل الى فتح مرافقها النووية للخبراء، لتفتيشها وتوقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لأن من حق العالم ان يعرف الطاقة النووية الاسرائيلية والتهديد الذي تمثله هذه الطاقة على سلام المنطقة والعالم.

نلاحظ في بيان السيد ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، بشأن التهديد الخطير للسلم والامن الذي يتسبب فيه استمرار حرب الخليج، ونقر بأن علينا ان نعمل، بكل جهد، لتخفيف حدة التوتر الخطير في هذه المنطقة الهامة من العالم، قبل ان يمتد الحريق الى مناطق أخرى ويتسع الدمار.

اننا نقترح انشاء مكتب اتصال للمنظمات غير الحكومية في اميركا الشمالية، ولجان وطنية واقليمية في اوروبا، وفي اماكن أخرى، وان تمتد شبكتها الى اميركا اللاتينية، واستراليا، ولتشجيع اشتراك المنظمات غير الحكومية في اميركا اللاتينية في الاجتماعات التي ستعقد العام المقبل، وتحث اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على بذل جهود خاصة لعقد ندوة اقليمية للمنظمات غير الحكومية في اميركا اللاتينية خلال العام المقبل.

نحث رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتضمين البيان الختامي لهذه الندوة الاوروبية الى تقرير اللجنة الذي سيقدم الى الجمعية العامة.

نحث الامم المتحدة على عقد ندوة اقليمية اوروبية ثانوية قبل الاجتماع الدوري السنوي مباشرة، ونحث، أيضاً، الامم المتحدة على عقد اجتماع دولي للمنظمات غير الحكومية خلال الاسبوع الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨ في فيينا، على ان يتم تقرير

شكل هذا الاجتماع بالتعاون مع لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين.

نؤيد، من جديد، تنظيم وأعمال لجنة التنسيق الدولية وامانتها في جنيف، وندعو الامم المتحدة الى تقديم كل مساعدة ممكنة للجنة وأمانتها.

نحث رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على ارسال هذا الاعلان الى الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الثانية والاربعين، كجزء من تقرير اللجنة.

[نقلاً عن وفا، ١٠/٩/١٩٨٧]

◇
◇ ◇

عرفات: عقبات أمام العلاقة مع سوريا

• ما هي الأسباب التي ادت الى اغتيال واصابة عدد من مسؤولي حركة «فتح»، داخل وحول مخيم عين الحلوة، وهل تسيطرون على الوضع هناك في الوقت الحاضر ؟

○ ليس هناك خلافات، ولدينا معلومات، منذ فترة طويلة، ان اغتيالات في صفوف كوادرنا ستحصل. فاستنفرنا، منذ فترة، تحسباً لهذه الاعتداءات. وعلى الرغم من ذلك، فقد سقط الشهيد العقيد راسم الغول على أيدي بعض المندسين الذين أصدرنا أوامر بتحويلهم الى محكمة عسكرية ميدانية، والموضوع سُيطر عليه وهو بين يدي لجنة القيادة العاملة لوطن فلسطيني.

• قبلتم دعوة الوزير نبيه بري لبحث اوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان، فما هي الاتصالات التي جرت فيما بينكم لتحقيق هذه الدعوة ؟

○ بعض الاخوة، من اصدقاء الطرفين، اتصلوا بنا، سواء هنا مباشرة أو مع اخوتنا في لبنان، حول هذا الموضوع. ونحن قبلنا، ثم تحفظنا على بعض النقاط فيها. اننا نعتبرها مبادرة ايجابية، انطلاقاً من هدفنا، وهو ضرورة اعادة الهدوء والطمأنينة الى هذه المخيمات، ولكل لبنان الذي يعاني من هذه الحالة الصعبة والقاسية على أكثر من صعيد: الفلتان الأمني، والوضع الاقتصادي الصعب، والهجوم الاسرائيلي المستمر على قرى ومخيمات الجنوب، والحصار الاسرائيلي للشواطىء اللبنانية، وغيرها من التدخلات الأخرى المعروفة عند القاصي والداني، يفرض على جميع المخلصين، فلسطينيين ولبنانيين، ان يبذلوا كل ما لديهم من جهد لرأب الصدع. وانا قلت في حديثي الصحافي (يوم الجمعة الماضي) ان هذا الموضوع، وهذه المبادرة نتعامل معها بشقين: مع نبيه بري، باعتباره رئيساً لأمل وباعتباره وزيراً في الحكومة اللبنانية. وعلى هذا الأساس، لا بد ان نتعامل فيها مع الوجه الرسمي اللبناني من خلال الرئيس الجميل ومن خلال رئيس الوزراء الدكتور سليم الحص، ونحن، لا يجوز لنا اطلاقاً، كمنظمة تحرير فلسطينية، الا نضع في اعتبارنا هذه النقطة، التي هي رئيسية بالنسبة لنا: السيادة اللبنانية والحفاظ على المؤسسات اللبنانية التي نعتبرها خطاً أحمر لا نسمح لأنفسنا بتجاوزه.

• هل هناك حوارات بينكم وبين بعض التنظيمات المنشقة عن حركة «فتح» لاعادة توحيدها وعلى اي اسس ؟

○ اذا كنا نريد الكلام عن هذا الموضوع فنحن نعلن أن بابنا مفتوح للجميع، وقد عادت اعداد كبيرة جداً من اخواننا الذين ضُللوا في لحظة من اللحظات الى إطارهم الأم من الثورة الفلسطينية. في الوقت الذي فتحنا فيه حواراً داخل المجلس الوطني الفلسطيني وفتحت أبواب منظمة التحرير الفلسطينية وتشكلت هذه الوحدة الصلبة، خصوصاً بعد مؤتمر الجزائر. كذلك، «فتح» تفتح صدرها لأبنائها جميعاً.

• ما هي حقيقة التنسيق بينكم وبين حزب الله في بيروت ومناطق لبنانية اخرى ؟

○ نحن ننطلق من نقطة، هي أنه منذ خرق العدو الاسرائيلي اتفاق وقف النار الذي جرى بيننا وبينهم من خلال فيليب حبيب عام ١٩٨١، وتدخلت السعودية نيابة عن الطرف الفلسطيني، وأميركا نيابة عن الطرف الاسرائيلي، ونحن ملتزمون، التزاماً كاملاً ودقيقاً، بعدم اطلاق طلقة واحدة من الحدود اللبنانية، حتى انهم لم يجدوا في عام ١٩٨٢ من ذريعة للقيام بعمليتهم سوى محاولة اغتيال سفيرهم في لندن، والذي ثبت، بعد ذلك، من تحقيقات الحكومة البريطانية، ان الذي قام بالعملية كان آتياً لاغتيال ممثل منظمة التحرير في لندن أيضاً.

اذن، نحن التزمنا، لكن الطرف الاسرائيلي لم يلتزم وحدثت أطول الحروب العربية ـ الاسرائيلية وبعدها حرب استنزاف مستمرة منذ عام ١٩٨٢ وحتى هذا العام. ونحن نعتبر كل من يقف معنا في هذا الخندق، في مواجهة هذا العدوان الاسرائيلي ـ الاميركي، الاميركي السلاح والمساعدة والدعم، نعتبره حليفاً وصديقاً. وحزب الله يقاتل معنا الاسرائيليين.

• تتمركز قوات «ابو نضال» في صور ومناطق اخرى من جنوب لبنان. فهل تتعاونون معها في عمليات داخل الأرض المحتلة ؟

○ هذا شيء مبالغ فيه. هناك أفراد، وغير معروفين، الا اذا أعلن أحدهم عن هويته، داخل المخيمات. وهو تنظيم سري ولا وجود لهم بشكل علني.

• هل صحيح ان نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية يتراجع في الضفة الغربية لمصلحة الاردن ؟ وكيف ؟

○ هذا الكلام ليس صحيحاً. فالشيء الوحيد الذي نعتز به هو هذا الدعم الشعبي المطلق من جماهير شعبنا داخل الارض المحتلة وخارجها. والاستفتاءات التي قام بها العدو الاسرائيلي والمؤسسات العربية والاوروبية المحايدة، وحتى المناوئة، تثبت، يومياً، ان مكانة منظمة التحرير تتزايد يوماً بعد يوم في قلوب الشعب الفلسطيني. وآخر تعبير عن ذلك كانت المذكرة التي قدمت من قيادات الضفة وغزة الى الوزير المصري الدكتور عصمت عبدالمجيد، وقبل ذلك اللقاءات التي تمت بين القيادات الفلسطينية وعدد من المسؤولين الاوروبيين والاميركيين الذين زاروا الأرض المحتلة وجميعهم يقولون ويؤكدون على هذا الالتصاق الشعبي العارم حول منظمة التحرير.

• ما هي العقبات امام تطبيع العلاقات بينكم وبين سوريا ؟ وكيف يمكن تقييمها ؟

○ اخذنا قراراً في المجلس الوطني، ونحن ملتزمون به: ان تفتح صفحة جديدة مع الأخوة في سوريا. جرت بعض اللقاءات على مستويات متعددة، وهناك مساعٍ يقوم بها بعض الأخوة [و] الاصدقاء من أجل تصحيح هذه العلاقة بيننا وبين الاشقاء في سوريا. ونرجو ان نتمكن من اجتياز بعض العقبات التي ما زالت في الطريق.

• يشترط عليكم الاردن، مصر، المغرب، الاعتراف بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ قبل اجراء اي تنسيق سياسي معاً. فكيف تتعاملون مع هذا الوضع ؟

○ هذا السؤال ليس دقيقاً. الموضوع بيننا وبين المغرب شيء مختلف ظُلمت فيه منظمة التحرير، ونرجو ان نتمكن من انهاء هذا الخلاف بيننا وبين الاخوة في المغرب. أما بيننا وبين مصر، فالأمور سحابة صيف وانجلت، وكسرة الثلج التي تكسومت من خلال بعض المعلومات غير الدقيقة قد ذابت، خصوصاً بعد اللقاء الذي تم بين الرئيس مبارك وبيني في أديس أبابا.

أما مع الأخوة في الاردن، فهنالك رسل مستمرون بيننا والحكومة الاردنية، آخرها اللقاء الذي تم مع وزير الخارجية الاردني، رسمياً، في تونس، خلال الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب. وقبل ذلك أوفدت الأخ هاني الحسن كرسول خاص، أجرى مباحثات مهمة مع بعض الأشقاء المسؤولين في الاردن والاخوة محمد ملحم وعبدالرزاق اليحيى، وهما مكلفان، باعتبارهما مقيمين في الاردن، ان يتابعا هذه الاتصالات بيننا وبين الاخوة هناك.

لا شك ان بعض التصريحات الاردنية صدرت حول الموضوع الخاص بالقرار ٢٤٢، والتصريحات المصرية ايضاً، ولكن الموقف الرسمي المصري يقول: يجب ان يُعطى الفلسطينيون حق تقرير المصير الى جانب اعترافهم بالقرار ٢٤٢. ونحن في المنظمة نقول: ٢٤٢ مع جميع قرارات الامم المتحدة، وعلى رأسها حق تقرير المصير. وبهذه المناسبة، أوجه شكري الى الرئيس الشيخ أمين الجميل على موقفه في اجتماع الدول الناطقة باللغة الفرنسية بكندا، الذي دافع فيه عن قرار الشرق الاوسط الذي ينص على الدعوة لاقامة مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، وعلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

• تحسنت علاقاتكم بليبيا، كما تحسنت، بمحاذاتها،

علاقات معارضيكم، فهل تعمل ليبيا على جمع الشمل فيما بينكم ؟

○ لا شك أن هناك دعوة من الأخ العقيد معمر القذافي للتنظيمات الثلاثة التي لم تلتحق بمنظمة التحرير، بغض النظر عن حجمها على الأرض، ولكن نحن ننطلق من قرارات المجلس الوطني، وهي واضحة الى الاخوة للالتحاق بمنظمة التحرير. لذلك نترك لهم أماكن في المجلس المركزي وهو الحلقة الوسيطة بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية. ولهم الحق في ارسال مندوبين عنهم لحضور الاجتماعات المقبلة للمجلس المركزي. وهناك محاولة ليبية لجمع هذه التنظيمات في تنظيم واحد ومن ثم دفعها للاتحاد بمنظمة التحرير.

اما قدرة الأخوة الليبيين على تنفيذ هذا الكلام، فهي خاضعة للاعتبارات التي تربط هذه التنظيمات الثلاثة خارج اطار الساحة العربية ـ الفلسطينية.

• أعلن اسحق شامير، وهو يغادر اسرائيل الى رومانيا، انه «سينظر في ما تركه له ياسر عرفات لدى الرئيس تشاوشيسكو» يوم زيارته الى رومانيا، فهل حققت زيارتكم وزيارة شامير أي تقدم يمهد لقيام تشاوشيسكو بمبادرة او وساطة من أي نوع ؟

○ تركت له دعوة لحضور المؤتمر الدولي تحت اشراف الامم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ومشاركة أطراف الصراع في منطقة الشرق الاوسط، بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية. وشامير أعلن في بوخارست أنه يرفض عقد المؤتمر الدولي والاشتراك فيه؛ كما يرفض اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي مباحثات؛ وأصر على مباحثات مباشرة بينه وبين بعض الدول العربية.

• على ذكر المؤتمر الدولي، صرحتم سابقاً بأن المؤتمر الدولي سيعقد في العام الحالي وان لجنته التحضيرية ستجتمع قبل نهاية هذا العام. اما زلتم عند رأيكم بشأن هذا التفاؤل ؟

○ بلا شك. وان كانت الأحداث المتسارعة في الخليج، والملتهبة التهاباً خطيراً، قد غطت على كثير من المواضيع في العالم، لدرجة انها اصبحت لها الأولوية حتى على «حرب النجوم».

أما ما يحدث في الخليج، فهو اختلاط كتلة النيران المشتعلة من منابع النفط، وما تشكله هذه المنابع بالنسبة لاقتصاديات العالم أجمع. ومع ذلك، فان اللقاء المقبل الذي سيجرى يوم ١٥ أيلول (سبتمبر) بين شيفارنادزه وشولتس سيكون نقطة انعطاف، لأن احدى النقاط الأساسية في البحث هي المؤتمر الدولي الخاص بالشرق الاوسط.

• سبق ان اعلنت منظمة التحرير انها قوة حماية للنفط العربي في الخليج. فالى أي حد تمارس المنظمة هذا الدور ؟

○ نحن لم نقل «حماية للنفط العربي». نحن جنود ندافع عن كل شبر من الارض العربية، دفاعنا عن فلسطين. ونحن نفتخر اننا قاتلنا دفاعاً عن الأرض اللبنانية في أطول الحروب العربية ـ الاسرائيلية. وفي يوم من الأيام، سألني بعض الاخوة اللبنانيين المحتجزين معي في حصار بيروت: «انت تواجه اكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط مدعومة باحدى القوتين العظميين. فلماذا تقاتل كل هذا القتال العنيف وهناك بعض العروض المطروحة عليك ؟». هذا الكلام جرى في منزل الرئيس صائب سلام خلال اجتماع للتجمع الاسلامي وجبهة المحافظة على الجنوب. وقالوا لي: «اذا كنت بانتظار مدد عربي بعد أسبوع، فننتظر معك عشرة أيام، او مدد آخر بعد عشرة أيام، نصبر معك خمسة عشر يوماً، فعلى ماذا تعتمد ؟». قلت لهم: عندما خرج يوسف العظمة يقاتل الجنرال غورو في ميسلون كان يعرف انه لا يستطيع الانتصار عليه، ولكنه قاتل حتى لا يقال ان الجيوش الفرنسية دخلت دمشق من غير مقاومة. ولذلك سأظل اقاتل حتى لا يدخل العدو الاسرائيلي هذه العاصمة العربية. وأنا افتخر بأنني منعت دخول هذا الجيش الاسرائيلي خلال وجودنا. ولولا التواطؤ الاميركي لما كان له امكان الدخول الى بيروت، بعد خروجنا منها.

... كذلك، فان جزءاً من قواتنا قاتل مع القوات السورية في الجولان، واستشهد المئات من رجالنا. وجزء من قواتنا قاتل، ايضاً، مع الجيش المصري على قناة السويس، واستشهدت لنا في سيناء اعداد كبيرة جداً. وجزء آخر قاتل مع القوات الاردنية واستشهد. وفي سنة ١٩٦٧، دفن معظم افراد لواء القادسية في أريحا. ونحن قلنا، وأعلنا مرات، اننا سنقاتل دفاعاً عن كل شبر في الخليج العربي ضد أي معتد على هذه الارض العربية.

• توسعت اللقاءات بين مسؤولين في المنظمة وعدد من المسؤولين الاسرائيليين في براغ وبوخارست. فهل ادى ذلك الى توسيع معسكر السلام في اسرائيل ؟

○ دعني أقول انهم ليسوا مسؤولين. فنحن لم نلتق حتى الآن بأي مسؤول اسرائيلي. ففي سنة ١٩٧٥ أخذنا قراراً في المجلس الوطني الفلسطيني، الذي انعقد في القاهرة، بفتح حوار مع القوى التقدمية والديمقراطية داخل الوطن المحتل وخارجه. ونحن حركة ديمقراطية تلتزم ببرنامجها السياسي. ومنذ ذلك الحين، ونحن نحاول ان نفتح حواراً مع هذه القوى. في البداية حاورنا ماتسبين، وهي حركة اسرائيلية تؤمن بدولة ديمقراطية يتعايش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود؛ ومع «راكح» بعد ذلك؛ والآن، خصوصاً بعد فشل حملة سلامة الجليل وباللغة العسكرية؛ يعني اننا لم نهزم العدو الاسرائيلي بالضربة القاضية، ولكننا هزمناه بعد خمس سنوات بالنقاط.

هذا، وخصوصاً أمام ارتفاع الخسائر البشرية في أطول الحروب العربية ـ الاسرائيلية، أحدث ردة فعل في المجتمع الاسرائيلي. ولذلك تذكر التظاهرات التي مشى في احداها أربعمائة ألف متظاهر. وهذا لم يحدث في تاريخ اسرائيل ان يتظاهر هذا العدد في ما اسموه حملة السلام الآن. ونحن مع هؤلاء الذين يريدون حلاً عادلاً للمشكلة بيننا وبينهم، يرتكز على تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، حسب قرارات الامم المتحدة. هؤلاء نمدّ يدنا لهم. والذين نلتقي معهم، فاللقاء يتم على هذه القاعدة. ولا بد ان نشير الى انه في الوقت الذي تتزايد... التيارات الداعية لاقامة السلام العادل معنا، هناك زيادة في التيارات الفاشية والارهابية والمتعصبة دينياً، كعصابات كهانا وشارون وهاتحيا وليفنغر، وغيرها من عصابات المستوطنين المسلحين التي تتزايد تياراتها داخل المجتمع الاسرائيلي. فيجب ان نكون حذرين من هذه النقطة كذلك.

• كنت دائماً تقول انك موقن ان اسرائيل تملك القوة النووية. هل تعتقد بان كشف الاسرار النووية الاسرائيلية، بواسطة مردخاي فاعنونو، جرى بالتواطؤ مع الموساد ؟

○ كلا. لا بد ان نعرف ان اسرائيل، بمساعدة اميركا وعدد من الدول الاوروبية، أدخلت السلاح النووي الى الشرق الاوسط. وقيامها بضرب المفاعل النووي العراقي، ومحاربتها لأي كادر من كوادرنا العلمية العربية وملاحقتها وقتلها، مثلما حدث لبعض الكوادر الفنية التي اغتيلت في اوروبا، كل هذا يكشف مؤامرتها واصرارها على امتلاك هذا السلاح دون سواها.

ولكنني لست من المذعورين من السلاح النووي الاسرائيلي، لأنه يجب ان يتذكر الاسرائيليون وغيرهم ماذا حدث في تشيرنوبيل. فالسلاح النووي الاسرائيلي، سلاح ذو حدين، قد يهددون به عاصمة قريبة أو بعيدة، الا انه، اذا استخدم، فستسعى الامة العربية لامتلاكه. وهذا سهل، لأن لديها المال والكوادر العلمية، مما يؤهلها لصناعة هذا السلاح. والأمر لا يحتاج... سوى [الى] قرار سياسي، لا أكثر ولا أقل.

• اذا كان الاشتراك في المؤتمر الدولي مرفوضاً من جانب اميركا، فهل لديكم من ترشحونه من قبلكم ليمثلكم فيه ضمن الوفد الاردني ؟

○ بل ضمن وفد عربي مشترك، وخصوصاً ان اميركا قد وافقت، في بيان مشترك عام ١٩٧٧، على الوفد العربي المشترك وبمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية.

• واذا تبلورت فكرة تشكيل وفد عربي موحد، هل تقبلون الاشتراك بوفد يضم مصر والمغرب ؟

○ لماذا المغرب ؟ الذين سيشتركون في المؤتمر هم الدول دائمة العضوية، وأطراف النزاع في المنطقة، وهم الدول العربية المشتركة في الصراع: لبنان وسوريا والاردن ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية.

• هل التقارب مع مصر هو على حساب موقفكم او موقفها من كامب ديفيد وعلاقاتها الثنائية مع اسرائيل ؟

○ يجب ان نشير، بشكل من الاعتزاز، الى ان الرئيس مبارك اتخذ قراراً مهماً، بناء على طلب سوري ـ فلسطيني مشترك. اذ بعد ان تولى الحكم بعثنا اليه برسالة مشتركة سورية ـ فلسطينية نطلب منه وقف العمل بالبند الثاني من اتفاقية كامب ديفيد الخاص بالقضية الفلسطينية. وقد استجاب الرئيس مبارك لهذا الطلب، وأوقف التعامل بالشق الفلسطيني. وما زال الأخوة المصريون والحكومة المصرية، والرئيس مبارك، ملتزمين بهذا الموقف الذي اعلنوه لنا.

• متى تقوم بزيارة موسكو ؟ وما هي الانعكاسات على هذه الزيارة من جراء تقارب الاتحاد السوفياتي واسرائيل ؟

○ اولاً، قد تكون زيارتي في أواخر هذا الشهر أو بداية الشهر المقبل، بعد عودة الرفيق شيفارنادزه من الامم المتحدة؛ أما التقارب السوفياتي ـ الاسرائيلي، فنحن على علم به منذ تم اللقاء الأول بين الرفيق غروميكو وشامير، يوم كان وزيراً للخارجية الاسرائيلية

عام ١٩٨٤ في الامم المتحدة، حيث تقابلت وغروميكو، في برلين، بعد ذلك مباشرة، وكان لقاء مطولاً، أطلعني فيه غروميكو على جميع ما تم بينه وبين شامير. وظلت هذه هي سمة العلاقة الفلسطينية ـ السوفياتية. وقد كان الرفاق السوفيات يضعوننا، تباعاً، في اجواء كل اللقاءات التي تمت، سواء على الصعيد الرسمي السوفياتي ـ الاسرائيلي، او على الصعيد الحزبي، أو على الأصعدة الأخرى، من خلال المؤسسات الاجتماعية. لذلك، نحن على علم بما تم في جميع هذه الحوارات. والرفاق السوفيات يضعون نقطة أساسية في جميع حواراتهم مع المسؤولين الاسرائيليين: المؤتمر الدولي واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فيه، وانشاء الدولة الفلسطينية المستقلة.

• الانفتاح القنصلي من جانب دول اوروبا الشرقية، هل اثر في علاقة موسكو بالمنظمة ؟

○ اطلاقاً، ونحن متفهمون لهذا الوضع. ونضع في الحساب هذه الخطوة، ولكننا متأكدون ان اصدقاءنا في المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفياتي يضعون مقابل هذا مصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه في المنزلة الأولى.

• هل لدى المنظمة مبادرة للمرحلة المقبلة ام انها بانتظار تحرك اميركي ؟

○ لا بد ان نميّز بين شيئين: حركتنا السياسية، وهي لا تتوقف اطلاقاً، اذ نتحرك مع دول عدم الانحياز والدول الاوروبية والاشتراكية والعربية والاسلامية؛ وتحركنا مع اصدقائنا في العالم، وهي حركة مدروسة وأبعادها واضحة بالنسبة الينا. ولكننا نضع في الاعتبار ان المؤتمر الدولي لن ينعقد الا اذا اتفق العملاقان.

• هل تعتقد بان حرب لبنان وتطورات حرب الخليج وضعت القضية الفلسطينية في المرتبة الثالثة من الاهتمام ؟

○ كلا. لا يستطيع أحد تقزيم قضية أساسية تعيش في ضمير ووجدان الأمة العربية وكل الأحرار والشرفاء في العالم. ولكن الأحداث التي تطرأ، تؤثر بلا شك، في الأولويات، لا أكثر ولا أقل، ولكن تؤثر فيها مرحلياً.

• ما هي نقاط الخلافات الاساسية بينكم وبين الاردن الآن [؟] وما الذي يمنع العودة الى اتفاق شبيه باتفاق عمان ؟ والى اين وصلت اتصالاتكم معه ؟

○ باستطاعتك سؤال الملك حسين. فهو الذي أوقف الاتفاق في الوقت الذي كنا في المجلس الوطني الأخير، عندما اتخذت اللجنة التنفيذية، في آخر جلسة من جلساتها قبل انعقاد المجلس الوطني في الجزائر، قراراً بايقاف التعامل مع الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، تؤكد على موضوعين: العلاقة المميزة بين الشعبين، الاردني والفلسطيني، وعلى أن تقوم هذه العلاقة، مستقبلاً، على أسس كونفدرالية. ولكن نأمل ان تلقى هذه القرارات وهذه الرغبة الفلسطينية لدى الطرف الاردني الاستجابة نفسها والموقف الايجابي.

• كيف يمكن وصف حال البيت الفلسطيني اليوم بعد مرور اربعة أشهر على انعقاد ونجاح المجلس الوطني الفلسطيني ؟ وهل وُفق بشكل كامل الى تحقيق قطعي للوحدة الوطنية ؟

○ هناك مثل مصري يقول: «ما لاقوش في الورد عيب قالولو يا أحمر الخدين». ودائماً وأبداً في الصحافة: اذا عقدنا المجلس الوطني، قالوا: لماذا ؟ واذا أخرناه، قالوا، أيضاً: لماذا ؟ عملنا وحدة وطنية. ويجب ان أقول شيئاً مهماً، وهو ان الوحدة الوطنية الفلسطينية قد رسمتها جماهيرنا داخل الأرض المحتلة وفي المخيمات المحاصرة وعمدتها بدمها. وهذه الجماهير، في الأرض المحتلة وخارجها، هي التي دفعت الفصائل لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية. فهذه الوحدة موجودة، وما حدث في الجزائر، هو تعزيز لها.

ومع ذلك، نحن نفتح اذرعنا لبعض اخواننا الذين ما زالوا يتأثرون بخارج المحيط الفلسطيني ليعودوا الى الاسرة الفلسطينية، بغض النظر عن حجمهم، أو تأثيرهم الشعبي.

• هل لديكم استعداد للاجتماع بشمعون بيرس، أو أي مسؤول اسرائيلي آخر [؟]، وما الذي يمكن ان ترجوه من هذا اللقاء ؟

○ نعم، ولكن في المؤتمر الدولي، أو مجلس الأمن.

• ما هي ضرورة حضوركم المسلح في لبنان، الذي استعاد جزءاً كبيراً من حيويته في السنتين الأخيرتين، في وقت يتركز اهتمامكم على المبادرات السلمية ؟

○ أليس من حق هذه المخيمات التي تذبح من عام ١٩٨٥ ؟ أليس واجباً وجدانياً عليّ، وسياسياً، وضميرياً، أن أعمل كل ما في وسعي [على] سلامتها

بعد مجزرة صبرا وشاتيلا الاولى، بعدما خان الاميركيون، والادارة الاميركية الحالية، الاتفاق المعقود، كتابة، بيني وبين فيليب حبيب، والذي يقول ان الادارة الاميركية ومراقبي الأمم المتحدة في بيروت والقوات المتعددة الجنسيات، الفرنسية والبريطانية والايطالية والاميركية، مسؤولون عن أمن المخيمات الفلسطينية وسلامة الفلسطينيين فيها، وعائلات المقاتلين الذين غادروا بيروت، ثم عن حماية المدنيين جميعاً في بيروت الغربية.

وقد لُطّخ شرف الجيش الاميركي بعد هذه الخيانة، التي حدثت، بالسماح للجيش الاسرائيلي بدخول بيروت والقيام بمجزرة صبرا وشاتيلا الاولى. نعم، من حقي أن اسلّح هذه المخيمات لحمايتها. اعطني حماية الأمم المتحدة أو الدولة اللبنانية، وأنا لا اريد شيئاً آخر، ولا أسلح أحداً.

• يمكن ملاحظة نشاط سياسي فلسطيني متزايد باتجاه القارة الافريقية، التي استحوذت اسرائيل فيها خلال السنوات الخمس الأخيرة على مواقع كثيرة كانت لها واخرى لم تكن. فما الذي تريده سياستكم من القارة الافريقية ؟

○ اريد ان أقول شيئاً بارتياح، وهو أن اسرائيل فشلت في افريقيا، وانها لا تشكل خطراً كبيراً هناك.

• رغم اعتراف بعض الدول بها ؟

○ رغم المحاولات التي تبذلها اسرائيل، ومعها ضغوط البنك الدولي، وبعض الدول الاوروبية. ومع ذلك، فالقضية الفلسطينية هي قضية افريقية. ويكفي ان نتذكر ما قاله الزعماء الأفارقة، مؤخراً، في اجتماع اديس أبابا، الذين أكرموني ودعوني للاشتراك في هذا المؤتمر باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ليست في القارة الافريقية، الا اننا عضو مراقب منذ اثنتي عشرة سنة في الوحدة الافريقية. ويكفي ان نتذكر ما قاله الرئيس كاوندا، هذا العملاق الافريقي وحكيم افريقيا في هذه الجلسة. يكفي ان نتذكر كيف استقبلت وعوملت فلسطين في مؤتمر دول عدم الانحياز، في هراري، لنرى هذا الاحتضان الافريقي الدافىء للجريح الفلسطيني.

• القمة العربية، هل هي وشيكة ؟ ومشروع فاس الا يزال المُرتجى ؟

○ مشروع فاس هو مشروع الاجماع العربي حتى الآن. ولم يحدث، اطلاقاً، ما مس هذا الاتفاق العربي. حتى مؤتمر القمة العربي الطارىء الذي انعقد في الدار البيضاء، بالمغرب، عام ١٩٨٥، أكد على قرارات فاس والقمة.

الحديث الذي جرى بين الملك فهد وبيني، مؤخراً، أعطاني الطمأنينة الى ان هذه القمة ستعقد قريباً، وفي هذا العام. كذلك ما قلته للرئيس الشاذلي بن جديد: ان الذي عمل المستحيل الفلسطيني بجمع المجلس الوطني في الجزائر، يستطيع ان يساهم في الممكن العربي في جمع القمة العربية.

• هل تعتقدون بان النفط سيعود سلاحاً فاعلاً في يد العرب ؟

○ آسف أن أقول لا. قد يرتفع سعره، الا انه لن يعود سلاحاً فعالاً. فأميركا واوروبا اتخذتا كثيراً من الاجراءات كي لا يعود هذا السلاح فاعلاً، كما كان من قبل.

• ما هو واقع علاقة المنظمة بالولايات المتحدة الاميركية ؟

○ منذ أن وضع كيسنجر شروطه على الكونغرس الاميركي، ومنذ ان فشل الحوار الذي كان يمكن ان يجرى بيننا وبين اميركا، في اثناء وجود سايروس فانس وزيراً للخارجية، ومجيء الادارة الاميركية الحالية التي لا تناصب العداء منظمة التحرير الفلسطينية فقط، بل جميع حركات التحرر في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية، وتساعد الكونترا في نيكاراغوا، والمتمردين في انغولا وموزمبيق وجنوب افريقيا ضد الشعب الجنوبي الافريقي، وتساعد حركات متمردة داخل دول مستقرة، كالهند، لاثارة القلاقل فيها؛ منذ ذلك الحين، وعلاقتنا بها كما تعلمون. فما تقوم به من دعم اسرائيل ضد منظمة التحرير هو جزء من هذه السياسة الحمقاء التي تتبعها الادارة الاميركية الحالية.

• لبنان وازمته، هل لهذه الأزمة من متنفس، وهل هو وشيك ؟

○ الله في عون لبنان، لأنه يجب ان نعرف ان المؤامرة على هذا الشعب الذي لا نستطيع ان ننسى فضله وقد قاسمنا الضراء دون السراء، وشاركنا في أعظم الملاحم العربية ضد الجيش الاسرائيلي، أطول الحروب العربية ـ الاسرائيلية، صنعها الشعبان اللبناني والفلسطيني. فمن الظلم ان يعامل هذا الشعب هكذا. مؤامرة اميركية ـ اسرائيلية تورطت فيها بعض الأطراف العربية مع الأسف. وكنت قد حذرت منها منذ مدة طويلة، وما زلت أحذر من تقسيم

لبنان، أرضاً وشعباً.

الاسرائيليون أخذوا فلسطين. ولكن، بقينا شعباً متماسكاً. فأرادوا ان يستفيدوا من هذا الدرس. ففي لبنان يقسمون الشعب ويقسمون الأرض، من خلال كيانات طائفية هزيلة. وكما تعرف، الآن، ان ما يجرى في الجنوب لانشاء موطىء قدم لكانتون يضاف الى الكانتونات الأخرى لتقسيم لبنان الى كانتونات هي دويلات طائفية، هو تمهيد لبلقنة المنطقة. ولذلك، على كل الشرفاء والمخلصين في الأمة العربية مساعدة لبنان، وسريعاً، كي يخرج من أزمته ويحتفظ بوحدته ووحدة مؤسساته وأرضه وشعبه، والا، فالنار اللبنانية ستأكل الأخضر واليابس عربياً.

ويجب ان نعي اننا مقبلون على أيام صعبة في لبنان، بسبب الصراع الخارجي، للتأثير في اختيار الرئيس القادم. وأنا أبلغ، اللهم فاشهد.

ليس من حق أحد ان يتدخل في موضوع الرئاسة اللبنانية، والا نكون قد ارتكبنا جريمة لا تغتفر وسابقة خطيرة بالنسبة للدول العربية جميعها.

• ماذا عن الحرب العراقية ـ الايرانية ؟

○ تعني هذا الجرح النازف في جسم امتنا العربية. لا بد ان أقول ان الجيش العراقي صمد ببطولة وأعجوبة دفاعاً عن الحدود الشرقية للأمة العربية، وهذه الحرب هي ضد الشعب العراقي، وضد الشعب الايراني، وضد شعوب المنطقة جميعها، ودول عدم الانحياز. ومثلاً على ذلك، أنفق جميع الفرقاء في العام الماضي على هذه الحرب واحداً وسبعين مليار دولار في سنة واحدة، وبهذا لماذا استمرار هذه الحرب [؟].

لذلك، يجب ان نبذل مجهودات لوقفها. ونحن لدينا مبادرة أعلناها. وقلنا ان هذه الحرب لن تقف الا بالقوة. وقد سبق، خلال كثير من النزاعات في العالم، ان استخدمت القوة في كوريا. اخذ قرار في الجمعية العامة بعد ان لم يستطع اخذ قرار في مجلس الأمن، عقدت جلسة خاصة تحت شعار «السلام من أجل الوحدة»، وهو قرار ملزم للجميع، وتحركت جيوش الأمم المتحدة وأوقفت الحرب الكورية.

وهنا قرار اجماعي من مجلس الأمن. فاما ان تكون قوات دولية أو قوات اسلامية. وهناك قرار اسلامي واضح بهذا الشأن، اتخذ في مؤتمرين اسلاميين، وهما مؤتمر القمة الافريقي، في الطائف، ومؤتمر القمة، في الدار البيضاء، بتشكيل قوة اسلامية، أو قوة من دول عدم الانحياز. فلا بد من قوة توقف هذه الحرب.

[نقلاً عن الحوادث، لندن، ١١/٩/١٩٨٧]

◇
◇ ◇

هاني الحسن: تعريب العلاقات الفلسطينية ـ المصرية ـ الاردنية

(...)

• لنبدأ بالسياسة الفلسطينية عموماً، والعلاقات الثنائية الفلسطينية ـ المصرية والفلسطينية ـ الاردنية خصوصاً، لا سيما وان عقد المجلس الوطني الفلسطيني شكل محطة في سياق هذه العلاقات، التي كانت محور زيارتيك الاخيرتين لكل من مصر والاردن ؟

○ لا شك ان أهم حدث بالنسبة الينا في منظمة التحرير الفلسطينية، في العام الجاري، هو عقد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وهو حدث هيأ من خلاله الفلسطينيون أنفسهم، لمواجهة قضية «التمثيل» في حالة انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. وكي لا تكون مسألة التمثيل امراً متنازعاً عليه، أو قابلاً للتشكيك، فقد خطت حركة «فتح» خطوات كبيرة في اتجاه المنظمات الفلسطينية

الاخرى لدخولها من جديد في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا. فأي سياسي فلسطيني هو معني، في المرحلة الحالية، بأن يظل حاضراً في أي تحرك عربي تجاه الوضع الدولي، أو عربي ـ عربي. وقد نظرنا بخطورة الى حدث مرّ [في] اثناء انعقاد القمة الاسلامية في الكويت في كانون الثاني (يناير) الماضي، اذ عقدت، للمرة الاولى، قمة عربية مصغرة (خماسية) في غياب منظمة التحرير الفلسطينية.

وبما اننا نعيش، في الوقت الراهن، مرحلة يعاد فيها تكون الوضع العربي، والدولي، في المنطقة العربية، فان على القيادة الفلسطينية، والمتمثلة، بشكل أساسي، بحركة «فتح»، من حيث تحملها لحجم المسؤولية، ان تضمن المشاركة الفلسطينية في التحول الحاصل، والذي سيبدأ بانعقاد مؤتمر القمة العربي المقبل، وكذلك التحول الدولي الحاصل، الذي من أبرز سماته تطورات الوضع في منطقة الخليج العربي.

في ظل هذه الرؤية، تم عقد المجلس. لكن هذه الخطوة الكبيرة، وبسبب تداخل العوامل المحلية، والدولية، وانعكاساتها، أدت الى آثار سلبية على العلاقة الفلسطينية مع مصر، الأمر الذي استفاد منه الاردن، بدون شك.

• لكن الدور الاردني يبدو أكبر بكثير من الدور الفلسطيني في الوضع العربي الراهن ؟

○ هذه هي المشكلة التي نعمل على معالجتها. فبسبب الجمود الذي حصل عامي ٨٦ و ٨٧ حتى انعقاد المجلس الوطني، حصل توقف فلسطيني عن الفعل السياسي؛ مرحلة كنا منشغلين، خلالها، باعادة تشكيل الوحدة الوطنية الفلسطينية، نظراً الى ان التفاوض مع اخوتنا في المنظمات احتاج الى زمن وشروط تحتاج اليها أوضاعهم الداخلية. وبما اننا قررنا ان الأولوية هي للوحدة الوطنية، فاننا دفعنا ثمن ذلك هدوءاً في عام ١٩٨٦، الى ان اكتملت الوحدة. وفي غضون ذلك، كان الاردن قد احتل دوراً كبيراً، وأهم شيء فعله هو اقامة تحالف سوري ـ اردني، وعلاقات اردنية ـ مصرية هامة، وبذلك اصبح الطرف الوحيد، تقريباً، الذي يتحرك في المنطقة، على الصعيدين، العربي والدولي.

والآن، وبعدما عقدنا المجلس الوطني، لا بد من عودة المنظمة لتأخذ دورها كطرف في «التكتيك» العربي، من خلال خلق رؤية مشتركة فلسطينية ـ اردنية ـ مصرية ـ سورية، على شرط ان تعرّب هذه الرؤية بعد ذلك، لأننا لا نعمل على خلق محاور؛ ثم ان سياسة المحاور هي من أكبر السياسات التي تنعكس ضرراً على قضيتنا وعملنا السياسي.

• في غضون ذلك ساعد اصدقاء منظمة التحرير العرب على اعطاء الدور الاردني مصداقية كبيرة، وان بدا ذلك بريئاً، إلا انه كان، في نتائجه، على حساب الوزن السياسي للمنظمة ؟

○ بدون شك، ليس الاردن معزولاً على المستوى العربي، حيث يقتضي اي موقف عربي من القضية الفلسطينية تفاهماً اردنياً ـ فلسطينياً. لأنه في حالة وضع العرب امام خيارين، المنظمة أم الاردن، فان الاردن لا يفرط به، عربياً. لذلك، فالمطلوب استبعاد هذين الخيارين، وجعل الحوار يدور حول قضايا محددة، ليتبنى العرب مسألة هنا، واخرى هناك. وهنا اعتقد بأن وجهة النظر الفلسطينية أكثر قدرة على التأثير في الوضع العربي، خصوصاً اذا امتلك الفلسطيني المرونة. وهذا ما حصل حقيقة في العلاقات الفلسطينية ـ المصرية. وفي هذا الاطار، اشير الى زيارتي الهامة لمصر والمباحثات الطويلة التي اجريتها مع الرئيس حسني مبارك، ومع نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية، الدكتور عصمت عبدالمجيد، ومع مستشار الرئيس، اسامة الباز، ومن ثم غداء العمل الموسع الذي حضرته مختلف القوى المهتمة بتحليل الأوضاع السياسية. واعتقد بأننا توصلنا الى لغة مشتركة للتخاطب مع الوضع الدولي، بمعنى اننا توصلنا الى امكانية اعطاء اجوبة متقاربة، في حالة طرح أي موضوع على كلينا. وفي رأيي، هذا يشكل قفزة سياسية هامة، لكن يجب ان لا ننسى ان مصر لا تريد لعب الدور المنحاز، لا للاردن او للمنظمة، ولا لأي وضع. وبالتالي، فان التعابير المصرية في التصريحات، لا تعكس حقيقة الموقف المصري، في مقدار ما تحاول تقريب وجهات النظر. والدليل على تقارب لغة التخاطب بيننا وبين مصر، هو ان الرئيس مبارك، شخصياً، هو الذي رتب لي زيارة الاردن. وبالتالي، مارست مصر ضغطاً من أجل عودة الحوار الفلسطيني ـ الاردني، وتقريب وجهات النظر، واقامة علاقات.

• ما هي نقاط الخلاف العالقة في الحوار الفلسطيني ـ المصري. وما هي نقاط الاتفاق الجديدة ؟

○ في الواقع، المسألة ليست اتفاقاً قديماً

أو جديداً. وانما الموضوع المطروح، الآن، هو المؤتمر الدولي. فالتاريخ يسجل للرئيس حسني مبارك انه، في لقاء الاسكندرية الأخير مع وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيرس، جعل الدبلوماسية الاسرائيلية تقول، في بيان رسمي، انها تطالب بعقد المؤتمر الدولي. وهذا الطرح، في جوهره، خروج مصري ـ اسرائيلي عن اتفاقيات كامب ديفيد، الذي يتضمن، في الشق الثاني منه، «الحكم الذاتي» للفلسطينيين، وبمفاوضات مصرية ـ اردنية ـ اسرائيلية مع «فلسطينيين» باشراف الولايات المتحدة الاميركية. وقد تحول هذا الانجاز الذي حققه مبارك، الى سياسة مصرية حقيقية، هي كيف يعقد المؤتمر الدولي.

وانتم تعلمون انه بصدد المؤتمر الدولي، هناك اربع مسائل شكلت خلافاً دائماً، هي المؤتمر كإطار، والمؤتمر كأساس وهنا يأتي موضوع القرار ٢٤٢، والصلاحيات، والأطراف المشاركة. لقد ناقشت هذه المواضيع الاربعة، وهناك اتفاق فلسطيني ـ مصري على ان المؤتمر الدولي هو الاطار الوحيد، الآن، لوضع تسوية للشرق الاوسط. وبالنسبة الى الصلاحيات، فاننا متفقون مع مصر على ممارسة اقصى انواع الضغط على الاتحاد السوفياتي، كي يبقى متمسكاً بمسألة الصلاحيات، لأنه كلما كان للمؤتمر صلاحيات فعالة، كان الكاسب الأكبر هو العرب. وهذه مسألة يعيها اسحق شامير جيداً.

اما في صدد الاساس، فان القرار ٢٤٢ تم تجاوزه من قبل المنظمة؛ فهنالك قناعة تامة لدى اوروبا، وقناعة تخجل الولايات المتحدة الاميركية من اعلانها، ولكنها بدأت تصبح واقعاً، وهي ان منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن ان تقبل ٢٤٢ كأساس للمؤتمر الدولي. ولذلك، وفي النقاط المطروحة دولياً، الآن، ومنها المشروع الذي قدمه بيرس للمجلس الاوروبي الاخير في كوبنهاغن، بدأ الحديث حول ماهية الاضافة الى القرار ٢٤٢، حتى يصبح مقبولاً من الفلسطينيين. وهناك الآن افكار عدة في هذا الصدد، منها ان ينص على حضور الفلسطينيين للمؤتمر الدولي على أساس ٢٤٢ ومعالجة القضية الفلسطينية من كافة جوانبها، أو النص الذي سبق وعرض، وهو احقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وهذان النصان واردان في الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني. وبالتالي، وبمجرد ان بدأ الوضع الدولي ـ بما فيه العدو ـ يتحدث ويقر بالاضافة والبحث عن صيغة للقرار ٢٤٢ معدلة لمعالجة القضية الفلسطينية من كافة جوانبها، واحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بقي علينا ان نضغط، كفلسطينيين، من أجل ان ينص على حق تقرير المصير، وكافة المؤشرات تدل ان ذلك سيحصل. وانا سعيد بأن أدلي لـ «اليوم السابع» بخبر خاص، مفاده ان فرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا، رفضت صيغة قدمها بيرس، لا تتضمن حق تقرير المصير. وهنا لا بد من توجيه الشكر لفرنسا، التي طرحت موضوعة تقرير المصير، عندما تشاور معها الاسرائيليون. وخلاصة ذلك، ان الوضع الدولي بدأ يتفهم ضرورة اعطاء الفلسطينيين ما ملكته جميع الشعوب، وهو حق تقرير المصير.

● هل الصيغة التي طرحها بيرس هي ما يعرف بالنقاط الست ؟

○ لا، طرح ٢٤٢ زائداً، وهذا تقدم لأنه كان يقال دائماً: على الفلسطينيين الاعتراف، بكل وضوح، بـ ٢٤٢.

● لكن برنامج النقاط الست المطروح متفق عليه بريطانياً، وهناك تفاهم اردني ـ مصري عليه، واحدى هذه النقاط تنص على ان الاعتراف بـ ٢٤٢ هو شرط اساسي يلزم كل الاطراف المشاركة في المؤتمر؛ وان التمثيل الفلسطيني [يتم] في اطار وفد اردني ـ فلسطيني مشترك ؟

○ ان منظمة التحرير تقول في قرارها انها ترفض ٢٤٢، لأنه لا يلبي الحقوق المشروعة، وان وجهة نظرنا [هي انه] اذا أضيف على القرار ما يلبي الحقوق المشروعة، فحينئذٍ يصبح القرار اساساً مقبولاً، لأن ٢٤٢ كافر بما صمت عنه، وليس كافراً لأنه يطالب اسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. وبالتالي، بدأ يصل العمل النضالي الفلسطيني الى درجة ان الجميع يناقشون ماهية الاضافة التي يجب ان تضاف على ٢٤٢. لأن المنظمة لا يمكن، وبأي حال من الأحوال، ان تقول انا أقبل الدخول الى المؤتمر الدولي على أساس ٢٤٢. ونحن، كما قلنا في الصيغ الثلاث التي قدمناها [في] اثناء المفاوضات مع الاردن الى المندوب الاميركي كلوفورويوس، اننا نحضر مؤتمراً دولياً على أساس جميع قرارات الامم المتحدة ومجلس الأمن، والتي، بدون شك، من ضمنها ٢٤٢، ولكن بما يضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. نحن، هنا، واضحون جداً، وقد بدأنا نحدث تغيراً حيال هذه القضية، لدرجة اننا قطعنا شوطاً كبيراً بصددها في المباحثات التي أجريتها في الاردن ومصر.

• وهل حسمت ؟

○ لا استطيع ان اقول انها حسمت. ولكن في الماضي كان يقال يجب ان نعترف بـ ٢٤٢؛ أما اليوم، فان الحوار بدأ حول الاضافة، ومجرد ان يدور الحديث هنا، فانه لا بد من طرح افكار، يمكن تطويرها بالتالي، بحيث توضح اننا نتكلم عن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، ولا نتكلم عن حقوق مشروعة فقط. والحقوق الوطنية، في النهاية، هي حق تقرير المصير. لذلك، فان ثلاثاً من النقاط الاربعة اعتبرها، شخصياً، في حكم المنتهية، ضمن الصلات المصرية ـ الفلسطينية ـ الاردنية. وهذا مهم لتعريب الموقف. وهذا من شأنه ان ينعكس على الوضع الدولي، لأنني من المؤمنين داخل منظمة التحرير بأنه لا يوجد حسم عسكري فلسطيني. فالحسم العسكري عربي؛ كما انه لا يوجد حسم سياسي فلسطيني، بل هو عربي أيضاً. لذلك، فأنا، شخصياً، اقاوم كل تيار يحاول اللجوء الى «فلسطنة» الموقف، لأن هذا وهم يقود، فقط، الى العزلة. وعليه، فان مؤتمر القمة العربي القادم ليس عادياً، لأنه سيأخذ، وللمرة الاولى، قرارات ستلقي اثرها، ان كان سلباً او ايجاباً، على الوضع الدولي، الذي هو، الآن، في نضوج. اذن، هناك ثلاث نقاط حسمت، في رأيي، لصالح منظمة التحرير الفلسطينية.

• لكن تسربت اخبار عن وجود صيغتين، الصيغة الفلسطينية التي تتحدث عنها، واخرى اردنية تعتبر ٢٤٢ اساساً للمؤتمر الدولي. اضف الى ذلك، انك، وبعد مغادرة عمان، خرج مسؤول اردني ليقول ان الزيارة كانت شخصية وخاصة ؟

○ هذا ما نشرته بعض الصحف، وخصوصاً، بكل أسف، «القبس». وفي الاردن، كما هو الحال لدى الفلسطينيين، يوجد «ليكود» لا يريد العلاقة مع المنظمة. وبعض المطلعين يسرب أخباراً، لعلّي أقع في ردة الفعل التي تؤدي الى عرقلة الامور. انني اعتبر زيارتي الاخيرة للاردن زيارة هامة جداً. وكل المطلعين يعرفون ذلك، لأنها جاءت في وقت وسياق هامين، ونظراً الى ان الرئيس حسني مبارك هو الذي رتب، شخصياً، هذه الزيارة التي لم تكن مقررة. و [في] اثناء وجودي في مصر، اخذت موافقة الأخ ابو عمار؛ لذلك يحاول الآن «الليكود» الاردني ان يبرز بعض الكلام غير الصحيح. لكنا نعلم، ايضاً، ان علاقة اردنية ـ فلسطينية ليست امراً سهلاً في الوقت الحاضر، لأن الاردن قد رتب علاقاته مع عدد من الأطراف، وخاصة سوريا، على ان لا علاقة مع «العرفاتيين»، إذا صح التعبير. وبالتالي، فان «الليكود» الاردني يريد ان يضرب على هذا الوتر كي يعيق الامور. بينما نحن الذين نعمل تحت قيادة الجناح الثوري العنيد في حركة «فتح» ياسر عرفات، لا نسعى لفك العلاقة السورية ـ الاردنية، بل نريد علاقة سورية ـ اردنية ـ فلسطينية تعرّب. ونريد علاقة اردنية ـ مصرية ـ فلسطينية تعرّب. واظن في لقائي مع المسؤولين في أعلى المستويات في مصر والاردن، كان واضحاً هذا الموقف الفلسطيني، لأننا نستعد، الآن، لعقد مؤتمر القمة العربي.

• هل تعتقد بامكانية تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي، من هنا حتى نهاية العام الجاري، لا سيما وان اميركا واسرائيل ستبدآن الانشغال بالانتخابات خلال العام المقبل ؟

○ ان فكرة اللجنة التحضيرية «مُقاوَمَة» من الاميركيين والاسرائيليين وبعض الاوروبيين بشكل عام. وكما تعلمون هذا اقتراح فرنسي ـ سوفياتي، وان علينا ان نراقب ما يجرى داخل اسرائيل حالياً، لأن بيرس وشامير كلاهما يعمل. فشامير لا يحبذ الاستعجال، ويريد ان ينتظر حتى يأخذ لاسرائيل أكبر المكاسب، حيث يعتقد بأنه، من خلال تصلبه، يمكن ان يضاعف الهجرة، وبشكل مباشر، من الاتحاد السوفياتي للارض المحتلة. ولكن الضغوط الداخلية ليست قليلة. يضاف الى ذلك، في اعتقادي وكما قلت قبل عام، انه في شهر تشرين الأول (اكتوبر) المقبل سيحدث لقاء العملاقين؛ واذا تم توقيع اتفاق حول الصواريخ، فبدون شك سيكون هنالك مكان للقضايا الاقليمية، خصوصاً وان قضية كمبوديا المعقدة بدأت تخرج من اطار تأثير الغرب، وبدأ حولها تفاهم سوفياتي ـ صيني، وقد قطع شوطاً؛ لذلك، واذا ما وقع اتفاق الصواريخ، سيحصل اتفاق لتصور ما حول افغانستان، ومستقبل ايران، ونيكاراغوا. وان الحد الادنى الذي يمكن ان يحدث لقضية الشرق الاوسط، هو خطوة نحو المؤتمر الدولي، وهذا، بدون شك، سينعكس على الوضع داخل التركيبة الاسرائيلية. ولذلك، يجب ان نركز أعيننا على قمة غورباتشيوف ـ ريغان المقبلة. والاتحاد السوفياتي يركز على ان التمثيل الفلسطيني لا بد له ان يحصل على الشرعية العربية، وانا، كفلسطيني، مجبر على الحصول على الشرعية العربية، والدولية، ولا استطيع ان اتخلى عن احداهما، لأن الذي يدرس الثورة الفلسطينية يلاحظ انها ثورة

من الخارج الى الداخل، وبالتالي فان الشرعية العربية هي شرط أساسي لتواجدها خارج أرض فلسطين. وبدون هذا التواجد يضعف الداخل.

● لكن الحجة التي رفعت خلال الاعوام الأخيرة، كانت غياب الشرعية الفلسطينية، والآن وقد حصلت الوحدة الوطنية في المجلس الوطني... ؟

○ لذلك عندما انجز وتم اصبحت كل المراهنات على نزع الشرعية العربية باطلة. فالمرحوم أحمد الشقيري كان في قمة الخرطوم في غاية التصلب، ومع ذلك سحبت منه الشرعية العربية فسقط. وعرفات عرف كيف يبقى في قمة التصلب، لكنه حافظ على الشرعية العربية، وبالتالي فان محاولات الاطاحة به منذ عام ١٩٨٢ فشلت حتى الآن، لأنه ادرك كيف يجمع بين الحصول على الشرعية العربية والشرعية الدولية، دون التفريط بشرعيته الثورية.

● الآن وقد حصل لقاء ابو عمار ـ مبارك، واعتبر اكثر من مصالحة. هل هنالك امل في عقد لقاء قمة فلسطيني ـ مصري ـ اردني ؟

○ هذا السؤال يطرح على الاردن، لأنه ليس حر التصرف في الموضوع الفلسطيني، بسبب علاقته مع سوريا؛ بينما الفلسطيني حر التصرف، ومستعد لقمة حتى بحضور سوريا. فالمنظمة تستعيد زمام المبادرة بعد استنادها الى صخرة الوحدة الوطنية وتفاهمها مع الاتحاد السوفياتي. وكل الدول العربية بدأت تشعر بالهجوم السياسي الفلسطيني، الذي هو، في النهاية، يفكك التحالفات القطرية (المحورية) ليعيد التكوين في اطار التعريب. ولقاء الأخ ابو عمار مع الرئيس حسني مبارك هو أكبر دليل على ما توصلنا اليه من تقدم. وأقول، في هذه المناسبة، ان مصر تخطو خطوات هامة جداً، الآن، في طريق التقدم والتغيير. يكفي ان الخطة الخمسية في مصر تعهد الاتحاد السوفياتي بنسبة ٥٠ بالمئة منها، واوروبا ١٥ في المئة، والعرب ١٥ في المئة. اذن، تقلص التأثير الاميركي ليقتصر على موضوع التسلح. وكلنا يعلم ان قنصلية سوفياتية ستفتتح في الاسكندرية، وأخرى في بورسعيد. وعلينا ان ندرك هذا التحول.

النقطة الثانية، هي ان مصر وشعبها على تناقض مع اسرائيل. ولا يمكن ان يزول هذا التناقض بين الشعب المصري ودولة اسرائيل. وبصدد الازمة الأخيرة بيننا وبين مصر، نحن فخورون بأن أربعة مقالات هاجمت الشعب الفلسطيني، بينما انبرى ٢٢ مقالاً للدفاع عن فلسطين.

● حيال كل ما اثير حتى الآن، ما هو تقدير القيادة الفلسطينية لرؤية سوريا لهذه التطورات وكيفية تعاطيها معها ؟

○ ان سوريا، مثل ايران، اخطأت في تقدير الموقف الدولي في موضوع الحرب العراقية ـ الايرانية، لأن خطورة ما يجرى في الخليج، بالنسبة الى بعض الدول، له انعكاسه على دورها. فاذا تنامى تدويل قضية الخليج سيضعف، حكماً، الدور السوري، ويبقى في يد سوريا ورقة سوريا، وهي ليست قليلة؛ والورقة الثانية هي ورقة لبنان، وهذه تشكل حيزاً أساسياً من أهداف سوريا قبل الاوراق الاخرى. لذلك، فنحن، في القيادة الفلسطينية، نسعى جادين من اجل موقف فلسطيني ـ سوري ـ اردني ـ عربي، بحيث نضع تصوراً لكل قضية، لأننا، بدون شك، طرف في قضية لبنان، من خلال وجود نصف مليون فلسطيني يهمنا مستقبلهم، لا سيما وانه، في فترة من الفترات، حصلت مذبحتان، الاولى في صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢، والثانية ما عرف «بحرب المخيمات الاولى» ١٩٨٥. والقيادة الفلسطينية، وبالتنسيق مع الاتحاد السوفياتي، تعمل، الآن، وبكل هدوء، من أجل جعل سوريا تعرّب تصوراتها، لأن سوريا لا يمكن لها ان تأخذ شيئاً من لبنان من دون قرار عربي. والاتحاد السوفاتي يتدخل في لبنان عروبياً، بمواجهة القرارين، الاميركي والاسرائيلي. والآن لا يوجد تطابق سوري ـ سوفياتي حول لبنان، كما كان في السابق. وانا، شخصياً، لا أزال عند رأيي بأن سوريا لها طموحات استراتيجية هامة، ولكن خطأها هو انها نسيت عدم امتلاكها قدرة تنفيذها، وبالتالي وقع الخطأ بين القدرة والرغبة. وان علينا ان نساعد سوريا، عبر التفاهم، على ان تعود من الموقف القطري حالياً ذي الطموح القومي، الى ايجاد صيغة عربية قومية تتحدث عن الطموح العربي ككل، حول مستقبل لبنان، وفلسطين، والمنطقة العربية، لأن ما يجرى الآن في الخليج هو بداية لرسم النظام الدولي الجديد في منطقتنا، وبالتالي فان ما سيتقرر سيحكمنا لعشرين، وربما لثلاثين، سنة مقبلة. فمن اجل ذلك، يجب ان نلتقي جميعاً، لنواجه كيف نكون جزءاً فاعلاً في النظام الدولي الجديد، لا قسماً مهضوم الحقوق، ضائعاً، كما في يالطا ١٩٤٥. وأملي في ان تبدأ القيادة السورية تقتنع بأنها، بدون

تعريب الموقف، لا يمكن لأحد، بمفرده، ان يتحكم بمصير المنطقة.

• لكن بصدد الموقف السوري من مسالة المؤتمر الدولي، اظهرت زيارة الامين العام المساعد للامم المتحدة، مارك غولدينغ، الاخيرة للمنطقة، ان لسوريا موقفاً يختلف عن مواقف بقية الأطراف. يضاف الى ذلك ما سرب عن مسؤولين سوريين لبعض اجهزة الاعلام، من ان الاتحاد السوفياتي لا يشكل ضمانة للأطراف العربية، هذا في ظل تفاهم اميركي ـ سوري ؟

○ يمكن الرد على هذا المنطق بنقطتين: الاولى هي انه لا نستطيع ان ندعي، بلا حليف دولي، بأنه يمكننا المشاركة في رسم النظام الدولي القادم في منطقتنا. وبغض النظر عن رأي هنا، ورأي هناك، فانه لا حليفاً دولياً لنا غير الاتحاد السوفياتي، والصين بدرجة أقل، وان كنا نحبذ مزيداً من تطور الدور الصيني في المنطقة. لكن، من حيث الوزن، هناك اميركا وحليفتها اسرائيل والاتحاد السوفياتي وحلفاؤه، الذين لم يعودوا سوريا ومنظمة التحرير فقط. لذلك، فالرد على أي تحليل سوري في هذا المجال (أرفض شخصياً مواجهة التحليل بالشتائم والاتهامات)، هو تعريب الوضع العربي. وهذا يجعلنا نؤثر على الموقف السوفياتي أكثر.

• لكن هنالك معطيات اولية، اذ [حصلت] مؤخراً، لقاءات لمسؤولين فلسطينيين وسوريين، الاول في لارنكا (قبرص) والثاني في يوغسلافيا، وبرزت خلالهما خلافات حتى في التفاصيل. اذ ان الموقف السوري ما زال على حاله من وجود المنظمة في لبنان. فاذا كانت سوريا ما تزال عند هذا المستوى السلبي من فهم التنسيق، فكيف تعتقد بانها قادرة على المشاركة في التضامن العربي ؟

○ لذلك، أقول، يجب ان نضع سوريا في موضع المجبر على التضامن العربي، لأن سوريا لم تقرر، حتى الآن، التفاهم مع المنظمة. ورغم كل هذه اللقاءات، فالقرار السوري المركزي، حتى الآن، هو لا تفاهم وانما كسب الوقت، ونحن علينا، من خلال عملية التحاور مع سوريا، جر سوريا الى موضوعة التفاهم، ليس مع المنظمة فحسب، بل مع لبنان. اذ لا يجوز ان نتصرف وكأنه لا يوجد لبنانيون في لبنان، أو ان نحدد لهم مع الزمن لتنفيذ بنود مملاة على الورق. وهنا اناشد الرئيس حافظ الاسد ان يدفع الامور بهذا الاتجاه، لأنه، عادة، الرئيس هو أسير من ينفذون، فصفة العالم الحالية هي ان لا مكان للكتل الصغيرة، فاذا تجمع العرب لا يشكلون كتلة كبيرة، فكيف بالاحرى اذا تفرقوا !

• وهل تتواصل اللقاءات مع سوريا في ظل عودة الحملة الاعلامية السورية ضد قيادة منظمة التحرير والوجود الفلسطيني في لبنان ؟

○ هناك لقاءات. وسيحدث لقاء جديد، حيث تسلمنا رسالة لهذا الغرض مؤخراً. وهي لقاءات تجرى، بدون شك، بضغط من الاتحاد السوفياتي. وسمة هذه اللقاءات ان هنالك تحركاً بدون تقدم. والفرق ان المنظمة تريد علاقات سليمة مع سوريا، لذلك فهي تلتزم ولا تأخذ أي ذريعة، بينما لا يزال القرار السوري، حتى الآن، انه لا يريد أي علاقة مع منظمة التحرير؛ وعلينا بذل المزيد من الجهود، لأننا، كفلسطينيين، بدون موقف عربي موحد، لا يمكن ان يحصل أي تقدم.

• هل تعتقد بأن زيارة خالد الفاهوم الأخيرة للاردن، هي في اطار محاولة سورية مع الاردن لايجاد صيغة لفلسطينيين آخرين يتفاهمون مع عمان، لأن الزيارة جاءت بعد زيارتك، وطرحت على أساس الاستشفاء. لكنه تبين ان الفاهوم قابل العديد من المسؤولين في الاردن، ومن ثم في سوريا. هل تعتقد بوجود دخول سوري جديد على خط العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية، عن طريق فلسطينيين آخرين ؟

○ بدون شك. كما قلت ان زيارتي للاردن كانت حدثاً مهماً جداً، في هذا المجال، للحوار. والاردن تكمن قوته في انه الوحيد القادر، حالياً، على ان يذهب من القاهرة الى دمشق والى بغداد. فاذا دخل الفلسطينيون على القاهرة وعمان وبغداد سيقطع هذا طريق عمان ـ دمشق. لذلك، فان «الليكود» الاردني الخجول الذي لا يقول انه لا يريد العلاقة مع منظمة التحرير، هب يحاول تسريب معلومات عن هذه الزيارة. فمفاوضاتي لم تكن مع رئيس الوزراء لوحده، لقد كان هنالك عدد آخر من أعضاء لجنة شكلت لهذا الحوار. لذلك، فهي زيارة رسمية. وفي هذا الاطار، وبدون شك، فهي احدثت ردود فعل خلف الكواليس، فأتت زيارة خالد الفاهوم التي حاول «الليكود» الاردني ان يعطيها ضجة، لأن هنالك محاولات حقيقية لاستبدال منظمة التحرير بفلسطينيين آخرين.

• اجتمعتم اخيراً في اللجنة المركزية والمجلس الثوري لحركة «فتح»، بعد فترة انقطاع، كان يشار خلالها الى تباين

في وجهات النظر حول اسلوب العمل الداخلي وقضايا اخرى، كيف كان جو الاجتماعات، وماذا دار خلالها ؟

○ ان ميزة حركة «فتح» هي ان حياتها الداخلية صاخبة دائماً. بمعنى ان هناك حوار آراء يعرض نفسه، ويدور حول القضايا التنظيمية والسياسية. واحدى نقاط قوة حركة «فتح» انه لا يوجد داخلها خلاف على القضايا الاستراتيجية، وانما يظهر حوار الآراء، دائماً، حول قضايا «التكتيكات» التي تؤدي الى صنع النصر السياسي، او العسكري. وانا لا أقلل من أهمية هذا الصراع، لأنه، ومع كل أسف، فان معظم الحركات السياسية في المنطقة العربية، هزمتها التكتيكات الخاطئة أكثر من الأفكار الصائبة والاستراتيجيات. فالتكتيك جزء أساسي لصناعة النصر.

وقد مررنا، في حركة «فتح»، بمرحلة كانت هنالك آراء مختلفة، منها مثلاً النظرة الى الدور العربي، لأن البعض، ونتيجة لحساسيات، يتصور وكأن الوضع العربي يمكن الاستغناء عنه او يمكن جره خلفنا؛ بينما أكدت آراء أخرى على ان الوضع العربي، في حالة تكونه ونحن خارجه، فحينئذٍ يكون قد تكون ضدنا، مما يضعنا في وضع صعب ازاء حالة تحالف جماعي جديد ضدنا. وعندما يحصل مثل هذا التحالف ضدنا، كما حصل في بيروت عام ١٩٨٢، تضرب المرحلة ونكون نحن الخاسرين. كما ان هنالك بعض الظواهر التي حصلت، في الآونة الاخيرة، حول موضوع الضبط والربط الداخلي، وخصوصاً في مرحلة ما قبل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني؛ اذ كانت هنالك وقفة طويلة، خصوصاً وان مؤتمر «فتح» الاخير اتخذ قراراً بأن الأخ أبو عمار هو القائد العام (ففي «فتح» لا توجد صفة رئيس او أمين عام). وكان هناك حوار صامت في «فتح» حول كيفية ادارة الامور، خصوصاً واننا لم نعد موجودين في مكان واحد كما كان عليه الامر في بيروت، بل هنالك توزع. اذن، كيف يؤخذ القرار الطارىء في غياب اللجنة المركزية ؟ وبعد حوار مطول، اجتمعنا، في اللجنة المركزية لحركة «فتح»، على مدى يومين، وشكلنا لجنة لدراسة امكانية عقد مؤتمر، لأن مؤتمر «فتح» امامه عقبتان: الاولى تأمين المكان، من حيث الناحية الأمنية. فأنتم تعرفون ان المجلس الوطني كلف الجزائر مئات آلاف الدولارات لحمايته جداً، وان الاتحاد السوفياتي ساند الجزائر في هذه الحماية، اذ عدل القمر [الاصطناعي]، في فترة من الفترات، لحماية المنطقة، كما ان سفينتين سوفياتيتين حربيتين رابطتا قريباً، فكيف اذا انعقد مؤتمر لحركة «فتح»، التي هي العمود الفقري للعمل الوطني الفلسطيني. والنقطة الثانية، ان المؤتمر يتشكل من ٥١ في المئة من القوات المسلحة، والتي يتواجد أكثر من ثلثها في لبنان. والذي أعنيه، هنا، هو مسألة النصاب. كما درسنا مسألة ادارة الامور في غياب اجتماعات اللجنة المركزية، واحيلت الامور الى المجلس الثوري، الذي اجرى دراسة مبدئية لتقرير اللجنة المركزية. وسنعاود الاجتماع (المجلس الثوري)، خلال الشهر الجاري، لصياغة تصوراتنا المشتركة، الى شكل من القرارات، والتي سيكون على رأسها اعطاء دم جديد للمجلس الثوري، من خلال رفده بمجموعة من الكفاءات ذات الصفة الموقعية، بحيث يصبح المجلس أكثر تمثيلية لتركيب الحركة والقاعدة، وكذلك زيادة عدد الاعضاء المراقبين من الأقاليم. وهذه المشاركة من شأنها ان تحل مشكلة الوضع المركزي. واعتقد بأننا سندخل مرحلة جديدة، ستنعكس على انضباط افضل، ومن الناحية السياسية بنوع من التباري في وجهات النظر، مع وضع ضوابط لكل تكتيك، كي لا يتعارض ويبطل الآخر.

● هل بحثتم مسالة الاتصالات الفلسطينية التي تجرى، بين فترة واخرى، مع قوى ومجموعات سياسية في اسرائيل، وما زالت تثير جدلاً حتى داخل حركة «فتح» نفسها ؟

○ بدون شك جرت وقفة طويلة امام هذه المسألة، ليس من حيث شرعية الاتصال، لأن المجلس الوطني اقر ذلك، ولكن لدينا رأي يقول ان الاقرار بالشرعية ليس، بالضرورة، الانتقال نحو التنفيذ والتوقيت، ونوعية القوى. وقد جرى حوار طويل، كون القضية تثير نقاشاً واسعاً في أوساط حركة «فتح»، ونتمنى، من هنا الى الاجتماع المقبل للمجلس الثوري، ان نكون قد بلورنا آراء حولها.

● ولكن ما هي وجهات النظر المطروحة في هذا المجال ؟

○ لا أريد ان أخوض في هذه القضية مطولاً، لأني لست من المؤيدين لكيفية ادارة الصراع والرؤية. فشخصياً، لا أرى تحولات اسرائيلية كبيرة هامة؛ لذلك أرى ان تظل الاتصالات في مجال التكتيك، لا في مجال الاستراتيجية، لأن الطريق لتحولات في «المجتمع الاسرائيلي» ما زال طويلاً جداً.

● ولكن الخلاف، في موقع آخر، يدور حول طبيعة

القوى ومستوى تمثيلها في اللقاءات. فالبعض منها يعرف نفسه بـ «التيار الصهيوني»، في حين ان هناك قوى اخرى تعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ؟

○ ولكن هؤلاء ليسوا هم الذين سيحدثون التغيير. ففي العمل السياسي، هنالك الفعل الذي يؤثر الى مردود ايجابي. لذلك، يجب ان ندرس، في كل قضية، ليس فقط الحق والباطل. ولأخوتي الآخرين وجهات نظر؛ فبعضهم يعتقد بامكانية احداث التغير. ونحن في حركة «فتح»، كلنا وطنيون وثوريون، ولا خلاف على هاتين النقطتين. وكما قلت، فان عظمة حركة «فتح» بأنها تعيش، دائماً، حياة داخلية حية.

• بعد [اربعة] اشهر من عقد المجلس الوطني الفلسطيني، كيف تقوم تجربة الوحدة الوطنية في وضعها الجديد ؟ هل لعبت المنظمات دورها ؟ ما هي النتائج، سلباً وايجاباً ؟

○ علينا ان نقر بأنه بعد [اربعة] أشهر فان العمل في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير يتم في جو غاية في الاخوة والود؛ وكذلك هناك ملاحظة مهمة، بأن المنظمات الفلسطينية أغنتها التجربة ايضاً. لذلك، لم يعد هنالك مواقف متشنجة كما كان في السابق، ولا أقول ان منظمة كالجبهة الشعبية ايدت كل التكتيك والمواقف التي اتخذت، لكنها معارضة بناءة. ونحن سعداء جداً في هذا المجال، ونأمل في ان تشارك المنظمات، بشكل أوسع، في التحرك السياسي، حيث يعطي الانخراط وضوحاً في الرؤية. واستطيع أن اقول انه في اللجنة التنفيذية اليوم كافة الامور تناقش على الطاولة. ولدى عودتي من زيارة مصر والاردن قدمت للجنة التنفيذية شرحاً وافياً عما جرى، فتم نقاش حاد، لكني لاحظت ان الرفض اصبح تخوفاً من الغدر أكثر منه اعتراضاً على النهج، وهذا أمر هام جداً.

• اي هل توجد مساهمة فعلية برسم السياسة ؟

○ الآن توجد في اللجنة التنفيذية مساهمة فعلية من الجميع في رسم السياسة، وأعتقد بأن التطور في الموقف السوفياتي هو أمر ينعكس على المنظمات في الحقيقة.

• ماذا عن زيارة ابو عمار الى موسكو ؟

○ هذا موضوع هام يجرى الآن الاعداد له. وكما تعلمون، فقد وجهت الدعوة في البيان المشترك، كنوع من التكريم للأخ أبو عمار؛ واعتقد، ايضاً، بأنها رسالة موجهة الى سوريا، من قبل الاتحاد السوفياتي، بأن هذا الموقف محسوم. وطيلة الفترة السابقة، كان الاتحاد السوفياتي يتعامل معنا عبر نظام عربي، أما عبر مصر أو سوريا. وفي عهد الرفيق غورباتشيوف جرت قفزة نوعية هامة في العلاقات الفلسطينية ـ السوفياتية، وهي التعامل المباشر معنا، وليس عبر نظام عربي آخر.

• هنالك رأيان حيال هذه القفزة. الاول مفاده انها للتعاطي المباشر مع المنظمة، بينما يقول الرأي الثاني ان السوفيات اقدموا عليها نتيجة تحررهم من البوابة السورية. ففي الخليج، ومصر، ولبنان، والموضوع الفلسطيني، ثمة موقف سوفياتي مستقل، لا ينظر له كتطور فلسطيني ـ سوفياتي بقدر ما هو تطور سوفياتي، وتدهور سوفياتي ـ سوري، الى أين تنسبها انت ؟

○ انا، شخصياً، لا اعتقد بوجود تدهور في العلاقات السورية ـ السوفياتية. هنالك علاقات ثنائية ممتازة، وانما رفض للمنطق السوري في النظرة للقضايا العربية. وأرى ان غورباتشيوف، الذي أتى ليعيد النظر في كل الثوابت السياسية السوفياتية السابقة، قد توصل الى قناعة بأن حجم منظمة التحرير أكثر بكثير مما كان أسلافه من الامناء العامين يعتقدون. فالمشكلة كانت سوء التقدير لقدرة منظمة التحرير في الفترات السابقة، بحيث ان سياسياً كبريجنيف متعاطفاً مع الفلسطينيين، لكنه كان يعتقد، مثلاً، في عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، بأن الفلسطيني يدخل معركة هو مهزوم فيها؛ كما حصل سوء التقدير في حرب ١٩٧٣. الشيء نفسه حصل في عام ١٩٨٢. واعتقد بأن الاتحاد السوفياتي ادرك، الآن، ان منظمة التحرير قوة هامة في صنع الوضع العربي، وهي لا تستطيع التوقف عن الحركة السياسية، لأنه، بسبب عدم وجود الأرض، فالتحرك السياسي هو أرض منظمة التحرير، وبالتالي أخذ الرفيق غورباتشيوف هذه الخطوة الهامة بالتعامل مع منظمة التحرير مباشرة، وبالنتيجة، تخلص من مطلب سوري، لأن المطلب السوري كان يتلخص بالعمل عبر سوريا في كل هذه القضايا. وهذا، بدون شك، من العوامل التي تسبب توتراً في العلاقات السوفياتية ـ السورية. لذلك، نحن في المنظمة نعمل على تمتين العلاقة المباشرة مع الاتحاد السوفياتي، وتطوير الكثير من الافكار للتحرك المشترك، ومساعدة السوفيات للتفاهم السوري ـ الفلسطيني. اذن، العلاقة المباشرة هي حدث هام في ادارة الصراع الفلسطيني.

• هناك بيان أصدرته في ليبيا منظمات فلسطينية عدة لم تحضر المجلس الوطني، تقول فيه انها قررت الدخول الى منظمة التحرير، فما هو تعليقكم ؟

○ نحن دعونا، في قرار اللجنة التنفيذية الاخير، جميع المنظمات للمشاركة في المجلس المركزي. ولو حضروا الى الجزائر كنا سنرحب بهم جميعاً. واعتقد بأن هذه المنظمات بدأت تدرك انها همشت فلسطينياً بعد المجلس، اذ ان مشاركة اخوتنا في الجبهتين الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي، تظهر للآخرين الدور الهامشي. وسنرى ان كانوا يستطيعون ممارسة استقلالية القرار، أم لا.

[نقلاً عن **اليوم السابع**، باريس، ١٠/٨/١٩٨٧]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١/٧/١٩٨٧ الى ٣١/٨/١٩٨٧

١٩٨٧/٧/١

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، مع رئيس وزراء الغابون، ليون ميبيام، واستعرض معه الوضع في الشرق الاوسط والعلاقات الثنائية بين الغابون و م.ت.ف. وقد حمل عرفات ضيفه ميبيام تحياته وتحيات الشعب الفلسطيني الى رئيس الغابون، عمر بنغو، والى الشعب الغابوني. وقد علق الرئيس الغابوني، في مؤتمر صحافي عقده في ليبرفيل، على مسألة علاقات الغابون الدبلوماسية مع اسرائيل قائلاً: «ان هذه المسألة مرتبطة بقرارات مؤتمر الوحدة الافريقية، والغابون لن تعيد علاقاتها مع اسرائيل، حتى لو بقت وحدها في افريقيا (وفا، تونس ، ٢/٧/١٩٨٧).

• أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، خلال الشهرين الماضيين، اوامر بالاعتقال الاداري ضد سكان من الضفة الغربية، فاق عددها الاوامر المماثلة التي أصدرت طوال العام ١٩٨٦. وأمس (١/٧/١٩٨٧)، اصدر قائد المنطقة الوسطى ثلاثة أوامر ضد ثلاثة من سكان الضفة، مما رفع عددها، خلال الشهرين الماضيين، الى ٤٠ امراً. وكان أُصدر ٣٧ امراً بالاعتقال الاداري طوال العام ١٩٨٦ (هآرتس، ٢/٧/١٩٨٧).

• وصل الى باريس خمسة عشر طفلاً فلسطينياً قادمين من الاراضي المحتلة للمشاركة في المخيم الصيفي الذي تنظمه جمعية فرنسا ـ فلسطين كل عام، وتدعو اليه ما بين ١٥٠ الى ١٦٠ طفلاً. وقد منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خمسة أطفال من المغادرة، كان من المفترض ان يشاركوا زملاءهم في المخيم (وفا، ٢/٧/١٩٨٧).

• وصل الى عمان الرئيس النمساوي، كورت فالدهايم، في زيارة رسمية للاردن. وقد تبادل فالدهايم مع الملك حسين وجهات النظر حول تطورات الوضع في منطقة الشرق الأوسط، والجهود المبذولة لاحلال السلام العادل، والشامل، والدائم، من خلال مؤتمر دولي للسلام، تشارك فيه أطراف النزاع والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي (الرأي ، عمان، ٢/٧/١٩٨٧).

• بلغ حجم تساقط يهود الاتحاد السوفياتي في فيينا، خلال شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٧، ذروة جديدة تعادل ٨٥ بالمئة. فمن بين ٧٩٠ يهودياً حصلوا على تصاريح مغادرة خلال الشهر الماضي، تساقط في فيينا ٦٦٩ شخصاً، وهاجر ١٢١ شخصاً، فقط، الى اسرائيل. ومنذ مطلع العام ١٩٨٧، غادر الاتحاد السوفياتي ٣٠٩٢ يهودياً، تساقط منهم ٢٣٧٨ شخصاً وهاجر ٧١٤، فقط، الى اسرائيل (هآرتس ، ٢/٧/١٩٨٧).

• وصلت الى اسرائيل اول أُسرة يهودية، يسمح لها بالهجرة لاسرائيل من قبل السلطات الهنغارية. وقد حظيت الاسرة باستقبال ودي من قبل اعضاء اتحاد مهاجري هنغاريا ومن قبل عضو الكنيست ميخا حريش، «الهنغاري» الوحيد في الكنيست (عل همشمار ، ٢/٧/١٩٨٧).

• التقى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بوزير الدفاع الاميركي، كاسبار واينبرغر، وعرض معه الامكانات المحتملة البديلة من انتاج طائرة «لافي». وبعد ان استبعد رابين جميع البدائل التي قدمها دوف زاكهايم، باعتبارها غير ملائمة، اوضح ان الطريق الوحيد الماثل لاسرائيل هو شراء ما يزيد على ١٠٠ طائرة اميركية من طراز ف ـ ١٦ ـ سي. ووافق واينبرغر رابين على ان البديل هذا «سليم للغاية»، ووعد بمساعدة اسرائيل في عدد من المجالات الاساسية التي من شأنها زيادة المساعدات لاسرائيل من دون توسيع اطار المساعدات الاسمي (هآرتس ، ٢/٧/١٩٨٧).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، رداً على استجواب قدمه عضو الكنيست عن الليكود، دافيد ماغيين، ان العلاقات مع الصين تشهد، باستمرار، تطوراً

متدرجاً. واضاف بيرس ان الجزء الاساسي من العلاقات يستند الى المجالات العلمية، والصناعية، والزراعية، والى توجيه دعوات لخبراء اسرائيليين. ووصف بيرس العلاقات في المجالات هذه بأنها «دراماتيكية». وذكر ان الصين لا تعتبر انشاء علاقات دبلوماسية بينها وبين اسرائيل عقبة في سبيل مشاركتها في المؤتمر الدولي السلمي المقترح (**دافار** ، ١٩٨٧/٧/٢).

١٩٨٧/٧/٢

• انهت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. دورة اجتماعاتها التي بدأت بتاريخ ١٩٨٧/٧/١، وأصدرت بياناً في ختامها، اعتبرت فيه الوحدة الوطنية الطريق لانتزاع الحقوق الفلسطينية؛ كما دعت جميع الهيئات العربية، والعالمية، لمواجهة الاجراءات الصهيونية، وطالبت، أيضاً، بفك الحصار عن المخيمات الفلسطينية في لبنان واعادة تعميرها؛ ودعت الى تأمين وحدة العمل العربي لمواجهة المؤتمر الدولي للسلام (**وفا**، ١٩٨٧/٧/٣).

• اصيب احد جنود الجيش الاسرائيلي بجروح متوسطة بالقرب من وادي السلوقي في القطاع الاوسط في جنوب لبنان، حيث فتح الفدائيون النار على دورية اسرائيلية في المنطقة (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٧/٣).

• اختتمت في عمان اجتماعات الدورة التاسعة والثلاثين لمؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين. وتبنى المؤتمر عدداً من التوصيات تمهيداً لرفعها الى مجلس جامعة الدول العربية في دورته المقبلة. وأوصى المؤتمر الدول المضيفة بمطالبة المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل الفلسطينيين بالمحافظة على بقاء المخيمات الفلسطينية في أماكنها في الأراضي المحتلة، ومواصلة تقديم الخدمات الى المقيمين فيها (**الرأي**، ١٩٨٧/٧/٣).

• اعرب وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في حديث ادلى به الى اعضاء معهد الابحاث الاميركي لشؤون الشرق الاوسط، في الفندق الذي ينزل فيه في واشنطن، عن قلقه من التغلغل السوفياتي الجديد في الشرق الاوسط، ووصفه بأنه تغلغل خطر ومدبَّر باتقان. وقال رابين ان السوفيات يحاولون وضع حد للحرب العراقية ـ الايرانية، لأنهم يخرجون منها وهم اول المتضررين سياسياً؛ ذلك لأن الحرب وحدت الدول العربية المعتدلة، واعادت مصر الى احضان العالم العربي؛ ولأن سوريا التي تؤيد ايران عُزلت في العالم العربي؛ وبذلك تم التضييق على الاتحاد السوفياتي في المنطقة. وأضاف رابين ان الحرب العراقية ـ الايرانية خفضت التركيز على النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وبذلك خلقت فرصة ذهبية للتوصل الى تسوية (**دافار** ، ١٩٨٧/٧/٣).

• اختتم وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، زيارته لواشنطن بعد حصوله على ردود فعل ايجابية، وموافقة عملية على معظم الاسئلة التي سعى الى استيضاحها من الادارة الاميركية. وكان بين الردود التي تلقاها رابين ان اسرائيل سوف تحصل على موافقة لانفاق نحو ٤٠٠ مليون دولار في البلاد، بالمقارنة مع ٣٠٠ مليون دولار تنفقها اليوم من المساعدات العسكرية الاميركية؛ وسوف تجدد ترتيبات المشتريات المتبادلة؛ وسوف يكون باستطاعة اسرائيل بيع الولايات المتحدة بضائع، دون تقديم عطاء، بقيمة ٣٠٠ مليون دولار خلال السنتين المقبلتين؛ وسوف تدفع التعويضات عن وقف تطوير وانتاج طائرة «لافي»، المقدرة قيمتها بـ ٤٠٠ مليون دولار من المساعدات العسكرية وليس من ميزانية الدولة؛ وسوف يكون باستطاعة اسرائيل المشاركة في انتاج نظم فرعية لطائرة المستقبل الاميركية، اذا وجد في تلك الطائرة مجال للخبرة الفنية التي راكمتها اسرائيل؛ وسوف يكون في استطاعة اسرائيل الحصول على هذه الطائرة عندما يتم انتاجها. وفي المقابل، رفضت الادارة الاميركية، في الوقت الحاضر، طلب رابين الحصول على طائرة ف ـ ١٦ ـ سي حسب السعر الذي تدفعه دول حلف شمال الاطلسي، وسوف يحول هذا الطلب الى الكونغرس، حيث يحاول اللوبي الصهيوني واصدقاء اسرائيل ايجاد صيغة للتغلب على هذه العقبة (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٧/٣).

• دعا رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، خلال اجتماعه مع مجموعة من الباحثين من الولايات المتحدة الاميركية، الذين وصلوا اسرائيل لحضور المؤتمر الذي تعقده جامعة تل ـ ابيب حول العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، الولايات المتحدة الى مواصلة انتهاج سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية الاسرائيلية، لكي تحظى بتأييد مجمل السكان في اسرائيل بمختلف اتجاهاتهم السياسية (**يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٧/٧/٣).

• اعرب موظفون رسميون اميركيون عن تذمرهم،

ودهشتهم، من تصريحات رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، والقائم باعماله، شمعون بيرس، التي دعيا فيها الى ايجاد تسوية تتيح الاستمرار في مشروع طائرة «لافي». وقال الموظفون: «في الوقت الذي يعارض كل من شولتس ووابنبرغر الاستمرار في تطوير 'لافي' معارضة شديدة، فان اتخاذ قرار بالاستمرار في ذلك، مُرغَميْن، يشكل سبباً لاستياء كبير من جانب الادارة الاميركية» (**دافار**، ١٩٨٧/٧/٣).

١٩٨٧/٧/٣

• صرح وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، لصحيفة «الشرق الاوسط»، بأن مصر تتمسك بالتزاماتها الدبلوماسية، سواء منها الالتزامات الثنائية، او تلك التي في اطار جامعة الدول العربية، أو في اطار منظمة الوحدة الافريقية. وأكد د. عبدالمجيد ان الحوار بين مصر و م.ت.ف. مستمر لتبادل الافكار والآراء حول سبل دفع جهود السلام في المنطقة (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٧/٧/٤).

١٩٨٧/٧/٤

• وصل الى العاصمة الجزائرية رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وذلك للمشاركة في احتفالات الجزائر بعيد الاستقلال الوطني (**وفا**، ١٩٨٧/٧/٥).

• جرح خمسة عشر شخصاً في انفجار عبوة ناسفة في مقهى في قلقيلية. وكان بين الجرحى عربي من سكان قلقيلية وخمسة من العرب من مواطني اسرائيل. وقد وقع الانفجار قبيل الظهر في وقت كان المقهى مزدحماً بالزوار العرب واليهود، وكانت العبوة التي انفجرت مجهزة محلياً وموضوعة في كيس حبوب على احدى طاولات المقهى (**هآرتس**، ١٩٨٧/٧/٥).

• انفجرت عبوة ناسفة، صباح ١٩٨٧/٧/٣، في باص تابع لشركة «ايغد» على خط تل ابيب ـ عسقلان، فجرح سائق الباص واصيبت احدى الراكبات بصدمة، ولحق بالباص ضرر كبير. ويتبين من التحقيق ان العبوة وضعت خلف المرآة الامامية، بالقرب من السائق، قبل مغادرة الباص المحطة المركزية في تل ـ ابيب (**هآرتس**، ١٩٨٧/٧/٥).

• قتل فدائيان برصاص الجيش الاسرائيلي صباح ١٩٨٧/٧/٣، عند شاطىء حزام الأمن. فقد وقع الحادث عندما لاحظت قوة من الجيش الاسرائيلي فدائيين وصلا من البحر الى الشاطىء قبالة رأس البياضة على بعد ثمانية كيلومترات شمال رأس الناقورة. ووجدت في حوزتهما اسلحة ومنشورات اتضح منها انهما عضوان في منظمة «الصاعقة» التابعة لسوريا، وانهما اعتزما تنفيذ مساومة داخل المجال الاسرائيلي، والطلب من سفيري فرنسا واسبانيا القدوم الى المكان الذي ينويان احتجاز الرهائن فيه مقابل اطلاق سراح عشرات الفدائيين (**هآرتس**، ١٩٨٧/٧/٥).

• أصدرت م.ت.ف. بياناً حول الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان، أكدت فيه ان ميليشيات حركة «أمل»، وبدعم من حلفائها، تعد لجولة جديدة من حرب الابادة ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان، استكمالاً للحرب التي يشنها العدو الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني ومخيماته في لبنان (**وفا**، ١٩٨٧/٧/٤).

• قررت لجنة المتابعة العليا، في اجتماع عقدته في شفاعمرو لتقويم اضراب «يوم المساواة» الذي نفذ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٤، المطالبة بالغاء جميع القوانين، واللوائح، والانظمة، والقرارات العنصرية، التي تعامل المواطنين العرب في اسرائيل معاملة تمييز سيئة. وتضم لجنة المتابعة العليا، بالاضافة الى رؤساء السلطات المحلية العربية، اعضاء الكنيست العرب الخمسة، وعضوين من لجنة التنسيق التابعة للهستدروت، ومندوبين عن جميع الهيئات الشعبية العاملة في القطاع العربي. كما قررت اللجنة الاضراب عن الطعام بمشاركة رؤساء السلطات المحلية العربية، احتجاجاً على التمييز في معاملة العرب، واستنكاراً لمشروع الوزير جاد يعقوبي لتهويد الجليل، الذي وصفه اعضاء اللجنة بـ «وثيقة كينيغ الرقم ٢» (**دافار**، ١٩٨٧/٧/٥).

• استدعت وزارة الخارجية المصرية السفير الاسرائيلي لدى مصر، موشي ساسون، وابلغت اليه موقف مصر من مسألة بئر المياه التي تعتزم السلطات الاسرائيلية حفرها بالقرب من بيت لحم لامداد القدس بالمياه. وكلف وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، السفير المصري لدى اسرائيل، الابلاغ الى الحكومة الاسرائيلية أن مصر تعتبر ذلك عائقاً في وجه الجهود المبذولة للسلام، وأنه مخالف لقواعد القوانين الدولية (**الاهرام**، القاهرة، ١٩٨٧/٧/٥).

• قال رئيس منظمة الصناعات الاسرائيلية كثيفة

المهارة العملية، موشي كوهين، في لقاء عقده كبار اعضاء المنظمة مع وزير الاستيعاب، يعقوب تسور، ان ما يزيد على ٢٠٠ عالم كبير يحملون شهادات دكتوراه واستاذ جامعي نزحوا عن البلاد خلال السنة الماضية، وان ٨٥ عالماً، يعمل معظمهم في فروع تكنولوجية، نزحوا عن البلاد خلال السنة قبل الماضية. وقال وزير الاستيعاب انه يوجد في الولايات المتحدة اليوم، بناء على بيانات وزارية، نحو ثمانية آلاف مهندس اسرائيلي نزحوا عن البلاد. واتهم كوهين وزارة المالية الاسرائيلية بالمسؤولية عن نزوح العلماء، لأنها تبدي عدم حساسية تجاه احتياجات الصناعات كثيفة المهارة العلمية (هآرتس، ٥/٧/١٩٨٧).

١٩٨٧/٧/٥

• اجتمع، في الجزائر، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع مسؤول الامانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، محمد شريف مساعدية، حيث شكر مساعدية عرفات على مشاركته في احتفالات ذكرى انتصار الثورة الجزائرية؛ كما أشاد عرفات، بدوره، بدور الجزائر في دعم الثورة الفلسطينية (وفا، ٦/٧/١٩٨٧). واستقبل عرفات، أيضاً، رئيس جمهورية نيكاراغوا، سيرجيو راميرين، الذي يزور الجزائر للمشاركة في احتفالات ذكرى انتصار الثورة الجزائرية، واستعرض معه التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية على الصعيدين، العربي والدولي، كما بحث معه في الجهود التي تبذل لعقد المؤتمر الدولي للسلام، وأطلعه على وضع الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، وفي مخيمات لبنان (**المصدر نفسه**). وفي الجزائر، أيضاً، استقبل عرفات، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، شريف الدين بيرزاده، وأطلعه على ما يتعرض له الشعب الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة وفي مخيمات لبنان؛ كما شرح بيرزاده، الجهود التي تبذلها منظمة المؤتمر الاسلامي في سبيل دعم نضال الشعب الفلسطيني (**المصدر نفسه**).

• قال اللواء (احتياط) رحبعام زئيفي، في مقابلة مع برنامج «شريط الصباح» في الاذاعة الاسرائيلية، ان الترتيب الذي اقترحه بنقل العرب الى خارج الارض المحتلة «عادل للغاية، وانساني للغاية، سواء بالنسبة الى العرب او بالنسبة الينا او بالنسبة الى الصهيونية». واضاف زئيفي انه تعلم كلمة «نقل» قبل عدة سنوات من معلميه في حركة العمل، بيرل كاتسنلسون واسحق طبنكين. وعلى حد قول زئيفي، فقد تحدث آباء حركة العمل حول حل مشكلة عرب اسرائيل بالنقل، وقال: «صحيح انني من دعاة الحد الادنى بالمقارنة معهم، فقد تحدثوا عن نقل عام يشمل جميع عرب ' أرض ـ اسرائيل ' ؛ اما انا، فأقول: نقل منسق، اي متفق عليه، تبادل سكان بالنسبة الى عرب المناطق. لقد تلقينا مليون يهودي من البلدان العربية، وسوف نعيد اليها اقل من ذلك بقليل» (**دافار**، ٦/٧/١٩٨٧).

• استقبل الملك الاردني حسين، وزير خارجية فرنسا، جان ـ برنارد ريمون، واستعرض معه الجهود المبذولة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، باعتباره الحل الافضل لتسوية القضية الفلسطينية من جميع جوانبها (**الراي**، ٦/٧/١٩٨٧). وفي حديث لمجلة «بروفيل» الاسبوعية النمساوية، دعا الملك حسين كلاً من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية الى العمل من أجل حل عملي للمشكلة الفلسطينية التي وصفها بأنها خطر على السلام العالمي (**المصدر نفسه**).

١٩٨٧/٧/٦

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في الجزائر، مع الوزير الاول الجزائري، عبدالحميد الابراهيمي، الذي جدد تأكيد دعم بلاده لنضال الشعب الفلسطيني من أجل اقامة دولته المستقلة. واستقبل عرفات وفداً من الاحزاب المصرية، شارك في احتفالات ذكرى انتصار الجزائر، واستعرض آخر التطورات المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي. والتقى عرفات مع زعيم حركة تحرير ناميبيا (سوابو)، سام نغوما، واستعرضا، معاً، النضال الذي تخوضه حركتا التحرير الوطني، الفلسطينية والناميبية. وبحث عرفات مع رئيس مجلس السلم العالمي، روميش شاندرا في الوضع الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وفي مخيمات لبنان؛ وأطلع شاندرا عرفات على الجهود التي يبذلها مجلس السلم العالمي على صعيد العمل لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. اضافة الى هؤلاء، استقبل عرفات، في مقر اقامته في الجزائر، كلاً من نائب رئيس جمهورية غانا، د. غوستيس انانا، ورئيسة الوفد الهندي، محسنة كيدواي، وبحث معهما في القضايا ذات الاهتمام المشترك (**وفا**، ٧/٧/١٩٨٧).

• القيت زجاجة حارقة على سيارة اسرائيلية

بالقرب من رأس عطية الواقعة جنوب مفرق حبلة، بالقرب من مستوطنة الفيه ـ منشيه. اشتعلت الزجاجة على الطريق، غير انها لم تسبب اضراراً (دافار، ١٩٨٧/٧/٧).

• جرح ٣١ شخصاً في اعمال احتجاج عنيفة جداً قام بها مئات من سكان قرية بيت جن الدروز في محمية جبل ميرون الطبيعية. وكان بين الجرحى ٢٤ شخصاً من رجال الشرطة وحرس الحدود، وستة مفتشين تابعين لسلطة المحافظة على الطبيعة، وستة دروز، وتضررت ١٤ آلية للشرطة، بعد ان دُفع بعضها الى الهاوية باتجاه مكان تجمع رجال الشرطة. كما لحقت اضرار فادحة بثماني سيارات أخرى تابعة لسلطة المحافظة على الطبيعة. واضطرت قوة كبيرة من الشرطة، وقد فوجئت بشدة العنف، الذي استخدمت فيه سلاسل حديدية وهراوات وحجارة، الى الفرار تحت وابل من الحجارة والشتائم. وقد جاءت اعمال الاحتجاج هذه، رداً على قيام قوة مؤلفة من مئات من رجال الشرطة وحرس الحدود، بتاريخ ١٩٨٧/٧/٦، باخلاء بيت جن العليا، التي اقامتها مجموعة من سكان بيت جن على اراضي الدولة في قلب المحمية الطبيعية، على بعد نحو سبعة كيلومترات من القرية. ويقول سكان بيت جن ان ملكية الاراضي التي اقاموا عليها بيت جن العليا، التي تألفت من خيام، عائدة لهم (هآرتس، ١٩٨٧/٧/٧).

• قال منسق نشاطات الحكومة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، شموئيل غورين، ان مشروع حفر بئر المياه المخطط لها في منطقة جبل هيرودس بالقرب من بيت لحم هو الطريق الوحيد لتأمين مستقبل مرفق المياه في منطقة التلال، بما في ذلك القدس. وكانت مصادر عسكرية افادت بأن وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، قد اعطى اذناً بحفر بئر على عمق ١٠٠٠ متر من أجل ضخ ١٨ مليون متر مكعب من المياه، بسبب نقص المياه في القدس وفي مستوطنات الضفة الغربية (هآرتس، ١٩٨٧/٧/٧).

• بدأت في جنيف الاجتماعات السوفياتية ـ الاميركية لمناقشة عدد من القضايا، في مقدمها مشكلة الشرق الاوسط ومسألة عقد المؤتمر الدولي للسلام. ويمثل الجانب الاميركي، في هذه الاجتماعات، مساعد وزير الخارجية ريتشارد مورفي، ويمثل الجانب السوفياتي رئيس ادارة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في الخارجية السوفياتية، فلاديمير بولياكوف (الاهرام، ١٩٨٧/٧/٧).

١٩٨٧/٧/٧

• عاد الى تونس، قادماً من الجزائر، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بعد ان شارك في احتفالات ذكرى انتصار الثورة الجزائرية. وكان عرفات اجتمع، في الجزائر، مع عدد من القادة الجزائريين (وفا، ١٩٨٧/٧/٨).

• وقع رئيس الادارة المدنية في الضفة الغربية المحتلة، افرايم سنيه، مع مدير مصرف «القاهرة ـ عمان» اتفاقاً لانشاء فروع جديدة للمصرف في الضفة الغربية. وافاد مدير المصرف، جودت شعشاعة، الذي قدم من عمان، خلال الاسبوع الحالي، بأن الفرع الاول الذي سوف يصار الى فتحه، بالاضافة الى الفرع الذي يعمل في نابلس منذ نحو ستة شهور، سوف يكون في رام الله. وفي اثر ذلك، سوف تفتح فروع في الخليل وجنين. ومن الادوار المركزية التي يقوم بها المصرف العمل كقناة لتدفق أموال أردنية لاقامة مشاريع في الضفة (هآرتس، ١٩٨٧/٧/٨).

• أجريت مناورة على الحرب الكيماوية في كل قواعد الجيش الاسرائيلي في المنطقة الجنوبية. وعُلم، في نهاية المناورة، ان كل جنود المنطقة، وعلى رأسهم قائد المنطقة الجنوبية، كانوا يستخدمون طيلة اليوم الاقنعة الواقية من الغازات وكل المعدات المطلوبة (هآرتس، ١٩٨٧/٧/٨).

• قال السكرتير العام للمركز الزراعي، سيمحا أساف، في لقاء مع مزارعين في الجليل الاسفل، انه اذا لم يطرأ تغير سريع وجذري في نظرة الحكومة الى الاستيطان في الجولان وغور الاردن، فسوف نجد انفسنا قبالة مستوطنات مهجورة. واضاف أساف ان مستوطني المناطق الحدودية يعبرون عن استيائهم بواسطة المغادرة (هآرتس، ١٩٨٧/٧/٨).

• غادر القاهرة، متوجهاً الى عمان، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، بعد أن التقى عدداً من المسؤولين المصريين. وقال الحسن ان أبواب مصر مفتوحة لكل الفلسطينيين ولم تغلق أبداً في وجه أي فلسطيني. وأشار الى ان مباحثاته في مصر كانت ناجحة، وأزالت سحابة الصيف التي أثرت في العلاقات الفلسطينية ـ المصرية (الأهرام، ١٩٨٧/٧/٨).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية

وزير الخارجية، شمعون بيرس، للجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان الاتحاد السوفياتي لا يتعجل عقد المؤتمر الدولي، وانما يؤثر الانتظار حتى سنة ١٩٨٨، عندما تكون الولايات المتحدة مشغولة بحملة انتخابات الرئاسة الاميركية، حيث تتوفر للسوفيات مساحة من المناورة للعمل، ايضاً، على اشراك م.ت.ف. في المؤتمر. وأكد بيرس، مع ذلك، ان من المحتمل تماماً ان يكون الاتحاد السوفياتي مستعداً لحضور المؤتمر دون م.ت.ف. وقال: «ان غورباتشيوف قال لرئيس وزراء ايطاليا، جوليو اندريوتي، انه اذا كان موضوع استئناف العلاقات مع اسرائيل هو الذي يقف حائلاً بين الاتحاد السوفياتي وبين المؤتمر الدولي، فلن يكون ذلك عقبة» (**هآرتس**، ١٩٨٧/٧/٨).

• قال الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، عيزر وايزمان، في كلمة القاها في اجتماع عقد بدعوة من مركز السلام، انه يعتقد بأن مؤتمراً دولياً سوف يعقد، عاجلاً او آجلاً، لأن ذلك هو الطريق الوحيد لتحقيق تسوية بين اسرائيل والاردن والفلسطينيين. وهاجم وايزمان، في كلمته، الاطراف الاسرائيلية التي تعارض عقد المؤتمر، وقال انه اذا لم تستغل اسرائيل الفرصة التي اتيحت، الآن، من اجل توسيع المسار السياسي، فمن شأن الوضع الراهن «التدهور الى درجة اشد صعوبة»، أي الحرب. وقال وايزمان انه يتعين على المؤتمر ان يمهد الطريق لاعادة مناطق الضفة الغربية وغزة الى سيادة عربية، كما يفهم من اتفاقيتي كامب ديفيد (**دافار**، ١٩٨٧/٧/٨).

١٩٨٧/٧/٨

• اصدر قائد المنطقة الوسطى الاسرائيلي أمراً بغلق مسرح الحكواتي في القدس الشرقية المحتلة، لمدة اثنتي عشرة ساعة. وادعت السلطات بأن امر الغلق قد أُصدر للحؤول دون عقد اجتماع باشتراك نشطاء من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لاحياء الذكرى السنوية لاستشهاد غسان كنفاني. وقد اعلنت مصادر عسكرية اسرائيلية ان مسرح الحكواتي يستخدم، منذ فترة، مكاناً لعقد اجتماعات لمنظمات غير قانونية، ومنبراً لعمليات تحريض موجهة (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٧/٩).

• قال موظفون كبار في وزارة الطاقة الاسرائيلية ان اسرائيل والاردن و م.ت.ف. توصلت الى حل متفق عليه لمشكلات شركة كهرباء القدس الشرقية، وذلك بعد موافقة المجلس الوزاري على تسوية تقضي بتقليص امتياز شركة الكهرباء العربية، بتوقفها عن تزويد الاحياء اليهودية في المدينة والمناطق المحتلة بالكهرباء. وقد عارض الوزير اريئيل شارون النتيجة التي تم التوصل اليها وطالب بالغاء امتياز الشركة العربية نهائياً وايقاف عملها. وتقرر ان يقدم وزير الطاقة ووزير الدفاع حلاً مفصلاً الى الحكومة للموافقة عليه. ويتيح هذا الاقتراح تمديد امتياز الشركة حتى سنة ٢٠٠٠، وسوف تكون مسؤولة عن تزويد الاحياء العربية، فقط، في القدس، بالكهرباء (**دافار**، ١٩٨٧/٧/٩).

• ذكرت مصادر أردنية مطلعة ان رئيس الوزراء الاردني، زيد الرفاعي، اجتمع مع عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، الذي يزور الاردن حالياً. ولم يكشف عما دار في الاجتماع. وهذه هي الزيارة الثالثة التي يقوم بها الحسن للاردن منذ غلق مكاتب م.ت.ف. في الاردن قبل عام، وهي الأولى منذ الغاء دورة المجلس الوطني الثامنة عشرة لاتفاق عمان (**الأهرام**، ١٩٨٧/٧/٩).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في كلمة القاها في كيبوتس طيرات ـ تسفي في غور بيسان، بمناسبة الاحتفال بمرور خمسين سنة على تأسيسه: «هنا في غور بيسان يمر خط الحدود، بين ضفتي نهر هادىء، حيث كل شيء ينمو ويزدهر. هذه هي شروط السلام، ونحن معنيون بترسيخ هذا السلام. نريد مفاوضات مباشرة مع حكام الاردن القريبين منا». وأضاف شامير: «اننا معنيون باجراء محادثات، وجهاً لوجه، دون تدخل جهات غريبة وبعيدة، وفي بعض الاحيان معادية وضارة. وتوجد لدينا ميزة أخرى: كلانا، اسرائيل والاردن، يتمتع بصداقة اكبر واقوى دول المعمورة وثقتها، وباستطاعتها مساعدتنا في اقامة السلام على اسس مستقرة ودائمة» (**دافار**، ١٩٨٧/٧/٩).

١٩٨٧/٧/٩

• افتتحت في داكا، عاصمة البنغال، الندوة الدولية بمناسبة الذكرى الاربعين لتأسيس محكمة العدل الدولية بحضور رئيس بنغلادش محمد ارشاد. وقد ألقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، كلمة في جلسة الافتتاح تحدث فها حول طبيعة الظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، منذ العام ١٩٤٨ حتى الآن (**وفا**، ١٩٨٧/٧/١٠).

• تم الافراج عن رئيس مركز الدراسات العربية في القدس الشرقية، فيصل الحسيني، بعد قضاء فترة اعتقال اداري استمرت ثلاثة شهور. وكان أُصدر امر باعتقال الحسيني ادارياً لمدة ستة شهور، بتهمة قيامه بنشاط تحريضي وتخريبي. وقد تم تقليص فترة اعتقاله الى ثلاثة شهور حسب تعليمات القاضي، عقب تقديم الحسيني استئنافاً ضد امر الاعتقال. وقد اعلن الحسيني، بعد بضع ساعات من الافراج عنه، أنه يعتزم مواصلة نشاطه في إطار القانون من اجل تقرير المصير للفلسطينيين وضد الاحتلال الاسرائيلي للمناطق (هآرتس، ١٩٨٧/٧/١٠).

• اجتمع الرئيس المصري، حسني مبارك، في جنيف التي يزورها للمشاركة في مؤتمر «الاونكتاد»، مع السكرتير العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، وبحث معه في الاتصالات التي تجرى لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (الاهرام، ١٩٨٧/٧/١٠).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في ختام اجتماعه مع مجلس مديري الصناعة الجوية، ووزير المالية، موشي نسيم: «ان اسرائيل ليست بحاجة الى الاشتغال بتصميم وانتاج طائرات مقاتلة ومن الافضل ايقاف المشروع». وأكد رابين ان الصناعات الامنية «أكبر» من دولة اسرائيل، وينبغي اعادة تلك الصناعات الى حجمها الصحيح. وذكر رابين انه يقول ذلك، على الرغم من ان طائرة «لافي» هي انجاز للدولة، وللصناعة الجوية الاسرائيلية على حد سواء (هآرتس ، ١٩٨٧/٧/١٠).

• قال سكرتير عام الهستدروت، يسرائيل كيسار، قبل يومين على الاضراب العام، الذي سوف يشمل القطاع العام فقط في اسرائيل: «ان رئيس الحكومة لا يكترث ولا يتدخل. ولو انني اعلم انه بمقدوره المساعدة لحل الازمة بين الهستدروت ووزارة المالية، لكنت توجهت اليه». ووصف كيسار وزراء الحكومة بأنهم لا يتخذون موقفاً، وتوقع دفع المفاوضات الى امام بعد الاضراب (هآرتس ، ١٩٨٧/٧/١٠).

• اجتمع الرئيس المصري، حسني مبارك، في جنيف، مع وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، واستغرق الاجتماع بينهما ساعتين. وقال الرئيس مبارك، عقب المحادثات: «ان هناك الكثير من الصعوبات، ولكن قوة الدفع مستمرة، واننا نعمل، بجد، من أجل ازالة تلك الصعوبات، وان العام ١٩٨٧ ينبغي ان يكون عام السلام». واعلن بيرس، بدوره، ان الرئيس المصري، يعتزم احاطة السوفيات والصينيين علماً باتجاهات الاتفاق التي تلوح بين الاطراف في المنطقة، واقناعهم بأهمية اقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل في السياق المحتمل لعقد مؤتمر دولي (هآرتس، ١٩٨٧/٧/١٠).

١٩٨٧/٧/١٠

• بدأت في داكا، عاصمة بنغلادش، المباحثات الفلسطينية ـ البنغالية، حيث يرأس الجانب الفلسطيني رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ويرأس الجانب البنغالي رئيس الجمهورية، محمد ارشاد. وأُجري خلال المباحثات استعراض شامل للوضع في الشرق الاوسط، وبشكل خاص قضية فلسطين (وفا، ١٩٨٧/٧/١١).

• قالت مصادر فلسطينية في تونس، ان المناضل الفلسطيني عماد صفطاوي وأربعة من رفاقه الذين هربوا قبل حوالى الشهرين من سجن اسرائيلي في غزة، قد نجحوا في الوصول الى تونس (السفير ، بيروت، ١٩٨٧/٧/١١).

١٩٨٧/٧/١١

• وصل الى الكويت، قادماً من بنغلادش، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وقال عرفات ان زيارته للكويت هي واجب، في ضوء الظروف الحساسة التي تتعرض لها الكويت ودول الخليج، جراء تصاعد الحرب العراقية ـ الايرانية (وفا، ١٩٨٧/٧/١٢).

• أكد مصدر فلسطيني في قبرص ان ممثلين لسوريا و م.ت.ف. التقوا سراً بتاريخ ١١ حزيران (يونيو) الحالي في ليماسول. وقال المصدر ان عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هايل عبدالحميد (أبو الهول)، اجتمع، في ليماسول، مع أحد كبار المسؤولين في أجهزة المخابرات السورية، وهو عدنان رام الحمداني، وبحثا في الوضع الفلسطيني في لبنان (الشرق الاوسط ، ١٩٨٧/٧/١٢). وقد أكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (أبو جهاد)، نبأ الاجتماع، لكنه نفى ان يكون قد اجتمع، هو نفسه، في الجزائر، مع نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام (السفير ، ١٩٨٧/٧/١٢).

• دعا الرئيس المصري، حسني مبارك، في تصريح

له، م.ت.ف. الى ايجاد صيغة تمكنها من الاشتراك في المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. وقال مبارك: «انني أطلب من الفلسطينيين البحث في وسيلة للاشتراك في المؤتمر الدولي قبل فوات الأوان» (**الرأي**، ١٩٨٧/٧/١٢).

• من الآن فصاعداً، سوف يسمح للبحارة المصريين الذين يصلون على سفن اجنبية الى موانىء اسرائيل بالنزول الى الساحل. وبتدخل سريع من وزارة الخارجية الاسرائيلية، تم تغيير التعليمات التي أصدرتها وزارة الداخلية الاسرائيلية في هذا الشأن، والتي كانت تميز بين البحارة المصريين والبحارة من دول اخرى. وقالوا في وزارة الخارجية ان مصدر هذا التمييز يعود الى «خطأ بيروقراطي» ارتكبه موظف في وزارة الداخلية (**دافار**، ١٢/٧/١٩٨٧).

• بعث القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، برسالة الى الملك الحسن الثاني، ملك المغرب، سلمها اليه عضو الكنيست رافي ادري، الذي حضر، في نهاية الاسبوع الماضي، حفل استقبال بمناسبة عيد ميلاد الملك المغربي (**دافار**، ١٢/٧/١٩٨٧).

• علم ان شركة «كور ساحر» الاسرائيلية تقوم بانشاء مصنع لعصر الحمضيات في هونغ كونغ، بالاشتراك مع مستثمرين محليين. ويضاف هذا المصنع الى مصانع مماثلة تم انشاؤها في آسيا وسنغافوره (**هآرتس**، ١٢/٧/١٩٨٧).

١٩٨٧/٧/١٢

• اجتمع، في الكويت، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع أمير دولة الكويت، الشيخ جابر الأحمد الصباح، وبحث معه في التهديدات التي تتعرض لها منطقة الخليج، اضافة الى القضايا العربية العامة؛ كما اجتمع عرفات مع ولي العهد، الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، حيث استعرضا آخر التطورات الراهنة، فلسطينياً وعربياً ودولياً (**وفا**، ١٢/٧/١٩٨٧). واستقبل عرفات، في مقر اقامته في الكويت، الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، وبحث معه في عدد من القضايا، وفي مقدمها الوضع في منطقة الخليج وأهمية العمل العربي الموحد لمواجهة هذه التطورات (**المصدر نفسه**).

• التقى عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمد ملحم، في عمان، وفد أساتذة الجامعات الاميركية المتخصصين بقضايا الشرق الاوسط، حيث شرح لهم معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي، وأجاب عن اسئلة واستفسارات الوفد الاميركي (**وفا**، ١٣/٧/١٩٨٧).

• اضرب عن العمل حوالى ٤٥٠ ألف من العاملين في القطاع العام الاسرائيلي، في ظل الازمة القائمة بين الهستدروت ووزارة المالية، بشأن الاتفاقية الجديدة للاجور. ومن المقرر ان يعود العاملون الى أعمالهم العادية صباح اليوم (**يديعوت احرونوت**، ١٣/٧/١٩٨٧).

• جرح اربعة جنود من جيش لبنان الجنوبي بقذيفة مدفعية أطلقها فدائيون على دوريتهم في القطاع الاوسط من جنوب لبنان (**دافار**، ١٣/٧/١٩٨٧).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في اجتماع نشيطي حزب العمل في القدس: «اذا كنا نريد دولة يهودية، علينا اجراء مفاوضات للسلام الآن». وتابع بيرس ان في الحكومة الحالية اشخاصاً عارضوا اتفاقيتي كامب ديفيد وهم ينمّون الخوف من مؤتمر دولي لن يكون إلا مقدمة لمفاوضات مباشرة، وهو ينطوي على فرصة لتقريب الخروج من دائرة الحرب. وشرح بيرس ان من المحال التحدث عن مفاوضات سلام مع لبنان، لأنه غير قادر على عقد سلام مع نفسه، ولا يوجد، الآن، امكان لمفاوضات مع سوريا، ولم يبق من بين الدول العربية التي تقع على حدود اسرائيل سوى المملكة الاردنية (**دافار**، ١٣/٧/١٩٨٧).

• اتخذت قيادة حركة حيروت موقفاً قاطعاً ضد المؤتمر الدولي، وهاجم قادتها هذا الموضوع من جوانبه كافة، كل واحد بأسلوبه. وأكد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، قائلاً: «ما دام الليكود في الحكومة، فلن يعقد مؤتمر دولي». ودعا اريئيل شارون رئيس الحكومة الى إقالة وزير الخارجية، شمعون بيرس، في حال استمراره في دفع فكرة مؤتمر دولي (**دافار**، ١٣/٧/١٩٨٧).

١٩٨٧/٧/١٣

• عاد الى تونس، قادماً من الكويت، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بعد ان عقد سلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين الكويتيين بحث فيها معهم في الوضع العربي بشكل عام، وفي التهديدات التي تتعرض لها منطقة الخليج

(وفا، ١٩٨٧/٧/١٣). من جهة اخرى، قال عرفات، في حديث لنشرة « ديلي مرور » التي تصدر في لندن، انه مستعد لقبول تولي الامم المتحدة ادارة الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة ستة شهور؛ يجرى خلالها استفتاء شعبي؛ كما انه سوف يوافق على تمركز قوات الامم المتحدة على الحدود بين اسرائيل والدولة الفلسطينية المطلوب اقامتها. وربط ذلك بوجوب عقد مؤتمر دولي للسلام تحضره الأطراف المعنية كافة، والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي (الأهرام، ١٩٨٧/٧/١٤).

• وصل الى العاصمة البولونية، وارسو، وفد أشبال فلسطين للمشاركة في المعسكر الكشفي الذي يقام سنوياً في بولونيا تحت شعار «السلام لجميع الأطفال». وتشارك في هذا المعسكر ٢٨ دولة، من مختلف انحاء العالم (وفا، ١٩٨٧/٧/١٤).

• نشب خلاف جديد بين رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، والقائم بأعماله وزير الخارجية، شمعون بيرس، بشأن مسألة من الذي دعا وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، لزيارة اسرائيل. فقد قال شامير انه هو الذي بادر الى دعوة الوزير المصري، عندما اجتمع به قبل حوالى العام في الجمعية العمومية للامم المتحدة في نيويورك؛ وفي مقابل ذلك، ادعى بيرس بأنه هو الذي دعا نظيره المصري، عندما اجتمع، قبل نحو الاسبوع، بالرئيس المصري حسني مبارك، في جنيف (دافار، ١٩٨٧/٧/١٤).

• انتهت مناورة واسعة النطاق على مستوى التشكيلات في شمال اسرائيل. وقد اشتركت في المناورة قوات مدرعة، وسلاح المشاة، والهندسة، وسلاح الجو، حيث تدربت عناصر هذه الاسلحة على مختلف الاشكال القتالية. كما تم، في اثناء المناورة، تنفيذ تعاون على مستوى الاسلحة، مع التركيز على اجتياز العوائق والقتال في مناطق اطلاق النار، واستخدام الطائرات المروحية المقاتلة، والحرب الكيماوية. وقد أجريت المناورة بالذخيرة الحية (دافار، ١٩٨٧/٧/١٤).

• عين الجنرال دان شومرون رئيس هيئة الاركان في الجيش الاسرائيلي، اللواء الياهو بن ـ نون، قائداً لسلاح الجو الاسرائيلي. وسوف يعين مكان اللواء بن ـ نون الذي سوف يتولى منصبه الجديد في أيلول (سبتمبر) المقبل، العميد داني ياتوم، الذي سوف يعين رئيساً لشعبة التخطيط، وسوف يرقى الى رتبة لواء (هآرتس ، ١٩٨٧/٧/١٤).

• اوقف الاتحاد السوفياتي التشويش على اذاعة اسرائيل، ولا سيما برنامج «هذا اليوم» الذي يبث على الموجات القصيرة. وهذه هي المرة الاولى، منذ عشرين سنة، التي يوقف فيها السوفيات التشويش على يوميات الاخبار التي تبث باللغة العبرية (هآرتس ، ١٩٨٧/٧/١٤).

• قررت اسرائيل، بناء على توجيهات وزارة الخارجية الاسرائيلية، عدم ابراز زيارة الوفد القنصلي السوفياتي لاسرائيل؛ وبالتالي، لم يستقبل اي ممثل لوزارة الخارجية اعضاء الوفد السوفياتي. وتتوقع اسرائيل ان يكون قد بات في الامكان ان يزور وفد من اسرائيل موسكو بعد زيارة الوفد السوفياتي اسرائيل (دافار ، ١٩٨٧/٧/١٤).

• اجتمع الملك الاردني حسين، في لندن، مع رئيسة الوزراء البريطانية، مارغريت تاتشر، على غداء عمل قيّما خلاله جهود دفع عملية السلام في الشرق الاوسط وتحقيق فكرة عقد المؤتمر الدولي للسلام (الشرق الاوسط ، ١٩٨٧/٧/١٤).

• اجتمع وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بوزير الدفاع في كولومبيا، رفائيل سامورين. وحضر الاجتماع خبراء عسكريون وسياسيون واقتصاديون وبعض اعضاء هيئة رئاسة الاركان الاسرائيلية. وبحث الفريقان في العلاقات بين كولومبيا واسرائيل، وصفقات السلاح، والتعاون بين الدولتين (هآرتس ، ١٩٨٧/٧/١٤).

١٩٨٧/٧/١٤

• عُقد، في مدريد، اجتماع بين رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، ورئيس الوزراء الاسباني، فيليب غونزاليس، شرح القدومي، خلاله، تطورات القضية الفلسطينية، والوضع داخل فلسطين المحتلة، والممارسات التعسفية الاسرائيلية. وأكد غونزاليس، بدوره، موقف اسبانيا الثابت تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وقال ان المؤتمر الدولي لن يحالفه النجاح، اذا لم تشارك فيه م.ت.ف. (وفا، ١٩٨٧/٧/١٥).

• اصدر المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية، يوسف حاريش، تعليماته الى رؤساء جهاز الأمن العام بوضع كل الوثائق التي تتضمن التفاصيل

الداخلية، والمحاضر التي جمعها محققو جهاز الامن العام في قضية الضابط الشركسي عزت نافسو، تحت تصرف طاقم المحققين التابع للشرطة. وقد أثار قرار حاريش استياء كبيراً بين رؤساء الجهاز، الذين يهددون برفع دعوى ضده لدى محكمة العدل العليا (هآرتس ، ١٥/٧/١٩٨٧).

• بدأت، في المحكمة العسكرية الاسرائيلية، محاكمة الرقيب دافيد انكونينا، المتهم باطلاق النار، خلافاً للتعليمات، في الثاني عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) من العام الماضي، باتجاه سيارة على مقربة من بيت لاهيا، وتسبب في مقتل المواطن العربي سليمان حموده. وقال أحد شهود الادعاء، خلال المحاكمة، ان ضباطاً كباراً، بمن فيهم قائد المنطقة الجنوبية، اسحق مردخاي، قد شدّوا على يد المتهم، وربتوا على كتفه، وشربوا شمبانيا عقب وقوع الحادث (هآرتس ، ١٥/٧/١٩٨٧).

• ذكرت صحيفة «هآرتس» ان «فتح» قد زادت، مؤخراً، من نشاطها في قبرص، وان الحركة تعمل على اقامة بنية تنظيمية في الجزيرة، بهدف استخدامها كقاعدة عملياتية ولوجستية، بسبب قرب قبرص من سواحل لبنان. ومن بين ما تم اقامته في جزيرة قبرص، وحدات ادارية ومالية للحركة وافتتاح مكاتب للقوة ١٧ (هآرتس ، ١٥/٧/١٩٨٧).

• تم الاتفاق، في الاتصالات التي اجراها مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، ابراهام تامير، في القاهرة، على ان يصل وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، الى اسرائيل في منتصف الاسبوع المقبل (هآرتس ، ١٥/٧/١٩٨٧).

١٥/٧/١٩٨٧

• التقى رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، خلال زيارته الحالية لاسبانيا، نائب رئيس الحكومة الاسبانية، الفونسو جيرا، وبحث معه في الوضع في الشرق الاوسط، والقضية الفلسطينية، والعلاقات الثنائية بين الطرفين. وأكد نائب رئيس الحكومة الاسبانية استعداد بلاده لتقديم كل ما تستطيع من أجل الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة (وفا، ١٦/٧/١٩٨٧).

• وصل الى عمان، في زيارة خاصة، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق، خالد الفاهوم، وقال انه حضر الى عمان لاجراء عملية جراحية لابنته، بعد ان أمر الملك حسين بمعالجتها في مدينة الحسين الطبية (الراي، ١٦/٧/١٩٨٧).

• استجاب رئيس الادارة المدنية في قطاع غزة، العميد يشعياهو ايرز، لطلب رئيس بلدية غزة السابق، رشاد الشوا، باصدار صحيفة يومية في القطاع تسمى «العودة». وسوف تكون الصحيفة الاولى التي تصدر في القطاع (هآرتس ، ١٦/٧/١٩٨٧).

• قررت لجنة المتابعة في الهيئات المحلية العربية استئناف النضال من اجل المساواة، بل وزيادة حدته، اذا لم يأت من جانب الحكومة الاسرائيلية، في غضون شهر، اقتراح موضوعي يلغي التفرقة ضد السكان العرب (يديعوت احرونوت ، ١٦/٧/١٩٨٧).

• قررت سكرتارية حركة هتحياه، بأغلبية الاصوات، تقديم توصية الى مركز الحركة، الذي سوف يعقد بعد ظهر يوم الاحد المقبل في القدس، بأن يقدم خلال الاسبوع المقبل مشروع قانون لحل الكنيست واجراء انتخابات مبكرة. وقال رئيس الحركة، يوفال نئمان، ان غالبية مطالب الحركة، وبالذات ما يتعلق منها بتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية، لم تحظ بالقبول من قبل رئيس الحكومة وممثلي الليكود (هآرتس ، ١٦/٧/١٩٨٧).

• وقع رئيس اركان الجيش الاسرائيلي، الجنرال دان شومرون، على اربعة تعيينات جديدة للمحقين عسكريين في الخارج. وسوف يصبح العميد يوفال داليوت، الذي ترك منصبه كنائب لرئيس شعبة الامداد والتموين في هيئة الاركان، ملحقاً عسكرياً في اليابان، خلفاً للعقيد دافيد اسحق؛ وسوف يكون العقيد جاك نيريا ملحقاً في باريس، خلفاً للعميد دافيد غراليا؛ والعميد مناحيم مياره، الرئيس السابق للشؤون الادارية، ملحقاً عسكرياً في لندن، خلفاً للعميد يعقوب ايبن؛ والعميد يائير نفشي، الذي كان رئيساً لاركان القيادة الجنوبية، ملحقا عسكرياً في فنزويلا، خلفاً للعميد رامي دونان (معاريف ، ١٦/٧/١٩٨٧).

• اجتمع وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، مع الجنرال (احتياط) موشي ليفي، رئيس الاركان السابق للجيش الاسرائيلي، بشأن الحظر الذي فرضته الادارة الاميركية على تواجد ليفي في الولايات المتحدة، بسبب تورطه في قضية بولارد. وعلم ان وزير الدفاع حاول التخفيف من حدة الموقف المتشدد للادارة الاميركية في هذا الصدد بالنسبة الى ليفي (عل

همشمار، ١٩٨٧/٧/١٦).

• أصدر وزراء خارجية دول السوق الاوروبية المشتركة، في كوبنهاغن، بياناً أكدوا فيه ان المؤتمر الدولي يعتبر اطار عمل ملائماً للحوار من أجل حل لأزمة الشرق الاوسط، وذلك في ضوء الترحيب الذي لقيه بيان بروكسل؛ وأعربوا عن أملهم في توفر الظروف الملائمة لعقد المؤتمر الدولي (وفا، ١٩٨٧/٧/١٦).

١٩٨٧/٧/١٦

• بدأت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. دورة اجتماعاتها، في تونس، برئاسة ياسر عرفات. وتبحث اللجنة التنفيذية عدداً من القضايا السياسية، والعسكرية، والادارية، خاصة الوضع في فلسطين المحتلة، والمخيمات الفلسطينية في لبنان، وانعكاسات الحرب العراقية ـ الايرانية على مجمل النضال الفلسطيني (وفا، ١٩٨٧/٧/١٧).

• استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، في مقر الدائرة في تونس، القائم بأعمال السفارة السوفياتية، لدى تونس، حيث سلّم الأخير للقدومي رسالة من وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، تضمنت آخر التطورات والمشاورات الجارية لعقد المؤتمر الدولي للسلام (وفا، ١٩٨٧/٧/١٧).

• طرح وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، خطوطاً لمشروع سلام بديل لمشروع شمعون بيرس، يتألف من النقاط التالية: وجوب الوصول، سراً، الى الملك حسين، بعد بلورة اتفاق بين المعراخ والليكود؛ وجوب تحديد فترة زمنية، تصل الى نحو شهر، يتم خلالها تكليف وزيرين من المعراخ والليكود، او تكليف مجلس الوزراء المصغر، مع مجموعة خبراء، ببلورة اجماع وطني واسع حول مضمون وجوهر التسويات التي يمكن لاسرائيل عقدها، وبعد ذلك ينبغي البحث في الموضوع مع الملك حسين، سراً، واذا اثيرت مشكلة فنية حول كيفية اجراء المفاوضات، فان هذه المشكلة الهامشية في جوهرها، سوف تحل في السياق؛ لا ينبغي جعل النقاش حول التكتيك سابقاً لكل نقاش حول الجوهر الذي هو الاساس (عل همشمار، ١٩٨٧/٧/١٧).

• احتفل بتخريج دفعة جديدة من الطيارين الجدد لسلاح الجو الاسرائيلي. وقد اشتركت، لأول مرة، الطائرة المروحية البحرية من طراز «دولفني» في العرض الجوي المثير، الذي تم بهذه المناسبة (يديعوت احرونوت، ١٩٨٧/٧/١٧).

١٩٨٧/٧/١٧

• أقرت المجموعة الاوروبية برنامج مساعدات للاسهام في تنمية الضفة الغربية وقطاع غزة. وذكرت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في بيان لها، أنها وافقت على تقديم مجموعة منح، قيمتها الاجمالية ٣,٤ مليون دولار لتستخدم في تمويل المشروعات التجارية الصغيرة والتدريب المهني والرعاية الطبية (الرأي، ١٩٨٧/٧/١٨).

١٩٨٧/٧/١٨

• اختتمت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. دورة اجتماعاتها الحالية، وأصدرت في ختامها بياناً أشارت فيه الى ما تتعرض له المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان واستمرار حصار مخيمات بيروت؛ كما شكلت لجنة خاصة لمتابعة وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان؛ واتخذت عدداً من المقررات التنظيمية والمالية (وفا، ١٩٨٧/٧/١٨).

• وصل الى الجزائر، في زيارة رسمية، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، حيث يبحث مع المسؤولين الجزائريين في آخر تطورات الوضع على الساحة الفلسطينية (وفا، ١٩٨٧/٧/١٩).

• دعا المجلس الاداري للاتحاد العام لطلبة فلسطين، في ختام دورة اجتماعاته الحالية، كل القوى الوطنية العربية لزيادة تلاحمها ودعمها لـ م.ت.ف. وطالب، في بيان أصدر في ختام الاجتماعات، بالعمل على احياء الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية (وفا، ١٩٨٧/٧/١٨).

• اجتمع وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الاسبوع الماضي، في مكتبه في تل ـ ابيب، مع رئيس بلدية غزة السابق، رشاد الشوا. وقد حضر الاجتماع منسق النشاطات في المناطق المحتلة، شموئيل غورين، ورئيس الادارة المدنية في قطاع غزة، العميد يشعياهو ايرز. وعلم انه بحثت في الاجتماع مواضيع تتعلق بالقطاع. وقد اصدرت الهيئة السياسية للمستوطنين الاسرائيليين، عقب الاجتماع، احتجاجاً ضد رابين. وحذر المستوطنون، في احتجاجهم، من مغبة الانعكاسات الخطيرة في مجالات الامن والزعامة

في القطاع، نتيجة الاتصالات مع الشوا، واعتبروا ذلك بمثابة استمرار مباشر لوقف الاستيطان وتنميته في القطاع. وناشدوا رئيس الحكومة الاعلان، فوراً، عن اقامة مستوطنتين، هما مستوطنة «بيئات ساديه» جنوب قطاع غزة، ومستوطنة «دوغيت» شماله (**دافار**، ١٩/٧/١٩٨٧).

• قررت اسرائيل التخفيف من التدقيق مع المواطنين الاميركيين من اصل فلسطيني، الذين يدخلون اليها عبر جسور نهر الاردن او مطار بن ـ غوريون. وقد استهدف هذا القرار ارضاء حكومة الولايات المتحدة، التي هددت بأنها سوف تعلن ان اسرائيل دولة غير مرغوبة للزائرين الاميركيين، على خلفية شكاوى مواطنين اميركيين من اصل فلسطيني لاقوا معاملة غير لائقة، ولم يسمح لهم بالدخول الى اسرائيل. وقد اتخذ هذا القرار في النقاش الذي أجري، امس، باشتراك مندوبين من وزارة الخارجية ووزارة السياحة وجهاز الامن العام. وتقرر، أيضاً، السماح لمن يتم إلقاء القبض عليه بالاتصال بالقنصلية الاميركية، او بأقاربه (**دافار**، ١٩/٧/١٩٨٧).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في ختام المؤتمر الرابع لمعسكرات المهاجرين في عين ـ حارود: «ان حزب هتحياه، يقول، الآن، إما مئة مليون شيكل للاستيطان واما انتخابات. وانني اسأل الليكود، باسم الوطنية، هل نستمر في 'لافي' أم في المستوطنات؟ واذا لم تتوفر اموال لـ 'لافي'، فكيف تتوفر اموال للاستيطان». وانتهز بيرس تلك المناسبة لمهاجمة اليمين، قائلاً: «هل نستثمر في النقب والجليل، أم في المستوطنات؟ ان الاستيطان العامل، الذي هو الاساس الحقيقي للصهيونية، يواجه، منذ عشر سنوات، خطر التضخم وتراكم الفوائد». وأعرب بيرس عن دهشته من الصيغة القائلة ان غزة جزء من اسرائيل، التي قال بها الليكود (**عل همشمار**، ١٩/٧/١٩٨٧).

١٩٨٧/٧/١٩

• شهدت محاور مغدوشة، في محيط صيدا، تبادل القصف بالاسلحة الرشاشة، والقذائف الصاروخية، بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين في مخيم عين الحلوة. وقد اتهم كل طرف الآخر بتفجير الوضع في محيط مدينة صيدا (**السفير**، ٢٠/٧/١٩٨٧).

• اصدر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، امراً باعتبار المنطقة الواقعة على طريق نابلس ـ طولكرم، على مسافة اربعة كيلومترات شرق طولكرم، منطقة عسكرية مغلقة. وأمر بابعاد البلدوزر الذي ارسله شارون الى المنطقة تمهيداً لاقامة مستوطنة باسم «افاني ـ حافيش»، وهي احدى المستوطنات الست التي تم اقرارها بموجب الاتفاق الائتلافي، ولم يتم، بعد، اعداد مشروع تفصيلي لها، كما لم تصدر تراخيص البناء (**عل همشمار**، ٢٠/٧/١٩٨٧).

١٩٨٧/٧/٢٠

• قال وزير المالية الاسرائيلية، موشي نسيم، في حديثه مع شخصية رفيعة المستوى من حزب العمل، انه لا يعتزم الخروج عن إطار الميزانية واضافة اموال لاقامة مستوطنات جديدة. وقال نسيم، ايضاً، انه لا يستطيع، في الوقت الذي يعارض تطوير طائرة «لافي»، بسبب عدم وجود موارد مالية، السماح بتحويل اموال الى الاستيطان في الضفة الغربية، اكثر مما هو متفق عليه (**دافار**، ٢١/٧/١٩٨٧).

• احاط رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال دان شومرون، اللواء موشي بار ـ كوخفا، علماً بأنه قرر تعيينه مساعداً لرئيس الاركان لشؤون استخلاص الدروس المستفادة وتدريب كبار القادة. وقد حظي هذا التعيين، الذي يعتبر جديداً في الجيش الاسرائيلي، ووصف بأنه «ثوري»، بموافقة وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين. وكان اللواء بار ـ كوخفا ادعى، في الشهور الماضية، بأن الجيش الاسرائيلي غير ناجح في استخلاص الدروس العسكرية المستفادة من العمليات والحروب والمناورات، وشن هجوماً على الاركان العامة، لأنها لم تستخلص الدروس القصوى المستفادة من حرب لبنان (**عل همشمار**، ٢١/٧/١٩٨٧).

• وصل الى اسرائيل، في زيارة رسمية، وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، الذي قال عقب وصوله، ان مؤتمراً للسلام في المنطقة سوف يكون المناسبة الاولى التي تؤدي الى احلال السلام بين اسرائيل والدول العربية، وان الطريق الوحيد لمثل هذه التسوية يكمن في عقد مؤتمر دولي للسلام تحت اشراف الامم المتحدة، في اطار مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية (**الاهرام**، ٢١/٧/١٩٨٧). وقد اجتمع د. عبدالمجيد مع الرئيس الاسرائيلي حاييم هرتسوغ، ومع رئيس الحكومة، اسحق شامير، ومع وزير الخارجية،

شمعون بيرس. وتم الاتفاق، في المحادثات مع شامير، على عقد اجتماعات اخرى على مستوى سياسي رفيع. وأعرب رئيس الحكومة الاسرائيلية عن رفضه فكرة المؤتمر الدولي، وعرض مشروعه لعقد مؤتمر اقليمي. وقد رفض د. عبدالمجيد المشروع الاقليمي، واعتبره بمثابة تراجع. وكان الاجتماع مع شامير بمثابة مواجهة. اما اجتماعه مع بيرس، فقد تم في جو ودي، وكان الاتفاق شبه كامل بالنسبة الى المؤتمر الدولي، انما كانت هناك خلافات بالنسبة الى التمثيل الفلسطيني. فقد رفض بيرس، تماماً، اشراك م.ت.ف. بينما مصر غير مستعدة، بعد، لتبني هذه الفكرة رسمياً (هآرتس ، ١٩٨٧/٧/٢١). من ناحية اخرى، بعث الرئيس المصري، حسني مبارك، برسالتين شخصيتين الى شامير وبيرس، ناشدهما فيهما عدم تضييع الفرصة التي لا تتكرر لتحقيق السلام في الشرق الاوسط. وقال مبارك، في رسالته الى شامير، التي تقع في خمس صفحات، ان الملك حسين مستعد لمفاوضات مباشرة مع اسرائيل تحت رعاية الامم المتحدة والدول الكبرى. وفي رسالته الى بيرس، قال مبارك: «ان لك مكانة خاصة في قلوبنا»، وقد وصفت رسالته الى بيرس بأنها ودية، بصفة خاصة (المصدر نفسه).

١٩٨٧/٧/٢١

• انفجرت عبوة ناسفة في باص شركة «ايغد»، الخط ٨٦، في شارع شيفطي يسرائيل (اسباط اسرائيل) في يافا. ولم تقع اصابات، ولكن الباص اصيب باضرار (هآرتس، ١٩٨٧/٧/٢٢).

• بدأت اللجنة المركزية لـ «فتح»، دورة اجتماعاتها، في تونس، بحضور ياسر عرفات. وتبحث اللجنة في الوضع المتفجر في لبنان، اضافة الى عدد من القضايا والاوضاع الخاصة بالمناطق المحتلة (وفا، ١٩٨٧/٧/٢٢).

• تجددت الاشتباكات بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين في منطقة شرق صيدا (الشرق الاوسط ، ١٩٨٧/٧/٢٢). وأصدرت وكالة غوث اللاجئين (اونروا) بياناً، في فيينا، عبرت فيه عن قلقها من استمرار الحصار الذي تفرضه «أمل» على مخيم الرشيدية في منطقة صور منذ ١٩٨٦/٩/٣٠. وذكر البيان ان الضغط المنصب على الفلسطينيين في جنوب لبنان يستهدف تهجيرهم نحو مناطق اخرى (وفا، ١٩٨٧/٧/٢٢).

• اتضح من المعطيات التي نشرها بنك اسرائيل ان ديون اسرائيل الخارجية قد ازدادت، في نهاية الربع الاول من العام الحالي، بـ ٦١٨ مليون دولار، وبلغت ٢٥,٥٣٣ مليار دولار (هآرتس، ١٩٨٧/٧/٢٢). واتضح من تلك المعطيات ان ٢٤٠ مليون دولار من بين الـ ٦١٨ مليون دولار قد جاءت نتيجة ضعف سعر الدولار في مواجهة العملات الاوروبية (عل همشمار ، ١٩٨٧/٧/٢٢).

• ذكرت مجلة «انترناشيونال ديفيس ريفيو» الشهرية، المتخصصة، التي تصدر في جنيف، ان اسرائيل اجرت، مؤخراً، تجربة ناجحة لاطلاق صاروخ «باليستي» متوسط المدى، لديه القدرة على حمل رؤوس نووية الى العواصم العربية الهامة. وأعلنت المجلة، استناداً الى مصادر رسمية في الولايات المتحدة الاميركية، ان صاروخاً من طراز «أريحا ٢» قد اجتاز، في شهر أيار (مايو) الماضي، مسافة ٨٢٠ كيلومتراً ـ ضعف المسافة التي تم احرازها في تجارب سابقة ـ قبل ان يسقط في مياه البحر الابيض المتوسط (هآرتس ، ١٩٨٧/٧/٢٢).

١٩٨٧/٧/٢٢

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مبعوث الرئيس العراقي صدام حسين، الذي نقل اليه رسالة شفوية، حول تطورات الحرب العراقية ـ الايرانية. وبحث عرفات مع المبعوث العراقي في ضرورة العمل لتحقيق التضامن العربي اللازم لمواجهة الاخطار التي تتعرض لها الامة العربية (وفا، ١٩٨٧/٧/٢٣).

• القيت زجاجة حارقة باتجاه سيارة اسرائيلية كانت تمر بالقرب من كفار سابا. ولم تقع اية اصابات. لكن الانفجار ادى الى اشتعال حريق في أحد الحقول القريبة، تم اخماده بعد فترة وجيزة. وقامت قوات من الشرطة والجيش بعمليات تمشيط في المنطقة، واعتقلت عشرة من العرب (هآرتس ، ١٩٨٧/٧/٢٣). كذلك انفجرت عبوة ناسفة على مقربة من دورية تابعة للجيش الاسرائيلي، كانت تتحرك شمال بلدة بنت جبيل في القطاع الاوسط من منطقة حزام الامن في جنوب لبنان. ولم يسفر الانفجار عن وقوع اصابات، أو حدوث اضرار (دافار ، ١٩٨٧/٧/٢٣).

• ألقى مستشار رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. للشؤون الافريقية، سلمان الهرفي، كلمة

في المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية، الذي يعقد حالياً في العاصمة الاثيوبية، أديس أبابا، أكد خلالها تأييد م.ت.ف. لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، تشارك فيه على قدم المساواة مع الأطراف كافة (وفا، ١٩٨٧/٧/٢٣). وقد ناقش المجلس البند المطروح على جدول اعماله حول المشكلة الفلسطينية وأزمة الشرق الاوسط، حيث عرض وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، بطرس غالي، موقف مصر في هذا الشأن (الأهرام، ١٩٨٧/٧/٢٣).

• استقبل رئيس الوزراء الاردني، زيد الرفاعي، في عمان، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق، خالد الفاهوم، الذي يقوم بزيارة خاصة للاردن (الرأي، ١٩٨٧/٧/٢٣).

• تقرر في جلسة عقدها وزراء المعراخ في الحكومة الاسرائيلية ان يقوم الوزراء بنسف أي محاولة لتحويل اموال للاستيطان، سواء بالنسبة لاقامة مستوطنات جديدة او المستوطنات الحالية التي يريد الليكود توسيعها (يديعوت احرونوت، ١٩٨٧/٧/٢٣).

• اجتمع اثنا عشر شخصاً من المناطق المحتلة بوزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، حيث قدموا اليه مذكرة تفيد «بأن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وان لا هوية وطنية للشعب الفلسطيني بدون م.ت.ف.». واعرب عبدالمجيد عن موافقته على ذلك، لكنه أبدى تحفظاً ازاء رفض غالبية الحاضرين الاعتراف بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨. وجاء في المذكرة: «ان الشعب الفلسطيني لا يعتبر قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ اساساً كافياً لحل الازمة في الشرق الاوسط». و«ان الحقائق تثبت ان من غير الممكن حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي، دون الاعتراف بأن للشعب الفلسطيني حقوقاً ومتطلبات للحصول على دولة وطنية مستقلة، مثل سائر شعوب الاسرة الدولية» (هآرتس، ١٩٨٧/٧/٢٣).

• قال القائم بأعمال الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في المؤتمر الصحافي الذي عقده في مطار بن ـ غوريون بمناسبة انتهاء زيارة وزير الخارجية المصرية، التي استغرقت ثلاثة أيام، «ان من لا يرى الفرصة السانحة لدفع مسيرة السلام قدماً، فانه أعمى» (عل همشمار، ١٩٨٧/٧/٢٣). وكان وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، استضاف د. عبدالمجيد، قبيل سفره، الى مأدبة غداء في وزارة الدفاع. وقد تركزت المحادثات بين الوزيرين على شؤون الضفة الغربية، ووجود اسرائيل في جنوب لبنان. وأوضح رابين لضيفه ان اسرائيل غير معنية بدونم واحد من ارض لبنان، لكنه اعرب عن رأيه بعدم وجود أي طرف سلطوي في لبنان يمكن التوصل معه الى اتفاق. وقال رابين: «أن دولة اسرائيل تريد ان تمنح مستوطناتها الشمالية الامن، وليس ما هو اكثر من ذلك» (المصدر نفسه).

• تلقى وزير السياحة والعدل الاسرائيلي، ابراهام شريـر، وعداً من وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، خلال اجتماعه به في فندق دانيال هرتسليا، بالعمل على الغاء «الورقة الصفراء» التي يتعين على مواطني مصر الحصول عليها بصعوبات كبيرة، لكي يحصلوا على تأشيرة مغادرة الى اسرائيل. وقد قدم الوزير شرير الى الوزير المصري، خلال الاجتماع، بيانات تشير الى عدم وجود تناسب، على الاطلاق، بين مصر واسرائيل، بالنسبة الى حجم السياحة بينهما (معاريف، ١٩٨٧/٧/٢٣).

• وصلت المحادثات بشأن إعطاء تعويضات لأسر القتلى الاسرائيليين في رأس برقة قبل عامين الى طريق مسدود. فقد عاد الوفد الاسرائيلي خالي الوفاض من القاهرة. وقد طالب المصريون، الذين اعترفوا خلال محادثات طابا بمسؤوليتهم عن الحادث واستعدادهم المبدئي لدفع تعويضات، بتحويل هذا الموضوع الى القضاء المصري. وطالب الوفد الاسرائيلي بالاعتراف بالمغزى الدولي لهذا الموضوع، وبحله في ضوء الموافقة المصرية منذ العام الماضي، ولكن المصريين لم يوافقوا على هذا الطلب (عل همشمار، ١٩٨٧/٧/٢٣).

• بعث رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ببرقية تهنئة الى الرئيس المصري، حسني مبارك، بمناسبة عيد الثورة المصرية، جاء فيها: «ان زيارة وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، قد ساهمت في تحسين العلاقات، وأنني أبارك مثل هذه اللقاءات المباشرة وجهاً لوجه، وتبادل الآراء حول المواضيع المشتركة للدولتين». كذلك بعث القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، ببرقية مماثلة واشار فيها الى أهمية زيارة عبدالمجيد، وقال ان المحادثات معه، وتلك التي أجريت في جنيف قبل اسبوعين، تساهم في توسيع السلام الى دول مجاورة أخرى في الشرق الاوسط (معاريف، ١٩٨٧/٧/٢٣).

• استأنف وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الاتصال الهاتفي المباشر بمكتب وزير الدفاع المصري، المشير عبدالحليم ابو غزالة. وكان تم تركيب هذا الخط الهاتفي في فترة ولاية الوزير عيزر وايزمان، في وزارة الدفاع الاسرائيلية. ولم يستخدم هذا الخط، على الاقل، في السنوات الخمس الماضية. وقد أجريت المحادثة الهاتفية بين الوزيرين في نهاية اجتماع رابين بوزير الخارجية المصرية، في وزارة الدفاع، في تل ابيب (هآرتس، ١٩٨٧/٧/٢٣).

١٩٨٧/٧/٢٣

• وجه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رسالة الى رؤساء دول عدم الانحياز، الاسلامية والافريقية، أوضح فيها ما تتعرض له المخيمات الفلسطينية في لبنان، ودعاها الى القيام بمبادرات سريعة لايقاف عمليات التهجير والحصار المستمر المفروض على تلك المخيمات (وفا، ١٩٨٧/٧/٢٤).

• قتل فدائي في اشتباك مع قوة تابعة للجيش الاسرائيلي في القطاع الاوسط من منطقة حزام الأمن في جنوب لبنان. وقد عثر على سلاحه الشخصي، من نوع كلاشينكوف، ووسائل قتالية أخرى. واتضح من الآثار الموجودة في المنطقة، ان فدائياً آخر كان في مكان الحادث قد استطاع ان يلوذ بالفرار (عل همشمار، ١٩٨٧/٧/٢٤).

• توفي سجين في سجن جنين يوم الثلاثاء من هذا الاسبوع في ظروف غامضة، في اثناء مثوله امام المحققين. وعُلم من مصلحة السجون ان الفحص الاولي للجثة، عقب الوفاة، لم يسفر عن وجود اية علامات عنف. وكان عواد حمدان (٢٣ سنة) من قرية عرامين، القريبة من طولكرم، اعتقل في السابع عشر من تموز (يوليو) الماضي، بتهمة الانتماء الى منظمة معادية. وقد حمّلت اسرته سلطات الامن الاسرائيلية مسؤولية وفاته، التي حدثت على اثر اعمال التعذيب (هآرتس، ١٩٨٧/٧/٢٤).

• اصدرت محكمة الصلح الاسرائيلية في حيفا، امراً بتمديد توقيف ثلاثة من مواطني قرية بيت جن، المتهمين بالاعتداء على رجال الشرطة والجيش، وباحداث اضرار خلال الاعمال المناهضة للسلطات التي وقعت في منطقة جبل ميرون (هآرتس، ١٩٨٧/٧/٢٤).

• تعرض رسام الكاريكاتير الفلسطيني، ناجي العلي، امس، لمحاولة اغتيال في لندن، قرب مكاتب صحيفة «القبس»، حيث يعمل. وقد أثار الحادث الأسى والاستنكار الواسع في الوطن العربي والعالم (الرأي، ١٩٨٧/٧/٢٤).

• ذكرت اذاعة موسكو، الناطقة باللغة العبرية، ان تطوير اسرائيل لطراز متقدم، بعيد المدى، من الصاروخ «أريحا»، هو بمثابة تحد للاتحاد السوفياتي وتهديد له. واضافت الاذاعة ان من الواجب على قادة اسرائيل ان يفكروا، ملياً، في انعكاسات تطوير الصاروخ، الذي يستطيع المساس بأراضي الاتحاد السوفياتي. وحذرت اسرائيل من انها لن تظل طيلة الوقت تحتكر إدخال اسلحة نووية الى الشرق الاوسط (هآرتس، ١٩٨٧/٧/٢٤).

١٩٨٧/٧/٢٤

• يعقد المجلس الثوري لـ «فتح» دورة اجتماعات مفتوحة، بدأها أمس. وقال أمين سر المجلس ان هدف الاجتماعات تقويم الأوضاع الداخلية في «فتح»، والبحث في خطة عمل المجلس الثوري. ويبحث المجلس في تقرير اللجنة المركزية لـ «فتح» حول الأوضاع الفلسطينية في المناطق المحتلة، وفي المخيمات الفلسطينية في لبنان (وفا، ١٩٨٧/٧/٢٥).

١٩٨٧/٧/٢٥

• أصدرت المحكمة المركزية الاسرائيلية في القدس، حكماً بالسجن مدى الحياة على الشاب عمر فراج (٢٤ سنة)، من القدس الشرقية، لاتهامه بقتل احد افراد الاستخبارات في شرطة القدس، في شباط (فبراير) ١٩٨٦ (هآرتس، ١٩٨٧/٧/٢٦).

• وجهت الاتحادات الشعبية الفلسطينية في مخيم برج البراجنة، نداء الى كل من السكرتير العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، والأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، شريف الدين بيرزاده، ورئيس الحكومة اللبنانية بالوكالة، سليم الحص، ومفتي الجمهورية اللبنانية، حسن خالد، ونائب رئيس المجلس الشيعي الاعلى، محمد مهدي شمس الدين، وشيخ عقل الطائفة الدرزية، محمد ابو شقرا، والعلامة محمد حسين فضل الله، ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، وليد جنبلاط، ورئيس التنظيم الشعبي

الناصري، مصطفى سعد، ناشدتهم فيه التدخل الفوري لحماية الفلسطينيين في مخيمات لبنان (**وفا**، ١٩٨٧/٧/٢٥).

• تم التوقيع على بروتوكول تعاون بين وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) ووكالة الانباء الزامبية (زانا)، في لوساكا، وذلك لتبادل الاخبار واطلاع الرأي العام الافريقي على عدالة، وشرعية، نضال الشعب الفلسطيني (**وفا**، ١٩٨٧/٧/٢٦).

• طلب رئيس روابط القرى في جنوب الضفة الغربية المحتلة، جميل العملة، الاجتماع بممثلي كتلة الليكود في الكنيست. وقال العملة ان طلبه قد قُبل، وان الاجتماع سوف يتم بعد غد في مبنى الكنيست. وأكد العملة لصحيفة «هآرتس» الشائعات القائلة ان العلاقات بين اعضاء روابط القرى وبين الحكومة الاردنية قد توطدت، مؤخراً، على الرغم من ان الاجتماع بممثلي الليكود ليس منسقاً مع الاردن. وأكد العملة، الذي اشترك الاسبوع الماضي في اجتماع اربعة اعضاء كنيست من الليكود مع وجهاء من قرية الظاهرية بالقرب من الخليل، حدوث «مفاجآت» عديدة في الدور الذي سوف تضطلع به روابط القرى في المسيرة السياسية مستقبلاً. واضاف ان شخصيات عامة لها نفوذها في الضفة، موالية للاردن، التفت حوله مؤخراً (**هآرتس**، ١٩٨٧/٧/٢٦).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في اول تعليق على موضوع الانباء المتعلقة بصواريخ «أريحا ٢»، التي في حوزة اسرائيل، والتي تعتبرها موسكو تهديداً لها: «ان الاتحاد السوفياتي يدرك ان اسرائيل لا تشكل خطراً عليه». وقال بيرس، في مقابلة مع اذاعة الجيش الاسرائيلي: «ان نظريتنا هي نظرية دفاعية، والاتحاد السوفياتي ليس عدواً لاسرائيل؛ فهو زود جيراننا بصواريخ، وعلينا ان ندافع عن انفسنا. ومن المثير للاهتمام ان الاتحاد السوفياتي اعلن انه لن يزود سوريا بصواريخ متوسطة المدى» (**هآرتس**، ١٩٨٧/٧/٢٦).

• انسحب الوفد المغربي من جلسة المؤتمر التأسيسي لمجلس الوزراء العرب المكلفين بشؤون البيئة، الذي يعقد اجتماعاته في الرباط، وذلك عندما ألقى الوفد الفلسطيني كلمة في المؤتمر؛ كما انسحب الصحافيون المغاربة الذين يتولون تغطية أعمال المؤتمر، اضافة الى مغاربة آخرين اعضاء في هيئات دولية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٧/٢٦).

• اجتمع الرئيس الروماني، نيكولاي تشاوشيسكو، مع السكرتير العام لحزب مبام الاسرائيلي، اليعيزر غرانوت، وعضو الكنيست، يائير تسبان، في رومانيا. وتركزت المحادثات، اساساً، على الوضع في الشرق الاوسط. واعرب الجانبان عن تأييدهما لزيادة الجهود من اجل التوصل الى تسوية سياسية للتوتر والمنازعات في العالم. وقد أكد الرئيس الروماني تشاوشيسكو موقفه بوجوب عقد مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة وباشتراك كل الاطراف المعنية، بما في ذلك م.ت.ف. واسرائيل (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٧/٢٦).

١٩٨٧/٧/٢٦

• عقد، في بلغراد، اجتماع ضم عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن) وعضو مجلس رئاسة التحالف الاشتراكي اليوغوسلافي رئيس لجنة العلاقات الدولية، ميركو ارستوتيس، حيث بحثا في آخر تطورات القضية الفلسطينية والجهود التي تبذل من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام (**وفا**، ١٩٨٧/٧/٢٧). من ناحية أخرى، قدم الطيب عبدالرحيم أوراق اعتماده كممثل لـ م.ت.ف. لدى يوغوسلافيا الى وزير الخارجية اليوغسلافية، رائف دزداريفتش، الذي أعرب عن تأييد بلاده لعقد المؤتمر، من أجل حل القضية الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

• قال الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، موشي ارنس، في سياق الجدل حول مستقبل مشروع طائرة «لافي»: «ان الجيش الاسرائيلي قد اهدر، في السنوات العشر الماضية، مئات الملايين من الدولارات على العمليات العقيمة للتزود بأسلحة اميركية لم تثبت نفسها، ولم تستغل على الاطلاق» (**دافار**، ١٩٨٧/٧/٢٧).

١٩٨٧/٧/٢٧

• وصل الى أديس أبابا رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، للمشاركة في اجتماعات مؤتمر القمة للدول الافريقية. وقد اجتمع عرفات، في أديس أبابا، مع رئيس جمهورية مدغشقر، ديديه راتسيراكا، حيث بحثا في العلاقات الثنائية بين الطرفين وسبل تطويرها (**وفا**، ١٩٨٧/٧/٢٧). وقد التقى عرفات، في أديس أبابا ايضاً، مع الرئيس المصري،

حسني مبارك. وقال عرفات ان اللقاء كان أخوياً (**الأهرام**، ١٩٨٧/٧/٢٨).

• اتخذ مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية، في ختام دورته السادسة والاربعين، التي عقدت في أديس أبابا، تمهيداً للقمة الافريقية، ثلاثة قرارات بشأن فلسطين والشرق الاوسط والخليج العربي. وطالب، في أحد قراراته، مجلس الأمن الدولي باجبار اسرائيل على انهاء احتلالها للأراضي العربية والانسحاب منها، بما في ذلك القدس الشريف؛ وجدد، في قرار آخر، تأييده لعقد مؤتمر دولي للسلام، تشارك فيه الأطراف المعنية كافة بمشكلة الشرق الاوسط، بما فيها م.ت.ف. (**وفا**، ١٩٨٧/٧/٢٨).

• قام الجيش الاسرائيلي بعملية كوماندوس في لبنان، لأول مرة منذ حرب «سلام الجليل». فقد هبطت قوة الكوماندوس في ساعات الليل، ليل الاحد ـ الاثنين، على شاطىء البحر جنوب صيدا، وقامت بضرب الفدائيين الذين ينتمون الى «جيش التحرير الشعبي». ويبدو ان هدف العملية كان مفاجأة الفدائيين، بالنظر الى ان عمليات الاحباط التي قام بها الجيش الاسرائيلي حتى الآن قد اعتمدت، أساساً، على غارات طائرات سلاح الجو (**هآرتس**، ١٩٨٧/٧/٢٨).

• في طرابلس الغرب، استقبل الزعيم الليبي، معمر القذافي، قادة عدد من الفصائل الفلسطينية المعارضة، وهم: أمين سر منظمة «الصاعقة»، محمد خليفة، وأمين عام الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، أحمد جبريل، وأمين عام جبهة النضال الشعبي، سمير غوشه، وأمين سر «فتح» (المنشقين)، العقيد أبو موسى، اضافة الى ممثل من حركة فتح ـ المجلس الثوري (أبو نضال). وقال المتحث باسم جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، خالد عبدالمجيد، ان ليبيا تسعى الى اعادة توحيد صفوف منظمة التحرير الفلسطينية (**السفير**، ١٩٨٧/٧/٢٨).

• استقبل وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق، خالد الفاهوم، وبحث معه في تطورات الوضع على الساحة الفلسطينية (**السفير**، ١٩٨٧/٧/٢٨).

• اعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، «اللاءات» الثلاث الخاصة به، وهي: لا، للمؤتمر الدولي للسلام؛ لا، لاشراك الاتحاد السوفياتي في مسيرة السلام؛ لا، لـ م.ت.ف.، كمفاوض، في أي شكل من الأشكال في مفاوضات السلام. وقد أعلن شامير ذلك في المحاضرة التي القاها في المؤتمر الاول للمجلس الدولي للزعامة السياسية الشابة للطلبة الديمقراطيين في اوروبا، الذي عقد في الجامعة العبرية في القدس (**هآرتس**، ١٩٨٧/٧/٢٨). ورداً على ذلك، قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، ان «اللاءات» الثلاث هذه هي الامور المحببة الى شامير. وأضاف بيرس: «ان الروس في المنطقة، على أي حال، واذا قلنا لهم لا، فانهم لن يتواروا، وانما سوف يعملون بشكل غير بناء؛ ومن الافضل ان يعملوا داخل المؤتمر، وليس من خارجه» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/٧/٢٨).

• قال وزير الاستيعاب الاسرائيلي، يعقوب تسور، في الكنيست: «ان الحكومة سوف تبذل قصارى جهدها من أجل جلب اليهود الذين ما زالوا في اثيوبيا الى اسرائيل» (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٧/٢٨).

١٩٨٧/٧/٢٨

• التقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، للمرة الثانية، الرئيس المصري، حسني مبارك، في أديس أبابا. وقال عرفات ان ما حدث بين مصر والمنظمة هو سوء تفاهم بين أفراد العائلة الواحدة وسحابة صيف زالت بالفعل (**الأهرام**، ١٩٨٧/٧/٢٩). كما التقى عرفات بالرئيس الاثيوبي، منغستو هيلا مريام، وأطلعه على تطورات القضية الفلسطينية، وبشكل خاص على ما يتعرض له الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي. وأكد مريام، بدوره، دعم اثيوبيا لنضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. (**وفا**، ١٩٨٧/٧/٢٩).

• استقبل عبداللطيف ابو حجلة، المدير العام للدائرة السياسية في م.ت.ف. في مقر الدائرة في تونس، سفير اليابان في العاصمة التونسية. وقد أكد السفير عزم حكومته على تعزيز العلاقات الثنائية مع المنظمة، فيما أوضح ابو حجلة، من جهته، موقف منظمة التحرير من المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (**وفا**، ١٩٨٧/٧/٢٨).

• قال الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، عيزر وايزمان: «ان من يردد الآن ' لاءات ' ، على غرار لاءات الخرطوم، انما يثبت انه انسان مغلق تماماً؛ فمن غير الممكن ان نناضل من اجل فتح ابواب الاتحاد السوفياتي، وفي الوقت ذاته نقول اننا لا نريد

مؤتمراً دولياً، لأننا لا نريد السوفيات». وهاجم وايزمان، بشدة، رئيس الحكومة، شامير، بسبب «اللاءات» الثلاث التي اعلنها. وقال: «ان شامير لا يفهم التحولات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/٧/٢٩). وقال عضو الكنيست، مردخاي غور، في جلسة لجنة الخارجية، والامن التابعة للكنيست، «ان ' لاءات ' شامير تذكرنا بقرارات قمة الخرطوم؛ واننا نخطىء اذا لم نشعر بالرياح الجديدة التي تهب من الكرملين» (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٧/٢٩).

• قال نائب وزير الدفاع الاسرائيلي، ميخائيل ديكل، في المحاضرة التي القاها في فرع حيروت في نتانيا: «من اجل الحؤول دون تحويل المنطقة لتصبح مثل برميل من المواد الناسفة ذي فتيل نشط موجه ضد الولايات المتحدة، المعنية باستقرار المنطقة، فانه يقع على الدول الغربية واجب سياسي واخلاقي للاهتمام بنقل السكان العرب من الضفة الغربية الى دولتهم ـ الدولة الهاشمية، أي الاردن». وأعرب ديكل عن رأيه في ان عملية النقل هذه، هي «السياسة الوحيدة القادرة على حل المشكلة الفلسطينية» (**هآرتس**، ١٩٨٧/٧/٢٩).

• اعلن رئيس اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، عضو الكنيست دان مريدور، في المؤتمر الصحافي الذي عقده، ان اللجنة الفرعية قدمت الى قيادة الحكومة والكنيست والجيش اول تقرير من نوعه منذ قيام الدولة، يبلور نظرية الأمن الاسرائيلية من خلال رؤية شاملة. ويحاول التقرير رسم اتجاهات لتطور الجيش الاسرائيلي وتكريس الاهتمام بنظرية الامن وبساحة القتال المستقبلية لعام ٢٠٠٠ (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٧/٢٩).

• قال عضو الكنيست دان مريدور، في جلسة لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، «ان التحول في الموقف السوفياتي مجرد تحول تكتيكي، لاقناع اسرائيل بالانضمام الى المفاوضات؛ وان الهدف من الموقف السوفياتي هو توحيد العالم العربي تحت الهيمنة السوفياتية، وحل الائتلاف الموالي للاميركيين. ولذا، ينبغي ان نجعل من الصعب على الاتحاد السوفياتي الانضمام الى مفاوضات السلام في الشرق الاوسط» (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٧/٢٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، انه يشعر بحدوث تغير في الموقف السوفياتي تجاه الشرق الاوسط؛ وان هذا التغير يتمثل في التحول من نظرية الصيد في المياه العكرة والابقاء على التوتر الدائم من اجل تحقيق مصالح سوفياتية، الى اتجاه الرغبة في تحقيق تلك المصالح من طريق التوصل الى تسوية سياسية (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٧/٢٩).

١٩٨٧/٧/٢٩

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى ابو ظبي، قادماً من أديس أبابا، بعد ان شارك في أعمال قمة دول منظمة الوحدة الافريقية (**وفا**، ١٩٨٧/٧/٣٠).

• أوضح بيان أصدرته وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) أن ميليشيات محلية أجبرت أهالي مخيمي البرج الشمالي والرشيدية على مغادرة أماكن سكناهم، وأعرب البيان عن قلق الوكالة من تصاعد أعمال العنف ضد الفلسطينيين في المخيمات (**وفا**، ١٩٨٧/٧/٣٠).

• اجتمع، في تونس، ممثل م.ت.ف. لدى تونس، حكم بلعاوي، مع السفير السويدي لدى تونس، وبحث معه في الأوضاع التي يعاني منها سكان المخيمات الفلسطينية في لبنان؛ كما استعرضا المستجدات على صعيد القضية الفلسطينية، بالاضافة الى العلاقات الثنائية بين منظمة التحرير الفلسطينية والسويد (**وفا**، ١٩٨٧/٧/٣٠).

• تحفظ رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، على أقوال نائب وزير الدفاع، ميخائيل ديكل، الذي دعا الى نقل السكان العرب الى الضفة الشرقية لنهر الاردن والى الدول العربية التي توافق على استيعابهم. وقال شامير، رداً على أقوال ديكل، ان هذه الأقوال تعبر عن الرأي الشخصي للمتحدث ولا تعبر عن موقف الليكود. وأكد رئيس الحكومة: «ان هذه الآراء غير مقبولة من جانبي». وفي الكنيست، سمعت ردود فعل غاضبة على تصريح ديكل الداعي الى طرد العرب من المناطق المحتلة. فقد قدمت كتلة «حداش» اقتراحاً بحجب الثقة عن الحكومة، وكذلك فعلت القائمة التقدمية للسلام، بينما قدم عضو الكنيست، مئير كهانا (كاخ)، اقتراح حجب الثقة في اعقاب رد وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، في الكنيست على أقوال ديكل (**دافار**، ١٩٨٧/٧/٣٠). وقال بيرس:

«يستطيع، فقط، ذو عقل عقيم ومشوه طرح اقتراح النقل». وفي رده على اقتراحات لجدول اعمال الكنيست قدمها عضو الكنيست بنيامين بن ـ اليعيزر (معراخ ـ ياحد) وعضو الكنيست د. بن ـ اليسار (ليكود ـ حيروت)، قال بيرس انه في كل مفاوضات للسلام مع دولة عربية سوف تطرح اسرائيل للبحث موضوع ممتلكات اليهود التي تركت هناك (عل همشمار، ١٩٨٧/٧/٣٠).

• كشف الناطق بلسان وزارة خارجية استراليا ان الاتحاد السوفياتي سمح لـ ٨٩ شخصاً، معظمهم يهود، بالهجرة الى استراليا، من أجل الانضمام الى عائلاتهم. وعُلم ان الـ ٨٩ كانوا ضمن قائمة الـ ١٢٤ شخصاً التي قدمها رئيس حكومة استراليا، بوب هوك، الى وزير الخارجية السوفياتية، في اثناء زيارة الأخير لاستراليا في شهر آذار (مارس) الماضي (دافار، ١٩٨٧/٧/٣٠).

١٩٨٧/٧/٣٠

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وبحث معه في تطورات القضية الفلسطينية. وعرض عرفات للشيخ زايد صورة الوضع القائم في المناطق المحتلة، وما تتعرض له المخيمات الفلسطينية في لبنان (وفا، ١٩٨٧/٧/٣١).

• اجتمع، في تونس، مندوب م.ت.ف. لدى الجامعة العربية، حكم بلعاوي، مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، وأطلعه على الأوضاع الخطيرة التي تتعرض لها المخيمات الفلسطينية في لبنان، الناجمة عن استمرار حصارها (وفا، ١٩٨٧/٧/٣١).

• سجل في شهر تموز (يوليو) الجاري اعلى رقم في عدد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي، كما سجل هبوط ملحوظ في نسبة التساقط في فيينا. ففي هذا الشهر، خرج من الاتحاد السوفياتي ٧٤٤ يهودياً، من بينهم ٢٤٩ وصلوا الى اسرائيل. وهذا أكبر عدد من المهاجرين يصل الى البلاد خلال شهر واحد منذ سنوات. ونسبة التساقط التي وصلت في الاشهر الماضية الى ما يزيد على ٨٠ بالمئة، هبطت في شهر تموز (يوليو) الى حوالى ٦٦ بالمئة فقط (دافار، ١٩٨٧/٧/٣١).

• دعا رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في رسالة بعث بها الى الرئيس المصري، حسني مبارك، الى عقد لقاء لممثلي اسرائيل مع ملك الاردن والرئيس المصري، من اجل اجراء مفاوضات مباشرة للسلام. وجاء في رسالة شامير: «تستطيع مصر القيام بدور هام جداً بواسطة تأثيرها على حكومة الاردن من اجل القدوم الى طاولة المفاوضات بتأييد من اسرائيل وبنسبة ما تتطلبه الضرورة بتأييد الولايات المتحدة؛ وتستطيع مصر اعطاء الشرعية الدولية للاردن، وهي ما يطالب به. وفي مقابل هذا، فان الاتحاد السوفياتي و م.ت.ف. لا يستطيعان اعطاء المفاوضات اية شرعية، بل العكس تماماً، هذا لأن اهداف الاتحاد السوفياتي و م.ت.ف. لا تتلاءم مع مصلحة السلام والاستقرار في المنطقة» (هآرتس، ١٩٨٧/٧/٣١).

• قال الناطق بلسان وزارة الخارجية السوفياتية ان ثمة خطراً من تدهور الوضع في الشرق الاوسط بنسبة اضافية، في حال قيام اسرائيل بتطوير صواريخ نووية. واضاف الناطق ان تطوير صاروخ نووي من جانب اسرائيل قصد منه اعطاء غطاء «للسياسة المتصلبة التي تنتهجها اسرائيل ضد الدول المجاورة لها، وليس فقط جاراتها الجغرافية، بل، ايضاً، لتلك الدول التي لا تبعد نسبياً من اراضيها، في مدى عمل تلك الصواريخ» (هآرتس، ١٩٨٧/٧/٣١).

١٩٨٧/٧/٣١

• قررت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فصل بسام أبو شريف من عضوية لجنتها المركزية، بسبب حضوره لقاء رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات مع الرئيس مبارك، في أديس أبابا. وذكرت الجبهة، في بيان لها، ان لقاء عرفات ـ مبارك يعد انتهاكاً لقرار المجلس الوطني الفلسطيني، الذي صدر عن دورته الثامنة عشرة (الاهرام، ١٩٨٧/٨/١). ونفى متحدث باسم م.ت.ف. اشتراك أبو شريف في لقاء عرفات ـ مبارك (السفير، ١٩٨٧/٨/١).

١٩٨٧/٨/١

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع حاكم الشارقة، الشيخ سلطان بن محمد القاسمي، واستعرض معه آخر تطورات القضية الفلسطينية والوضع في منطقة الشرق الاوسط (الشرق الاوسط، ١٩٨٧/٨/٢).

• ذكرت مصادر اسرائيلية ان سيارة من طراز «سوبارو» قامت بتوزيع منشورات من م.ت.ف. في منطقة وادي الجوز في القدس الشرقية. ولم تتمكن السلطات من اعتقال المشتبه بقيامهم بهذا العمل (**يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٧/٨/٢).

• ألقيت زجاجة حارقة على منزل رئيس بلدية جنين، عبدالله لحلوح، عشية يوم السبت، لكنها لم تسفر عن أية اصابات او اضرار. وتجدر الاشارة الى وقوع عمليات عدة ضد رئيس البلدية المذكور، على خلفية تعاونه مع سلطات الأمن الاسرائيلية (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٨/٢).

• نفى عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بسام أبو شريف، مشاركته في الاجتماع الذي عقد بين رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، والرئيس المصري، حسني مبارك، الذي عقد على هامش القمة الافريقية في أديس أبابا. وكانت الجبهة الشعبية أعلنت، في بيان لها، من دمشق، فصل أبو شريف من عضويتها لمشاركته في الاجتماع المذكور (**الرأي**، ١٩٨٧/٨/٢).

• استجاب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، لدعوة وجهها اليه الرئيس الروماني، نيقولاي تشاوشيسكو، لزيارة رومانيا. وسوف يزور شامير بوخارست خلال الشهر الحالي. وقد دعا الرئيس الروماني شامير الى الاجتماع به دون ابلاغ ديوان رئيس الحكومة بتفاصيل حول نواياه. مع ذلك، تفيد تقديرات موظفين في الديوان بأن تشاوشيسكو معني بالعمل على دفع عملية السلام بين اسرائيل والاردن والفلسطينيين، وربما، أيضاً، بالتباحث في امكان تحسين العلاقات بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية (**دافار** ، ١٩٨٧/٨/٢).

• ذكرت دوائر الاستخبارات الباكستانية انها ألقت القبض على اثنين من الاسرائيليين (رجل وامرأة) دخلا باكستان بجوازات سفر مزيفة، وقاما بتصوير منشآت حساسة من بينها منشآت نووية. وكان الاسرائيليان يحملان جوازي سفر لاحدى الدول العربية، بأسم خالد وصالحة (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٨/٢).

١٩٨٧/٨/٢

• قامت مجموعة من الفدائيين باغتيال قائد الشرطة العسكرية الاسرائيلية في غزة، في ساعات الظهيرة. وقدرت جهات أمنية اسرائيلية ان اعضاء المجموعة، الذي عملوا بتنظيم جيد، لا يزالون في المنطقة. وقد أمر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بغلق مداخل مدينة غزة وبمنع العمال العرب من مغادرتها للعمل في اسرائيل، كما حظر على الصيادين الذهاب بقواربهم الى الصيد، ريثما تنفذ عملية تمشيط وتفتيش لم يسبق لها مثيل في قطاع غزة (**دافار** ، ١٩٨٧/٨/٣). ووصف رابين اغتيال الضابط بأنه «حدث غير عادي، وان رد الفعل سوف يكون غير عادي ايضاً». وقال: «سوف نرد على هذا الاغتيال باجراءات مشددة تم اتخاذها، واجراءات سوف يتم اتخاذها» (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٨/٣).

• قال قائد المنطقة الوسطى الاسرائيلي، اللواء عميرام متسنياع، في اجتماع داخلي ضم حاخامي ورؤساء المدارس الدينية في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة، ان نحو ٧٠ بالمئة من مجموع القوة العسكرية الموجودة في تصرف وحدة الضفة الغربية موظفة في حماية المستوطنات والمستوطنين اليهود في المنطقة (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٨/٣).

• وصف بيان أصدرته الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، لقاء عرفات ـ مبارك، بأنه يتعارض مع مبدأ العمل المشترك الذي أُقر في الدورة الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وجاء في البيان، ان سياسة التقارب مع النظام المصري التي ينتهجها رئيس م.ت.ف. عديمة الجدوى وتضر بالمنظمة وتعطي الفرصة لتغطية سياسة النظام المصري المناهضة للقوى الفلسطينية (**السفير** ، ١٩٨٧/٨/٣).

• اجتمع، في القاهرة، مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز، مع عضو المجلس الوطني الفلسطيني، سعيد كمال، وبحثا معاً في الشؤون السياسية التي تهم الجانبين، وفي سير عملية السلام في الشرق الاوسط. وقال كمال ان الاجتماع جاء في ضوء اجتماع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات مع الرئيس المصري حسني مبارك في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٨/٣).

١٩٨٧/٨/٣

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى الهند في زيارة رسمية تستغرق ثلاثة أيام،

وذلك للبحث مع رئيس وزراء الهند في العلاقات الثنائية بين الطرفين، ومساندة الهند للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٨/٤).

• أجرى عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، الذي يزور مصر، محادثات مع مدير مكتب رئيس الجمهورية المصرية للشؤون السياسية، د. أسامة الباز. وتناولت المباحثات التطورات الخاصة بالعلاقات المصرية ـ الفلسطينية، في ضوء لقاء الرئيس المصري حسني مبارك مع ياسر عرفات في قمة أديس أبابا الافريقية (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٨/٤).

• اعتقلت الشرطة الاسرائيلية، قبل خمسة أيام، ثلاثة طلاب يهود ينتمون الى مدرسة دينية في القدس القديمة، عمر كل منهم ١٧ سنة، ويقيمون في حي هار ـ نوف في القدس، بشبهة التآمر لضرب أهداف عربية. ووجدت الشرطة في حوزة المعتقلين أسلحة مختلفة مخبأة في ملاجىء. وقد اعتقل قائد المجموعة بينما كان يحمل حقيبة تحتوي على زجاجتين حارقتين وقنبلة دخانية ومخازن ذخيرة. وعلم ان أحدهم كان محسوباً على حركة «كاخ» وانه اعتقل بضع مرات بسبب انتهاكات مختلفة للنظام (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٨/٤).

• اظهرت بيانات اجمالية اعدتها شعبة التخطيط والميزانيات في وزارة المعارف والثقافة الاسرائيلية ان ما يزيد على سبعة آلاف طالب لم يُقبلوا في الجامعات الاسرائيلية خلال السنة الماضية، بينما يزداد عدد المرفوضين في هذه السنة. وقد بلغ عدد الذين تقدموا الى الجامعات ٢٨٦٠٠ طالب، قُبل منهم ١٦٨٠٠. كما اظهرت البيانات ان نحو ٣٠ بالمئة من المرشحين ذوي الاصول الشرقية لم يقبلوا للدراسة في الجامعات، وكذلك لم يقبل نحو ٥٠ بالمئة من أصحاب الطلبات العرب. وقد ارتفعت حصة أبناء الطوائف الشرقية في الدراسة الاكاديمية الى ٢٤ بالمئة من مجموع الطلبة، غير ان نسبتهم الى طلبة الماجستير والدكتوراه تقل عن ١٠ بالمئة (**دافار** ، ١٩٨٧/٨/٤).

• وافق مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية على مشروع قرار مقدم باسم الدول النامية يدين السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في المناطق المحتلة. ويدعو القرار، من جملة ما يدعو اليه، الى اقامة هيئة فلسطينية مستقلة تعنى بتسويق المنتجات الفلسطينية. وقد صوتت لمصلحة مشروع القرار ٨٠ دولة، وعارضته دولتان احداهما الولايات المتحدة، بينما امتنعت ٣٢ دولة، بينها فرنسا، عن التصويت (**دافار** ، ١٩٨٧/٨/٤).

١٩٨٧/٨/٤

• عقد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، اجتماعاً مع رئيس وزراء الهند، راجيف غاندي، بحثا خلاله العلاقات الثنائية بين الهند و م.ت.ف. ودعا غاندي، في تصريح له، بعد اللقاء، الى انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة كافة؛ كما قال بوجوب اشتراك م.ت.ف. في المؤتمر الدولي للسلام الى جانب الأطراف المعنية كافة في مثل هذا المؤتمر (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٨/٥).

• ذكرت أوساط فلسطينية ان م.ت.ف. شكلت لجنة مخولة بتنظيم لقاءات مع دعاة السلام الاسرائيليين. وقالت تلك المصادر ان اللجنة مؤلفة من أربعة أعضاء في اللجنة التنفيذية، هم: محمود عباس (أبو مازن) ومحمود درويش وعبد الرزاق اليحيى وياسر عبد ربه (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٨/٥).

• اقترح نائب وزير الزراعة الاسرائيلي، ابراهام كاتس ـ عوز، ان يتقرر في كل تسوية يتم التوصل اليها ألّا يقع قطاع غزة في مجال مسؤولية دولة اسرائيل، والا تكون بين القطاع واسرائيل علاقات اقتصادية. وقال كاتس ـ عوز، وهو عضو كيبوتس ناحل عوز على حدود قطاع غزة، في اثناء تحدثه في برنامج «مباط» في التلفزيون: «حتى لو نشأت مشكلات من الناحية الامنية على امتداد الخط الأخضر، بعد الخروج من القطاع، فان من الأفضل، من الناحية الأمنية الشاملة، ألا يكون القطاع، الذي سوف يبلغ عدد سكانه ١,٣ مليون نسمة بعد ١٤ سنة، داخل مجال السيطرة الاسرائيلية» (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٨/٥).

• اجتمع القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في القدس، مع رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، بناء على طلب فريج، الذي يعتزم السفر الى عمان هذا الاسبوع. ومن المرجح ان يبعث بيرس برسالة الى الملك حسين مع فريج. وقد تناول الاجتماع آخر التطورات في اسرائيل بالنسبة الى دفع مسيرة السلام قدماً، وكذلك التطورات الأخيرة بين المعراخ والليكود بشأن احتمالات عقد مؤتمر دولي للسلام واجراء انتخابات مبكرة (**دافار** ، ١٩٨٧/٨/٥).

• اصيب منزلان لعربيين من سكان مدينة الناصرة العليا بأضرار، لدوافع عنصرية. وتقدم

صاحبا المنزلين بشكويين الى الشرطة اتهما فيهما احد مؤيدي الحاخام كهانا بالمسؤولية عن العملية (هآرتس ، ١٩٨٧/٨/٥).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، خلال تحدثه مع قادة وحدات الجيش الاسرائيلي في قطاع هضبة الجولان: «عليكم ان تستعدوا وتتابعوا ما يحدث على الجبهة السورية في هضبة الجولان، على الرغم من ان النشاط العملياتي الأساسي، وجزءاً كبيراً من الاهتمام، موجهان، الآن، الى منطقة حزام الأمن في جنوب لبنان» (عل همشمار ، ١٩٨٧/٨/٥).

• قال المدير العام لمجمع «كور» الصناعي الاسرائيلي، يشعياهو غافيش، رداً على اسئلة الصحافيين في حيفا: «ان اللجنة الحكومية التي تبحث في العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا من المرجح ان تقترح فرض قيود في مجال بيع الاسلحة الى جنوب افريقيا، ولكن لن تكون هناك قيود على العلاقات التجارية غير العسكرية بين الدولتين». وأكد غافيش ان اسرائيل تستورد مليون طن فحم من جنوب افريقيا، وكميات كبيرة من الصلب، ومنتجات اخرى؛ وقال ان الصادرات المدنية الاسرائيلية الى جنوب افريقيا كبيرة نسبياً، ولن يخطر على البال ايقاف هذه الصادرات (دافار ، ١٩٨٧/٨/٥).

١٩٨٧/٨/٥

• أنهى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، زيارته للهند، حيث أجرى خلالها مباحثات سياسية مع رئيس وزراء الهند، راجيف غاندي، حول الوضع في الشرق الاوسط، وخاصة القضية الفلسطينية والحرب العراقية ـ الايرانية (الشرق الاوسط ، ١٩٨٧/٨/٦).

• تعهدت اسرائيل، في رسالة الى الاردن، وقف التنقيب عن المياه، اذا كان التنقيب عنها في منطقة هروديون سوف يضر بميزان المياه في المنطقة. وهذه الرسالة بعث بها شمعون بيرس الى الملك حسين مع رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، الذي سافر الى عمان للاجتماع بالملك. وكان موضوع التنقيب عن المياه، الذي يثير معارضة شديدة في الولايات المتحدة والاردن ومصر والامم المتحدة، بزعم انه خرق للقانون الدولي، محور المحادثات التي أجراها بيرس مع فريج (دافار ، ١٩٨٧/٨/٦).

• سمحت المحكمة العليا الاسرائيلية، للمرة الاولى، بنشر قضية أمنية، اتهم فيها يوسف بن ابراهام، من سكان القدس، وجنديان في الخدمة النظامية، بسرقة ملف من الشرطة فيه وثائق سرية ومواد تتعلق بفدائيين ونشاط فدائي معاد وبيعه لجهات معادية. وقد اتهم الثلاثة بالتجسس والخيانة، وقدمت ضدهم لوائح الاتهام في تموز (يوليو) من العام الماضي (دافار ، ١٩٨٧/٨/٦).

• اعلن وزير الشرطة الاسرائيلية، حاييم بار ـ ليف، ان سلطات اسرائيل تعتزم تقديم رئيس تحرير صحيفة «الفجر»، حنا سنيوره، الى المحاكمة بتهمة تأييد م.ت.ف. وقال وزير الشرطة ان سنيوره متهم بالانتماء الى م.ت.ف. وان الياكيم هاعتسني (احد زعماء الاستيطان المتطرفين)، من كريات أربع، رفع دعوى في هذا الصدد. وقال بار ـ ليف انه لا يرى أي تناقض بين اعلان سنيوره اعتزامه ترشيح نفسه في انتخابات بلدية القدس، وبين اعتزام اسرائيل تقديمه الى المحاكمة. وأوضح ان سنيوره علّق صورة عرفات على جدار مكتبه في القدس، ونشر مقالات مؤيدة لـ م.ت.ف. (عل همشمار ، ١٩٨٧/٨/٦).

• خلال شهر تموز (يوليو) الماضي، توجه الى مصلحة التشغيل ٣٨٢٨٠ طالب عمل. وهذا الرقم يمثل زيادة ٩,٥ بالمئة في مقابل عدد طالبي العمل في الشهر السابق. وجاء في نشرة مكتب الاحصاء المركزي ان عدد العاطلين عن العمل ستة أيام وأكثر بلغ ١٤٢٩٢ عاملاً في مقابل ١٣٥٨٠ في الشهر السابق (دافار ، ١٩٨٧/٨/٦).

• اعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، انه ليس للدبلوماسي الاميركي الذي من المفترض ان يصل الى اسرائيل في الاسبوع المقبل «ما يحادثني فيه بشأن المؤتمر الدولي». وقد أرسل مساعد وزير الخارجية الاميركية، تشارلز هيل، الى اسرائيل لدراسة امكانات استئناف المسيرة السياسية في المنطقة، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي. وقال شامير، وهو يتحدث في برنامج «موكيد»، في التلفزيون، انه مستعد للتحدث مع الدبلوماسي الاميركي في امكانات أخرى، ولكن على هيل الا يزعج نفسه في إداء مهمة مستحيلة (دافار ، ١٩٨٧/٨/٦).

١٩٨٧/٨/٦

• قام شبان في مدينة نابلس بتظاهرة عنيفة، جرح خلالها اثنان من المتظاهرين، عندما أطلق

جنود من الجيش الاسرائيلي النيران. كذلك أجريت، اول من أمس، تظاهرة شبيهة في نابلس، جرح في اثنائها فتى آخر (هآرتس ، ١٩٨٧/٨/٧).

• قال الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، موشي ارنس، لوجهاء قرية كفرقاسم، خلال زيارته لهم بمناسبة عيد الاضحى: «انني أرفض تصريحات نائب وزير الدفاع الاسرائيلي، ميخائيل ديكل، رفضاً تاماً». وأكد ارنس لهم اشمئزازه من مثل تلك الأفكار، وأضاف: «انني، شخصياً، لا اعتقد بنقل أشخاص من مكان الى آخر. وحتى عندما طالب المصريون بنقل سكان من مدينة ياميت، فانني عارضت ذلك». وقال آرنس: «انني ارفض تلك التصريحات، كما يرفضها الليكود والحكومة الاسرائيلية». وبالنسبة الى الحاخام كهانا، قال آرنس: «لا اعتقد بأننا سنراه في الكنيست المقبل، وحينئذٍ تكون نهاية التطرف» (هآرتس ، ١٩٨٧/٨/٧).

• أعلنت الحكومة الأميركية معارضتها لمشروع قرار قدمه ٤٥ عضواً من مجلس الشيوخ بغلق مكتبي م.ت.ف. في واشنطن ونيويورك. وقد ورد ذلك في رسالة وجهها وزير الخارجية الأميركية، جورج شولتس، الى مجلس الشيوخ، أكد فيها ان المشروع لا يخدم الهدف الأميركي بتقليص النفوذ السياسي لـ م.ت.ف. (الشرق الاوسط ، ١٩٨٧/٨/٧).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في حديثه الى مراسلين عسكريين خلال زيارته لكلية الأمن القومي، وفي معرض تعليقه على عملية القاء زجاجة حارقة على سيارة اسرائيلية بالقرب من قلقيلية: «ثمة ضرورة، أكثر من أي مرة، لفرض عقاب جماعي، وان السكان في المناطق [المحتلة] يحتاجون احياناً الى القبضة القوية». وأضاف شامير «انه من الواجب على الجيش الاسرائيلي ان يغيّر اجراءاته وأساليبه، لكي يفاجيء المنظمات الفلسطينية ويضع نهاية لاعمالهم». وعلى حد قوله، من الواجب، أيضاً، اخذ رأي المستوطنين اليهود في الاعتبار، بالنسبة الى تحديد السياسة الأمنية في المناطق المحتلة (عل همشمار ، ١٩٨٧/٨/٧). وقال رئيس الاركان الاسرائيلي، دان شومرون، في حديثه الى مراسلين عسكريين، وفي معرض تعليقه على العملية ذاتها: «ان حادث الفي منشيه صعب. وفي الآونة الأخيرة، القيت زجاجات حارقة عدة ادى بعضها الى اصابة أشخاص؛ وان الجيش الاسرائيلي، الذي يعتبر الهيئة الوحيدة المسؤولة عن أمن المنطقة، سوف يبدي قدراً أكبر من التواجد هناك، وليس المقصود نمطاً جديداً من التواجد، وانما تواجد أكبر، طبقاً للوضع على الأرض، ودوريات متتالية وعمليات تمشيط» (المصدر نفسه).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في الخطاب السنوي في احتفال انهاء الدورة الرابعة عشرة لكلية الأمن القومي: «انني اقترح الا يتملكنا الخوف، عندما يلوح في الافق أي تهديد على أمننا. لا ينبغي الاستخفاف بالتهديدات، ولكن يجب ان نعتبرها خطرا على وجودنا. ومن الواجب ان نذكر ان وضعنا، الآن، يتيح لنا الوقت والامكانية للتفاوض والمساومة والمجادلة على شروط السلام، التي لا تقل أهمية، أحياناً، عن السلام نفسه». وأضاف شامير: «ان السلام الذي تحقق مع مصر يمثل منعطفاً استراتيجياً، ومن الواجب الحفاظ على هذا الوضع وعلى مسار السلام، والعمل على ان يكون ذلك في المستقبل هو مسار التسويات» (عل همشمار ، ١٩٨٧/٨/٧).

• حذر منسق نشاطات الحكومة الاسرائيلية في لبنان، اوري لوبراني، من خطر التهديد الايراني لاسرائيل في لبنان. وفي حديث الى المراسلين للشؤون العربية، كشف لوبراني النقاب عن ان ايران وظفت هذه السنة ملايين الدولارات في لبنان، لانشاء بنية تحتية وتقوية حزب الله الذي ينشط برعايتها. وأشار لوبراني الى ان ايران تتمتع، الآن، بقدرة تنفيذية مباشرة ومستقلة في لبنان أكثر من أي وقت مضى، في حين ان سوريا عاجزة عن توفير الدعم للجهات المناوئة لحزب الله (هآرتس ، ١٩٨٧/٨/٧).

• اظهرت بيانات نشرها مكتب الاحصاء المركزي ان مجموع واردات اسرائيل، خلال الشهور السبعة الاولى من هذه السنة، بلغ ٦,٥ مليارات دولار، أي بزيادة ٢٣ بالمئة قياساً مع الفترة الموازية من السنة الماضية. وقد بلغت الزيادة في استيراد السلع الاستهلاكية ٤٣ بالمئة، وفي السلع المعمرة ٥٣ بالمئة (دافار ، ١٩٨٧/٨/٧).

١٩٨٧/٨/٧

• دعا عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، في حديث الى مجلة «اليوم السابع» التي تصدر في باريس، الى اقامة علاقة فلسطينية ـ مصرية ـ سورية ـ أردنية مميزة في اطار الجهود الحالية من أجل انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (الاهرام، ١٩٨٧/٨/٨).

• وقع الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين اتفاقية تعاون مع اتحاد الصحافيين البلغار، وذلك لتعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين الجانبين وتبادل المواد الاعلامية ذات الاهتمام المشترك (وفا، ١٩٨٧/٨/٨).

١٩٨٧/٨/٨

• تواصل اللجنة المركزية لـ «فتح» دورة اجتماعاتها التي بدأتها بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢١، في تونس، بحضور ياسر عرفات؛ وذلك لاستكمال بحث ومناقشة القضايا المطروحة على جدول أعمالها، ومنها الوضع في المناطق المحتلة، وأوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان (وفا، ١٩٨٧/٨/٩).

• أوشك الجيش الاسرائيلي على الانتهاء من اقامة موقع بالقرب من مستوطنة الفي منشيه على التلة التي القيت منها زجاجة حارقة على شخصين من سكان المستوطنة، حيث ترابط قوة من الجيش الاسرائيلي، بصورة دائمة (دافار، ١٩٨٧/٨/٩).

• دعا عضو الكنيست الاسرائيلي يائير تسبان (مبام) وزير الشرطة الاسرائيلية، حاييم بار ـ ليف، الى اصدار اوامره بايقاف كل الاجراءات ضد حنا سنيوره. واتهم تسبان الشرطة بأنها تذعن لضغوط المستوطنين وغوش ايمونيم، وبذلك تزيد في تفاقم العلاقات بين الاسرائيليين والفلسطينيين في المناطق المحتلة (عل همشمار، ١٩٨٧/٨/٩).

• وقعت اسرائيل والولايات المتحدة اتفاقاً لتطوير نظم اسلحة لتحديد الأهداف الخاصة بالطائرات. وقد قامت شركة الصناعات الجوية بتطوير هذه النظم، وأبدى سلاح البحرية الاميركي اهتماماً كبيراً بها، لكنه طلب تطويراً إضافياً لها، بحيث تلبي متطلباته العملياتية. وأفادت مصادر اسرائيلية بأن قيمة الصفقة قد تتراوح بين ٤٠ و ٧٥ مليون دولار (هآرتس، ١٩٨٧/٨/٩).

١٩٨٧/٨/٩

• صرح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، في عمان، بأن مشاورات تجرى بين رئاسة المجلس وممثلي الفصائل الفلسطينية حول عقد الاجتماع المقبل للمجلس المركزي الفلسطيني، وذلك للبحث في تطورات الأوضاع العربية والدولية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية (الشرق الاوسط، ١٩٨٧/٨/١٠).

• اصيب أحد جنود الجيش الاسرائيلي بجروح طفيفة لدى القاء زجاجة حارقة على دورية تابعة للجيش الاسرائيلي في شارع فيصل في وسط مدينة نابلس. كذلك أُلقيت زجاجة حارقة على باص تابع لشركة «ايغد» بالقرب من قرية الفندقومية في قضاء جنين. وتحطم زجاج الباص، لكن لم تقع اصابات. كذلك اعتقلت قوى الشرطة فدائياً القى زجاجة حارقة على سيارة اسرائيلية وسط مدينة غزة (دافار، ١٩٨٧/٨/١٠).

• اطلقت صواريخ كاتيوشا من عيار ١٢٢ ملم باتجاه الحدود الشمالية، وسقط احدها على أرض مكشوفة في الجليل؛ وسقطت صواريخ أخرى في القطاع الغربي من حزام الأمن في جنوب لبنان، ولم تسفر عن اصابات او أضرار، وسمعت اصداء الانفجارات بوضوح على جانبي الحدود (دافار، ١٩٨٧/٨/١٠).

• هاجمت طائرات مروحية اسرائيلية تابعة لسلاح الجو الاسرائيلي هدفاً للفدائيين شمال غرب بلدة تبنين في جنوب لبنان. وكان الهدف الذي هوجم هو مبنى استخدم كمركز قيادة لمنظمات فدائية تعاونت مع حزب الله في عمليات ضد جنود الجيش الاسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي (دافار، ١٩٨٧/٨/١٠).

• صادقت الحكومة الاسرائيلية، بأغلبية خمسة عشر صوتاً ضد أربعة أصوات وامتناع ثلاثة عن التصويت، على اقتراح وزير الطاقة، موشي شاحل، بتمديد الامتياز لشركة كهرباء القدس الشرقية لمدة نحو عشر سنوات أخرى، مع تقليص امتيازها. وقد صوت ضد الاقتراح جدعون بات واريئيل شارون ويوسف شابيرا والحاخام بيرتس، وامتنع عن التصويت كل من موشي كتساف واسحق موداعي وحاييم كورفو (عل همشمار، ١٩٨٧/٨/١٠).

• بعث مدير عام مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، يوسي بن ـ اهرون، برسالة الى سفير مصر في اسرائيل، محمد بسيوني، طالب فيها بأن تعلن الحكومة المصرية عن انها لا تؤيد التصريحات التي أدلى بها وزير الدولة المصرية للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي، في مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية، في أديس أبابا. وطبقاً لما نشر، كان د. غالي عقد مقارنة بين وضع العرب في المناطق التي تحت الحكم الاسرائيلي، وبين معاناة السود في جنوب افريقيا

(عل همشمار ، ١٩٨٧/٨/١٠).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في حديث الى الاذاعة الاسرائيلية، ان الكلمة الأخيرة، في ما يتعلق بتقديم موعد الانتخابات، لم تقل بعد، وانه يرفض، في الحال، كلام رئيس الحكومة وأعضاء الليكود، الذين يزعمون ان هناك أكثرية مؤيدة لتهديداتهم باقالته أو باقالة وزراء المعراخ. وأكد بيرس انه ربما نشأت اليوم فرصة لاخراج اسرائيل من دائرة الحرب، وان ذلك هو الأمر الوحيد الذي يدفعه الى محاولة دفع قضية السلام في المنطقة (دافار ، ١٩٨٧/٨/١٠).

١٩٨٧/٨/١٠

• سقطت صواريخ كاتيوشا على منطقة الجليل للمرة الثانية خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية، وسببت اضراراً في مبنيين، لكنها لم تسفر عن اصابات. كذلك اصيب ستة من جنود الجيش الاسرائيلي بجروح متوسطة، وخفيفة، نتيجة اطلاق قذائف صاروخية على قوة من الجيش الاسرائيلي في منطقة حزام الأمن، نتيجة تعرضهم لهجوم شنه فدائيون (هآرتس ، ١٩٨٧/٨/١١).

• اعلن وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، دافيد ليفي، في مراسيم استئناف البناء في مستوطنة «نوفيم»، في منطقة نابلس، ان وزارة الاسكان والبناء سوف تتولى رعاية جميع المستوطنات التي انشئت في الضفة الغربية بناء على مبادرة خاصة والتي جابهت صعوبات. والمقصود بذلك المستوطنات التي أفلست الشركات التي تقوم ببنائها، او تورطت في مشكلات اقتصادية أخرى (هآرتس ، ١٩٨٧/٨/١١).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، خلال جولته على المستوطنات الشمالية: «اذا واصل الليكود السعي لبناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يتعارض والاتفاق الائتلافي الموقع معنا، فلن تكون هناك حكومة. ففي مثل هذه الحالة، لن نتردد في السير باتجاه الانتخابات، على الرغم من اننا غير سعداء باتخاذ مثل هذه الخطوة». وأكد بيرس، أيضاً، انه لن يتردد، بعد انتهاء عطلة الكنيست، في السعي الى اجراء انتخابات مبكرة، اذا نشأ جمود في الوضع السياسي، واذا واصل الليكود رفضه للمؤتمر الدولي (دافار ، ١٩٨٧/٨/١١).

• تجري ادارة لجنة مستخدمي شركة كهرباء القدس العربية في القدس الشرقية، سلسلة من المباحثات حول الخطوات التي تنوي اتخاذها ضد قرار الحكومة الاسرائيلية بشأن تقليص امتياز الشركة واقالة ما يزيد على نصف مستخدميها. وينص قرار الحكومة على قيام الشركة بتقليص ملاك مستخدميها بنسبة ٥٠ بالمئة، بينما تدفع الحكومة تعويضات للمستخدمين المقالين، وتلغي ديون الشركة لشركة الكهرباء الاسرائيلية، البالغة ٣٧ مليون شيكل، مقابل الاملاك والمعدات التي سوف تستلمها الشركة الاسرائيلية (دافار ، ١٩٨٧/٨/١١).

• تقوم اليوم الطائرة المحسنة فانتوم ٢٠٠٠ بأول طلعة جوية رسمية لها في اسرائيل من قاعدة تابعة لسلاح الجو. وقد تم تطوير نموذجين محسنين للفانتوم في اسرائيل، وعرض احدها ـ السوبر فانتوم ـ في معرض لوبرجيه الجوي في باريس، قبل ما يزيد على الشهر، وهو طائرة فانتوم رُكّب فيها محركان من طراز ١١٢٠، الذي تنتجه شركة «برات آند ويتني»، اما الطائرة التي تعرض اليوم، فهي نموذج محسن للفانتوم التي يستخدمها سلاح الجو الاسرائيلي الآن (هآرتس ، ١٩٨٧/٨/١١).

• استقبل نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، في دمشق، قادة جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية. وشارك في الاجتماع من قيادة الجبهة خالد الفاهوم وعبدالمحسن أبو ميزر وسمير غوشه وعصام القاضي وأحمد جبريل وأبو موسى. وقال الناطق باسم الجبهة، خالد عبدالمجيد، انه تم الاتفاق على عقد سلسلة اجتماعات لتكوين رؤية مشتركة بين الطرفين (السفير ، ١٩٨٧/٨/١١).

• نفى وزير خارجية الاردن، طاهر المصري، ان تكون هناك بدائل مطروحة لتحل محل الدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وقال في حديث خاص، أدلى به لصحيفة «الرأي» الاردنية، ان التنسيق السياسي بين الاردن و م.ت.ف. وصل الى طريق مسدود، بعد الغاء اتفاق عمان (الرأي ، ١٩٨٧/٨/١١).

• اجتمع المبعوث الاميركي، تشارلز هيل، مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، وعرض معه، مجدداً، موقف الولايات المتحدة من المؤتمر الدولي واستمع منه الى اسباب معارضته تلك

الفكرة. وأوضح هيل ان الولايات المتحدة لن تشترك في مؤتمر دولي يخرج عن الشروط التي سبق عرضها مرات عدة على رئيس الحكومة. وبقدر ما هو معلوم، لم تطرح، في اثناء اللقاء، أفكار جديدة بعيدة المدى (**هآرتس**، ١٩٨٧/٨/١١).

١٩٨٧/٨/١١

• أبلغت وزارة الخارجية البريطانية الى زعماء المنظمات الصهيونية في بريطانيا ان مكتب م.ت.ف. في لندن لم يرتكب أي مخالفة للقانون البريطاني، ولا يمارس أنشطة تتعارض مع القانون. وكانت المنظمات الصهيونية طالبت بغلق المكتب. وأبلغ المتحدث باسم الخارجية البريطانية، ديفيد ميللور، الى الزعماء الصهيونيين رفض الحكومة غلق المكتب (**الأهرام**، ١٩٨٧/٨/١٢).

• قال وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، في محاضرة عن حرب لبنان القاها في معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ ابيب: «ان تلك الحرب كانت حرباً ضد عدو اسرائيل الأساسي ـ الارهاب الفلسطيني، وانها كانت محتمة». وقال شارون ان حكومة بيغن تبنت مواقف الحكومات التي سبقتها وعملت بناء على المفهوم الأمني نفسه. وأضاف: «كانت تلك هي الحرب الأولى، والوحيدة، التي حددت لها أهداف مفصلة مسبقاً ولم تتحقق بكاملها» (**هآرتس**، ١٩٨٧/٨/١٢). من جهة أخرى، قالت جهات عليا في حزب العمل الاسرائيلي، تعليقاً على آراء شارون هذه، ان الحزب سوف يجدد مطالبته بتأليف لجنة رسمية للتحقيق في حرب لبنان. وجاء في بيان أصدره «طاقم الردود» التابع لحزب العمل ان ادعاء شارون بأن زعماء حزب العمل وافقوا على خطوات الحرب هو كذب فاضح. وأكد البيان ان رئيس الحكومة الاسرائيلية الاسبق، مناحيم بيغن، طلب من حزب العمل تأييد عملية تقتصر على ٤٠ كيلومتراً، وتستمر يومين، أو ثلاثة أيام. وان الحزب استجاب لطلبه (**المصدر نفسه**). من جهته، رد سكرتير الحكومة السابق، اربيه ناؤور، على محاضرة اريئيل شارون بشأن حرب لبنان، بأنها «كانت نموذجاً بارزاً حول كيفية استخدام الكلمات من أجل ان لا يفهم احد شيئاً». وأضاف ناؤور «ان لجنة تحقيق، فقط، تقضي عليه». وعلى حد قوله، لقد وجه شارون كلامه، في الأساس، نحو مركز حيروت، في محاولة لشراء الشرعية. لقد اراد ان يخلق انطباعاً بأنه هو مكمل درب بيغن وبن ـ غوريون (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٨/١٢).

• دعت الولايات المتحدة الاميركية اسرائيل الى التخلي عن مشروع انتاج طائرة «لافي»، الذي يمول القسم الأكبر منه من أموال المساعدة الاميركية. وقال الناطق بلسان وزارة الخارجية الاميركية، تشارلز ردمان، للصحافيين، ان مشروع «لافي»، الذي تنوي حكومة اسرائيل اتخاذ قرار بشأن مصيره، لا يستطيع ايجاد مصادر تمويل له في إطار المساعدة الاميركية السنوية لاسرائيل، التي تبلغ ثلاثة مليارات دولار (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٨/١٢).

• بدأ الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، اتصالات مكثفة مع وزراء خارجية الدول العربية للتنسيق معهم والاتفاق على موعد عقد الاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٨/١٢).

١٩٨٧/٨/١٢

• وجه فلسطينيو مخيم شاتيلا في بيروت الغربية نداء الى كل من السكرتير العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، ورئيس حركة عدم الانحياز، روبرت موغابي، ورئيس منظمة الوحدة الافريقية، كينيث كاوندا، والأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، ناشدوهم فيه العمل لفك الحصار عن المخيمات الفلسطينية في لبنان. كما وجهوا نداء ممائلاً الى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان، وليد جنبلاط، وشكروه على اشارته، في كلمة له، الى وضع المخيمات المحاصرة في لبنان (**وفا**، ١٩٨٧/٨/١٣).

• افاد الناطق بلسان رئيس الحكومة الاسرائيلية بأنه اجريت خلال المحادثات التي عقدها رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، مع المبعوث الاميركي، تشارلز هيل، مناقشة موسعة للامكانات القائمة لدفع الجهود من أجل السلام والتعايش في المنطقة. وشرح شامير موقفه المعارض للمؤتمر الدولي، والأهمية التي يعلقها على طرق أخرى للمفاوضات المباشرة. كما طرح عدداً من المواضيع المشتركة خلال المحادثات (**هآرتس**، ١٩٨٧/٨/١٣).

• بعث وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، برسائل الى رئيس الحكومة الاسرائيلية ووزراء الخارجية والدفاع والمال والاقتصاد، دعا فيها اسرائيل الى ايقاف مشروع طائرة «لافي». وتؤكد الرسائل انه يجب الاستعاضة عن المشروع ببدائل ارخص

وتلبي، في الوقت عينه، احتياجات اسرائيل الأمنية (هآرتس ، ١٩٨٧/٨/١٣).

١٩٨٧/٨/١٣

• اختتم رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، زيارة لرومانيا استغرقت ثلاثة أيام، بحث خلالها مع الرئيس الروماني، نيكولاي تشاوشيسكو، في تطورات القضية الفلسطينية والقضايا الدولية الراهنة (الشرق الاوسط ، ١٩٨٧/٨/١٤).

• قالت مصادر أمنية، في صيدا، في لبنان، ان معارك ضارية نشبت حول مخيمي اللاجئين الفلسطينيين شرق صيدا بين مقاتلين فلسطينيين وميليشيا حركة «أمل» الشيعية، واستخدمت فيها أنواع الأسلحة كافة (الرأي، ١٩٨٧/٨/١٤).

• حذر مندوب جامعة الدول العربية لدى الامم المتحدة، د. كلوفيس مقصود، من أن العرب يعتبرون المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط آخر خيار للسلام. ورفض د. مقصود فكرة الولايات المتحدة التي تنادي بأن يكون المؤتمر «احتفالياً» ويضم، فقط، فلسطينيين غير أعضاء في م.ت.ف. وأكد أن الدول العربية تتمسك باشراك م.ت.ف. في المؤتمر (الشرق الاوسط ، ١٩٨٧/٨/١٤).

• عرض وزير المالية الاسرائيلية، موشي نسيم، لمراسلي الشؤون الاقتصادية، موقفه القاطع المؤيد لايقاف مشروع طائرة «لافي» وتحويل الاموال لتمويل خطة بدائل الجيش الاسرائيلي، التي تنص على شراء طائرة اف ـ ١٦ وتوظيف الأموال في أسلحة متطورة تلبي متطلبات ميدان المعركة المستقبلي (هآرتس ، ١٩٨٧/٨/١٤).

١٩٨٧/٨/١٤

• صرح الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، الذي يزور باريس حالياً، بأن وزراء خارجية الدول العربية سوف يعقدون اجتماعاً طارئاً بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٣ في تونس. وقال القليبي ان الدول العربية تولي اهتماماً خاصاً لمسألة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (الشرق الاوسط ، ١٩٨٧/٨/١٥).

١٩٨٧/٨/١٥

• وصل الى مدينة وهران الجزائرية رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في زيارة قصيرة للجزائر، وذلك كي يرأس احتفال تخريج دفعة من أشبال الثورة الفلسطينية (الشرق الاوسط ، ١٩٨٧/٨/١٦).

• اصدرت وزارة الداخلية الاسرائيلية، في نهاية الاسبوع الماضي، امراً بغلق مجلة «الجماهير» التي تصدر باللغة العربية في الناصرة. وسبب الغلق، كما حدده الأمر المذكور، هو، الخط القومي المتطرف الذي تنتهجه المجلة. وعلم ان القرار جاء بعد تحذير المسؤول عن منطقة الشمال لمحرري المجلة الذي طلب منهم تخفيف وتيرة الخط القومي الذي ينتهجونه، غير انهم لم يفعلوا. ومن الجدير بالذكر ان هذه هي المرة الاولى، منذ فترة طويلة، التي يصدر فيها أمر بغلق صحيفة عربية في المنطقة (يديعوت احرونوت ، ١٩٨٧/٨/١٦).

• ادعت الشرطة الاسرائيلية بأن ابناء عائلة واحدة من قرية برعاطة، هم المسؤولون عن سلسلة الحرائق التي وقعت في غابات «الكيرن كاييمت لاسرائيل» (أراضي دولة اسرائيل) في شمال البلاد. وقد ورد هذا الاتهام في محكمة الصلح، في حيفا، في اثناء تمديد فترة اعتقال متهمين في قضية الحرائق. وتدعي الشرطة بأن يونس ورفيق كبّه هما اللذان اشعلا النار في الغابات، وذلك على خلفية قومية (دافار ، ١٩٨٧/٨/١٦).

• قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، ان م.ت.ف. ترفض قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٢٤٢، لأنه يعني التنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية. وفي حديث الى صحيفة «الاتحاد» الظبيانية، قال خلف أن الشروط الاسرائيلية ـ الاميركية التي تدعو المنظمة الى الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وتشكيل وفد أردني ـ فلسطيني مشترك من فلسطينيين توافق عليه اسرائيل وواشنطن ولا يمثلون م.ت.ف. مرفوضة (السفير ، ١٩٨٧/٨/١٦).

• قالت مصادر أمنية لبنانية ان المراقبين السوريين الموجودين في صيدا تدخلوا لايقاف الاشتباكات العنيفة التي وقعت بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين حول مخيمين واقعين شرق صيدا (الرأي، ١٩٨٧/٨/١٦).

• رفض الرئيس المصري، حسني مبارك،

اقتراحات رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بشأن كيفية السير قدماً بالمسار السياسي في الشرق الاوسط، لأنها لا تتماشى مع مبادرة عقد مؤتمر دولي. وقال مبارك ان موافقة الأطراف كافة ذات العلاقة بالنزاع، بما فيها اسرائيل و م.ت.ف. تستطيع، فقط، ان تشكل نقطة بداية لاحلال تسوية شاملة وعادلة في الشرق الاوسط. وأشار الرئيس المصري الى ان توسيع معاهدة السلام الاسرائيلية ـ المصرية الى تسوية اسرائيلية ـ عربية شاملة، لا يزال يشكل أحد الأهداف الأساسية لسياسة مصر الخارجية، غير ان هذا الهدف يمكن تجسيده، فقط، بواسطة عقد مؤتمر دولي (**دافار**، ١٦/٨/١٩٨٧).

• التقى عضو الكنيست سكرتير عام الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)، مئير فلنر، بسكرتير عام الحزب الشيوعي في المانيا الديمقراطية ورئيسها، اريش هونيكر. وفي ختام اللقاء، نشر بيان مشترك عبر فيه الجانبان عن دعمهما لعقد مؤتمر دولي من أجل احلال السلام في الشرق الاوسط، تحت رعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة الأطراف كافة ذات العلاقة بالنزاع، بما فيها اسرائيل و م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وكذلك الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي (**دافار**، ١٦/٨/١٩٨٧).

١٦/٨/١٩٨٧

• اطلقت النيران على سيارة مدنية اسرائيلية بالقرب من مخيم جباليا، في غزة، جُرح شخصان من ركابها، هما جندي ومدني اسرائيليين. وبعد الحادث، اغلقت مداخل القطاع ومنع دخول وخروج السيارات والاشخاص الى المنطقة، ومنها. وقامت قوات الأمن الاسرائيلية بأعمال تمشيط واسعة (**هآرتس**، ١٧/٨/١٩٨٧).

• أطلق عدد من صواريخ كاتيوشا من عيار ١٠٧ ملم من على الاراضي اللبنانية باتجاه الجليل وحزام الامن في جنوب لبنان. لم يصب أحد بأذى، بل وقعت اضرار طفيفة في احدى المزارع المشجرة. وقد أطلقت صواريخ الكاتيوشا من خارج حزام الأمن. وهذه هي المرة الثالثة، خلال الاسبوع الأخير، التي تنفجر فيها صواريخ كاتيوشا في الجليل (**هآرتس**، ١٧/٨/١٩٨٧). في غضون ذلك، نفذت خمس عمليات ضد جيش جنوب لبنان، خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية (**عل همشمار**، ١٧/٨/١٩٨٧).

• اتهم عضوا الكنيست محمد ميعاري وماتي بيليد جهاز الأمن العام الاسرائيلي (الشاباك) والشرطة بالتعامل بقسوة أكبر مع المتهمين العرب، مقارنة باليهود المتهمين بنفس التهمة. وأشار عضوا الكنيست الى قانون منع اللقاءات مع رجال م.ت.ف. قائلين: «هذا قانون تعسفي ومعاد للديمقراطية» (**عل همشمار**، ١٧/٨/١٩٨٧).

• واصلت ميليشيا حركة «أمل»، قصف مخيم عين الحلوة، شرق صيدا، في لبنان، لليوم الخامس على التوالي، وذلك في اطار استمرار الحصار المفروض على المخيمات الفلسطينية في لبنان (**وفا**، ١٧/٨/١٩٨٧).

• قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (أبو جهاد)، في تصريح له لصحيفة «الاتحاد» الظبيانية، ان م.ت.ف. تفتح مؤسساتها لكل الفصائل الفلسطينية، حتى تلك التي ترفض المشاركة في اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني. وتحدث الوزير عن وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان، وقال أنه بلغ درجة من الخطورة لا يتصورها عقل، بعد تفشي الأمراض الفتاكة في أوساط سكانها، نتيجة استمرار الحصار (**الشرق الاوسط**، ١٧/٨/١٩٨٧).

• يغادر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، اليوم، في زيارة رسمية، قصيرة، الى رومانيا، تلبية لدعوة من الرئيس الروماني، نيقولاي تشاوشيسكو. وسوف يعقد الاثنان ثلاثة لقاءات؛ ومن غير المتوقع ان يصلا الى اتفاق بشأن مسار السلام في الشرق الاوسط. معروف ان الرئيس الروماني مؤيد ومتحمس للمؤتمر الدولي، وشامير سوف يوضح له، مجدداً، كما فعل قبل أربع سنوات، أسباب معارضته للمؤتمر (**هآرتس**، ١٧/٨/١٩٨٧).

١٧/٨/١٩٨٧

• بدأت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. دورة اجتماعات في تونس، برئاسة ياسر عرفات. ويتضمن جدول الأعمال عدداً من القضايا السياسية والعسكرية، في مقدمها الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان. كما تبحث اللجنة في أوضاع الفلسطينيين تحت الاحتلال (**وفا**، ١٨/٨/١٩٨٧).

• هاجم وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي،

اريئيل شارون، بشدة، الردود الاسرائيلية على العمليات الاخيرة في غزة. وفي هذا السياق، انتقد شارون زميله وزير الزراعة، ابراهام كاتس ـ عوز، الذي اقترح الخروج من غزة؛ كما انتقد رئيس احدى البلديات، الذي اقترح نقل غزة الى سيطرة أربع دول أجنبية. وأصر شارون على رأيه من ان الحادث الذي وقع أول من أمس يظهر انه ينبغي تمسك اسرائيل بغزة (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٨/١٨).

• وجه سكان مخيم برج البراجنة، في ضاحية بيروت الغربية، نداء عاجلاً الى السكرتير العام للامم المتحدة، والامين العام لجامعة الدول العربية، ورئيس منظمة المؤتمر الاسلامي، ناشدوهم فيه التدخل لفك الحصار عن المخيم المذكور. كما وجهوا النداء ذاته الى عدد من الزعامات اللبنانية، السياسية والروحية (**وفا**، ١٩٨٧/٨/١٨).

• قالت مصادر فلسطينية، في العاصمة الاردنية، عمان، ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، سوف يزور موسكو قريباً، تلبية لدعوة رسمية، سلمتها موسكو الى رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. عندما زار الاتحاد السوفياتي في حزيران (يونيو) الماضي (**السفير**، ١٩٨٧/٨/١٨).

• قال مستشار وزير الخارجية الاسرائيلية، د. نمرود نوفيك، بعد سلسلة لقاءات عقدها مع احد نواب رئيس دائرة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية السوفياتية، في سفارة الاتحاد السوفياتي، في بون، ان القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، سوف يجتمع مع نظيره السوفياتي في النصف الثاني من الشهر المقبل في نيويورك (**هآرتس**، ١٩٨٧/٨/١٨).

• قال ضابط الهندسة الاسرائيلي، العميد يوسف ايل، ان تهديد السلاح البيولوجي قائم، أيضاً، على ساحتنا، ولدى اسرائيل معلومات جزئية تفيد بأن الدول العربية ليست لامبالية ازاء هذا السلاح. وأضاف ايل: «ينبغي علينا ان نكون مستعدين لتهديد السلاح الكيماوي والبيولوجي» (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٨/١٨).

١٩٨٧/٨/١٨

• أُلقيت زجاجة حارقة باتجاه سيارة اسرائيلية مرت بالقرب من مخيم الدهيشة للاجئين الفلسطينيين. لم يصب أحد بأذى، ولم تقع أضرار. وقد قامت قوات الأمن الاسرائيلية بغلق المنطقة، وبدأت بأعمال التمشيط (**دافار**، ١٩٨٧/٨/١٩).

• أكدت محكمة الصلح الاسرائيلية، في بئر السبع، الأمر الذي أصدر أول من أمس بهدم مسجد بني بدون ترخيص في بلدة راهط في النقب. وقالت روت افيع، قاضي المحكمة، ان تنفيذ القانون واجب، حتى لو كان الأمر مؤلماً. وقد طلب من بدو البلدة ان يهدموا المسجد بأنفسهم (**دافار**، ١٩٨٧/٨/١٩).

• طعن شابان عربيان من قرية باقة الغربية خلال وجودهما في مدينة الخضيرة، على أيدي مجموعة من الشبان اليهود. ونقل الشابان الى مستشفى «هلل يافه» ووضعهما لا يدعو الى القلق (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/٨/١٩).

• ذكرت انباء صحفية، ان وفداً رسمياً يمثل م.ت.ف. موجود في دمشق، لأول مرة منذ أربع سنوات، وانه حضر أعمال اللجنة العربية لتحديد معنى الارهاب. وقال رئيس وفد المنظمة، في الاجتماع، عمار سالم، في تصريح نشرته صحيفة «الخليج»، ان الوفد الفلسطيني ينسجم مع ما طرحته سوريا خلال الاجتماع، والذي يستند الى المبادرة السورية التي قدمها الرئيس السوري، حافظ الاسد، خلال القمة الاسلامية التي عقدت في الكويت (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٨/١٩).

• استقبل وزير شؤون الارض المحتلة الاردني، مروان دودين، المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، جورجيو جياكوميللي، الذي يزور الاردن حالياً. وأوضح دودين، خلال اللقاء، الخدمات التي يقدمها الاردن، بشكل مباشر، من مواد غذائية، الى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الاردن. وفي المقابل، عرض جياكوميللي دور الوكالة الدولية والخدمات التي تقدمها (**الرأي**، ١٩٨٧/٨/١٩).

• أصدر مكتب م.ت.ف. في لندن، بياناً، نفى فيه ان يكون للمنظمة أي علاقة بمحاولة اغتيال رسام الكاريكاتير الفسطيني، ناجي العلي؛ كما أنكر البيان وجود أي علاقة لمكتب المنظمة بالمدعو اسماعيل صوان الذي عثرت الشرطة البريطانية على أسلحة ومتفجرات في شقته، في مدينة هل في شمال بريطانيا (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٨/١٩).

• التقى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، برئيس حكومة رومانيا وبحث معه مسألة

توسيع العلاقات الاقتصادية مع اوروبا الشرقية. كما ان رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، الموجود، حالياً، في رومانيا، بحث في موضوع تمثيل الفلسطينيين في محادثات السلام المستقبلية مع موظفين رومانيين كبار. وقد جاءت محادثات فريج بعد بضعة أيام من انتهاء زيارة رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات، لبوخارست (**دافار**، ١٩/٨/١٩٨٧).

• أفادت مصادر سياسية، في القدس، بأنه حصل تقدم كبير في المحادثات بين موظفين اسرائيليين وهنغاريين، تمهيداً لفتح «مكاتب مصالح» للدولتين في تل ـ ابيب وبودابست. وقال وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، لأعضاء لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، انه قد انجز اتفاق بين الدولتين حول هذا الموضوع (**دافار**، ١٩/٨/١٩٨٧).

١٩/٨/١٩٨٧

• عقد وجهاء مخيم برج البراجنة اجتماعاً، قرروا، في ختامه، اعلان الاعتصام ابتداء من ٢٠/٨/١٩٨٧ وحتى فك الحصار عن مخيم الرشيدية وبرج البراجنة وشاتيلا، والسماح بادخال مواد البناء لترميم البيوت المهدمة قبل حلول فصل الشتاء المقبل (**السفير**، ٢٠/٨/١٩٨٧).

• التقى القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، بصورة سرية، مع ملك المغرب، الحسن الثاني. وقد شاركت في اللقاء، الذي تم في مدينة طنجة في المغرب، شخصية عربية، رفيعة المستوى، ذات علاقة بالموضوع الفلسطيني (**عل همشمار**، ٢٠/٨/١٩٨٧).

• قال مراسل صحيفة «عل همشمار» الاسرائيلية، ان اتصالات بشأن مواضيع مختلفة دارت، في الشهور الاخيرة، بين اسرائيل والاردن. وقد أجريت هذه الاتصالات، لأول مرة، عبر تبادل الرسائل. ووصلت الى اسرائيل رسائل عدة من وزراء اردنيين ومن رئيس الحكومة الاردنية، زيد الرفاعي. وأضاف المراسل ان الاتصالات كانت تجرى، في الماضي، عبر وسائط من الضفة الغربية وتنقل الرسائل شفهياً؛ وفي الآونة الاخيرة، قامت بهذه المهمة الوسائط الاميركية، وفي اطارها رسائل متبادلة (**عل همشمار**، ٢٠/٨/١٩٨٧).

• عقدت اللجنة الاسرائيلية الوزارية لشؤون تطوير النقب، برئاسة القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، جلستها الاولى. وفي الجلسة، اتخذت اللجنة الوزارية سلسلة من القرارات في مواضيع تطوير البنية التحتية، وكذلك قرارات في المواضيع ذات العلاقة بمدينة بئر السبع وبيروحام ومتسبيه رمون وايلات. وقد قررت اللجنة الاسراع في تخطيط خط سكة الحديد لايلات، وشق طريق، في اسرع وقت ممكن، بين أربع مفارق طرق، بين مفرق بيت كمه وبئر السبع؛ وتشكيل لجنة مدراء عامّين في موضوع تنسيق قضايا تطوير مدينة ايلات (**عل همشمار**، ٢٠/٨/١٩٨٧).

• وفقاً لاحصائيات سنة ١٩٨٥، بلغ تعداد اليهود في العالم، الآن، أقل من ١٣ مليون، وبذا نقص عددهم، خلال الـ ١٥ سنة التي سبقت هذا الاحصاء، حوالى مليون شخص. ومن المتوقع ان يستمر اتجاه تناقص العدد، بشكل ثابت، فيقل عدد اليهود، حتى العام ٢٠٠٠، حوالى ٦٠٠ ألف شخص (**يديعوت احرونوت**، ٢٠/٨/١٩٨٧).

٢٠/٨/١٩٨٧

• قال رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات، في مقابلة مع مجلة «جون افريك»، انه مستعد للموافقة على قوة فصل للأمم المتحدة على الحدود بين اسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية. وأضاف عرفات انه ينبغي على اسرائيل المشاركة في مؤتمر سلام دولي في الشرق الاوسط الى جانب الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكذلك سوريا ولبنان والاردن ومصر و م.ت.ف. ويأمل في ان تجتمع لجنة تحضيرية لهذه المؤتمر هذا العام. ومن جهة أخرى، اثنى عرفات على الوزير الاسرائيلي، عيزر وايزمان، حيث قال: «وايزمان فلسطيني، وقد ولد في حيفا». وأضاف ان في اقتراح وايزمان بشأن اقامة اتحاد فيدرالي اسرائيلي ـ فلسطيني، «شيئاً ما». وطرح عرفات اقتراحاً مضاداً هو اقامة دولة ديمقراطية يعيش فيها الشعبان معاً (**دافار**، ٢١/٨/١٩٨٧).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، لعشرات من خريجي كلية القيادة والاركان في الجيش الاسرائيلي: «ينبغي ان لا ننسى اننا نعيش في الشرق الاوسط، واننا تعلمنا جميعاً امراً واحداً، هو ان امكان التنبؤ بالتطورات السياسية والعسكرية محدود». وأضاف رابين: «لم نثبت في الماضي قدرتنا على

التنبؤ بشأن وقوع حرب، ومتى. ومن المناسب ان ندرس العبرة، ونكون متنبهين ازاء التغيرات المحتملة في المنطقة». ثم قال رابين: «لا اريد التنبؤ، ولكن يبدو لي اننا اصبحنا قريبين جداً من انتهاء فترة تتراوح بين ٦ ـ ١٠ سنوات من الهدوء النسبي في الشرق الاوسط» (**دافار**، ١٩٨٧/٨/٢١).

• قالت أوساط سياسية في القدس، ان اسرائيل لا ترى أي تغيّر فعلي في سياسة سوريا ازاء الارهاب، في ردها على قرار واشنطن بشأن اعادة السفير الاميركي الى دمشق في الشهر المقبل (**دافار**، ١٩٨٧/٨/٢١).

• ذكر رئيس دائرة فرنسا ـ البلاد العربية في الجمعية الوطنية الفرنسية، الذي يزور تونس حالياً، ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، اقترح، خلال لقائه به، تشكيل قوة اسلامية للتدخل بين العراق وايران. وكانت م.ت.ف. اقترحت، في وقت سابق، عقد قمة اسلامية للبحث في حرب الخليج (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٨/٢١).

• وافقت وزارة الاديان الاسرائيلية على تسجيل رجال الخدمات الدينية الاسلامية كمستخدمي دولة، وفقاً لاتفاقية خاصة، لمدة خمس سنوات (**هآرتس**، ١٩٨٧/٨/٢١).

١٩٨٧/٨/٢١

• استشهد قائد القوة ١٧ التابعة لـ م.ت.ف. العقيد راسم الغول. وقد عثر على جثته في المخيم القريب من صيدا. وكان مجهولون اختطفوا الغول يوم امس (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٨/٢٢).

• أنهى المفوض العام لوكالة الغوث الدولية، جورجيو جياكوميللي، زيارته للاردن، التي بحث خلالها مع عدد من المسؤولين الاردنيين وممثلي المخيمات الفلسطينية في الاردن، في مسألة الخدمات التي تقدمها الوكالة الى مخيمات اللاجئين. وحول مخيمات لبنان، قال جياكوميللي، ان الوكالة لا تتمكن، الآن، من تقديم خدمات محدودة لها، بسبب استمرار حصار ميليشيا «أمل» لتلك المخيمات (**الرأي**، ١٩٨٧/٨/٢٢).

١٩٨٧/٨/٢٢

• أنهت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. دورة اجتماعاتها، التي استمرت ثلاثة أيام في تونس، وأصدرت، في ختامها، بياناً، دانت فيه أعمال الشغب التي وقعت في مكة المكرمة، خلال موسم الحج، والتي قام بها حجاج ايرانيون. وأكدت اللجنة، في البيان، أهمية انعقاد قمة عربية لتحقيق التضامن العربي في مواجهة التحديات التي تواجه المنطقة العربية. كما ناشدت الهيئات الدولية العمل لايقاف الاعتداءات الاسرائيلية على مخيمات الفلسطينيين في لبنان، وفك الحصار عنها (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٨/٢٣).

• اجتمع رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات، خلال زيارته لرومانيا، برئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، عشية وصول رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى بوخارست. والجدير بالذكر ان لهذا اللقاء معاني هامة، ومن المحتمل ان تبشر بتجدد الحوار بين حسين وعرفات (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٨/٢٣).

• تتابع جامعة الدول العربية التوسط لانهاء حصار ميليشيا «أمل» للمخيمات الفلسطينية في لبنان. فقد اجتمع، في بيروت، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، الأخضر الابراهيمي، مع زعيم حركة «أمل» نبيه بري، حيث صرح الابراهيمي بأنه يحاول تخفيض معاناة سكان المخيمات. وانتقل الابراهيمي من بيروت الى المملكة العربية السعودية للغرض ذاته (**الرأي**، ١٩٨٧/٨/٢٣).

• استطاع موظفو الخدمات الدينية الاسلامية في اسرائيل، بعد نضال عنيد وطويل، تحقيق مكانة موظف دولة. لقد وقع اتفاق بهذه الروحية بين ممثلي رجال الدين المسلمين ومدير عام وزارة الاديان، في جلسة عمل استغرقت حوالى أربع ساعات (**دافار**، ١٩٨٧/٨/٢٣).

• رفض المحامي محمد مصاروة، الذي من المفترض ان يغادر اسرائيل في الايام القريبة المقبلة الى اطلنتا في الولايات المتحدة لاشغال منصب قنصل اسرائيلي، اللقاء مع عضو الكنيست مئير كهانا، الذي وصل الى مكتبه لاقناعه بسحب ترشيحه لهذا المنصب. وقد ترك كهانا في مكتب مصاروة بياناً مكتوباً يبلغ اليه فيه انه «سوف يلتقي به في الولايات المتحدة» (**دافار**، ١٩٨٧/٨/٢٣).

١٩٨٧/٨/٢٣

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بوزير خارجية المملكة العربية السعودية، الأمير سعود الفيصل، في تونس، حيث يحضر الفيصل اجتماعات مجلس الجامعة العربية. وبحث عرفات

مع الفيصل في الاوضاع في منطقة الخليج، كما بحث في وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان واستمرار الحصار المفروض عليها (وفا، ١٩٨٧/٨/٢٣).

• وجهت اللجنة الشعبية لمخيم الرشيدية نداء الى اجتماع وزراء الخارجية العرب المعقود، حالياً، في تونس، ناشدتهم فيه وقف الهجمة والحصار اللذين تتعرض لهما المخيمات الفلسطينية في لبنان، منذ أكثر من سنة، من قبل ميليشيا حركة «أمل» (وفا، ١٩٨٧/٨/٢٤).

• عقد مجلس جامعة الدول العربية جلسة مغلقة، في بداية اجتماعات دورته الطارئة برئاسة وزير خارجية المملكة العربية السعودية، الأمير سعود الفيصل. وعلى جدول أعمال الدورة الوضع المتفجر في منطقة الخليج. ودعا رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، في كلمته، الى عقد قمة عربية عاجلة لانهاء الوضع العربي المتردي وتنقية الأجواء العربية، وذلك لمواجهة التحديات التي تواجهها الامة العربية (وفا، ١٩٨٧/٨/٢٤).

• صرح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. أبو علي مصطفى (مصطفى الزبري)، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لصحيفة «الاتحاد» الظبيانية بأن جهود الوساطة بين سوريا و م.ت.ف. قد باءت بالفشل، بسبب تعنّت سوريا (الشرق الاوسط ، ١٩٨٧/٨/٢٤).

• أجتمع وزير شؤون الارض المحتلة، مروان دودين، مع رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، وبحث معه في الأوضاع في والمناطق العربية المحتلة، وأوضاع بلدية بيت لحم (الشرق الاوسط ، ١٩٨٧/٨/٢٤).

• ورد في معطيات قدمها مدير عام الرابطة الاسرائيلية لايقاف النزوح، العقيد (احتياط) ايلي جيفع، في اثناء لقائه مع نشيطي الرابطة في تل ـ أبيب، ان ١٧١ ضابطاً قد نزحوا من اسرائيل خلال السنتين الماضيتين. وكل هؤلاء ضباط من رتبة مقدم فما فوق (هآرتس ، ١٩٨٧/٨/٢٤).

١٩٨٧/٨/٢٤

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، وزير خارجية العراق، طارق عزيز، وبحث معه في الوضع العربي عموماً، والوضع في منطقة الخليج، والأوضاع التي تعانيها المخيمات الفلسطينية في لبنان (وفا، ١٩٨٧/٨/٢٤).

• أصدر المكتب الاعلامي لفصائل الثورة الفلسطينية في جنوب لبنان، بياناً، أوضح فيه كذب ادعاءات حركة «أمل»، وأكد مسؤوليتها في استمرار حصارها العسكري والغذائي والطبي للمخيمات الفلسطينية في لبنان (وفا، ١٩٨٧/٨/٢٥).

• قال وزير الطاقة الاسرائيلية، موشي شاحل، في اثناء تقديمه مشروع قانون للكنيست، يتوقف، بموجبه، امتياز شركة كهرباء القدس الشرقية في نهاية هذا العام، ان شركة كهرباء القدس كانت تحصل، قبل ثلاث سنوات، على تمويل خارجي يأتي من مصادر مختلفة، بينها م.ت.ف. والاردن. ووفقاً لهذا القانون، سوف تستمر الشركة بتأمين الكهرباء لحوالى ٦٠ ألف مستهلك عربي في القدس الشرقية وضواحيها (يديعوت احرونوت ، ١٩٨٧/٨/٢٥).

• رفض الملك الاردني حسين مبادرة مصرية بشأن عقد لقاء ثلاثي في القاهرة، أو عمان، بينه وبين الرئيس المصري حسني مبارك، ورئيس م.ت.ف. ياسر عرفات. وأفادت مصادر عربية في لندن بأن هذه المبادرة كانت شخصية من جانب الرئيس المصري مبارك هدفها اجراء مصالحة لاعادة التنسيق بين الاردن و م.ت.ف. وان رفض الملك حسين الواضح فاجأ القاهرة (هآرتس ، ١٩٨٧/٨/٢٥).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير: «يجب السعي نحو تأمين تأييد سعودي لاجراء مفاوضات مباشرة للسلام بين اسرائيل والاردن». وقال شامير، أيضاً، في لقائه مع السناتور الاميركي الجمهوري، فيرن ردمان، ان تأييد السعودية للمفاوضات مع الاردن يحتمل ان يضعف تأثير م.ت.ف. ويمنح الاردن التأييد الذي يسعى اليه من جانب دولة عربية أخرى، من أجل الانضمام الى مسار السلام (هآرتس ، ١٩٨٧/٨/٢٥).

١٩٨٧/٨/٢٥

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، القائم بأعمال السفارة الصينية لدى تونس، حيث سلمه الأخير رسالة من القيادة الصينية تتعلق بالأوضاع الدولية. كما استعرض عرفات مع القائم بأعمال الصين تطورات القضية الفلسطينية بشكل عام، وأوضاع الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي وفي مخيمات

لبنان. في المقابل، أكد القائم بالأعمال الصيني موقف بلاده الثابت في دعم نضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. (وفا، ١٩٨٧/٨/٢٥).

• ألقت قوات الأمن الاسرائيلية القبض على خلية فدائية تابعة لـ «فتح»، بعد ان خططت لتفجير سيارة مفخخة في مركز احدى المدن. وكان بين اعضاء الخلية، الذين تم القاء القبض عليهم، فتاة من بيت لحم، خططت للقيام بمهمة السائق والانتحار في اثناء تفجير السيارة. وقال الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي ان الخلية عملت ووجهت من قبل قيادة «فتح» في عمان، وان معظم اعضائها ينتمي الى «الجهاد الاسلامي» التي هي الفرع الديني المتطرف في «فتح». أعضاء الخلية من سكان طولكرم وقلقيلية ونابلس وبيت لحم، وقد تدربوا وجندوا، على انفراد، في الاردن والعراق وسوريا والجزائر (دافار ، ١٩٨٧/٨/٢٦).

• جرح ستة جنود اسرائيليين في جنوب لبنان، في القطاع الأوسط من حزام الأمن، جراء انفجار الغام مضادة للأفراد، خلال قيامهم بأعمال الدورية شمال غرب قلعة الشقيف (هآرتس ، ١٩٨٧/٨/٢٦).

• تعهد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، لأعضاء حزبه، بأن وتيرة الاستيطان وتكثيف المستوطنات في الضفة الغربية سوف تزداد في المستقبل القريب. وفي لقاء أجري في مكتبه مع بضع عشرات من سكان مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، أعضاء في مركز حركة حيروت، استمع شامير الى شكاوى بخصوص توقف وتيرة البناء وتدفق الأموال على مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة (دافار ، ١٩٨٧/٨/٢٦).

• قرر رؤساء المجالس المحلية العربية الاضراب في جهاز التعليم العربي في الأول من شهر أيلول (سبتمبر) وغلق مكاتب المجالس المحلية وايقاف الخدمات البلدية في اليوم ذاته. وسوف يشمل الاضراب ٢٣٠٠٠٠ طالب؛ بمن فيهم طلاب المدارس الخاصة التابعة للكنائس. وقد اتخذ القرار بالاجماع في اجتماع قطري طارىء لرؤساء المجالس المحلية العربية، عقد في بلدة شفاعمرو (دافار ، ١٩٨٧/٨/٢٦).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، ان الاردن وافق على اجراء محادثات مباشرة مع اسرائيل في الاسبوع الأول من افتتاح المؤتمر الدولي كغطاء لمحادثات مباشرة. وحسب اقوال بيرس، يجب ان تكون المرحلة الاولى على طريق السلام تسوية مرحلية في الضفة الغربية وغزة (هآرتس ، ١٩٨٧/٨/٢٦).

• اختتم مجلس جامعة الدول العربية دورة اجتماعاته الطارئة، على مستوى وزراء الخارجية، الذي عقد في تونس، وأصدر بياناً أكد فيه تضامنه مع العراق، كما طالب بتنفيذ قرار الامم المتحدة لانهاء النزاع في منطقة الخليج (الرأي ، ١٩٨٧/٨/٢٦).

• قال رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، بعد عودته من لقاءات مع الرئيس الروماني، نيقولاي تشاوشيسكو، ورجال السلطة في عمان، ان محاولات الوساطة من قبل الرئيس الروماني تشاوشيسكو لايجاد حل للنزاع في الشرق الاوسط ناجعة (هآرتس ، ١٩٨٧/٨/٢٦).

١٩٨٧/٨/٢٦

• اعتقل رئيس مركز الدراسات الفلسطينية في القدس الشرقية، فيصل الحسيني، للتحقيق معه في شرطة القدس. وقالت شرطة القدس ان الحسيني اعتقل لضرورة الاستمرار في التحقيق معه. وكان الحسيني اعتقل قبل بضعة اسابيع وحقق معه، ثم اطلق سراحه. من ناحية أخرى، قام عضوا الكنيست محمد ميعاري وماتي بيليد (القائمة التقدمية) بارسال رسالة الى وزير الشرطة، حاييم بار ـ ليف، طالبا فيها باطلاق سراح الحسيني فوراً (يديعوت احرونوت ، ١٩٨٧/٨/٢٧).

• قامت القوات الاسرائيلية بغلق بيتي نافذ وايهاب عبيدو، من سكان الخليل، المتهمين بطعن مواطن القدس، دافيد ليفتيتس، بالقرب من بوابة نابلس، في شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي (هآرتس ، ١٩٨٧/٨/٢٧).

• يصدّر عرب الضفة الغربية، سنوياً، آلاف الأطنان من انتاجهم الزراعي بواسطة دائرة التسويق التابعة لشركة «اغركسكو». ومنتوجهم يباع في اوروبا تحت اسم «كرمل»، الاسم التجاري للصادرات الزراعية الاسرائيلية. وفي الموسم ١٩٨٦/١٩٨٧، فقط، صدّر عرب الضفة الغربية وقطاع غزة، بواسطة اغركسكو، حوالى ١٦٠٠ طن من الخضار، من انواع مختلفة، بقيمة تزيد على مليوني دولار، اضافة الى ذلك، يُصدّر انتاج الضفة الزراعي الى الدول العربية دون أي علاقة مع «اغركسكو»، عبر جسور

الاردن (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٨/٢٧).

• اعلنت الادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية انها قامت ببناء ١٩ مدرسة جديدة واتمت اعداد ٤٠ صفاً اضافياً، تمهيداً لاستقبال السنة الدراسية الجديدة. وسوف يعود الى مقاعد الدراسة في الضفة الغربية في شهر أيلول (سبتمبر) ٣٢٠ الف تلميذ (**يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٧/٨/٢٧).

• تقوم الادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية باعداد اتفاقية قضائية «معقدة ومفصلة» تحول، عملياً، دون تنفيذ أعمال التنقيب عن المياه في منطقة هورودیون، التي يثار حولها الخلاف. وعلم ان أغلبية أعضاء الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغر، وعددهم سبعة، بمن فيهم شمعون بيرس واسحق رابين وخمسة وزراء من الليكود، يؤيدون الاستمرار في التنقيب عن المياه (**دافار** ، ١٩٨٧/٨/٢٧).

• دعت المؤسسات والأطر الجماهيرية الوطنية في قطاع غزة المحتل الدول العربية والأجنبية الصديقة والمنظمات الدولية الانسانية، للتدخل العاجل ووقف الهجمة الفاشية التي تشنها ميليشيا «أمل» ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان. وقد أصدرت المؤسسات اياها بيانات بهذا الخصوص، خلال اجتماع جماهيري عقد في قطاع غزة للتضامن مع المخيمات الفلسطينية المحاصرة في لبنان (**وفا**، ١٩٨٧/٨/٢٧).

• أعلن نائب وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، فلاديمير بتروفسكي، في لقاء مع الصحافيين العرب، في نيويورك، أن وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، سوف يبحث في اجتماعه المقبل مع وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية، جورج شولتس، في مسألة التوصل الى الحل الشامل والعادل لمشكلة الشرق الاوسط وانهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقال بتروفسكي ان مناقشة تخفيف التوتر في الخليج سوف تسهل البحث في الكثير من القضايا الاقليمية العالقة بين العملاقين (**الأهرام** ، ١٩٨٧/٨/٢٧).

• صرح رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، بأن الرئيس الروماني، نيكولاي تشاوشيسكو، يعتزم تنشيط عملية السلام في الشرق الاوسط، من طريق القيام بسلسلة من المبادرات الدبلوماسية. وقال فريج: «ان اجتماع تشاوشيسكو يوم ١٩٨٧/٨/١٤ في بوخارست، بعد يومين من زيارة عرفات لرومانيا وقبل يومين من زيارة رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحق شامير لها، لم يكن مصادفة». ولم يكشف النقاب عن طبيعة المبادرات التي ينوي ان يطرحها الرئيس الروماني (**الراي** ، ١٩٨٧/٨/٢٧).

١٩٨٧/٨/٢٧

• جرح سائق باص تابع لشركة «ايغد» جروحاً بليغة، جراء انفجار شحنة ناسفة في الباص، الذي كان متوقفاً في محطة سكة الحديد جنوب تل ـ ابيب. وقد اكتشفت الشرطة، التي استدعيت الى المكان، ثلاث شحنات ناسفة اضافية في باصات مجاورة. وتم اعتقال بعض العرب الذين يعملون في الموقف، لاجراء تحقيقات معهم. من ناحية أخرى، اطلقت ثلاثة صواريخ كاتيوشا، أمس، من على الاراضي اللبنانية باتجاه الجليل، ولم تقع اصابات أو أضرار (**يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٧/٨/٢٨).

• بعثت عضو الكنيست، غيئولا كوهين، برسالة الى مستشار الحكومة القضائي، طالبته فيها بالانتباه الى مقالة عضو الكنيست، يوسي ساريد، في صحيفة «هآرتس»، التي يحرض فيها ساريد عرب المناطق المحتلة على القيام بتمرد مدني ضد سلطات الجيش الاسرائيلي ودولة اسرائيل (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٨/٢٨).

• صرح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، لصحيفة «الشرق الاوسط»، بأن ما يجرى داخل تنظيم «فتح» في الجنوب اللبناني هو من افتعال جهات معادية للثورة الفلسطينية، وهو، أيضاً، من نتاج حالة الحصار المفروضة على المخيمات الفلسطينية في لبنان. وقال خلف أن استدعاء القيادات المسؤولة في لبنان الى تونس غرضه التشاور في الأوضاع الفلسطينية في لبنان، وليس التحقيق مع تلك القيادات (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٧/٨/٢٨).

• دعا الرئيس الليبي، معمر القذافي، المنظمات الفلسطينية، الموالية لسوريا، الى عقد اجتماع في العاصمة الليبية، بتاريخ ١٩٨٧/٩/٣. وقال المتحدث باسم جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، خالد عبدالمجيد، ان المسؤولين في المنظمات التابعة للجبهة، عقدوا اجتماعاً لصوغ وثيقة تكون أساساً للحوار من أجل الوحدة الوطنية الفلسطينية، وايجاد حل لأزمة العمل الوطني في اطار م.ت.ف. (**الاهرام**، ١٩٨٧/٨/٢٨).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في منبر المقاولين في تل ـ ابيب: «ان الجيش السوري هو التهديد القوي الوحيد لدولة اسرائيل، غير ان حكام سوريا يدركون ان سوريا، وحدها، لا تستطيع ان تكون عدوة لاسرائيل». وقال رابين انه في الامكان تمييز ثغرات في الجيش السوري، نابعة، في الاساس، من بحث الميزانية هناك؛ وأشار الى «ان ٥٠ بالمئة من الموازنة السورية تحول الى الاحتياجات الامنية وتعزيز القدرة العسكرية، واذا فرضت سوريا الحرب على اسرائيل فسوف تضمن اسرائيل انتصاراً ساحقاً» (**دافار**، ١٩٨٧/٨/٢٨).

• قال شمعون بيرس ان حزب العمل الاسرائيلي سوف يستمر في العمل، وبشكل مثابر، من أجل منح المساواة الكاملة للمواطنين العرب في اسرائيل. وأشار بيرس، في لقائه مع ما يزيد على مئة عضو عربي في حزب العمل، ان للجمهور العربي في اسرائيل دوراً هاماً في عملية السلام. وقد دعا بيرس هذا الجمهور الى اعطاء صوته لحزب العمل، قائلاً ان هذا يمكن الحزب من السير قدماً في موضوع السلام (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٨/٢٨).

• اختتمت الصناعات الامنية في اسرائيل سنتها المالية الاخيرة بخسائر تقدر بعشرات ملايين الدولارات. وأعلن وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان الصناعات الأمنية الاسرائيلية أكبر من اللازم بالنسبة الى اسرائيل، ولا مفر من تقليصها. وقد عدد الوزير ثلاثة أسباب لتدهور أوضاع الصناعات الأمنية في اسرائيل، وهي: التقليص في الميزانية، الذي أدى الى حسم ٤٠٠ مليون دولار من قدرة الشراء لدى جهاز الأمن؛ والمصاعب السياسية التي قيدت الصادرات الأمنية؛ وكذلك تجميد سعر صرف الدولار وارتفاع أجر ساعة العمل (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٨/٢٨).

١٩٨٧/٨/٢٨

• نفت مصادر كل من الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة وحركة «فتح» (المنشقين) ان يكون لأي منها علاقة بمحاولة اغتيال أحد مسؤولي «فتح» في جنوب لبنان، أبو علي شاهين. وقد جاء هذا النفي رداً على تصريحات عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، بهذا الشأن (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٨/٢٩).

١٩٨٧/٨/٢٩

• تواصل اللجنة المركزية لـ «فتح» اجتماعاتها التي بدأتها أمس، بحضور ياسر عرفات، حيث تبحث في عدد من المسائل التي تهم القضية الفلسطينية، ومنها أوضاع المخيمات الفلسطينية المحاصرة في لبنان. من ناحية أخرى، جدد بيان صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية مطالبة الدول العربية، والصديقة، بالتدخل لانهاء الحصار المستمر حول المخيمات الفلسطينية في لبنان (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٨/٣٠).

• اعلنت المصادر الاسرائيلية ان أربعة فدائيين لقوا مصرعهم في معركتين متتاليتين مع قوات الاحتلال الاسرائيلي في جنوب لبنان. فقد استشهد ثلاثة فدائيين في المعركة الاولى. وبعد فترة وجيزة وقعت معركة أخرى استشهد فيها الرابع. وتكتمت المصادر الاسرائيلية على خسائر جيشها (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/٨/٣٠).

• مددت محكمة الصلح في القدس فترة اعتقال مدير مركز الدراسات الفلسطينية في القدس الشرقية، فيصل الحسيني، لمدة ثمانية أيام. وتعتبر السلطات الاسرائيلية الحسيني من بين المسؤولين البارزين في الجهاز التابع لـ م.ت.ف. في المناطق المحتلة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/٨/٣٠).

• قررت هيئة اركان الشرطة الاسرائيلية تقديم ستة أفراد من حرس الحدود الاسرائيلي الى المحاكمة، بسبب قيامهم بالاعتداء على عدد من العمال العرب الذين يعملون في فندق كونكورد في تل ـ ابيب (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/٨/٣٠).

• نعت الأمانة العامة للاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين رسام الكاريكاتير الفلسطيني، ناجي العلي. وقد توفي العلي اثر محاولة الاغتيال التي وقعت في الشهر الماضي، حيث أصيب بطلق ناري في وجهه. ودعا الاتحاد الى اعلان يوم استشهاد العلي يوماً عربياً للدفاع عن حريات الانسان الفلسطيني (**وفا**، ١٩٨٧/٨/٣٠).

١٩٨٧/٨/٣٠

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وفداً اميركياً من «مؤسسة المركز لعدم العنف» ترأسه السيدة دينا هروتس. وشرح عرفات للوفد الوضع الفلسطيني والمستجدات في المنطقة

بعد الغزو الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، وأوضح أهمية انعقاد المؤتمر الدولي لتحقيق السلام في الشرق الاوسط. بدوره، أكد الوفد تأييده للنضال الفلسطيني العادل، وأهمية شرح عدالة القضية الفلسطينية على الساحة الأميركية (**وفا**، ١٩٨٧/٨/٣١).

• شجب رئيس مجلس رأس الدولة السوداني، أحمد الميرغبي، في تصريح لوكالة الانباء السودانية، استمرار الحصار العسكري والغذائي والطبي للمخيمات الفلسطينية في لبنان، وطالب بتكثيف الجهود لوضع حد لهذه المأساة التي تهدد بابادة سكان المخيمات (**وفا**، ١٩٨٧/٨/٣١).

• اعلن رئيس حركة «أمل»، نبيه بري، مبادرة لانهاء الحرب التي تشن ضد المخيمات مكونة من خمسة بنود، يطالب فيها بانسحاب المقاتلين الفلسطينيين من شرق صيدا مقابل فك الحصار عن المخيمات واعادة تعميرها، وانشاء لجنة تنسيق عليا، مركزها بيروت (**السفير**، ١٩٨٧/٨/٣١).

• قررت الحكومة الاسرائيلية، بأغلبية ١٢ صوتاً ضد ١١ وامتناع واحد عن التصويت، ايقاف مشروع طائرة «لافي»، وفقاً لاقتراح القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس (**معاريف**، ١٩٨٧/٨/٣١).

١٩٨٧/٨/٣١

• حكمت المحكة العسكرية الاسرائيلية في نابلس بالسجن أربع سنوات فعلية، واربع سنوات أخرى مع وقف التنفيذ، على مواطن من مخيم بلاطة دين بالقاء زجاجة حارقة وحرق سيارة مواطن آخر من المخيم، متعاون مع قوات الامن الاسرائيلية. والمتهم هو محمد احمد عبدالفتاح عميره (٢٤) الذي دين، أيضاً، بالانتماء الى منظمة محلية اقيمت في المخيم، هدفها ملاحقة الاشخاص الذين يتعاونون مع سلطات الاحتلال (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٩/١).

• اقام وزير الاسكان والبناء الاسرائيلي، دافيد ليفي، احتفالاً بوضع حجر الاساس لمستوطنة «افني حيفتس» في الضفة الغربية، دون الحصول على موافقة الحكومة (**دافار**، ١٩٨٧/٩/١).

• هاجر من الاتحاد السوفياتي خلال شهر آب (اغسطس) ٧٤٤ يهودياً، وصل منهم الى اسرائيل ٢٠١ فقط، وبقي ٥٤٣ في فيينا. هذه المعطيات نشرها رئيس دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية، حاييم اهرون. وذكر اهرون انه ظهر، خلال الشهور الأخيرة، اتجاه مقلق من الهبوط في عدد المهاجرين من الاتحاد السوفياتي (**دافار**، ١٩٨٧/٩/١).

• تقدمت مصر بمشروع قرار حول قضية الشرق الاوسط الى مؤتمر قمة الدول الناطقة باللغة الفرنسية، الذي يبدأ أعماله غداً. وينص المشروع على ضرورة ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، وتأييد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، بوصفه أفضل صيغة لحل القضية. وقد قدم المشروع وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي، خلال اجتماعات وزراء خارجية الدول اياها للاعداد للقمة. وقد أيدت المشروع المصري وفود كل من فرنسا والسنغال وتونس (.الاهرام، ١٩٨٧/٩/١).

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي
تموز (يوليو) ـ آب (اغسطس) ١٩٨٧

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاحزاب

• بيري، يورام؛ «نظام في مأزق»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٤، العدد ٤/٤٠، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٣٤. ـ ٣٤٢؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٧/٦/٢٥.

• عنباري، بنحاس؛ «هتحياه في طريقها الى الانتحار»، **البيادر السياسي** (القدس)، السنة ٧، العدد ٢٦٢، ١٩٨٧/٧/٢٥، ص ٤٩.

• غيفن، مارك؛ «اليسار يعيش في الخيال»، **الملف**، المجلد ٤، العدد٤١/٥، آب (اغسطس) ١٩٨٧، ص ٤٤١ ـ ٤٤٣؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٧/٣/٢٧.

• Bar - Natan, Yaacov ; "Peres Showdown", *Israel Scene*, July 1987, pp. 6 - 7.

• Bar - Natan, Yaacov ; "The Changing Face of Tehiya", *Israel Scene*, Vol. 8, No. 8, August 1987, pp. 4 - 6.

• Kidron, Peretz; "Peres Pulls Back", *Middle East International*, No. 306, 8/8/1987, p. 10.

• Kidron, Peretz; "Resurgence of a Racist", *Middle East International*, No. 307, 29/8/1987, pp. 10 - 12.

• Schrag, Carl; "In the Peace Business: Israel's Religious Peace Movement Faces a Different Challenge", *Israel Scene*, July 1987, pp. 12 - 13.

○ الاقتصاد

• جبور، سمير؛ «الخطة الاقتصادية في ميزان النجاح والفشل بعد عامين على إقرارها»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ١٤، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٥٢٥ ـ ٥٣٢.

• حسن، هادي؛ «المأزق الاقتصادي للكيان الصهيوني»، **الهدف** (نيقوسيا)، السنة ١٨، العدد ٨٧١، ١٩٨٧/٧/١٣، ص ١٧ ـ ٢٠

• كاتس، يسرائيل؛ «سياسة الرخاء: اسرائيل بعد حرب الايام الستة (١٩٦٧ـ ١٩٨٧)»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٤، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٧، ص ٥٨٥ ـ ٥٩٣؛ نقلاً عن **سكيراه حودشيت**، العدد ٣ ـ ٤، ١٩٨٧/٥/٥.

○ الانتخابات

• جريس، صبرى؛ «حول مسألة انتخابات بلدية القدس: 'خصوصية' الصراع تفرض خصوصية القرار»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ٣ ـ ١٣.

• الحسيني، مصطفى محمد؛ «اعلان سنيوره: المبادرة ـ المناورة»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤/٤٠، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٣٠٥ ـ ٣١٠.

• ر.م.؛ «فكرة سنيوره بين الرفض والتأييد؛ العبيدية تتصدى لسماسرة السلطة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٧٣ ـ ١٧٩.

• غوتهليف، يهودا؛ «هل هناك مجال لدولة يهودية غير ديمقراطية»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤/٤٠، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٣٤٢ ـ ٣٤٤؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٧/٦/٢٥.

• القدسي، فهد؛ «سنيوره يعلن نفسه مواطناً اسرائيلياً: المشاركة في الانتخابات تمهيد لفرض التعايش الشامل»، **الهدف**، السنة ١٨، العدد

٨٧٤، ٣/٨/١٩٨٧، ص ١١ ـ ١٣.

○ السكان

• بيرس، يوحنان؛ «الوضع الطائفي وتأثيره في وعي اليهود الشرقيين ونمو سلوكهم»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٤، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٧، ص ٥٩٤ ـ ٥٩٨؛ نقلاً عن **بوليتيكا**، حزيران (يونيو) ١٩٧٨.

• «سلاح فلسطيني اسمه النمو السكاني»، **المستقبل** (باريس)، السنة ١١، العدد ٥٤٧، ١٥/٨/١٩٨٧، ص ٢٤ ـ ٢٥.

• «هل ' اهتز ' حبل ولاء الدروز لدولة اسرائيل؟»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦١، ١٨/٧/١٩٨٧، ص ٢٢ ـ ٢٥.

• Edelman, Martin; "The Druze Courts in the Political System of Israel", *Middle East Review,* Vol. XIX, No. 4, Summer 1987, pp. 54 - 61.

• Kidron, Peretz; "Israel's Demographic Nightmare", *Middle East International,* No. 304, 11/7/1987, pp. 9 - 10.

○ السياسة والحكومة

• بن يشاي، رون؛ «قرارات خطرة في القيادة: كيف تتخذ القرارات في القيادة العليا في دولة اسرائيل ؟»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٤، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٤٩٨ ـ ٥٠٤؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٢٦/٦/١٩٨٧.

• السعدي، خليل؛ «اسرائيل ومسألة المؤتمر الدولي: صورة الخلاف الداخلي»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ٩٩ ـ ١١٠.

• العبدلله، هاني؛ «شامير: نرفض المؤتمر الدولي وبيرس غير مخول بالمتابعة» **شؤون فلسطينية** ، العدد١٧٢ ـ ١٧٣، تموز ـ آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٦٠ ـ ١٦٦.

• غوتهليف، يهودا؛ «هل هناك مجال لدولة يهودية غير ديمقراطية»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٠/٤، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٣٤٢ ـ ٣٤٤؛ نقلاً عن **دافار**، ١٥/٦/١٩٨٧.

• «قراءة هادئة في تصريحات اسحاق شامير في غزة» **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٥٩، ٤/٧/١٩٨٧، ص ١٢.

• مشارقة، محمد؛ «مسيرة التحول اليميني في اسرائيل: المجتمع والسياسة»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٢٢٢، ٢٦/٧/١٩٨٧، ص ٢٨ ـ ٢٩.

• وتد، محمد؛ «تجاهل الحكومة لتقرير ' كارب ' قد يحوّل قرى اخرى الى عبيدية جديدة». **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٥٩، ٤/٧/١٩٨٧، ص ١٣.

• Kidron, Peretz; "Israel: Gains from Threats", *Middle East International,* No. 305, 25/7/1987, pp. 7 - 9.

• Mylroie, Laurie A.; "Revolution on the Periphery: Why Israel Needs a New Middle East Policy", *Middle East Review,* Vol. XIX, No. 4, Summer 1987, pp. 25 - 33.

○ الشؤون العسكرية

• «تحذير سوفياتي لاسرائيل: السياسي والعسكري في صاروخ اريحا ـ ٢»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٤، العدد ١٧٠، ١٠/٨/١٩٨٧، ص ٢٤.

• «التسلح النووي الاسرائيلي في قرارات الامم المتحدة: ادانة رفض اسرائيل اخضاع انشطتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، **الهدف**، السنة ٩، العدد ٨٧٦، ٢٤/٨/١٩٨٧، ص ٢٣ ـ ٢٤.

• «الجنود وظاهرة الفرار من الخدمة العسكرية»، **العودة** (القدس)، السنة ٥، العدد ١٢١، ٢/٧/١٩٨٧، ص ٣٢ ـ ٣٣.

• شيف، زئيف؛ «كيف نتعامل مع التهديد الروسي»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٥/٤١، آب (اغسطس) ١٩٨٧، ص ٤١٠ ـ ٤١١؛ نقلاً عن **هارتس**، ٣١/٧/١٩٨٧.

• صراص، سمير؛ «طائرة ' لافي ' ومعضلة القرار الاسرائيلي»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٤، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٧، ص ٥٧٢ ـ ٥٨٤.

• «صيغة اقتراح رابين ـ نسيم للحكومة بشأن لافي»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٥/٤١ ، آب (اغسطس) ١٩٨٧، ص ٤٥٢ ـ ٤٥٣؛ نقلاً عن **يديعوت**

احرونوت، ١٣/٨/١٩٨٧.

• فدهتسور، رؤوبين؛ «ثغرات في النظرية 'الامنية'»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٥/٤١، اب (اغسطس) ١٩٨٧، ص ٤٤٦ ـ ٤٤٨؛ نقلاً عن هارتس، ٥/٨/١٩٨٧.

• الناشف، تيسير؛ «التهديد النووى الاسرائيلي»، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ١٠، العدد ١٠٣، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧، ص ٤ ـ ٢٥.

• «نحو الاندماج في الاستراتيجية النووية لحلف شمال الاطلسي»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٧٦، ٢٤/٨/١٩٨٧، ص ١٦ ـ ١٩.

• نئمان، يوفال؛ «اسرائيل والردع النووي: السياسة النووية لاسرائيل ١٩٤٨ ـ ١٩٨٦»، **نشرة مؤسسة الدرسات الفلسطينية**، السنة ١٤، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٥٠٥ ـ ٥٠٩؛ نقلاً عن **معراخوت**، العدد ٣٨، نيسان (ابريل) ١٩٨٧، ص ١٩ـ٢٠.

• Greenwald, Hohn; "What Price Sky - High Glory?...", *Time*, 20/7/1987, p. 28.

○ العلاقات الخارجية

• «ادلة على العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٠، ١٣/٧/١٩٨٧، ص ٤٨ ـ ٥٠.

• ارغمان، يوسف؛ « كان هناك بولارد»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٤، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٧، ص ٥٦٣ ـ ٥٦٨؛ نقلاً عن **بمحانيه**، ١٥/٧/١٩٨٧.

• «افريقيا: ساحة مواجهة بين العرب واسرائيل»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٥٩، ٢٧/٧/١٩٨٧، ص ٢٥ ـ ٢٦.

• «التعاون النووي بين اسرئيل وجنوب افريقيا مجرد صورة عن تعاون متكامل في مجالات كثيرة»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٥٩، ٢٧/٧/١٩٨٧، ص ٥٥ ـ ٥٧.

• حاريف، يوسف؛ «الروس يريدون موطىء قدم لهم في اسرائيل بدون دفع اي مقابل»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤/٤٠، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٣٢١ ـ ٣٢٣؛ نقلاً عن **معاريف**، ١٩/٦/١٩٨٧.

• الحسيني، مصطفى محمد؛ «العلاقات الاسرائيلية ـ السوفياتية على عتبة الانفراج»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٥/٤١، آب (اغسطس) ١٩٨٧، ص ٣٩٤ ـ ٣٩٩.

• الدريني، سيف الدين؛ «العلاقات الاسرائيلية ـ السوفياتية: الفهم الاسرائيلي للتوجهات السوفياتية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ١١١ ـ ١١٦.

• «سري جداً: صفقات الاسلحة السرية، وثيقة تكشف التعاون الاسرائيلي ـ الايراني»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٤، ١٥/٨/١٩٨٧، ص ٢٧ ـ ٢٩.

• الصواف، محمد؛ «وزير خارجية مصر في اسرائيل للبحث في المؤتمر الدولي للسلام»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٥/٤١، آب (اغسطس) ١٩٨٧، ص ٣٩٩ ـ ٤٠٧.

• «عبد المجيد في اسرائيل؛ جرافات شارون ومذكرة قيادات الضفة»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٦٩، ٣/٨/ ١٩٨٧، ص ٢٦.

• «العلاقات الافريقية الاسرائيلية كما تعكسها الصحافة العبرية»، **العودة**، السنة ٥، العدد ١٢٢، ١٦/٧/١٩٨٧، ص ٤٠.

• المشوخي، محمد؛ «مشروع تل السلطان التوطيني برفح»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٠، ١٣/٧/١٩٨٧، ص ٣٠ ـ ٣١.

• موريس، بني؛ «العودة الى افريقيا»، **نشرة مؤسسة الدرسات الفلسطينية**، السنة ١٤، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٤٩٤ ـ ٤٩٧؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ٢٦/٦/١٩٨٧.

• موسى، طلعت؛ «الدلالات الصينية الواضحة التي تعجز اسرائيل عن هضمها»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٦، العدد ٦٦١، ٢٥/٧/١٩٨٧، ص ٢٠ ـ ٢١.

• Deming, Angus; "Signs of a Diplomatic Thaw", *Newsweek*, No. 30, 27/7/1987, pp. 26 - 27.

• Freedom, Robert O.; "Is Gorbachev Changing Soviet - Israeli Relations", *Middle East International*, No. 305, 25/7/1987, pp. 14 - 15.

• Hunter, Jan; "The Price of Israel's Ticket into Africa", *Middle East International*, No. 304, 11/7/1987, pp. 18 - 19.

• Perry, Victor; "Israel - China Relations" , *Israel Scene*, Vol. 8, No. 8, August 1987, p. 7.

• Turner, David; "Praise the Lord and Save Israel", *Middle East International*, No. 306, 8/8/1987, pp. 15 - 16.

○ الهجرة والمهاجرة

• الدجاني، هشام؛ «الهجرة اليهودية الى اسرائيل في الستينات»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٣٥، آب (اغسطس)١٩٨٧، ص ٣٥ ـ ٣٧.

• غيناي، اريئيل؛ «ضعف الارتباط باليهود»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٥/٤١، اب (اغسطس) ١٩٨٧، ص ٤٤٤ ـ ٤٤٥؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/٧/٩.

• قاسم، محمود؛ «هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل: الهجرة في مقابل التكنولوجيا الامريكية»، **المجلة العسكرية الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ٤، العدد ٣، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٥٣ ـ ٥٩.

• المسيري، عبد الوهاب محمد؛ «هجرة اعضاء الاقليات اليهودية منذ ظهور العبرانيين حتى العصر الحديث»، **المجلة العسكرية الفلسطينية**، السنة ٤، العدد ٣، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٦٠ ـ ٦٥.

• هرليتس، اشير؛ «الملك يحتضر»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤/٤٠، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٣٤٨ ـ ٣٥٠؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٧/٦/١٦.

• هولشتاين، فالتر؛ «نماذج تفسيرية لاسباب الصراع في الشرق الاوسط، اللاتاريخية منها والتاريخية ـ اجتماعية»، **المجلة العسكرية الفلسطينية**، السنة ٤، العدد ٣، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٥٩ ـ ٨٥.

• Deming, Angus; "Signs of a Diplomatic Thawn", *Newsweek*, No. 30, 27/7/1987, pp. 26 - 27.

• Freedman, Robert O.; " Is Gorbachev Changing Soviet - Israeli Relations?", *Middle East International*, No. 305, 25/7/1987, pp. 14 - 15.

• Inbar, Efraim; "War in Jewish Tradition ",*The Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. 9, No. 2, June 1987, pp.83 - 99.

العالم العربي

• ابو النصر، عبد الكريم؛ «قمة عربية لمواجهة ايران»، **المستقبل**، السنة ١١، العدد ٥٤٧، ١٩٨٧/٨/١٥، ص ١٤ ـ ١٦.

• بدرخان، عبد الوهاب؛ «هدنة قسرية لتسهيل القمة العربية، الاسد مستعد لخسارة طهران بلا تعويض، صدام حسين مستعد لاراحته، عراقياً وايرانياً»، **النهار العربي والدولي** (بيروت)، السنة ١، العدد ٥٢٦، ١٩٨٧/٨/١٠، ص ٢٧ ـ ٢٨.

• بدرخان، عبد الوهاب؛ «حوار واشنطن ـ دمشق رد على استخدام موسكو الحصان الفلسطيني»، **النهار العربي والدولي**، السنة ١٠، العدد ٥٣١، ١٩٨٧/٧/٦، ص ٨ ـ ٩.

• حجازي، حسين؛ «اسئلة في الصميم على هامش دور سوريا الاقليمي: المسافة المتسعة بين الحلم والواقع»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٢، ١٩٨٧/٨/١، ص ٣٧ ـ ٣٩.

• الحلو، وديع؛ «المحادثات الاميركية ـ السورية: هدف واشنطن النفوذ السوفياتي وهدف دمشق الارتباط الاميركي ـ الاسرائيلي»، **النهار العربي والدولي**، السنة ١٠، العدد ٥٣٢، ١٩٨٧/٧/١٣، ص ٢٠ ـ ٢١.

• الحلو، وديع؛ «... من المبكر الحديث عن تفاهم اميركي ـ سوري ...»، **النهار العربي والدولي**، السنة ١٠، العدد ٥٣١، ١٩٨٧/٧/٦ ص ١٠ ـ ١١.

• حوراني، فيصل؛ «القمة العربية الرابعة ولاءاتها: قمة المساومة بين الدول العربية المختلفة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز /آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٤ ـ ٤٠.

• شاكيد، رون؛ «الاسد ينتظر ريغان»، **الملف**، المجلد ٤، العدد٤/٤٠، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٣٣٠ ـ ٣٣١؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/٦/٢٩.

• ضو، نوفل؛ «عملية مكة احرجت سوريا، والاسد يدرس ملف الربح والخسارة قبل اتخاذ القرار: فك الارتباط السوري ـ الايراني مدخل لحرب

عربيـة ـ اسرائيلية»، **النهار العربي والدولي**، السنة ١٠، العدد ٥٣٦، ١٠/٨/١٩٨٧، ص ١٢ ـ ١٣.

• العكاري، خالد؛ «لبنان: المسيحيون في المنطقة الشرقيـة (١) سمـير جعجـع المعـاز وداني شمعون الريـاضي»، **اليـوم السـابـع**، السنة ٤، العدد ١٧١، ١٧/٨/١٩٨٧، ص ١٤ ـ ١٦.

• العكاري، خالد؛ «لبنان: المسيحيون في المنطقة الشرقيـة؛ (٢) الكتائب. حبيقة. البطريرك. الجيش»، **اليـوم السـابـع**، السـنـة ٤، العـدد ١٧١، ٢٤/٨/١٩٨٧، ص ١٠ ـ ١٢.

• قلاب، صالح؛ «لقـاء قريب معلن بين الاسـد وصـدام حسين؛ انفراج سوري ـ غربي بعد اغلاق مكـاتب ابـو نضـال»، **المجلة** (لندن)، العدد ٣٨٧، ٨/٧/١٩٨٧، ص ٢٢ ـ ٢٣.

• مراد، علي عبـاس؛ «الامن القومي العربي في ضوء المتغـير الاسرائيـلي»، **كل العرب**، العدد ٢٥٦، ٢٢/٧/١٩٨٧، ص ١٤ ـ ١٥.

• منـير، جوني؛ «...الاتصـالات الامـيركيـة ـ السـوريـة: الرهـائن وعرفات وليس الرئاسة الاولى»، **النهـار العـربي والدولي**، السنـة ١٠، العـدد ٥٣١، ٦/٧/١٩٨٧، ص ١٤ ـ ١٥.

• Brecher, Michael and Patrick James; "International Crises in the Middle East, 1929 - 1979: Immediate Severity and Longterm Importance", *The Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. 9, No. 2, June 1987, pp. 1 - 42.

• Khoury, Nabeel A.; "The Arab Lobby: Problems and Prospects", *The Middle East Journal*, Vol. 41, No. 3., Summer 1987, pp. 379 - 396.

فلسطين

○ الاحزاب والتكتلات

• «تقرير مراقب الدولة: روابط القرى في الضفة الغربية فشلت في تحقيق اهدافها السياسية»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦١، ٨/٧/١٩٨٧، ص ٥٣ ـ ٥٤.

• الجعفري، وليد (اعداد)؛ «تجربة حركة ابناء البلد ـ جبهـة الانصـار: معركة انتخابات الكنيست الحادي عشر»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٣١ ـ ١٤٠.

• «الحـركـات الاسـلاميـة الجـديـدة بين الفلسـطينيـين في مناطق ١٩٤٨»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦١، ١٨/٧/ ١٩٨٧، ص ٢٩ ـ ٣١.

• مصطفى، مازن؛ «الرد على روابط المدن: ميرون يحـول روابـط القرى الى حزب سياسي»، **الحوادث**، العدد ١٦٠٨، ٢٨/٨/١٩٨٧، ص ٢٤.

○ الجمعيات والمؤسسات

• «شركة الكهرباء تختزل الى النصف: العاملون يرفضـون القـرار»، **العـودة**، السنـة ٦، العـدد ٤، ١٣/٨/١٩٨٧، ص ٦ ـ ٧.

• «قصـة القلعة المشادة منذ ١٩١٤: اسرائيل تضم ' الضوء' الفلسطيني»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٧١ ، ٢٤/٨/١٩٨٧، ص ٢٢ ـ ٢٣.

• «مشروع اسرائيلي يقضي بتقليص امتياز شركة كهرباء محافظة القدس: القضية سياسية وليست بين دائن ومـديـن»، **العـودة**، السنـة ٥، العـدد ٢٢١، ١٦/٧/١٩٨٧، ص ٢٨ ـ ٣٠.

○ السكان

• «سـلاح فلسـطيني اسمه النمو السكاني»، **المستقبل**، السنة ١١، العدد ٥٤٧، ١٥/٨/١٩٨٧، ص ٢٤ ـ ٢٥.

• سوفير، ارنون؛ «هل توجد مشكلة ديمغرافية؟ انـظروا ايـة امبـراطوريـة كانت للبريطانيين»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٤، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٦٠ ـ ١٦٢، نقلاً عن **دافار**، ٢٤/٧/١٩٨٧.

• هركابي، يهوشفاط؛ «الخيارات المصيرية امام اسرائيل (٢): الضعف العربي لن يخلص اسرائيل من الخـطر الديمغرافي»، **اليوم السابع**، السنة ٣، العدد ١٦٧، ٢٠/٧/١٩٨٧، ص ٣٠ ـ ٣١.

• «هل ' اهتز' حبل ولاء الدروز لدولة اسرائيل؟»، **البـيـادر السـيـاسي**، السـنـة ٧، العـدد ٢٦١، ١٨/٧/١٩٨٧، ص ٢٢ ـ ٢٥.

• Edelman, Martin; "The Druze Courts in the Political System of Israel", *Middle East Review*, Vol. XIX, No. 4, Summer 1987, pp. 54 - 61.

○ الصحافة

• سليمان، محمد؛ «المجلات الفلسطينية الادبية في العهد العثماني: ' النفائس العصرية ' وقصص خليل بيدس»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/اب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ٦٥ ـ ٧٤.

• موسى، ابراهيم؛ «واقع الصحافة في قطاع غزة»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٦، ١٩٨٧/٨/٢٩، ص ٤١ ـ ٤٢.

○ التعليم

• «البطالة بين الاكاديميين العرب في اسرائيل»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٦، ١٩٨٧/٨/٢٩، ص ٣٨ ـ ٣٩،

• «طلبة كلية الدعوة واصول الدين يعقدون مؤتمراً صحافياً في الاقصى الشريف ويشرحون مطالبهم العادلة»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٥٩، ١٩٨٧/٧/٤، ص ٦٥.

• ناصر، عيله؛ «جامعات المناطق المحتلة: القمع طال المتطوعين الاجانب»، **الحرية**، العدد ٢٢٦، ١٩٨٧/٨/٣٠، ص ١٤ ـ ١٥.

○ المدن والقرى

• ابو غوش، عبد المجيد؛ «بيت نبالا: قرية عربية أهلها عرب اقحاح وبنيت عام ١٢٩٣ ميلادية»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٤، ١٩٨٧/٨/١٥، ص ٤٤ ـ ٤٥.

• «اتجاه لتعيين لجنة جديدة لادارة بلدية دورا: مدينة المائة قرية وقرية»، **العودة**، السنة ٥، العدد ١٢٢، ١٩٨٧/٧/١٦، ص ١٧ ـ ٢١.

• سجدية، ابراهيم؛ «برسم البحث عن آثار الاولين: الحفريات في القدس تهدد معالمها»، **العودة**، السنة ٥، العدد ١٢٤، ١٩٨٧/٨/١٣، ص ٢٦ ـ ٢٨.

• كساب، عمر؛ «قرية العريان في المثلث الشمالي: سطور من قصة البقاء من اجل الصمود»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٤، ١٩٨٧/٨/١٥.

• م. د؛ «الكوفخة دمرها الاسرائيليون واقاموا عليها مستعمرة»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٢، ١٩٨٧/٧/٢٥، ص ٤٣ ـ ٤٥.

• مناع، جودت؛ «قرية العبيدية: لا ماء ولا كهرباء ولا مواصلات»، **العودة**، السنة ٥، العدد ١٢٤، ١٩٨٧/٨/١٣، ص ٢٩ ـ ٣٢.

○ المستوطنات

• رحايكة، محمد؛ «مستوطنة جيلو: الزحف الى بيت صفافا عن طريق المجاري»، **العودة**، السنة ٥، العدد ١٣٢، ١٩٨٧/٧/٢، ص ٢٥ ـ ٢٦.

• المشوفي، محمد؛ «مشروع تل السلطان التوطيني برفح...» **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٠، ١٩٨٧/٧/١٣ ص ١٣ ـ ٣١.

○ المياه

• حمد، حسين؛ «بعد التوصل الى اتفاق اسرائيلي ـ اميركي... محاولات لتجفيف آبار الضفة الغربية وتصحيرها»، **الحرية**، العدد ٢٢٠، ١٩٨٧/٧/١٢، ص ١٤ ـ ١٥.

• دراسة خاصة: مصادر المياه في الضفة الغربية»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦١، ١٩٨٧/٧/١٨، ص ٢٩ ـ ٣١.

• قبعة ، كمال؛ «الآثار التدميرية ـ الالحاقية للسياسة المائية في الضفة الغربية»، **الهدف**، السنة ١٩ ، العدد ٨٧٦، ١٩٨٧/٨/٢٤، ص ٢٦ ـ ٣٠.

• «المدن الفلسطينية محاصرة بالعطش: مشروع خطير لاحتكار مياه الضفة»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٦٧، ١٩٨٧/٧/٢٠، ص ١٧.

• «مشروع اسرائيلي بتمويل امريكي لضخ مياه الضفة: المستوطن يستهلك ثلاث اضعاف المواطن من المياه»، **العودة**، السنة ٥، العدد ١٢٢، ١٩٨٧/٧/١٦، ص ١٠ ـ ١٢.

• «مشروع حفر بئر جديدة يهدد منطقتي بيت لحم والخليل بالجفاف»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٠، ١٩٨٧/٧/١١، ص ١٠ ـ ١٢.

• «من مياه الضفة الى سد اليرموك: مثلث الخطر»، **المستقبل**، السنة ١١، العدد ٥٤٥، ١٩٨٧/٨/١١، ص ٢٨ ـ ٣٣.

• منـاع، جودت؛ «ازمـة المياه في بيت لحم: العـطش»، **العـودة**، السـنـة ٥، العـدد ١٢١، ١٩٨٧/٧/٢، ص ١٨ ـ ١٩.

• «المياه في الضفة والقطاع»، **العودة**، السنة ٥، العدد ١٢٤، ١٩٨٧/٨/١٣، ص ١٤ ـ ٢٠

• Kuttab, Daoud; "West Bank, Land and Water", *Middle East International*, No. 304, 11/7/1987, pp. 10 - 11.

الفلسطينيون

○ فلسطين

• «الارض المحتلة: اصـوات اسرائيلية تقترح ' الابعـاد ' حلاً لمشكلة الرعب الديمـوغرافي»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٧٠، ١٩٨٧/٨/١٠، ص ٢٦.

• الازعر، محمد خالد؛ «قطاع غزة بين الاحتلال والمقـاومـة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥» **المجلة العسكـريـة الفلسـطينيـة**، السنـة ٤، العـدد ٣، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٤٢ ـ ٥٦.

• أشد، حغاي؛ «النقل الحقيقي»، **نشرة مؤسسة الدرسـات الفلسـطينيـة**، السنة ١٤، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٧، ص ٦٠٦؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٧/٧/٧.

• «اعتصـامـات واحتجـاجـات على الخـدمات المتـراجعـة لوكـالة الغـوث: لاجئو القطاع يثورون»، **العودة**، السنة ٥، العدد ١٢٢، ١٩٨٧/٧/١٦، ص ٢٦ ـ ٢٧.

• «اقتحام سجن غزة ووقف احتجاج السجناء الامنـين بالقوة»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٠، ١٩٨٧/٧/١١، ص ٢٢.

• «اوضـاع سيئـة في المعتقـلات»، **البيـادر السياسي**، السنة ٧، العدد ١٦٥، ١٩٨٧/٨/٢٢، ص ٢٧.

• البجيرمي، محمد توفيق (مترجم)؛ «ممارسات اسرائيـل ضد حقـوق الانسـان في الارض المحتلة (١٩٨٥)، الحلقة السادسة»، **صوت فلسطين**، العدد ١٣٤ ، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٢٦ ـ ٢٩.

• «بعد النجاح المميز للاضراب العام في مناطق الـ ٤٨؛ ٧٦ الف عربي فتحوا جبهة ثالثة داخلية ضد سيـاسـة التمييز العنصري»، **الحرية**، العدد ٢١٩، ١٩٨٧/٧/٥، ص ١٥ ـ ١٦.

• الجعفري، وليد (اعداد)؛ «تجربة حركة ابناء البلد ـ جبهـة الانصار : معركة انتخابات الكنيست الحادى عشر»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/ اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٣١ ـ ١٤٠.

• «حـادثـة العبيدية، صورة مكثفة للصراع في المنـطقة: السكان يتصدون لمحاولة سرقة اراضيهم»، **البـيـادر السـيـاسي**، السـنـة ٧، العـدد ٢٥٩، ١٩٨٧/٧/٤، ص ١٠ ـ ١١.

• الحـسيني، مصـطفي محمـد؛ «العـرب في اسرائيـل: واقع عنصري وتطلع الى المساواة»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٠/٤، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٣١٠ ـ ٣١٨.

• «دفـاعـاً عن الارض في العبيدية: استشهاد مواطن وجرح سبعة آخرين» **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٣٣، ١٩٨٧/٧/٧، ص ١٥ ـ ١٨.

• سلطان ، نمـر؛ «فلسـطينيـو المثلث والجليل والنقب: قبضة واحدة في مواجهة التمييز العنصري»، **الهدف**، السنة ١٨، العدد ٨٧٠، ١٩٨٧/٦/٦، ص ١٠ ـ ١٣.

• شنـان، عبد الباقي؛ «غزة القطاع الملتهب»، **نضـال الشـعب** (دمشق)، العـدد ٤٦٩، ١٩٨٧/١١/٦، ص ٢٣ ـ ٣١.

• عادل، نزيـه؛ «بعـد تصاعد المواجهة اليومية داخل الارض المحتلة: مجزرة جديدة ترتكبها سلطات الاحتـلال في العبيـديـة»، **الحـريـة**، العـدد ٢١٩، ١٩٨٧/٧/٥، ص ١٨.

• عايد، خالد؛ «قضية اعادة مهجري اقرت وكفر برعم: بين ' السابقة الخطرة ' و ' حلف الاقليات ' »، **نشرة مؤسسـة الدرسـات الفلسطينية**، السنة ١٤، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٥٣٦ ـ ٥٤١.

• العمري، وليد؛ «الاضراب سلاح ماض قد يعود عرب الداخـل لاستخـدامـه ـ لهـذه الاسبـاب كان الاضراب»، **العـودة**، السـنـة ٥، العـدد ١٢١، ١٩٨٧/٧/٢، ص ٨ ـ ١٤.

• «غـزة تحتفل بعيد الاضحى المبارك في ظل منع

التجول والاعتقالات»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٤، ١٥/٨/١٩٨٧، ص ١٠ ـ ١٢.

• غروسمان، دافيد؛ «ريبورتاج اسرائيلي عن حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال (١) الزمن الاصفر»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٧٣، ٣١/٨/١٩٨٧، ص ١٠ ـ ١٣.

• كوسالي، بول؛ «غزة : ١٤٠ ميلاً مربعاً و ٦٤٦ ألف نسمة: قطاع الرعب»، **المجلة**، العدد ٣٩١، ٥/٨/١٩٨٧، ٢٨ ـ ٣١.

• كيوان، ماهر؛ «في تقرير اعده القس ابو العسل وثلاثة من البحاثة الامريكيين: تعذيب اسرائيلي وحشي بحق اطفال الارض المحتلة»، **الحرية**، العدد ٢٢٣، ٨/٨/ ١٩٨٧، ص ١٤.

• «ما هي خلفية مشروع آرنس؟ اقرت وكفر برعم: قضية كل الارض الفلسطينية»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٧٢، ٢٠/٧/١٩٨٧، ص ٦ ـ ١٣.

• المدني، رشاد؛ «الطفل الفلسطيني يعيش الاغتراب في وطنه»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٤، ٥/٨/١٩٨٧، ص ٥٧ ـ ٦٠.

• المدهون، ربعي؛ «بعد عشرين عاماً على الاحتلال: ملامح الصراع المقبل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ٨٦ ـ ٩٨.

• نمرود، يورام؛ «٢٠ سنة نقل»، **نشرة مؤسسة الدرسات الفلسطينية**، السنة ١٤، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٧، نقلاً عن **عل همشمار**، ١٣/٧/١٩٨٧.

• Abu - Amr, Ziad; "The Struggle for West Bank Leadership", *Middle East International*, No. 304, 11/7/1987, pp. 16 - 18.

• Kidron, Peretz; "Resurgence of a Racist", *Middle East International*, No. 307, 29/8/1987, pp. 10 - 12.

• Kubic, Milan; "Journey to a Tormented Land: An Israeli's Controversial Look at the West Bank", *Newsweek*, 13/7/1987, p. 30.

• Kuttab, Daoud; "Occupied Territories, Jobs and Sovereignty", *Middle East International*, No. 307, 25/7/1987.

• Kuttab, Daoud; "Unsavoury Revelations", *Middle East International*, No. 306, 8/8/1987, pp. 9 - 10.

○ سوريا

• «لجنة الدفاع عن المناضلين الفلسطينيين المعتقلين في سوريا: الضابطة الفدائية السورية تسوم الفدائيين الفلسطينيين العذاب»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦١، ٢٥/٧/١٩٨٧، ص ٣٠ ـ ٣١.

• «نداء عاجل من لجنة الدفاع عن المناضلين الفلسطينيين المعتقلين في سوريا»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٥، ٢٢/٨/١٩٨٧، ص ٢٠.

○ لبنان

• ابو انطون، خليل؛ «هل تستطيع سوريا أن تقف متفرجة: ضربة اسرائيلية ممكنة لاضعاف الفلسطينيين وتقوية الاماليين»، **النهار العربي والدولي**، السنة ١٠، العدد ٥٢٥، ٧/٨/١٩٨٧ ص ١٥ ـ ١٨.

• «امل تعتقل عشرات الفلسطينيين وتدعوهم للرحيل عن المخيمات : محاكم التفتيش تبعث من جديد»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٧٢، ٢٠/٧/١٩٨٧، ص ٢٠ـ ٢١.

• «' الاونروا' والوجود الفلسطيني في لبنان»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٥٩، ٤/٧/١٩٨٧، ص ٢٢.

• «اهالي مخيم شاتيلا: اضراب مفتوح عن الطعام حتى فك الحصار»، **الحرية**، العدد ٢٢٥، ٢٣/٨/١٩٨٧، ص ٩ ـ ١١.

• «' البلاد' في مخيمات الجنوب: ' امل' تواصل اعتقال المئات وكثيرون استشهدوا في سجونها»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٣٣، ٧/٧/١٩٨٧، ص ١٢ ـ ١٤.

• «بيان من اللجنة الشعبية لمخيمي صبرا وشاتيلا»، **الحرية**، العدد ٢٢٦، ٣٠/٨/١٩٨٧، ص ٩.

• «... تعاون شيعي ـ فلسطيني على التباغض المذهبي: هل تكون الجولة المقبلة في صور هي الجولة الاخيرة»، **النهار العربي والدولي**، السنة ١٠، العدد ٥٣٤، ٢٧/٧/١٩٨٧، ص ١٥ ـ ١٦.

• الجزائري، زهير؛ «في ذكرى صعود ' تل الزعتر' : عندما تكون الحياة وحدها بطولة»، **الحرية**، العدد ٢٢٣، ١٩٨٧/٨/٨، ص ١٦ ـ ١٩.

• «السوريون يريدون نقلهم الى البقاع لا الى الشمال... فتح باب الهجرة للفلسطينيين الى اوروبا وكندا واستراليا»، **النهار العربي والدولي**، السنة ١٠، العدد ٥٢٦، ١٩٨٧/٨/١٠، ص ٢٢.

• «شاتيلا يعتصم ومطلبه فك الحصار... نداء استغاثة على كل الموجات»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٤، ١٩٨٧/٨/٢٩، ص ٦ ـ ٧.

• شديد، جمال؛ «تهجير الفلسطينيين من جنوبي الليطاني... ملامح كانتون صور»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦١، ١٩٨٧/٧/٢٥، ص ١٠ ـ ١٢.

• عزام، اياد؛ «' الهدف' في صور وصيدا تنقل شهادات عن جرائم امل ضد الفلسطينيين: ١٩٤ معتقلاً وآلاف المهجرين واوامر من داود لتصفية ٣٠ فلسطينياً»، **الهدف**، السنة ١٨، العدد ٨٧٤، ١٩٨٧/٨/٣، ص ١٨ ـ ٢١.

• «... عملية اخيرة في شرق صيدا لاخراج الفلسطينيين، لا لاعادة المسيحيين»، **النهار العربي والدولي**، السنة ١٠، العدد ٥٢١، ١٩٨٧/٧/١٣، ص ١٦.

• «كان الفلسطينيون في لبنان امراء واصبحوا خبراء»، **الحوادث**، العدد ١٦٠٥، ١٩٨٧/٨/٧، ص ٦ ـ ٧.

• «مذكرة للجنة الدفاع عن المعتقلين الفلسطينيين في الجنوب»، **الحرية**، العدد ٢٢٢، ١٩٨٧/٧/٢٦، ص ١١.

• «مع استمرار حصار المخيمات: المحاصرون في المخيمات يقرعون جدران الخزان»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٧٧، ١٩٨٧/٨/٣١، ص ٦ ـ ٩.

• «منظمة العمل الشيوعي تدعو الى فك الحصار عن المخيمات»، **الحرية**، العدد ٢٢٦، ١٩٨٧/٨/٣٠، ص ١٠.

• Blascke, Nasreen; "Stemming a Tide of Human Misery", *The Middle East*, No. 163, July 1987, pp. 17 - 19.

○ مؤتمرات

• «كلمة رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي: لا سلام الا باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٣٤، ١٩٨٧/٨/٤، ص ٣٢ ـ ٣٣.

• «كلمة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح خالد الحسن في افتتاح المؤتمر: لا نقاتل من اجل القتال وانما من اجل العدالة»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٣٤، ١٩٨٧/٨/٤، ص ٣٤.

• «المؤتمر الثاني للكونفدرالية الفلسطينية في اميركا والكاريبي: تجديد الولاء والتأييد للمنظمة»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٣٣، ١٩٨٧/٧/٧، ص ١٠.

• «مؤتمر منظمة الشبيبة الديمقراطية الفلسطينية في الولايات المتحدة: عرس وطني وقرارات وحدوية»، **الحرية**، العدد ٢٢١، ١٩٨٧/٧/١٩، ص ١١ ـ ١٢.

• هيجر، رياض؛ «مؤتمر الكونفيدرالية الفلسطينية في ليما: هاجس الوطن وهاجس الهجرة»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٦٧، ١٩٨٧/٧/٢٠، ص ١٠ ـ ١١.

○ الهجرة والمهاجرة

• رحايمة، عماد؛ «الهجرة الفلسطينية الى الدانمارك: وطني ليس حقيبة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٢٨٢، ١٩٨٧/٧/٢٠، ص ٦ ـ ١٣.

القضية الفلسطينية

• افيدان، دان؛ «لقاءات الفلسطينيين من م.ت.ف. بشخصيات وجهات يسارية اسرائيلية»، **العودة**، السنة ٥، العدد ١٢١، ١٩٨٧/٧/٢، ص ٣٠ ـ ٣١؛ نقلاً عن **دافار**.

• «الارض المحتلة: اصوات اسرائيلية تقترح الابعاد حلاً لمشكلة الرعب الديمغرافي»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٧٠، ١٩٨٧/٨/١٠، ص ٢٦.

• الازعر، محمد خالد؛ «قطاع غزة بين الاحتلال والمقاومة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥»، **المجلة العسكرية الفلسطينية**، السنة ٤، العدد ٣، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٤٢ ـ ٥٦.

• الازهري، محمد خالد؛ «المجموعة الاوروبية

وقضية فلسطين ١٩٦٤ ـ ١٩٨٥»، **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠١، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٦٨ ـ ٨٥.

• جريس، صبري؛ «حول مسألة انتخابات بلدية القدس: ' خصوصية' الصراع تفرض خصوصية القرار»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز /آب (يوليو/ اغسطس) ١٩٨٧، ص ٣ ـ ١٣.

• حرب، اسامة الغزالي؛ «البعد البحري للصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/اغسطس)، ص ٤١ ـ ٦٤.

• الحسيني، مصطفي محمد؛ «اعلان سنيوره: المبادرة ـ المناورة»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤/ ٤٠، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٣٠٥ ـ ٣١٠.

• حوراني، فيصل؛ «القمة العربية الرابعة و' لاءاتها' : قمة المساومة بين الدول العربية المختلفة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/ اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٤ ـ ٤٠ .

• الخطيب، محمود؛ «لغز المؤتمر الدولي»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٥٣ ـ ١٥٩.

• خوري، البير؛ «... امل اسرائيل: سقوط المؤتمر الدولي تحت وطأة الدويلات المذهبية»، **النهار العربي والدولي**، السنة ١٠، العدد ٥٣٤، ٢٧/٧/١٩٨٧، ص ٣١ ـ ٣٤.

• رشوان، ضياء؛ «رداً على اطروحات اكرم الحوراني: للهزيمة أسباب أخرى»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٦٧، ٢/٧/١٩٨٧، ص ٣٠ ـ ٣١.

• ر. م.؛ «فكرة سنيوره بين الرفض والتأييد؛ العبيدية تتصدى لسماسرة الارض»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٧٣ ـ ١٧٩.

• السعدي، خليل؛ «اسرائيل ومسألة المؤتمر الدولي: صورة الخلاف الداخلي»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ص ٩٩ ـ ١١٠.

• سليمان، محمد؛ «قضايا الثورة: خلط اوراق المنطقة... لماذا؟»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٤، ٢٩/٨/١٩٨٧، ص ٢٩ ـ٣١.

• سيف، احمد؛ «... تاتشر و' أل' التعريف في التمثيل الفلسطيني»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ١٦٢، ١/٨/١٩٨٧، ص ٢٢ ـ ٢٤.

• شيفتان، دان؛ «م.ت.ف. على اعتاب مرحلة جديدة»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٤، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٤٨٨ ـ ٤٩١؛ نقلا عن **هارتس**، ٢٦/٦/١٩٨٧.

• شعلان، حسين؛ «مصر: نتائج الاتصالات المتعددة حول المؤتمر الدولي ـ تراجع موجة التفاؤل بقرب الانعقاد»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٧٠، ١٠/٨/١٩٨٧، ص ٢٢ ـ ٢٣ .

• الشروف، عبد الهادي؛ «المجموعة الاوروبية والقضية الفلسطينية: بين محاولة التمايز عن الموقف الامريكي والخضوع له»، **الحرية**، العدد ٢٢٥، ٢٣/٨/١٩٨٧، ص ٢٦ ـ ٢٨.

• ضاهر، وليم؛ «كاسحة الغام تتقدم مسيرة الدولي»، **الحوادث**، العدد ١٦٠٣، ٢٤/٧/١٩٨٧، ص ١٥ ـ ١٦.

• عبدالله، صلاح؛ «لقاء بودابست حلقة في سلسلة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٦٧ ـ ١٧٢.

• العبدالله، هاني؛ «شامير: نرفض المؤتمر الدولي وبيرس غير مخول بالمتابعة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٦٠ ـ ١٦٦.

• «عشرون عاماً على الاحتلال، سبع سنوات على قانون القدس: وتبقى القدس عربية»، **الهدف**، السنة ١٨، العدد ٨٧٤، ١٣/٨/١٩٨٧، ص ٦ ـ ٨.

• «٢٠ عاماً على هزيمة ١٩٦٧: الاحزاب المصرية لم تتفق بعد على اسباب الهزيمة (ندوة)»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٤، ١٥/٨/١٩٨٧، ص ٣٤ ـ ٣٥.

• عنباري، بنحاس؛ «محادثات جنيف: ذر الرماد في العيون ام تقدم حقيقي»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٧١، ١٨/٧/١٩٨٧، ص ٥١.

• غوتهليف، يهودا؛ «هل هناك مجال لدولة يهودية غير ديمقراطية»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤/ ٤٠،

تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٣٤٢ ـ ٣٤٤؛ نقلاً عن دافار، ١٩٨٧/٦/٢٥.

• فاعور، عدنان؛ «لعبة السلام في الشرق الاوسط»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٥٩، ١٩٨٧/٧/٤، ص ٧٠.

• القدسي، فهد؛ «سنيوره يعلن نفسه مواطناً اسرائيلياً: المشاركة في الانتخابات تمهيد لفرض التعايش الشامل»، **الهدف**، السنة ١٨، العدد ٨٧٤، ١٩٨٧/٨/٣، ص ١١ ـ ١٣.

• مباركة، محمد؛ «عشرون عاماً على الاحتلال: من جيل حزيران الى جيل المقاومة»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٣٥، آب (اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٩ ـ ٢٥.

• محفوظ، عبد الهادي؛ «ورقتان للسلام، اميركية ـ اسرائيلية ومصرية ـ اردنية: واشنطن تلوح بالمؤتمر الاقليمي ومبارك يرفض لقاء شامير»، **كل العرب**، العدد ٢٥٨، ١٩٨٧/٨/١٥، ص ٢٠ ـ ٢٣.

• محمد، نعمان؛ «عشرون عاماً من اجراءات الضم والتهويد لمدينة القدس: ضم وتعايش مع الحجارة وفشل مع المواطنين»، **الحرية**، العدد ٢٢٠، ١٩٨٧/٧/١٢، ص ٣١ ـ ٣٨.

• المدهون، ربعي؛ «بعد عشرين عاماً على الاحتلال: ملامح الصراع المقبل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ٨٦ ـ ٩٨.

• مراد، علي عباس؛ «الامن القومي العربي في ضوء المتغير الاسرائيلي»، **كل العرب**، العدد ٢٥٦، ١٩٨٧/٧/٢٢، ص ٤.

• «منظمة الوحدة الافريقية: ندين اسرائيل دولة الاحتلال»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٤، ١٩٧٧/٨/٢٩، ص ٤٠ ـ ٤١.

• ميلسون، مناحيم؛ «سياسة الحكم العسكري في يهودا والسامرة وقطاع غزة»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٠٤، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٢٩١ ـ ٣٠٤؛ نقلاً عن **سكيراه حودشيت**، ١٩٨٧/٥/١٥.

• «الندوة الرابعة في نيويورك للمنظمات الاقليمية غير الحكومية: رعاية دولية لمؤتمر سلام فلسطيني ـ اسرائيلي»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦١، ١٩٨٧/٧/٢٥، ص ٨ ـ ٩.

• نمرود، يورام؛ «٢٠ سنة ترحيل»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٥/٤١، آب (اغسطس) ١٩٨٧، ص ٤١٠ ـ ٤٢٣؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٧/٧/١٣.

• هركابي، يهوشفاط؛ «الخيارات المصيرية امام اسرائيل (١)»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٦٦، ١٩٨٧/٧/١٣، ص ٢٦ ـ ٢٨.

• هركابي، يهوشفاط؛ «الخيارات المصيرية امام اسرائيل (٢): الضعف العربي لن يخلص اسرائيل من الخطر الديمغرافي»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٦٧، ١٩٨٧/٧/٢٠، ص ٢٢ ـ ٢٣.

• هركابي، يهوشفاط؛ «الخيارات المصيرية امام اسرائيل (٣): هل الانسحاب عمالة لمنظمة التحرير الفلسطينية؟»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٦٨، ١٩٨٧/٧/٢٧، ص ٣٠ ـ ٣١.

• هركابي، يهوشفاط؛ «الخيارات المصيرية امام اسرئيل (٤): الكتلة السكانية العربية قادرة على تقويض اسرائيل كدولة يهودية»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٦٩، ١٩٨٧/٨/٣، ص ٣٠ ـ ٣١.

• هركابي، يهوشفاط؛ «الخيارات المصيرية امام اسرائيل (٥): سياسة الضم ستقود الى افلاس قومي»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٧٠، ١٩٨٧/٨/١٠، ص ٣٠ ـ ٣١.

• Ahursky, Mikhail; "Soviet Priorities in the Arab - Israeli Conflict", *The Jerusalem Journal of International Relations,* Vol. 9, No. 2, June 1987, pp. 43 - 82.

• Atlas, Yedidya; "The Elusive Peace", *Israel Scene,* July 1987, pp. 8 - 9.

• Brecher, Michael and Patrick James; "International Crises in the Middle East, 1929 - 1979: Immediate Severity and Longterm Importance",*The Jerusalem Journal of International Relations,* Vol. 9, No. 2, June 1987, pp. 1 - 42.

• Miller, Aaron David; "The Arab - Israeli Conflict (1967 - 1987): A Retrospective", *The Middle East Journal,* Vol. 41, No. 3, Summer 1987, pp. 349 - 360.

• Parsons, Anthony; "The Palestine Question: There Must be Compromise", *Middle East Internaional,* No. 307, 29/8/1987, pp. 15 - 16.

• Shahak, Israel; "Why a Peace Confer-

ence is a Nonsense", *Middle East International*, No. 304, 11/7/1987, pp. 20 - 21.

• Weizman, Steve; "The Fundamental Problem : The International Conference Proposal Hits at the Very Heart of the Labour - Likud Divide", *Israel Scene:* July 1987, pp. 4 - 5.

منظمة التحرير الفلسطينية

○ الشؤون الداخلية

• شبيب، سميح؛ «في ضوء قرارات المجلس الوطني: تحرك سياسي فلسطيني مركز»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٤١ ـ ١٤٥.

• شيفتان، دان؛ «م. ت . ف . على اعتاب مرحلة جديدة»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٤، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٤٨٨ ـ ٤٩١، نقلاً عن **هارتس**، ٢٦/٦/١٩٨٧.

• المدهون، راسم؛ «حول حوار من نوع آخر... لصبري جريس: من اين يجيء النقد ؟ وأين يذهب ؟»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٢١ ـ ١٣٠.

• «مشروع جبهة الانقاذ للوحدة الوطنية الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٦، نقلاً عن **السفير** (بيروت)، ١٨/٦/١٩٨٧.

• هلال، جميل؛ «في تطور الفكر اليميني: من التنظير للانقسام والتمحور الى التبشير بنهاية الثورة والمنظمة»، **الحرية**، العدد ٢٢٤، ١٦/٨/١٩٨٧، ص ٣١ ـ ٣٦.

• Abu Khalil, As'ad; "Internal Contradictions in the PFLP: Decision Making and Policy Determination", *The Middle East Journal*, Vol. 41, No. 3, Summer 1987, pp. 361 - 378.

• Khalidi, Rashid; "PNC Strengthens Palestinian Hand", *MERIP Reports*, No. 147, July/August 1987, pp. 38 - 39.

○ بيانات وتصريحات

• «الاتفاق على استعادة وحدة جبهة التحرير الفلسطينية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٥٩، ١١/٧/١٩٨٧، ص ٧.

• «ايماناً بحقنا المشروع في الكفاح المسلح»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٣، ١٥/٨/١٩٨٧، ص ٩.

• «بيان صادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/ اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٨٠ ـ ١٨٢.

• «بيان للمنظمة ولجنة خاصة لمتابعة الوضع في المخيمات»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٣٤، ٤/٨/١٩٨٧، ص ٨.

• «توافق في الرأي بين موسكو و م.ت.ف.»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٥٩، ١١/٧/١٩٨٧، ص ٤ ـ ٥.

• «الجبهة الشعبية: سنقوم بواجبنا في الدفاع عن اهلنا وثورتنا في لبنان»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٧٢، ٢٠/٧/١٩٨٧، ص ٢١.

• «راية فلسطين ارتفعت عالياً في القارة السمراء وشبه القارة الهندية: ابو عمار القى خطاباً هاماً في القمة الافريقية في أديس ابابا»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٣، ١٥/٨/١٩٨٧، ص ١٤ ـ ١٧.

• «في ختام دورة اجتماعات المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية: ضرورة مباشرة جميع القوى الوطنية لوضع توجيهات المجلس الوطني موضع التطبيق»، **الحرية**، العدد ٢٢٤، ١٦/٨/١٩٨٧، ص ٩ ـ ١١.

• «في ختام زيارة حواتمه لنيكاراغوا: بيان فلسطيني ـ نيكاراغوي مشترك»، **الحرية**، العدد ٢١٩، ٥/٧/١٩٨٧، ص ١١ ـ ١٢.

• «القائد العام في رسالة الى الشعب بمناسبة الاضحى المبارك: سنصل شاطىء الحرية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٣، ١٥/٨/١٩٨٧، ص ٧.

• «كلمة رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي: لا سلام الا باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٣٤، ٤/٨/١٩٨٧، ص ٣٢ ـ ٣٣.

• «اللجنة التنفيذية شكلت لجنة فرعية خاصة بالمخيمات: بحكم المسؤولية الخاصة للقوات السورية في بيروت»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦١، ٢٥/٧/ ١٩٨٧، ص ١١.

• «م.ت.ت. تعارض انتخاب نواب عن مخيمات الاردن»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٨٢، نقلاً عن وفا (تونس)، ١٤/٦/١٩٨٧.

• «م.ت.ف: العدو عذب السجين عواد حمدان حتى الموت»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٢، ١/٨/١٩٨٧.

• «المكتب السياسي [للجبهة الشعبية] يقرر فصل بسام ابو شريف من عضوية الجبهة»، **الهدف**، السنة ١٨، العدد ٨٧٤، ٣/٨/١٩٨٧، ص ٢٢.

• «المكتب السياسي للجبهة [الشعبية]: لقاء عرفات ـ مبارك مخالفة واضحة لقرارات المجلس الوطني»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٧٥، ١٧/٨/١٩٨٧، ص ٩.

• «منظمة التحرير تستنهض عروبة العرب، فالتحديات داهمة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٤، ٢٩/٨/١٩٨٧، ص ٤ ـ ٥.

○ العلاقات الخارجية

• «ابو عمار زار رومانيا بدعوة من تشاوشيسكو: شروط السلام الجذرى والدائم»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٣، ١٥/٨/١٩٨٧، ص ٦ ـ ٧.

• «اتفاق للتعاون الشامل بين الهند والمنظمة: عرفات رجل المهمات الصعبة بين غاندي وضياء الحق»، **البيادر السياسي**، العدد ٢٦٤، ١٥/٨/١٩٨٧، ص ١٧.

• الازهري، محمد خالد؛ «المجموعة الاوروبية وقضية فلسطين، ١٩٦٤ ـ ١٩٨٥»، **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠١، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٣٢ ـ ٣٨.

• «انقشعت بين مصر والمنظمة والرئيسان التقيا في أديس أبابا...»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٢، ١/٨/١٩٨٧، ص ٦.

• بكر، احسان؛ «معلومات خاصة بالتضامن حول الاتصالات المصرية ـ الاردنية ـ الفلسطينية: القاهرة وعمان تنتظران ردوداً فلسطينية»، **التضامن** (لندن)، السنة ٥، العدد ١١٤، ٢٥/٧/١٩٨٧، ص ١٧.

• «البيان السوفياتي ـ الفلسطيني المشترك: مرحلة جديدة من التفاهم العميق تتوج بزيارة عرفات لموسكو»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٦٥، ٦/٧/١٩٨٧، ص ٢٤.

• «تحليل هادىء جديد لحقيقة الوضع في الاردن»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٠، ١١/٧/١٩٨٧، ص ٢٠ ـ ٢١.

• «توافق في الرأي بين موسكو و م.ت.ف.»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٥٩، ١١/٧/١٩٨٧، ص ٤ ـ ٥.

• حوراني، فيصل؛ «رأي في الاحداث: اي فائدة في هذه العلاقات المصرية»، **الحرية**، العدد ٢٢٤، ١٦/٨/١٩٨٧، ص ١٣.

• «دودين: الاردن لن ينسق مع م. ت.ف.»، **الحرية**، العدد ٢٢٢، ٢٦/٧/١٩٨٧، ص ١٧.

• «الديمقراطية: ندين الاعتداءات في صيدا ونرفض التصعيد من اي طرف كان»، **الحرية**، العدد ٢٢٥، ٢٣/٨/١٩٨٧، ص ٨.

• «راية فلسطين ارتفعت عالياً في القارة السمراء وشبه القارة الهندية: أبو عمار القى خطاباً هاماً في القمة الافريقية في اديس ابابا»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٣، ١٥/٨/١٩٨٧، ص ١٤ ـ ١٧.

• «زيارة القدومي الى موسكو أجلت مجيء وايزمان»، **الحوادث**، العدد ١٦٠١، ١٠/٧/١٩٨٧، ص ٢٦.

• سماحة، جوزيف؛ «قراءة بالوقائع في السياسة السورية وتناقضاتها: دمشق حائرة بين موسكو وواشنطن»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ٦٦١، ١٣/٧/١٩٨٧، ص ١٠ ـ ١٣.

• شاهين، أحمد؛ «الغاء اتفاق القاهرة: مواقف ومصالح»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٤٦ ـ ١٥٢.

• شبيب، سميح؛ «في ضوء قرارات المجلس

الوطني: تحرك سياسي فلسطيني مركز»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٤١ ـ ١٤٥.

• الشروف، عبد الهادي؛ «المجموعة الاوروبية والقضية الفلسطينية: بين محاولة التمايز عن الموقف الاميركي والخضوع له»، **الحرية**، العدد ٢٢٥، ١٩٨٧/٨/٢٣، ص ٢٦ ـ ٢٨.

• عبد الحميد، مهند؛ «عشرون عاماً من الاحتلال: مطامح الالحاق الاردنية لم تتوقف»، **الحرية**، العدد ٢٢١، ١٩٨٧/٧/١٧، ص ٣٢ ـ ٣٨.

• عبد الرحمن، خيرالدين؛ «فلسطين وافريقيا (١) عرفات وافريقيا: الاستثناء الفلسطيني»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٥٩، ١٩٨٧/٧/١١، ص ٤٠ ـ ٤٢.

• عبد الرحمن، خيرالدين؛ «افريقيا وفلسطين (٢): صورة العربي في نص انكليزي لمدرسة افريقية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٠، ١٩٨٧/٧/١٨، ص ٤٢ ـ ٤٤.

• عبد الرحمن، خيرالدين؛ «فلسطين وافريقيا (٣): وكيل محلي للمعلم العربي»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦١، ١٩٨٧/٧/٢٥، ص ٤٢ ـ ٤٤.

• عبد الرحمن، خيرالدين؛ «افريقيا وفلسطين (٤): فلسطينيون... نعم! ولكنكم عرب العرب»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٢، ١٩٨٧/٨/١، ص ٤٠ ـ ٤٢.

• عبد الرحمن، خيرالدين؛ «افريقيا وفلسطين (٥): صادرات الهموم العربية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٣، ١٩٨٧/٨/١٥، ص ٤٠ ـ ٤٢.

• عبد الرحمن، خيرالدين؛ «افريقيا وفلسطين (٦): عندما نطالب افريقيا برفع الايدي العربية عن الفلسطينيين»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٤، ١٩٨٧/٨/٢٩، ص ٣٩ ـ ٤٢.

• «العلاقات المصرية ـ الفلسطينية بداية مرحلة جديدة»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٤، ١٩٨٧/٨/١٥، ص ١٨ ـ ١٩.

• عواد، عبدالله؛ «حقيقة النظام الاردني تتجلى في البناية الزرقاء»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٢، ١٩٨٧/٧/٢٥، ص ١٤ ـ ١٥.

• «الفاهوم في عمان: زيارة خاصة اكتسبت ابعاداً سياسية»، **الهدف**، السنة ١٨، العدد ٨٧٤، ١٩٨٧/٨/٣، ص ١٧.

• القعيد، يوسف؛ «فتح الابواب المغلقة بين مصر والمنظمة»، **المستقبل**، السنة ١١، العدد ٥٤٤، ١٩٨٧/٧/٢٥، ص ٢٣ ـ ٢٤.

• «منظمة الوحدة الافريقية: ندين اسرائيل دولة الاحتلال»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٤، ١٩٨٧/٨/٢٩، ص ٤٠ ـ ٤١.

• هيجر، رياض؛ «فاروق القدومي بعد زيارة موسكو: لم تتجاوب سوريا مع الجهود السوفياتية لتحسين علاقاتها بمنظمة التحرير»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٦٦، ١٩٨٧/٧/١١، ص ١٦.

• «وفد برئاسة القدومي زار موسكو: ابو عمار تلقى دعوة رسمية لزيارة الاتحاد السوفياتي»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٣٢، ١٩٨٧/٧/١، ص ٨ ـ ٩.

• Islam, Shada; "Palestinians and the EEC: Package of Aid", *Middle East International*, No. 305, 25/7/1987, pp. 9 - 10.

• Pipes, Daniel; "Arab *vs.* Arab Over Palestine", *Commentary*, Vol. 84, No. 1, July 1987, pp. 17 - 25

○ العمليات الفدائية

• «ابطال المقاومة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية ينفذون عملية جريئة في تلة زغلة: تدمير مقر الحاكم العسكري ومصرع سبعة من الجنود الصهاينة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٧٥، ١٩٨٧/٨/١٧، ص ١١.

• «اثر القرار الفلسطيني بمواصلة التصعيد العسكري: قتل وجرح عشرين ضابطاً وجندياً اسرائيلياً في قلقيلية»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٣٣، ١٩٨٧/٧/٧، ص ١٩.

• عبدالحق، اياد؛ «رابين اعتبره ' الهجوم الاخطر منذ وقت طويل ' : هجوم نهاري وسط غزة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٣، ١٩٨٧/٨/١٥، ص ٨ ـ ٩.

• سلطان، نمر؛ «الارض المحتلة: ٣٨ عملية

عسكرية خلال شهر تموز [يوليو]، مصرع ٥ صهاينة وجرح ٢٤ وخسائر مالية تقدر بالملايين»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٧٦، ٢٤/ ٨/١٩٨٧، ص ٣٠ ـ ٣٢.

• شاهين، خليل؛ «... كل الشعب في ميدان المعركة»، **الهدف**، السنة ١٨، العدد ٨٧١، ١٣/٧/١٩٨٧، ص ١٠ ـ ١٥.

• عبد الله، سامر؛ «من غزة الى قلقيلية: كل الشعب يقاوم»، **الحرية**، العدد ٢٢٤، ١٦/٨/١٩٨٧، ص ٦ ـ ٧.

• «غزة تحاصر الاحتلال»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٧٥، ٧/٨/١٩٨٧، ص ٦ ـ ٨.

• الفار، بسام؛ «الروايات والاستخلاصات الاسرائيلية لما جرى في ميدان فلسطين: غزة برلين شرق اوسطية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٤، ٢٩/٨/١٩٨٧، ص ٢٥ ـ ٢٦.

• محفوظ، عبدالهادي؛ «الارض المحتلة: هجوم غزة الفدائي جواب فلسطين على القرار ٢٤٢»، **كل العرب**، العدد ٢٥٩، ١٢/٨/١٩٨٧، ص ٣٠ ـ ٣١.

• محمد، نعمان؛ « عمليات عسكرية نوعية ترعب الاسرائيليين...: هل بدأت ترجمة قرارات المجلس الوطني الفلسطيني؟»، **الحرية**، العدد ٢٢٨، ٤/٧/١٩٨٧، ص ١٦.

• Kuttab, Daoud; "Murder in Gaza", *Middle East International*, No. 306, 8/8/1987, p. 9.

الكتب ـ عروض ومراجعات

• ابراش، ابراهيم؛ **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية والوطنية الفلسطينية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ٢٧٣ ص (سلسلة اطروحات الدكتوراه، ١٠)، **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٢٠، آب (اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٤٥ ـ ١٥٤ (مراجعة فكتور سحاب).

• ابن اريه، يهوشع؛ **البلدة القديمة في القرن التاسع عشر** (بالعبرية)، القدس: ياد اسحاق بن تسفي، ١٩٧٧، ٤٩٤ ص، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦١، ١٨/٧/١٩٨٧، ص ٥٧ ـ ٦٠، (مراجعة امية الخطيب).

• ابو حسين، وفيق؛ **الجريمة في اسرائيل**، ١٩٨٢، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٥٩، ٤/٧/١٩٨٧، ص ٥١ ـ ٦٠.

• ابو لغد، ابراهيم (محرر)؛ **تحول فلسطين** (بالانجليزية)، ايفانستون: نورث وسترن يونفيرستي، ١٩٨٧، ٣٠ ص، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٣، ١٥/٨/ ١٩٨٧، ص ٥٠.

• بحبح، بشارة؛ **اسرائيل واميركا اللاتينية: البعد العسكري**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٧، **الافق** (نيقوسيا)، السنة ٧، العدد ١٦٠، ٢٠/٨/١٩٨٧ ، ص ٣٧.

• بيرلوتر، عاموس؛ **حياة مناحيم بيغن وعصره**، نيويورك: منشورات دوبل داي، ١٩٨٧، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٤، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٧، ص ٦٢٣ ـ ٦٢٥؛ نقلاً عن **هارتس**، ٧/٨/١٩٨٧ (مراجعة هيا يوشاس).

• البزاز، سعد؛ **الحرب السرية، خفايا الدور الاسرائيلي في حرب الخليج** ، لندن: مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، **عالم الكتب** (الرياض)، المجلد ٨، العدد ٢، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٢٨٢.

• بلوش، جوناثان؛ **الاستخبارات البريطانية وعملياتها السرية** (مترجم) بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٧، **كل العرب**، العدد ٢٥٩، ١٢/٨/١٩٨٧، ص ٧١.

• بياروتي، ارميتا؛ **عادات وتقاليد في فلسطين** (بالعبرية)، تل ابيب: وزارة الدفاع، ١٩٨٧، ٢١٩ ص، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٢، ٢٥/٧/١٩٨٧، ص ٥٧ ـ ٥٩ (مراجعة امية الخطيب).

• بيضي، احمد؛ **مع غسان كنفاني بين المنفى والهوية والابداع**، الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، ١٩٨٧، ٢٧٠ ص، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٧١، ٧/٨/١٩٨٧، ص ٤٤ (مراجعة احمد بيضي).

• حبيب الله، غانم؛ **علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الاردني**، القدس: بلا ناشر، ١٩٨٧، ١٥٣ ص، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٣٦، ٩/٨/١٩٨٧، ص ٤٣.

• حجازي، عرفات؛ **صلاح الدين: ذكرى مرور**

٨٠٠ عام على فتح القدس، عمان: دار الصباح للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨٧، **كل العرب**، العدد ٢٥٨، ١٩٨٧/٨/٥، ص ٧١.

• حجازي، عرفات؛ **الارهاب الصهيوني والسيطرة على القرار الدولي**، عمان: دار الصباح للصحافة والنشر، ١٩٨٧، ٢٤٠ ص، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٣٤، ١٩٨٧/٨/٤.

• حداد، يوسف؛ **المجتمع والتراث في فلسطين: قرية البصة**، نيقوسيا: مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٥، ٢٦٨ص، **عالم الكتب**، المجلد ٨، العدد ٢، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٢٧٠.

• حساسيان، مانويل سركيس؛ **الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية**، القدس: منشورات البيادر، ١٩٨٧، **الافق**، العدد ١٦٠٩، ١٩٨٧/٨/٤، ص ٣٧.

• حماد، مجدي؛ **العسكريون العرب وقضية الوحدة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٢٤، ١٩٨٧/٧/٢٥، ص ٦٠.

• حمودة، عادل؛ **سليمان خاطر: السلام الموساد**، القاهرة: سيناء للنشر، ١٩٨٧، ٢٣٠ ص، **عالم الكتب**، المجلد ٨، العدد ٢، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ٢٧٩.

• حوراني، فيصل؛ **عبد الناصر وقضية فلسطين**، عكا: دار الاسوار، ١٩٨٧، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٤، ١٩٨٧/٨/٢٩، ص ٤٣.

• **دراسات في الحركة التقدمية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، **كل العرب**، العدد ٢٦٢، ١٩٨٧/٨/٢، ص ٦٧.

• راضي، أشرف؛ **الفجوة: الصراع الطائفي في التجمع الصهيوني**، القدس (؟): دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، **الافق**، السنة ٧، العدد ١٦٣، ١٩٨٧/٨/٣، ص ٣٦.

• الزريعي، عابد عبيد؛ **المرأة في الادب الشعبي الفلسطيني**، الطبعة ٢، بلا مكان نشر، منشورات مجلة الهدف، ١٩٨٧، ٢٣٣ ص، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٧٨٥، ١٩٨٧/٨/١٧، ص ٣٨ ـ ٤١.

• سليمان، ميخائيل؛ **صورة العرب في عقول الامريكيين**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، **المجلة**، العدد ٣٨٩، ١٩٨٧/٧/٢٨، ص ٤٠.

• سمحة، موسى؛ **الصراع الديمغرافي في فلسطين المحتلة**، عمان: اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، ١٩٨٦، ٢١٥ ص، **عالم الكتب**، المجلد ٨، العدد ٢، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٢٧٨.

• شعبان، عبد الحسين؛ **مشروع محكمة القدس الدولية**، نيقوسيا: شرق برس، ١٩٨٧، **الافق**، السنة ٧، العدد ٢٥٩، ١٩٨٧/٧/٣٠، ص ٣٦.

• صنبر، الياس؛ **فلسطين ١٩٤٨: التغييب** (مترجم)، بيروت ونيقوسيا: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ومؤسسة بيسان (منشورات الكرمل)، ١٩٨٧، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٧٠، ١٩٨٧/٨/١٠، ص ١٠ ـ ١٣.

• عبد اللطيف، شفيق؛ **السينما الاسرائيلية**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٧، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٦٩، ١٩٨٧/٨/٣، ص ٤٤ (مراجعة خميس الخياطي).

• عطا الله، محمود علي؛ **فهرس مخطوطات مكتبة الحرم الابراهيمي في الخليل**، عمان: مجمع اللغة العربية الاردني، ١٩٧٣، **عالم الكتب**، المجلد ٨، العدد ٢، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٢٠٧ ـ ٢١٥ (مراجعة عزت ياسين صالح).

• غروسمان، دافيد؛ **الزمن الاصفر** (مترجم)، ١٩٨٧، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٧٣، ١٩٨٧/٨/٣١، ص ١٠ ـ ١٣.

• فرح، بلوس؛ **الحركة العمالية العربية في فلسطين: جدليه بعثها وسقوطها**، شفاعمرو: دار الشرق، ١٩٨٧، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٣٥، ١٩٨٧/٩/١، ص

• فوراني، فتحي؛ **دفاعاً عن الجذور**، الناصرة: المطبعة الشعبية ـ بيت الصداقة، ١٩٨٧، **المجلة**، العدد ٣٩٢، ١٢/٨/ ١٩٨٧، ص ٤١.

• القاسم، افنان؛ **مسالة الشعر والملحمة الدرويشية: محمود درويش في مديح الظل العالي**، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧، **كل العرب**، العدد ١٩٨٧/٨/١٢، ص ٧١.

• قدومي، صلاح؛ **اتجاهات السينما الوثائقية**

الفلسطينية ١٩٣٥ ـ ١٩٨٢ (اطروحة جامعية)، صوفيا: المعهد العالي للفنون المسرحية، ١٩٨٧، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٢، ١٩٨٧/٨/١، ص ٤٩.

• كوبان، هيلينا؛ **المنظمة تحت المجهر** (مترجم)، لندن: منشورات هاي لايت، ١٩٨٤، **المجلة العسكرية الفلسطينية**، السنة ٤، العدد ٣، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٦٨ ـ ٧٨ (مراجعة علي جمال الدين).

• كوهين، ادير؛ **وجه بشع في المراة: انعكاس الصراع اليهودي ـ العربي في ادب الاطفال العبري**، تل ابيب: رشافيم، ١٩٨٥، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٦٧، ١٩٨٧/٧/٢٠، ص ٤٤ (مراجعة رياض بيدس).

• لوتفك، ادوارد (وآخرون)؛ **العمق الاستراتيجي في الحروب الحديثة** (مترجم)، عمان: دار الجليل للنشر ١٩٨٧، **كل العرب**، العدد ٢٥٨، ١٩٨٧/٨/١٥، ص ٧١.

• المبيض، سليم عرفات؛ **الجغرافيا الفولكلورية للامثال الشعبية الفلسطينية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، **الفجر الادبي** (القدس)، العدد ٨١ ـ ٨٢، حزيران/تموز (يونيو/يوليو) ١٩٨٧، ص ١١ (مراجعة ر. غ).

• **مذكرات صهيوني** (مترجم عن اللغة التشيكية، وهو اضاءة على يوميات الزعيم الصهيوني ايفون رديليخ)، نيقوسيا: منشورات الصمود العربي، ١٩٨٧، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٧٤، ١٩٨٧/٩/٧، ص ٤٥.

• مرغي، رفائيل؛ **ايات الله في اسرائيل: مائير كهانا**، لندن: دار ساقي، ١٩٨٧، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٦٧، ١٩٨٧/٧/٢٠، ص ٤٥.

• هيكل، محمد حسنين؛ **احاديث في العاصفة**، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٧، ٦٩٢ ص، **الحوادث**، العدد ١٦٠٥، ١٩٨٧/٨/٧، ص ٥٣.

• ركونوف، س. م؛ **دور المنظمات الصهيونية في العالم الرأسمالي** (مترجم)، دمشق: دار دمشق، ١٩٨٦، ١٥٦ ص، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ١١٧ ـ ١٢٠، (مراجعة عبدالله صخي).

• ياغي، اسماعيل احمد؛ **الارهاب والعنف في الفكر الصهيوني**، الرياض: جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، ادارة الثقافة والنشر، ١٩٨٦، ١١٣ ص، **عالم الكتب**، المجلد ٨، العدد ٢، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ٢٨٥.

• *American Foreign Policy: Current Ducuments, 1983,* Washington, D.C.: US Government Printing Office, 1983, IV + 1477 p., *The Middle East Jornal,* Vol. 41, No. 3, Summer 1987, p. 480.

• *Amnesty International Report 1986,* London and New York: Amnesty International, 1986, VII + 366 p., *The Middle East Jornal,* Vol. 41, No. 3. Summer 1987, p. 480.

• Anabtawi, Samir N.; *Palestinian Higher Education in the West Bank and Gaza: A Critical Assessment,* London and New York: Routledge and Kegan Paul, 1986, 94 p., *The Middle East Journal,* Vol. 41, No. 3, Summer 1987, p. 483.

• Appelfeld, Aharon; *To the Land of the Reeds* (Translated by Jeffrey M. Green), London: Weidenfeld and Nicolson , 1987, 148 p., *Israel Scene,* July 1987, pp. 23 - 24 (Reviewed by Aloma Holter).

• Bahbah, Bishara; *Israel and Latin America : the Military Connection,* London: Macmillan & The Institute for Palestine Studies , 1986, *Middle East International,* No. 305, 25/7/1987, pp. 18 - 19.

• Blindell, Daphne; *Have You Wept, Samson? Poems from the Middle East,* London: Quaker Peace Service, 1987, *Middle East International,* No. 307, 29/8/1987, p. 19 (Reviewed by Roger Hardy).

• Blumberg, Arnold; *Zion Before Zionism, 1838 - 1880,* Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1985, XV + 159 p., *The Middle East Journal,* Vol. 41, No. 3, Summer 1987, pp. 479 - 480.

• Carter, Jimmy; *The Blood of Abraham: Insights into the Middle East,* Boston: Houghton Mifflin, 1985, XVII + 216 p., *The Middle East Journal,* Vol. 41, No. 3, Summer 1987, pp. 456 - 457 (Reviewed by Michael Sterner).

• Melman, Yossi; *The Master Terrorist: The True Story Behind Abu Nidal,* N.Y.: Adama Books, 1987, 215 p., *MERIP Reports,* No. 147, July/August 1987, p. 47.

• Mosher, Frederick C.; *Presidential Transitions and Foreign Affairs,* Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1987, 281 p., *Foreign Affairs,* Summer 1987, p. 1105.

• Nicosia, Francis R.; *The Third Reich and the Palestine Question,* Texas: University of Texas Press, 1985, XVI + 201 p., *The Middle East Journal,* Vol. 41, No. 3, Summer 1987, pp. 461 - 462 (Reviewed by Rashid Khalidi).

• Palumbo, Michael; *The Palestinian Catastrophe, the 1948 Expulsion of a People from their Home Land,* London: Faber and Faber, 1987, *Midle East International,* No. 304, 11/7/1987, p. 23 (Reviewed by David Mcdawall).

• Porath, Yehoshua; *In Search of Arab Unity, 1930 - 1945,* London: Frank Cass, 1986, 376 p., *Middle East Review,* Vol. 4, No. 4, Summer 1987, pp. 62 - 64 (Reviewed by William B. Quandt).

• Porter, Bruce D.; *The USSR in Third World Conflicts: Soviet Arms and Diplomacy in Local Wars, 1945 - 1980,* London: Cambridge University Press, 1987, 248 p.

المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠٣، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧، ص ١٣٥ ـ ١٤٢.

• Reich, Bernard and Gershou R. Kieval; *Israel Faces the Future,* New York: Preager, 1986,VII + 229 p., *The Middle East Jounal,* Vol. 41, No. 3, Summer 1987, p. 483.

• Rose, Norman; *Chaim Weizmann,* London: Weidenfeld and Nicolson, 1987, *The Economist,* Vol. 304, No. 7513, 29/8/1987, pp. 81 - 82.

• Tobory, Mala; *The Multinational Force and Observers in the Sinai: Organization, Structure, and Function,* Boulder, Col.: Westview Press, 1987, *The Jerusalem Journal of International Relations,* Vol. 9, No. 2, June 1987, pp. 133 - 135 (Reviewed by Nissim Bar - Yaacov).

• Teveth, Shabtai; *Ben-Gurion,* Boston:

• Curtiss, Richard H.; *A Changing Image: American Perceptions of the Arab Israel Dispute,* 2nd ed., Wahington, D.C.: American Educational Trust, 1986, XII + 390 p., *The Middle East Journal,* Vol. 41, No. 3, Summer 1987, p. 483.

• Day, Arthur; *East Bank/West Bank: Jordan and the Prospects for Peace,* N.Y.: Council on Foreign Relations, 1986, IV + 157 p., *The Middle East Journal,* Vol. 41, No. 3, Summer 1987, p. 474.

• Elazar, Daniel J.; *Israel: Building a New Society, Indiana:* Indiana University Press, 1986, 287 p., *Israel Scene,* Vol. 8, No. 8, August 1987, pp. 24 - 25.

• Freedman, Robert O.; *The Middle East After the Israeli Invasion of Lebanon,* Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1986, XVIII + 363 p., *The Middle East Journal,* Vol. 41, No. 3, Summer 1987, pp. 483 - 484.

• Hough, Jerry F.; *The Struggle for the Third World: Soviet Debates and American Options,* Washington, D.C.: Brookings Institution, 1986, 300 p., *Third World Quarterly,* Vol. 9, No. 3, July 1987, pp. 1001 - 1003 (Reviewed by Sharyl Cross).

• Kleiman, Aaron S.; *Israel's Global Reach: Arms Sales as Diplomacy,* London: Pergamon and Brasseys, 1985, *Middle East International,* No. 305, 25/7/1987, pp. 18 - 19.

• Kochler, Hans; *The Reagan Administration's Foreign Policy: Facts and Judgement of the International Tribunal,* London: Third World Center for Research and Publishing, 1985, 470 p., *Third World Quarterly,* Vol. 9, No. 3, July 1987, pp. 961 - 964 (Reviewed by Peter Shearman).

• Luttwak, Edward N.; *The Logic of War and Peace* , Harvard: Harvard University Press, 1987, 283 p., *Commentary* , Vol. 84, No.1, July 1987, pp. 56 - 58 (Reviewed by Eliot A. Cohen).

• Mayhew, Christopher; *Time to Explain: An Autobiography,* London: Huthinson Ltd, 1987, *The Middle East,* No. 163, July 1987, p. 42.

Houghton Mifflin, 1987, *The Economist*, Vol. 304, No. 7513, 29/8/1987, pp. 81 - 82.

• Tivnan, Edward; *The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy*, New York: Simon and Schuster, 1987, *Middle East International*, No. 306, 8/8/1987, p. 18 (Reviewed by Donald Neff).

• Zuccotti, Susan; *The Italians and the Holocaust*, New York: Basic Books, 1987, 334 p., *Foreign Affairs*, Summer 1987, p. 1110.

المقابلات

• ابو رحمة، فايز؛ «حوار مع نقيب المحامين في القطاع بعد العودة من رحلة طويلة الى اميركا»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٢، ٢٥/٧/١٩٨٧، ص ٢٨.

• ابو ياسر (قائد عسكري فلسطيني)؛ «جاهزون بكل عزم ومراس لمواجهة العدو وعملائه ، قيادة عسكرية فلسطينية في الجنوب»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٣، ١٢/٨/١٩٨٧، ص ٢٥ ـ ٢٦.

• ادامي، ايدي فينيش (رئيس وزراء مالطة)؛ «نريد علاقة متميزة مع العرب»، **كل العرب**، العدد ٢٥٩، ١٢/٨/١٩٨٧، ص ٣٠ ـ ٣١.

• اوغلو، وحيد خلف (وزير خارجية تركيا)؛ «خط السلام سيربط تركيا بالعالم العربي»، **الحوادث**، العدد ١٦٠٢، ١٧/٧/١٩٨٧، ص ٣٠ ـ ٣١.

• براج، سنان؛ «التعتيم لا يشمل المعتقلين الفلسطينيين فقط، بل حرب المخيمات ذاتها»، **الحرية**، العدد ٢٢١، ١٩/٧/١٩٨٧، ص ٢٥.

• بري، نبيه؛ «لا قتال ولا تفجير، ولكني خائف على لبنان»، **النهار العربي والدولي**، السنة ١٠، العدد ٣٥٩، ٣٠/٨/١٩٨٧، ص ١٦ ـ ٢٠.

• بن اهرون، يوسي؛ (مدير عام مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي)؛ «المؤتمر الدولي لفظ انفاسه»، **المسلم**، المجلد ٤، العدد ٥/٤١، آب (اغسطس) ١٩٨٧، ص ٤٣٧ ـ ٤٣٩؛ نقلاً عن **هارتس**، ٢٤/٧/١٩٨٧.

• حبش، جورج؛ «ابواب سوريا ما زالت مقفلة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٩٨ ـ ٢٠٠؛ نقلاً عن **الحوادث**، ٥/٦/١٩٨٧.

• حبش، جورج؛ «المجلس الوطني انهى جبهة الانقاذ، والمؤتمر الدولي انسب الحلول»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ٢٧٣، تموز/اب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٩٤ ـ ١٩٨، نقلاً عن **التضامن**، ٥/٧/١٩٨٧.

• الحسن، خالد؛ «حذار من عقلية الصراع والاختلاف»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٦٧، ٢٠/٧/١٩٨٧، ص ١١.

• الحسن، هاني؛ «تقدم في مباحثاتنا في عمان والقاهرة، ولا بد من تعريب العلاقات الفلسطينية ـ المصرية ـ الاردنية»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٧٠، ١٠/٨/١٩٨٧، ص ١٦ ـ ١٨.

• الحسن، هاني؛ «نظام جديد في طريقه لأن يرسم في المنطقة»، **الصخرة** (الكويت)، السنة ٣، العدد ١٥٥، ١٨/٨/١٩٨٧، ص ٨ ـ ١٥.

• حواتمه، نايف؛ «الاسابيع القادمة ستشهد تطورات ايجابية باتجاه الوحدة»، **الحرية**، العدد ٢٢٢، ٢٦/٧/١٩٨٧ ص ٩ ـ ١٠.

• حوار مع رئيس لجنة «فرنسا ـ البلدان العربية» حول فلسطين وحرب الخليج والعمال المهاجرين، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ٩٦٨، ٢٧/٧/١٩٨٧، ص ١٨ ـ ١٩.

• خلف، صلاح (ابو اياد)؛ «دمشق تدفع بالمنظمات للعودة الى المنظمة ولا مؤتمر دولي قبل المصالحات العربية»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ١٢٢، ٤/٧/١٩٨٧، ص ٢١ ـ ٢٤.

• دارغونسكي (رئيس اللجنة الاجتماعية السوفياتية لمكافحة الصهيونية)؛ «الهدف الرئيسي للجنة محاربة الصهيونية كشكل من اشكال العنصرية»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٧٥، ١٧/٨/١٩٨٧، ص ١٢ ـ ١٣.

• زخروني، أمنون (محام اسرائيلي)؛ «الحوار يدور عن السلام لا عن الحرب»، **العودة**، السنة ٥، العدد ١٢٢، ١٦/٧/١٩٨٧، ص ٣١ ـ ٣٣.

• سويد، يوسف (رئيس مجلس البقيعة المحلي)؛ «السلطات الدرزية تعيش على احلام تحقيق الوعود»، **البيادر السياسي**، السنة ١٧، العدد ٢٥٩،

١٩٨٧/٦/٢٧. ص ٢٩ ـ ٣١.

• شاحل، موشي (وزير الطاقة الاسرائيلي)؛ «المؤتمر لم يلفظ انفاسه رغم ادعاءات التكتل، جوانب سياسية لقرار تقسيم امتياز شركة الكهرباء»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٥، ١٩٨٧/٨/٢٢، ص ٣٠ ـ ٣١.

• الشاذلي، سعدالدين (الفريق)؛ «على الدول العربية ان تمتلك القنبلة الذرية»، **كل العرب**، العدد ٢٦١، ١٩٨٧/٨/٢٦، ص ١٦ ـ ٢١.

• شاندرا، روميش (رئيس مجلس السلم العالمي)؛ «صداقتي مع الرئيس عرفات تعود الى ربع قرن من الكفاح المشترك... استقلال بلدي يكتمل بتحرير فلسطين»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٦٣، ١٩٨٧/٨/١٥، ص ٣٤ ـ ٣٥.

• شهاب، عزيز؛ «تجربة صحافي فلسطيني مع الصحافة الامريكية»، **اليوم السابع**، العدد ٣٨٨، ١٩٨٧/٧/٢١، ص ٤٨ ـ ٤٩.

• الصوراني، جمال؛ «المستقلون حموا المنظمة من الانقسام»، **التضامن**، العدد ٢٢٢، ١٩٨٧/٧/١١، ص ٢٠ ـ ٢١.

• عباس، محمود (ابو مازن)؛ «فتحنا باب الحوار مع دمشق ولم نوصده مع عمان»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٢٥، ١٩٨٧/٨/١، ص ٢١ ـ ٢٣.

• عبدالخالق، حسين (ممثل م.ت.ف. في البيرو)؛ **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٣٥، ١/ ١٩٨٧/٩، ص ٢٦ ـ ٢٧.

• عبد ربه، ياسر؛ «فتحنا باب الحوار مع دمشق ولم نوصده مع عمان» **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٢٥، ١٩٨٧/٨/١، ص ٢١ ـ ٢٣.

• عبد الرحمن، حسن؛ «يريدون اغلاق مكتب المنظمة في واشنطن»، **كل العرب**، العدد ٢٥٨، ١٩٨٧/٨/٥، ص ٣٦.

• عبد المجيد، عصمت؛ «منظمة التحرير يجب ان تسمي المفاوض الفلسطيني»، **كل العرب**، العدد ٢٥٦، ١٩٨٧/٧/٢٢، ص ١٩ ـ ٢١.

• عرفات، ياسر (ابو عمار)؛ «عرفات يتحدث عن الهموم الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/ آب (يوليو/ اغسطس)، ١٩٨٧، ص ١٨٢ ـ ١٨٥؛ نقلاً عن **الوطن العربي** (باريس)، ١٩٨٧/٥/٢٩.

• عرفات، ياسر (ابو عمار)؛ «نقبل بأي موقف عربي موحد»، **كل العرب**، العدد ٢٥٦، ١٩٨٧/٧/٢٢، ص ١٦ ـ ١٨.

• « العودة تلتقي عضوي الوفد الاسرائيلي الى بودابست: هل يدفع وفد الحوار ثمن بحثه عن السلام»، **العودة**، السنة ٥، العدد ١٢١، ١٩٨٧/٧/٢، ص ٢٧ ـ ٢٩.

• غالي، بطرس؛ «اعتراف دول افريقية باسرائيل لا يعني التخلي عن تأييد العرب»، **الحوادث**، العدد ١٦٠٢، ١٩٨٧/٧/١٧، ص ٢٧ ـ ٢٨.

• غرانوت، العازار (سكرتير مبام)؛ «سكرتير مبام بعد زيارة بوخارست في حديث عن سلام بين وطنين وحديث عن الاتصالات غير المباشرة بين مبام و م.ت.ف.»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٦٤، ١٩٨٧/٨/١٥، ص ٣٠ـ٣٢.

• فريج، الياس؛ «الياس فريج يدعو الدول العربية الى اثارة الموضوع امام مجلس الامن الدولي ، لأن البئر الجديدة تهدد مصير ربع مليون فلسطيني»، **البيادر السياسي** ، السنة ٧، العدد ٢٦٠، ١٩٨٧/٧/١، ص ١١ ـ ١٢.

• القدومي، فاروق؛ «لم تتجاوب سوريا مع الجهود السوفياتية لتحسين علاقاتها بمنظمة التحرير»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٦٦، ١٩٨٧/٧/١٣، ص ١٦.

• كاتنغ، بولين وبن الوفس؛ «كاتنغ والوفس الخارجان من حصار برج البراجنة: كانوا كالجسد الواحد»، **الافق**، السنة ٧، العدد ١٦١، ١٩٨٧/٨/٢٧، ص ٢٠ ـ ٢١.

• «لأن مواضيع لبنان والمؤتمر الدولي والخليج تحتل مركز الاهتمام في واشنطن... اربعة خبراء يجيبون»، **كل العرب**، العدد ٢٥٨، ١٩٨٧/٨/١٥، ص ١٦ ـ ١٩.

• ماكغفرن، جورج؛ «فرص المؤتمر الدولي تتقدم وموقف السوفيات مشجع»، **الحوادث**، العدد ١٦٠٢، ١٩٨٧/٧/١٧، ص ٢٤ ـ ٢٥.

• مبارك، حسني؛ «حوار ومكاشفة مع حسني مبارك»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٢ ـ ١٧٣، تموز/ آب

(يوليو/اغسطس) ١٩٨٧، ص ٦٠٢ ـ ١١٢؛ نقلاً عن **الوطن العربي**، ٢٩/٥/١٩٨٧.

• محمد، مهاتير (رئيس وزراء ماليزيا)؛ « نرفض شراء اي سلاح من صنع اسرائيلي»، **الحوادث**، العدد ١٦٠٤، ٣١/٧/١٩٨٧، ص ٣٤ ـ ٣٥.

• ممثلو الجاليات الفلسطينية في اميركا اللاتينية؛ «تشتتنا في القرن الماضي وجمعتنا منظمة التحرير الفلسطينية في القرن العشرين»، **الافق**، السنة ٧، العدد ١٦٠، ٢٠/٨/١٩٨٧.

• ناطوري، كارتا؛ «نريد ممثلاً للشعب اليهودي في منظمة التحرير الفلسطينية»، **العودة**، السنة ٥، العدد ١٢٢، ١٦/٧/١٩٨٧، ص ٣٦ ـ ٣٧.

• النجاب، سليمان؛ «علاقاتنا العربية محكومة بقرارات مؤتمرات القمة»، **التضامن**، العدد ٢٢٢، ١١/٧/١٩٨٧، ص ١٩ ـ ٢٠.

• نجوما، سام؛ «واشنطن تسلح بريتوريا عبر اسرائيل»، **كل العرب**، العدد ٢٥٨، ١٥/٨/١٩٨٧، ص ٢٠ ـ ٢٣.

• «نساء العالم يتحدثن عن مؤتمر من أجل السلم، القضية الفلسطينية هاجس جميع التقدميين والديمقراطيين في العالم»، **الهدف**، السنة ١٨، العدد ٨٧١٤، ١٣/٧/١٩٨٧، ص ٣٠ ـ ٣١.

• «نص استجواب زخروني لشاهد النيابة في محاكمة وفد بوخارست»، **العودة**، السنة ٥، العدد ١٢٢، ١٦/٧/١٩٨٧، ص ٣٤ ـ ٣٥.

• الوزير، خليل (ابو جهاد)؛ «[القرار] ٢٤٢ نتاج الهزيمة العربية»، **الافق**، السنة ٧، العدد ١٥٦، ٩/٧/١٩٨٧، ص ١٥ ـ ١٨.

• Schueftan, Dan; " Hussein the Stategist, Why the King's Poularity is Growing", *Newsweek*, 20/7/1987, p. 31.

• Sid - Ahmad, Mohamed ; "Mubarak Wants Arafat Without the P.L.O.", *MERIP Reports*, No. 147, July - August 1987, pp. 36 - 37.

يصدر قريباً عن مركز الابحاث

منظمة التحرير الفلسطينية
جذورها ، تأسيسها ، مساراتها

تأليف

فريق من الباحثين

اشراف وتحرير

د. اسعد عبدالرحمن

مركز الابحاث
منظمة التحرير الفلسطينية

قائمة المنشورات

نشر مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، منذ انشائه سنة ١٩٦٥، العديد من الكتب والكراريس والدراسات، في سلاسل مختلفة، وبلغات مختلفة. وقد نفد معظم تلك الكتب. وتضم هذه القائمة، فقط تلك الكتب التي لا تزال نسخ محدودة متوفرة منها، ويمكن بيعها.

- ابو رجيلي، خليل؛ **الحمضيات في فلسطين المحتلة** ، ١٩٧٢، ١١٨ ص (دولار).
- ابو النمل، حسين؛ **بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي** ، ١٩٧٥، ٢٠٨ ص (دولاران).
- بدران، نبيل؛ **التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني** ، الجزء الثاني (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧)، ١٩٧٩، ٢٠٤ ص (٣ دولارات).
- بشير، تحسين؛ **النشاط الاعلامي العربي في الولايات المتحدة** ، ١٩٦٩، ٥٥ ص (دولار).
- بوتاني، سمير؛ **الدول الاسكندنافية واسرائيل** ، ١٩٦٩، ١٤٢ ص (دولار).
- جريس، صبري؛ **تاريخ الصهيونية**، الجزء الثاني (١٩١٨ ـ ١٩٣٩)، ١٩٨٦، ٥٨٧ ص (١٥ دولاراً).
- جريس، صبري؛ **اليمين الصهيوني، نشأة وعقيدة وسياسة**، ١٩٧٨، ٨٧ ص (دولاران).
- حداد، يوسف؛ **المجتمع والتراث في فلسطين، قرية البصة** ، ١٩٨٥، ٢٦٨ ص (٨ دولارات).
- الحسن، بلال؛ **الفلسطينيون في الكويت** ، ١٩٧٤، ١٨٠ ص (دولار).
- حلاق، د. حسين؛ **موقف لبنان من القضية الفلسطينية (١٩١٨ ـ ١٩٥٢)**، ١٩٨٢، ٤٢١ ص (١٠ دولارات).
- حوراني، فيصل؛ **الفكر السياسي الفلسطيني (١٩٦٤ ـ ١٩٧٤)**، ١٩٨٠، ٢٤٧ ص (٤ دولارات).
- رزوق، د. اسعد؛ **المجلس الاميركي لليهودية**، دراسة في البديل اليهودي للصهيونية، ١٩٧٠، ٢٧١ ص (دولاران).
- سرية، د. صالح عبدالله؛ **تعليم العرب في اسرائيل** ، ١٩٧٣، ٢٢٥ ص (٣ دولارات).
- سخنيني، عصام؛ **فلسطين الدولة، جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني** ، ١٩٨٥، ٢٧٤ ص (٥ دولارات).
- شبيب، سميح؛ **حزب الاستقلال العربي في فلسطين (١٩٣٢ ـ ١٩٣٣)**، ١٩٨١، ١٤٨ ص (٤ دولارات).
- الشريف، د. ماهر؛ **الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين (١٩١٩ ـ ١٩٤٨)**، ١٩٨١، ٢١٦ ص (٥ دولارات).

قائمة المنشورات

- الشعيبي، عيسى؛ **الكيانية الفلسطينية ـ الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي (١٩٤٧ ـ ١٩٧٧)**، ١٩٨٠، ٢٧٠ ص (٣ دولارات).
- الشقيري، احمد؛ **مشروع الدولة العربية المتحدة**، ١٩٦٧، ٤٦ ص (دولار).
- صايغ، انيس؛ **الجهل بالقضية الفلسطينية**، ١٩٧٠، ٧٩ ص (دولار).
- طنوس، د. عزت؛ **الفلسطينيون: ماض مجيد ومستقبل باهر**، ١٩٨٢، ٦١٦ ص (١٠ دولارات).
- عبدالحميد، عيسى؛ **ست سنوات من سياسة الجسور المفتوحة**، ١٩٧٣، ٢٠٨ ص (دولار).
- عزمي، محمود؛ **القوات الاسرائيلية المحمولة جواً**، ١٩٨١، ١٧٤ ص (دولار).
- قدري، قيس مراد؛ **الصهيونية وأثرها على السياسة الاميركية**، ١٩٨٢، ١٦٣ ص (٥ دولارات).
- نوره، نزيه؛ **تعليم الفلسطينيين، الواقع والمشكلات**، ١٩٨١، ١٤٨ ص (٤ دولارات).
- محارب، عبدالحفيظ؛ **هاغاناه، اتسل، ليحي، العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨**، ١٩٨١، ٤٤٣ ص (٨ دولارات).
- **من الارشيف الصهيوني**؛ ١٩٧٥، ٩٣ ص (دولاران).
- هداوي، سامي؛ **الاعلام العربي والقضية الفلسطينية**، ١٩٦٩، ٦٣ ص (دولار).
- هلال، علي الدين؛ **كندا وقضية فلسطين**، ١٩٧٠، ١٦٧ ص (دولار).
- ياسين، موفق؛ **مشكلات تعليم ابناء فلسطين في مراكز تجمعاتهم الكبرى في الدول العربية (١٩٤٨ ـ ١٩٧٣)**، ١٩٧٦، ١٦٨ ص (دولاران).

● ●

Al - Abid, Ibrahim; *A Handbook to the Palestine Question.* 1971, 168 p.

Al - Abid, Ibrahim; *Human Rihgts in the Occupied Territories 1971.* 1973, 239 p.

Al - Abid, Ibrahim; *Israel and Human Rights.* 1969, 173 p.

Al - Abid, Ibrahim; *Israel and Negotiations.* 1970, 29 p.

Amad, Adnan; *Documents and Reports on the Israeli Violations of Human and Civil Rights.* 1975, 144 p.

Baramki, Demerti; *The Art and Architecture of Ancient Palestine.* 1969, 208 p.

Black September; 1970, 156 p.

Dajani, Ahmad Sidqi; *The P.L.O. and Euro - Arab Dialogue,* 1981, 61 p.

Darwish, Mahmoud (Ed.); *Palestinian Leaders Discuss the New Challenges for the Resistance.* 1974, 80 p.

قائمة المنشورات

The Holy Land Under Israeli Occupation. 1969, 48 p.

John, Robert & Sami Hadawi; *The Palestine Diary, Vol. 1, 1914 - 1945.* 1970, 421 p.

Jansen, Michael; *The Three Basic American Decisions on Palestine.* 1970, 54 p.

Qadi, Leila *S.; Arab Summit Conferences and the Palestine Problem.* 1966, 221 p.

Qadi, Leila S.; *The Arab - Israeli Conflict: The Peaceful Proposals 1948 - 1972.* 1973, 108 p.

Kishtainy, Khalid; *The New Statesman and the Middle East.* 1972, 124 p.

Kishtainy, Khalid; *Verdict in Absentia : A Study of the Palestine Case as Represented to the Western World.* 1969, 118 p.

Kishtainy, Khalid; *Whither Israel: A Study of Zionist Expansionism.* 1970, 220 p.

Razzouk, As'ad; *Greater Israel.* 1970, 326 p.

Razzouk, As'ad; *The Partisan Views of Reverend James Parkes.* 1970, 56 p.

Sayegh, Anis; *Palestine and Arab Nationalism.* 1970, 86 p.

Shibl, Yusuf (Ed.); *Essays on the Israeli Economy.* 1969, 277 p.

Sirhan, Bassim; *Palestinian Children: "The Generation of Liberation".* 1970, 53 p.

Stevens, Richard P.; *Zionism, South Africa and Apartheid: The Paradoxical Triangle.* 1969, 37 p.

Tomeh, George J.; *Immigration or Mobilization. The 28th Zionist Congress: January 18 - 28, 1972.* 1973, 199 p.

A Verdict on Sponsored Terrorism: The Bouchiki Case. 1974, 64 p.

Yahia, F.; *The Palestine Question in International Law.* 1970, 222 p.

Al-Abid, Ibrahim; *Militarisme, Racisme et Expansionnisme: Trois Aspects Fondamentaus De L'Etat Israelien.* 1970, 62 p.

Dajani, Ahmad Sidqi; *L'O.L.P. et le dialogue Euro-Arabe,* 1981, 50 p.

Koch, Howard; *Six Cents Jours une Reevaluation de la Confrontation israelo - Arabe Depuis juin 1967.* 1970, 80 p.

Sayegh, Fayez A.; *La Palestine, Israel et la Paix.* 1970, 48 p.

Sayegh, Anis; *Darstellungen zum Pallastina Problem Verschiedene Aspette der Tragodie* 1968, 370 p.

ترسل الطلبات، مع شيك او حواله بريدية، الى:

P.L.O. Cultural Section
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.